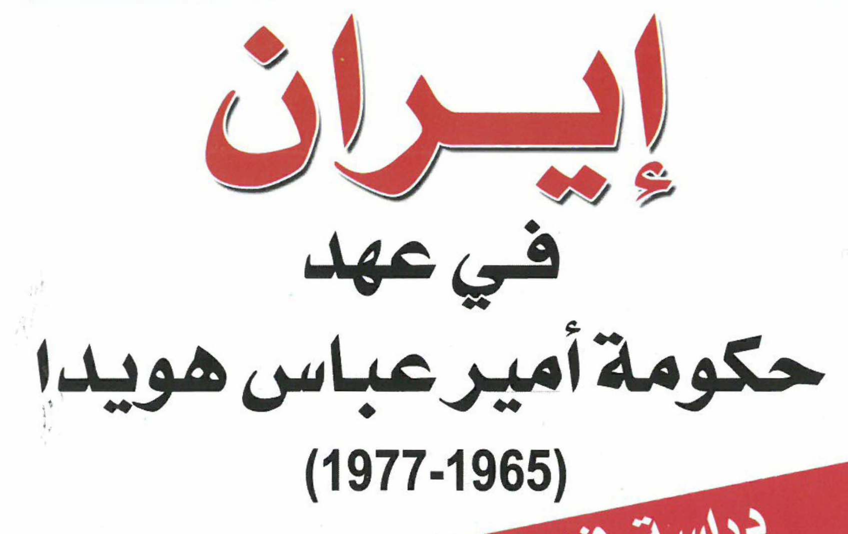


دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر

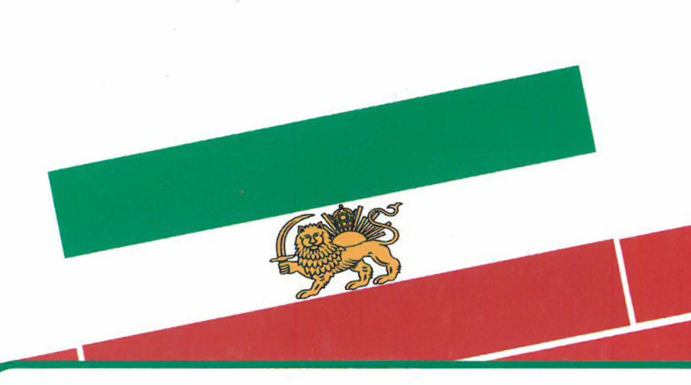


إيران
في عهد
حكومة أمير عباس هويدا
(1965-1977)

دراسة في تطور السياسة الداخلية

الدكتور نعيم جاسم محمد
الاستاذ المساعد في كليّة التربية للعلوم الانسانية
جامعة بابل - العراق

دار العلوم العربية
بيروت - لبنان



هذا الكتاب

يتحدث عن أوضاع إيران الداخلية أبان حكومة أمير عباس هويدا الذي كان رئيساً لوزراء إيران خلال مدة ثلاثة عشر عاماً (1965-1977) ، وقد شهدت إيران تطورات في جميع الأصعدة على المستوى الداخلي والخارجي.

وفي هذا الكتاب يوضح المؤلف أبرز إنجازات حكومة أمير عباس هويدا للمدّة المذكورة، لاسيما وأن دولة كبيرة بإمكانياتها البشرية والإقتصادية مثل إيران كان يتطلّب من الحكومة القيام بجملة إصلاحات على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي، من خلال خطط تنموية وضَعَتها الحكومة باستشارة الشاه محمد رضا بهلوي، الذي كان المهيمن على سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ولاسيما ما يتعلّق منها بالجانب العسكري والإقتصادي، وكان هويدا الرجل المطيع والمنفذ للشاه في كل ما يطلبه منه، الأمر الذي جعل هويدا يستمر في منصبه رئيساً للوزراء ثلاثة عشر عاماً.

والله وليّ التوفيق

الناشر



دار العلوم العربية

للطباعة والنشر

تلفاكس : 817331 1 961+ - بيروت - لبنان

nasser_ouloum@hotmail.com

دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر

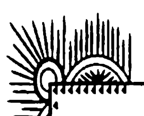
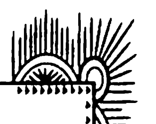
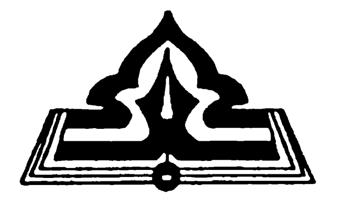
إيــران
في عهد
حكومة أمير عباس هويدا
(1965-1977)

دراسة في تطور السياسة الداخلية

الدكتور نعيم جاسم محمد
الاستاذ المساعد في كليّة التربية للعلوم الانسانية
جامعة بابل - العراق



دار العلوم العربية
بيروت – لبنان

دار العلوم العربية
للطباعة والنشر

الطبعة الأولى
1437 هـ - 2016 م

الناشر
دار العلوم العربية

E-mail: nasser_ouloum@hotmail.com
هاتف - فاكس: 00961 1 817331
ص.ب: 5740 / 14
بيروت - لبنان

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ
وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ
لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران/ الآية (18)

المقدمة

كان أمير عباس هويدا الشخصية السياسية التي قُدّر لها أن تتولّى رئاسة الحكومة الإيرانية في المدة الممتدة من الحادي والعشرين من كانون الثاني 1965م حتى الخامس من آب 1977م ، اذ شهدت تلك الحقبة تطورات داخلية كثيرة في إيران ، ولكنها تُعدّ مدة الاستقرار السياسي في البلاد ، إذا ما قورنت مع الحقبة التاريخية السابقة من حكم الشاه محمد رضا بهلوي للمدة ما بين عامي (1941 ـ 1965) ، فقد شهدت البلاد حينها تطورات سياسية في جميع المجالات ، انتهت تلك التطورات باغتيال رئيس الوزراء حسن علي منصور ، وقُدّر لأمير عباس هويدا أن يخلفه في المنصب.

وتميزت مدة حكم هويدا بالطاعة العمياء للشاه محمد رضا بهلوي ، وتنفيذ أوامره ، ممّا جعل الاخير يتمسك به طيلة هذه الحقبة ، وفضلاً عن ذلك فإن هويدا نال رضا الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهيمن على البلاد ، وبسبب الاستقرار النسبي الذي شهدته مدة حكم هويدا ، فقد شجع ذلك الشاه للقيام بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في إيران ، وقُدّر لحكومة هويدا تنفيذ برامج الثورة البيضاء التي أطلقها الشاه عام 1963م ، فضلاً عن إصلاحات اقتصادية وسياسية أخرى.

وتركت المدة الطويلة لحكم رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا في البلاد تساؤلات كثيرة للباحث ، منها: أسباب اختيار الشاه لشخصية هويدا دون غيره لهذا المنصب؟ وهل أن هويدا يمتلك من الصفات ما يؤهّله لأن يكون رئيساً للوزراء؟ وما هي السياسة التي اتّبعها رئيس الوزراء تجاه المعارضة السياسية والمؤسسة الدينية في البلاد؟ وهل هناك منافسون سياسيون لهويدا في أثناء مدة حكمه؟ وما هي أبرز الإصلاحات التي قامت بها حكومة هويدا في

المجالات السياسية والاقتصادية؟ وهل لهذه الإصلاحات أثر في تطور البلاد؟ وما هي الأسباب التي أدّت إلى سقوط حكومة هويدا؟ هذه التساؤلات وغيرها هي التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع ، فضلاً عن أن الدراسات التي تناولت التطورات الداخلية في إيران في أثناء تلك الحقبة لم تركّز بشكل دقيق على دور أمير عباس هويدا في حكم إيران بصفته رئيساً للحكومة الإيرانية طوال تلك الحقبة.

واقتضت ضرورات الدراسة تقسيم الكتاب إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، يقدم الفصل الأول عرضاً للتطورات الداخلية في إيران منذ تولي الشاه محمد رضا بهلوي العرش من عام 1941م وحتى عام 1965م ـ العام الذي تولّى فيه أمير عباس هويدا رئاسة الحكومة الإيرانية ـ وهذه الحقبة شملت تطورات سياسية واقتصادية عدّة ، بدءاً من تولي الشاه محمد رضا بهلوي العرش ، الذي تزامن مع الحرب العالمية الثانية ، وما رافق ذلك من أحداث شهدتها الساحة السياسية الإيرانية ، وموقف الشاه والحكومات الإيرانية المتعاقبة منها ، وانتهاءً بالثورة البيضاء عام 1963م التي أثارت حفيظة رجال الدين في حينها ، وأدت إلى اندلاع انتفاضة عارمة في الخامس من حزيران من العام نفسه (انتفاضة الخامس عشر من خرداد) ، أدّت إلى توتّر العلاقات بين الحكومة والمؤسسة الدينية ، انتهت بمقتل رئيس الوزراء ـ آنذاك ـ حسن علي منصور في كانون الثاني 1965م ، ليمهّد ذلك إلى قيام حكومة جديدة برئاسة أمير عباس هويدا في الحادي والعشرين من الشهر نفسه.

أما الفصل الثاني فقد عالج المرحلة الأولى من حكومة أمير عباس هويدا للمدة المحصورة من بداية تولي هويدا السلطة في عام 1965م حتى عام 1971م ، إذ شهدت تلك الحقبة تطورات سياسية داخلية وخارجية انعكست آثارها على عمل حكومة هويدا ، منها قيام الانتخابات البرلمانية لعام 1967م ، فضلاً عن الحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران من العام نفسه وما رافقها من أحداث سياسية ، أثّرت بشكل غير مباشر على الوضع الداخلي لإيران ، فضلاً عن توتّر العلاقات بين إيران والعراق ، ولاسيما بعد قيام الانقلاب السياسي في

العراق في تموز 1968م ، مّما أثّر سلباً على الوضع الداخلي الإيراني ، كما شهدت تلك الحقبة قيام حكومة هويدا بجملة من الإصلاحات في المجالين السياسي والاقتصادي ، وإطلاق الخطة التنموية الرابعة للمدة بين عامي 1968 ـ 1972م ، للارتقاء بالبلاد نحو الأفضل.

وألّفت الحقبة التاريخية المحصورة بين عام 1971م حتى عام 1975م المرحلة الثانية من حكومة أمير عباس هويدا التي تناولها الفصل الثالث ، تمثّلت بإجراء الانتخابات البرلمانية في عام 1971م ، وبروز ثقل سياسي لبعض الأحزاب السياسية التي حصلت على مقاعد في البرلمان ، مثلها حزب إيران نوين (إيران الجديدة) الذي كان يتزعّمه هويدا ، فضلاً عن حزب مردم (الشعب) المعارض وحزب بان ايرانست (دعاة القومية الإيرانية) ، كما شهدت هذه الحقبة ارتفاع أسعار النفط في عام 1973م بعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول من العام نفسه ، مّما انعكس على عمل حكومة هويدا ودفعها إلى صياغة الخطة التنموية الخامسة للبلاد ما بين عامي 1973 ـ 1978م ، وقيام الحكومة بجملة من الإصلاحات ، ولاسيما الاقتصادية منها ، كتوقيعها لبعض العقود مع دول كثيرة ، في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية ، فضلاً عن سعي الشاه وحكومته إلى زيادة القدرات العسكرية الإيرانية وبناء برنامج نووي بعد توفر الأموال اللازمة بسبب ارتفاع أسعار النفط ، من أجل جعل إيران القوة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط لما تتمتع به من ثروات اقتصادية وبشرية هائلة ، وللهيمنة على الخليج العربي ، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية ، في وقت شهدت فيه الولايات المتحدة حصول أزمة طاقة عالمية ، رافقها تدنّي لقيمة الدولار أمام العملات الأخرى.

وتتبّع الفصل الرابع الأحداث والتطورات الداخلية في إيران ضمن المرحلة الأخيرة من حكومة أمير عباس هويدا ما بين عامي 1975 ـ 1977م ، وهي المدة الممتدّة من الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي شهدتها حكومة هويدا حتى سقوطها ، إذ جرت تطورات داخلية وخارجية مهمة كان من بينها قيام الشاه بإلغاء الأحزاب السياسية الموجودة في البلاد ، وتوحيدها بحزب واحد أطلق

عليه اسم (رستاخيز ملت إيران) أي نهضة الشعب الإيراني ، وذلك في شهر آذار من عام 1975م ، ثم إجراء الانتخابات البرلمانية في العام نفسه على أساس الحزب الواحد ، كما شهدت تلك الحقبة أزمة اقتصادية خانقة في سنة 1976م مرّت بها البلاد ، ولم تتمكّن حكومة هويدا من معالجتها ، فضلاً عن تردّي الاقتصاد وانتهاك جهاز السافاك لحقوق الإنسان في إيران ، بسبب ممارساته التعسفية في التعذيب الوحشي بحق المعتقلين السياسيين ، كانت هذه من الأسباب الرئيسة لسقوط حكومة هويدا عام 1977م.

لم تخلُ دراسة من هذا النوع من صعوبات عدّة ، تعلّق بعضها بالوضع السياسي الذي تعرّض له بلدنا العزيز من دمار طال كل مرافق الحياة الثقافية ، ولاسيما المؤسسات العلمية المهمة المتخصصة بالتاريخ ، ومنها دار الكتب والوثائق في المكتبة الوطنية ببغداد ، والمكتبة المركزية/ جامعة بغداد ، ومركز دراسات الخليج العربي/ جامعة البصرة ، وعلى الرغم ممّا جرى فإن ذلك لم يثنِ الباحث عن البحث عنها في إيران نفسها ، وسافرت إلى ذلك البلد على نفقتي الخاصة ، وبعد جهد جهيد ، حصلت على بعضها ، ولكن هذا البعض كان مدوناً باللغة الفارسية ، وكان سفري إلى إيران تزامن مع اضطراب سياسي في ذلك البلد بسبب الانتخابات الإيرانية التي جرت في عام 2009 والخلاف الذي حصل بين المحافظين والاصلاحيين حول تلك الانتخابات ـ أي في نفس سنة ذهابي لايران لجلب المصادر المتعلقة بالدراسة ـ فكان سؤالي عن المصدر يثير شكوكاً عند أصحاب المكتبات ، جعلهم ينظرون إليّ بنظرات تحوي في طياتها تساؤلات كثيرة بعضها يذكر على الألسنة فأجيب عنه ، وبعضها الآخر يُخفى في النفوس ، وكل ذلك انعكس سلباً على البحث وأدى إلى عدم حصولي على كل الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة ، لكنني مع كل ذلك حصلت على أهمها ، وكانت كافية للنهوض بهذا الموضوع. وممّا حصلت عليه من وثائق ومصادر فارسية كثيرة ، قسم منها تم الحصول عليه من مكتبة التاريخ التخصصي في قم ، بالتعاون مع الدكتور رسول جعفريان مدير المكتبة المذكورة الذي يعمل في الوقت نفسه أستاذاً للتاريخ في جامعة طهران ، إذ سهّل لي مهمة التعرّف على بعض المصادر والوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة ،

كما تمكنت من الحصول على مصادر ووثائق فارسية مهمة من المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة ، وكذلك تم الحصول على كثير من الكتب الفارسية المهمة من مكتبات السوق في العاصمة طهران ، على الرغم من أن ذلك تطلّب جهداً استثنائياً ووقتاً مضافاً. وعلى الرغم من تجشمي عناء السفر ، إلاّ أني عدت فرحاً لحصولي على هذه المصادر والوثائق التي أثرت الدراسة ، فاعتمدت في دراستي هذه على وثائق ومصادر كثيرة ومتنوعة ، ممّا ساعدني في معرفة كل ما يتعلق بالتطورات الداخلية السياسية والاقتصادية التي جرت في أثناء تولي أمير عباس هويدا رئاسة الحكومة الإيرانية ، التي أضفتها إلى الوثائق العربية غير المنشورة المحفوظة لدى الدار الوطنية للكتب والوثائق ، التي تشمل ملفات البلاط الملكي ، وكذلك ملفات وزارة الخارجية العراقية في العهد الجمهوري ، بوصفها مادة وثائقية أصيلة غطّت جوانب مهمة من الموضوع لجميع فصول الأطروحة ، لما تحتويه من معلومات وتفصيلات دقيقة في غاية الأهمية.

وكان سجل العالم العربي الذي تناول أبرز الأحداث والتطورات السياسية المتعلقة بالدول العربية وعلاقة إيران بتلك الأحداث كونها دولة إقليمية ، قد شكّل مصدراً مهماً للباحث ، لما فيه من معلومات تفصيلية عن الأحداث والتطورات السياسية التي جرت في إيران في أثناء تولي أمير عباس هويدا السلطة ، وتمكن الباحث من الحصول عليها من المكتبة المركزية في جامعة البصرة ، فضلاً عن الوثائق العربية المنشورة والموجودة في المكتبة نفسها.

واستفاد الباحث أيضاً من الوثائق الأجنبية المنشورة ، ولاسيما الوثائق الأمريكية المنشورة على الانترنيت ، في أثناء مدة حكم الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (1964 ـ 1968م) والمعنونة:

«Foreign Relation of the United States 1964 -1968, Vol. XXII. Iran».

التي ألقت الضوء على الأوضاع الداخلية في إيران في ستينيات القرن العشرين ، ولاسيما المتعلقة منها بحكومة أمير عباس هويدا.

وتّمت الاستعانة أيضاً بالوثائق المنشورة المعنونة:

«Asian Recorder, A weekly digest of Asian Events with Index».

وهي أحداثَ أسبوعية تم تناولها على شكل معلومات مفصلة وبمجلدات عديدة ، لكل سنة مجلد خاص بها ، وتُعد من المصادر المهمة التي تستعمل لأول مرة ، إذ لم يسبق للدارسين استعمالها ـ على حدّ علمي ـ في دراساتهم ، وهي موجودة في وزارة الخارجية العراقية ، وتم الحصول عليها بصعوبة بالغة.

واحتلت الكتب الوثائقية الفارسية الأصلية المنشورة التي احتوت على معلومات قيّمة عن طبيعة الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية في إيران ، وموقف حكومة هويدا من التطورات الداخلية ، مكانة خاصة ، ومنها كتاب (أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك) بجزأين ، وهو من إصدار مركز وثائق السافاك (جهاز المخابرات الإيرانية السابق) ، الذي غطّت مادته معظم فصول الكتاب ، لما احتواه من وثائق أصلية صادرة عن جهاز السافاك والخاصة بأمير عباس هويدا والتطورات الحاصلة في حكومته.

ومن الكتب الوثائقية الفارسية الأخرى ، كتاب (ظهور وسقوط سلطنت پهلوي) بجزأين أيضاً ، لمؤلفه عبد الله شهبازي ، ويتناول الجزء الأول منه مذكرات حسين فردوست ـ مدير مكتب الشاه محمد رضا بهلوي ـ ويحتوي الكتاب على معلومات دقيقة عن طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية في إيران إبان تولي هويدا رئاسة الوزراء. أما الجزء الثاني منه ، فيتضمّن وثائق أصلية غير منشورة عن حكومة هويدا ، رفدت الدراسة بمعلومات قيّمة في كثير من فصولها.

وكان كتاب (معاهدات دوجانبه إيران باساير دول 1807 ـ 1979) ، وهو من إصدار مركز مطالعات سياسي وبين المللي (مركز الدراسات السياسية والدولية) في إيران من أبرز الكتب الوثائقية التي احتوت مجموعة من الوثائق المنشورة عن المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين إيران والدول المختلفة ، وأفادت الباحث كثيراً ولاسيما في المجال الاقتصادي بتوضيحها أهم الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بين إيران وبقية الدول في المجالات الصناعية والتجارية وقضايا الحدود وغيرها.

واحتلت الكتب الفارسية ألأخرى وكذلك المترجمة إليها مكانة بارزة في الدراسة ، إذ استسقى منها الباحث دلالات وإثباتات ومعلومات في غاية

الأهمية ، منها كتاب (حكايت هويدا وأسرار شاه) لمؤلفه بهرام افراسيابي ، وكتاب (هويدا سياستمدار؟ي؟ ، عصا ، گل اركيده) لمؤلفه خسرو معتضد ، وكتاب (معماي هويدا) لمؤلفه الدكتور عباس ميلاني ، وكتاب (نيمه ؟نهان سيماي كازگزاران فرهنگ وسياست امير عباس هويدا) وهو من إصدارات مؤسسة كيهان الإيرانية ، وكتاب (توقيف هويدا) لمؤلفته سعيدة باكروان ، وكتاب (نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسي اجتماعي ايران) لمؤلفه محمد اختريان ، تناولت حياة أمير عباس هويدا بالتفصيل ، وأشارت إلى أبرز الوظائف والأعمال التي مارسها قبل تسنّمه منصب رئاسة الوزراء ، كما أشارت إلى أبرز أعمال حكومة هويدا للحقبة ما بين عامي 1965 ـ 1977م.

أما كتاب (كنفدراسيون تاريخ جنبش دانشجويان ايراني در خارج إزكشور 1357 ـ 1332) لمؤلفه أفشين متين ، فكان من أهم المصادر الفارسية التي رفدت الأطروحة بمعلومات قيّمة ومهمة عن أبرز الحركات الطلابية الإيرانية في الخارج ودورها في فضح ممارسات السافاك ، ولاسيما في مدة تولي هويدا رئاسة الحكومة. كما كان كتاب (ساواك سازمان اطلاعات وامنيت كشور 1357 ـ 1335) لمؤلفه مظفر شاهدي من أبرز الكتب التي تناولت موضوع السافاك وتشكيلاته وممارساته بحق أبناء الشعب الإيراني منذ تشكيله عام 1957 حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م ، فضلاً عن كتاب (السافاك) لمؤلفه تقي نجاري راد ، المترجم إلى اللغة العربية ، الذي رفد الأطروحة بمعلومات مهمة.

واعتمد الباحث على كتب فارسية أخرى مترجمة إلى اللغة العربية ، منها كتاب (التاريخ الإيراني المعاصر ـ تاريخ إيران في العهد البهلوي) لمؤلفه غلام رضا نجاتي ، وهو من الكتب الحديثة طبعة 2008م الذي رفد الأطروحة بمعلومات جديدة ، إذ اعتمد مؤلفه على وثائق ومصادر كثيرة ، لكن الكتاب كان يفتقر إلى تنظيم المعلومات بحسب تسلسلها الزمني المتعارف عليه ، وكذلك كتاب (تاريخ إيران السياسي المعاصر) لمؤلفه جلال الدين المدني ، الذي أعطى صورة واضحة عن طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية في إيران منذ قيام الثورة البيضاء وحتى قيام الثورة الإسلامية ، وأكّد المؤلف كثيراً على دور المؤسسة الدينية ، وكذلك على أبرز التطورات الحاصلة في عهد حكومة هويدا. كما أن

كل من يدرس تاريخ إيران المعاصر لا يمكن له الاستغناء عن كتاب (سياسة إيران الخارجية 1941 ـ 1973) لمؤلفه روح الله رمضاني ، إذ يُعد الكتاب المذكور من المصادر المهمة التي اعتمد عليها الباحث في أغلب فصول الكتاب.

وأفاد الباحث كثيراً من كتب المذكرات الشخصية لعدد من الشخصيات السياسية ذات الدور الرئيس في أحداث البحث ، قسم منها باللغة الفارسية ، ومنها ما مترجم إليها أيضاً ، كان أهمها : (خاطرات جعفر شريف امامي) لمؤلفيه ويراستار وحبيب لاجوردي ، ويقع في ستة أجزاء ، وكتاب (خاطرات مهندس أحمد زير زاده) لمؤلفيه الدكتور أبو الحسن ضياء ظريفي والدكتور خسرو سعيدي ، وكذلك كتاب (بربال بحران زندكي سياسي علي أميني) لمؤلفه ايرج أميني ـ ابن رئيس الوزراء السابق الدكتور علي أميني ـ الذي جمع فيه المؤلف كل مذكرات والده ، وكتاب (؟هرة واقعي علم) لمؤلفه الدكتور محمود طلوعي ، الذي يُعد من المصادر الفارسية المهمة التي تناولت مذكرات وزير البلاط الملكي اميرأسد الله علم ـ الذي شغل المنصب المذكور للمدة ما بين عامي 1964 ـ 1977م ـ تزامن مع مدة تولي رئيس الوزراء أمير عباس هويدا السلطة ، ووردت فيه معلومات مهمة عن أبرز التطورات السياسية والاقتصادية في عهد حكومة هويدا ، فضلاً عن مذكرات (الشاه وأنا) لمؤلفه وزير الاقتصاد الإيراني السابق في عهد حكومة هويدا علي ناغي علي خاني ، والمُترجم إلى اللغة العربية ، تناول فيه المؤلف مذكرات وزير البلاط امير أسد الله علم أيضاً ، ولم يستغن الباحث عن كتاب (الكبرياء والسقوط) وهي مذكرات آخر سفير بريطاني في إيران في العهد البهلوي الذي عاصر حكومة هويدا ، والمترجم إلى اللغة العربية ، ولاسيما أن السفير المذكور كان يراقب الأحداث والتطورات الداخلية في إيران عن كثب ، ويتدخل في كثير من الأحيان في بعض الأمور السياسية عند لقاءاته مع الشاه ورئيس الحكومة أمير عباس هويدا.

كما ألّفت الكتب الإنكليزية مصدراً مهماً في تزويد الكتاب بمعلومات مهمة في بعض فصوله ، نذكر منها «Iran Past and Present, From monarchy to islamic republic» لمؤلفه دونالد ولبر ، وكتاب «Middle

East contempary Survey, Vol. 1» لمؤلفه كولن لكيوم ، فضلاً عن مصادر إنكليزية أخرى أفادت الباحث كثيراً في هذه الدراسة.

وكانت هناك عشرات الكتب الأخرى العربية والمعرّبة التي زوّدت الباحث بمعلومات قيّمة ودقيقة عن التطورات الداخلية السياسية والاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الاجتماعي في إيران في أثناء تولي أمير عباس هويدا رئاسة الحكومة ، وتوزعت مادتها على معظم فصول الكتاب .

وأغنت عدد من الرسائل والأطاريح الجامعية المكتوبة باللغة العربية بعض جوانب الكتاب ، منها أطروحة الدكتوراه (الفلاح الإيراني في العهد البهلوي 1925 ـ 1979م) لمحمد كامل محمد عبد الرحمن ، إذ أنها زوّدت معظم فصول الكتاب بمعلومات مهمة ، ولاسيما في الجانب الزراعي ، وتنطبق الأهمية نفسها على أطروحة الدكتوراه (مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي 1969 ـ 1979م) لجواد كاظم حطاب الشويلي ، إذ تناول جوانب مهمة ومتنوعة عن الأوضاع السياسية في إيران ، وأثر العوامل الخارجية فيها بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي وزيادة القدرات العسكرية الإيرانية في تلك الحقبة. ويمكن الإشارة أيضاً إلى رسالة الماجستير التي تحمل عنوان (العلاقات الإيرانية ـ السوفيتية 1962 ـ 1988م) لناظم يونس الزاوي التي رفدت الدراسة ببعض المعلومات ، ولاسيما أنها تناولت العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي ، وموقف السوفيت من التطورات السياسية والاقتصادية الحاصلة في إيران في أثناء مدة حكم أمير عباس هويدا ،فضلاً عن رسالة الماجستير (التطورات السياسيه الداخليه في إيران 1964 ـ 1979) لوفاء عبد المهدي الشمري التي افادت الدراسة كثيرا .

وألّف مركز البحوث والمعلومات مرجعاً مفيداً عزّز معلومات الكتاب في جوانب عدّة منه استطاع الباحث من الحصول على أبرز تلك الدراسات الصادرة عن المركز المذكور ، من وزارة الخارجية العراقية ومكتبة حركة الوفاق الوطني في بغداد ، وهذه الدراسات عبارة عن مؤلفات وبحوث أجنبية قام المركز بترجمتها إلى اللغة العربية ، نذكر منها (المجتمع الإيراني الخلفية التاريخية والسياسية والاقتصادية) و(إيران المعاصرة) و(السياسة الزراعية في إيران بين

ثورتين) و(إيران لمحة مختصرة) ، فضلاً عن دراسات أخرى قد رفدت الكتاب بمعلومات مهمة في أغلب فصوله. وكذلك أغنت البحوث والدراسات باللغة العربية والفارسية والإنكليزية الكتاب بمعلومات قيّمة ومفيدة .

وإلى جانب ذلك كلّه شكّلت الصحف والمجلات العراقية والعربية والإيرانية معيناً زاخراً أعانت الباحث في الإطلاع على تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران في مدة تولي هويدا رئاسة الوزراء ، إذ رفدت الدراسة بمعلومات غنية ، واحتلت الصحف العراقية المركز ألأول في تلك الأهمية ، لأنها كانت تعكس الأحداث الجارية في إيران ، وأهم تلك الصحف ، (الثورة) و(الجمهورية) و(الأيام) ، ويمكن ذكر الشيء نفسه عن الصحف العربية مثل صحيفة (الأهرام) المصرية وصحيفة (البلاغ) اللبنانية ، فضلاً عن الصحف الإيرانية ، ومنها صحيفة (اطلاعات) و(كيهان) و(آيندكان) ، كونها قريبة من الحدث ونقلت ما كان يدور بالداخل الإيراني في الوقت نفسه ، إذ وردت فيها مقالات وأخبار متميزة أفادت الباحث في بعض جوانب الكتاب . كما شكّلت المجلات العراقية والعربية أهمية في هذه الدراسة ، فمن المجلات العراقية مجلة (آفاق عربية) ومجلة (شؤون عربية) ومجلة (العاملون في النفط) ، فضلاً عن المجلات العربية مثل مجلة (المستقبل العربي) ومجلة (شؤون الشرق الأوسط) ومجلة (السياسة الدولية) التي رفدت الدراسة بمعلومات ثرّة.

واخيرا آمل ان يساهم هذا الجهد العلمي المتواضع في رفد الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ إيران المعاصر بالشيء الجديد وأن يكون إسهاماً علمياً فاعلاً على طريق البحث التاريخي الأكاديمي ، ويكون عند حسن ظن الباحثين والمعنيين ، علما ان هذا الجهد يعد استكمالا لجهود علمية كثيرة بذلت من اساتذة متخصصين في الشأن الايراني ، وان كتابنا هذا هو اصلا اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، وقد نالت على تقدير (امتياز) من قبل لجنة المناقشة في كلية الاداب جامعة البصرة ، ولا ادّعي ان هذا الجهد جاء كاملا في جوانبه فالكمال لله وحده فهو حسبي ونعم الوكيل .

الفصل الأول

الأوضاع السياسية في إيران حتى عام 1965م

المبحث الأول : الأوضاع السياسية في إيران ما بين عامي ١٩٤١م - ١٩٥١م

المبحث الثاني : أوضاع إيران للمدة ما بين تأميم النفط حتى الثورة البيضاء ١٩٥١م - ١٩٦٣م

المبحث الثالث : التطورات السياسية في إيران حتى تسنم أمير عباس هويدا السلطة من عام ١٩٦٣م إلى عام ١٩٦٥م

المبحث الأول

التطورات السياسية في إيران
ما بين عامي 1941م - 1951م

تولى الشاه محمد رضا بهلوي[1] العرش الإيراني في السابع عشر من أيلول 1941م وسط ظروف صعبة قادته مرغماً إلى إعلان الأحكام العرفية في ظل الاحتلال الأجنبي للبلاد[2] . وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني 1942م توصلت الأطراف الثلاثة (بريطانيا ، الاتحاد السوفيتي ، إيران) إلى صياغة مسوّدة نهائية لمعاهدة ثلاثية وقّعوا عليها ، وعرفت باسم « معاهدة الاتحاد الثلاثي » . تألفت المعاهدة من تسع مواد وثلاثة ملاحق ، إذ نصت بنودها على تعهد كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي باحترام وحدة الأراضي الإيرانية وسيادة استقلالها السياسي والدفاع عنها بكل الوسائل التي تمكنها ضد أي عدوان عليها سواء كان من جانب ألمانيا أو أي دولة أخرى ، فضلاً عن تعهد الدولتين بانسحاب قواتهما الموجودة من ألأراضي الإيرانية في مدة لا تتجاوز

---

(1) ولد محمد رضا بهلوي مع أخته التوأم أشرف في طهران في يوم 26 تشرين الأول 1919م ، وكان أبوه في ذلك الوقت ضابطاً في الجيش الإيراني برتبة عميد ، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس طهران ، كما درس في سويسرا ، وأكمل تعليمه في إيران في الأكاديمية العسكرية (الكلية الحربية) ، وتخرج برتبة ملازم ثان عام 1938م ، وقد نودي به شاهاً عام 1941م واستمر في الحكم لغاية عام 1979م . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص 44؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ترجمة : أحمد عبد القادر الشاذلي ، القاهرة ، (د . ت) ، ص 33.

(2) إبراهيم شريف ، الشخصية الجغرافية لإيران (ندوة الحوار العلمي السادسة حول الشخصية الإيرانية)، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، (د . ت) ، ص 8. وللمزيد من التفاصيل عن احتلال قوات الحلفاء لإيران وسقوط رضا شاه ، يراجع : خضير مظلوم فرحان البديري ، إيران تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران 1941 ـ 1943م ، النجف الأشرف ، ط 1، 2007، ص ص 88 ـ 121 .

ستة أشهر بعد أن تضع الحرب أوزارها . كما اتفقتا على بذل أقصى جهودهما للمحافظة على اقتصاديات إيران والتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ، بالمقابل تعهدت إيران ، بالتعاون مع قوات الحلفاء في مجال الاتصالات ، إذ سيكون لها الحق في استخدام وإدامة وحماية وسائل الاتصال عبر إيران والسيطرة عليها بأي طريقة إذا تطلب الأمر . في حين اقتصر دور القوات الإيرانية في حفظ الأمن الداخلي داخل الأراضي الإيرانية[1].

بالمقابل ، كان الرأي العام الإيراني ، يشعر بحالة من القلق وعدم الارتياح لوجود قوى التحالف في إيران ، إذ لم يتلق الشعب هذه المعاهدة بالترحاب ، بسبب الانتقادات التي وجهت لها من بعض الأطراف . ودفع كل ذلك برئيس الوزراء الإيراني محمد علي فروغي[2] لإلقاء خطابه في المجلس (البرلمان) في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1942م ، الذي دافع فيه عن سياسته وأسباب توقيع تلك المعاهدة ، ومن خلف المنصة ، تعرض إلى الإساءة والاعتداء من أحد النواب الحاضرين المدعو (محمد علي روشن) الذي هجم عليه وحاول ضربه بصخرةٍ كانت بحوزته ، ثم تشاجر معه ، إلى أن أسرع بعض النواب إلى محل رئيس الوزراء وخلصوه من يدي النائب المهاجم ، الذي قُبض عليه وأرسل إلى السجن مباشرة[3] . وهذا يدل على مدى الاحتقان الذي

---

(1) المصدر نفسه، ص ص165 ـ 166. وللمزيد من التفاصيل عن نص المعاهدة يراجع : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 745/ 311، كتاب وزارة الخارجية العراقية / الشعبة الشرقية إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم ش 623 / 10/ 1397 في 22 شباط 1942، وثيقة رقم 4، ص ص 4 ـ 9.

(2) ولد محمد علي فروغي في طهران عام 1878م ، وهو قاضي مستقل ، تولى وزارة الخارجية الإيرانية للمدة (1921 ـ 1923م) ، وأصبح رئيساً لمجلس النواب للمدة ما بين عامي (1924 ـ 1933م) ، ورئيساً للوزراء للمدة ما بين عامي (1933 ـ 1935م) ، وتسنم هذا المنصب مرة أخرى في الثاني والعشرين من أيلول 1941م واستقال عام 1942م وعين بعد ذلك وزيراً للبلاط ، وتوفي بعدها بمدة قصيرة . ينظر : عبد الهادي كريم سلمان ، إيران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 1986، ص 82؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، معماران عصر بهلوي ، تهران ، چاب أول ، 1379 ش/ 2000م ، ص 27.

(3) خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق، ص ص 168 ـ 169.

كان سائداً في الأوساط الإيرانية في تلك الحقبة ، ولاسيما أن الواقع السياسي والاقتصادي للبلاد كان في وضع لا يحسد عليه ، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من التذمر .

ومن أجل تحقيق الشرط اللازم للانضمام إلى ميثاق الأمم المتحدة ، تذرعت الحكومة الإيرانية بقيام عملاء ألمانيا بخطوات وأعمال عدائية داخل البلاد بقصد إثارة بعض العشائر الإيرانية ضد الحكومة وإيجاد الفتن والاضطرابات فضلاً عن أسباب أخرى أدت إلى إعلان الحرب على ألمانيا في التاسع من أيلول 1943م[1] ، ونال المرسوم الخاص بإعلان الحرب على ألمانيا مصادقة المجلس الإيراني بعد عرضه عليه في اليوم نفسه ، إذ ألقى رئيس الوزراء الإيراني علي سهيلي[2] خطاباً تمهيدياً في بداية افتتاح جلسة المجلس[3] .

وعُقِدَ في العاصمة الإيرانية طهران مؤتمراً في الثامن والعشرين من تشرين الثاني 1943م ضم كل من الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين ، والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت ، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ، بعد أن كانت هناك اختلافات كثيرة بين القادة المذكورين حول اختيار مكان

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن العلاقات بين إيران وألمانيا النازية خلال هذه الحقبة ، يراجع : نصيف جاسم عباس الأحبابي ، العلاقات بين إيران وألمانيا النازية 1933 ـ 1945م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، 1989 .

(2) وهو ابن ميرزا غلام علي التبريزي المعروف بـ (مشروم الأذن) ، ولد في طهران عام 1894م ، وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم أكمل دراسته في العلوم السياسية ، وقضى معظم حياته في الخدمة الخارجية ، وشغل مناصب عدة ، ففي عام 1938م عُينَ وزيراً للخارجية ، وفي عام 1939م عُينَ محافظاً لمدينة كرمان ، ثم صار سفيراً لإيران في كابل ، وفي عام 1940م صار وزيراً للدولة ، ثم وزيراً للخارجية ، وقد تفاوض مع البريطانيين والروس حول عقد المعاهدة الثلاثية في إيران عام 1942م، وأصبح رئيساً للوزراء لأول مرة في 9/ 3/ 1942م بعد استقالة فروغي لكنه استقال في 30 تموز من العام نفسه . ينظر : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية 1941 ـ 1973م ، ترجمة : علي حسين فياض و عبد المجيد حميد جودي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1984، ص 77؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 179 .

(3) خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص ص 180 ـ 181 .

عقد المؤتمر[1] ، الذي استمر ما يقارب أربعة أيام (ما بين 28 تشرين الثاني ـ 1 كانون الأول 1943م)[2] . وقد نشط عملاء جميع الأطراف ومن منطلقات في غاية التناقض والاختلاف لأجل إفشال المؤتمر ، حتى قيل إن المخابرات السوفيتية اكتشفت مؤامرة دبّرها عملاء النازية في إيران[3] ، فقد أكد أونوسكورزني الذي أوكل إليه هتلر مهام تخريبية شديدة الأهمية ، إذ تلقى أوامر باختطاف الرئيس الأمريكي روزفلت في طهران ، وحصل هذا الاعتراف بعد عشرين عاماً على مؤتمر طهران[4] . وهذا يدل على قوة وجود النفوذ الألماني في إيران ، وان ألمانيا لا يمكن ان تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يجري في إيران ، وتهديد مصالحها هناك .

ومن الناحية السياسية أظهر الأمريكيون حسن النية والصداقة تجاه الإيرانيين ، وتجسد ذلك بمدح الأمريكيين للإيرانيين في كانون الأول 1943م ، إذ كان الرئيس الأمريكي روزفلت فخوراً بخدمات إيران في نقل التجهيزات إلى الاتحاد السوفيتي ، ووعد بمساعدة إيران اقتصادياً في أثناء الحرب وبعدها ، وكرر الرغبة « في الحفاظ على استقلال وسيادة وسلامة أراضيها » . وانطلى هذا الكلام على الإيرانيين الذين كانوا يمنون أنفسهم بالاستقلال[5] .

---

(1) Berezhkov . Valentin , Tehran lessons of history : on the 45 thanniversary of the Tahran Conference , Moscow , 1988 , p.14.

(2) لم يكن حضور المندوبين الإيرانيين مهماً في جلسات المؤتمر من جانب الحلفاء ، حتى في المسائل التي تتعلق بإيران عندما تطرح للمناقشة والمداولة ، فإنه لم يتم دعوة الحكومة الإيرانية للمشاركة في هذه النقاشات . ينظر : خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق، ص ص 200 ـ 201؛ محمد وصفي أبو مغلي ، إيران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 1985، ص 295. وللمزيد من التفاصيل عن مؤتمر طهران يراجع : روبير بيتزل ، مقررات مؤتمر طهران ـ يالطا ـ بوتسدام ، ترجمة : عبد الرحمن دهيبي ، بيروت ، (د . ت) ، ص ص 14 ـ 17 .

(3) عبد الهادي كريم سلمان ، المصدر السابق ، ص 102 .

(4) Berezhkov , op . cit , p. 9 .

(5) George Lenczowski , The middle east in world aairs , New york , 1952 , pp.172-173 .

وفي الأعوام 1941، 1942، 1943م وُضِعت إيران تحت حماية عسكرية ثلاثية لضمان بقائها في معسكر الحلفاء وعدم حصول أي من الحلفاء على نفوذ اقتصادي[1] ، الأمر الذي لم يمنع من حصول السوفيت على المكاسب السياسية والاقتصادية في إيران على الرغم من تأكيد الزعماء الثلاثة في مؤتمر طهران أنهم يقفون إلى جانب الحكومة الإيرانية في رغبتها بالمحافظة على استقلال وسيادة ووحدة الأراضي الإيرانية ، فضلاً عن مطالبتهم بالحصول على امتيازات نفطية في المقاطعات الشمالية من إيران ، إذ كان الدافع الحقيقي لتدهور العلاقات بين البلدين في نهاية الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، يعود للمطالبة السوفيتية بالحصول على الامتيازات النفطية في إيران[2] .

لم يكن مؤتمر طهران يسعى لمصلحة إيران بقدر ما كان تقاسماً للنفوذ بين الدول الثلاث (بريطانيا ـ الاتحاد السوفيتي ـ الولايات المتحدة الأمريكية) ، وظهر ذلك من خلال مطالب السوفيت الكثيرة للحصول على الامتيازات ولاسيما النفطية منها في المقاطعات الشمالية من إيران ، كذلك الحال بالنسبة للأمريكيين الذين أبدوا رغبتهم بالحصول على امتيازات نفطية ، فضلاً عن وجود مصالح بريطانية أصلاً في إيران قبل الاحتلال والمتمثلة بشركة النفط الانكلو إيرانية العاملة في حقول النفط الجنوبية من إيران .

كانت بريطانيا تطمح بالحصول على امتيازات نفطية جديدة في إيران ، فقد وصلت في الأشهر الأخيرة من عام 1943 بعثة من شركة شل البريطانية إلى

---

(1) پول كيندي ، القوى العظمى التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 ـ 2000م ، الكويت ، 1994، ص 528.

(2) ناظم يونس الزاوي ، العلاقات الإيرانية ـ السوفيتية 1962 ـ 1988م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1989، ص ص 27 ـ 28. وللمزيد من التفاصيل أيضاً حول التنافس الأمريكي ـ السوفيتي ـ البريطاني في إيران على الامتيازات النفطية ، يراجع : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص ص115 ـ 120 ؛

Mansed . P , The middle East , A political and economic survy, London , 1980 , pp.268-270 .

طهران بغية الحصول على امتياز جديد لها في المنطقة الجنوبية الشرقية[1] . فأثارت هذه البعثة حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة كبيرة ، وتدخلت مستغلة ظروف الحرب لاقتسام غنائم الشرق الأوسط ، وأظهرت أطماعها المتزايدة في الحصول على نصيبها من حقول نفط المنطقة[2] .

وفي مطلع عام 1944م طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة الإيرانية منحها امتيازاً للتنقيب عن النفط في جنوب غرب إيران[3] ، كما وصلت في ربيع العام نفسه بعثة أمريكية من شركة ستاندرد أمريكيان , (Standard American) وأمام هؤلاء المتنافسين ، اضطرت بريطانيا على قبول مشاركتهم في التنقيب عن النفط ، وجرى التوقيع في شهر آب من العام نفسه على اتفاقية بين البريطانيين والأمريكيين لاستثمار الامتيازات التي يحصلون عليها مستقبلاً بصورة مشتركة[4] .

أما الحكومة الإيرانية التي كان يترأسها محمد سعيد مراغه[5] ، التي تشكلت

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن العلاقات الإيرانية ـ البريطانية في تلك الحقبة ، يراجع : سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني ، العلاقات الإيرانية ـ البريطانية 1939 ـ 1951م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1997.

(2) أدور سابلييه ، إيران مستودع البارود ، ترجمة : عز الدين السراج ، بغداد ، 1983، ص ص 233 ـ 234.

(3) اروندا ابراهيميان ، إيران بين ثورتين ، ج 1، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1983، ص 284. وللمزيد من التفاصيل عن النفوذ الأمريكي في إيران والعلاقات بين البلدين في هذه الحقبة ، يراجع : عبد المجيد عبد الحميد العاني ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران 1941 ـ 1947م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية ألآداب ، جامعة بغداد ، 1991، ص ص 50 ـ 70؛ خليل علي مراد ، تطور السياسة ألأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941 ـ 1947م ، البصرة، 1980، ص ص 70 ـ 90.

(4) أدور سابلييه ، المصدر السابق ، ص 234.

(5) ولد محمد سعيد مراغه في مدينة تفليس بأذربيجان عام 1881م في أثناء إقامة والده هناك ، وبعد إكمال دراسته الابتدائية والثانوية ، ذهب إلى سانت بطرسبورغ ودرس فيها العلوم السياسية عام 1901م ، وصار مترجماً ثم عضواً في السفارة الإيرانية في اسطنبول ، ثم قنصلاً في السفارة الإيرانية في تفليس وباكو ، وعمل في السفارة الإيرانية بأنقرة ، ثم شغل مناصب عدة منها منصب وزير الخارجية في حكومة =

في آذار 1944م بعد حكومة سهيلي ، فقد دخلت في مفاوضات مع شركات النفط الأمريكية والبريطانية استمرت من مطلع عام 1944م حتى شهر أيلول من العام نفسه[1] ، لكنها لم تسفر عن شيء ، لأن الحكومة الإيرانية أعلنت في السادس عشر من تشرين الأول من العام نفسه رفضها لجميع العروض[2] .

زار طهران في أيلول 1944م مساعد وزير الخارجية السوفيتية ، وقام بجولة في شمال إيران ، وسعى لعقد صفقة مع الحكومة الإيرانية تتضمن قيام الروس باستخراج النفط الإيراني في المنطقة الشمالية واستثماره ، وردت الحكومة الإيرانية على المطالب الروسية بضرورة التريث في السماح لروسيا بالعمل في إيران ، حتى تخمد أوزار الحرب العالمية الثانية ، وأدى هذا التجاهل والتلكؤ في الرد الإيراني على المطالب الروسية ، إلى أن تنظر الحكومة السوفيتية بعين الشك والريبة للموقف الإيراني الرسمي منها ، لذا سعت للضغط على عدد من أعضاء الحكومة الإيرانية ، وعلى أعضاء البرلمان الإيراني من أجل الاستجابة للمطالب الروسية ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين[3] .

نوقشت قضية الامتيازات النفطية في المجلس الإيراني (البرلمان) الرابع عشر ، واستمع النواب في التاسع عشر من تشرين الأول 1944م إلى تقرير قدمه رئيس الوزراء ، كشف فيه الأدوار التي مرت بها قضية تهافت الشركات الأجنبية والحكومة السوفيتية على طلب الامتيازات ، وموقف الحكومة الإيرانية من ذلك ، فكان ذلك مدعاة لأن يتصدى بعض النواب لموقف الحكومة

= أحمد قوام وحكومة سهيلي ، وأصبح رئيساً للوزراء عام 1944م بعد استقالة حكومة سهيلي في 16 آذار من العام نفسه وللمدة (1948 ـ 1950م) . ينظر : سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني ، المصدر السابق ، ص 250؛ طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران 1941 ـ 1951م ، بغداد ، 2002، هامش ص 68؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 207.

(1) أحمد عبد القادر الجمال ، من مشكلات الشرق الأوسط ، القاهرة ، 1955، ص 559.

(2) ناظم يونس الزاوي ، المصدر السابق ، ص 28.

(3) The Royal institute of international aairs , The middle east , A political and economic survey , London , Second edition , 1954 , p.383 .

الإيرانية ، خشية موافقتها على منح امتيازات نفطية لتلك الدول ، الأمر الذي جعل الدكتور مصّدق[1] ـ عضو المجلس الإيراني ـ يقدم في الثاني من كانون الأول عام 1944م مقترحاً مستعجلاً يقضي بإصدار قانون يمنع رئيس الوزراء أو أي وزير الدخول في مفاوضات بشأن امتيازات النفط مع ممثلي الحكومات أو الشركات الأجنبية ، وفي الجلسة نفسها ، وبعد مناقشات قصيرة ، وافق المجلس على اقتراح الدكتور مصّدق من دون تعديل[2] .

وبدا الدكتور مصّدق بأنه من الوطنيين المتميزين في هذه المدة ، لأنه كان يراعي مصلحة بلاده بالدرجة الأولى ، فضلاً عن خبرته في المجال السياسي ، ولذلك أصبحت مقترحاته في البرلمان معمولاً بها ، مما أثار حفيظة القوى المتصارعة في إيران ، وعدّته شخصاً غير مرغوب فيه .

ولتضييق أي محاولة للتفاوض مع الشركات النفطية ، نص القانون المذكور آنفاً على إنزال عقوبة السجن من (3 ـ 8 سنوات) ، والطرد النهائي من الخدمة في الدولة لكل من يخرق بنود هذا القانون ، وهكذا أعلنت إيران أن

---

(1) ولد الدكتور محمد مصّدق في طهران من عام 1879م ، ووالده ميرزا هدايت اشتياني (ت 1891م) وكان وزيراً للمالية مدة ثلاثين عاماً في عهد ناصر الدين شاه القاجاري ، ووالدته أميرة قاجارية تسمى (ملك تاج فيروز نجم السلطنة) . بعد إكمال دراسته في عام 1896م أصبح مصدق موظفاً تابعاً لوزارة المالية في خراسان وبقي في هذا المنصب عشر سنوات ، ثم سافر إلى باريس لإكمال دراسته بعدها انتقل إلى سويسرا وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية ، وبعد عودته إلى إيران شغل مناصب عدة منها عضوية المجلس ثم تقلد مناصب وزارية مختلفة ، وفي عام 1951م قاد حركة تأميم النفط الإيراني ثم أقصي عن الحكومة عام 1953م وظل تحت الإقامة الجبرية لحين وفاته سنة 1967م . ينظر : ثامر مكي علي الشمري ، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2008، ص 10؛ عبد الرزاق مطلك الفهد ، قادة سياسيون في آسيا ، بغداد، 2007، ص 116؛ شيرين سميعي ، در خلوت مصدق ، تهران ، چاب دوم ، 1387ش/ 2008م ، ص 1؛ پژوهش ازجامي ، كذشته چراغ راه آينده است تاريخ إيران در فاصله دو كودتا 1332 ـ 1299، تهران، چاب نهم ، 1387ش/ 2008م ، ص 541.

(2) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص 73.

المفاوضات في امتيازات النفط قد تم تعليقها إلى ما بعد نهاية الحرب[1] ، وبذلك تم قطع الطريق أمام الشركات الأجنبية للاستحواذ على النفط الإيراني والبدء بمفاوضات جديدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفقاً للقانون المذكور.

وأسهمت القضية النفطية وما رافقها من تطورات وأحداث داخلية في استقالة حكومة محمد سعيد مراغه ، في تشرين الثاني 1944م ، وعاشت إيران أياماً عدة من دون حكومة ، قبل أن توجه الأنظار إلى مرتضى قلي بيات[2] ، الذي قدم برنامج حكومته إلى المجلس الإيراني في السابع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه[3] ، ثم استقالت هي الأخرى في نيسان 1945م ، بعد أن اندلعت تظاهرات طلابية في طهران في آذار من العام نفسه ، دعت إلى محاسبة الساسة المسؤولين من أركان الحكم الإيراني ، فأثار ذلك بعض القوى التي طالبت بعزل رئيس الوزراء ، وتم على اثر ذلك سحب (16 عضواً) من نواب المجلس تأييدهم للحكومة ، مما أدى إلى سقوط حكومة بيات[4] ، وأدى إلى خلق فراغ سياسي تمخض عنه تأخر في تشكيل حكومة جديدة ، إلى أن وقع الاختيار على شخصية محسن الصدر[5] ، بعد أن تدخل الشاه هذه المرة ، وأصدر مرسوماً في حزيران 1945م يقضي بتشكيل الوزارة ، لكن مجلس النواب الإيراني لم يصدّر قراراً بمنحها الثقة إلا في الثامن والعشرين من أيلول

---

(1) للإطلاع على نص القانون المذكور ، يراجع : ناظم يونس الزاوي ، المصدر السابق ، ص ص 28 ـ 29.

(2) ولد مرتضى قلي بيات (سهم السلطان) في سلطان آباد عام 1887م من أسرة ثرية تمتلك أراضي واسعة، وصفه تقرير بريطاني بأنه رجل يتمتع باحترام واسع ، وقادر على تجنب المواقف الخطرة، مقتبس من : طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق، ص 77.

(3) اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص 292.

(4) « العالم العربي » (صحيفة) ، بغداد ، 20 نيسان 1945م .

(5) ولد محسن الصدر (صدر الأشراف) في إيران عام 1865م ، وهو قاض مستقل ، أسهم في الثورة الدستورية وعمل مراقباً لرضا شاه بهلوي على رجال الدين في قُم ، وأصبح وزيراً للعدل في عام 1933م ، لكن اعتراضه على بعض تصرفات رضا شاه أدى إلى عزله في عام 1936م ، وأصبح عضواً في مجلس النواب في عام 1943م ثم وزيراً للعدل في وزارة علي سهيلي الثانية . ينظر : طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق، ص 80.

من العام نفسه ، وقد اتسمت حكومة الصدر بتشددها ورجعيتها . ومن إجراءاته الأولى ، طرد الضباط اليساريين من الجيش ، وإعلان الأحكام العرفية في طهران للحد من الاجتماعات الجماهيرية والتظاهرات السياسية ، وحظر صدور 48 صحيفة ومجلة يسارية ، واحتلال المقر العام لحزب توده[1] ، واعتقال أكثر من مائة عنصر من كوادره[2] .

أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد سعى رئيس الوزراء إلى تعزيز ارتباط إيران ببريطانيا واقتصادها ونظامها المالي ، إلا أن حكومة الصدر هي الأخرى استقالت في تشرين الأول 1945م نتيجة لسياستها المتشددة التي اتبعتها وأدت إلى نفور قطاعات واسعة من الشعب منها[3] ، كما شهد حكم الصدر ، تردي العلاقات الإيرانية ـ السوفيتية ، إذ أنه لم يظهر أي سياسة تهدئة تجاه السوفيت ، وقد انعكس تردي العلاقات بين البلدين على مسألة انسحاب القوات ، إذ بدأ الاتحاد السوفيتي يتجاهل وباستمرار طلبات حلفائه في المؤتمرات الدولية من أجل سحب قواته ، وكذلك لاستخدامها للضغط على الحكومة الإيرانية لتحقيق أهدافه في إيران ، والذي يُعد النفط واحداً منها[4] .

---

(1) نشأ هذا الحزب في أوساط بعض الإيرانيين القاطنين في منطقة باكو الروسية في أوائل القرن العشرين بعد ثورة أكتوبر (تشرين الأول) الروسية عام 1917م ، وأنشأ هؤلاء تنظيماً سياسياً أسموه «حزب العدالة»، واتخذ من باكو مركزاً له ، وفتح له فروعاً في المدن الإيرانية الشمالية المجاورة لروسيا ، ثم أصبح اسمه « الحزب الشيوعي الإيراني » عام 1921م لكن الحزب لم يمارس دوره السياسي في إيران في أثناء حكم الشاه رضا بهلوي ما بين عامي (1925 ـ 1941م) ، لكنه مارس دوره السياسي بعد عام 1941م . وللتفاصيل أكثر حول الموضوع ، يراجع : محمد علي طه الجبوري ، تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني (توده) 1941 ـ 1963م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988، ص ص 50 ـ 60؛ محمد علي حسين ، سقوط حزب توده ، طهران ، ط 1، 1984، ص ص11 ـ 35؛ نعيم جاسم محمد ، حزب توده الإيراني ودوره في الحياة السياسية ألإيرانية 1941 ـ 1953، « القادسية » (مجلة) ، المجلد العاشر ، العدد (1 ـ 2) ، جامعة القادسية ، 2007، ص ص 255 ـ 263.

(2) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص 82.

(3) طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص 8.

(4) جاسم محمد الهايس ، التنافس الأمريكي ـ السوفيتي في إيران 1945 ـ 1947م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1995، ص 173.

ومن جانب آخر ، قدمت الحكومة الإيرانية مذكرات للحكومة السوفيتية والبريطانية والأمريكية في التاسع عشر من أيار 1945م تطالبهم فيها بإجلاء قواتهم عن إيران في مدة أقصاها ستة أشهر ، فاستجاب البريطانيون وكذلك الأمريكيون لطلب الحكومة الإيرانية ، وقبل انتهاء العام المذكور أتمت هذه القوات انسحابها من إيران ، أما السوفيت فقد أظهروا تباطؤاً في ذلك ، ولم يبدأوا بالانسحاب إلا في التاسع من أيار 1946م[1] بعد أن ساعدوا الأذربيجانيين الإيرانيين في إقامة جمهورية شيوعية في أذربيجان شمال إيران[2] ، بزعامة جعفر بيشه وري الذي أجرى مفاوضات مع الحكومة الإيرانية لتحديد العلاقة بينهما في المستقبل ، لكن موقف حكومة طهران كان حازماً ، فلم تقبل التفاوض معه[3] ، وكان السوفيت يطمعون بتوطيد نفوذهم في المدن الإيرانية الشمالية لقربها منهم وللضغط على الحكومة المركزية في طهران من أجل منحهم امتيازات نفطية في تلك المناطق مستقبلاً ، مستغلين ضعف موقف الحكومة الإيرانية إبّان تلك المدة .

---

(1) في نيسان 1946م تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الإيرانية والسوفيت ، وهو عبارة عن تفاهم شفهي، وتم التصديق على هذا الاتفاق من خلال الرسائل التي تم تبادلها بين رئيس الوزراء الإيراني أحمد قوام السلطنة والسفير الروسي في طهران ، ووافقت الحكومة الإيرانية على إرساء مبدأ الشراكة مع روسيا من أجل استخراج واستثمار النفط الإيراني في المناطق الشمالية من إيران . ينظر :

The Royal institute of international aairs . op . cit , p.385.

(2) قامت جمهورية أذربيجان الديمقراطيه حين أعلن جعفر بيشه وري في 2 كانون الأول 1945م في تبريز عن تأسيس جمهورية أذربيجان الديمقراطية ذات الحكم الذاتي بعد أن أنشأ الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في 3 أيلول 1945، واندمج فيه حزب توده في أذربيجان ، حاول بيشه وري الحصول على الاستقلال الذاتي للمنطقة ، فلم تستجب له حكومة طهران ، ولذلك أعلن استقلاله . ينظر : أمل عباس البحراني ، الأذربيجانيون ودورهم السياسي في إيران 1906 ـ 1946م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1997، ص 70؛ كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بغداد ، 1985، ص 220.

(3) للتفاصيل حول حوادث أذربيجان ودور حزب توده فيها يراجع : طاهر خلف البكاء ، تطورات الأحداث في أذربيجان إيران (1941 ـ 1946م) دراسة وثائقية ، « كلية المعلمين » (مجلة) ، الجامعة المستنصرية ، العدد / 23، السنة السابعة ، 2000، ص 39؛

Skrin . S.C , World war in Iran , London , 1962 , p.226 .

وبعد انسحاب القوات السوفيتية من البلاد ، تمكنت القوات الإيرانية من دخول تبريز في الثاني عشر من كانون الأول 1946م ، وقضت على جمهورية أذربيجان ، وهرب جعفر بيشه وري ومعاونوه إلى الاتحاد السوفيتي[1] ، إذ مات زعيم الحركة بعد ذلك في حادث سيارة ولم تعرف أسباب الحادث في حينها[2] .

ومن جانب آخر تركت تطورات الأحداث في أذربيجان تأثيراً مباشراً على الأذهان في كردستان المجاورة ، بسبب العلاقات التاريخية بين الشعبين ، فقد انتهز الأكراد الفرصة وتصوّروها مواتية لهم ، ولاسيما بعد نجاح الحركة الأذربيجانية في إقليم أذربيجان ، وكانوا أكثر تطرفاً من زعماء أذربيجان ، فلم يقفوا عند حد المطالبة باستقلال ذاتي واستخدام اللغة الكردية ، بل أعلنوا في أوائل شهر كانون الثاني 1946م ، قيام جمهورية كردية مستقلة هي «جمهورية مهاباد» ، وعدوّها نواة لدولة كردية تضم جميع الأكراد في عدد من الكيانات السياسية ، واتخذوا من مدينة (سنندج) عاصمة لهم تحت رئاسة القاضي محمد[3] .

وبسبب هذه الأوضاع لجأت الحكومة الإيرانية إلى إجراءات مختلفة من أجل القضاء على الحركة الكردية في مرحلتها الجديدة ، فقد حاول رئيس الوزراء الإيراني قوام السلطنة[4] ، بث بذور الشقاق بين الأذربيجانيين والأكراد

---

(1) طلال مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 ـ 1979م ، بيروت ، 1980، ص ص 313 ـ 314.

(2) (39) محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران 1905 ـ 1981، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ط 2، البصرة ، 1983، ص 25.

(3) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة ، 1973، ص 116.

(4) ولد قوام السلطنة في طهران عام 1877م من أسرة ثرية ، وتسنم عددا" من المناصب بعد عودته من باريس التي قصدها لدراسة العلوم السياسية ، وسافر في أواخر عهد الشاه رضا بهلوي إلى أوربا ، ثم عاد إلى البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ، ليتمتع بنفوذ واسع في الحقل السياسي الإيراني ، وأسهم بدور بارز في إيران ، ولاسيما أواخر أربعينيات القرن العشرين ليصبح من أكثر الأشخاص نفوذاً ، ينظر : =

بأسلوب مراوغ ، كما نشط رجاله باتجاه شراء ذمم عدد من بعض المتنفذين في المنطقة ، وعندما علم قاضي محمد بنية طهران إرسال قواتها إلى أذربيجان وكردستان بحجة الإشراف على الانتخابات المقبلة ، عقد اجتماعاً لزعماء الحركة في بداية كانون الأول 1946م ، تقرر فيه منع تلك القوات من الدخول إلى المنطقة الكردية ، واتخاذ الإجراءات السريعة لتعزيز مواقع الثوار ، وقد أخبر قاضي محمد تبريز بالقرار ، وذلك تنفيذاً لبنود الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين في الثالث والعشرين من نيسان 1946م ، ولكن خيانة بعض القادة الأذربيجانيين أفشلت الخطة ، إذ أخبر هؤلاء حكومة قوام السلطنة بتفاصيل نوايا الثوار ، كما أذاعوا من طرف واحد في العاشر من كانون الأول من العام نفسه بياناً من راديو تبريز أعلنوا فيه باسم حكومة أذربيجان قرار السماح للقوات الإيرانية بالتقدم إلى حيثما ترغب في المنطقة ، مّما أدى إلى احتجاج قاضي محمد ضده[1] .

ووجد قوام السلطنة الفرصة مواتية لحفظ الوحدة الوطنية بعد الاتفاق مع السوفيت للجلاء من إيران في التاسع من مايس 1946م ، وبحجة المحافظة على الأمن ، تقدم الجيش الإيراني باتجاه تبريز عاصمة إقليم أذربيجان في العاشر من كانون الأول من العام نفسه ، وتمكن في مدة قصيرة وبحركة عسكرية خاطفة من تحطيم قلاع الثوار في أذربيجان الديمقراطية ، وتقدمت قوات إيرانية أخرى باتجاه الشمال الغربي لجمهورية مهاباد الكردية ، واشتبكت معها في قتال جبلي عنيف ، وانتهى الأمر بالقضاء على جمهورية مهاباد بوصفها قوة سياسية كردية ، ومقتل زعماء الحركة[2] .

= كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، ص ص 141 ـ 144، ص 174، ص ص 222ـ 223؛ اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص 324؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 187 ؛

Azimi F., Iran the crisis of democracy 1941-1953 , London , 1989 , p.65 .

(1) كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، ص 261.

(2) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص117 ؛

The Royal institute of international aairs , op.cit,p.385 .

ويبدو أن حالة الانشقاق بين الأذربيجانيين والأكراد ، فضلاً عن أسلوب الخداع الذي اتبعه قوام السلطنة ، قد فسح المجال لتقدم القوات الحكومية الإيرانية ، لإسقاط جمهورية أذربيجان ومطاردة قادتها ، ومن ثم إسقاط جمهورية مهاباد بعدها ، مما يسجل نجاحاً سياسياً لحكومة قوام .

ولم يكن إقليم خوزستان (عربستان) جنوب إيران بعيداً عن الأحداث ، فقد دخل التحرك العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة ، ولاسيما أن أصداء حركتي أذربيجان وكردستان ترددت في أنحاء إيران ، فبعد مرور ثلاثة أشهر على انتهاء الحرب ، تحركت عشائر (بنو طرف) في منطقة الحويزة ، وسرعان ما انضمت إليها العشائر في القرى والمدن الأخرى ، وقد واجه الجيش الإيراني صعوبات جمة في إنهاء الحركة ، كما اتخذت إجراءات قاسية بعد قمعها[1] . ولاسيما أن أهالي إقليم الأحواز يشعرون دائماً بانتمائهم للمحيط العربي المجاور ، لذلك كانت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تشعر بخطرهم أو تشجيع الدول العربية لهم للثورة ضدها ، فتسرع إلى قمع تحركهم .

كما شهدت إيران في صيف عام 1946م ، سلسلة من أعمال العنف والاضطرابات في مصفى عبادان ، وقاد هذه الاضطرابات الحزب الشيوعي الإيراني (توده) ، وشهدت أعمال العنف هذه إراقة للدماء ، ممّا دفع الحكومة البريطانية لإرسال فرقة عسكرية من الهند إلى عبادان ، للحفاظ على أرواح البريطانيين والهنود والعرب الموجودين في جنوب إيران ، ومن اجل الحفاظ على المصالح البريطانية في هذه المنطقة الحساسة من إيران ، ورداً على هذه الأعمال ، قام قوام السلطنة في الأول من آب من العام نفسه ، بإجراء

---

(1) ناجح علي رحيم الخياط ، الأحواز دراسة تاريخية 1925 ـ 1945م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1983، ص ص 129 ـ 130. ولمزيد من التفاصيل عن الحركة الوطنية في الأحواز في تلك الحقبة ، يراجع : علي جاسب عزيز الصرخي ، تاريخ الحركة الوطنية في الأحواز 1925 ـ 1956م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2002؛ مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ القومي لإمارة المحمرة العربية ، بغداد ، 1982.

تعديلات على أعضاء حكومته ، ضمّت التشكيلة الجديدة أعضاءً من حزب توده ، وفي الثامن من أيلول من العام نفسه ، أعلن وزير الإعلام الإيراني مظفر فيروز ، عن اكتشاف مؤامرة قادها زعماء البختياري(1) ، في أصفهان . وفي الثالث والعشرين من أيلول طالب عدد من زعماء القبائل في الجنوب الإيراني باستقالة الحكومة القائمة ، مع الإبقاء على قوام السلطنة رئيساً للوزراء ، وذلك نتيجة للأوضاع المتردية التي مرت بها إيران ، مّما جعل رئيس الوزراء يقوم بتعديل التشكيلة الوزارية(2) .

وبعد أن تأكدت بريطانيا ، بعد إعلان رئيس الوزراء الإيراني عن اتفاقية النفط المزمع إبرامها مع الاتحاد السوفيتي وفقاً لاتفاق تم في الرابع من نيسان 1946م ، وانتشار نفوذ حزب توده بين العمال الإيرانيين العاملين بشركة النفط الانكلو إيرانية ، رأت ان تقابل هذا الوضع بممارسة ضغطها على الحكومة الإيرانية بطريقة تشبه طريقة الاتحاد السوفيتي ، فشجعت ناصر خان ، أحد الزعماء العشائريين الذي تولى زعامة البختيارية والقشقائية واللورية(3) ، وسيطر على إقليم أصفهان وأعلن انفصاله عن الحكومة المركزية في طهران ، لكن الحكومة تمكنت من قمع التمرد ، وفر زعماؤه خارج إيران(4) .

وفي العشرين من كانون الأول 1947م استقالت حكومة قوام السلطنة(5) ،

---

(1) من أبرز العشائر الإيرانية المهمة في جنوب إيران ، وكانت مؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية ، وتوثقت علاقتها مع الشاه محمد رضا بهلوي حينما تزوج محمد رضا من ثريا اسفندياري ابنة أحد زعماء البختيارية . ينظر : على جاسب عزيز الصرخي ، المصدر السابق ، هامش ص 104 .

(2) بموجب التشكيلة الوزارية تم إقالة الوزراء الذين ينتمون إلى حزب توده . ينظر :
The Royal institute of international aairs , op.cit. , p.385 .

(3) للتفاصيل أكثر عن القوميات الإيرانية ، ودورها السياسي في إيران في تلك الحقبة ، يراجع : ريتشارد دبليوكوتام ، القومية في إيران ، ترجمة : محمود فاضل الخفاجي ، إصدار : معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1987؛ حسين محمد القهواتي ، تعريف بالأقليات العرقية والقومية في إيران ، «البصرة» (مجلة) ، العدد/ 13، البصرة ، 1981، ص 43 .

(4) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص 118 .

(5) اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص ص 347 ـ 348 .

فشكل إبراهيم حكيمي[1] الوزارة الجديدة في الحادي والعشرين من الشهر نفسه ، وفي أثناء هذه المدة ، نشط « حزب توده » في صفوف الحركة العمالية ، ممّا دفع إلى اختيار الجنرال أمير أحمدي المعروف بقسوته وبطشه ومعاداته للأحزاب ، وزيراً للداخلية ، وبالفعل تعرض الحزب إلى حملة عنيفة من قبل الحكومة ، أسفرت عن اعتقال ما يقارب ألف ومائتي عضو ، فضلاً عن إغلاق مقراته في عدد من المدن الإيرانية بما فيها العاصمة طهران[2] ، علماً أن نشاط حزب توده ازداد في تلك المدة وازداد عدد أعضائه بسبب المناخ الذي وفرته لهم القوات السوفيتية في إيران .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعلنت في الثاني والعشرين من شهر كانون الأول 1947م صورة الاتفاق الذي عقدته مع الحكومة الإيرانية[3] ، منذ العشرين من حزيران من العام نفسه ، بعد المفاوضات التي كان الجانبان قد ابتدآها منذ تشرين الأول 1946م[4] ، وسلمت للأمم المتحدة بنود الاتفاقية العسكرية الموقعة مع إيران ، التي تضمنت قيام الحكومة الأمريكية بإرسال بعثة عسكرية إلى إيران للتنسيق مع وزارة الدفاع الإيرانية من أجل زيادة كفاءة الجيش الإيراني ، وتضمن الاتفاق أيضاً ، الإبقاء على قوة عسكرية أمريكية في إيران حتى العشرين من آذار 1949م ، وإلزام إيران بعدم شراء أي قطعة سلاح من أي بلد آخر ما لم تحظ هذه الصفقة بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية ،

(1) ويلقب « حكيم الملك » ، وكان الطبيب الخاص لناصر الدين شاه القاجاري ، ويُعد إبراهيم حكيمي من أفراد الأسرة الحاكمة ، سافر إلى فرنسا لدراسة الطب ، لكنه لم ينه دراسته هناك . تقلد حكيمي مناصب عدة ، فقد صار ممثلاً لمجلس الشورى ، ووزيراً للأوقاف ، ثم وزيراً للعلوم ثم وزيراً للمعارف ، واعتزل السياسة مدة ، ثم عاد لممارسة نشاطه السياسي وتقلد منصب رئاسة الوزراء عام 1947م . وكان معروفاً بموالاته لبريطانيا . ينظر : المصدر نفسه ، ص 352؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 227.

(2) هند طاهر البكاء ، العلاقات الإيرانية ـ السوفيتية 1941 ـ 1951م ، بغداد ، 2006، ص 115.

(3) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص 123.

(4) عبد المجيد عبد الحميد العاني ، المصدر السابق ، ص 270.

مّما جعل الاتحاد السوفيتي يتهم إيران بأنها قد باعت نفسها للمشاريع الأمريكية وتحولت إلى قاعدة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وطالبت إيران باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل التخلص من هذا الوضع الشاذ في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية ، والتي تتناقض مع مبادئ اتفاقية حسن الجوار المنعقدة بين الاتحاد السوفيتي وإيران عام 1921م[1] . وأدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إيران للمدة ما بين عامي 1946 ـ 1947م إلى ازدياد النفوذ الأمريكي الذي حل محل بريطانيا بوصفه أكبر منافس للاتحاد السوفيتي في إيران[2] .

ولم يقدر لوزارة حكيمي الاستمرار طويلاً في السلطة ، فقد سقطت في حزيران 1948م ، بعد رفض المجلس الإيراني (البرلمان) التصويت بالثقة على وزارته ، فاضطر إلى الاستقالة ، فكُلف عبد الحسين هجير[3] بتشكيل الوزارة الجديدة[4] ، وسعى فيها إلى تحسين علاقات بلاده بالاتحاد السوفيتي ، واتخذ قراراً بذلك في أول اجتماع عقدته وزارته ، مّما لاقى استحساناً من « حزب توده »[5] ، وقدمت حكومة هجير مذكرة إلى شركة النفط الانكلو إيرانية ، التي

(1) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص 181؛ خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 270. وللمزيد من التفاصيل عن التنافس الأمريكي ـ السوفيتي في إيران خلال تلك الحقبة ، يراجع: جاسم محمد الهايس ، التنافي الأمريكي ـ السوفيتي في إيران . . . ، ص ص 170 ـ 180؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 ـ 1947م دراسة وثائقية ، الرياض ، ط1، 1981، ص ص 205 ـ 225.

(2) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 292.

(3) ولد عبد الحسين هجير في طهران عام 1901م وفيها أكمل دراسته الابتدائية والثانوية ، واصل دراسته في العلوم السياسية وحصل على شهادة الدبلوم ، عمل في وزارة الخارجية الإيرانية عام 1920م وفي عام 1933م في وزارة المالية ، وتقلد منصب رئاسة الوزراء في عام 1948م وقتل أخيراً على يد أحد مسلحي منظمة فدائيي إسلام . ينظر : نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 247.

(4) حصلت وزارته على ثقة المجلس (البرلمان) في 29/ حزيران/ 1948م ، ينظر : سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني ، المصدر السابق ، ص 236.

(5) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 4995/ 2311، كتاب المفوضية العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 11 تموز 1948م ، وثيقة =

سميت بلائحة الاتهام بشأن تأميم النفط[1] . وهو الموضوع الذي كان يشغل بال الحركة الوطنية في إيران .

ولم تستمر حكومة هجير طويلاً ، فسقطت في تشرين الثاني 1948م ، وقام الشاه هذه المرة بتكليف محمد سعيد مراغه لتشكيل الوزارة الإيرانية الجديدة في الشهر نفسه ، ممّا شكل سابقة خطيرة في التقاليد السياسية الإيرانية ، التي تقضي بأن يختار المجلس رئيس الوزراء وليس الشاه ، وبعمله هذا قد «أعاد إيران إلى أيام الاستبداد القاجاري»[2] . وهي دلاله على استخدام الشاه لنفوذه والظهور بمظهر الدكتاتور بتجاوزه الدستور .

إن السنتين اللتين تلتا خروج قوام السلطنة من السلطة ، شهدتا دخول الشاه إلى المسرح السياسي ، حتى عام 1947م ، وظل يعرض نفسه بصورة ملك دستوري يملك ولا يحكم ، لكنه خلف الستار يسيطر على القوات المسلحة ، ويتدخل أحياناً ـ لإضعاف وزراء معينين أو تقويتهم ، ولكن في عام 1948م أخذ يشترك علناً في السياسة العامة ، فقد كان ينصّب بعض الوزراء ويبعد غيرهم ، ولم يكتفِ بذلك ، بل تدخل في منصب رئيس الوزراء ، فكان يعينّ ويرفض بحسب هواه ، وفي عام 1949م دعا إلى جمعية دستورية لتعزيز سلطاته الدستورية على حساب المجلس[3] . كما تمكن من مواجهة القوى المهيمنة في الداخل ، المتمثلة بالإقطاعيين (ملاك الأراضي) ،

= رقم / 490، ص 125؛ جورج كيرك ، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ج 1، ترجمة : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، بغداد ، 1990، ص 112.

(1) تجددت المفاوضات بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانكلو إيرانية في تموز عام 1947م ، عندما أثارت الحكومة الإيرانية موضوع عدد المستخدمين الأجانب في الشركة ، ومنذ 22 تشرين الأول 1947م أقر المجلس الإيراني قانوناً للنفط كانت الفقرة (د) منه موجهة بشكل مباشر ضد مصالح الشركة المذكورة . ينظر : حربي محمد ، تطور الحركة الوطنية في إيران 1890 ـ 1953م ، بغداد ، ط 1، 1972، ص 57.

(2) مقتبس من : طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران . . . ، ص 244.

(3) اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص 351.

والوجهاء الذين ظهروا مرة أخرى في المجلس بعد تنازل الشاه رضا بهلوي[1] عن العرش[2] .

وتعرض الشاه محمد رضا بهلوي لمحاولة اغتيال تجلّت بإطلاق خمسة رصاصات عليه ، إذ أصيب في هذه المحاولة بجراح بليغة في وجهه وعنقه ، ونجا من الموت بإعجوبة ، وثبت أن معظم المتورطين بعملية الاغتيال هذه هم أعضاء من «حزب توده» و بعض المنظمات الاسلاميه ، الذين خططوا لاغتيال الشاه في أثناء زيارته لجامعة طهران في الرابع من شباط 1949م[3] ، في الاحتفال بذكرى تأسيس الجامعة المذكورة ، وكان منفذ العملية يدعى (ناصر فخر آرائي)[4] ، ممّا جعل الشاه يستغل الحادثة للقيام بقمع المعارضة ، وإعلان الأحكام العرفية في البلاد ، ومنع الصحف من نشر أي نقد موجه للأسرة الحاكمة ، وألغي « حزب توده » رسمياً ، وأمر بإلقاء القبض على العديد من السياسيين الإيرانيين[5] . وعلى أثرها فقد الحزب المذكور صفته

---

(1) مؤسس الأسرة البهلوية التي حكمت إيران للمدة من (1925 ـ 1941م) ، ولد في مقاطعة مازندران عام 1878م انضم إلى فرقة القوزاق الإيرانية وأصبح قائداً لها فيما بعد ، وفي شباط 1921م قام بانقلاب حوت ، ثم أصبح في عام 1923م رئيساً للوزراء ، وفي عام 1925م تمكن من خلع الأسرة القاجارية وأصبح شاهاً على إيران لغاية عام 1941م . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 40؛ سيد رضا نيازمند ، رضا شاه از سقوط تامرگ ، تهران ، 1382ش/ 2003م ، ص 29.

(2) Benton . W. and Benton .H.H ,The Pahlavi dynasty (1925-present) Encyclopaedia Britannica,vol.9,London,1974,p.861. .

(3) The Royal institute of international aairs , op.cit , p.386.

(4) كان ينتمي إلى منظمة «فدائيي إسلام» التي رأسها نواب صفوي المتأثر بأفكار جمال الدين الأفغاني ، والمتعاون مع الحركة الدينية بزعامة آية الله الكاشاني . ينظر : موسى مخول ، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (آسيا) ، بيروت ، ط 2، 2006، ص 296؛ آمال السبكي ، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 ـ 1979م ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد/ 250، الكويت ، 1999، ص 184؛ هند طاهر البكاء ، المصدر السابق ، ص 116.

(5) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص 296.

القانونية ، وأخذ يمارس نشاطه سراً[1] . وكانت محاولة الاغتيال فرصة جيدة للشاه للتخلص من حزب توده ونفوذه المتنامي في إيران في تلك الحقبة ، ووضح هذا الحادث مدى تذمر الشعب الإيراني من الشاه ، بسبب سياسته الداخلية ، لكن فشل محاولة الاغتيال زادت من دكتاتوريته .

ألّف الشاه جمعية تأسيسية جديدة ، كانت باكورة أعمالها إصدار تشريع يتم بموجبه تعديل بعض بنود الدستور الإيراني وفقراته ، ورفعت التوصيات الخاصة بتعديل الدستور إلى مجلس النواب ، لكن الأخير لم يلتئم جمعه ، وسعت اللجنة الخاصة بكتابة التعديلات الدستورية إلى الاجتماع والتشاور في نيسان 1949م ، وضمن التعديل الدستوري الجديد للشاه حق حل الجمعية الوطنية ومجلس النواب بمرسوم إمبراطوري ، كما اقترحت اللجنة إضافة مادة تقضي بفسح المجال لتغيير وتعديل بنود الدستور في مرحلة تالية ، واقترحت أيضاً تعديل الفقرات والبنود الخاصة بموقع الدين الإسلامي ودوره في الحياة السياسية والاجتماعية في إيران ، و افترضت أن يتم إجراء مثل هذه التعديلات بعد أن تحصل على أغلبية الثلثين داخل الجمعية الوطنية ومجلس النواب وبعد موافقة الشاه[2] .

ونجح الشاه في تأسيس مجلس نواب يعين نصفه من أعوانه المقربين ، ولذر الرماد في العيون ، استرجع الأراضي التي تمت مصادرتها في زمن والده إلى أصحابها ، إلا أن القرارات الجديدة التي اتخذها الشاه قوبلت بمعارضة شديدة من الإيرانيين ، ولاسيما مجموعة مصّدق ومن إنضم إليهم من التجّار

---

(1) أدور سابلييه ، المصدر السابق ، ص 254.

(2) The Royal institute of international aairs , op.cit , p.386.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في السابق كان حل المجلس من صلاحيات مجلس النواب ، بحسب المادة (48) من قانون المشروطية ، ولم يكن للشاه الحق في حله ، ولكن بعد تغيير القانون الأساسي عام 1949م ، حصل الشاه على حق حل المجلسين في آن واحد . ينظر : سيد عليرضا ازغندي ، تاريخ تحولات سياسي واجتماعي إيران 1320 ـ 1357، تهران ، 1383ش/ 2004م ، ص 232.

والأعيان وعلماء الدين برئاسة آية الله الكاشاني[1] ، وبعض الأحرار والأحزاب الديمقراطية ، وقد أسسوا «الجبهة الوطنية» ، التي طالبت بانتخابات حرة ، وبحرية الصحافة ، وإنهاء الأحكام العرفية ، وتأميم شركة النفط الانكلو - إيرانية[2] .

وطُلِبَ من الدكتور مصّدق أن يتولى قيادة هذه الجبهة ، وبعد الموافقة عقدت الاجتماعات في منزله ، وتمت تسمية « الجبهة الوطنية » ، التي اقترحها الدكتور كريم سنجابي[3] ، وبعد أيام أعلن مصدق من منزله تشكيلها رسمياً ، وكلف بعض الشخصيات السياسية لكتابة ميثاق الجبهة ، وشارك أعضاء الجبهة في الاعتصامات الكثيرة ، وبمشاركة آية الله كاشاني[4] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن « الجبهة الوطنية » انبثقت أثر الاعتصام الذي

---

(1) ولد آية الله أبو القاسم الكاشاني في أواخر القرن التاسع عشر ، وأمضى شطراً من حياته في العراق ، وتلقى علومه الدينية في النجف ، ولم يلحظ له نشاط سياسي بارز في عهد رضا شاه ، واعتقله البريطانيون حينما نشبت الحرب العالمية الثانية بزعم صلاته بالألمان ، فنفي إلى خارج إيران ولم يسمح له بالعودة إلا بعد انتهاء الحرب ، وانتخب نائباً في المجلس الرابع عشر ، وبزغت شهرته مع حملة تأميم النفط التي قادها مصدق فدعم مصدق بقوة . ينظر : فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1951 ـ 1963م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1993، ص 49.

(2) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص ص 296 ـ 297.

(3) وُلد الدكتور كريم سنجابي في مدينة كرمنشاه عام 1906م في قبيلة سنجابي الكردية ، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية في إيران ثم سافر إلى فرنسا عام 1926م لدراسة الحقوق ، وعندما عاد إلى إيران أسس «حزب إيران» ، مع اللّهيار صالح وبعض الوطنيين الآخرين عام 1943م ، وخاضوا الانتخابات البرلمانية وكوّنوا أقلية برلمانية ، تعرف خلالها على الدكتور مصدق وتولى وزارة المعارف في حكومته، وسجن بعد انقلاب عام 1953م ، وفي عام 1978م تولى سنجابي رئاسة الجبهة الوطنية الثالثة ، واعتقل في العام نفسه ثم أطلق سراحه . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 75؛ محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص33، ص 35.

(4) خاطرات مهندس أحمد زيرگ زاده ، برسش هاي بي باسخ در سالهاي استثنائي ، زمستان ، چاب أول، 1376ش/ 1997م ، ص 261.

قاده الدكتور مصدّق مع حشد من الساسة والمؤيدين له في حدائق البلاط الملكي ، إحتجاجاً على تزوير انتخابات المجلس السادس عشر[1] ، ولم ينفض الاعتصام إلا بعد تعهد البلاط بإعادة النظر في الانتخابات وجعلها حرة ، وعلى أثر ذلك ، أعلن عن قيام «الجبهة الوطنية» ، التي تشكلت نواتها من بعض الأشخاص بمن فيهم مصدق ، وأعلنت في البداية عن منهاج محدد لها[2] ، ثم أعلنت عن وجودها رسمياً في تشرين الأول عام 1950م[3] .

ولم تكن الجبهة الوطنية حزباً بالمفهوم الأيديولوجي والتنظيمي للحزب ، بل ائتلافاً واسعاً لأحزاب وفئات سياسية متنوعة ومتباينة ، من ناحية التركيب الأيديولوجي أو مصالح القوى الاجتماعية التي كانت تعبر عنها ، لكن ما كان يجمع هذا الائتلاف العريض ، هو هدف مشترك يرتكز إلى برنامج وطني[4] .

كانت المدة التي تلت محاولة اغتيال الشاه عام 1949م ، بداية التحول السياسي المهم في التاريخ الإيراني ، بعد تقديم الدعم الأمريكي المباشر للشاه من أجل فرض ألأخير سيطرته المباشرة على جميع السلطات في البلاد ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وقمع « الجبهة الوطنية » التي ظهرت نواتها بعد الحادثة المذكورة بزعامة الدكتور مصّدق ، الذي قُدّر له أن يظهر بقوة على الساحة السياسية في إيران ، ويقود حملة وطنية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإيراني المعاصر ، والمتمثلة بحملة تأميم الثروات النفطية الواقعة تحت الهيمنة الاستعمارية البريطانية منذ عقود مضت ، فضلاً عن مطالبته بتطبيق الدستور الإيراني وعدم تجاوزه من الشاه.

---

(1) جرت انتخابات المجلس السادس عشر في (تموز 1949 ـ شباط 1950م) ، مع انتخاب مجلس شيوخ لأول مرة وللتفاصيل أكثر ، يراجع : أروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص ص 242 ـ 245.

(2) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 47.

(3) غلام رضا نجاتي ، التاريخ ألإيراني المعاصر (إيران في العهد البهلوي) ، ترجمة : عبد الرحيم الحمراني ، قم / إيران ، ط 1، 2008، ص 80. ينظر الملحق (1) .

(4) المصدر نفسه ، ص 80.

إيران بين تأميم النفط والثورة البيضاء ما بين عامي 1951 ـ 1963م

من أبرز الخطوات المهمة التي أقدمت عليها « الجبهة الوطنية » في إيران في حقبة خمسينيات القرن العشرين ، المطالبة بتأميم النفط الإيراني الذي كان تحت تصرف شركة النفط الانكلو إيرانية منذ مطلع القرن المذكور ، ولاسيما أن حصة إيران المتأتية من الشركة قليلة جداً بالمقارنة مع ما تحصل عليه الشركة من أرباح ، فضلاً عن رفض الشركة لمقترحات الحكومة الإيرانية حول تدقيق سجلات الشركة ومراقبتها ، ممّا جعل الحركة الوطنية الإيرانية تسعى من أجل القيام بخطوة مهمة نحو تحرير الثروات النفطية بشكل كامل ، ولاسيما أن تشكيل « الجبهة الوطنية » كان خطوة باتجاه تحقيق تلك المطالب .

وعلى أثر عدم مصادقة مجلس النواب الإيراني على الاتفاقية النفطية التي وقعها رئيس الوزراء الإيراني قوام السلطنة مع الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1947م وعدّها غير قانونية وباطلة[1] ، فإنه دعا في الوقت نفسه الحكومة الإيرانية إلى الدخول في مفاوضات مع شركة النفط الانكلو إيرانية ، لاتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل لإيران حقوقها ، وقد تمخضت هذه المفاوضات عن التوقيع على اتفاقية جديدة في السابع عشر من

(1) تضمنت الاتفاقيه الصادره في 22 تشرين الأول 1947م العبارة الاتيه : « على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة ، وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التي حدث فيها الإضرار بحقوق الإنسان في مواردها التي تحت الأرض وغيرها ، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الزيت في الجزء الجنوبي من البلاد ، لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة ، والحكومة ملزمة بموافاة المجلس بالنتيجة » مقتبس من : راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الأوسط ، القاهرة ، ط 5، 1962، ص317.

تموز 1949م[1] ، وعند عرض هذه الاتفاقية على مجلس النواب للمصادقة عليها ، برزت مجموعة من النواب بزعامة مصدّق ، دعت إلى تحرير الثروة النفطية الإيرانية من السيطرة الأجنبية ، ووجدت أن هذه الاتفاقية الجديدة لا تحقق مصالح إيران ، وفي العشرين من حزيران عام 1950م ، قرر مجلس النواب إحالة الاتفاقية إلى لجنة نفطية خاصة لتقرير مصيرها ، وقد انتُخب مصدّق رئيساً لها لغرض دراسة الاتفاقية النفطية ، وأوصت في السادس من تشرين الثاني عام 1950م بتأميم صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد من دون استثناء ، وطالبت الحكومة أن تتولى الإشراف والتحكم في عمليات إستكشاف النفط واستخراجه واستثماره[2] .

وفي هذا الجو المضطرب ، رفض مجلس النواب الإيراني المعاهدة المذكورة ، بينما وافق متعجلاً على طلب المعارضة بتأميم النفط وإلغاء عقد الشركة والاستيلاء على مؤسساتها[3] ، وبعد فشل حكومة محمد سعيد من تمرير الاتفاقية التكميلية في المجلس ، اضطر رئيس الوزراء إلى تقديم استقالته في الثامن عشر من آذار 1950، بعدما عجز في الحصول على الثقة بوزارته عندما أعيد التصويت عليها في المجلس ، واستقر رأي الشاه على تكليف علي منصور (منصور الممالك)[4] ، بتشكيل الوزارة الجديدة التي استمرت من الثامن عشر

---

(1) وهو ما سمي بالاتفاق التكميلي ، الذي أبقى في الواقع مسألة تعديل امتياز شركة النفط الانكلو إيرانية من غير حل ، ووقعت الاتفاقية من وزارة محمد سعيد (ت2 1948 ـ آذار 1950م) التي خلفت وزارة حكيمي . ينظر : حميد صفري ، النفط يستعبد إيران ، ترجمة : عبد الرزاق الصافي ، بغداد ، 1969، ص 96؛ عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص 125.

(2) مثنى حمدي توفيق الثويني ، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية للمدة 1989 ـ 1999م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1999، ص 15؛ اندره نوسشي ، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة : اسعد محفل ، بيروت ، ط 1، 1971، ص 104.

(3) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 11.

(4) ولد علي منصور عام 1888م من أسرة غنية ، أكمل دراسته في العلوم السياسية ، التحق بعدها بوزارة الخارجية بمنصب سكرتير ثان عام 1919م ، بعد سنة شغل منصب سكرتير ثان للداخلية ، عُين والياً لأذربيجان عام 1926م و 1941م ، =

من آذار 1950م وحتى حزيران من العام نفسه ، وأكد الشاه للسفير الأمريكي في إيران أن بقاء أو سقوط منصور يتمركز حول قضية « الامتيازات النفطية »[1] ، التي تشكل ركيزة مهمة في سياسة الحكومة الإيرانية في تلك الحقبة .

ونتيجة للضغط الشعبي ، فشل رئيس الوزراء علي منصور في الحصول على موافقة مجلس النواب للتصديق على الاتفاقية الملحقة ، أو حمل الشركة على مناقشة مبدأ مناصفة الأرباح ، وخلفه في رئاسة الوزراء ، الجنرال علي رزم آرا[2] ، الذي أدرك أنه لا يستطيع حمل المجلس على تصديق الاتفاقية ما لم يقنع الشركة بفتح باب التفاوض ، لكن رفض الشركة لهذا المطلب ، دفع بالجنرال علي رزم آرا إلى تقديم الاتفاقية إلى المجلس للمصادقة عليها ، فأحيلت إلى لجنة شؤون النفط في المجلس لدراستها ، وكان رئيس اللجنة الدكتور محمد مصدّق ، وفي كانون الأول 1950م أصدرت اللجنة تقريرها موصية برفض الاتفاقية الملحقة ، لأنها لا تحقق الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الإيراني ، وأقر المجلس في الحادي عشر من كانون الثاني 1951م رفض الاتفاقية[3] .

= ثم وزيراً للداخلية أصبح رئيساً للوزراء عام 1940م ، استقال أثر غزو قوات الحلفاء لبلاده عام 1941م ، وشغل مناصب عدة بعدها ، ثم اختير لرئاسة الوزراء عام 1950م . ينظر : طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران . . . ، هامش ص 256.

(1) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 56.

(2) كان علي رزم آرا خبيراً في الشؤون العسكرية ، وكان يُعرف بانضباطه العسكري ودقته في جميع الأعمال، وحرصه على تطبيق القوانين والمقررات وعدم التساهل في تنفيذ الأوامر ، ونال شهرة واسعة بين أفراد القوات المسلحة الإيرانية عام 1947م ، إذ تمكن من إعادة القوة والهيبة للجيش الإيراني عقب هزيمة آب 1941م ، وأخذ يمتد نفوذه إلى سائر أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وكانت تربطه علاقات جيدة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان محبوباً من قبل الشاه . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 109؛ سيروس فيضي ، چالش مشروعيت در رژيم شاه وقتل نخست وزيران ، تهران ، چاپ أول ، 1383ش/ 2004م ، ص 126؛ عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص125.

(3) حربي محمد ، المصدر السابق ، ص ص 59 ـ 60؛ رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، بيروت ، ط 1، 1982، ص 160.

وفي نهاية عام 1950م وبداية عام 1951م ، انطلقت في البلاد حركة شعبية ، طالبت بالغاء امتياز عام 1933م[1] ، وتأميم صناعة النفط ، وكان في مقدمة هذا النضال التحرري الطبقة العاملة ، يقودها « حزب توده » ، وفي كانون الثاني وشباط 1951م رفع العمال في مركز صناعة النفط في عبادان وكذلك في طهران وسائر المدن الإيرانية ، في اجتماعات جماهيرية مطلب مصادرة جميع مؤسسات شركة النفط الانكلو إيرانية لصالح الدولة الإيرانية ، ورفض أي امتيازات استعمارية[2] ، ويبدو أن حزب توده على الرغم من حظره بعد محاولة اغتيال الشاه عام 1949م ، ظل يعمل سراً ، ويوجه العمال للقيام بالإضرابات المستمرة .

والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية كانت تتقاضى (16؟) فقط من أرباح الشركة على أساس 18 سنت للبرميل المنتج في مطلع عام 1951م ، واتخذت الشركة مقرها الاجتماعي في لندن ، وكانت تدفع (45 مليون) دولار بوصفها ضرائب للحكومة الإيرانية عام 1950م و (140 مليون) دولار للخزينة البريطانية[3] .

وقد تبين في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام 1951م ، أن عدداً من كبار الزعماء الدينيين قد أيّدوا آية الله كاشاني في تصريحه : «بأن الواجب الديني لكل مسلم إيراني هو في دعم حركة التأميم والمساعدة على تحقيق حلم الشعب» . وكان لهذا التصريح الأثر البالغ على جماهير الفلاحين بشكل إيجابي ، ففي الخامس عشر من آذار 1951م قرر المجلس (البرلمان) تأميم صناعة النفط ،

---

(1) في 29 نيسان 1933م وقعت الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانكلو إيرانية امتيازاً مدته ستون عاماً ، مع حق التنقيب والاستثمار في مساحة قدرها 100 ألف ميل مربع (258كم2) مع امتيازات أخرى ذات أهمية بالغة ، بعد إقدام الأولى على إلغاء امتياز نفط دارسي عام 1932م . ينظر : حميد صفري ، المصدر السابق ، ص 74؛ « الطليعة » (مجلة) ، الكويت ، العدد / 456، 21/ 12/ 1973 .

(2) حميد صفري ، المصدر السابق ، ص 97.

(3) دانيال دوران ، الاحتكارات البترولية وسياستها الدولية ، ترجمة : وليم خوري ، بغداد ، (د . ت) ، ص 109.

وفي العشرين من الشهر نفسه صادق المجلس على قانون التأميم ، الذي صادق عليه الشاه في شهر أيار من العام نفسه[1] .

لم تكن الموافقة على قرار التأميم بالأمر الهيّن ، فقد وقفت بوجهه أطراف داخلية وخارجية لأنه يشكل ضرراً على مصالحها ، إذ كان قرار التأميم بمثابة ضربة قاصمة لبريطانيا ، نظراً للخسائر التي سوف تلحق بها وبمنشآتها الاقتصادية في إيران ، فضلاً عن أن بعض الأطراف الموجودة في الداخل من الإيرانيين أنفسهم ، شعروا بأن مصالحهم قد تتعرض للخطر بعد قرار التأميم نظراً للعلاقات التي تربطهم ببريطانيا ، فعملوا بكل ما بوسعهم من اجل إجهاض قرار التأميم .

وكان من بين الشخصيات السياسية التي وقفت ضد قرار التأميم هو رئيس الوزراء علي رزم آرا ، فضلاً عن الشاه وعدد من القادة السياسيين الإيرانيين واغتيل رئيس الوزراء علي رزم آرا على يد جماعة مسلحة[2] ، بسبب موقفه العدائي من التأميم[3] ، بعد إصابته برصاصة في رأسه من قبل القاتل ، الذي كان يدعى (خليل طهماسب)[4] ، في أثناء دخول رئيس الوزراء مسجد

---

(1) حربي محمد ، المصدر السابق ، ص 61.

(2) إن رصاصة الاغتيال التي قتلت علي رزم آرا ، عجلت بحدوث أزمة مزدوجة ، فقد رمت بالسياسة الداخلية للبلاد إلى الاضطراب ، وهددت بخلق فراغ قوة عالمي . ينظر :

J. C. Hurewits , Middle east dilemmas , The background of united states policy , New York . 1953 , p.7 .

(3) بعض المصادر تذكر بأن انعطاف علي رزم آرا نحو البريطانيين وتعاونه التام معهم ، أثار استياء الولايات المتحدة الأمريكية ، فدبرت الأخيرة له مؤامرة لاغتياله في 7 آذار 1951م ، بغية التخلص منه وإحلال حسين علاء محله . ينظر : حسن محمد ، مسألة النفط ومؤامرات الاستعمار في إيران ، ترجمة: أحمد عبد الكريم ، بغداد ، (د . ت) ، ص 36.

(4) كان خليل طهماسب يعمل نجاراً ، ويبلغ من العمر 26 عاماً ، واعتقل فور تنفيذ عملية الاغتيال ، لكن السلطات الإيرانية أطلقت سراحه تحت تهديد كل من منظمة « فدائيي الإسلام » وآية الله الكاشاني ، وفي عهد حكومة مصدّق لقب طهماسب بالبطل القومي ، لكنه اعتقل في آب 1953م ونفذ فيه حكم الإعدام . ينظر : =

طهران في صباح يوم السابع من آذار 1951م[1] . وبقيت إيران أسبوعين بعد مقتل رئيس وزرائها من دون وزارة[2] ، إلى أن تم اختيار حسين علاء[3] لرئاسة الوزارة الجديدة[4] .

وعندما أصبح قرار التأميم نافذ المفعول ، بدأ البريطانيون باتخاذ تدابير معاكسة ، فأقدموا قبل كل شيء على حرمان العمال من مبلغ الـ (25؟) التي كانت تدفع لهم بوصفها بدلات إيجار لمساكنهم ، فأثار هذا الإجراء موجة استياء عند جميع العمال ، فحدث إضراب عام في الرابع والعشرين من آذار 1951م ، بدأ من حقل نفط (أغاجاري) ، وشمل كل مناطق النفط الجنوبية ، واشترك فيه نحو مائة ألف عامل ، فتعطلت جميع أعمال الشركة ، وفرضت حكومة حسين علاء الأحكام العرفية في مناطق الإضراب ، واعتقلت عدداً كبيراً من المضربين ، ووقع نتيجة الاشتباكات مع أفراد الجيش والشرطة عدد من القتلى والجرحى ، وقامت الشركة بتسليح عدد من أفراد العشائر العربية وتأليبهم ضد العمال كما قامت الحكومة البريطانية بإرسال بوارج حربية إلى الخليج العربي[5] .

= طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران . . . ، هامش ص 272؛ ويراستار وحبيب لاجوري ، خاطرات جعفر شريف إمامي ، چاب أول ، تهران ، 1387ش/ 2008م ، ص 94.

(1) Hurewits , op . cit. , p.7 .

(2) ميشال سليمان ، إيران في معركة التحرر الوطني والاستقلال ، بيروت ، 1954، ص 75.

(3) وهو ابن محمد علي خان ، ولد في تفليس عاصمة أذربيجان عام 1884م ، وعندما عُين والده سفيراً في لندن ، أخذه معه هناك ، فأتم حسين علاء دراسته في بريطانيا ، وبعد إكمال دراسته عُين في السفارة الإيرانية هناك عام 1934م ، وفي عام 1937م شغل منصب وزير التجارة ، ثم تقلد مناصب عدة ، وأصبح في أواخر شباط 1950م وزيراً للخارجية لمدة قصيرة ، وفي 24 شباط 1951م عُين وزيراً للبلاط ، ومعروفاً عنه ميوله الأمريكية ، ثم أصبح رئيساً للوزراء في آذار 1951م . ينظر : فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 61؛ طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران . . . ، هامش ص 276؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 371؛ موسى الموسوي ، إيران في ربع قرن ، (د . م)، 1972، ص 11.

(4) ميشال سليمان ، المصدر السابق ، ص 75.

(5) حسن محمد ، المصدر السابق ، ص 37.

لم تستمر وزارة حسين علاء طويلاً ، بسبب عدم تعاون مجلس النواب معها ، فضلاً عن أن الحكومة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تملك قدرة الوقوف في وجه تيار الحركة الوطنية[1] ، فقدم حسين علاء استقالة حكومته في السابع والعشرين من نيسان 1951م ، وفي التاسع والعشرين منه عين الدكتور مصدّق قائد « الجبهة الوطنية » رئيساً للوزراء[2] ، ويبدو أن تعيين مصدّق في تلك الحقبة رئيساً للوزراء كان بداية جديدة للتحول في السياسة الداخلية الإيرانية باتجاه تحقيق مطالب الحركة الوطنية ، وهي مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد .

وبعد تولي مصدّق رئاسة الوزراء ، وجّه في التاسع من أيار من العام نفسه إنذاراً إلى شركة النفط الانكلو إيرانية ، طلب فيه أن ترضخ الشركة لرغبة الشعب في التأميم ، وأن تعين أعضاء لها في لجنة تصفية منشآتها قبل أن تقبض عليها يد الحكومة ، وبذلت الشركة ما بوسعها لتسوية الحال ، مبدية استعدادها للتفاوض مع وزارة مصدّق ، وزيادة حصة إيران من أرباحها الضخمة ، أو تعديل نصوص الامتياز ، وجاء رد وزارة مصدّق سلبياً ، مما دعا الحكومة البريطانية في السابع والعشرين من أيار 1951م إلى تحكيم محكمة العدل الدولية فيما بعد التي جاء حكمها لصالح إيران[3] ، وعلى إثر ذلك رفعت القضية إلى مجلس الأمن الدولي ، الذي أصدر بدوره في العشرين من تشرين الثاني من العام نفسه ، قراراً بعدم صلاحيته للبت في الخلاف الناشب بين الطرفين[4] ، وحلت « شركة النفط الوطنية » محل « شركة النفط الانكلو إيرانية » ، ولم يتردد مصدّق في الطلب من البريطانيين مغادرة البلاد[5] .

---

(1) المصدر نفسه ؛ فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 64.

(2) حربي محمد ، المصدر السابق ، ص 37؛ فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 64.

(3) ينظر الملحق (2) .

(4) ميشال سليمان ، المصدر السابق ، ص ص 83 ـ 84.

(5) لبيب عبد الساتر ، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر ، بيروت ، 1989، ص 122.

كانت شركة النفط الانكلو إيرانية حتى عام 1951م ، هي الشركة الوحيدة عبر البحار التي تقوم باستخراج وتطوير النفط الإيراني ، وكانت خسارتها تشكل ضربة إستراتيجية إلى بريطانيا ، وتزعزع ميزان التبادل الخارجي المتخلخل لديها ، وكانت إيران حينها الدولة الأكثر إنتاجاً للنفط ، لكنها لم تكن الدولة الوحيدة المنتجة في الشرق الأوسط ، كما أن تأميم النفط الإيراني سوف يحفز دولاً نفطية أخرى لأن تقتدي بإيران للمطالبة بالتأميم[1] .

ونتج عن قرار التأميم مقاطعة عالمية للنفط الإيراني لإجهاض عملية التأميم ، وظلت مصافي نفط شاه ومصفى كرمنشاه وأجزاء من مصفى عبادان ، تقوم بالإنتاج لتجهيز

الإيرانيين بالاستهلاك المحلي[2] ، وقامت شركة النفط الانكلو إيرانية بسحب خبرائها من إيران ، ونظمت مقاطعة للنفط الذي بدأت تنتجه الإدارة الإيرانية المشرفة على إنتاج النفط المؤمم ، وكان قصد الشركة من ذلك ، إلحاق الأذى بالاقتصاد الإيراني ، وقد تبين أن الحصار الذي فرضته الشركة كان مجدياً ، إذ لم يتقدم أحد لشراء النفط الإيراني ، على الرغم من أن إيران عرضت نفطها بأسعار أقل من الأسعار العالمية بمقدار الثلث[3] ، وبعد مقاطعة الغرب وشركاته للنفط الإيراني ، فإن مصدّقاً صمد ، متكلاً على الإنتاج الزراعي في تأمين حاجات البلاد الأساسية[4] ، أما بريطانيا فقامت بتعويض النقص بزيادة إنتاج النفط العراقي والكويتي[5] .

---

(1) Hurewits , op . cit. , p.7.

(2) Alexander Melamid , The geographical pattern of Iranian oil development , p.199,www.jostor.org/stable/142062.

(3) دانيال دوران ، المصدر السابق ، ص 110. ومما تجدر الإشارة إليه أن الاتحاد السوفيتي رفض شراء النفط الإيراني ، على الرغم من عرضه عليه بنصف السعر العالمي خوفاً من حرب جديدة مع الغرب . ينظر : وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، خيارات إيران المعاصرة ، دمشق ، ط 1، 2002، ص13.

(4) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص 122.

(5) حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيروت ، ط 1، 2000، ص 235.

وذكرت ثريا ـ زوجة الشاه محمد رضا بهلوي ـ في مذكراتها ، « أن إيران لم يكن لديها فنيّون قادرون على تكرير النفط ولا سفن ولا صهاريج لنقله أو منظمة لتصريفه في الأسواق العالمية ، وعندما هدأ البريطانيون قليلاً ، اقترحوا علينا أن يستثمروا منشآتنا النفطية مقابل (50؟) من الواردات . . . لكن الدكتور مصدّق أصر على رفض التعامل معهم»[1] . وبعدها أسست « شركة النفط الوطنية الإيرانية » ، ووضع مهدي بازركان[2] على رأس الشركة الجديدة[3] ، ويتضح من كلام ثريا أن الدكتور مصدّقاً كان عازماً على تحرير الثروات النفطية على الرغم من الصعوبات والمشاكل التي ستواجه حكومته ، بعد إيقاف تصدير النفط الإيراني .

وبعد سنتين من التأميم قامت بعض الشركات الإيطالية واليابانية بشراء بعض شحنات النفط من إيران ، على الرغم من تهديدات شركة النفط الانكلو إيرانية ، بضرب الناقلات القادمة إلى إيران في حالة خرقها الحصار المفروض على ايران[4] .

---

(1) مذكرات ثريا ، (د . م) ، (د . ت) ، ص ص 101 ـ 102 .

(2) ولد مهدي بازركان عام 1905م ، درس العلوم الهندسية وحاز على شهادة الدكتوراه في الهندسة ، تولى عام 1952م رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد وزارة مصدّق ، ولما سقطت عام 1953م انظم بازركان إلى « حركة المقاومة الوطنية السرية " ، وفي عام 1960م شكل حزب « حركة تحرير إيران » (نهضة آزادي إيران) ، وألقي القبض على بازركان عام 1963م بتهمة الانتماء لهذه الحركة . ينظر : جاسم محمد الهايس ، حكومة بازركان دراسة في التطورات السياسية الداخلية في إيران 1979م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2000، ص 5؛ جمال صبحي عطية، مذكرات شاهبور بختيار ، ترجمة : دلال عبد الغني ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1984، ص 39؛ محمد عبد الله العزاوي ، بازركان والمخاض الصعب دراسة في الصراع على السلطة في ايران ، دمشق ، ط 1، 2010، ص ص7 ـ 13؛ شعبانعلي لامعي ، مهندس بازركان در آينيه ي خاطرات ، تهران ، چاب أول ، 1387 ش/ 2008م ؛ غلا معلي صفاريان ومهندس فرامرز معتمد دزفولي ، سقوط دولة بازركان ، تهران ، چاب سوم ، 1387 ش/ 2008م ، ص 10.

(3) جمال صبحي عطية ، المصدر السابق ، ص 39.

(4) دانيال دوران ، المصدر السابق ، ص ص 110 ـ 111 .

وحاول مصدّق معالجة المشاكل الخارجية والداخلية بمزيد من الصلاحيات الاستثنائية ، لكن الشاه الذي أزعجه كثيراً التأييد الشعبي الذي أحرزه مصدّق ، رفض منحه تلك الصلاحيات[1] ، التي كان من أهمها مطالبة مصدّق بوزارة الدفاع علّه يتمكن من وضع حداً لمؤامرات البلاط وتدخلاته السافرة في شؤون الحكومة ، وأملاً في السيطرة على الأوضاع الداخلية ، مما اجبر الدكتور مصدّقاً أن يقدم استقالته في السادس عشر من حزيران 1952م ، وما أن قدم مصدّق استقالته ، حتى عاد قوام السلطنة ليصبح ثانية رئيساً للوزراء ، ليحظى بالدعم المطلق من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2] .

وما كاد خبر استقالة الدكتور مصدّق ينتشر حتى قامت المظاهرات الكبيرة التي نظمتها الجبهة الوطنية وحزب توده وبمساندة آية الله الكاشاني ، في معظم مدن إيران وقراها تطالب بعودته وأسفر عنها مهاجمة مخافر الشرطة والمؤسسات الرسمية وأشعلت الحرائق فيها وفي وسائط النقل العامة ، وأصبحت البلاد على حافة حرب أهلية[3] ، مّما جعل قوام السلطنة يصدر عدة بيانات عنيفة وقاسية بهدف تخويف الشعب ، كما كان يسعى للحد من الحريات السياسية ، وفي هذه الأثناء انبرى آية الله الكاشاني لمعارضة وزارة قوام بشدة ، ودعا الشعب إلى المواجهة ، وصرّح في أحد المؤتمرات التي حضرها العديد من المراسلين الأجانب قائلاً : ((إن لم يتنح قوام عن الحكومة خلال 48 ساعة ، فسوف أعلن الجهاد وأرتدي الكفن لأتقدم جموع الثائرين))[4] ، مما اضطر الشاه بعد ثلاثة أيام إلى استدعاء مصدّق وتسليمه رئاسة الوزراء ومنحه الصلاحيات المطلوبة ، ووافق مجلس النواب على إعطائه صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر ، ما لبث أن جددها سنة كاملة بعد انتهائها[5] .

يوضح كلام آية الله كاشاني قوة الحركة الوطنية التي يقودها مصدّق ،

---

(1) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 318.
(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 71.
(3) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 318.
(4) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 71.
(5) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 318.

علماً أن الشاه يدرك تماماً معنى الجهاد ، وفي حالة عدم استجابته للحركة الوطنية التي تدعمها المؤسسة الدينية ، يعني تهديد نظامه السياسي ، وحدوث حالة من الفوضى السياسية ، لذلك اضطر الرضوخ للأمر الواقع .

وبعد عودة مصدّق إلى السلطة ، أصدر قانوناً لتقسيم الحاصلات بين الفلاحين والمالك ، مع أخذ ضرائب من المالك لاعمار القرى ، ورفع شعار « اقتصاد بلا نفط » ، فتوازنت الصادرات والواردات لأول مرة بتقليل النفقات وزيادة الإنتاج ، ومثلما في الثورة الدستورية ، كان لرجال الدين ، وعلى رأسهم آية الله الكاشاني ، دور إلى جانب مصدّق بدعمه تأميم النفط ، لكنه عاد للانشقاق عنه ، بسبب إشراكه « حزب توده الشيوعي » في السلطة ، ومعارضة الكاشاني للصلاحيات المطلقة التي حصل عليها مصدّق من مجلس النواب ، فاتهمه بأنه مستبد آخر ، كما استاء من إجراءات الإصلاح الزراعي التي طالت الأوقاف الإسلامية البالغة ربع مساحة إيران ، كما خاف رجال الدين من أن يكون مصدّق يمهد لثورة اشتراكية ، بعد أن أمم شركات كبيرة ، كالنقل والهاتف ، ووسّع حق الانتخاب ليشمل المرأة ، وخفف الرقابة على بيع المشروبات الكحولية ، وعيّن مثقفين علمانيين في وزارتي العدل والتربية ، واتهم الكاشاني مصدّقاً بخيانة الإسلام بعد انسحاب مصدّق من « الجبهة الوطنية » وفرض دكتاتورية اشتراكية[1] ، وهو أمر لم يكن في مصلحة الحركة الوطنية ، لأن انقسامها يعني تشجيع الشاه للاستبداد وكذلك القوى الاستعمارية لزيادة نفوذها أكثر في البلاد .

لم تستمر سياسة مصدّق في نجاحها ، فمع تدهور الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد وازدياد عدد العاطلين عن العمل ، بدأت الخلافات تظهر على السطح بين جناحي « الجبهة الوطنية » (الديني والسياسي) ، ورفض القوى الدولية قيام نظام تقدمي ثوري في إيران يسير بعيداً عن مصالحها ، فاستغل الشاه والقوى المعارضة ، الخلاف الحاصل في صفوف

---

(1) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ، ص ص 13 ـ 14 .

الحركة الوطنية[1] ، وحاول عزل مصدّق ، فخرجت الجماهير لتأييد الأخير ونادت بسقوط الملكية ، لكن الجيش رغم تسريح بعض ضباطه ، ظل موالياً للشاه[2] .

واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الناشبة بين الشاه ومصدّق ، فأعلن الرئيس الأمريكي إيزنهاور ، أنه لن يقدم أي مساعدة عسكرية أو مالية لإيران ما لم تتراجع حكومة مصدّق عن قرار التأميم[3] .

وهكذا يتضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تلوح بتدخلها إلى جانب بريطانيا لغرض ثني مصدّق عن قرار التأميم ، وتؤكد وقوفها ضد القرار وضد حكومة مصدّق ، التي شهدت وزارته توتراً في علاقتها مع الشاه ومع بريطانيا في الوقت نفسه ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تظهر على الساحة الإيرانية بوصفها منافساً لبريطانيا من أجل الحصول على أكبر قدر من الامتيازات النفطية ، التي عجزت عن الحصول عليها في المدة السابقة .

وفي تلك المدة تحالف الشاه مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، من أجل وضع خطة لإسقاط وزارة مصدّق ، وخرج الشاه من

---

(1) ثائر عيسى ، العلاقات السورية الإيرانية (1979 ـ 2000م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق ، 2007، ص ص 24 ـ 25 .

(2) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ، ص 14 .

(3) أياد حلمي الجصاني ، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي ، الكويت ، (د . ت) ، ص 80؛ علي أبو الحسن ، إيران الأمس وإيران اليوم من الدكتاتورية والتبعية إلى الحرية والاستقلال ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.mailto:admin@thawra.com , وللمزيد من التفاصيل عن موقف الولايات المتحدة من تأميم النفط ، يراجع : آراء جاسم محمد المظفر ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية تأميم النفط في إيران 1951 ـ 1953م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001؛ محمود طلوعي ، حديث نيگ وبد (تاريخ پرماجراى روابط إيران وأمريكا) ، تهران ، چاب أول ، 1384 ش/ 2005م ، ص 219 .

البلاد إلى إيطاليا خلسة في السادس عشر من آب 1953م ، بعد الاتفاق مع الدولتين لتقاسم النفوذ والنفط[1] ، وعُين الجنرال فضل الله زاهدي[2] لقيادة الانقلاب ، على وفق خطة أطلق عليها اسم (اجاكس) قادتها المخابرات الأمريكية بقيادة نورمان شوارسكوف في التاسع عشر من آب من العام نفسه[3] ، ونجحت الخطة ، وألقي القبض على مصدّق وعدد من أنصاره ، وأُعدم وزير خارجيته حسين فاطمي[4] وثلاثين من الموالين له ، وشكل فضل الله زاهدي بعد ذلك وزارة عسكرية دكتاتورية ، وعاد بعدها الشاه من الخارج

---

(1) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ص 14؛ لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص 122.

(2) يُعد الجنرال فضل الله زاهدي أحد جنرالات الشاه رضا بهلوي ، ولد في همدان عام 1890م ، انتسب في شبابه إلى فرقة القوزاق ، وتقلد مناصب عدة في الدولة ، عهد إليه عام 1923م أمر قيادة حملة عسكرية ضد الشيخ خزعل في الأحواز ، عُين عام 1925م قائداً للفرقة العسكرية في شمال إيران ، وعند دخول قوات الاحتلال إلى إيران عام 1941م ألقى البريطانيون القبض عليه ونقلوه إلى فلسطين ، وفي عام 1945م أعيد إلى إيران ، وانتخب عام 1949م عضواً في البرلمان ، ثم شغل مناصب عدة ، وفي آب 1953م قاد الانقلاب ضد مصدّق . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص71؛ موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص 18؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت بهلوي ، جلد دوم ، تهران ، چاب بيست وهفتم ، 1387 ش/ 2008م ، ص 251.

(3) دانييل يرگين ، نفت إيران از آغازتا جدگ خليج فارس ، ترجمة : إبراهيم صادق نيا ، تهران ، چاب أول ، 1376 ش/ 1997م ، ص 34؛ اندرو تولي ، حقيقة الجاسوسية الأمريكية ، ترجمة : فؤاد أيوب ، دار الأديب ، (د . م) ، 1964، ص126 ؛

Philip K. Hitti and other , Middle east studies association bulletin , vol. XV , N.1, July , 1981 , p. 10 .

وللمزيد من التفاصيل عن دور كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط مصدّق ، يراجع: مارگ . ج . كازيوروسكي ، سياسة خارجي أمريكا وشاه (إيجاديگ حكومت سلطة پذيردر إيران) ، ترجمة : جمشيد زنكنه ، تهران ، چاب دوم ، 1373 ش/ 1994م ، ص 147.

(4) للمزيد من التفاصيل عن دور الدكتور فاطمي في حكومة مصدّق ، يراجع : أمير اسماعيلي ، سه چهرة جنجالي مطبوعات در عصر پهلوي ، تهران ، چاب أول ، 1384 ش/ 2005م ، ص ص437 ـ 445.

وفتح باب بلاده أمام الدول الأجنبية[1] ، وسنحت الفرصة للشاه لفرض دكتاتورية جديدة في البلاد بعد إزاحة مصدّق من السلطة ، مما زاد من النفوذ الأجنبي في البلاد ، ولاسيما النفوذ الأمريكي ، الذي حل محل النفوذ البريطاني.

وباستثناء فاطمي الذي أعدم ، ولطفي وزير العدل الذي قتل ، تلقى بقية زعماء « لجبهة الوطنية » معاملة اقل خشونة وعنفاً ـ تمثلت بسجون لا تزيد عن خمس سنوات ـ غير أن المعاملة التي لقيها « حزب توده » كانت أشد ، فبعد أن تم اكتشاف المخابئ السرية لتوده بالتدريج في السنوات الأربع التالية ، أعدمت قوات الأمن أربعين عضواً من حزب توده ، وعذبت حتى الموت أربعة عشر آخرين ، وحكمت على ما يقارب المائتين بالسجن مدى الحياة ، واعتقلت أكثر من ثلاثة آلاف من قواعد الحزب[2] . وأوقفت جميع الصحف عن الاصدار ، وحظر نشاط الأحزاب الموالية للجبهة الوطنية ، وزج ببعض زعمائها وفي مقدمتهم خليل ملكي ، زعيم حزب الكادحين وداريوش فروهر الأمين العام لحزب الشعب الإيراني ، إلى المحكمة العسكرية[3] .

وبعد قيام الانقلاب انتهى مصدّق في السجن ثم في الإقامة الجبرية حتى مماته بعد أن حوكم أمام محكمة صورية[4] ، وعاد بعدها الشاه إلى قصر شاميران يمارس سلطة استبدادية بمظلة أمريكية هذه المرة لا بريطانية[5] .

وسعى الشاه لعودة النفط إلى السوق العالمي ، وكلف (هربرت هوفر)

---

(1) ثائر عيسى ، المصدر السابق، ص ص 24 ـ 25 .

(2) اروندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص 395.

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 119 .

(4) كشف محامي مصدّق (جليل يزركمهر) أن المحاكمة لم تكن تتمتع بالحد الأدنى من شروط الحيادية ، فعوقب بالسجن مدى الحياة قبل أن يخفف الحكم إلى ثلاث سنوات مع النفي إلى قرية أحمد آباد . ينظر : محمد مصدّق ، خاطرات وتألمات مصدّق ، تهران ، 1372 ش/ 1993م ، ص 20. وللمزيد من التفاصيل عن محاكمة مصدّق أيضاً ، يراجع : علي البصري ، محاكمة مصدّق ، بغداد ، 1954م ؛ ثامر مكي علي الشمري ، المصدر السابق ، ص 264.

(5) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص 123 .

مندوب وزارة الخارجية الأمريكية ، لتشكيل شركة النفط التي تشمل عدداً من الشركات الأمريكية ، وشركات دول أُخر[1] . فتشكل مجمع شركات « كونسورتيوم » Consortium دولي[2] ، تألف من ثمان شركات في نيسان 1954م ، لاستئناف العمل في استخراج النفط الإيراني ، بعد محادثات استطلاعية جرت في واشنطن ولندن في منتصف شتاء 1953 ـ 1954م ، وفي الخامس من آب 1954م وقع وفد المجمع « الكونسورتيوم » برئاسة هـ . و . بيج ، من شركة ستاندرد نيوجرسي ، اتفاقية مع إيران ، كانت تنص على قيام المجمع المذكور باستخراج النفط الإيراني وتكريره وبيعه بشرط أن تقسم أرباح هذه الأعمال مناصفة بموجب النمط المعروف في الشرق الأوسط وسائر المناطق التي تنتج النفط[3] ، وبذلك فان هذه الحقبة تمثل بداية زيادة النفوذ الأمريكي في إيران ولاسيما أن الشركات النفطية الأمريكية ستصبح هي المتحكمة في اقتصاديات إيران بوساطة الكونسورتيوم النفطي بدلاً من شركة النفط الانكلو إيرانية .

وكان من أبرز الخطوات الأساسية التي اتخذتها حكومة زاهدي ، هو استئناف العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وإقامة انتخابات مجلس النواب ، بغية التصويت والمصادقة على العقود النفطية المبرمة مع الغرب ، لذا أُعلن نبأ استئناف العلاقات السياسية بين إيران وبريطانيا بعد قطع للعلاقات استمر أربعة عشر شهراً[4] . كما أعادت حكومة زاهدي علاقاتها مع الولايات المتحدة

(1) دانييل يرگين ، المصدر السابق ، ص 35.

(2) للمزيد من التفاصيل عن الكونسورتيوم النفطي ، يراجع : دراسات عن إيران ، ج 2، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، (د . ت) ، ص ص 99 ـ 103؛ دانييل يرگين ، المصدر السابق ، ص ص 35 ـ 37؛ حميد صفري ، المصدر السابق ، ص ص 135 ـ 136.

(3) لقد قبلت الشركات مبدئياً تسويق النفط الإيراني حال التوصل إلى تسوية مبكرة في 19 كانون الأول 1953م بعد أسبوع من المباحثات ، ولكن موضوع حصة بريطانيا كان هو السبب في إعاقتها ، وطالبت الحكومة البريطانية بالحصول على (44؟) إلا أن الإدارة الأمريكية اقترحت (40؟) لأنها كانت تتوقع الاعتراضات في إيران . ينظر : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص 287.

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 121.

الأمريكية ، وأبقت علاقاتها جيدة مع الاتحاد السوفيتي ، مما دفع الأخير إلى أن يعرض على إيران حسم المشكلات المالية ، ومشكلات الحدود الموقوفة بينهما[1] .

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد رد رئيسها إيزنهاور بعد أربعة أيام من عودة الشاه من روما إلى إيران عقب الانقلاب ، بالإيجاب على طلب المعونة المالية من حكومة زاهدي ، وفي الثالث من تشرين الأول 1954م ، وضعت دائرة الإعانات الأمريكية مبلغاً مقداره (000، 000، 304، 1) دولاراً أمريكياً تحت تصرف الحكومة الإيرانية ، كما أعلن إيزنهاور عن منحة مقدارها (45 مليون) دولار تدفع إلى الحكومة الإيرانية[2] ، وهذه المدة تمثل زيادة المنح الأمريكية لإيران حتى تصبح إيران أسيرة للولايات المتحدة الأمريكية بوساطة تلك المنح والقروض .

من جهة أخرى أثار قرار إعادة العلاقات مع بريطانيا إستياءً واسعاً داخل إيران ، فقد شهدت جامعة طهران ، تظاهرات إحتجاجية متواصلة ، وأصدرت حركة المقاومة الوطنية[3] ، التي برزت إلى الوجود في أعقاب

---

(1) دراسات عن إيران ، المصدر السابق ، ص 102. وللمزيد من التفاصيل حول العلاقات السوفيتية الإيرانية في تلك الحقبة ، يراجع : شامل عناد حسن البديري ، العلاقات الإيرانية السوفيتية 1951 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2006.

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 120. ومما تجدر الاشارة اليه أن زاهدي أخبر السفير الأمريكي في طهران ، أن مبلغ المساعدة البالغ 45 مليون دولار أمريكي لم يكن كافياً ، وأن إيران توقعت مساعدة مقدارها على الأقل 300 مليون دولار أمريكي للتغلب على الفوضى الاقتصادية التي خلّفتها حكومة مصدّق السابقة . ينظر : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص 284.

(3) كانت الجبهة الوطنية التي حرمت من دعم قائدها مصدّق بعد الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، قد تخلت عنها المؤسسة الدينية التي اعتقدت أنه من الحكمة أن تمد جسور السلام مع النظام الجديد ، كما هجرها أكثر جماعات الجناح اليميني التي كانت تتجمع حولها ، وتوقفت عن كونها كياناً متماسكاً ، لذا بدأت بالإصلاح تحت اسم « حركة المقاومة الوطنية " ، وعندها تركت جانباً تأييد الجناح اليميني وتحولت إلى جماعة جناح يساري . ينظر :

John Marlowe , Iran , A short political guide , London , 1963 , p. 101 .

الانقلاب العسكري وانحلال الجبهة الوطنية ، وضمت عدداً من الأحزاب والمنظمات المتعاطفة مع مصدّق ، بياناً شجبت فيه إعادة العلاقات مع بريطانيا[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن قضية تأميم النفط الإيراني ، على الرغم من فشلها ، كان لها آثار بارزة في الأقطار العربية ، ولاسيما العراق ، فهي أول انتفاضة حقيقية ضد سيطرة المصالح الأجنبية على الثروة الأساسية للبلاد ، وكشفت عن حقيقة موقف الاحتكار النفطي من قضية التحرر والاستقلال[2] ، ففي حال تحرير الثروات النفطية تصبح البلدان النفطية مستقلة وحرة في اتخاذ قرارها السياسي .

وشهدت هذه المرحلة انتخابات المجلس الثامن عشر[3] في منتصف كانون الثاني 1954م ، وتمت السيطرة عليها بشكل صارم ، ودُققت أسماء المرشحين ، وافتُتح المجلس الجديد في الثامن عشر من آذار من العام نفسه ، واستغرقت عمليات انتخاب رئيس مجلسي النواب والشيوخ وهيأة الرئاسة واللجان المختلفة في المجلس مدة تجاوزت الشهر ، أراد الشاه من ذلك « إفساح المجال للحكومة للعمل في سبيل إنجاز قضية النفط (المفاوضات مع الكونسورتيوم) بجو غير مربك »[4] . وقدم زاهدي استقالة وزارته طبقاً للأحكام الدستورية

---

(1) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 3/ 3، التسلسل / 4969، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 8 كانون الأول 1953م ، وثيقة رقم 40، ص ص 71 ـ 74؛ الملف نفسه ، التسلسل / 4973، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية في 21 مايس 1955م ، وثيقة رقم 68، ص 142.

(2) حافظ برجاس ، المصدر السابق ، ص 235.

(3) للمزيد من التفاصيل عن انتخابات المجلس الثامن عشر ، يراجع : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص145 ـ 147.

(4) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 3/ 3، التسلسل / 4970، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 19/ 3/ 1954م ، وثيقة رقم / 60، ص 105 ؛

John Marlowe , op . cit. , p 101 .

في الحادي والعشرين من نيسان من العام نفسه ، وعهد إليه الشاه إعادة تشكيلها من جديد في اليوم التالي ، وفي اليوم نفسه عرض زاهدي تشكيلة وزارته ومنهاجها على المجلس[1] ، ونالت ثقة المجلسين ، بعد أن حثهما الشاه على عدم إبداء أية معارضة في تشكيل الوزارة ، وهكذا أذعن المجلسان لنصيحة الشاه ، فمنحا ثقتيهما للوزارة[2] .

كانت الشرطة الإيرانية وأتباع زاهدي يسيطران على انتخابات المجلس الجديد ، فقلما كان يجرؤ أحد على التصويت لمصدّق أو المرشحين الآخرين للجبهة الوطنية ، على الرغم من أن الدستور ينص على أن إيران ملكية دستورية ، لكنه منذ سقوط مصدّق ، مارس الشاه سلطة تشريعية وتنفيذية غير محدودة في إيران ، وعلى الرغم ممّا يسمى بالانتخابات الحرة ، فقد وُضِعَ مسبقاً تشكيلة المجلس الجديد ، وكان على كل نائب التوقيع على طلب استقالة غير محدد التاريخ قبل أن يشغل مقعده النيابي[3] ، وهذا يوضح أن السلطة التشريعية أصبحت تحت سيطرة ونفوذ الشاه ، الذي أصبح صاحب الكلمة العليا في البلاد .

من ذلك كله نرى أن الوزراء يعينون ويعفون بحسب أهواء الشاه وحده ، وكانوا منفذين لأوامره فقط ، ويدفع لهم راتباً سرياً إضافياً من أجل الحصول على ولائهم له ، فضلاً عن ذلك ،فأن كثيراً من فئات المجتمع الايراني لم يكونوا بعيدين عن سيطرة الشاه[4] .

وفي ظل هذه السيطرة المباشرة للشاه على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أصبحت إيران تخضع بشكل مباشر له ، مما ساعده على تمرير القوانين والاتفاقيات التي أبرمها مع عدد من الدول الغربية ، ولاسيما العقود النفطية ،

---

(1) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 3/ 3، التسلسل 4970، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 26/ 4/ 1954م ، وثيقة رقم 98، ص ص175 ـ 176 .

(2) المصدر نفسه .

(3) Bahman Nirumand , Iran the new imperialism in action , New York , 1967, p.98.

(4) Ibid.

فلم يجد من يعارضه بسبب قمع الحركة الوطنية بعد انقلاب آب 1953م ، فأصبح كلامه مسموعاً ، وطاعته عمياء مما سهل عليه تمرير القوانين ، والأنكى من ذلك أن القوى العظمى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، أصبحت سنداً كبيراً له ، فكثير من الامتيازات المهمة بدأت تحصل عليها تلك الدول من دون صعوبات تذكر ، بسبب ضعف صوت المعارضة في تلك الحقبة .

وحينما عرضت اتفاقية الكونسورتيوم النفطي على المجلس الجديد ، صادق عليها في الحادي والعشرين من تشرين الأول 1954م ، وفي الثامن والعشرين منه صادق عليها مجلس الشيوخ ، وأخيراً وقعها الشاه في التاسع والعشرين من الشهر نفسه ، وعدّ الشاه مصادقة تلك العقود النفطية من أهم إنجازاته ، لتلقى إيران أثر ذلك الدعم الأمريكي ، وتقديم المساعدات الفورية على الرغم من الاحتجاجات والاعتراضات التي مارستها الجماهير الإيرانية ، وفي مقدمتها الشخصيات الدينية والوطنية ، التي عدتها « خيانة عظمى » للشعب والوطن ومنافية لمبادئ نهضة تأميم النفط[1] .

إن سبب انحياز إيران نحو الغرب كان لمواجهة الأخطار المحدقة بها ، سواء الداخلية منها أو الخارجية ، ولاسيما بعد تعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، التي بدأ نفوذها يحل محل النفوذ والسيطرة البريطانية في الشرق الأوسط ويتغلب عليه[2] . بسبب الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة ، لذا رأى الشاه أن التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية يقيم توازناً بين الأطماع

---

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 122؛ دانييل يرگين ، المصدر السابق ، ص 38؛ راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الأوسط ، ص 328.

(2) للمزيد من التفاصيل عن النفوذ الأمريكي في إيران في تلك الحقبة ، يراجع : اسعد محمد زيدان الجواري، العلاقات الإيرانية الأمريكية 1951 ـ 1959م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، 1995؛ نزار كريم جواد الربيعي ، العلاقات الإيرانية الأمريكية 1953 ـ 1979م ، بغداد، ط 1، 2007، ص ص 50 ـ 73؛ محمود طلوعي ، حديث نيگ وبد ، ص 291؛ عبد الرضا هوشنگ مهدوي ، سياست خارجي إيران در دوران پهلوي 1357 ـ 1300، تهران ، چاب هفتم ، 1386 ش/ 2007م ، ص ص217 ـ 225.

البريطانية والسوفيتية في إيران ، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكيةبدأت تتزعم الغرب وأصبحت ذات نفوذ كبير في كثير من دول الشرق الأوسط[1] ، وانعكست ملامح المرحلة الجديدة في النفوذ المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في إيران على حساب النفوذ البريطاني الاقتصادي والمتمركز أساساً على قطاع النفط الإيراني[2] .

وبعد أن قدم زاهدي خدمات حيوية في الحقلين الداخلي والخارجي ، قدّم استقالته في ربيع عام 1955م إلى الشاه[3] ، الذي قبلها عندما شعر بقدرته على الاستغناء عن زاهدي ، فأوفده فيما بعد إلى سويسرا للعلاج[4] ، وحلّ محله حسين علاء الذي تسلم منصب وزير البلاط ، ومستشاراً للشاه سنوات عدة ، وكان تعيين علاء يدل على رغبة الشاه في ممارسة نفوذ أكبر في الحكومة[5] ، فقدم رئيس الوزراء الجديد حسين علاء أعضاء حكومته إلى المجلس (البرلمان) في العاشر من نيسان 1955م ، وأبرز ما تضمنه منهاج الوزارة ، تمسكها بخطوط السياسة الخارجية لسلفه ، والعمل على تحسين حالة الناس ، ورفع الحيف عن الطبقات الكادحة ، عن طريق مضاعفة الأعمال المنتجة ، ورفع مستوى الثقافة والصحة العامة ، والقيام بالإصلاحات الاجتماعية ، التي كانت من أهم أهداف الشاه[6] .

---

(1) عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص ص 141 ـ 142 .

(2) مصطفى اللباد ، حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه ، القاهرة ، ط 3، 2008، ص 62 .

(3) دراسات عن إيران ، ج 2، مصدر سابق ، ص 104 .

(4) يُروى أن زاهدي صرح عند سلم الطائرة التي أقلته إلى سويسراً من مطار مهر آباد بطهران ، لعدد من أصدقائه الذين جاءوا لتوديعه « المسكين مصدّق كان على حق » . ينظر : محمود سريع القلم ، الثقافة السياسية العشائرية في العهدين البهلوي الأول والثاني ، « إيران والعرب » (مجلة) ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، بيروت ، 2004، ص 68 .

(5) دراسات عن إيران ، ج 2، مصدر سابق ، ص 104 .

(6) أسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص 213. وكان حسين علاء شديد الولاء للشاه ، وهو الذي وضع سياسة تركيز السلطة في يده ، فسار عليها من تولى الوزارة بعده . ينظر: إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 13 .

كما وعد رئيس الوزراء الجديد بشن حملة على الفساد في الحكومة ، لكنه اضطر بعد أيام قلائل إلى مغادرة إيران للمعالجة الطبية في أوربا ، وفي أثناء غيابه برزت إلى السطح حالة عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تشكو منه إيران ، حينما فرضت الحكومة لأسباب لم تعرف ، إجراءات قمعية على الطائفة البهائية[1] ، بإيعاز من رجال الدين ، وكان من هذه الإجراءات تهديم المعبد البهائي الذي كان مشيداً في وسط طهران ، فأدى ذلك إلى وقوع حوادث عنف ضد الأقليات البهائية الموجودة في الأقاليم[2] . وقد صاحب ذلك ازدياد الأزمة الاقتصادية وتفاقمها ، إلى الحد الذي أعلن فيه أكثر من ثلاثين تاجراً كبيراً إفلاسهم ، فعمت البطالة على نحو لا مثيل له منذ الحرب العالمية الثانية ، وانخفضت الأجور وتوقفت بعض المعامل ، وظلت خطة التنمية متوقفة[3] .

---

(1) أساس البهائية يعود إلى الحركة البابية التي ظهرت في إيران عام 1844م ومؤسسها علي محمد رضا الشيرازي وبعد إعدام رئيس الحركة البابية عام 1850م ، التجأ أكثر قادتها إلى روسيا ، ثم مال البابيون بعد ذلك إلى بريطانيا وأصبحوا آلة بأيديهم ، ثم فتح لهم الأمريكيون أبوابهم فازدادت مراكز البهائية في أمريكا ، ثم استغل (بهاء الله) وأتباعه في فلسطين فتوثقت علاقتهم باليهود . وللمزيد من التفاصيل عن البهائية ودورها السياسي وعلاقتها بإسرائيل في مدة حكم الشاه محمد رضا بهلوي ، يراجع : علي خضير عباس المشايخي ، إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848 ـ 1896م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1987، ص ص 99 ـ 108؛ علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية (دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية 1897 ـ 1979م) ، تعريب : عبد الرحمن العلوي ، بيروت ، ط 1، 2006، ص ص 445 ـ 450؛ جون ليمبرت ، إيران حرب مع التاريخ ، ترجمة : حسين عبد الزهرة مجيد ، البصرة ، 1992، ص ص 101 ـ 106 ؛مركز البحوث و المعلومات، دراسات عن ايران، بغداد،(د.ت)،ص 66؛ حسن حبيبي وديكران ، سقوط (مجموعة مقالات نخستين همايش بررسي علل فروباشي سلطنت پهلوي) ، تهران ، چاب أول ، 1384 ش/2005م ، ص ص414 ـ 418.

(2) دراسات عن إيران ، ج 2، مصدر سابق ، ص 104.

(3) د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، التسلسل 4972/ 311، كتاب السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية السري 250 في 11 نيسان 1955م ، وثيقة رقم / 7، ص ص 11 ـ 13.

وفي السنوات 1953 ـ 1956م ، قدّمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران مساعدات عسكرية واقتصادية ، بلغت مائتي مليون دولار[1] ، وفي شباط 1956م صودق على تنفيذ الخطة السبعية الثانية للتنمية ، ونفّذت في أثنائها مشاريع كثيرة للبنى التحتية التي تُعد أساساً للتنمية الشاملة[2] ، وتزامن الدعم الأمريكي للشاه مع رغبة الأخير في تعزيز إمكاناته العسكرية والأمنية ، فقد تلقت إيران في عامي 1956 ـ 1957م مساعدات عسكرية كبيرة بلغت أكثر من (60 مليون) دولار أمريكي على شكل تخصيصات لدعم دفاعها من الولايات المتحدة الأمريكية[3] ، وكان الشاه يطمع في زيادة قدراته العسكرية من أجل بناء دولة قوية يتمكن بوساطتها فرض سيطرته على الداخل الإيراني وقمع الحركات المناوئة لحكمه ، وكذلك فرض سيطرته على حدود بلاده المترامية الأطراف .

والتقى رئيس الوزراء الإيراني حسين علاء وبعض أعضاء وزارته بالسفير الأمريكي جيمس بي. ريتشاردز ـ المبعوث الشخصي للرئيس الأمريكي ـ إذ أوضح رئيس الوزراء حسين علاء في مناقشاته ، تأكيد إيران ثانية بالموافقة على أهداف « السياسة الأمريكية الجديدة » في الشرق الأوسط ، ولقد أعلن في تلك المناقشات ، أنه نتيجة « للقدرات المتزايدة » لإيران ، يتوقع من الدعم الأمريكي في أن يعجل في تقدم برنامج التنمية الاقتصادية في إيران باتجاه هدف الحكومة للوصول إلى مستوى عيش جيد مع ضمان أمني كامل لجميع أبناء الشعب[4] .

وعلى الرغم من تلك المساعي ، لم يتمكن رئيس الوزراء الإيراني حسين

---

(1) عباس قاسمي ، بحران كانال سوئز (جنك 1956 بين اعراب واسرائيل) وسياست ايران در قبال آن ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال نهم ، شمارة سي وششم ، تهران ، زمستان ، 1384ش/ 2005م ، ص ص 108 ـ 109.

(2) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 13.

(3) جون سميكتون ، المساعدات العسكرية الأمريكية إلى إيران 1955 ـ 1961م ، ترجمة : أحمد الجاسم ، بيروت ، 1996، ص 25.

(4) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص ص 300 ـ 301.

علاء من تحقيق طموحات الشعب الإيراني ، ولاسيما أن الأزمة الاقتصادية لم تتم معالجتها ، ويأتي في مقدمة تلك الأسباب ، عدم جدية الحكومة في التحرك لمواجهة الفساد ، وعدم كفاءة الكادر الإداري ، وهيمنة نظام الملكية الإقطاعية . ومما زاد الطين بلة ، حادث مصرع ثلاثة أمريكيين يعملون في برامج المساعدة الفنية الأمريكية في الثاني من نيسان 1957م ، وإعلان مدير النقطة الرابعة[1] في إيران عن توقف جميع مشاريع مؤسسته إلى حين إلقاء القبض على الجناة ، ليعجل في تقديم حسين علاء استقالة وزارته في الثالث من نيسان من العام نفسه ، وكلف الشاه منوجهر إقبال[2] بتشكيل الوزارة الجديدة في اليوم نفسه ، والتي نالت ثقة المجلس في العاشر من نيسان من العام نفسه[3]. واستمر في حكمه حتى عام 1960م وخلالها وصف إقبال نفسه « خادم الشاه والعرش » ، وبمرور الوقت جُرّد منصب رئيس الوزراء من أية سلطة فعلية تسمح بتبني خطوات على مختلف المستويات ، وهكذا اقتصرت

(1) في الخامس عشر من آب 1955م تم التوصل بين إيران والولايات المتحدة ألأمريكية إلى عقد « معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية » ، على أن تأخذ طريقها إلى التطبيق بعد مصادقة الكونغرس والمجلس ، وكانت إيران الدولة الثالثة عشر في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، التي توقع معها الولايات المتحدة الأمريكية على مثل هذه المعاهدة ، ولتهيئة أجواء مناسبة لتنفيذ المعاهدة المذكورة وإعداد كادر إداري مناسب ، تم في إطار برنامج سمي « ببرنامج النقطة الرابعة » في أواخر عام 1955م، افتتاح معهد الإدارة في جامعة طهران لتدريب موظفين لمختلف دوائر الدولة ، وكانت المحاضرات تلقى من أساتذة جامعة كاليفورنيا ، كما زاد نشاط البرنامج بين صفوف الشباب بواسطة فتح (72) مدرسة ريفية للقبائل . ينظر : أسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص 215، ص 219.

(2) ولد منوجهر إقبال في مدينة مشهد 1909م ، وأنهى فيها دراسته الابتدائية ، وأكمل دراسته الثانوية في المدرسة العلمية بطهران ، بعدها ارتحل إلى فرنسا وأكمل دراسة الطب في جامعة باريس عام 1933م، تقلد مناصب وزارية عدة في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين ، وأصبح رئيساً للوزراء عام 1957م ، واستمر في منصبه حتى عام 1960م ، وفي عام 1963 نُصّب مديراً لشركة النفط الوطنية الإيرانية من الشاه بدلاً من عبد الله انتظام . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 16؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم، ص 329؛ نجفقلي پسان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 547.

(3) أسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص ص227 ـ 228.

مهام رئيس الوزراء على قيادة المجلس وتوجيهه للوصول إلى نتائج تم الاتفاق عليها سلفاً مع الشاه[1] ، مّما يعني أن رئيس الحكومة هو مجرد أداة لتنفيذ خطط وأوامر الشاه ، وليس له القدرة والصلاحية للعمل بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية بحسب ما نص عليه الدستور الإيراني ، ولاسيما بعد اجراء التعديلات على الدستور في عام 1949م ، ومنح صلاحيات مهمة للشاه بموجبها .

كان إقبال رئيساً لجامعة طهران ، كما كان صديقاً شخصياً للشاه ، وفي أثناء توليه منصب رئيس الوزراء ، قام بإجراءات عدة ، من بينها ، الطلب من الشاه إصدار مرسوم بإلغاء قانون الأحكام العرفية ، الذي كان قائماً طوال ست عشرة سنة من عهد الشاه ، وأعلن عن عزمه على تشجيع حرية الصحافة وحرية الكلام ، وتكوين حزبين ديمقراطيين ، وعلى السماح بتكوين أحزاب سياسية أخرى باستثناء حزب توده[2] ، وبطبيعة الحال فان ذلك يتم بأمر من الشاه الذي كان يتحكم بكل مقدرات البلاد وبعد التشاور معه ، وهذا يعني أن سياسة رئيس الوزراء ينبغي أن لا تتعدى الشاه المدعوم من الولايات المتحدة في كل تصرفاتها ، كما أن البرلمان أصبح يأتمر بأمر الشاه ولا يمرر التشريعات والقوانين إلا بعلمه ، وهذه قمة الدكتاتورية .

وكان تولي إقبال الوزارة تزامناً مع الدورة التاسعة عشرة للبرلمان الايراني التي استمرت من (1956م حتى عام 1960م) ، ولم يسلم المجلس المذكور من تهديدات الشاه صراحة ، كما فعل في إحدى المرات حينما خاطب رئيس مجلس النواب قائلاً له : « إذا كان المجلس لا يرغب في أن يبدي رأياً موافقاً للبرامج الإصلاحية ، فإن عدم وجوده خير من وجوده »[3] .

---

(1) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 228.

(2) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 14.

(3) د. ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 4975/ 311، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 10/ 7/ 1955، وثيقة رقم / 99، ص 167 .

أما الحزبان المواليان للشاه اللذان سمح بتكوينهما ، فهما « حزب ملّيون » (وطنيون)[1] بزعامة منوجهر إقبال نفسه ، و« حزب مردم » (الشعب)[2] ، بزعامة أمير أسد الله علم[3] الذي كان صديقاً شخصياً للشاه ، بوصفه حزب أقلية يعارض معارضة شكلية ، ولكنه يصوّت مع الأغلبية التي تؤيد قرارات الحكومة[4] .

وقد ورثت وزارة إقبال المشكلة الاقتصادية المتفاقمة وعجز الميزانية ، التي كانت السمة العامة طوال السنوات الخمس الماضية ، ولهذا كان على الإدارة الأمريكية التعجيل بتقديم جرعة تمكن الوزارة الإيرانية الجديدة من تخفيفها ، فقدمت منحة مالية بقيمة عشرين مليون دولار أمريكي ، أعقبها قرض بقيمة

---

(1) أُسس هذا الحزب في عام 1957م بزعامة الدكتور منوجهر إقبال بعد أن كلفه الشاه لتأسيس هذا الحزب لملأ الفراغ السياسي في إيران بعد سقوط مصدّق وتمزق الجبهة الوطنية وحزب توده ، ومن هذا المنطلق فإن هذا الحزب يعبر عن وجهة النظر الملكية ، ثم عهد الشاه لإقبال بتشكيل الوزارة في 3 نيسان من العام نفسه . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص 51.

(2) يُعد هذا الحزب الشقيق التوأم لحزب ملّيون ، تأسس عام 1957م ، وقام بتأسيسه أسد الله علم ، الذي كان صديقاً للشاه ، وتولى علم منصب السكرتير العام للحزب ، وكان حزب مردم يشكل حزب الأقلية في أثناء حكومة منوجهر إقبال ، وكذلك خلال المدة الطويلة التي حكم فيها حزب إيران نوين ، وكان تشكيل هذا الحزب بإيعاز من الشاه نفسه ، ولكنه طلب من أسد الله علم أن يتخذ الخط المعارض . ينظر : المصدر نفسه ، ص 52.

(3) ولد أمير أسد الله علم في خراسان عام 1919م ، وينحدر من أسرة إقطاعية ، درس الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه ، ثم التحق بكلية الزراعة جامعة طهران ، وأكمل دراسته العليا في جامعة أكسفورد في بريطانيا ، تولى مناصب حكومية عدة ، وأصبح رئيساً للوزراء للمدة ما بين عامي (1962 ـ 1964م)، وبعد سنتين عُين وزيراً للبلاط الملكي للمدة ما بين عامي (1966 ـ 1977م) ، توفي في فرنسا عام 1978م لإصابته بمرض السرطان. ينظر : علي ناغي علي خاني ، الشاه وأنا (المذكرات السرية لوزير البلاط أسد الله علم) ، ترجمة : فريق من الخبراء العرب ، القاهرة ، 1993، ص 41؛ محمود طلوعي ، جهرة واقعي علم ، تهران ، چاپ دوم ، 1382 ش/ 2003م ، ص 10؛ محمود طلوعي ، بازيگران عصر پهلوي از فروغي تافردوست ، جلد أول ، تهران ، چاپ ششم ، 1387 ش/ 2008م ، ص 441.

(4) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص104 ؛ John Marlow , op . cit. , p. 112.

أربعون مليون دولار أمريكي لسد بعض العجز لما تبقى من ميزانية عام 1957م[1] .

ولم تكن المسألة النفطية بعيدة عن أعمال حكومة إقبال ، فقد أقر المجلس (البرلمان) في التاسع والعشرين من تموز 1957م قانوناً للنفط ، كان بمثابة إعلان لتطور عميق للعلاقات بين الدولة مانحة الامتيازات وبين الشركات المستثمرة ، ليس في إيران فحسب ولكن في جميع البلدان المنتجة للنفط والمصدرة له . وكان الهدف من هذا القانون ، هو الإسراع في زيادة عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه من كل الأراضي الإيرانية . وتحقيقاً لهذا الهدف ، يحق لشركة النفط الوطنية الإيرانية أن تمنح الإيرانيين أو الأجانب بصفتهم وكلاء ، حق إنشاء صناعات نفطية ، كما يمكنها أيضا الاشتراك مع أشخاص إيرانيين أو أجانب لإنشاء شركات مختلطة[2] .

ونتيجة إلحاح الشاه ، قام مجلس النواب الإيراني بإصدار قانون يخص محاربة الفساد والإصلاح الاجتماعي عام 1958م ، عرف بقانون « من أين لك هذا » ، اشترط إعلان المسؤولين الحكوميين عن مصادر ممتلكاتهم[3] .

وفي أوائل عام 1960م ، كان كل من التضخم النقدي والفساد المتزايد والشعور بأن الازدهار الاقتصادي للسنوات الأربع الماضية ، على حافة الانهيار ، قد أدى إلى ظهور معارضة برلمانية ، بدأت بإلقاء اللوم على الشاه أكثر من لوم حكومة إقبال[4] . إذ جرت الانتخابات البرلمانية للدورة العشرين في عهد حكومة إقبال في آب من العام نفسه ، ولم تختلف عن انتخابات الدورات السابقة على الرغم من وعود الشاه بإجراء انتخابات نزيهة ، كذلك لم يسمح للجبهة الوطنية الثانية[5] بخوض الانتخابات ، وكانت نتيجة الانتخابات

(1) أسعد محمد زيدان الجواري ، المصدر السابق ، ص 129 .

(2) دانيال دوران ، المصدر السابق ، ص ص 141 ـ 142 .

(3) John Marlowe , op . cit. , p. 112 .

(4) Ibid.

(5) بعد سبع سنوات من سقوط حكومة مصدّق وانحلال الجبهة الوطنية الأولى ، عادت الجبهة من جديد في دورها الثاني ، وسميت بالجبهة الوطنية الثانية ، إذ قام =

فوز حزب ملّيون (وطنيون) التابع للسلطة الحاكمة بالأغلبية ، الأمر الذي أدى إلى معارضة حزب مردم (الشعب) وباقي الأحزاب الأخرى[1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الجبهة الوطنية نظمت في تموز 1960م اجتماعاً لها في منطقة جلالية ، للاعتراض على أسلوب الدولة في تضييق الخناق على الانتخابات ، وتقييد الحريات ، وفسح المجال أمام الحركات لخوض المعركة الانتخابية ، وشارك في الاجتماع المذكور أكثر من ثلاثة آلاف شخصية بزعامة عباس الشيباني ، إذ كان أغلب الحضور من الطلبة الجامعيين لجامعة طهران والأعضاء السابقين في حركة المقاومة الوطنية وعناصر حزب الأمة[2] . وبعد إجراء الانتخابات بادرت الجبهة الوطنية إلى إصدار بيان دعت فيه إلى إلغاء

= بعض أنصار مصدّق القدامى بتكوينها من جديد في الحادي والعشرين من تموز 1960م ، حينما أعلن المحامي حسن نزيه في اجتماع ضم ألف شخص تقريباً عقدوه في منزل الزعيم الديني فيروز آبادي ، استئناف نشاط الجبهة التي ضمت جميع التنظيمات السياسية الوطنية ، ما عدا الشيوعيين (حزب توده والتجمع الاشتراكي) . ينظر : محمد وصفي= =أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص ص 33 ـ 34؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 67؛ مركز البحوث والمعلومات ، الجبهة الوطنية الإيرانية نظرة عامة ، بغداد ، 1979، ص 2.

(1) حصل حزب مليون (وطنيون) الذي يتزعمه رئيس الوزراء إقبال علي (104) مقعد ، وحزب مردم (الشعب) التابع لأسد الله علم على (50) مقعداً وثلاثة مقاعد للمستقلين . ينظر : فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 295؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص165 ـ 167؛ سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص 272.

(2) حزب الأمة : تأسس هذا الحزب في آب 1947م ، من محسن بزسكبور وحسن علي صارم كلاني وعلي تقي كاليخاني وآخرين ، وينطوي هذا الحزب على أيديولوجية قومية ، حدثت بعض التغيرات في صفوف كوادر زعامة الحزب عام 1951م ، حينما بلغت مناهضة الشعب للاستعمار ذروتها ، فانتخب داريوش فروهر لعضوية اللجنة المؤقتة للحزب ، ثم أصبح أميناً عاماً له ، وقد انظم أنصار هذا الحزب إلى صفوف أنصار مصدّق ، وظل وفياً له حتى بعد سقوطه . وفي عام 1960م شارك الحزب في تشكيل الجبهة الوطنية الثانية ، ثم كان له دور مهم في تشكيل الجبهة الوطنية الثالثة فيما بعد عام 1965م ، وأخيراً واصل الحزب نضاله المرير ضد نظام الشاه حتى عام 1979م ، وسجن زعيمه داريوش فروهر (14مرة) . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص 175 ـ 176؛ محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص ص 43 ـ 44.

نتائج الانتخابات ، كونها جرت بعيداً عن النزاهة والحرية ، أما حكومة إقبال ، فلم تكترث لمطالب الحركة الوطنية ، وبادرت إلى إعلان نتائج الانتخابات في المدن الإيرانية ، كما اعترض المرشحون المستقلون بزعامة الدكتور علي أميني[1] في طهران على الانتخابات لعدم نزاهتها ، واتهم علي أميني إقبال بالخيانة العظمى بسبب تساهله في إدارة شؤون البلاد[2] ، ويبدو أن حكومة إقبال لم تكترث لمطالب الحركة الوطنية وكانت مدعومة من الشاه ، الذي كان يراقب الأحداث عن كثب ، ولاسيما أنه كان صاحب الكلمة العليا في البلاد ، والحكومة هي مجرد أداة لتنفيذ سياسته .

أما الشاه الذي قلبت الأوضاع كل توقعاته ، ورغبة منه في عدم فتح جبهة جديدة للمواجهة مع المعارضة ، وبعد أن شعر أن مجمل سياساته على وشك الانهيار ، وأن الأحداث وضعت مصداقيته ، بل ومشروعية نظامه على المحك وموضع تساؤل ، فقد آثر الانحناء للعاصفة والتضحية برَجُلِه المطيع إقبال ، الذي أوعز إليه بالاستقالة ، فقدم إقبال فعلاً استقالة وزارته للشاه في التاسع والعشرين من آب 1960م[3] ، ومن أجل إمتصاص غضب المعارضة

(1) ولد الدكتور علي أميني في طهران عام 1905م ، والده محسن أميني (معين الملك) وأمه (فخر الدولة) حفيدة مظفر الدين شاه قاجار ، درس علي أميني المرحلة الابتدائية في طهران ، وبعد مواصلة دراسته حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس ، وعند عودته من باريس ، عمل في وزارة العدل والمالية والاقتصاد ، عين عام 1939م نائباً لرئيس الوزراء في حكومة قوام السلطنة ، ثم عين وزيراً للاقتصاد الوطني في حكومة علي منصور عام 1950م ، وحكومة مصدّق عام 1952م ، ثم وزيراً للمالية عام 1953م ، ورئيساً للوزراء عام 1961م لكنه استقال عام 1962م ، وسافر بعدها إلى أوربا ، وانضم بالمعارضة التي أطاحت بنظام الشاه عام 1979م ، توفي عام 1992 م . ينظر : د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، الملف 3973/ 311، كتاب من السفارة العراقية في طهران السري 438 في 17/ 5/ 1955م ، وثيقة رقم/ 55، ص 107؛ ايرج أميني ، بربال بحران زندكي سياس علي أميني ، تهران ، چاپ أول ، 1388 ش/ 2009م ، ص 15؛ حبيب لاجوردي ، خاطرات علي أميني طرح تاريخ شفاهي إيران ، تهران ، 1377 ش/ 1998م ؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص ص 21 ـ 22.

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 166، ص 168.

(3) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 295.

بسبب العاصفة التي أثارتها الانتخابات وما رافقها من تزوير ، اضطر الشاه بعد يومين من خطابه الذي ألقاه بهذه المناسبة إلى إلغاء الانتخابات[1] . ونصح الممثلين المنتخبين بالاستقالة من أجل تسهيل إجراء انتخابات جديدة ، وتزامن ذلك مع تعبير عام عن عدم الثقة بحكومة الدكتور إقبال ، وبعد ذلك قدم الممثلون المنتخبون استقالاتهم من البرلمان الجديد[2] .

كلف الشاه جعفر شريف إمامي[3] لتشكيل الوزارة الجديدة في التاسع والعشرين من آب 1960م ، ومع ذلك فإن المعارضة لم تتوقف عن اتهاماتها وتنديداتها بتزييف الانتخابات ، وبسوء الوضع الاقتصادي[4] .

لم يكن حال حكومة إقبال من الناحية الاقتصادية في وضع تحسد عليه ، واعترف إمامي صراحة بتردي الوضع المالي للبلاد ، وقلة احتياطاتها من العملة الصعبة ، وأدرك أيضاً أن الأزمة الاقتصادية المستفحلة ، تؤلف أحد العوامل الأساسية للنقمة الشعبية ، وهو السلاح الذي تشهره المعارضة بوجه الحكومة دائماً ، فلا غرو أن شرعت الأخيرة في أعقاب ممارستها مهامها في شهر أيلول مباشرة ، بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية ، التي كان يقلقها الوضع المالي في إيران ، التي اقتربت من حافة الإفلاس ، بكل ما كان ينطوي عليه من احتمالات اجتماعية وسياسية غير مرغوبة ، شرعت بتبني برنامج "

(1) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص 272.

(2) John Marlow , op . cit. , p. 113.

(3) ولد جعفر شريف إمامي في طهران عام 1910م ، وأكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم ذهب إلى ألمانيا والتحق بكلية السكة الحديدية المركزية ، وتخرج منها مهندساً ، ثم ذهب إلى السويد وحصل على شهادة الدبلوم في الهندسة ، تقلد مناصب حكومية عدة في أربعينيات القرن العشرين ، وفي عام 1960م كلف بتشكيل الوزارة بعد إقبال لأول مرة ، واستمر بالحكم حتى عام 1961م ، بعدها قدم استقالة حكومته ، وفي عام 1963م تولى رئاسة مجلس الشيوخ الإيراني ، واستمر في منصبه مدة خمسة عشر عاماً ، بعدها شكل الوزارة الإيرانية في الثامن والعشرين من شهر آب 1978م ، واستمر في الحكم حتى الخامس من تشرين الثاني من العام نفسه . توفي عام 1998م . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 19؛ ويراستار وحبيب لاجوردي ، المصدر السابق ، ص 10؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 399.

(4) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 14.

الاستقرار الاقتصادي »[1] ، الذي أصرّ عليه صندوق النقد الدولي ، وبنك الإنشاء والتعمير ، مقابل وعودهما بالمساعدة المالية لإيران[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن حكومة إمامي أعلنت عن برنامجها الاقتصادي ، وعبّرت عن الحالة المالية القلقة في البلد ، وقدمت الحكومة برنامجاً للموازنة ، الذي شمل زيادة الرسوم على نطاق واسع على الاستيرادات ، للحد من الاستيراد واعتماد آلية للسيطرة الائتمانية ، بإعطاء البنك الوطني الذي يعمل بصفته بنكاً مركزياً لتحديد حجم الائتمانات المحلية[3] .

أما بشأن الانتخابات وإعادة إجرائها ، فقد التقى وفد من المجلس الأعلى للجبهة الوطنية في الخامس عشر من كانون الأول 1960م برئيس الوزراء جعفر شريف إمامي ، وتباحثوا معه بشأن ضمان حرية ونزاهة الانتخابات ـ كما وعد بذلك الشاه ـ وحرية الصحافة والتجمعات ، ولم يكن جواب رئيس الوزراء سوى تكرار الوعود السابقة ، فقال : « الانتخابات حرة ، وستسعى الدولة لضمان حرية الصحافة والتعبير عن الرأي ، وهذا هو رأي صاحب السعادة والسمو . . . »[4] . وخصصت الحكومة لجنة للنظر في القانون الانتخابي وإيجاد أنظمة تكون أكثر إقناعاً للانتخابات ، وفي تشرين الأول من العام نفسه ، أُعلن أن الانتخابات ستبدأ في شهر كانون الثاني 1961م[5] .

وأُجريت الانتخابات على غرار ما كانت عليه في السابق ، رغم التظاهرات الشعبية والاحتجاجية ، وقاطعتها الجبهة الوطنية ، وحصلت أعمال شغب خطيرة بين صفوف جامعة طهران في تلك الانتخابات ، وتم قمعها بقوة من قبل الشرطة والجيش في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1961م[6] .

---

(1) انتشرت في واشنطن في أوائل ستينيات القرن العشرين موجة التذمر من دعم ميزانية إيران مقابل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية غير الكافية . ينظر : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية. . . ، ص 340.

(2) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 297.

(3) John Marlowe , op . cit. , p 114 .

(4) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 188.

(5) John Marlowe , op . cit. , p.114

(6) Ibid .

وعلى الرغم من ذلك ، أُعلنت نتائج الانتخابات ، فحصل حزب ملّيون (وطنيون) على 45؟ وحزب مردم (الشعب) على 35؟ ، ولم يُنتخب من الجبهة الوطنية سوى اللّهيار

صالح[1] من مدينة كاشان[2] ، وبعد ثلاثة أيام من فرز الأصوات سمح لقادة الجبهة الوطنية بالعودة إلى بيوتهم ، ومن ثم قام الشاه في الأول من نيسان 1961م بافتتاح الدورة العشرين للمجلس ، الذي جوبه بموجة من التظاهرات التي نظمها الطلبة الجامعيون وبمشاركة شرائح المجتمع المختلفة ، وتحدث اللّهيار صالح في المجلس ، عن عدم نزاهة الانتخابات بالاستناد إلى الشواهد والوثائق الحية التي تطعن في انتخابات الدورة العشرين ، كما تحدث عضوان آخران عن عدم نزاهة الانتخابات[3] .

وعلى الرغم من إعادة الانتخابات ، فإن التزوير والاعداد المسبق للنتائج كان متوقعاً وواضحاً ومّما يؤكد ذلك ، فوز الحزبين الموالين للسلطة في هذه الانتخابات نفسهما ، مع وجود دلائل التزوير ، بحسب ما أكدته الجبهة

---

(1) اللّهيار صالح من رجال الدين الذين تلقوا تعليمهم في أوربا ، وكانت رغباته تنحصر في إقامة نظام سياسي ديمقراطي على النمط الأوربي ، ولذلك قام عام 1943م ، بإنشاء « حزب إيران » بالتعاون مع الدكتور كريم سنجابي وغيره من المثقفين ، تولى منصب سفير إيران في واشنطن حتى عام 1946م ، وعاد ليشترك في حكومة قوام الائتلافية التي شكلها في المدة (28/ 12/ 1945م ـ 9/ 11/ 1947م) ، كما شارك في حكومة مصدّق الثانية التي خاضت معركة التأميم . وفي عام 1960م تولى رئاسة الجبهة الوطنية الثانية . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 80 .

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 189 ؛

Donald N. Wilber , Iran past and present from monarchy to islamic republic , New Jersey , 1981 , p.233 .

ومما تجدر الاشارة اليه أن حزب مليون حصل على (69) مقعد وحزب مردم حصل على (64) مقعد ، في حين حصل المستقلون على (32) مقعد . ينظر : فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 299؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 189 .

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 189.

الوطنية الثانية على لسان رئيسها اللّهيار صالح ، وعدد من أعضاء المجلس ، ممّا يدل على أن الحكومة أرادت أن تبقي نفوذها على الساحة السياسية الإيرانية بهيمنتها على المجلس (البرلمان) الجديد .

وعلى الرغم من انتهاء الانتخابات وافتتاح المجلس الجديد ، فإن الأزمة السياسية كانت تلقي بظلالها في جميع مناطق البلاد ، كما كان لاعتصام قادة الجبهة الوطنية في المجلس ، وتظاهرات الطلبة الجامعيين ، والفوضى والإرباك في طهران ، وسائر المدن الإيرانية انعكاس واسع في الصحافة الغربية ، ولاسيما في وسائل الإعلام الأمريكية[1] .

وتأزم الموقف أكثر حينما قام عمّال مصانع نسيج أصفهان ، وكذلك عمّال المشاريع الصناعية الأخرى بإضراب لمدة 24 ساعة في الأول من نيسان 1961م يوم افتتاح المجلس الجديد ، للإعراب عن تضامنهم مع الطلبة المعتقلين ، ولإنهاء التظاهرات ، واعتقلت الشرطة أعداداً كبيرة من الطلاب ، وأغلقت بصورة مؤقتة جامعة طهران ، وكلية الزراعة في كرج التي تبعد قليلاً عن طهران[2] . غير أن أعنف التظاهرات قادها المعلمون في الثالث من أيار 1961م ، محتجّين على ظروفهم المعيشية الصعبة ، وقلة رواتبهم ، فنزلوا إلى الشوارع في تظاهرات منظمة غاضبة[3] ، مما دفع الشرطة إلى اطلاق النار عليهم ، وقتلت واحداً منهم ، فتحول التشييع إلى تظاهرات عارمة ، تندد بالنظام وممارساته الوحشية[4] ، ويتبين أن تحرك المعلمين هذا هو للمرة الأولى بوجه الشاه ، ممّا يوضح كونهم قوة مؤثرة في الشارع الإيراني.

وفي ظل هذه الظروف ، اضطر شريف إمامي إلى تقديم استقالته في

---

(1) المصدر نفسه ، ص ص189 ـ 190.

(2) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 302.

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 191.

(4) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 14؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 191. ومما تجدر الإشارة إليه أن الشخص الذي قتل في التظاهرة المذكورة هو الدكتور أبو الحسن خان علي . ينظر: غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص191.

الخامس من تموز 1961م ، فخلفه الدكتور علي أميني في رئاسة الوزراء وبأمر من الشاه[1] ، الذي كان يراقب عادة الأوضاع الداخلية قبل اتخاذ قراراته[2] .

دفعت التطورات السياسية الداخلية في إيران المتمثلة بالأزمة الاقتصادية وما رافقها من تطورات سياسية ، وزيادة نفوذ المعارضة ، بالشاه وحاشيته إلى التفكير في وسيلة لحل هذه المشكلة ، بالتشاور مع الأمريكيين ، الذين بدأ نفوذهم يزداد في إيران إبّان هذه المدة ، فجاءت فكرة « الثورة البيضاء » لانتشال البلاد مما تعانيه ، وتزامن ذلك بالمصادفة مع تولي الرئيس الأمريكي الجديد جون كندي رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية .

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 191.
(2) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 14.

الثورة البيضاء والتطورات السياسية في إيران حتى تسنم أمير عباس هويدا السلطة 1963 ـ 1965م

بعد أن نُصب علي أميني رئيساً للوزراء بدلاً من جعفر شريف إمامي ، تم الترحيب به من الولايات المتحدة الأمريكية ، لكون حكومته هي حكومة إصلاح ، على أن يتمكن ذلك الصديق القديم للولايات المتحدة الأمريكية من تنظيم إيران باعتماد الإصلاحات الجدية[1] .

كان الوضع الاقتصادي في إيران سيئاً ، إذ استهل رئيس الوزراء الإيراني علي أميني عهد حكومته ، بالإعلان عن رغبتها في القضاء على الفساد والظلم ، والسعي لإنجاز إصلاحات اقتصادية واجتماعية مهمة ، بعد أن تم تبديد نسبة كبيرة من رأس المال ، وفقدان الموازنة في الميزانية ، والارتفاع الحاد في الأسعار ، والنقص الكبير في العملة ، والفقر الاقتصادي[2] .

وأفصح بيانه الوزاري الأول عن حزمه ، فقال يوم تسنمه سدة الوزارة : « إني مصمم بمساندة الشعب على استئصال الفساد ، وإجراء حملة حقيقية لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة . . . وإني أحذر الأمة من مناورات الذين سيهدد برنامجي الإصلاحي مصالحهم . . . فسأقاوم الفوضى والمناورات بكل ما لدي من إمكانية . . . كما وإني عازم ، بمساندة الشعب وتعاونه على أن أقود الأمة نحو الازدهار ، هذا الشعب الذي كان شاهداً على نضالي ، طوال السنين الماضية في سبيل نصرة حقوق الإنسان ، ومن الواضح تماماً أن هدفي ألأول هو خلق جو من الحرية ، ولم أشعر يوماً أني كنت بعيداً

(1) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص 340.
(2) المصدر نفسه ، ص 345.

عن الشعب ، لقد كنت دائماً على بينة من مشاكله ، ولن أبتعد عنه أبداً »[1] ، واستبشر الشعب الإيراني خيراً بحكومة علي أميني ، لأنه كان محتاجاً إلى شخصية سياسية تحقق طموحاته في تلك المدة ، ولاسيما أن أميني يتميز بعلاقات جيدة مع الحركة الوطنية ومع الأمريكيين .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الرئيس الأمريكي جون كندي ، طلب شخصياً ، إعادة النظر ببرنامج المساعدات ألأمريكية لإيران في أوائل عام 1961م ، وكلف هيأة رئاسية بوضع برنامج طويل الأمد لإيران ، وبعد أن رفعت الهيأة تقاريرها عن المشاكل السياسية الداخلية في إيران في الأشهر الأولى من العام نفسه ، أعاد الرئيس كندي تكليفها من جديد للبحث عن إمكانية قيام الولايات المتحدة بتقديم المزيد من المساعدات للقوات المسلحة الإيرانية ، من أجل أن تتمكن من الوقوف بوجه أي تمرد أو عصيان ، كذلك طلب الرئيس الأمريكي رفع تقارير عن حجم المساعدات التي يقدمها برنامج المساعدات العسكرية لإيران ومكونات هذه المساعدات وجاء إجماع الرأي داخل الإدارة الأمريكية بضرورة الاستمرار بمساندة الشاه بالمستوى الذي كان قد تحقق في مدة حكم إيزنهاور[2] .

وانتقد الدكتور علي أميني في خطابه الذي ألقاه بعد تسنمه المنصب النهج الذي اتبعته الحكومات السابقة والعمليات والممارسات التي قام بها جهاز السافاك[3] ، كما أكد ضرورة إطلاق الحريات بما فيها حرية الصحافة

(1) مقتبس من : سليم واكيم ، إيران والعرب ، بيروت ، 1967، ض 201.

(2) سي . دي . كار ، العلاقات الأمريكية الإيرانية 1948 ـ 1978م دراسة في التأثير العكسي ، من كتاب "الأمن في الخليج العربي" ، ج 2، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984، ص 132.

(3) تأسس جهاز السافاك عام 1957م، وعُين الجنرال (تيمور بختيار) بصفته أول رئيس له عام 1957م ، لقمع الحركات المعارضة ، كما أعلن الشاه عن عدم شرعية حزب توده ، وأسس إلى جوار هذا الجهاز الأمني ، جهازاً آخر باسم جهاز التفتيش الملكي ومكتب المعلومات الخاص، وأوكل رئاسته إلى الجنرال (حسين فردوست) . وكانت مهمة هذه الأجهزة ، مراقبة المسؤولين ، ورفع التقارير إلى الشاه مباشرة . وعلى الرغم من أن جهاز السافاك كان تابعاً إدارياً إلى سلطة رئيس الوزراء، فإن ولاءه كان للشاه . وللمزيد من التفاصيل عن تشكيلات ومهام جهاز السافاك ، يراجع : تقي نجاري راد ، السافاك ، ترجمة : محمود علاوي ، القاهرة ، =

والتجمعات ، وطعن في نزاهة انتخابات الدورة العشرين للمجلس ، وتعرض لمشاريع الحكومة الجديدة وعلى رأسها ، الإصلاحات الزراعية ـ إصلاحات الأراضي ـ ومحاربة الفساد ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للبلاد[1].

وأشار أميني إلى أن ديون الحكومة الإيرانية ارتفعت من عشرة ملايين دولار عام 1955م إلى خمسمائة مليون دولار عام 1961م ، وقال بحزن : « إن الخزينة فارغة ، والأمة تواجه أزمة ، ولا أجسر على الكلام بمزيد من الصراحة ، خوفاً من أن أخلق الذعر في البلاد »[2] علماً أن المدخولات الوطنية من النفط الايراني وصلت إلى (290) مليون دولار في عام 1961 ـ 1962م[3] ، وكلام أميني يوضح شدة الأزمة المالية والاقتصادية في البلاد ، مّما جعل الحكومات المتعاقبة ترحب بالقروض والمنح الأمريكية .

ومن جانب آخر أمر الشاه في الرابع من تشرين الأول 1961م بحل المجلس العشرين الذي باشر أعماله لشهرين ونصف ، بناءً على طلب رئيس الوزراء[4] ، واستطاع علي أميني أن ينفذ برامج عدة في غياب المجلس النيابي ، أدت إلى التخفيف من حدة الأزمة ، وإعطاء وعود كثيرة للشعب ، كان من بينها ، تطبيقه ما يسمى بـ « قانون الإصلاح الزراعي »[5] .

= ط 1، 2003، ص ص 18 ـ 19؛ مظفر شاهدي، ساواك (سازمان اطلاعات وامنيت كشور 1357 ـ 1335) ، تهران ، 1386 ش/ 2007م .

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 193.

(2) مقتبس من : أندرو تولي ، المصدر السابق ، ص 130.

(3) Hossein Mahdavy , The coming crisis in Iran , Foreign aairs journal , vol. 44 , New York , 1966 , p. 143 .

(4) كان الدكتور علي أميني يحظى بقاعدة شعبية في صفوف المجتمع الإيراني ، إذ استطاع أن يستقطب الفلاحين والطبقات المتوسطة في العملية الانتخابية للمجلس العشرين ، حين عرض مشاريعه ، ومنها الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الأراضي ، كما أعربت عموم شرائح المجتمع ، ولاسيما رموز الجبهة الوطنية عن ارتياحها لموجة الاعتقالات التي طالت بعض العناصر المتنفذة وعدد من أمراء الجيش بتهمة الفساد . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 193.

(5) يرجع تاريخ الإصلاح الزراعي في إيران إلى سفر وليام داكلاس ، القاضي في المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران 1950م عند مقابلته للشاه محمد رضا بهلوي ، وحدد الإصلاح الزراعي بوصفه أحد الشروط اللازمة =

أصبحت حكومة أميني بعد حل المجلس من قبل الشاه في موقف حرج ، إذ أنها أصبحت تفتقر إلى التأييد الشعبي ، وأن مهمة الحكومة ستكون شبه مستحيلة من دون وجود المجلس ، فضلاً عن إنه ليس من الممكن الاستمرار في عمل الحكومة بشكل غير دستوري ، لذا كان على الحكومة الشروع بانتخابات المجلس بأسرع وقت ممكن للحصول على الثقة والتأييد لها ، لكنها لم تولِ قضية الانتخابات المبكرة أي اهتمام ، وعلّل رئيس الحكومة ذلك بأن الانتخابات لا يمكن أن تكون حرة ، كما أن المجلس الذي ينبثق منها لا يمكن أن يكون متحرراً إلا بعد أن تتم إصلاحاته الإدارية وتأتي ثمارها ، واستمرت الحكومة بعملية تطبيق قانون الإصلاح الزراعي[1] . ودعا رئيس الوزراء الإصلاحيين الذين كانوا يعارضون تدخل الشاه في شؤون البلاد ، وهم الدكتور حسن ارسنجابي[2] ....

= لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لإيران ، وألقى داكلاس خطبة في جامعة طهران، بيّن فيها أن الزراعة هي من أهم مشاكل إيران ، وإن الإصلاح الزراعي هو الوسيلة اللازمة للنمو والتطور . ويتألف « قانون الإصلاح الزراعي » المذكور من خمس وثلاثين مادة ، اندرجت تحت ثمانية فصول حملت عناوين رئيسة ، وكان القانون يستهدف التخفيف من ظروف الطبقة الفلاحية الاقتصادية والاجتماعية ، وتدمير نفوذ كبار الإقطاعيين ، علماً أن حكومة إقبال هي التي طرحت القانون، وصادق عليه المجلس في الخامس عشر من آذار 1960م وصادق عليه مجلس الشيوخ في السادس عشر من أيار ، ومن ثم الشاه في 25 من الشهر نفسه . وللمزيد من التفاصيل ، يراجع : محمد كامل محمد عبد الرحمن ، الفلاح الإيراني في العهد البهلوي 1925 ـ 1979م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1991، ص 158؛ سليم واكيم ، المصدر السابق ، ص 204؛ مركز البحوث والمعلومات ، إيران لمحة مختصرة ، بغداد ، 1987، ص 76؛ عباس خلجي ، إصلاحات آمريكايي (1339 ـ 1342) وقيام 5 اخرداد ، تهران ، چاپ أول ، 1381 ش/ 2002م ، ص 69. ينظر الملحق (3) .

(1) John Marlowe , op. cit. , p. 118

(2) ولد حسن ارسنجابي في إقليم أذربيجان عام 1922، من عائلة محافظة وأكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم أكمل دراسته في القانون ، تعرف على النخب السياسية في البلاد ، وأصبح في السابعة والعشرين من عمره ضمن طائفة المستشارين المقربين لأحمد قوام السلطنة في أربعينيات القرن العشرين، وكان له دوره المعروف في انتخابات المجلس الخامس عشر ، فعمل في البرلمان =

ونور الدين الموتي ومحمد درخشش[1] ، للتعاون مع حكومته[2] .

واتخذت حكومة أميني سلسلة من الإجراءات لمعالجة الوضع المالي المتردي ، وتحسين وضع الاقتصاد عن طريق مواجهة التضخم المتزايد ، والضغط على المصروفات ، فبعد يوم واحد من توليه المنصب ، ألغى جميع عقود الدولة مع الشركات الأجنبية ، مصرحاً بأن بلاده تفتقر للسيولة النقدية اللازمة للصرف على مشاريع التنمية ، كما ألغى الواردات غير الأساسية التي كانت تلتهم مبالغ طائلة من العملة الصعبة ، وفرض قيوداً شديدة على تحويل المسافرين إلى الخارج ، الذين كانوا يخرجون معهم ما بين (70 ـ 100) مليون دولار سنوياً من العملة الصعبة ، وقرنت الحكومة تلك القيود بغلق مطار طهران أمام المسافرين من الأغنياء والمتنفذين ومنعتهم من السفر ، باستثناء أولئك الذين ارتبطوا بعقود أو مشاريع لا تثير الشك مع الجهات الأمنية ، وأوقفت التحويلات الخاصة بالطلبة الدارسين في الخارج ، كما حدد عدد الطلبة الموفدين ، وحاول أميني بالاتفاق مع وزير ماليته إجبار الوزارات المختلفة على تقليص ميزانياتها ، بما فيها وزارة الدفاع ، وفي الوقت نفسه طلب من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدته مالياً لمواجهة العجز الكبير في الميزانية[3] ، مستغلاً علاقته الطيبة معها ، التي دعمته في تنصيبه لرئاسة الوزراء ، وعدم وجود برلمان ساعده على اتخاذ تلك الخطوات .

= عام 1948م عضواً دائماً ، ووقف ارسنجابي بعد انقلاب آب 1953م إلى جانب الدكتور أميني ، وألقي القبض عليه في عهد حكومة منوشهر إقبال بتهمة الأنشطة المناهضة للدولة ، وتوفي في ظروف غامضة عام 1969 . ينظر : غانم باصر حسين البديري ، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران 1963 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2006، ص 56؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 199؛ إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 15.

(1) بعد أيام قلائل صدر مرسوم بتعيين الأستاذ محمد درخشش وزيراً للتربية الوطنية ، وذلك إرضاءاً للمعلمين الذين كان لهم اليد الطولى في إسقاط الحكومة السابقة . ينظر : سليم واكيم ، المصدر السابق ، ص 202.

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 194.

(3) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 314.

وعلى الرغم من المساعدة الأمريكية البالغة (30 مليون) دولار أمريكي لحكومة أميني ، ودعواته المستمرة لمجابهة الفساد ، وإجراءاته الإصلاحية الاقتصادية والاجتماعية ، فلقد أدى عجزه عن مواجهة العجز في الميزانية البالغ (70 مليون) دولار ، إلى المساهمة جزئياً في سقوط حكومته[1] .

ومن الإجراءات المهمة التي قام بها أميني في أثناء مدة حكمه ، محاربة الفساد المتفشي ، والقبض على عدد من كبار موظفي الدولة ، وعلى عدد آخر من كبار ضباط الجيش ، فجّر عليه ذلك عداء المفسدين من كلا الجانبين ، الذين خافوا من أن يمتد تطهيره إليهم . كما بدأ بتنفيذ قانون إصلاح الأرض[2] على الضياع الكبيرة التي يملكها الإقطاعيون ذوو النفوذ الواسع ، ممّا أثار عداءهم له مع رجال الدين الحلفاء التقليديين للإقطاع ، فضلاً عن ميل الحكومة للاستعانة بالخبرات الأمريكية ، ممّا أدى إلى وجود معارضة لحكومته واتهامه بالعمل على تمكين التدخل الأجنبي في شؤون إيران ، وعلى الزيادة في سوء العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، ودعت الجماهير إلى إضراب عام والمطالبة بإجراء الانتخابات وبعودة الحياة النيابية ، فأخمد التظاهرات التي

---

(1) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية ، ص 340. ومارست الإدارة الأمريكية تأثيرها الكبير على الشاه لتأييد حكومة أميني باتجاه الإصلاحات ، وتحويل تركيز المساعدة الأمريكية لأغراض التنمية الاقتصادية الطويلة المدى بدلاً عن الأغراض العسكرية . ينظر : أريا . ي يودفات ، المصدر السابق ، ص74 ؛

John Marlowe , op. cit. , p. 119 .

(2) قدم الدكتور حسن ارسنجابي وزير الإصلاح الزراعي في حكومة أميني إلى الشاه مشروع توزيع الأراضي وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي ، وبموجبه وُزعت أراضي العرض والأراضي الأميرية في ربيع عام 1961م . كما ووزعت أكثر من 300 قرية كانت تدخل ضمن ملكية الشاه على (35000) فلاح و 50 قرية خاصة للدولة على 300 مزارع ، وتنازل الشاه وحده عن مليوني هكتار . وللتفاصيل أكثر عن الموضوع ، يراجع : عبد السلام عبد العزيز فهمي ، المصدر السابق ، ص ص 146 ـ 147؛ سليم واكيم ، المصدر السابق ، ص ص 204 ـ 205؛ محمد علي همايون كاتوزيان ، اقتصاد سياسي إيران از مشروطيت تاپايان سلسلة پهلوي ، ترجمة : محمد رضا نفيسي وكامبيز عزيزي ، تهران ، چاپ سيزدهم ، 1372 ش/ 1993م ، ص ص 350 ـ 361؛ أيرج أميني ، المصدر السابق ، ص ص 383 ـ 399.

رافقت الإضراب بعنف وقُبض على زعماء الجبهة الوطنية وأغلقت مقراتها[1] ، مما يعني ابتعاده عن الحركة الوطنية التي كانت تنظر إليه بصفته شخصية وطنية ، لكن استعانته بالسافاك لإخماد الجبهة الوطنية ومقراتها جعله شخصية غير مرغوب فيها من الحركة الوطنية ، وتحدته المعارضة وجماهيرها مرة أخرى ، وقامت بإضراب عام في كانون الثاني 1962م ، شارك فيه طلاب جامعة طهران وأساتذتها وموظفيها ، فاستخدم جهاز السافاك لإخماد التظاهرات بعنف اشد ومن دون تمييز ، وأُريقت دماء كثيرة ، فاضطر الشاه إلى أن يطلب من تيمور بختيار[2] رئيس الجهاز إلى مغادرة إيران[3] ، ومنذ ذلك الوقت ، دخل السافاك سبباً آخر لكراهية الجماهير لحكم الشاه ، وحدثت أيضاً نتيجة لذلك انقسامات في الحكومة ومشاكل أخرى ، حملت علي أميني على تقديم استقالته[4] ، في السابع عشر من تموز 1962م بعد أن أخفق في تقليل عجز الميزانية[5] .

---

(1) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 15.

(2) أول رئيس للسافاك ، عمل قائداً عسكرياً لطهران قبيل توليه هذا المنصب ، بدأ حياته في منزل قديم في شارع كاخ في طهران ، وعاش حياة فقيرة ، حتى أرسله الشاه بناءاً على طلبه إلى أذربيجان إذ أبدى شجاعة ومهارة في قتال المتمردين ، وعندما كان مصدّق رئيساً للوزراء ، كان تيمور قائداً عاماً للواء المدرع المتمركز في كرمنشاه ، فأرسل إحدى وحداته إلى طهران في تلك الأحداث الجارية هناك ، وتدخل الجيش وأخمد الثورة ، ومنذ ذلك الحين عُيّن بختيار قائداً عسكرياً لطهران . وفي عام 1962م ، غادر إيران واتخذ سبيله إلى بغداد ليشترك عام 1969م في تكوين حركة التحرر الوطنية الإيرانية ، لكنه اغتيل في العراق عام 1970م بتدبير من السافاك . ينظر : فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 57؛ تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص 21؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص499 ؛

Donald N. Wilber , op. cit. , p. 145 .

(3) ومما تجدر الاشارة اليه أن رئيس الوزراء علي أميني حصل وبصعوبة على أمر من الشاه بنفي بختيار إلى الخارج ، على الرغم من العلاقة القوية التي تربطه بالشاه ، دلالة على تضامن الشاه مع رئيس الوزراء ، ينظر : . . John Marlowe , op. cit. , p. 118

(4) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 16.

(5) شامل عناد حسن البديري ، المصدر السابق ، ص 152.

وكانت نتيجة هذه الأحداث وعدم تمكن أميني من موازنة الميزانية ، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية غلّت يدها عن مساعدة حليفتها إيران ، قد ساهمت في سقوط حكومة أميني ، وهكذا استمرت الفوضى السياسية الداخلية في إيران ، ممّا جعلها تندم على قطع علاقاتها مع السوفيت ، وحاولت إعادتها ، ولاسيما بعد أن نجح الاتحاد السوفيتي في حل المشاكل الأفغانية بما قدمه من مبالغ طائلة بلغت (400 مليون) دولار عام 1962م مساعدات ، فأبدى استعداده لتقديم مساعدات لإيران غير مشروطة ، وأن التعهد الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي يشكل اختباراً للجانب الاقتصادي ، فضلاً عن الجانب السياسي ، إذ أن ذلك سيفتح مصدراً جديداً ومهماً للمردودات الاقتصادية والفنية في مدة تدهور الأحوال الاقتصادية الداخلية وانقطاع المساعدات الأمريكية القائمة للميزانية الإيرانية[1] .

أما الشاه فقد تقلصت قوته وضاق نفوذه ، وكان يرى في رئيس وزرائه أميني شخصاً غير مطيع له ، لذلك بدأ يفكر ويخطط لعزله ، كي يتظاهر بكونه هو صاحب هذه الإصلاحات[2] .

ولا غرو أن يفكر الشاه بعزل أميني ، ولاسيما أنه اعتاد أن يعين رؤساء وزارات مطيعين ومنفذين لسياسته ، أما أميني فهو يختلف عمن سبقه لانه لم ينفذ سياسة الشاه ، لذلك أصبح الشاه يفكر ويخطط لعزله واستبداله بشخص آخر ،علماً أن تعيينه لرئاسة الوزراء جاء بضغط أمريكي .

وبعد استقالة حكومة أميني ، أصدر الشاه أوامره في التاسع عشر من تموز 1962م بتنصيب أسد الله علم رئيساً للوزراء[3] ، وكان أسد الله كثير الولاء

(1) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص 345.

(2) جلال الدين المدني ، تاريخ إيران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ، طهران ، ط 1، 1993، ص 22.

(3) بقي الدكتور حسن ارسنجابي وزيراً للإصلاح الزراعي في حكومة علم الجديدة لمواصلة المشروع الإصلاحي . وللتعرض على التشكيلة الوزارية لحكومة علم ، يراجع : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، هامش ص 209.

للشاه ، ممّا جعل تقلده للمنصب الجديد إيذاناً بالعودة إلى الإشراف المباشر للشاه على كل الحكومة[1] .

بدأ علم مهمته بمحاولة التفاهم مع الجبهة الوطنية ، فقام بزيارة مفاجئة لزعيم الجبهة اللّهيار صالح في داره ، وفي أثناء لقائه بصالح ، أفضى علم له برغبة الشاه في الأخذ بالحسبان وجهة نظر الجبهة في إدارة البلاد ، وأعرب رئيس الوزراء الجديد عن رغبته في الحصول على دعم الجبهة ونصائحها في كيفية التعامل مع الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجه البلاد ، وفي أثناء اللقاء نفسه ، قدّم علم عرضاً مثيراً للجبهة الوطنية ، تضمن إعطاء عدد من الحقائب الوزارية لمرشحين عنها ، وفسح المجال أمام وصول ممثلي الجبهة إلى المجلس القادم عند إجراء انتخابات جديدة[2] ، وهذا الأمر يدل على أن الشاه أدرك ضرورة تصفية الأجواء مع الجبهة الوطنية ، للقيام بالإصلاحات الاقتصادية في البلاد لضمان تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ، التي استمرت علاقتها مع إيران ، نظراً للمصالح المشتركة التي تربط البلدين الحليفين ، بعد تصفية الأجواء بينهما في تلك الحقبة .

قبلت الجبهة عروض رئيس الوزراء بحذر ، وحددت ثلاثة شروط للتعاون معه هي : 1 ـ احترام الدستور والاحتكام إليه ، 2 ـ عقد انتخابات حرة وقانونية بأسرع ما يمكن ، 3 ـ تأكيد الحريات القانونية الأساسية ، لأنها ضرورية وأساسية لأية إصلاحات تقوم بها الحكومة ، لكن الاتصالات الطويلة بين علم والجبهة الوطنية ، لم تسفر عن نتيجة تذكر[3] .

ومن القضايا التي توجب على علم التعامل معها بحذر موقف رجال الدين من سياسته ، فمع إعلان علم حال تسنمه منصبه عن رغبته في الاستمرار في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الذي بدأه سلفه ، راودت رجال الدين شكوكاً

---

(1) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 16.

(2) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 333.

(3) المصدر نفسه ، ص ص 333 ـ 334. وللمزيد من التفاصيل حول ما دار من مفاوضات بين علم والجبهة الوطنية . يراجع : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص215 ـ 216.

كثيرة حول نيات الحكومة الجديدة ، زادها بقاء الدكتور ارسنجابي في منصبه وزيراً للإصلاح الزراعي . وتصاعدت وتيرة المقاومة الاسلامية لتبلغ ذروتها بعد إعلان حكومة علم في الثامن من أيلول 1962م نص لائحة خاصة بانتخابات المجالس المحلية والمقاطعات ، يسمح للنساء للمرة الأولى في تاريخ إيران بالاشتراك في التصويت والترشيح[1] ، وتضمنت اللائحة جواز القسم على أي كتاب سماوي آخر معترف به غير القرآن الكريم عند الترشيح لتلك المجالس ، كما ألغى شرط الإسلام بين المرشحين[2] . وبلغت المقاومة الإسلامية ذروتها بعد انتشار خبر المصادقة على اللائحة المذكورة من حكومة علم ، أثر معارضتها من قبل علماء قم ، وبعثهم ببرقية اعتراض إلى الشاه في السابع من تشرين الأول 1962م ، وأعلنت الصحف أن الحكومة صادقت على اللائحة الجديدة لمجالس الولايات ، ومن ثم برقية اعتراض آية الله الخميني[3] إلى رئيس الوزراء في الثامن عشر من الشهر نفسه[4] .

---

(1) المادتان 91 و 92 من ملحق الدستور الإيراني قد حددتا الشروط التي يجب توفرها في الناخبين والمرشحين لمجالس الولايات ، وقد وردت هذه الشروط في المادتين 7 و 9 من نظام المجالس المصادق عليه في الدورة الأولى للبرلمان . ينظر : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 25.

(2) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 335؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 227.

(3) ولد روح الله الموسوي الخميني عام 1902م بمدينة خُمين التي تقع جنوب العاصمة طهران ومن أسرة متدينة هيأت له تعليماً إسلامياً ، والتحق بحوزة آية الله عبد الكريم الحائري في مدينة آراك التي انتقل إليها في سن الثامنة عشر ، ثم انتقل مع الحائري (الذي أسس الحوزة بقم) إلى مدينة قم عام 1923م ، ومنذ أن استقر الخميني في مدينة قم وحتى عام 1962م ، انصب اهتمامه بتفعيل دور المؤسسة الدينية من خلال إعادة تنظيمها ووصلها بالجماهير ، وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران عاد في الأول من شباط 1979م إلى طهران وقام بإلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية الإسلامية . توفي عام 1989م . ينظر : نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، 2001، ص 51؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 58؛ حميد الأنصاري ، حديث الانطلاق (نظرة إلى الحياة العلمية والسياسية للإمام الخميني الراحل)، طهران ، ط 6، 2003، ص 16.

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص 227 ـ 228؛ =

وحاول رئيس الوزراء الإيراني علم إنهاء هذه الأزمة عن طريق التزام الصمت حيالها ، إلى جانب فرض أجواء من الكبت والقمع بواسطة الشرطة ، وأصدر بياناً في الإذاعة جاء فيه : « بأنه أصدر أوامره لقوى الأمن الداخلي بقمع أي تحركات معارضة بكل شدة ، للحيلولة دون الإخلال بالنظام والأمن » ، وقال : « إن عجلة الزمن لن تعود إلى الوراء ، والحكومة لن تتراجع عن برنامجها الإصلاحي الذي تستعد لتنفيذه »[1] . ومُنِعَ أي نشاط سياسي ، مّما أدى إلى ظهور حركات سرية مسلحة ، ولكن بعض المعارضين ولاسيما الذين شاركوا في « حزب توده » المحظور ، قد انضموا إلى الحكومة[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشاه وبالاعتماد على الإدارة الأمريكية والدعم الذي حصل عليه في أثناء زيارته لواشنطن في الحادي عشر من نيسان 1962م بدعوة من الرئيس كندي وعزمه على مساومة الاتحاد السوفيتي وبصفته رائد العملية الإصلاحية الاجتماعية والسياسية ، قرر مواصلة المشروع الإصلاحي بعد أن منحه عنوان « الثورة البيضاء »[3] ، وقام نائب الرئيس الأمريكي جونسون بزيارة إيران في أواخر عام 1962م[4] ، وتم الاتفاق على تبديل صيغة

= جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 26. ومما تجدر الاشارة اليه أن برنامج الإصلاحات المذكور أثار مراجع الشيعة في العراق وفي مقدمتهم الإمام محسن الحكيم . ينظر : هنري حاماتي ، سقوط الإمبراطورية الإيرانية نظاماً ودولة ، الكويت ، 1980، ص 21.

(1) مقتبس من : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 31.

(2) مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال دهم ، شمارة سي ، تهران ، 1385 ش/ 2006م ، ص 198.

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 210؛ نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص 81.

(4) وصل نائب الرئيس الأمريكي جونسون والوفد المرافق له إلى طهران في الرابع والعشرين من آب 1962م ، واجتمع بالشاه مع عدد من الساسة الإيرانيين ، وعقد معهم جولة من المباحثات ، كما تجول في بازار طهران وعدد من شوارعها وأزقتها وهو يصافح الناس ويتحدث إليهم ويقدم إليهم الهدايا .ينظر: غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 211.

الدعم المادي إلى أسلوب القروض طويلة الأمد ، كما وقعت إيران قرضاً بقيمة 200 مليون دولار لشراء معدات عسكرية أمريكية ، فيما حاول الشاه أن يظهر نفسه أكثر تمسكاً بالديمقراطية حينما طرح برنامجه للإصلاح الزراعي للاستفتاء الشعبي ليكتسب شرعية دستورية ، فيما كان يسعى من وراء ذلك إلى نيل رضا الرئيس الأمريكي كندي ، والحصول على دعم اقتصادي وعسكري أكبر[1] .

أثار التوجه الإيراني نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، حفيظة الاتحاد السوفيتي ، فقام رئيس الوزراء الإيراني في إزالة شكوك السوفيت من وجود مصالح للغرب في إيران ، وأكد للسوفيت شفوياً وتحريرياً ، بأن حكومته لن تسمح بإقامة قواعد صواريخ لدول أجنبية في إيران ، أو باتخاذها قاعدة لتوجيه عدوان عليه ، وتلا ذلك تحسين العلاقات وتوقيع عدد من الاتفاقيات[2] . ويبدو أن السوفيت كانوا ينظرون بحذر إلى ما يجري في إيران من تزايد للنفوذ الأمريكي وكانوا يعتقدون أن ذلك يؤثر على مصالحهم هناك ، ويهدد الأمن القومي السوفيتي ، وأخذ التخوف السوفيتي يتزايد منذ توقيع معاهدة التحالف عام 1959م بين إيران والولايات المتحدة .

وفي التاسع من كانون الثاني 1963م ، أعلن الشاه إصلاحاته الداخلية التي أطلق عليها « انقلاب سفيد » أو « الثورة البيضاء » ، وهي على شكل برنامج تألف من ست نقاط هي[3] :

1. إلغاء نظام الإقطاع مع المصادقة على مشروع الإصلاح الزراعي على أساس

---

(1) نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص 81 ـ 82.

(2) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 16؛ أريا . ي . يودفات ، الاتحاد السوفيتي وايران الثورية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، العدد 6، بغداد ، 1985، ص ص 75 ـ 76.

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 226؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص327؛

Richard N. Frye , Persia , London . 1968 , p. 106 ; The shiloah center for middle eastern and African studies , Middle East Record , 1967 , vol. 3 , New Jersy , 1971 , p. 323 .

لائحة إصلاح قانون الإصلاح الزراعي المصادق عليها في العاشر من كانون الثاني 1962م .

2. المصادقة على لائحة تأميم الغابات في جميع أنحاء البلاد .
3. المصادقة على مشروع بيع أسهم المعامل الحكومية بوصفه رصيداً للإصلاح الزراعي .
4. المصادقة على مشروع مشاركة العمال في أرباح المعامل الإنتاجية والصناعية .
5. اللائحة الإصلاحية لقانون الانتخابات .
6. مشروع تشكيل اللجان العلمية بهدف تنفيذ التعليمات العامة والإلزامية .

ودعا رئيس الوزراء أسد الله علم في تشرين الثاني عام 1962م المجلس الاقتصادي الذي يتألف من (125) ممثلاً ضمّ جوانب اقتصادية مختلفة ، إلى بحث قضايا الأزمة الاقتصادية في البلاد ، وتم دمج وزارة التجارة والصناعة والمعادن لتشكيل وزارة واحدة تضمها جميعاً ، وفي شباط 1963م تشكلت وزارة الاقتصاد التي ضمت الوزارات المذكورة[1] .

وشملت الثورة البيضاء بعض هياكل وأنظمة النظام القديم ، التي أصبحت عائقاً أمام النظام نفسه وأمام القوى المستغلة الجديدة ، التي ترتبط بالشاه مباشرة وبأطماعه الداخلية ، ومنها تصفية الملكية الإقطاعية بالشكل الذي يؤدي إلى خلق حالة تخلخل في موازين القوى الطبقية ، وشملت خدمة الطبقة البرجوازية والتجارية في المدن ، ومن اجل تطوير الصناعة الإيرانية[2] كانت

---

(1) وأصبح (علي ناغي علي خاني) وزيراً للوزارة الجديدة ، الذي يبلغ من العمر 34 عاماً ، وسبق له أن عمل في شركة النفط الوطنية الإيرانية ، ثم وزيراً للاقتصاد . ينظر :

Vali Nasr , politics within the late - Pahlavi state : The Ministry of economy and Industrial policy 1963-69 , p. 97. Cambridge University press. http://www.jstor.org/stable/259537 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، المجتمع الإيراني ، الخلفية التاريخية والسياسية والاقتصادية ، بغداد ، (د . ت) ، ص 42.

الثورة البيضاء حركة أصلاح واسعة النطاق ، وكان من أهدافها استخدام المدخولات النفطية الهائلة للحكومة في المشاريع الاقتصادية ، فضلاً عن القروض والاستثمارات المحلية ، لجعل إيران بلداً متقدماً اجتماعياً واقتصادياً وعلمياً عند نهاية القرن العشرين ، وصرح الشاه بأنه ينوي إظهار « أن الثورات من أجل رفع مستوى الفقراء والمعدمين يمكن أن يقوم بها الملوك ، وهي ليست حصراً على الزعماء الشباب من ذوي التفكير الماركسي »[1] . واعتقد الشاه أنه بثورته هذه سيحظى بدعم الجماهير الفلاحية والنخبة السياسية ، التي طالب أفرادها ولسنوات الاهتمام بالشرائح الاجتماعية[2] ، وأصبحت النخبة السياسية الإيرانية تتكلم بلغة « ثورية » عندما أكدت التغيير والتحديث ، فقد قال الشاه : « إن عهد الإيديولوجيات الجامدة قد ولّى لأنها لم تعد تستجيب مع حاجات مجتمع في حالة ثورة جلية » ، ولهذا سمى الشاه ثورته « ثورة الشاه والشعب »[3] ، وأعلن أن برنامجه المكوّن من ست نقاط سيطرح للاستفتاء الشعبي في السادس والعشرين من كانون الثاني 1963م[4] .

وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني 1963م ، أي قبل إجراء الاستفتاء بثلاثة أيام ، تظاهرت الجهات المعارضة ولاسيما رجال الدين في الشوارع لمدة أربعة أيام احتجاجاً على الاستفتاء المزمع القيام به في السادس والعشرين من الشهر نفسه ، ولكنها أخمدت بعنف ، فقد قبض على معظم أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الوطنية مع أعداد كبيرة من رجال الدين ومن طلبة المعاهد الدينية ومن غيرهم واعتقلوا بعض الوقت ، ثم أفرج عنهم فيما عدا مهدي

---

(1) مقتبس من :

The shiloah center for middle eastern and African studies , op. cit. , p. 323 .

(2) شامل عناد حسن البديري ، المصدر السابق ، ص 155 .

(3) صالح محمد صالح العلي ، التاريخ السياسي لعلاقة إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد محمد رضا بهلوي 1941 ـ 1979م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1995، ص 27.

(4) حسين صوفي محمد ، المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في إيران ، نشرة ايران متابعات صحفية ، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، العدد / 45، كانون الثاني ـ 2007.

بازركان ومحمود طالقاني[1] ، وسبعة آخرين من زعماء الجبهة ، فقد حكمت محكمة عسكرية عليهم بالسجن مدداً تراوحت بين عشر سنوات لكل من مهدي ومحمود وخمس وست سنوات للسبعة الآخرين ، وبهذه المحاكمة خفت صوت الجبهة الوطنية مرة أخرى[2] ، وفي اليوم نفسه (23 كانون الثاني) ، أصدر آية الله الخميني بياناً نشر في طهران وباقي المحافظات ، صرّح فيه بمقاطعة الاستفتاء كونه يخالف المبادئ والقانون ويُفرض على الناس بالقوة ، وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه ، قام الشاه بزيارة إلى قم ، وما أن فرغ من مراسم الزيارة ، حتى ألقى خطاباً هاجم فيه معارضيه من الجناح الديني[3] ، وأمام أنظار رجال الدين ، قام بتوزيع سندات ملكية الأرض على الفلاحين مباشرة ، وفجّر الشاه نقمة وغضب رجال الدين حينما وصفهم بأنهم « مائة مرة أكثر فضاضة من توده »[4] ، وبكلام الشاه هذا ، صعّد من حدة التوتر مع المؤسسة الدينية ، عندما شعر بأن ثورته البيضاء ستنال رضا غالبية الشعب الإيراني ، ولاسيما الفلاحين ، وبعض الشرائح الاجتماعية .

ومع ذلك فقد أُجري الاستفتاء على الرغم من كل الاحتجاجات والاعتراضات والتظاهرات التي شملت المدن الإيرانية عامة[5] ، وفي أجواء

---

(1) محمود طالقاني من كبار رجال الدين وعلمائهم في طهران ، أدخل السجن لأول مرة في عهد الشاه رضا بهلوي عام 1936م ، ونُفي بعد ذلك من طهران مدة حتى عاد إليها عام 1941م بعد سقوط الشاه رضا بهلوي ، ثم أدخل السجن في عهد الشاه محمد رضا بهلوي خمس مرات . قام الطالقاني بعد سقوط حكومة مصدّق عام 1953م بتأسيس حركة المقاومة الوطنية السرية ، التي نجح في تشكيلها عام 1957م ، ثم كان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب « حركة تحرير إيران » الذي تشكل عام 1961م بالتعاون مع بازركان وحسن نزيه ويد الله سحابي وغيرهم ، وألقي القبض على الطالقاني بتهمة الانتماء إلى هذا الحزب عام 1968م ، فمكث في السجن عشر سنوات كاملة ، وأطلق سراحه في 30 آب 1978م . توفي عام 1979م . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 84.

(2) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 18.

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 229.

(4) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 373.

(5) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 62.

متوترة ضاقت بها السجون بجميع قادة المعارضة ، وعلى ضوء ما ذكرته الحكومة ، فإن (9، 99٪) من الشعب صوّت لصالحه[1] .

وفور إعلان نتائج الاستفتاء ، بادر الرئيس الأمريكي كندي إلى إرسال برقية تهنئة للشاه بهذا الانتصار ، مؤكداً وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الشاه في مجال تجاوز الأخطار التي تهدد النظام من قبل القوى المظلّلة للرأي العام والمناهضة للغرب ، أما السفير البريطاني ، فقد أبلغ أسد الله علم سرور ملكة بريطانيا وارتياحها لنتائج الاستفتاء[2] ، وفي الاتحاد السوفيتي كانوا ينظرون إلى ذلك برضا ، وكانوا يعدّونه مؤشراً للتطور والتقدم لقمع الإقطاع والرجعية[3] ، وأشاد راديو موسكو في برامجه في اليوم نفسه بهذه الإصلاحات ، وعدّ معارضيها من الرجعيين وعملاء الغرب[4] . وذلك لأن السوفيت كانوا مع أي قانون ضد الاقطاع ، وطالما أن الثورة البيضاء هي ثورة ضد النظام الاقطاعي في ايران ، لذلك رحّبوا بها ، بغض النظر عمّن يعارضها .

ولقيت الحكومة الإيرانية معارضة من أربع جهات هي :

1. أحزاب المعارضة التي وافقت على جميع المشاريع ، إلا أنها أصرت على أن تنفيذها غير دستوري لأنه يجري في غياب المجلس .
2. أصحاب الأعمال الصناعية الذين خافوا من نتائج مشروع مشاركة العمال لهم في الأرباح .
3. أصحاب الملكيات الكبيرة والمتوسطة المعارضين لنزع ملكياتهم منهم ومن ثم

---

(1) تذكر بعض المصادر أن مراكز الاقتراع كانت خالية من الناس ، لكن أجهزة إعلام النظام الإيراني أعلنت أن إقبال الناس على صناديق الاقتراع كان منقطع النظير ، وأعلنت نتائج الاستفتاء على أنها خمسة ملايين وستمائة ألف صوت مؤيد مقابل أربعة آلاف ومئة وخمسين صوتاً معارضاً فقط . ينظر : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 62؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 226.

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 62.

(3) أريا . ي . يودفات ، المصدر السابق ، ص 77.

(4) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 62.

نزع نفوذهم الكبير من الريف وإضعافه في الحياة العامة وفي المنافسة على عضوية المجلس .

4. رجال الدين الذين يعارضون كل مشروع تصدره الحكومة ، بوصفها غير شرعية في معتقدهم . وقد اشتدت معارضتهم عنفاً لامتداد مشروع إصلاح الأرض إلى أراضي الأوقاف التي يشرفون عليها[1] .

جاء تصعيد الشاه مع المؤسسة الدينية هذه المرة في شهر آذار 1963م في رأس السنة الإيرانية في عيد نوروز الذي يصادف يوم الحادي والعشرين من ذلك الشهر ، فقد أمر رجال الدين أتباعهم بإغلاق الأسواق في جميع المدن الإيرانية المهمة ، وبتأييد منهم نظمت تظاهرات في تبريز وقم وطهران وشيراز ومشهد ، ندد فيها المتظاهرون بقانون الإصلاح الزراعي وبقرار الشاه منح النساء حق الانتخاب ، وفي تلك الاضطرابات حدثت صدامات بين الشرطة والمتظاهرين نجم عنها سقوط أعداد من القتلى والجرحى[2] . ومما زاد الأمر سوءاً هجوم عناصر الأمن والسافاك في اليوم الثاني والعشرين من الشهر نفسه على المدرسة الفيضية[3] لتنهال على طلبتها بالضرب فجرحت عدداً من طلبة العلوم الدينية ، كما قتلت البعض الآخر منهم[4] .

وعلى اثر حادثة المدرسة الفيضية ، زعم رئيس الوزراء الإيراني أسد الله علم في مؤتمر صحفي ، أن الحادث نجم عن نزاع بين الفلاحين الذين جاءوا إلى قم بقصد الزيارة وبين رجال الدين المعارضين للإصلاح الزراعي[5] .

---

(1) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 17.

(2) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 374. وقد ألقى الخميني خطبة بمناسبة عيد رأس السنة الإيرانية ، وللإطلاع على مضمونها يراجع : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 64.

(3) الفيضية : هي مركز تدريس العلوم الدينية في مدينة قم المقدسة . ينظر : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 78.

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 230. ومما يجدر ذكره أنه بعد حادثة الفيضية دعا آية الله محسن الحكيم من حوزة النجف ، دعا علماء قم للهجرة إلى العراق ، إلا أن علماء قم رفضوا تلبية هذه الدعوة . ينظر : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 75، هامش ص 79.

(5) بهرام افرا سيابي ، إيران وتاريخ ، تهران ، 1364 ش/ 1985م ، ص 365.

وعلى الرغم من تمكن الشاه من تحقيق بعض النجاح على صعيد تطبيق برنامج الإصلاح الزراعي ، فإنه فشل في الحد من نفوذ رجال الدين الذين كان دورهم مؤثراً في المجتمع الإيراني .

أسهم آية الله الخميني بدور مهم في قيادة الإيرانيين إبّان انتفاضة الخامس عشر من خرداد (بالتقويم الإيراني) الموافق الخامس من حزيران 1963م ، التي ارتكزت على دعامتين أساسيتين هما[1] :

- قيادة الخميني للانتفاضة التي عدت المسمار الأول في نعش النظام البهلوي .
- إسلامية دوافع الانتفاضة وأهدافها وشعاراتها .

كان آية الله الخميني من أشد المعجبين بآية الله كاشاني في تلك الحقبة ، واتهم الشاه بمعارضة الدستور والشريعة ، كما اتهمه بأنه باع إيران للأمريكيين ، وكانت المناسبة الأولى التي ظهر فيها اسم الخميني ، هي احتفالات المحرم (ذكرى استشهاد الإمام الحسين « عليه السلام »[2] ، حينما قرر في الرابع من حزيران 1963 الذهاب إلى المدرسة الفيضية يرافقه بعض العلماء ، لإلقاء خطبة بمناسبة عاشوراء ، وممّا جاء في الخطبة المذكورة : « بسم الله الرحمن الرحيم . . . يا أهالي مدينة قم الصامدة ، لقد شهدتم بأم أعينكم يوم الاستفتاء القهري ، ورأيتم تلك اللعبة المفضوحة ، رأيتم كيف جرى الاستفتاء بحد السيف وبالقوة ، لقد شاهدتم كيف انتشرت القوات المسلحة في شوارع المدينة وأزقتها ودنستها بآثامهم ، لقد رأيتم وسمعتم كيف استلوا سيارات الإعدام ، وراحوا يطلقون العبارات التافهة علينا ، لقد صاحوا بأن حياة النهب قد انقضت وحياة الراحة والبطر قد انطوت ، وحياة العلماء ورجال الدين وأهل البيت انتهت . . . »[3] .

---

(1) حميد الأنصاري ، المصدر السابق ، ص 28.

(2) آمال السبكي ، المصدر السابق ، ص 190.

(3) مقتبس من: مركز باء للدراسات ، الإمام يقود الثورة (الحياة السياسية للإمام الخميني 1963 ـ 1979م)، بيروت ، ط 1، 2001، ص 100. وللمزيد من التفاصيل عن نص الخطبة المذكورة ، يراجع : المصدر نفسه ، =

وبعد إلقاء الخطبة هاجمت الشرطة ، بأمر من الشاه ، المجتمعين ، وكان آية الله الخميني قد تعرض للشاه وإسرائيل وللتبعية الأجنبية في خطبته المذكورة ، وقتل وجرح بضعة أشخاص في ذلك الهجوم ، وكانت تلك التظاهرات أعنف ما واجهته السلطة منذ سقوط مصدّق ، فتصدت للمتظاهرين ، وقام الكولونيل سعيد طاهري[1] باعتقال آية الله الخميني في قم ، واعتقل معه سيد تقي فلسفي وما يقرب من عشرين من تلامذته ومرافقيه ، وبلغ مجموع المعتقلين مائة وثلاثون شخصاً[2] .

وكانت حادثة اعتقال آية الله الخميني الشرارة التي ألهبت الأحداث في يوم (الخامس عشر من خرداد) الموافق الخامس من حزيران 1963م ، إذ اندفعت الكتل البشرية في الشوارع تدمر وتحرق كل ما يقع أمامها ، وتحولت طهران إلى ساحة قتال حقيقي ، فأقفلت المتاجر والدوائر الحكومية أبوابها ، واندفع حشد هائل نحو مبنى ر اطلاعات ؤ ـ الصحيفة الموالية للشاه ـ وأشعل فيها النيران ، وفعل الشيء نفسه بنادي شعبان بن مخ الرياضي ، كما دُمرت أكشاك البريد وأُحرقت حافلتان وعدد من الشاحنات العائدة للجيش ، في الوقت الذي هاجم فيه حشد آخر مباني عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بقصد إشعال النيران فيها ، كما هوجمت المحلات التي كان يمتلكها اليهود والبهائيون في المدينة ، كما اندفع الألوف من أنصار رجال الدين إلى الشوارع مرتدين الأكفان دلالة على استعدادهم للشهادة[3] .

= ص ص99 ـ 103؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص 232 ـ 235؛ جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص 88 ـ 91.

(1) وهو مدير الأمن العام الإيراني وقد اغتيل فيما بعد قرب داره من منظمة مجاهدي خلق عام 1972م. ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 381.

(2) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص344 ؛ Hossein Mahdavy , op. cit. , p. 144 .

(3) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 345؛ حامد الغار ، دور العلماء المعارضين في السياسة الإيرانية ، « إيران من 1900 ـ 1980م » ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة : مركز الأبحاث العربية ، بيروت ، 1980، ص 193.

وعمّت التظاهرات في سائر المدن الإيرانية الأخرى مثل شيراز وأصفهان ومشهد ، وما كان من الشاه الذي واجه هذا الحجم الواسع من التظاهرات إلا أن اتجه إلى قصر سعد آباد ليتزعم شخصياً غرفة عمليات القمع والتنكيل[1] .

واستمرت الانتفاضة لمدة ثلاثة أيام كاملة ، تاركة المئات ، بل الآلاف من القتلى ، وقد ذكرت بعض المصادر أرقاماً متضاربة بهذا الخصوص ، وعلى اثر تلك الأحداث شدد الشاه قبضته على البلاد ، في سياسة عنف متصاعدة ، وأطلق يد مخابراته في كل مدينة وناحية وقرية في إيران ، وكم الأفواه ، وعطل ما يزيد على (75) صحيفة محلية[2] .

وتُعد حادثة اعتقال آية الله الخميني بداية المواجهة العنيفة بين المؤسسة الدينية والسلطة الحاكمة في إيران ، لتكون بداية عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، ممّا يعني بروز حركات سياسية معارضة تتعاطف مع رجال الدين.

وعلى الرغم من أن الحكومة خرجت منتصرة في صراعها مع رجال الدين ومع المعارضين الآخرين ، لكنها فشلت في سياستها الاقتصادية ، فقد انخفضت الاستثمارات في القطاع الصناعي الخاص ، وفقد العمال آمالهم في المشاركة في الأرباح ، وتعطل عدد منهم ، كما طال انتظار الفلاحين للفوائد التي يتوقعونها من مشروع إصلاح الأرض ، بسبب صعوبات عرقلت تنفيذ جداوله في مواعيدها[3] .

وبشأن الإصلاح الزراعي الذي تضمنته « الثورة البيضاء » ، تم التركيز على أراضي الإقطاعيين[4] ، التي لم تشملها المرحلة الأولى من الإصلاح

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص 238 ـ 239.
(2) هنري حاماتي ، المصدر السابق ، ص 21.
(3) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 18.
(4) وفقاً للقوانين الجديدة ، فإنه يسمح لصاحب الأرض بالاحتفاظ بقرية واحدة فقط ، بينما في السابق كان بضع من ملاك الأرض يمتلكون مئات القرى ، فضلاً عن أراضي تصل إلى إقليم صغير . ينظر :

Richard N. Frye , op. cit. , p.107 .

الزراعي (كانون الثاني 1962م) ، إذ أعطي الإقطاعيون خمس خيارات بشأن الأراضي ، وهي[1] :

1. تأجير الأرض للفلاحين وفقاً لعقود مدتها ثلاثون عاماً .
2. بيع الأرض إلى الفلاحين بأسعار يتفق عليها ودياً .
3. تقسيم الأرض وفقاً لنسب توزيع حصص المحصول السائدة .
4. تشكيل شركات مساهمة يحمل اسمها الإقطاعيون والفلاحون .
5. شراء الأرض من الفلاحين .

وكان المراد من مُلاك الأراضي ، بيع الأراضي الفائضة إلى الدولة التي ستعيد بيعها حينئذ إلى المزارعين الذين سيكون عليهم دفع ثمن الأرض على أقساط سنوية في مدة خمس عشرة سنة ، وكان البنك الزراعي هو الأداة التي يتم فيها انتقال الأرض ، كما تم تشجيع الجمعيات الفلاحية في القرى الإيرانية[2] ، وكان من الطبيعي أن يحتاج المالكون الجدد وهم كُثر ، إلى المال والآليات اللازمة والبذور والشتل ، فأنشئت مؤسسات ومصارف للقروض ، وقدمت الحكومة مساعدات حيوية للمزارعين ، كما عقدت اتفاقية تبادل تجاري بينها وبين رومانيا تنص على أن تقدم إيران كمية من النفط مقابل (15 ألف) تراكتور زراعي وصناعي. فضلاً عن مواد أخرى تضمنتها الاتفاقية[3] .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد تم توزيع (52،818) قرية ، فضلاً عن (17،644) مزرعة على (330، 2،317) مزارع ، وبلغ مجموع هؤلاء المزارعين مع أسرهم (260، 11،422 شخص) ، ومع هذا حق للمالك القديم بموجب القانون الجديد ، أن يحتفظ لنفسه بأرض تتراوح مساحتها ما بين (30 و 150) هكتار[4] . بحسب درجة خصبها وإنتاجها ، أما الأراضي الباقية ، فإما توزع

---

(1) ثورة مجيد العبيدي ، الإصلاح الزراعي في إيران ، بحث في كتاب « دراسات إيرانية اجتماعية اقتصادية إعلامية »، ج 2، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988، ص 248.

(2) Richard N. Frye , op. cit. , p.107 .

(3) سليم واكيم ، المصدر السابق ، ص 214.

(4) الهكتار الواحد يساوي عشرة آلاف متر مربع ويساوي 4 دونم . ينظر : =

بين الفلاحين ، وأما تباع أو تؤجر لهم[1] . علماً إن أغلب الأراضي الخصبة توجد في المقاطعات الشمالية من إيران .

وحاولت الحكومة الإيرانية بعد ضربها للانتفاضة أن تختبر الشارع الإيراني ، ومدى تجاوبه مع آية الله الخميني ، فأطلقت سراحه في آب 1963م ، لكنه دعا أتباعه إلى مقاطعة الانتخابات المزمع إجراؤها في أيلول من العام نفسه ، فاعتقلته ثانية ، وفي سجنه امتنع آية الله الخميني عن الرد على أسئلة المحققين ، معلنا بوضوح أن الهيأة الحاكمة في إيران والسلطة القضائية تفتقد باجمعها إلى الشرعية القانونية والصلاحية الرسمية[2] .

ولامتصاص التوتر ومقابلة الأحزاب المعارضة ، أعلن رئيس الوزراء أسد الله علم عن إجراء انتخابات عامة للمجلس (البرلمان) في السابع عشر من أيلول 1963م ، وأكد حريتها ، وأن لجميع الأحزاب الوطنية الحق في المشاركة فيها[3] ، وجرت الانتخابات التي تمخض عنها البرلمان الحادي والعشرون ، وهو أول مجلس يتم تشكيله بعد الثورة البيضاء ، إذ جرت الانتخابات على أساس اشتراك النساء فيها لأول مرة[4] . وهي خطوة باتجاه الديمقراطية

= عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي ، جامعة بغداد ، 1983، ص 162.

(1) ومما تجدر الإشارة إليه أن في المرحلة الأولى (كانون الثاني 1962م) تم توزيع (14،266) قرية شملت 18؟ من أفضل الأراضي غير الزراعية في البلاد ، غير أنها قابلة للزراعة على (581،817) أسرة زراعية ، ونصيب كل أسرة (5 هكتارات) فتكون المرحلة الأولى قد شملت (22؟) من سكان الأرياف . ينظر : سليم واكيم ، المصدر السابق ، ص ص 214 ـ 215. وللتفاصيل أكثر عن المدن التي وُزعت فيها الأراضي على الفلاحين ، يراجع : محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 227.

(2) حميد الأنصاري ، المصدر السابق ، ص 91.

(3) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 18. ويذكر الدكتور جلال الدين المدني أن إجراء انتخابات المجلس الحادي والعشرون حُدد في العشرين من أيلول 1963م . ينظر : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 125.

(4) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 124.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في انتخابات الدورة الحادية والعشرين للبرلمان الإيراني ، حصل حزب إيران نوين (إيران الجديدة) على 175 مقعد في حين حصل حزب =

والانفتاح السياسي وإعطاء المرأة قدر من الحرية السياسية لتكون عنصراً مؤثراً في السياسة الداخلية في إيران .

وكان المجلس الجديد يختلف تماماً عن المجالس السابقة ، إذ إنه شهد انتخاب عدد من النساء والعمال والفلاحين ، بينما كان في السابق مقتصراً على أصحاب الامتيازات من ملاك الأراضي[1] . وكان على المجلس الجديد تحمل مسؤولية المصادقة على اللوائح اللازمة للثورة البيضاء ، وكذلك المصادقة على القوانين التي سنتها الحكومة في مدة غياب المجلس[2] . ولم تتم مشاركة الجبهة الوطنية في الانتخابات ، لأن أكثر أعضائها كانوا في السجون بعد حادثة (15 خرداد) الموافق الخامس من حزيران 1963م .

أما انتخابات مجلس الشيوخ فقد كانت معالمها أوضح من البرلمان ، لأن أعضاءه لا يجري ترشيحهم إلا بعد حصولهم على موافقة مباشرة من الشاه ، إذ كان يتم تعيين (30 عضواً) من أعضاء المجلس من قبل الشاه مباشرة ، أما الثلاثون الباقون ، فيجري انتخابهم بعدما يصدر الشاه أمراً ملكياً بذلك[3] .

وبعد إكمال الانتخابات للمجلس الجديد ووفقاً للأحكام الدستورية ، قدّم أسد الله علم استقالة حكومته[4] ، في السابع من آذار 1964م ، فشكّل حسن

= مردم (الشعب) على 17 مقعد ، وبذلك أصبح حزب إيران الجديدة حزب الأغلبية في البرلمان . ينظر : مظفر شاهدي ، سه حزب (مردم ، ملّيون ، إيران نوين) ، مؤسسة مطالعات وپژهشهاي سياسي ، تهران ، 1387ش/ 2008م ، ص120 .

(1) Richard N. Frye , op. cit. p. 115 .

وعند إجراء الانتخابات ، تبين أن المرشحين لها قد غربلوا ، فلم ينجح فيها إلا المؤيدين للحكومة المسجلين في قوائمها ، ومعظمهم من الوطنيين مع عدد من العمال ومن الفلاحين . ينظر : إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 18 .

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 124 .

(3) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص124 .

(4) يشير أيرج أميني ابن علي أميني ، أن والده سافر إلى جنيف بعد استقالته من الحكومة ، ممّا أثيرت حوله شائعات كثيرة . ينظر : أيرج أميني ، المصدر السابق ، ص 508 .

علي منصور[1] الوزارة الجديدة[2] . بعد تأسيسه لـ « حزب إيران نوين / إيران الجديدة »[3] الذي تولى منصب السكرتير العام له[4] ، وقد كان الطريق أمامه ممهداً ، فحزبه حزب الأغلبية في المجلس ، بينما يعارضه حزب مردم (الشعب) ، معارضة شكلية ، فضلاً عن أن المعارضة كانت أصواتها خافتة بسبب الاعتقالات والسجون التي شملت أغلب أعضائها[5] .

وعرض منصور برنامجه السياسي في خطابه أمام المجلس ، الذي كان يقوم

---

(1) ولد حسن علي منصور في طهران عام 1923م ، وفيها أكمل دراسته الابتدائية ، ثم أكمل دراسته الثانوية في إعدادية ايرانشهر ، بعدها حصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة طهران عام 1945م، وكان يجيد اللغة الفرنسية ويتكلم اللغة الإنكليزية قليلاً ، وشغل والده منصب رئاسة الوزراء سابقاً وكان يحسب على البريطانيين ، بينما هو نفسه يُحسب على الأمريكيين ، عمل موظفاً في وزارة الخارجية الإيرانية ، ثم في السفارة الإيرانية بلندن ، ثم عُين رئيس الدائرة الرابعة السياسية ثم أمين عام المجلس الأعلى الاقتصادي ثم معاون رئيس الوزراء ، وصار وزيراً للتجارة في حكومة إقبال . وفي عام 1961م أسس (مركز الترقي / التقدمي) ثم أسس (حزب إيران نوين / إيران الجديدة) عام 1964م الذي تعود جذوره إلى مركز الترقي. ينظر : عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت بهلوي ، جلد دوم، ص ص 355 ـ 356؛ محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص 54؛ نجفقلي پيسان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 603.

(2) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 224. وللتعرف على التشكيلة الوزارية لحكومة منصور ، يراجع : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، هامش ص 286.

(3) تأسس هذا الحزب عام 1964م بعد سنة واحدة من إعلان الثورة البيضاء ، وكان الهدف من تأسيسه حماية هذه الثورة والترويج لها ، وأسسه حسن علي منصور بعد انتخابات الدورة (21) لمجلس النواب، وعمل منصور على جعله شاملاً يضم فئات وطبقات واسعة ، وسعى لأن ينتهي من تأسيسه وإعلان وجوده قبل توليه رئاسة الوزراء لئلا يقال أن الحكومة هي التي أسست الحزب . وللمزيد من التفاصيل حول الموضوع ، يراجع : محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران. . . ، ص 53؛ جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 125.

(4) محمد وصفي أبو مغلي ، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص 54.

(5) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 19.

على دعم سياسة الشاه بشأن « الثورة البيضاء » ، بهدف الارتقاء والرفاهية للشعب ، كما وضح خططه في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وأبدى رغبته في التعاون مع كل القوى المحلية لتحقيق الأهداف التي أعلنها ، واتسعت خطط منصور لتشمل جميع قطاعات المجتمع الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها . وأكد أن حكومته في الوقت الذي تستمر على تنفيذ الإصلاح الزراعي ، لكنها تركز بصورة خاصة على تصنيع اقتصاد إيران ، أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإنه أكد تمسكه بسياسة التحالف مع الغرب ، ولاسيما حلف المعاهدة المركزية (السنتو)[1] .

أصبح قانون الإصلاح الزراعي ركيزة مهمة لحكومة حسن علي منصور ، التي جاءت بعد حكومة أسد الله علم ، إذ أن تأكيد الشاه كان منصباً دائماً على الثورة البيضاء وتنفيذها من قبل الحكومة ، لأنها من أبرز انجازاته في تلك الحقبة ، وتماشياً مع الرغبة الأمريكية في ضرورة تحقيق إصلاحات اقتصادية في البلاد.

وأطلق سراح آية الله الخميني في السادس من نيسان 1964م ، بعد ثمانية أشهر من الاعتقال من أجل كسب تعاطف علماء الدين وودهم[2] ، إذ أعلن وزير الداخلية في حكومة منصور ، بأنه تم إطلاق سراح الإمام بشكل كامل ، ونُقل في السابع من الشهر نفسه إلى مدينة قم المقدسة[3] .

جاء إطلاق سراح آية الله الخميني من أجل تهدئة الجبهة الداخلية ، وفسح المجال أمام الحكومة الجديدة للمضي في تنفيذ برامج « الثورة البيضاء » ، فضلاً عن تمرير بعض القوانين المهمة التي ستعرض أمام البرلمان ، ولضمان عدم وجود معارضة المؤسسة الدينية ، أو لتهدئة موقفها في المرحلة الراهنة .

---

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1964 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2006، ص ص46 ـ 47؛ محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 225.

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 27؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 348.

(3) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 127.

وكان من أبرز القوانين التي قدمتها حكومة حسن علي منصور إلى المجلس الإيراني ، مشروع « قانون الحصانة القضائية »[1] ، بهدف المصادقة عليه ، ويُعد ذلك خطوة أولى قطعتها الحكومة على طريق ترسيخ أركانها التي تزامنت مع إطلاق سراح آية الله الخميني ، في خطوة جديدة لتهدئة غضب المعارضة[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة الخارجية الأمريكية ، ناشدت الحكومة الإيرانية في آذار عام 1962م تمتع كادرها العسكري الأمريكي في إيران بالامتيازات والحصانة المنصوص عليها في اتفاقية فينا في الثامن عشر من نيسان 1961م[3] ، وبعد أشهر من المباحثات بين وزارة الخارجية الإيرانية والأمريكية ، عرضت حكومة منصور اللائحة المذكورة على المجلس بغية المصادقة عليها[4] .

وسبق لحكومة أسد الله علم أن أصدرت في الخامس من تشرين الأول 1963م قانوناً يقضي بإضافة ملحق إلى معاهدة فينا عند تقديمها إلى مجلس

---

(1) يعني قانون الحصانة القضائية أن الأمريكيين العاملين لدى الحكومة الإيرانية لا يمثلون أمام المحاكم الإيرانية إذا ما ارتكبوا جريمة مهما كان شأنها ، وعلى المواطن الإيراني الذي وقعت الجريمة عليه ، إذا أراد أن يتقاضى ضد المتهم ، ينبغي عليه أن يقدم شكواه إلى محكمة الولاية التي ينتسب إليها المعتدي في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتجري المحاكمة حسب قوانين تلك الولاية ، ولكن في حالة حدوث اعتداء من إيراني على أمريكي ، فحينئذ تجري محاكمة المعتدي في إيران وفق أصول وقوانين البلاد ، علماً أن قانون الحصانة فرض على إيران أثر هزيمتها في حربها مع روسيا عام 1828م ، وقد ألغيت المادة المتعلقة بالحصانة عقب ثورة أكتوبر / تشرين الأول 1917م ، بعد توقيع اتفاقية الصداقة بين إيران= =وروسيا عام 1921م . ينظر : موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص 70؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 289.

(2) غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص 59.

(3) بموجب اتفاقية فينا ، فإن الهيئات السياسية في البلد المضيف تتمتع بالحصانة من التعقيب الجزائي وبعض الدعاوى المدنية والإدارية ، فمحل الإقامة والوثائق وأوراق الساسة مصانة جميعاً ، ومن ثم لا يمكن مطاردة العناصر السياسية وإلقاء القبض عليها بأي شكل من الأشكال . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 289.

(4) المصدر نفسه ؛ Hossein Mahdavy , op. cit. , p. 145.

النواب ، وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الشيوخ في الخامس عشر من حزيران 1964م ، تمت المصادقة على معاهدة فينا من دون أن يطرح ملحقها لمناقشته ، وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه تمت المصادقة عليها في مجلس الشيوخ ، ثم أرسلت إلى مجلس الشورى الوطني[1] ، فصادق عليها في الثالث عشر من تشرين الأول 1964م[2] ، بالأكثرية المطلقة ، إذ صوّت 62 نائباً من بين 70 نائباً كان حاضراً في الجلسة[3] .

وألقى رئيس الوزراء الإيراني حسن علي منصور خطاباً في البرلمان قبل المصادقة على القانون ، قال فيه : « إني آمل أن يحظى تشريع هذا القانون بالأغلبية المطلقة ، وآمل أيضاً أن لا يستغل الأمريكيون العاملون في أجهزة الدولة الإيرانية هذه الثقة العظيمة التي أوليناهم إياها ، وإني قد رجوتهم رجاء الأخ أن يكونوا عند ثقتنا »[4] . إن خطاب منصور جاء لتأكيد ضرورة تمرير القانون المذكور لأهميته في استمرار العلاقات والمصالح المشتركة مع الإدارة الأمريكية ، وفي الوقت نفسه كان تحذيراً للإدارة الأمريكية من استغلال فقرات القانون الجديد في التمادي على حساب الشعب الإيراني .

أما موقف الشعب الإيراني من قانون الحصانة ، فقد تمثل بالرفض الواسع من شرائح المجتمع المختلفة ، ولاسيما المؤسسة الدينية ، فقد أصدر آية الله شريعة مداري[5] ، بياناً وصف به اللائحة بأنها مخالفة للتعاليم الإسلامية ،

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 138، ص 141.
(2) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص 50.
(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 290.
(4) مقتبس من : موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص 70.
(5) ولد آية الله شريعة مداري في تبريز عام 1906م ، وأكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية ، درس علم الاجتماع وعمل أستاذاً في جامعة مشهد ، ويتمتع شريعة مداري بمنزلة رفيعة من الإجلال والإكبار ، ولاسيما بين سكان مدينة أذربيجان ، كان من المعارضين لسياسة الشاه وكان يلتزم جانب الحذر والحكمة في أسلوب توجيه النقد ضد السلطة ضمن نطاق المجال الديني ، ولم يكن نظام الشاه قادراً على أن يجد مبرراً لاعتقاله . ويُعد من مؤسسي الجبهة الوطنية ، وظل يواجه النظام حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1979م وطالب الشاه بتطبيق الشريعة الإسلامية وفقاً لدستور عام 1906م ، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية كان =

وأنها انتقاص لحرية المسلمين واستقلالهم ، وأنها ناقصة وباطلة ، وليس لها أي مفعول قانوني ، لمخالفتها لدستور البلاد وإرادة الشعب الإيراني[1] ، أما آية الله الخميني فقد ألقى خطاباً طغى عليه طابع العنف ضد السلطة الحاكمة في السادس والعشرين من تشرين الأول 1964م ، في تجمع شعبي ضخم في مدينة قم المقدسة ، بمناسبة مولد السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)[2] ، وقد حث في خطابه على توجيه الانتقادات اللاذعة إلى الشاه والحكومة والبرلمان ، وتطرق إلى إسرائيل على أنها عدوة الإسلام والشعب الإيراني المسلم[3] . وطالب بإلغاء الحصانة الدبلوماسية للجنود الأمريكيين ، وبإسقاط الحكومة الإيرانية ، وبتحميل الاستعمار والغرب مسؤولية التفريق بين السنة والشيعة ، وبين العرب والعجم[4] .

وأثار الخطاب المذكور حفيظة الحكومة الإيرانية ، ولاسيما أن الخطاب طُبع ووزع سراً في طهران والمدن الإيرانية الأخرى ، وفي الثلاثين من تشرين الأول 1964م ، ألقى رئيس الوزراء منصور كلمة في المجلس الإيراني ، عدّ فيه خطاب الخميني تحريضاً ومدعاة للأسف ، ثم دافع عن قانون حصانة

= مداري من المعارضين للنظام الجديد مع علماء دين آخرين ، فاتهم بأنه يسعى إلى تجزئة إيران ، وأسس « حزب جمهورية مسلمي إيران الإسلامية » ثم تنصل عنه عام 1980م وتوقف مداري عن العمل السياسي . ينظر : أدور سابليه ، المصدر السابق ، ص 99؛ منسي سلامة ، إيران الاضطراب الكبير ، ج 1، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1981، ص 66؛ رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي ، المؤسسة الدينية في إيران وأحزاب المعارضة ، الموصل ، 1988، ص 63؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 77.

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص 148.

(2) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 348. وللإطلاع على نص الخطاب المذكور ، يراجع : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 141؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 291.

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 291.

(4) ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، 2006، ص 305.

المستشارين العسكريين الأمريكيين والرعايا الأمريكان ، وقال : « رأيت من الضروري التعرض إلى شرح القانون المذكور لقطع الطريق على بعض عناصر الطابور الخامس ، التي يمكنها التأثير على الرأي العام ، فهناك البعض ممن يسعى إلى إشاعة الأكاذيب ، وليس هناك أدنى خطر على حقوق الشعب الإيراني من جراء الحصانة السياسية التي منحتها الحكومة للمستشارين الأمريكيين . . . وأن الجيش ومن خلفه الشعب والمجلس والحكومة سيقفون بالمرصاد لأعداء البلاد في الداخل والخارج . . . وأن الشعب سيبقى وفياً لدولته المخدومة »[1] .

وفي منتصف ليلة الثالث من تشرين الثاني 1964م حاصر المئات من قوات المغاوير والمظليين منزل آية الله الخميني في مدينة قم المقدسة ، واقتادوه إلى مدينة طهران ، ومن ثم نفي إلى تركيا[2] . في خطوة باتجاه زيادة التصعيد مع المؤسسة الدينية وهو أمر لا يصب في صالح الشاه وحكومته إبّان تلك الحقبة التي شهدت احتقاناً داخلياً .

وعندما منح المجلس الإيراني جميع العسكريين الأمريكيين العاملين في إيران الحصانة الدبلوماسية ، بما يشمله ذلك من حق في عدم الالتزام بالقوانين الإيرانية ، وبعد ثلاثة أو أربعة أيام ، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قرضاً قيمته مائتا مليون دولار ضمانات مصرفية أمريكية للحكومة الإيرانية ، التي وافقت على تسلم هذا القرض في خمس سنوات على أن تعيده للولايات المتحدة في عشر سنوات ، لشراء أسلحة جديدة[3] .

وعلى الرغم من تمرير قانون الحصانة في البرلمان من حكومة منصور ، تمكنت المعارضة من اغتياله في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1965م ،

---

(1) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 297.

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص150 ؛ . Hossein Mahdavy , op. cit. , p. 145

(3) ظافر محمد العجمي ، المصدر السابق ، ص 304؛ مؤسسة الإمام الخميني ، أمريكا في فكر الإمام الخميني ، طهران ، 2003، ص 46.

أمام مبنى مجلس النواب[1] ، إذ قام شخص يدعى (محمد بخارائي)[2] . الذي كان منتمياً إلى إحدى المنظمات الإسلامية ، مع اثنين آخرين باغتياله[3] عندما كان يهم رئيس الوزراء بدخول البرلمان[4] لتقديم اتفاقيات جديدة للنفط ، وكان عدد من نواب المجلس ، وعدد من الوزراء بانتظاره في البرلمان ، ممّا جعل النواب والوزراء يخرجون من المجلس على أثر الحادث ، وألغيت جلسة المجلس

---

(1) باقر عاقلي ، روز شمار تاريخ إيران از مشروطة تا انقلاب إسلامي ، جلد دوم ، تهران ، چاپ هشتم ، 1387 ش/ 2008م ، ص 182؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص364؛

Richard N. Frye , op. cit. , p. 115 .

(2) كان محمد بخارائي يبلغ من العمر (21عاماً) ، وينتمي إلى منظمة سرية تدعى « الهيأة الإسلامية المؤتلفة » ، في حين أن بعض المصادر تذكر أنه ينتمي إلى منظمة « فدائيي الإسلام » ، وقف بخارائي أمام حسن علي منصور وأعطى طرداً بيد رئيس الوزراء ، وعندما أراد الأخير فتحه ، قام بخارائي بإطلاق النار عليه وأصابه إصابة خطيرة نقل على أثرها إلى المستشفى وتوفي هناك ، وقد حكم على بخارائي بالإعدام ، وفي أثناء محاكمته بالمحكمة العسكرية مع زملائه ، خاطب بخارائي القضاة قائلاً : « إني أخذت من منصور ثأر كرامتي وثأر كرامتكم أنتم أيها العسكريون ، فهل يرضى شرفكم العسكري بقانون الحصانة الأمريكية » . وللتفاصيل أكثر عن الموضوع يراجع : سعيد قانعي ، دو چهرة مرموز ، تهران ، چاپ أول ، 1377 ش/ 1998م ، ص ص260 ـ 262؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص298 ـ 299؛ أحمد عبد القادر الشاذلي ، الاغتيالات السياسية في إيران ، القاهرة ، ط 1، 1997، ص ص55 ـ 56؛ موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص ص71 ـ 72 ؛

Europa publications limited , The middle east and north Africa 1966-1967 , London , No date , pp. 235-236 .

(3) الشابان الآخران اللذان اشتركا مع محمد بخارائي في عملية الاغتيال هما (مرتضى نيك نجاد) و(رضا صفار هرندي) وتدربا بمساعدة بخارائي وحضرا هناك وقاما مع الأخير بإطلاق النار العشوائي، ثم هربا بعد تنفيذ عملية الاغتيال ثم ألقي عليهما القبض ، وحكمت عليهما المحكمة العسكرية مع بخارائي وشخص آخر يدعى صادق أماني بالإعدام ، كما حكمت بالأحكام الثقيلة على تسعة عناصر آخرين ونفذت الأحكام الصادرة بحقهم في 17 تموز 1965م . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 298؛ سعيد قانعي ، المصدر السابق ، ص 260.

(4) كاظم استادي ، سرنوشت منصور ، قم ، چاپ أول ، 1381 ش/ 2002م ، ص 252.

لذلك اليوم[1] ، ثم نقل منصور على أثر الإصابة إلى مستشفى باريس في طهران ، وبعد خمسة أيام فارق الحياة[2] .

ولم تكن قضية اغتيال منصور هي الحادثة الوحيدة ، فقد جرت حوادث اغتيال عدة قام بها الوطنيون الإيرانيون ضد أعوان الشاه وعملاء السافاك والمستشارين ألأمريكيين ، كما قام عملاء السافاك أيضاً باغتيالات مماثلة في صفوف الحركة الوطنية[3] .

وتشير وثيقة أمريكية إلى أن من بين الدوافع التي أدت إلى قتل رئيس الوزراء الإيراني حسن علي منصور ، هو نفي الخميني إلى تركيا ، فكان ذلك مدعاة للانتقام من الحكومة[4] . وقد شهدت البلاد على أثر ذلك أزمة سياسية واقتصادية شديدة عصفت بها البلاد ، فأسعار البضائع والمواد الضرورية بلغت حداً أثقل كاهل الناس ، بما في ذلك أسعار الوقود[5] ، ودلت هذه التطورات الداخلية في إيران على تنامي الاستياء الشعبي ضد نظام الشاه ، وأكدت أن الوضع الداخلي في إيران يمكن أن ينفجر في أية لحظة ، لذا اتجه الشاه إلى تكليف أمير عباس هويدا لتشكيل الوزارة الجديدة خلفاً لحكومة حسن علي منصور ، لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ إيران تمثلها مدة تولي هويدا

---

(1) سعيد قانعي ، المصدر السابق ، ص ص 260 ـ 261.

(2) بعد إصابة منصور باطلاقات نارية نقل إلى مستشفى باريس في طهران للعلاج ، وجيء بأطباء أمريكيين وبريطانيين وروس وفرنسيين لعلاجه ، وقد أجريت له ثلاث عمليات جراحية على بطنه وعنقه ، وبمشاركة اللجنة الطبية الإيرانية ، وقطع النزيف ، وبعد 24 ساعة من العملية عاد منصور إلى الوعي وتكلم مع زوجته ومع الأطباء ، لكنه تعرض إلى نزيف قوي للدم ، وتوفي بعد ساعات عدة . ينظر : سعيد قانعي ، المصدر السابق ، ص 266؛ كاظم استادي ، المصدر السابق ، ص 554؛ باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص183 ؛

Asian Recorder , A weekly digest of Asian events with index , vol. X1 , USA , 1965 , p. 6322 .

(3) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 351.

(4) Johnson Library , National security le , Report W.komer les , Iran , Foreign relations of the United states (1964-1968) , V.XX11 , Iran , Department of state , Washington , D.C , http://www.state.gov .

(5) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 298.

للسلطة . وهنا لابد من استعراض حياة هويدا والتعرف على أهم المناصب الحكومية التي شغلها قبل توليه هذا المنصب .

وُلد أمير عباس هويدا في طهران عام 1919م[1] . والده حبيب الله هويدا الملقب (عين الملك) ، من الدبلوماسيين السابقين في وزارة الخارجية الإيرانية ، إذ تنقل بحكم وظيفته ما بين سوريا وفلسطين ومصر والمملكة العربية السعودية ، ولذلك كان أمير عباس هويدا لا يرى إيران إلا نادراً ، وكان يتحدث اللغة العربية بطلاقة تامة ، وقد مات (عين الملك) ، بينما كان أمير عباس هويدا ما يزال طفلاً في التاسعة من عمره[2] ، وأكمل هويدا دراسته الابتدائية والثانوية في مدرسة (ليسيه فرانسيه) الفرنسية في بيروت ، فتعلم اللغة الفرنسية ، فضلاً عن اللغة العربية ، ثم ذهب بعدها إلى بريطانيا وتعلم اللغة الإنكليزية بعد أن أقام سنة فيها ، ثم ذهب إلى بلجيكا لإكمال دراسته ، وحصل على شهادة البكالوريوس والماجستير بالعلوم السياسية ، ثم غادر إلى فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون ، وعند عودته إلى إيران شغل مناصب عدة آخرها وزير المالية في حكومة حسن علي منصور قبل مقتله[3] .

---

(1) اختلفت المصادر في تاريخ ولادته ، فمنها من يذكر بأن سنة ولادته عام 1916م ، وبعضها يشير إلى سنة 1918م ، في حين تذكر مصادر أخرى بأن سنة ولادته عام 1920م ، إلا أن غالبية المصادر ولاسيما الفارسية منها ، تشير إلى أن سنة ولادته عام 1919م وهو العام المرجح لولادته . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 123؛ مركز بررسي إسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا ، به روايت إسناد ساواك ، جلد دوم ، تهران ، چاپ دوم ، 1386ش/ 2007م ، وثيقة رقم 176 في 28 شباط 1968، ص463، 466؛ محمود طلوعي ، هرجه كاشتيم درو كرديم ،ص 281؛ محمود طلوعي ، راز بزرك فراماسون ها وسلطنت پهلوي ، تهران ، چاپ أول ، 1380ش/ 2001م ، ص 980؛ نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص 659.

(2) عباس ميلاني ، أبو الهول ايراني أمير عباس هويدا ومعماي انقلاب ايران ، تهران ، چاپ سوم ، 1380ش/ 2001م ، ص 47؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص123.

(3) مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، وثيقة رقم 176 في 28/ 2/ 1968م ، ص 463، ص 466؛ =

وقد نشأ هويدا في عائلة بيروقراطية بارزة يرجع تاريخها إلى القرن السابع عشر الميلادي . وتذكر كثير من المصادر أنها اعتنقت البهائية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي[1] . ونشأ هويدا في كنف الإسلام على يد أمه التي كانت تنحدر من اسرة شاهات القاجار ، وذلك بعد أن تخلى والده عن البهائية ، وأصبح سفيراً لإيران في المملكة العربية السعودية[2] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن والد أمير عباس هويدا أعلن البراءة من البهائية بضغط زوجته وفريدون هويدا[3] ـ الشقيق الوحيد لأمير عباس ـ لكن لا توجد وثائق تثبت ذلك ، علماً أن والدة أمير عباس هويدا لم تنضم إلى الفرقة البهائية ، وهويدا أيضاً كان ينفي انضمامه للبهائية[4] .

ويذكر فريدون هويدا في مكان آخر : « أنا بلغت الرابعة عشر من

= محمود طلوعي ، هرچه كاشتيم درو كرديم ، ص 281؛ محمود طلوعي ، راز بزرگ فراماسون ها وسلطنت بهلوي ، ص 980؛ عباس ميلاني ، المصدر السابق ص 47؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص ص 384 ـ 385؛ محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الارانية المعاصرة ، ص 123.

(1) مركز البحوث والمعلومات ، دراسات عن إيران ، ص 666؛ عباس ميلاني ،المصدر السابق ، ص51.

(2) وليام شوكروس ، رحلة الشاه الاخيره(مصير حليف)،دمشق، ط 1، 1992 ،ص 260؛ حسين آباديان ، دو دهه وايسين حكومت پهلوي ، تهران، چاپ دوم ، 1385 ش/ 2006م ، ص 380.

(3) كان أمير عباس هويدا يبلغ من العمر أربع سنوات حينما ولد شقيقه الوحيد فريدون ، الذي أصبح فيما بعد مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة للمدة (1971 ـ 1978م) ، وللتفاصيل أكثر عن حياة فريدون هويدا يراجع : عباس ميلاني ، المصدر السابق ، ص 51؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 126.

(4) أحمد سميعي ، المصدر السابق ، ص 131؛ حسين آباديان ، المصدر السابق ، ص 380. ويذكر الدكتور شاهقلي ـ أحد المؤرخين الإيرانيين ـ أن انتماء هويدا للبهائية كذبة كبيرة ، وأن هويدا ذكر بأنه تعذب كثيراً من الفرقة البهائية بسبب مزاعم انتمائه إليها . ينظر : محمود تربتي سنجابي ، نخست وزيرسه دقيقه قبل درگذشت ، تهران ، چاپ أول ، 1382 ش/ 2003م ، ص 37.

عمري ، وسمعت مصطلح البهائية ، وعرفت معناه من أحد أصدقائي »[1] .
علماً أن هناك وثيقة إيرانية تشير إلى علاقة هويدا بالبهائية ، وهي من تقارير السافاك لعام 1971م[2] ، لكنها غير أكيدة ، لعدم حياديتها وعدم وجود مصادر أخرى كثيرة تثبت ذلك .

تزوج أمير عباس هويدا في مايس 1966م من السيدة ليلى إمامي[3] ـ شقيقة فريدة إمامي زوجة رئيس الوزراء السابق حسن علي منصور ـ إذ تزوجها بعد مدة من اغتيال منصور ، لكنه طلقها فيما بعد ، ولم يتزوج بعدها أبداً ، وبحسب ما تشير إليه المصادر ، فإن زوجته كانت فنانة ومثقفة ، وكانت تنتقد هويدا نتيجة لطاعته العمياء للشاه ، وهذا لا يتناسب مع منصبه بوصفه رئيساً للوزراء ، فضلاً عن ذلك فإنها كانت مستاءة من الشاه محمد رضا بهلوي ، بسبب ما قام به من مؤامرة ضد قوام السلطنة عم والدتها حينما كانت آنذاك في الحادية عشر من عمرها عام 1942م[4] .

ومن الصفات التي كان يتمتع بها هويدا ـ بحسب ما أشار إليه أحد الباحثين ـ « أن هويدا كان ذكياً ومحباً للمنصب . . . وكان يتصرف من أجل

(1) مقتبس من : عباس ميلاني ، المصدر السابق ، ص 51.

(2) للمزيد من التفاصيل حول نص الوثيقة ، يراجع : عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص ص 384 ـ 385.

(3) تنحدر ليلى إمامي من أسرة عريقة وشهيرة ، إذ كان المشايخ يلتزمون جانب أبيها ، كانت تدير عملاً مدراً للربح في تجارة أزهار الأوركيد ، وبعد طلاقهما بقيا على علاقة وثيقة ، وكانت ليلى ترسل الى امير عباس هويدا يومياً زهرة ليعلقها في عروة سترته ، علماً أن زواج هويدا منها دام أربع سنوات فقط، إذ طلقها بعد ذلك ، ثم تزوجت من جمشيد دفتري في أثناء إقامتها في سويسرا ، ثم توفي زوجها الجديد بعد مدة ، لإصابته بمرض السرطان . ينظر : وليام شوكروس ، المصدر السابق ، ص ص 260 ـ 261؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 125؛ أحمد سميعي ، المصدر السابق ، ص 131؛ محمود تربتي سنجابي ، المصدر السابق ، ص 40.

(4) محمود تربتي سنجابي ، المصدر السابق ، ص 39؛ حسين آباديان ، المصدر السابق ، ص 381. وهناك وثيقة من جهاز السافاك لعام 1971م حول سبب طلاق هويدا لزوجته ليلى إمامي في العام المذكور ، للتفاصيل عنها يراجع : عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 396.

إرضاء الشاه ، ويقول الأشياء التي يحب سماعها ، وكان مستعداً أن يضحي من أجل الشاه »[1] . كما كان يتمتع بالقدرة على كسب الأصدقاء بسهولة ، وكان مهذباً ومثقفاً وسريع البديهة أيضاً ، وعرف هويدا باللباس الأنيق وطلاقة الوجه وسرعة البديهة ، وتعليق الورد على الصدر وإمساكه الغليون النفيس ، ونتيجة لحادث سيارة ، كان دائماً يتعكز على عصا ويعرج قليلاً ، وكان واحداً من السياسيين القلائل جداً ، واعتبره أنثوني بايسونز ـ السفير البريطاني في إيران ـ واحداً من أصدقائه الحميمين ، وكذلك كان شعور العديد من الكتاب الأوربيين لاسيما الفرنسيين[2] .

أما تاج الملوك ـ والدة الشاه محمد رضا بهلوي والزوجة الأولى للشاه رضا بهلوي ـ فقد أشارت في مذكراتها عن هويدا ، بأنه غير ملتزم ، فذكرت أنه كان يتصرف تصرفات غير لائقة به وبمكانته ، ففي مناسبة عيد ميلادها مثلاً ، أظهر هويدا بعض التصرفات التي لا تليق به بوصفه رئيساً للوزراء[3] .

وفي مدة حكم هويدا كانت سلطة الشاه مطلقة ، إذ أن هويدا لا يعمل شيئاً إلا بإذن الشاه ، ففي الشؤون العسكرية والخارجية ، لا يحق لهويدا التدخل في كثير من الأمور ، أما وزير الدفاع فكانت مهمته المجيء بالاتفاقيات العسكرية التي يجب المصادقة عليها من مجلس الوزراء ، وأن الوزراء يصادقون عليها بدون تردد ، ولم يتردد هويدا من وصف نفسه تابعاً ، وليس له إرادة أمام الشاه ، ومن ينتقد سياسته الداخلية والخارجية ، يقول أنه مسلوب الإرادة أمام الشاه ، ففي إحدى الاجتماعات ، قام أحد الحاضرين وانتقد الحكومة ، وقال : « إن الشاه هو الرجل الأول في البلاد » ، قام هويدا ووقف أمام مكبر الصوت وقال : « وهل يوجد الرجل الثاني في البلاد ؟ »[4] .

---

(1) مقتبس من : محمود سريع القلم ، المصدر السابق ، ص 68.

(2) وليام شوكروس ، المصدر السابق ، ص 261؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 301.

(3) ملكة پهلوي ، خاطرات تاج الملوك همسر أول رضا شاه ومادر محمد رضا شاه پهلوي ، تهران ، چاپ چهارم ، 1386 ش/2007م ، ص 406.

(4) مقتبس من : محمود طلوعي ، داستان انقلاب ، ص 226.

وقد وصف شاهبور بختيار ـ آخر رئيس وزراء قبل سقوط الشاه ـ أمير عباس هويدا في مذكراته فقال : « وجدته من أول ملاحظاتي لا يعرف التعمق بالأشياء ، ولا يتخذ القرارات » ، وقال : « كان رئيس الوزراء خانعاً تماماً . . . يقبل بكل هدوء التركيبة الموجودة ، ولا يختلف مع الملك على شيء ، وفي كل جلسة للبرلمان لا يناقش شيئاً ، بل يكتفي بكلمة (سأعود إلى فعل هذا السنة القادمة) ، وهنا البرلمان ليس عليه سوى الموافقة . . . » ، كما كانت لديه عادة أن يقول « القيادة أعطتنا الأوامر »[1] . وكان منفذا للأوامر ، وهذا ما جعله يستمر في منصبه[2] .

أما ابرز المناصب التي شغلها هويدا قبل توليه منصب رئيس الوزراء فهي :

بعد أن أكمل دراسته العليا في أوربا ، عاد أمير عباس هويدا إلى إيران عام 1942م ، وعمل في وزارة الخارجية الإيرانية وهو في الرابعة والعشرين من عمره[3] ، ولم يدم بقاؤه في منصبه أكثر من سبعة أشهر ، لكن بسبب عدم إكماله الخدمة العسكرية ، فإنه التحق إلى الكلية العسكرية لإكمالها[4] ، وعمل ضابطاً في صنف المدفعية بالجيش الإيراني حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[5] ، وبعد إكماله الخدمة العسكرية التي دامت ثمانية عشر شهراً ، التقى وتعرف في اثنائها على كثير من الضباط وبرتب عالية[6] ، ثم عاد مرة ثانية إلى وزارة

---

(1) مقتبس من : جمال صبحي عطية ، المصدر السابق ، ص 57.

(2) مركز بررسي إسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت إسناد ساواك ، جلد دوم ، ص 17.

(3) بعض المصادر تذكر بأنه تسلم وظيفته في وزارة الخارجية في الحادية والعشرين من عمره . ينظر : محمود طلوعي ، هرچه كاتشيم درو كرديم ، ص 281؛ محمود طلوعي ، راز بزرگ فراماسون ها وسلطنت پهلوي ، ص 980؛ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج 1، الاردن ، ط 1، 1994، ص 200؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 368؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 63.

(4) سهراب أسدي تويسركاني ، المصدر السابق ، ص 780؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 368.

(5) محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 124.

(6) خسرو معتضد ، هويدا سياستمدار پيپ ، عصا ، گل ارگيده ، تهران ، چاپ سوم ، 1381 ش/2002م، ص 151.

الخارجية وعمل في الشعبة السياسية الثالثة / دائرة المعلومات لمدة سنة واحدة[1] ، ثم أرسل عام 1945م للعمل في السفارة الإيرانية في باريس ، وفي تلك المدة بدأت صداقته مع حسن علي منصور[2] ، وظل في عمله هذا حتى عام 1948م[3] ، وأصبح هويدا القنصل الأول في السفارة الإيرانية في باريس[4] ، في الوقت الذي كان فيه زين العابدين رهنما سفيراً لها[5] . وفي عام 1949م عُيّن قنصلاً في القنصلية الإيرانية في اشتوكارت بألمانيا الغربية[6] .

---

(1) سهراب أسدي تويسركاني ، المصدر السابق ، ص 780؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 368؛ أحمد سميعي ، المصدر السابق ، ص 151.

(2) محمود طلوعي ، هرچه كاتشيم درو كرديم ، ص 281. وتذكر بعض المصادر أنه أثناء مدة تولي هويدا مسؤوليته في السفارة الإيرانية في باريس ، اتهم بتهريب الذهب والأموال من سويسرا إلى فرنسا ، إذ أنه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الهدوء إلى أوربا ، قرر التجار والمستثمرون الفرنسيون أن يعيدوا أموالهم إلى فرنسا ، ولكن حسب القوانين السائدة في بلادهم ، يجب عليهم أن يدفعوا ضرائب باهضة لنقل أموالهم ، لذا عقدوا اتفاقيات مع الدبلوماسيين ، مثل دبلوماسيي السفارة الإيرانية في باريس ، ومنهم حسن علي منصور وهويدا وزين العابدين رهنما ، للذهاب إلى سويسرا وسحب الأموال من المصارف السويسرية ونقلها للسفارة الإيرانية في باريس كون سيارات السفارة لا تفتش حسب قوانين حصانة الدبلوماسيين ، لكن الشرطة الفرنسية أصابها الشك بشأن ذهاب وإياب الدبلوماسيين الإيرانيين بين باريس وسويسرا ، وبعدها تم كشف القضية ، لكن الحكومة الإيرانية لم تول الموضوع أهمية حينها . ونشرت صحيفة حزب توده هذا الخبر نقلاً عن إذاعة باريس ، فقامت وزارة الخارجية الإيرانية بتكذيبه . وللتفاصيل أكثر عن الموضوع ، يراجع : سهراب أسدي تويسركاني ، المصدر السابق ، ص 780؛ مؤسسة كيهان ، نيمه پنهان سيماي كارگزاران فرهنگ وسياست ، أمير عباس هويدا ، جلد چهاردهم ، تهران ، چاپ سوم ، 1384 ش/ 2005م ، ص ص32 ـ 33؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 64.

(3) عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص 200؛ حازم صاغيه ، المصدر السابق ، ص 25.

(4) خسرو معتضد ، هويدا سياستمدار پيپ ، عصا ، گل ارگيده ، ص 154.

(5) وقد عمل هويدا وزين العابدين رهنما فيما بعد في السفارة الإيرانية في ألمانيا الغربية برئاسة عبد الله انتظام . ينظر : حسين آباديان ، المصدر السابق ، ص 381.

(6) كان عبد الله انتظام وزيراً للخارجية آنذاك عام 1950م في حكومة حسين علاء وكانت تربطه مع هويدا علاقات صداقة . ينظر : عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 370؛ أحمد سميعي ، المصدر السابق ، ص 130.

ثم عمل سكرتيراً لوزير الخارجية الإيرانية عبد الله انتظام في وزارة حسين علاء[1] ، وظل في هذا المنصب حتى عام 1951م ، بعدها عمل موظفاً في المنظمة العليا للاجئين التابعة لهيأة الأمم المتحدة في جنيف ، واستمر في عمله لمدة خمس سنوات (1952 ـ 1956م)[2] . بعدها شغل منصب مستشار في السفارة الإيرانية في أنقرة أواخر عام 1956م ، ثم قنصلاً[3] ، وعاد هويدا بعد ذلك إلى إيران وعُيّن عام 1957م معاون مدير شركة النفط الوطنية الإيرانية ، بعد أن أصبح عبد الله انتظام المدير العام للشركة المذكورة ، بعدها أصبح هويدا رئيساً لمجلس إدارة الشركة عام 1958م[4] ، وظل في شركة النفط الوطنية لمدة ست سنوات[5] .

وعندما ألّف حسن علي منصور وزارته في آذار 1964م ، التحق هويدا بتلك الوزارة ، وتسلم حقيبة المالية في حكومة منصور[6] ، وكان منصور صديقاً لهويدا ومن أصدقائه المقربين جداً ـ كما سبق ذكره ـ لذلك أسند إليه تلك الحقيبة ، وظل في هذا المنصب حتى مقتل منصور (7 آذار 1964 ـ 21

---

(1) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 64.

(2) مركز بررسي إسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت إسناد ساواك ، جلد أول ، وثيقة رقم 176 في 28/ نيسان/ 1968م ، ص 463؛ محمود طلوعي ، راز بزرگ فراماسون ها وسلطنت پهلوي ، ص 980؛ محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 124.

(3) مركز بررسي إسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت إسناد ساواك ، جلد أول ، ص 463؛ محمود طلوعي ، راز بزرگ فراماسون ها وسلطنت پهلوي ، ص 980؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص65؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 372.

(4) عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص 372؛ مركز بررسي إسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت إسناد ساواك ، جلد أول ، وثيقة رقم 176 في 28/ نيسان/ 1968م ، ص463؛ محمود طلوعي ، هرچه كاتشيم درو كرديم ، ص 282.

(5) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 65؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم، ص 373.

(6) Abbas Milani , The Persian sphinx : Amir Abbas Hoveyda and the riddle of the Iranian revolution , London - New York , Tauris , 2000 , p. 253 ; Richard N. Frye , op. cit. , p. 115 .

كانون الثاني 1965م)[1] ، وكان الاثنان قد أسسا « مركز الترقي / التقدم » ، الذي استبدل فيما بعد بـ « حزب إيران نوين (ايران الجديدة) » ، الذي كان منصور سكرتيره العام ، وبعد مقتل منصور ، أصبح هويدا الأمين العام للحزب المذكور .

وفي انتخابات مجلس النواب في دورته الحادية والعشرين ، إذ كان مقرراً أن يفوز التقدميون بأغلبية المقاعد ، لم يكن هويدا يرغب في أن يصبح نائباً في المجلس ، بل فضّل الاحتفاظ بمنصبه مديراً لشركة النفط بعيداً عن الأنظار ، لكنه بعد تشكيل المجلس واختيار منصور لرئاسة الوزراء ، صارت وزارة المالية من نصيب هويدا[2] .

وبعد اغتيال رئيس الوزراء حسن علي منصور في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1965م ، كُلف أمير عباس هويدا بتشكيل الوزارة الجديدة ، فشكلها هويدا في اليوم نفسه ، وبدأ عمله فعلياً في السابع والعشرين من الشهر نفسه[3] ، واستمر في منصبه لغاية الخامس من آب من عام 1977م ، حينما أعلن الشاه في اليوم نفسه عزله من منصبه وتعيينه وزيراً للبلاط الملكي بدلاً من اسد الله علم ، وتم تكليف جمشيد آموزغار ، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة هويدا ، رئيساً للوزراء بدلاً عنه[4] .

وهكذا فإن التطورات الداخلية التي مرت بها إيران ، جعلت الشاه يتجه إلى شخصية أمير عباس هويدا لتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة ، بوصفه الشخص الذي يمكن الاعتماد عليه في ظروف تلك المرحلة لتنفيذ سياسة الشاه الداخلية ولملئ الفراغ السياسي الحاصل في البلاد بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق حسن علي منصور ، ولاسيما أن هويدا يرتبط بعلاقات واسعة مع

(1) سهراب أسدي تويسركاتي ، المصدر السابق ، ص 781.
(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 177.
(3) باقر عاملي ، المصدر السابق ، ص 182.
(4) انثوني بايسونز ، المصدر السابق ، ص 73.

أطراف مختلفة في الداخل والخارج ، بحكم الوظائف التي شغلها قبل توليه منصب رئاسة الوزراء ، وسيتم تناول السياسة الداخلية لحكومة هويدا على ثلاث مراحل في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

إيران في المرحلة الأولى من حكومة أمير عباس هويدا ما بين عامي 1965 ـ 1971

المبحث الأول : الانتخابات البرلمانية والتعديلات الوزارية والأحزاب السياسية في عهد حكومة هويدا

المبحث الثاني : القوى السياسية المعارضة وموقف الحكومة منها :

- حزب توده الشيوعي
- الحركات الطلابية
- المنظمات الإسلامية المسلحة
- المؤسسة الدينية
- السافاك وموقفه من المعارضة

المبحث الثالث : حكومة هويدا والإصلاحات الاقتصادية :

- الخطط التنموية وموقف الحكومة منها
- إصلاحات الحكومة الاقتصادية في :
  1. المجال الزراعي
  2. المجال الصناعي
  3. المجال التجاري
- النفط وأثره في السياسة الداخلية للحكومة
- سياسة التسلح وتنمية القدرات العسكرية الإيرانية

المبحث الأول :

الانتخابات البرلمانية والتعديلات الوزارية والأحزاب السياسية في عهد حكومة هويدا

شكل أمير عباس هويدا ، الحكومة الجديدة في السابع والعشرين من كانون الثاني 1965م ، وأبقى التشكيلة الوزارية التي كانت في حكومة منصور السابقة نفسها مع احتفاظه بحقيبة المالية[1] . كما أمر الشاه بعزل الفريق حسن باكروان[2]، عن رئاسة جهاز الأمن ، ونصب مكانه نعمت الله نصيري[3] ، الذي أصبح بعد اللواء تيمور بختيار رئيساً لجهاز السافاك[4]. ومن جانب

(1) محمود طلوعي ، هرچه كاشتيم درو كرديم ، ص283 ؛ دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة : د . عبد النعيم محمد حسنين ، القاهرة بيروت ، ط 2، 1985، ص235 .

(2) أحد القادة العسكريين في الجيش الإيراني ، وكان باكروان قد شغل منصب رئيس جهاز السافاك في المدة التي ذاعت فيها شهرة الجهاز المذكور ، خلفاً لتيمور بختيار في الخامس عشر من آذار عام 1960م في ظل حكومة أسد الله علم . تولى باكروان أيضاً وزارة الإعلام في حكومة أمير عباس هويدا ، ثم منصب سفير إيران في باكستان للمدة (1969-1972 م) ، وانتهى أمره بعد ذلك عندما نفذ فيه حكم الإعدام عام 1979م . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص35 .

(3) (3) ولد نعمت الله نصيري في مدينة سمنان عام 1910م ، وأكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم التحق بكلية الضباط ، وصار ضابطاً عام 1924م ، وعمل في الجيش الإيراني ، وصار قائداً للفرقة الثالثة ، في مدينة كرمان ، ثم شغل منصب قائد الحماية الشاهنشاهية عام 1953م ، وبعد عزل مصدق ، قام نصيري بإلقاء القبض عليه بعد الهجوم على بيته ، وفي عام 1965م تم تنصيبه رئيساً للسافاك من قبل الشاه . وحصل بأمر ملكي على أعلى رتبة عسكرية في الجيش ، فضلاً عن أكثر من ستين وساماً من الداخل والخارج ، علماً بأن المعلومات المذكورة مأخوذة من ملفات السافاك . ينظر : عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص509 ؛ مظفر شاهدي ، ساواك سازمان اطلاعات وامنيت كشور 1357- 1335، ص ص53-54 .

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص298 .

آخر ، فإن جواد منصور ـ شقيق حسن علي منصور ـ الذي كان نائب رئيس الوزراء في حكومة منصور ، قد تم تنصيبه وزير دولة في الحكومة الجديدة[1] . وقدم هويدا حكومته للشاه ، ونال ثقة المجلس (البرلمان) ، الذي صوّت بمنح الثقة لصالح الحكومة ورئيسها أمير عباس هويدا في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 1965م[2] .

تلقت الأوساط السياسية نبأ تكليف أمير عباس هويدا رئيساً للوزراء بشيء من الدهشة والاستغراب ، لعدم شهرته السياسية ، وقصر عمر وزارته في حكومة منصور ، وقد تبوأ منصب رئاسة الوزراء فيما بعد لمدة لم يتبوأها غيره من رؤساء الوزارات ، ولاسيما أنه ظل في هذا المنصب ما يقارب ثلاثة عشر عاماً (كانون الثاني 1965 حتى آب 1977)[3] .

ومما تجدر الاشارة اليه أن رئيس الوزراء يتم تعيينه من الشاه نفسه ، ويختار مجلس وزرائه ثم يقدمهم إلى الشاه من أجل الموافقة الملكية ، ثم يعرض برنامج حكومته على البرلمان من أجل نيل موافقته ، كما أن رئيس الوزراء المنتخب الجديد يستطيع أن يجري تغييرات عدة في مجلس وزرائه وحسب رغبته، ويظل رئيس الوزراء في منصبه يمارس سلطته حتى يقدم هو استقالته ، أو يقوم البرلمان بجمع أصوات الأغلبية لتغيير رئيس الوزراء « لعدم ثقتهم به وبامكانية وأهلية ذلك الشخص » ، كما يجب أن يتكون مجلس الوزراء من مواطنين إيرانيين، وأن لا يكونوا أمراء من الأسرة الملكية ، ويجب أن يخضع البرلمان إلى المحكمة العليا لتهم الجنح التي تنطبق عليها العقوبات الجزائية[4] .

وعلى الرغم من وضوح فقرات الدستور الايراني[5] ، لكن الشاه محمد

---

(1) حسين آباديان ، المصدر السابق ، ص381 .

(2) Asian Recorder , op .cit . , 1965 , p . 6307 , p . 6322 .

للاطلاع على الوزارات الايرانية للمدة بين عامي 1941 ـ 1965م ، ينظر الملحق (4) .

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص 300 ـ 301

(4) Donald N . Wilber , op . cit . , p: 248 .

(5) للمزيد من التفاصيل عن المواد التي تضمنها دستور عام 1906م ، يراجع : =

رضا بهلوي أصرّ على أن يكون المجلس التشريعي تابعاً له تماماً ، وأن يصادق على القوانين التي يريدها هو ولاسيما التي تصب في مصالحه الخاصة ، وأن يكون القضاة خاضعين له تماماً ، كما قام بتأسيس جهاز قضائي واسع في الجيش يتبع تسلسل الدرجات العسكرية وليس مستقلاً ، وكان الشاه يأخذ بالحسبان أخطار مرحلة القلق التي أعقبت شهر أيلول 1941م ، التي أدت إلى تغييرات وزارية طالت الحكومة عشرين مرة في عشر سنوات ، لكنه كان يريد حكومة يسودها ويمسك هو بجميع الصلاحيات فيها[1] .

تألف مجلس الوزراء من وزارات عدة ، ولكل وزارة وكيل ، والأقسام الرئيسة والمهمة من الوزارة يترأسها المدراء والموظفون ذوو المكانة الوظيفية العالية والذين احتفظوا بمناصبهم ولسنين عدة ، إذ لديهم الخبرة الكافية في الاطلاع على نشاطات وأعمال الوزارات التي ينتسبون اليها ، وأصبح هناك تزايد ملحوظ لأعداد الوزارات ، فضلاً عن التغير المستمر في أعداد وأسماء هذه الوزارات[2] . كما أن الوزراء كانوا يعتقدون أنهم سيبقون في الحكومة بشكل مستمر لما تمنيه لهم أنفسهم ، أما هويدا فلم يهتم لهيأته الوزارية ، فقد كان الوزراء يعملون ما يشاؤون ، وحكومة هويدا تعد نفسها مصونة من كل خطر لمباركة الشاه لها واسناده اليها ، ولم تتعرض للاستجواب من قبل البرلمان مطلقاً ، كما أن معايير انتخاب الوزراء كانت عشوائية ، وبحسب العلاقات الشخصية في حكومة هويدا ، وبعلم الشاه نفسه[3] .

وفي مدة حكم هويدا ، كان اختيار الوزراء من رئيس الوزراء يتم عن طريق منشأه الطبقي التقليدي ، ففي المدة (1941 ـ 1965م) من رئاسة وزارة محمد علي فروغي وحتى تسنم هويدا رئاسة الوزراء ، كان العدد الاجمالي للحكومات ، خمسة وعشرين حكومة برئاسة ثمانية عشر وزيراً ماعدا بعض الاشخاص هم من النخبة السياسية التقليدية الإيرانية ، حتى بداية عام 1961م ،

= انتشارات وزارة فرهنك ، مهيمن ما ، تهران ، 1338ش/ 1959م ، ص ص184 ـ 186 .

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص183

(2) Donald N . Wilber , op . cit . , p . 249 .

(3) أحمد پيراني ، أسرار دربار پهلوي ، تهران ، چاپ أول ، 1387 ش ، ص371

إذ ظهر نوع من الاستقلالية في عمل النخب السياسية الرئيسة ، ولكن بعدها ظهرت مدة الحكم الفردي وتوسعت معها قوة الشاه[1] .

بعد اغتيال رئيس الوزراء حسن علي منصور في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1965م ، انعقد اجتماع للهيأة الوزارية بغياب رئيس الوزراء وبحضور الشاه ، إذ لم يكن الشاه راضياً على منصور وسياسته في رئاسة الوزراء ، لكن اصرار الرئيس الأمريكي جونسون وجهاز المخابرات الأمريكية (C .I .A) ، قد جعلا الشاه يوافق على توليه دفة رئاسة الوزراء . وحينما أراد الشاه الخروج من الاجتماع المذكور ، قال لهويدا الذي كان يشغل منصب وزير المالية في حكومة منصور حينها : « أنت حالياً استلم إدارة الدولة حتى تتحسن صحة رئيس الوزراء »[2] .

بدأ هويدا عمله رئيساً للوزراء يوم السابع والعشرين من كانون الثاني 1965م ، وعرض اسماء وزرائه في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه على البرلمان (الدورة الحادية والعشرين)[3] وظُن أن حكومة هويدا لم تستمر أكثر من أشهر قليلة . أما التشكيلة الوزارية لهذه الحكومة فقد استمرت لغاية الثامن عشر من تشرين الأول عام 1967م[4] .

وفي خطوة مهمة قام بها رئيس الوزراء الجديد ، تم تعيين السيدة فارو كهرو بارسا وكيلة لوزارة التربية والتعليم ، وهي أول امرأة إيرانية تحصل على منصب وزاري رفيع في تاريخ إيران السياسي الحديث والمعاصر[5] .

---

(1) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص248 .

(2) مقتبس من : محمد اختريان ، نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسي اجتماعي إيران ، تهران ، چاپ أول ، 1375 ش/ 1996م ، ص ص65 ـ 66 .

(3) حظيت التشكيلة الوزارية بمصادقة مجلس النواب في اليوم نفسه ، كما صادق مجلس الشيوخ على تشكيلة الحكومة في الاول من شباط 1965م . ينظر : باقر عاملي ، روز شمار تاريخ إيران از مشروطة تا انقلاب اسلامي ، جلد دوم ، ص182

(4) عبد الأمير فولاذ زاده ، شاهنشاهي پهلوي در إيران ، جلد سوم ، تهران ، چاپ أول ، 1369 ش/ 1990م ، ص269 ؛ محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص 67. وللتعرف على التشكيلة الوزارية الجديدة، ينظر الملحق (5 .

(5) Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6513 .

وفي مدة تولي هويدا لرئاسة الوزراء ، أجرى تعديلات وزارية عدة[1] ، وعين خمسين وزيراً ، وكانت كل هذه التعديلات لا تتم إلا بموافقة الشاه ومباركته، ومن الوزراء الذين كان هويدا يقوم بتعيينهم مباشرة وزير الخارجية ووزير الدفاع ، أما الشاه فيقوم بتعيين رئيس السافاك[2] والمدير العام لمديرية الطيران الوطنية ، وأمين عام دائرة التربية الرياضية مباشرة . ولا تخلو بعض الوزارات من وزراء بهائيين مثل وزير الدفاع اللواء أسد الله صنيعي ، ووزير الماء والكهرباء منصور روحاني ، ووزير التربية والتعليم فرخ روپارساي ، وكذلك وزير الصحة والخارجية والتجارة وهم على التوالي شاهقلي وعباس آرام ومنوجهر تسليمي[3] .

تزامنت مدة حكم هويدا مع الدورات (21 و 22 و 23 و 24) البرلمانية للمجلس الإيراني ، باستثناء السنة الأولى من الدورة(21) ، والسنتين الاخيرتين من الدورة (24) للمجلس . وفي عهد حكمه جرت أيضاً انتخابات ثلاث دورات للمجلس ، وواصل هويدا زعامة حزب إيران نوين (إيران الجديدة) الذي أسسه صديقه منصور مدة عشر سنوات أي حتى عام 1975م ، وكان يشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي للحزب[4] ، وبسبب انشغاله بالاعمال الكثيرة ، فقد فصل هويدا بين رئاسة الوزراء ورئاسة الحزب[5] .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أنه اثناء انتخابات المجلس الحادي والعشرين (1963 ـ 1967)[6] ، فان جميع المرشحين اختارتهم وزارة الداخلية ، ودُقّق في

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص178 .

(2) كان رئيس السافاك يعيّن مباشرة من قبل الشاه ويشغل منصب معاون رئيس الوزراء ، ولكن لا يلتقي مطلقاً مع رئيس الوزراء في أعماله ، في حين انه كان يقابل الشاه يومين في الاسبوع بشكل منتظم ، وكان يخبر الشاه بتقارير الإدارات المختلفة ويأخذ منه الاوامر ، وعلى الجانب الاخر كان رئيس الامن الداخلي (مدير الادارة العامة الثالثة) يلتقي للتباحث مع رئيس الوزراء . ينظر : تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص114 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص301

(3) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص ص70 ـ 71

(4) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص178

(5) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص277 .

(6) نيفين عبد المنعم مسعد ، المصدر السابق ، ص263 .

أمرهم ووافق عليهم الشاه نفسه ، وإذا ما أراد أحدهم أن يضمن انتخابه نائباً في البرلمان ، فلم يعد ثمة حاجة لالتماس مساعدة مالك الأرض المحلي وتقديم الخدمات له ، بل أصبح الامر يتعلق بالشاه شخصياً ، وبالمقابل كان النواب يدينون بالولاء له وحده ، ولم تعد للنخبة السياسية القديمة أية علاقة بصناعة القرار ، وظهرت طبقة جديدة من الأوتوقراطيين الذين ليست لديهم ميول سياسية معينة ، ولم يعد الشاه بدوره رئيساً للدولة أو حتى تجسيداً لها (كما كان يفعل والده) ، بل هو الدولة ذاتها، وإن الاطلاع على ما كتبه يوضح ذلك تماماً ، ففي حين كان الشاه رضا بهلوي يكرر استعمال عبارات مثل « انتظر من حكومتي أن تنفذ هذا الاصلاح » ، أصبح الشاه محمد رضا بهلوي يقول « سأنفذ هذا الاصلاح »[1] .

وبذلك يكون الشاه قد مارس فعلاً سلطته الديكتاتورية بشكل يخالف تماماً الأعراف الدستورية للبلاد إلى الحد الذي استولى فيه على كل شيء بما في ذلك اختيار أعضاء البرلمان .

ومع وجود المجلس الحادي والعشرين ، أجرى رئيس الوزراء أمير عباس هويدا تعديلات وزارية عدة ، كما سعى إلى تأسيس وزارات جديدة في تلك المدة ، وأول تغيير وزاري كان في ربيع عام 1965م ، حينما تم اعطاء وزارة المالية التي كان يشغلها هويدا نفسه فضلاً عن رئاسة الوزراء ، إلى وزير الصحة الدكتور جمشيد آموزغار[2] ....

---

(1) مقتبس من : البرت حوراني وآخرون ، الشرق الأوسط الحديث منذ الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1993م) ، ج 4، ترجمة : د . أسعد صقر ، دمشق ، ط 1، 1997، ص65 .

(2) ولد جمشيد بن حبيب الله في طهران عام 1923م ، ودرس الحقوق والهندسة في جامعة طهران ثم غادر إيران عام 1944م الى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتحق بجامعة واشنطن ثم بجامعة كورنيل ، وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية ، وعلى الماجستير في الهندسة الصحية وعلى الدكتوراه في الهندسة الهيدروليكية ، ثم شغل مناصب عدة منها خبير لدى الأمم المتحدة في مصادر المياه الجوفية ، ثم رئيس للدائرة الهندسية في إيران ، ثم تولى منصب وزير العمل والزراعة والصحة والمالية، ثم شغل منصب وزير الداخلية عام 1974م ، ثم =

المنافس الحقيقي لهويدا[1] ، كما أعلن الاخير رسمياً عن استحداث وزارة جديدة للثقافة والفنون ، وعيّن لها شخصية ذات صلة بادارة الفنون وهو السيد مهرداد پهلبد ، وأكد رئيس الوزراء أن الوزارة الجديدة لا يمكن أن تتحملها الميزانية العامة مع أهميتها ، كما حلّ السيد هادي هدايتي وزيراً للتربية والتعليم محل السيد عبد العلي جهانشاهي ، الذي كان مريضاً في بعض الاوقات[2] .

ومن التغييرات الوزارية الاخرى التي أجراها رئيس الوزراء هويدا ، تعيين السيد حسن شالجيان وزيراً للطرق بدلاً من السيد محمود كاشفيان ، وفي الحادي عشر من تموز 1966م ، أعلن هويدا تشكيلة وزارية أخرى ، وهي جزء من تعديل مهم في التشكيلة الوزارية الرئيسة ، فقد عين السيد عبد الرضا وزيراً للداخلية بدلاً من وزير الداخلية السابق جواد صدر الذي استلم حقيبة وزارة العدل[3] .

وفي آذار 1967 ـ وبعد تعظيم الشاه وابداء القلق من العواقب الخطيرة لفقده المحتمل وضرورة تغيير الدستور ـ صادق مجلس النواب على ضرورة ادخال تعديل على الدستور وعلى قانون انتخابات مجلس المؤسسين ، وصادق كذلك على جميع قوانين المدة السابقة ، ثم تم اجراء انتخابات الدورة الثانية والعشرين ، وانحل هو بموجب مرسوم ملكي[4] .

= تولى منصب الأمين العام لحزب رستاخيز عام 1976م، ثم رئيس للوزراء 1977 ـ 1978م بعد إقالة حكومة هويدا ، لكنه استقال بعد الاضطرابات التي حصلت في تلك المدة . ينظر : محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص11؛ عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ص332 ؛ عباس قاسمي ، المصدر السابق ، ص140؛ « الجمهورية » (جريدة) ، بغداد ، العدد / 3031، 8 آب 1977 .

(1) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص65 ؛
Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6513 .

(2) وقد شدّد الوزير الجديد على ضرورة امتلاك التعليم الالزامي بحلول عام 1974م ، مع العلم أن التعليم الاساسي في إيران كان الزامياً ، إلا أنه كان يفتقر الى التسهيلات اللازمة من المعلمين وتعيقه وسائل التعليم القانونية . Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6262 .

(3) Ibid , 1966 , p . 7244 .

(4) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص184 ـ 185

وباشرت الأحزاب حملاتها الانتخابية منذ وقت مبكر ، إذ عقد كل من حزبي إيران الجديدة والشعب مؤتمرهما العام في مايس 1967م[1] ، بينما عقد حزب دعاة القومية الإيرانية (بان إيرانست) مؤتمره الخامس في طهران في تموز من العام نفسه[2] ، وأخذ كل منهم يظهر مظاهر القوة في حزبه وأجروا عدداً من التعديلات ، صبّت جميعها من أجل إعادة تنظيم الأحزاب كهيأة وطنية ، فقد شدد حزبا إيران الجديدة والشعب على أهمية الديمقراطية ، كما شدد الأخير على ضرورة رفع نسبة التعليم من 20٪ إلى 90٪ ، ثم دعم الحزبان القطاع الاقتصادي الخاص وقانون مشاركة العمال بالارباح ، بينما دعمت الأحزاب الثلاثة بنود الثورة البيضاء[3] .

ومن جانب الحكومة ، فقد خصصت مبلغاً لنفقات الانتخابات من الميزانية للسنة المالية 1967م ، وهذا المبلغ قدره (أربعة آلاف وخمس مئة مليون ريال) ، إلا أن هذا المبلغ لم يكن يكفي لسد تكاليف الانتخابات ، لاسيما أنه تقرر اجراء انتخاب المجلس الدستوري في الوقت نفسه ، فأضيف مبلغ قدره (أربعة آلاف مليون ريال) في السابع والعشرين من حزيران 1967م ، وقد باشرت وزارة الداخلية بتسجيل المصوّتين بدءاً من الثالث من تموز ، وتم انشاء ما يقارب (2650) مكتب تسجيل ، (150) منها في طهران[4] .

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن الحملة الانتخابية لحزبي الشعب وإيران الجديدة وبرامجهما السياسية في تلك الحقبة ، يراجع : مظفر شاهدي ، سه حزب (مردم ، مليّون ، إيران نوين) ، ص 165، ص705 .

(2) للمزيد من التفاصيل عن مؤتمرات الاحزاب المذكورة قبيل انتخابات الدورة الثانية والعشرين ، يراجع : المصدر نفسه ، ص ص165 ـ 167 ؛ ملفات وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران عن حزب نهضة الشعب الإيراني (رستاخيز) لعام 1978م ، ص11 .

(3) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص84

(4) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص ص85 ـ 86 ؛ ابراهيم شريف ، المصدر السابق، ص 23
وكان اعضاء مجلس النواب يتم انتخابهم من قبل الشعب لمدة أربع سنوات ، ويبلغ عدد الاعضاء في تلك الحقبة (219) عضو ، ومجلس الشيوخ يتألف من (60) عضواً ، يعين الشاه نصفهم والنصف الآخر يتم انتخابهم على مرحلتين ، وتتطلب=

جرت الانتخابات في الرابع من آب 1967م ، وقد حصل حزب إيران الجديدة على (179) مقعداً ، وحزب الشعب (32 مقعداً) ، وحزب دعاة القومية الإيرانية (5 مقاعد) ، والمستقلين (3 مقاعد) . أما في مجلس الشيوخ فحصل حزب إيران الجديدة على (26 مقعداً) وحزب الشعب على (4 مقعد) وللشاه (30) مقعداً يعينهم هو . وفي المجلس الدستوري ، حصل حزب إيران الجديدة على (232 مقعداً) وحزب الشعب (32 مقعداً) وحزب دعاة القومية الإيرانيه (5 مقاعد) والمستقلون (8 مقاعد) مع فراغ مقعدين للبحرين والخليج العربي، علماً أن المقاعد المخصصة للمجلس الدستوري (279) مقعداً[1] .

وفي التاسع عشر من آب 1967م عُقد مجلس تأسيسي للمرة الثالثة في تاريخ إيران الدستوري[2] للقيام بتعديلات على الفقرات (38، 41، 42)[3] ، من دستور عام 1906م ، لتسهيل عملية اختيار الوصي على العرش في حالة موت الشاه أو استقالته حتى يبلغ ولي العهد سن الرشد[4] .

= مشروعات قوانين السلطة التشريعية موافقة الشاه لتصبح سارية المفعول ، ينظر : محمود شاكر ، إيران ، بيروت ، 1975، ص85

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص86 ؛ مظفر شاهدي ، سه حزب (مردم ـ مليون ـ إيران نوين) ، ص125 .

(2) لقد تمت الدعوة الى اجتماع مثل هذه الهيأة لأول مرة عام 1925م لنقل الحكم الى السلالة البهلوية ، ولهذا الغرض تم تعديل الفقرات (26، 37، 38، 40) من دستور عام 1906م ، كما تم استدعاء هيأة أخرى عام 1949 من أجل تأسيس مجلس شيوخ وتعديل الفقرة (48) من القانون تتعلق بسلطة الشاه في حل البرلمان ، كما اشترط هذا المجلس بانه يمكن وعند الضرورة عقد جلسة مشتركة لمجلس النواب والشيوخ بدعوة من الشاه عندما يشعر بضرورة ذلك للقيام بأي تعديل يرغب فيه أو مراجعة للدستور ، وفعلاً تم دعوة مثل هذه الجلسة من قبل الشاه عام 1957م لمراجعة الفقرة الخاصة بمدة انعقاد المجلس والعدد الكلي للنواب ، وادخال تعديل على المادة (37) التي تفرض أن تكون امبراطورة إيران من أصل إيراني . ينظر :
The shiloah center for middle eastern and African studies , Middle east record , 1967 , vol . 3 , Israel , 1971 , p . 331 .

(3) للمزيد من التفاصيل حول نصوص الفقرات (38، 41، 42) ينظر : Ibid .

(4) موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص124

تم عرض مشروع القانون على المجلس بوساطة رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في الثالث والعشرين من آب 1967م ، وفي خطابه أشار هويدا إلى حقيقة « أن القوانين الموجودة التي تحكم مسألة انتخاب وصي حتى يبلغ الملك عمر العشرين عاماً ، تتضمن رسميات (مستهلكة للوقت) ، لذا فهي تخلق فترة من فراغ في العرش لا تقود إلى الحماية المناسبة لمصالح البلاد العليا في هذا العالم المضطرب » . واضاف : « ولكي لا ينشأ توقف في عمليات الادارة التنفيذية للبلاد ولكي لا تتعرض عملية انتخاب الوصي إلى التأجيل ، قامت الحكومة بتقديم مشروع قانون ليفي بالاغراض الوطنية ويخلق ظروفاً لحماية المصالح العليا للبلاد في كل وسيلة يمكن تصورها »[1] .

وكان الشاه حاضراً في اثناء عقد المجلس التأسيسي اجتماعه ، وطلب من المندوبين تفحص مقترحات الحكومة باهتمام عالٍ وبشعور وطني وضمير كامل ، وأضاف : « أنهم في هذا العمل سوف يتخذون خطوة جديدة في مراعاة أكثر الأسس الملكية الإيرانية وتركيبة الديمقراطية الدستورية للبلاد »[2] . ويبدو أن تقديم القانون المذكور من قبل رئيس الوزراء جاء بايعاز من الشاه نفسه .

وعلى أساس التعديلات المذكورة ، فقد تقرر ما يأتي :

أولاً : لا يمكن لولي العهد تولي السلطة إلا بعد بلوغه السن القانونية (20 عاماً) .

ثانياً : تتولى الملكة الام (زوجة الشاه) السلطة في حالة عدم بلوغ ولي العهد السن القانونية باستثناء إذا اوصى الشاه بتعيين نائباً له .

ثالثاً : في حالة وفاة نائب السلطنة أو استقالته يقوم مجلسا الشورى الوطني والشيوخ بتعيين مجلس للنيابة من غير الأسرة القاجارية .

رابعاً : يقوم نائب السلطنة بانجاز مهام الحكم بالتشاور مع مجلس مؤلف من رئيس الوزراء ورئيسي المجلسين ورئيس ديوان القضاء الاعلى واشخاص آخرين .

---

(1) The shiloah center from middle eastern and African studies , op . cit . , p . 331 .

(2) Ibid .

خامساً : يمنع نائب السلطنة من الوصول إلى مقام الملوكية[1] .

كانت الامبراطورة فرح ديبا ـ زوجة الشاه ـ تؤثر في بعض الامور على آراء وتفكير الشاه ، وكانت تتحدث اليه من دون أي احراج ، بوصفها والدة ولي العهد ، وكانت تتمتع بالمرتبة العالية في البلاط الملكي ، وكذلك فان المجلس التأسيسي أعطى مقام نيابة العرش إلى الامبراطورة فرح استناداً إلى المادة (38) من الدستور التي أكدت على « إن ولي العهد يمكن أن يدير شخصياً أمور البلاد بعد أن يكمل العشرين من عمره ، وإذا لم يصل إلى هذا العمر ، فان والدته تدير شؤون ولي العهد في الحكم »[2] . وجرت التعديلات بشكل لا تظهر معه أية مشكلة في حالة موت الشاه ، إذ لا تبقى البلاد من دون ملك أو نائب للسلطنة أبداً ، ليظل النظام قائماً قوياً كما أراد ذلك الدستور[3] . وجاءت مصادقة المجلس الدستوري على المشروع بالاجماع في الثامن من أيلول 1967م ، بعدها تفرّق المجلس[4] .

أما الدورة الثانية والعشرون لمجلس النواب والخامسة لمجلس الشيوخ ، فقد بدأت على نمط الدورة السابقة ، واقترنت باحتفالات التتويج في صيف عام 1967م ، وكان أغلب اعضاء المجلس من حزب إيران الجديدة وجمع من حزب مردم (الشعب) ، وعدد من جماعة دعاة القومية الإيرانية (بان إيرانيست)[5] ، وتم افتتاح المجلسين من قبل الشاه في السادس من تشرين

---

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص185 ـ 186 .

(2) سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص 245.

(3) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص 186 .

(4) The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 332 .

(5) جلال الدين المدني،المصدر السابق، ص185
تأسس حزب بان إيرانيست بتأثير نازي منذ عهد الشاه رضا بهلوي ، لكن أثره السياسي قد اختفى على الساحة السياسية الإيرانية في المراحل السابقة . ينظر : ملفات وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران حول حزب نهضة الشعب الإيراني (حزب رستاخيز ملت إيران) ، كانون الثاني 1978، ص 13؛ محمد وصفي أبو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص57؛ محمد علي سفري ، قلم وسياست سركذشت رژيم شاهنشاهي در=

الأول 1967م ، وأشار الشاه في خطاب العرش إلى اضافة ثلاثة مبادئ أخرى لمبادئ الثورة البيضاء وهي :

تأميم المياه ، تحديث البلاد ، الثورة الادارية والتعليمية ، التي وافق عليها البرلمان[1] . كما شدد الشاه على أهمية اصلاح الارض والعمل الزراعي ، وقال : « إن وزارة الزراعة يجب أن تقسم إلى وزارات عدة » ، وبالاشارة إلى السياسة الخارجية للبلاد ، شدّد الشاه على خصائصها الوطنية المستقلة ، وفي الخامس عشر من تشرين الأول من العام نفسه ، تم انتخاب السيد عبد الله رياضي رئيساً لمجلس النواب ، والسيد شريف إمامي رئيساً لمجلس الشيوخ[2] .

أما أهم القوانين الاخرى التي وافق عليها المجلس (البرلمان) في تلك الدورة فهي ، تأسيس منظمة التفتيش الملكية ، وتأسيس المجلس المركزي للجامعات، وقانون الخدمة الاجتماعية للنساء ، وتحديد الحدود البحرية بين إيران والمملكة العربية السعودية[3] . وفي أواخر هذه الدورة طرحت قضية البحرين باعتبارها المحافظة الرابعة عشرة لإيران ، لكن المسألة انتهت بتدخل وفد الأمم المتحدة وبالاستجابة لوجهات نظر الحكومة البريطانية ، فاكتسبت البحرين استقلالها ، وأيد المجلس ذلك[4] .

= وايسين روزها ، جلد جهارم ، تهران ، 1380 ش/ 2001م ، ص715

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، المصدر السابق ، ص264 .

(2) The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 332 .

(3) نيفين عبد المنعم مسعد ، المصدر السابق ، ص264 .

(4) صادق مجلس النواب الإيراني من دون تأخير على قرار مجلس الامن الدولي الذي كان بمثابة اعتراف باستقلال البحرين وذلك في الرابع عشر من آذار 1970م ، ثم قام مجلس الشيوخ الإيراني بالتصديق على القرار المذكور في الثامن عشر من الشهر نفسه ، علماً أن رئيس الوزراء أمير عباس هويدا أعلن في البرلمان أن الامم المتحدة أعلنت أن الاكثرية الشعبية في البحرين تؤيد الاستقلال والانفصال عن إيران ، وطلب من النواب المصادقة على هذا القرار ، وكان نواب حزب بان إيرانست قد أعلنوا معارضتهم لمشروع القرار . ينظر : مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، جامعة البصرة ، 1984، ص218 ؛ محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الإيرانية 1921 ـ 1971، الكويت ، ط 1، 1985، ص575 ؛ حسين محمد البحارنه ، دول الخليج العربي الحديثة ، بيروت ، ط 2، 2006، ص112

وفي السادس عشر من تشرين الأول 1967م قدم أمير عباس هويدا استقالته ، وفي اليوم نفسه كلف من الشاه بتشكيل وزارة جديدة بمرسوم ملكي أعاد تعيينه رئيساً للوزراء ، وفي الثامن عشر من الشهر نفسه ، قدم هويدا وزارته الجديدة المتكونة من ستة وعشرين وزيراً إلى الشاه ، وفي اليوم التالي عرض رئيس الوزراء وزارته وبرنامجها السياسي على مجلس النواب[1] ، وفي الثاني والعشرين من تشرين الأول 1967م تم التصويت بالثقة على حكومة أمير عباس هويدا بتصويت (167) نائباً وامتناع (30) نائباً عن التصويت من حزبي الشعب ودعاة القومية الإيرانية ، فضلاً عن غياب (17) نائباً بضمنهم (11) نائباً من حزب إيران الجديدة ، وفي اليوم الثاني أقر مجلس الشيوخ التصويت وبالاجماع بمنح الثقة للحكومة[2] .

بدأ الشاه بتوجيه اهتمامه نحو اقامة الحفلات الملكية التي بدأت منذ عام 1966م حينما أقيمت احتفالات حلول السنة الخامسة والعشرين للملكية[3] ،

---

(1) وللتعرف على التشكيلة الوزارية الجديدة لحكومة أمير عباس هويدا وبرنامجها السياسي ، يراجع : محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص88 ؛
The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , pp . 332-333 .

(2) The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit ., P334 .
وقد استحدثت فيها أربع وزارات جديدة على ضوء توجيهات الشاه في خطاب العرش ، وهذه الوزارات هي :
1. وزارة الاصلاح الزراعي والجمعيات الفلاحية برئاسة الدكتور فاليان الذي كان يشغل وكيل وزارة في وزارة الزراعة .
2. وزارة المحاصيل الزراعية والسلع الاستهلاكية برئاسة عبد المجيد مجيدي الذي كان سابقاً مدير دائرة الميزانية .
3. وزارة الموارد الطبيعية برئاسة ناصر غولسورخي الذي كان يشغل وكيل وزارة في وزارة الزراعة .
4. وزارة البحث العلمي والتعليم العالي برئاسة الدكتور مجيد رهنامه الذي كان يشغل سفير إيران في برن .
وكان الوزراء الاربعة قد تسلموا مناصب وزارية للمرة الاولى ، أما وزير الزراعة السابق اسماعيل رياحي ، فقد تم استبداله بالدكتور حسن زاهدي . ينظر : Ibid , p . 332 .

(3) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص186

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول 1967م أقيمت احتفالات التتويج في قصر كلستان بمناسبة عيد ميلاده الثامن والاربعين ، وقال في الاحتفال : « لقد توجت نفسي بنفسي لأن الشعب الإيراني يعيش الآن في رخاء وطمأنينة ، لقد قطعت على نفسي عهداً منذ زمن طويل ألا أكون ملكاً على شعب من الشحاذين أو المضطهدين ، والآن وقد غمرت السعادة الجميع ، أذنت باقامة حفل التتويج » ، وبعد أن وضع التاج على رأسه ، وضع تاجين صغيرين ، أحدهما على رأس زوجته فرح التي توّجت امبراطورة ، وآخر على رأس ابنه ، وأطلق على نفسه لقب « آريامهر » أي (نور الآريين) ، فضلاً عن لقبه « شاهنشاه » أي (ملك الملوك)[1] .

وقد كتبت صحف عدة بان تتويج الشاه قد تم تأجيله لمدة أطول من أي تتويج في التاريخ ، وبعضها كتب : « إن الشاه كان يرغب أن يقف ابنه إلى جانبه ولياً للعهد » ، كما كتبت أخرى تقول : « انه كان يتمنى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب قبل تنصيبه رسمياً » ، واقتبست قوله معلناً « انه ليس مدعاة للفخر والامتنان أن اصبح ملكاً لشعب فقير ، لذا فان اقامة حفل التتويج غير مبرر في الماضي ، الآن أنا فخور بالتطور الذي صنعته » ، وقد انتهى الاحتفال بعدد من الخطابات التي أشار متحدثيها إلى الامجاد الماضية والى الاهداف المستقبلية ، وقال رئيس الوزراء أمير عباس هويدا بهذا الصدد مقدماً تهاني الامة الإيرانية : « ان عيون الشعب تشع بالفرح وقلوبهم ملأى بالنشوة عندما يفكرون بجهود الشاه من أجل رفاهيتهم » . ثم قال الشاه الذي تحدث لثلاث دقائق : « ادعوا ان يمنحني المستقبل نفس القوة والفرصة التي منحت لي في الماضي لأقود البلاد إلى الامام » ، وقال : « الآن وبما أنني قد وضعت على رأسي تاج أقدم ملكية في العالم فانني اشعر أكثر من أي وقت مضى بانني قريب من الشعب ، وأؤمن بشدة بان الروابط التي تربطني بشعبي قد أصبحت أكثر قوة . . . هدفي الوحيد هو تحقيق رخاء ومجد امتي ، وأن

---

(1) مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (قصة إيران والثورة) ، القاهرة ، ط 6، 2002، ص125 .

أجعل إيران البلد الاكثر تقدماً في العالم ، وأن أعيد مجده وعظمته القديمة » ، وفي الختام دعا الشاه من الله أن يوفق الامبراطورة وولي العهد[1] .

يبدو من خطاب الشاه انه أكثر تفاؤلاً في تلك المدة ، وان تصريحاته بصدد جعل إيران قوة كبيرة في المنطقة كانت جادة ، إذ انه كان يسعى لزيادة قدرتها العسكرية بالتعاون مع الادارة الأمريكية ، بوصفه الحليف الستراتيجي لها في منطقة الخليج العربي ، في وقت كان الشعب الإيراني بأمس الحاجة للقمة العيش ، فضلاً عن أن هناك قوى معارضة تقف في وجهه مع اعلانه انه قريب من الشعب أكثر من أي وقت مضى .

وبحلول عام 1968م تقرر اجراء الانتخابات المحلية في إيران في شهر آب من العام نفسه ، وتعد هذه الانتخابات الأولى من نوعها في إيران ، في الوقت الذي تمتعت حكومة هويدا بدرجة كبيرة من الاستقرار وحرية التصرف ، عندها أصرّ حزب إيران الجديدة الذي كان يرأسه هويدا على اجراء انتخابات مبكرة، من اجل استغلال حالة التفكك التي أصابت منافسيه (حزب الشعب وحزب دعاة القومية الإيرانية) ، بسبب الهزيمة في انتخابات عام 1967م ، وبعض المشاكل الداخلية للحزبين التي عملت بدورها على ان تكون الحملات الانتخابية ، هي حملات لتبادل التهم بين الأحزاب الثلاثة ، إذ اتهم الحزبان الصغيران ، حزب إيران الجديدة باستغلال وضعه بوصفه الحزب الحاكم لتقليل فرصتهما الانتخابية[2] ، من خلال التدخل الحكومي في الانتخابات ، الامر الذي دفع برئيس الوزراء امير عباس هويدا ووزير داخليته عطا الله خسرواني باطلاق تصريحات تؤكد عزمهما على ضمان حصول انتخابات حرة[3] ، وتبجح رئيس الوزراء لتقديم الضمانات بعدم تدخل

---

(1) The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 334 .

(2) للمزيد من التفاصيل عن برنامج الاحزاب المذكورة في تلك الحقبة ، يراجع : مظفر شاهدي ، سه حزب (مردم ، مليّون ، إيران نوين) ، ص 193، ص 769.

(3) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص ص91 ـ 92.
مركز بررسي اسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد اول ، ص 484.

المسؤولين والدولة في الانتخابات، واتخاذ موقف الحياد من ذلك ، وهناك تعليمات مشابهة صدرت من الشاه إلى جميع المحافظين وقائم مقامي الاقضية في كل انحاء إيران ، على ان تتم الانتخابات بحياد كامل ومحاسبة أي مخالف في العملية الانتخابية[1] . وكأن البلاد تعيش عصر الديمقراطية الحقيقية !!

جرت الانتخابات في الثلاثين من آب 1968م في خمس مناطق انتخابية التي كان لها مقاعد شاغرة منذ الانتخابات العامة في عام 1967م ، اربعة مقاعد لمجلس النواب ومقعد لمجلس الشيوخ ، وجاءت النتيجة وحسب اتفاقية مسبقة بفوز اربعة من حزب إيران الجديدة ومرشح واحد لحزب الشعب ، بينما لم يحصل غيرهم ممن شاركوا في الانتخابات على أي مقعد[2] .

وبعد الفوز الذي حققه حزبه في الانتخابات العامة والمحلية ، قام رئيس الوزراء امير عباس هويدا ، باجراء تعديلات في وزارته ، وهي المرة الرابعة التي يجري فيها تعديلاً وزارياً في أثناء تسنمه رئاسة الوزراء ، ففي الثاني عشر من تشرين الثاني 1968م ، تم تنصيب هادي هدايتي وزيراً للدولة وغلام رضانيك بي وزيراً للاعمار ، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه ، تم تنصيب الدكتور فرخ روبار ساي وزيراً للتربية والتعليم ، وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه ، تم تنصيب صفي آصفيا وزيراً للشؤون العمرانية والاقتصادية وتنصيب عبد المجيد مجيدي وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، ومنوجهر برتو وزيراً للعدل، وعطا الله خسرواني وزيراً للدولة ومنوجهر كودرزي وزيراً للانتاج الزراعي ، وحسن كاظم زاده وزيراً للدولة ومديراً عاماً للتوظيف الحكومي . كما اصبح مهدي سامي مديراً عاماً للبنك المركزي في طهران[3] .

---

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص 92.

(2) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص89 ؛ مركز بررسي اسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد أول ، تهران ، چاپ دوم ، 1386 ش / 2007م ، ص534 ؛ تقرير السافاك لعام 1968م بكتابه المرقم 1702 في 10/ 9/ 1968م حول اصلاح التشكيلة الوزارية ، الملف (62423) ؛

Asian Recorder , 1969 , op . cit . , p . 8695 , p . 8747 .

(3) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص93

وفي نهاية عام 1968، كان هناك ستة وعشرون وزيراً في حكومة هويدا، وسبعة مساعدين لرئيس الوزراء ، والانكى من ذلك ، كان معظم الوزراء والمساعدين من حزب إيران الجديدة ، وبعدها أجريت تغييرات وزارية كثيرة(59) ، تزامنت مع الانتخابات الأمريكية ، من أجل التقرب أكثر من الدبلوماسية الأمريكية الجديدة[1] ، إذ أن أكثر الشخصيات السياسية التي دخلت ضمن التعديلات الوزارية الجديدة من الموالين للولايات المتحدة الأمريكية ، وتزامن ذلك مع زيارة رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام نفسه[2] .

وظهرت إشاعات في خريف عام 1968م ، حول احتمال سقوط وزارة هويدا ، في الوقت الذي اشتدت فيه الصراعات داخل الحكومة الإيرانية ، ولاسيما أن هناك شخصيات سياسية كانت تنافس هويدا على رئاسة الوزراء ، كان من بينهم جمشيد آموزغار وهوشنك أنصاري اللذان كانت لهما مكانة خاصة في الحكومة ، فضلاً عن وجود وزراء آخرين غيرهما كانت لديهم اتصالات مباشرة بالشاه ، وكان بعضهم يقدمون تقارير ومقترحات للشاه ويتم تنفيذها فيما بعد من قبل الحكومة ، وكان هويدا يخشى معارضة هذه المقترحات أو المشاريع التي كانت تصل إلى الشاه ، وكان يشير إلى « أن الوزراء يعطون الاخبار والانباء الجديدة إلى الشاه مباشرة ، وحينما تعارضهم مشكلة يرجعون لي » ، الامر الذي أكده وزير البلاط الإيراني أسد الله علم في مذكراته ، إذ أكد « أن كل وزير يعطي تقاريره إلى الشاه مباشرة ويصدر الشاه

---

(1) شهدت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران تحولات جديدة عقب فوز نيكسون في الانتخابات عام 1969م ليصبح رئيساً للولايات المتحدة الامريكية ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص329 .

(2) مركز بررسي اسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد اول ، ص511 ؛ تقرير السافاك بكتابه المرقم 32469 في 27/ 11/ 1968م حول التغيير الوزاري ومغادرة هويدا الى الولايات المتحدة . علماً أن هويدا زار الولايات المتحدة في كانون الاول 1968م والتقى بالرئيس الامريكي= =جونسون وتباحث معه في عدد من القضايا ولاسيما طلب المساعدة الامريكية لإيران . ينظر: روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص384

تعليماته ، وأن رئيس الوزراء المغفل والبسيط لا يعلم بهذه الامور »، مما جعل هويدا يتصرف بكل احترام وهدوء وحذر مع كل من آموزغار وأنصاري في اجتماعات مجلس الوزراء ، وكانت علاقتهم ودية ظاهرياً ، ولكن المطلعين على حقائق الامور يؤكدون أن في الكواليس صراعاً وحرباً بينهما[1] .

وكان وزير الاقتصاد في حكومة هويدا ، علي ناغي علي خاني للحقبة (1967 ـ 1969م) ، من بين الاشخاص الذين لا يقيمون علاقات ودية مع هويدا ، وله علاقة وثيقة مع الشاه ، ولهذا شعر هويدا بالخطر من هذا الشخص ، وسعى لتقليل نفوذه ، حينما انتخب علي ناغي علي خاني في تموز 1969م رئيساً لجامعة طهران ، ولكن تم استبداله بالسيد نهاوندي لعدم تمكنه من القضاء على الاحتجاجات والاضطرابات التي قام بها طلاب الجامعة في أيار 1971م[2] ، الامر الذي جعل علي ناغي يخسر منصبه السياسي في ترشيحه لرئاسة الوزراء بعد فشله في ادارة الجامعة آنذاك[3] .

واستمر ظهور الاشاعات في تلك المدة ، حول قرب سقوط حكومة هويدا واحتمال تولي اردشير زاهدي[4] منصب رئاسة الوزراء بدلاً منه ،

---

(1) عباس ميلاني ، المصدر السابق ، ص ص317 ـ 318 ؛ محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص76 .

(2) سيتم الحديث عن الحركات الطلابية لاحقاً

(3) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص75 .

(4) كان اردشير زاهدي من الشخصيات المرموقة ، إذ كان والده من مدبري انقلاب عام 1953م ضد مصدق ، وان اردشير كان له دور الوسيط بين مؤيدي الشاه ووالده ، وبعد مدة قصيرة من الانقلاب المذكور اصبح والده رئيساً للوزراء بعد مصدق ، وسافر اردشير زاهدي الى جنيف وقال : « ان سفري كان سرياً وله علاقة بالنفط » ، ولأول مرة تعرف على امير عباس هويدا هناك ، وكان يقول : « أعتقد انه انسان محبوب ومؤدب وحنون » . علماً أن اردشير زاهدي حتى بعد طلاقه من شهناز ابنة الشاه ، ظل صديقاً مقرباً للشاه وتقلد مناصب مهمة في الدولة ، منها سفير إيران في بريطانيا حتى عام 1965م ، ثم سفير إيران في الولايات المتحدة ، ثم تقلد منصب وزير الخارجية عام 1967م حسب رغبة الرئيس الامريكي نيكسون ، وفي أثناء توليه منصب وزارة الخارجية ، كان لا يشارك في اجتماعات مجلس الوزراء ، وكان يستخدم ألفاظاً غير لائقة ولا يلتزم بالاخلاق الدبلوماسية ، وكان يرسل أحد معاونيه لحضور اجتماعات مجلس الوزراء ، وقد حصلت مشادة كلامية بين =

ولاسيما أن هويدا كان استقبل ببرود من قبل الرئيس الأمريكي نيكسون في أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

كما جرت تغييرات وزارية عدة في حكومة هويدا في عام 1969م ، ففي الثاني من شباط من العام نفسه ، تم تنصيب علي هزارة معاوناً لرئيس الوزراء ومدير مكتب الميزانية[2] ، وفي السابع من حزيران من العام نفسه وفي لقاء خاص بين السيد عباس خلعتبري معاون الدائرة العامة للشؤون المالية لوزارة الخارجية والسيد عماد كيا ـ الموظف رفيع المستوى في الوزارة المذكورة ـ تحدثا عن تعديل وزاري محتمل ، وأن هويدا قدم استقالته للشاه ، بسبب عدم التعاون والتنسيق بين الوزراء معه ، وقد استدعى الشاه هويدا ، الذي أكد للشاه أن وزير الاصلاح الزراعي السيد وليان ، ووزير الاقتصاد السيد علي ناغي علي خاني ووزير الزراعة الدكتور حسن زاهدي ، لا يتعاونون مع الحكومة بصورة جيدة ، ولهذا أصدر الشاه تعليماته بالتعديل الوزاري قبل سفر هويدا إلى تركيا[3] .

وجاء التعديل الوزاري في الثالث عشر من أيلول 1969م ، إذ تم تنصيب هوشنك أنصاري وزيراً للاقتصاد بدلاً من علي ناغي علي خاني ، وتنصيب الدكتور حسن زاهدي وزيراً للدولة بدلاً من وزارة الزراعة ، والدكتور محمد

= هويدا وزاهدي داخل الوزارة حول ميزانية وزارة الخارجية حسب رواية (آدمن مايرز) السفير الامريكي في طهران . ينظر : عباس ميلاني ، المصدر السابق ، ص ص318 ـ 319 ؛ محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص76 ؛

Asian Recorder , 1973 , op . cit . , p . 11231 .

(1) مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد أول ، ص512 ؛ تقرير السافاك بكتابه المرقم 34122/ 20/ هـ/ 5 في 23/ 12/ 1968م حول سقوط حكومة هويدا ، الملف/ 62423 .

(2) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص89

(3) مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد أول ، ص573 ؛ تقرير السافاك بكتابه المرقم 34846/ 20/ هـ و/ في 8/ 6/ 1969م حول التغيير الوزاري في حكومة هويدا . علماً أن هويدا زار تركيا في الرابع عشر من حزيران من عام 1969م . ينظر :

Asian Recorder , 1969 , op . cit . , p . 9048 .

يگانه وزيراً للاعمار والاسكان[1] ، والدكتور ايرج وحيدي وزيراً للزراعة[2] .

وعلى صعيد السياسة الحزبية ، فان حزب إيران الجديدة الذي يتزعمه رئيس الوزراء امير عباس هويدا ، قد عقد اجتماعات عدة لكوادره من أجل اصلاح الاوضاع الداخلية للحزب، ففي السابع عشر من كانون الأول 1969م ، نظمت مؤسسة الشباب التابعة للحزب المذكور بحضور رئيس الوزراء هويدا ، ورئيس الهيأة التنفيذية للحزب اجتماعاً للتقارب بين مسؤولي فروع الحزب ، وألقى رئيس الوزراء أمير عباس هويدا كلمة في الاجتماع قال فيها: « أنا اليوم في هذا الاجتماع قد تعرفت من قرب على هموم المسؤولين لفروع الحزب ، وأنا مستعد لسماع أي اقتراح منكم » . وتحدث بعض المسؤولين مع هويدا عن عمل الحزب وعلاقته بالدولة ، وعن التمييز في دوائر الدولة ، وسخرية أكثر الوزراء المنتمين للحزب من الحزب نفسه ، وعدم التزامهم بجلساته وقد ذكر أحد المسؤولين في الاجتماع : « أن هذا الحزب مثل الريح سيذهب أخيراً » ، فأجابه هويدا قائلاً : « إن الحزب ليس ريحاً ، بل هو عاصفة ، وهذه العاصفة ستدمر من يضع حجر العثرة في مسيرة هذه الدولة » ، وأكد هويدا : « إنه يجب على الحزب أن يكون جهازاً حكومياً وحزبياً ويضم كل الطاقات الانسانية الفعالة . . . ويجب أن تكون العلاقة وثيقة بين الجهاز الاداري للحزب والدولة » . وأكد هويدا عدم سماحه بتأسيس دولة داخل دولة ، واشار في نهاية حديثه إلى التظاهرات والاحتجاجات الاخيرة التي خرجت ونظمت قصيدة صغيرة تقول : « إن العصا قد تنكسر وأمير عباس

(1) كانت هناك انتقادات لاذعة الى رئيس الوزراء من قبل أعضاء من حزب إيران الجديدة ، بسبب تنصيبه محمد يگانه وزيراً للاعمار والاسكان ، نظراً لعدم امتلاك الوزير المذكور الخبرة الكافية ، وعدم كفاءته الشخصية في الامور الادارية ، مما تسبب في تعطيل كثير من الامور العمرانية والادارية للوزارة ، وكذلك كان هناك انتقاد حول تنصيب الدكتور حسن زاهدي لأنه كان موظفاً في المصارف ولا يمتلك الخبرة الكافية للمنصب الجديد في وزارة الزراعة ، وليست لديه أي خبرة عن المعلومات الخاصة بالموظفين . ينظر: مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم، ص 37، تقرير السافاك في 7/ 7/ 1969م حول اوضاع حكومة هويدا .

(2) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص 89.

هويدا سيزول قريباً ، وأنا أقول في الإجابة ، أن أمير عباس هويدا باقٍ ، ولكن في الواقع أنا ذاهب ، ولكن حزب إيران الجديدة سيبقى »[1] . وهذا يؤكد على دفاع رئيس الوزراء عن حزبه على الرغم من الاخطاء التي يحملها معه في تلك الحقبة .

أما حزب الشعب (المعارض) ، فقد كانت حملته الانتخابية محدودة[2] ، ولاسيما عندما ظهر حزب آخر ، نتيجة انقسام حزب دعاة القومية الإيرانية[3] ، الذي لم يكن له دور في تلك الانتخابات ، وأخذ حزب الشعب يطالب بمقاعد عدة في البرلمان ، وفي الوقت نفسه كان من حق عبد الله رياضي وشريف امامي الترشيح بشكل انفرادي ليتسنى لهما تولي رئاسة المجلسين[4] لأن الشخصين دأبا على تولي هذين المنصبين لمدة طويلة ، ويبدو أن الشاه كان راضياً عن توليهما المنصبين المذكورين (النواب والشيوخ) ، لموالاتهما له ، فضلاً عن خبرتهما في هذا المجال

ومما تجدر الاشارة اليه أن حزب الشعب سبق أن عقد حفلاً تأبينياً في

---

(1) مقتبس من : مركز بررسي اسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، ص ص78 ـ 81 ؛ تقرير السافاك بكتابه المرقم 26872/ 20/ هـ/ 8 في 20/ 12/ 1969م عن حزب إيران الجديدة . وكانت صحيفة « صوت إيران الحديث » هي الصحيفة الناطقة باسم حزب إيران الجديدة ، وكان لها دور في الدعاية الانتخابية للحزب المذكور . ينظر : نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق، ص661

(2) كانت صحيفة « أفكار الشعب » هي الصحيفة الناطقة باسم حزب الشعب ، وكان لها دور في الحملات الانتخابية للحزب . ينظر : نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص661 .

(3) تأسس حزب إيرانيان (حزب الإيرانيين) من الدكتور فضل الله صدر ، الذي كان عضواً في حزب بان إيرانست (دعاة القومية الإيرانية) ، إذ انشق الدكتور صدر على حزبه مع جماعة من أنصاره وكوّنوا حزبهم الجديد ، وهو في مبادئه وأهدافه لا يختلف كثيراً عن حزب دعاة القومية الإيرانية ، وكان يصدر صحيفة اسمها « إيرانيان » ، وانتهى أمره بالاندماج في حزب رستاخيز عام 1975م . ينظر : محمد وصفي ابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في إيران . . . ، ص59 ؛ مظفر شاهدي ، سه حزب (مردم ، مليون ، إيران نوين) ، ص191 ؛
The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 325 .

(4) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص277

السابع عشر من تشرين الثاني من عام 1969م ، بمناسبة ذكرى السادس من بهمن، حضره رئيس الوزراء أمير عباس هويدا وستون شخصاً ينتمون إلى الحزب المذكور[1] . وكان الغرض من الاجتماع اظهار شعبية حزب الشعب وتقوية علاقته مع الأحزاب الاخرى ، ولاسيما حزب إيران الجديدة

واستمر اجراء التعديلات في التشكيلة الوزارية لحكومة هويدا ، ففي السابع والعشرين من حزيران من عام 1970م تم تعيين كورس آموزغار وزيراً للاعمار والاسكان بدلاً من الدكتور محمد يگانه[2] ، وفي الثاني من كانون الثاني 1971م أعلن رئيس الوزراء هويدا ، عن اجراء تعديلات في حكومته شملت ثلاث وزارات ، قدم فيها ثلاثة وزراء جدد ، إذ تم تعيين الجنرال رضا عظيمي وزيراً للدفاع والسيد أسد الله صنيعي وزيراً للانتاج الزراعي والسلع الاستهلاكية ، والسيد منوجهر كودرزي وزيراً للدولة[3] ، واحتفظ هويدا بمنصبه رئيساً للوزراء منذ عام 1965م مع وزراء آخرين احتفظوا بحقائبهم الوزارية[4] . فضلاً عن أن بعض الوزراء قد انتقلوا إلى حقائب جديدة أو أخذوا مناصب أخرى[5] .

وجرى تعديل وزاري آخر في حكومة هويدا في عام 1971م ، ففي التاسع من شباط من العام نفسه تم تعيين حسن كاظم زاده وزيراً للعلوم والتعليم العالي، وفي الثاني من نيسان من العام نفسه تم تعيين السيد عبد

---

(1) مركز بررسي اسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، ص 64، ص69، تقرير السافاك في 11/ 12/ 1969م عن حزب الشعب ، وللمزيد من التفاصيل عن برنامج حزب الشعب وحزب إيران الجديدة في تلك المدة ، يراجع : مظفر شاهدي ، سه حزب (مردم ، مليون ، إيران نوين) ، ص ص242 ـ 244 .

(2) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص90 .

(3) Asian Recorder , 1971 , op . cit . , p . 9998 .

(4) Ibid , pp . 10045 - 10046 .

ومن بين هؤلاء الوزراء الذين احتفظوا بحقائبهم الوزارية ، وزير الثقافة والفنون السيد مهرداد پهلبد ووزير الطرق السيد حسن شالجيان ووزير الماء والطاقة السيد منصور روحاني ووزير الدولة السيد ناصر يكانه .

(5) Ibid .

العظيم وليان وزيراً للتعاونيات ، وفي السابع عشر من الشهر نفسه ، تم تعيين الدكتور محمد سام وزيراً للاستخبارات (الاطلاعات)[1] . ومع وجود تعديلات وزارية ، إلا أن هناك قوى سياسية معارضة كانت تقف بوجه الحكومة ، ولذا اتخذت الحكومة موقفاً منها .

(1) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص90

المبحث الثاني :

القوى السياسية المعارضة
وموقف الحكومة منها

شهدت مدة حكم هويدا في رئاسة الوزراء نشاطاً مهماً قامت به المعارضة الإيرانية ضد سياسة الحكومة والشاه محمد رضا بهلوي في إيران ، اتخذت مجالات مختلفة ، وكانت تمثلها طبقات المجتمع الإيراني المتنوعة ، ولاسيما طبقة رجال الدين ، التي تعد المحرك الاساسي للثورات والانتفاضات والحركات التي اتخذت في قسم منها جانباً مسلحاً ، وفي القسم الآخر منها جانباً سلمياً ، فضلاً عن الحركات الطلابية التي تزعمها طلاب الجامعات سواء في الداخل الإيراني ولاسيما طلاب جامعة طهران ، أو الطلبة الإيرانيون الدارسون في الخارج ، والذين تأثروا بالافكار التحررية العالمية ، علماً أن وجودهم في الخارج يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم بعيداً عن سيطرة وسطوة جهاز السافاك والاجهزة الامنية الإيرانية الاخرى

بعد انتفاضة الخامس عشر من خرداد (5 حزيران 1963م) ، وبعد تصفية آخر جيوب المقاومة للقوى الوطنية والدينية المعارضة للنظام ، فكر الشباب ولاسيما الجناح الراديكالي لطلبة جامعة طهران الذين تجرعوا مرارة تعسف النظام، بالبحث عن الأسلوب العملي للمواجهة ، وكذلك فان ثبات شعب فيتنام في مقاومة الاحتلال الأمريكي[1] ، كلها كانت نقاطاً مضيئة تلهب حماس

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الاحتلال الامريكي لفيتنام وموقف الحركة الوطنية الفيتنامية ، يراجع : ابراهيم خليل أحمد وعوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الثالث الحديث ، الموصل ، 1989، ص ص131 ـ 133 ؛ فايز صالح ابو جابر ، الاستعمار في جنوب شرق آسيا ، الاردن ، ط 1، 1991، ص ص113 ـ 117 ؛ عبد الرزاق مطلك الفهد ، جنوب شرق آسيا الحركة الوطنية والتدخل الامريكي ، بغداد، 2008، ص ص6 ـ 20 .

الشباب[1] ، كما كان لمحاربة النظام للمؤسسة الدينية وعناصرها ، تأثير عميق في تشجيع الشباب على مواجهة السلطة[2] .

واثارت سياسات الشاه الداخلية والخارجية رفضاً في الاوساط الشعبية ولاسيما المؤسسة الدينية التي يمثلها آية الله الخميني التي كانت تقف دائماً بوجه الشاه وحكومته ، بسبب سياسة القمع والاستبداد والفساد الاخلاقي والمالي في أوساط الحكم ، ونهب ثروات البلاد والمجالس التمثيلية المزورة ، ومحاربة التراث الإسلامي والعربي ، والاصلاح الزراعي الشكلي ، وتدهور الاحوال المعيشية ، كما أن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وانشاء علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع اسرائيل ، لقيت استنكاراً شديداً ، وتشكل طيف واسع من المنظمات والتيارات المعارضة للنظام بالاعتماد على مزاج شعبي لا يقبل بالخضوع للاستبداد في مواجهة الحاكم[3] .

فعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لبسط الامن وحماية المسؤولين ، والتدابير الامنية المكثفة بعد حادثة اغتيال حسن علي منصور ـ رئيس الوزراء السابق ـ قام الجندي المكلف رضا شمس آبادي[4] وهو أحد جنود افواج حماية الشاه ، بفتح النار في العاشر من نيسان 1965م ، على الشاه محمد رضا بهلوي[5]، (وفقاً لخطة مسبقة) ، في مكان توقف سيارة الشاه عند. . . . . .

---

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص170

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص344 .

(3) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ، ص23 .

(4) رضا شمس آبادي شاب يبلغ من العمر عشرين عاماً ، وبعض المصادر تذكر بأن عمره اثنان وعشرون عاماً وأخرى تذكر ستة وعشرون عاماً وهو من أسرة فقيرة لم يتمكن من اكمال دراسته ، لكنه تعلم القراءة والكتابة ، انضم الى حزب مردم (الشعب) عام 1960م ، لكن بسبب تبعية هذا الحزب لتعليمات الشاه ، تركه متوجهاً نحو الجبهة الوطنية ، بعد اكمال دراسته المسائية ، وبتخطيط منسق منه ، دخل الخدمة العسكرية على الرغم من اعفائه (ثلاث مرات) بسبب ظروفه المالية ، وتمكن من القيام بهذه المحاولة بعد أن التحق باحدى أفواج حماية الشاه . ينظر : وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، هامش ص82 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص299 ؛ سهراب أسدي تويسركاني ، صعود وفرود پهلوي ها ، جلد دوم ، تهران ، چاپ أول ، 1385 ش/ 2006م ، ص 782.

(5) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص299

قدومه[1] ، فأسرع الشاه إلى مبنى قصر المرمر[2] ، وقد قُتل الجندي المهاجم، مع اثنين من ضباط حماية القصر وهما (بابائيان ولشكري)[3] علماً أن الشاه تمكن من الوصول إلى إحدى غرف القصر ، وحاول المهاجم أن يصل اليه ، إلا أنه تم اطلاق النار عليه وقُتل في الحال[4] .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أن الشاه أعلن في الحادي والعشرين من آذار 1965م ، انه يدرس تعيين ولي عهد ليحل محله في حالة انشغاله في واجبات قد تحصل في حالة غيابه ، وقال في مؤتمر صحفي : « من يحمي ويحافظ على الاستقرار في إيران في حالة حدوث فوضى أو اغتيال أو قتل ؟ »[5] . كما أن الشاه سبق وأن تعرض لمحاولة اغتيال سابقة في عام 1949م ، نجا منها باعجوبة ، وقد أدى هذان الحادثان إلى انتشار الاسطورتين عنه « الشجاعة الخارقة » و « الحماية الالهية »[6] .

وانتشرت شائعة في أول الامر تذكر أن الجندي شمس آبادي ، كان مصاباً بمرض الجنون[7] ، وقد وُجه الاتهام إلى حزب توده الشيوعي (المحظور) ، على أساس رغبته في اسقاط النظام الملكي[8] ، واكتُشِفَ فيما بعد ، أن هذه المؤامرة كانت مؤامرة صينية شيوعية[9] ، وقيل أن شمس آبادي

---

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص167

(2) وسميت آنذاك « مؤامرة قصر المرمر » . ينظر : رعد عبد الجليل ، التطرف الديني في إيران ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1985، ص39

(3) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص79 ؛ سعيد باديب ، العلاقات السعودية الإيرانية 1931 ـ 1982، مركز الدراسات الإيرانية والعربية ، لندن ، ط 1، 1994، هامش ص194 .

(4) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص79 ؛ Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6796 .

(5) Asian Recorder , 1965 , op . cit ., p . 6539.

(6) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص83 .

(7) سهراب أسدي تويسركاني ، المصدر السابق ، ص782 .

(8) علي ابو الحسن ، المصدر السابق ؛ Europa publications limited , op . cit . , p . 235 .

(9) سعيد باديب ، المصدر السابق ، هامش ص194

عضو في الخلية التي كان پرويز نيكخواه[1] ، البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً زعيماً لها ، وتضم الطلاب المعارضين في الخارج ، إلا أنها كانت تعارض الاغتيال السياسي ، وتعتقد بافكار ماو تسي تونغ[2] ، الزعيم الصيني المعروف ، وتعمل على مساندة الفلاحين ضد النظام[3] . وبعد القبض على أعضاء الخلية أقنع أحد افرادها ويدعى (منصوري) ، رجال السافاك بأن يحملوه إلى الشاه ليعترف على القائمين بالعملية، فحملوه إلى الشاه ، وحينما قابله لساعات عدة ، أصدر الشاه قراراً بالعفو عنه وعن جماعته المحكومين وأفرج عنهم ، وأعطوا مناصب وظيفية في دائرة الاذاعة والتلفزيون[4] .

كما أن المتهمين بمحاولة الاغتيال سبق وأن أُجريت لهم محاكمة علنية ، وتُعد أول محاكمة من نوعها في إيران تعرض أمام وسائل الاعلام المرئية

---

(1) خريج جامعة مانشستر البريطانية ، وكان يعمل استاذاً في الجامعة ، وهو واسع الافق في القضايا السياسية والفكرية ، وعدّ زعيم تلك المجموعة . وقضى نصف مدة محكوميته في السجن والبالغة عشر سنوات ، ثم أفرج عنه ، وكشف اثناء محاكمته عن الطريقة التي استطاع منها التغلغل الى داخل صفوف الحرس الامبراطوري ، وكتب في احدى الصحف تبدل ميوله في مؤتمر صحفي في رده على اسئلة الصحفيين . وقد تسلم نيكخواه مناصب مختلفة ، منها حزب رستاخيز ، وبعد الثورة الإيرانية عام 1979م ، القي القبض عليه وتم اعدامه بتهمة تعاونه مع النظام . ينظر : سهراب أسدي تويسركاني ، المصدر السابق ، ص 782؛ أحمد عبد القادر الشاذلي ، المصدر السابق ، ص77 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص300 ؛ Asian Recorder , 1970 , op . cit . , p . 9793 .

(2) ولد ماو تسي تونغ في قرية صغيرة في اقليم هوتان عام 1893م ، من عائلة فلاحية غنية ، تعلم القراءة والكتابة منذ صباه واطلع على تاريخ الصين القديم والحديث ، وفي عام 1911م انضم الى جيش الثورة الذي أطاح بالنظام الامبراطوري وبأسرة المانشو الحاكمة في الصين ، انضم الى الحزب الشيوعي عام 1921م وعمل بين أوساط العمال والفلاحين ، وفي عام 1935م اصبح زعيماً للحزب الشيوعي الصيني، وفي اثناء الحرب العالمية الثانية قاد النضال ضد الاستعمار الياباني وبمساندة من السوفيت تمكن من تحرير اراضي واسعة من البلاد ، وتمكن أخيراً من اعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الاول 1949م واصبح ماو تسي تونغ رئيساً لها . ينظر : ابراهيم خليل أحمد وعوني عبد الرحمن السبعاوي ، المصدر السابق ، ص 107، ص121 .

(3) أحمد عبد القادر الشاذلي ، المصدر السابق ، ص76 .

(4) سهراب اسدي تويسركاني ، المصدر السابق ، ص782

والمسموعة ، وتنقل وقائعها للجمهور الإيراني ، الامر الذي جلب اهتمام وسائل الاعلام العالمية ، ومنظمات حقوق الانسان ، التي ساءها وفاة أحد المعتقلين في اثناء عملية الاستجواب[1] . واعقبت هذه المحاكمة ، محاكمة عناصر أخرى كان من بينها خمسة وخمسون شخصاً ، اتهموا بالتخطيط للقيام بانقلاب عسكري ، وقضى أحد قادتهم نحبه في اثناء عملية الاستجواب ، كما قتل ما يقارب ثلاثة عشر قيادياً في حزب توده نتيجة التعذيب داخل المعتقلات[2] .

وبالطبع فان محاولة اغتيال الشاه ، بعد ثمانين يوماً من اغتيال رئيس الوزراء منصور ، تعكس مدى غضب الجماهير وضعف النظام ، فسعى النظام إلى التستر على الحادثة ، ونشرت الصحف المسائية الصادرة يوم العاشر من نيسان خبراً مفاده حصول نزاع بين عدد من حراس القصر الملكي أدى إلى مقتل اثنين منهم ، ونشرت الصحف في اليوم التالي « أن جندياً مصاباً بالجنون ، فتح النار على صاحب السيادة والسمو حينما كان متوجهاً إلى مكتبه ، فقتل فلاحاً وجنديين من حراس القصر . . . »[3] .

مع محاولة الاغتيال المشار إليها أعلاه ، كانت هناك حركات معارضة اسلامية في تلك المدة ، بعضها كان يعمل تحت واجهات غير سياسية ، كما ظهرت حركة احتجاج في المدة نفسها من عام 1965م ، اتخذت صبغة انتفاضة عشائرية انتهت باعدام سبعة من شيوخ عشائر الجنوب في الاحواز[4] . ولاسيما عشائر بنو طرف المشار اليهم في الفصل الأول .

لم تكن محاولة اغتيال الشاه عام 1965م الاخيرة ، فقد جرت محاولة اخرى لاغتياله في التاسع من أيار 1967م ، عندما هجم أحد الرجال على سيارة الشاه

---

(1) éEuropa publications limited , op . cit . , p . 235 .

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص168 ؛ Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6796 .

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص300 .

(4) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص169

وهي تسير ، وقد حالف الشاه الحظ لأنه لم يكن داخل السيارة ، وفي الثالث من حزيران من العام نفسه ، جرت محاولة اخرى لاغتيال الشاه عند زيارته لالمانيا ، فلما وصل إلى غرب برلين ، هجم عليه طالب إيراني يدعى « نادر اليكايي » ، لكنه ضرب السيارة التي كانت ترشدهم إلى الطريق ، فتمكنت الشرطة الالمانية من القاء القبض على نادر ، وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه قُدّم للمحاكمة ، وفيها ذكر أن تيمور بختيار هو من دفعه إلى ذلك ، عندما أعطاه المال لشراء القنبلة وجهاز التوقيت ، فحكمت المحكمة عليه بالسجن لمدة ثمانية أشهر[1] .

أما ابرز التنظيمات السياسية التي كان لها دور بارز في المعارضة السياسية والمسلحة في إيران في المرحلة الأولى من حكومة امير عباس هويدا 1965 ـ 1971م ، فهي :

ـ حزب توده الشيوعي :

عندما وصف الاتحاد السوفيتي انتفاضة 15 خرداد (5 حزيران 1963م)[2] بانها حركة رجعية من جانب رجال الدين ، الذين يقفون ضد التطور ومصلحة الفلاحين ، فان أعضاء حزب توده وصموا الانتفاضة الشعبية بما وصمها به السوفيت ، عبر اذاعتهم الموجهة من المانيا الشرقية[3] . وفي أواسط ستينيات القرن العشرين ومع انتقال الصين إلى تعميم تجربتها ، بدأت مجاميع طلابية في الخارج تدين حزبها على انه « تحريفي » لرفضه الكفاح المسلح ولعدم اعادة تنظيمه بقيادة « مناضلي الداخل » وتنتقد طبيعة العلاقات بين إيران والاتحاد السوفيتي الذي يعدّه حزب توده منارة الثورة العالمية[4] . ولهذا ظهرت حركات طلابية راديكالية في الخارج كان سبب ظهورها نشوب الخلافات في داخل

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص 83.

(2) للمزيد من التفاصيل عن انتفاضة 15 خرداد (5 حزيران 1963م) ونتائجها ، يراجع : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص99 ـ 115.

(3) ناجي أبي عاد وميشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط ، ترجمة : محمد نجار ، الاردن ، ط 1، 1999، ص 174.

(4) حازم صاغيه ، صراع الإسلام والبترول في إيران ، بيروت ، 1978، ص 65.

حزب توده ، بسبب بروز الخلافات بين شيوعيي الصين والحركة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ، إذ أعلن الصينيون رسمياً ، أن السوفيت اصبحوا خطراً أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

وفي شتاء عام 1965م ، طُرد ثلاثة من أعضاء الهيأة المركزية لحزب توده وهم أحمد قاسمي وغلام حسين فروتن وعباس سقائي ، وهذا يُعد الانشقاق الثاني لحزب توده بعد الانشقاق الأول عام 1958م ، وأصدر الثلاثة بياناً في السادس من تشرين الأول 1965م بالانسحاب من حزب توده ، وشكلوا التنظيم الماركسي اللينيني « طوفان » الذي يوالي الصين ، إذ اتهم مؤسسو هذا التنظيم رفاقهم السابقين بالسعي إلى تبديل الماركسية إلى ايديولوجية خالية من الثورية واقرارهم بالنظرية الروسية التي تؤمن بامكانية تعايش الراسمالية والاشتراكية[2] . فيما شكلت كوادر أخرى منظمة ثانية عرفت باسم « المنظمة الثورية لحزب توده »[3] .

وعلى الرغم من أن « تنظيم طوفان » ، و« المنظمة الثورية لحزب توده » يرى نفسه ماوياً، ظلت نظرياتهم وأطروحاتهم لا تنسجم والنظرية الروسية واللينينية ، وأما بشأن القيام بالثورة في المدن أو القرى ، فان فئة كانت تؤمن بنظرية لينين، وأخرى بنظرية ماو[4] .

---

(1) أفشين متين ، كنفدراسيون تاريخ جنبش دانشجويان إيراني در خارج ازكشور 57 ـ 1332، ترجمة : ارسطو آذري ، مؤسسة پژوهش شيرازه ، تهران ، چاپ دوم ، 1378ش/ 1999م ، ص ص201 ـ 202.

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 307.

(3) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص 38.
وكانت لهم صحف ناطقة باسمهم مثل ، صحيفة « مردم » (الشعب) ، و « دنيا » ، و « نويد » أي البشارة ، قد نشروها في طهران ، وصحيفة « شعله » في الاحواز (جنوب إيران) ، وشكل بعض الخلايا السرية في مناطق نفت خيز ، وجامعة طهران والمراكز الصناعية ، كما أعلن في مؤتمره الخامس عشر في حزيران 1975م أيديولوجية الحزب الماركسية اللينينية . ينظر : تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص159 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص310 .

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 308.

وفي شباط 1966م قام خليل ملكي ، وهو أحد القياديين السابقين لحزب توده بالانشقاق عن الحزب وتشكيل تيار سياسي جديد (وهو الانشقاق الثالث لحزب توده) ، وعلى الرغم من أن طروحات هذا التيار كانت معتدلة ، واجه مضايقات من جهاز السافاك قادت قياداته إلى المحاكمة ، فضلاً عن اكتشاف خلايا أخرى لحزب توده[1] . ومنذ عام 1967م ، فان نشاط الحزب المذكور قد توقف في إيران ، بسبب الضربات التي لحقت به ، ولم يكن لهذا الحزب نشاط ملحوظ في إيران[2] . ولاسيما بعد أن سيق أبرز أعضاء الحزب إلى السجون الإيرانية ليلاقوا مصيرهم على يد السافاك من تعذيب وقتل ، أسوة بالذين عذبوا وقتلوا من قبل، إلا أن ذلك لم يمنع وجود حركات طلابية كانت مؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية

ـ الحركات الطلابية :

تعُد الحركات الطلابية من أوسع الحركات الفكرية في الساحة الإيرانية واكثرها شعبية، فقد حافظت على تحركها واستمرارها بسبب خصوصيتها بوصفها نابعة من كل الطبقات الشعبية الإيرانية ، وكان لها دور بارز في الثورات والحركات الإيرانية على مر الازمنة ، ومنذ عام 1963م ، ومع بدء الحركة الاسلامية ، انجذبت الجامعات نحو المقاومة ، وكان للطلاب نشاط متميز في الجماعات اليسارية والشعبية والاسلامية المختلفة[3] ، فقد هيمن الطلاب والمثقفون والشريحة المتنورة على الأحزاب السياسية ، يعقبهم المهندسون والاطباء واساتذة الجامعات ، وتعود سيادة الطلاب والمثقفين على الحياة السياسية إلى حالة التخلف الشديد التي عاشتها إيران ، وبشكل خاص في الريف ، إذ لا تجد لمظاهر التطور والحداثة وجوداً في الريف الإيراني ، أما المدن الاخرى ولاسيما العاصمة طهران، فلم يكن حظها أوفر من الريف ، وذلك بسبب سياسة الشاه الرجعية[4] .

---

(1) Europa publications limited , op . cit . , p . 235 .

(2) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص 159 .

(3) المصدر نفسه ، ص ص201 ـ 202 .

(4) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص 44 .

ولم تكن الحركة الطلابية بمعزل عما كان يجري في الشارع الإيراني ، إذ لم يكن من السهل فصل تاريخ الكفاح المسلح عن تاريخ الحركة الطلابية في إيران، والاهم من ذلك ، انه تم تبني الكفاح المسلح بالحاح طلابي ، فتحولت الجامعات الإيرانية إلى رافد مهم للحركات النضالية الإيرانية ، إذ كثيراً ما انتفض الطلاب احتجاجاً على سياسة الحكومة[1] .

ولم يقتصر نشاط الحركة الطلابية على الداخل الإيراني ، بل أن النشاط الطلابي في الخارج كان أقوى وأنشط ولاسيما في أوائل عقد ستينيات القرن العشرين والسنوات التي أعقبت انتفاضة الخامس عشر من خرداد (5 حزيران 1963م) ، إذ استطاع الطلبة الجامعيون في عام 1965م من احباط دعايات الشاه الرامية إلى تصويره بطلاً وزعيماً للثورة والاصلاحات الاجتماعية والسياسية ، وذلك بتنظيم التظاهرات والمسيرات واصدار البيانات ، وكانوا يعرّفون العالم بالوجه الحقيقي للشاه حين كان يزور اوربا والولايات المتحدة الأمريكية[2] .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الازدهار الاقتصادي الذي تحقق نتيجة لزيادة واردات إيران المالية من النفط في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين ، عمل على ارتفاع أعداد الطلاب الإيرانيين في اوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الدراسة في الخارج قبل ذلك العهد تُعد من الامتيازات الاجتماعية ، وكانت تنحصر في الغالب على طبقة الأعيان والأشراف في المجتمع ، وبعد منتصف ستينيات القرن العشرين ، تمكن العديد من أسر الطبقات فوق المتوسطة (أي التجار وأهل السوق والمتعلمين ومديري وموظفي المناصب العليا في الحكومة والقطاع الخاص وكبار العسكريين وغيرهم) من إرسال أبناءهم إلى الخارج للدراسة ، وقد وجد هؤلاء الطلاب الفرق في المستوى بين البلاد التي وجدوا أنفسهم فيها وإيران الفقيرة ، التي تتخبط في طريقها إلى التنمية ، ولاسيما أن مئات الطلبة الذين أرسلوا للدراسة في الاتحاد السوفييتي والأقطار الشرقية كانوا يعودون وهم في أحسن حال ، أما أولئك الذين كانوا يذهبون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، فقد كانوا يعودون

---

(1) « الثورة » (صحيفة) ، بغداد ، العدد 1023، 29 كانون الاول 1971

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 414، ص418

ثائرين[1] . في اشارة إلى الحرية والديمقراطية الموجودة في أوربا والولايات المتحدة التي تتيح للطلبة التعبير عن حريتهم وتجعلهم يثورون ضد واقعهم المتخلف ، نظراً للفارق الشاسع بين بلدهم وتلك الدول .

أسس الطلاب الدارسون في أوربا عام 1965م « التيار الاشتراكي الإيراني »[2] ، بوصفه تنظيماً سياسياً وطنياً وبأهداف اشتراكية إيرانية تنسجم مع سنن وأعراف الشعب الإيراني ، وهو أول تنظيم سياسي وطني واشتراكي انبثق خارج إيران ، وقد حظي بشهرة واسعة بفعل أنشطته السياسية والثقافية والإعلامية، وتمكن من استقطاب العديد من الشباب الذين أصيبوا بخيبة الأمل من النشاط السياسي ، إذ لم تمض أكثر من أربع سنوات على التنظيم حتى بلغ أعضاؤه أكثر من (3000 عنصر)[3] ، وللتيار مجلة مستقلة اسمها « الاشتراكية »، ورئيس تحريرها أمير بيشداد ، وكانت تعكس أحداثاً كثيرة لا تجرؤ الصحف الإيرانية على التطرق إليها ، وتزامنت أنشطة التيار الاشتراكي في أوربا واتساعه كماً وكيفاً مع جهوده الرامية إلى التعريف بالوجه الحقيقي لنظام الشاه وماهية الثورة البيضاء إبّان عقد ستينيات القرن العشرين ، الأمر

---

(1) أدور سابلييه ، المصدر السابق ، ص 19 .

(2) توصل جميع الشباب الناشطين سياسياً إلى عدم جدوى مناهضة النظام سلمياً منذ عام 1970م فصاعداً ، وفي ظل القوانين ، فتبلورت فكرة الكفاح المسلح ، وأخذ التيار الاشتراكي يفقد بريقه لدى الشباب الذين يعيشون هاجس المقاومة السياسية ، الأمر الذي أدى إلى أن يوقف التيار نشاطه عام 1974م ، كما أن أحد العناصر كان له دور الوكيل الأمني واخترق صفوف التيار الاشتراكي هو (محمد طاهري الدزفولي) ، الذي أوفد إلى باريس ، ولما فشل في مهمته ، غادر إلى لندن ، واستطاع التغلغل في صفوف التيار ليشترك مرة في المؤتمر بصفته ممثل التيار في لندن ، فبعث بجميع الأسماء إلى الأجهزة الأمنية ، وحين رجع إلى طهران بدّل اسمه إلى (أمير طاهري) ، وأصبح رئيس تحرير صحيفة كيهان والمستشار الصحفي لرئيس الوزراء أمير عباس هويدا ، استجابة لضغوط الدوائر الأمنية . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص422 .

(3) كان من الأفراد الذين التحقوا بالتيار الاشتراكي وحظوا لاحقاً بشهرة واسعة (حميد عناية) ـ العضو السابق في حزب توده وكاتب في صحيفة شهبار ـ و(محمد علي همايون كاتوزيان) ، و(منصور فرهنك وناصر باكدامن) ـ وهما من الأساتذة في الجامعات الأوربية والأمريكية . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص422

الذي دفع بجهاز السافاك لدس عناصره في صفوف التيار بغية إضعافه والإجهاز عليه[1] .

أما بشأن طلاب الداخل الإيراني ، ففي بداية عام 1966م أعلنت المحكمة العسكرية في طهران عن اعتقال (75) شخصاً ، لاتهامهم بالقيام بعمليات مسلحة في أيلول 1965م ضد المؤسسات الحكومية الإيرانية ، وقد حكمت المحكمة المذكورة على (55) شخصاً منهم بالسجن لمدد مختلفة ، وأفرجت عن الآخرين ، وكان غالبية الذين حكم عليهم بالسجن من طلاب الإعدادية وطلاب الجامعات وشباب السوق ، وقد استلم الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في إيران تقريراً بشأن سجن وتعذيب سبعة من طلاب كلية الطب جامعة طهران ، من الذين شاركوا في العمليات المسلحة المذكورة ، فضلاً عن مقتل أحدهم المدعو (هوشنك تيزاني) في السجن بسبب التعذيب[2] .

ومن جانب آخر قام الاتحاد العام للطلبة الجامعيين في الخارج (تأسس مطلع ستينيات القرن العشرين) ، بدور واضح في الحركات الطلابية بالخارج، فقبيل الزيارة المزمع القيام بها من قبل الشاه محمد رضا بهلوي إلى ألمانيا الغربية في السابع والعشرين من أيار 1967م، قام الاتحاد بتوزيع بيان ضد زيارة الشاه وبمائة ألف نسخة وزعت في انحاء البلاد ، واتفق على أن تقوم تظاهرات ترافق الشاه في المدن الألمانية التي سيزورها ، إلا أن الشرطة الألمانية قامت باعتقال بعض المتظاهرين ، وفرضت الإقامة الجبرية على بعض الإيرانيين المقيمين في ألمانيا ، وفرض عليهم أيضاً إعطاء تقارير يومية عند خروجهم من مساكنهم إلى الشرطة المحلية ، ولذلك ألغى الشاه زيارته لمتحف ميونخ التي كان من المزمع القيام بها في الأول من حزيران من العام نفسه ، بسبب التظاهرات الكبيرة التي قام بها مئات الطلاب الإيرانيين والألمان ، وفي الثاني من حزيران ، وصلت التظاهرات أوجها[3] ، الأمر الذي جعل السافاك يرسل

---

(1) المصدر السابق نفسه .

(2) أفشين متين ، المصدر السابق ، ص ص 227 ـ 228

(3) أفشين متين ، المصدر السابق نفسه، ص 226.

إلى المانيا ثلثمائة شخص بزي الطلبة ليكونوا في استقبال الشاه في مطار ميونخ ، وليصدوا التظاهرات الطلابية ، التي كان من المقرر أن تستقبل الشاه في المطار ، وحصل اشتباك عنيف بين الطلبة الحقيقيين والطلبة المزيّفين ، وأدى الاشتباك إلى مقتل شاب وجرح العشرات من الطلبة والشرطة ، ومنذ ذلك الحين ، طلبت الحكومة الألمانية رسمياً من الشاه أن لا يزور ألمانيا ، وإذا أراد زيارتها ، فيجب أن تكون تحت شروط مسبقة حتى لا تتكرر مأساة مطار ميونخ[1] .

ولم تتوقف الحركة الطلابية عند حدث معين ، بل إنها تصدت حتى إلى المناسبات الخاصة بالشاه نفسه ، ففي الاحتفال الخاص بذكرى ميلاد الشاه في تشرين الأول 1967م ، ساهم الطلبة بتعكير أجواء هذه الاحتفالية التي ولّدت استياءً واضحاً حتى لدى من حضروها ، نتيجة للآثار الناجمة عن حركة إضراب طلاب الجامعات الإيرانية ، احتجاجاً على الاحتفالية قبل البدء بها[2] .

ولم تنقطع التظاهرات الطلابية في الخارج ، ففي الخامس والعشرين من تشرين الأول 1967م ، اندلعت تظاهرات أخرى من قبل الاتحاد الطلابي في الولايات المتحدة الأمريكية ، في مقابل القنصلية الإيرانية في سان فرانسيسكو ، احتجاجاً على مراسم تنصيب الشاه ، وفي اليوم الثاني ، حينما استخدمت الشرطة القوة لتفريق المتظاهرين ، قامت باعتقال قائد الطلاب الجامعيين المتظاهرين المدعو خسرو كلانتري ، لكن الطلاب تمكنوا من إنقاذه ثلاث مرات من الشرطة، مما يؤكد أن مدة الهدوء والاستقرار لقادة الحركات الطلابية قد انتهى في مدة حكم جون كندي 1961 ـ 1963م[3] .

وفي أثناء زيارة الشاه محمد رضا بهلوي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في

---

(1) موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص164 ؛ جعفر حسين نزار ، الثورة الإسلامية في إيران (وقائع وأحداث) ، طهران ، ط 3، 1984، ص ص141 ـ 142

(2) ريتشارد دبليو كوتام ، المصدر السابق ، ص473

(3) أفشين متين ، المصدر السابق ، ص248 .

الثاني عشر من حزيران عام 1968م[1] ، اشتبكت الشرطة مع المتظاهرين أمام البيت الأبيض حينما استقبل الرئيس الأمريكي الشاه هناك ، وتمكن المتظاهرون من كسر الحلقة التي فرضتها الشرطة على السيارة المصفحة للشاه للوصول إليها ، حينما كان في طريقه إلى المؤتمر المزمع عقده مع الرئيس الأمريكي جونسون ، وقام عشرون طالباً أعضاء في الاتحادات الطلابية ، وهم يرتدون الأقنعة على وجوههم[2] ، وشنت مجلة (دانشجو) (DANISHGO) ـ الصحيفة الناطقة باسم الاتحاد الطلابي الإيراني في الولايات المتحدة هجوماً على السياسة الأمريكية[3] ، كما أدان المؤتمر السادس عشر لاتحاد الطلبة الإيرانيين

---

(1) في 12 حزيران 1968 م قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة الى الولايات المتحدة الأمريكية ، سعياً منه للحصول على أسلحة حديثة تقدر قيمتها بـ (600 مليون) دولار ، تتضمن مقاتلات نفاثة وزوارق حربية ومعدات أخرى ، ولمدة خمس سنوات ، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على ذلك ، وتم تأكيده في البيان الختامي لزيارة الشاه ، وعبّر الرئيس الأمريكي جونسون عن رغبة الولايات المتحدة في مواصلة التعاون مع إيران للوصول إلى تلك الأهداف . ينظر : خالد موسى جواد ، العلاقات الامريكية الإيرانية ما بين 1968 ـ 1988، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990، ص ص42 ـ 43 ؛ نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص 95 ـ 96 ؛ Asian Recorder , 1968 , op .cit . , p .8403 .

(2) كثيراً ما كان الطلاب الإيرانيون المتظاهرون أو المعتصمون يخفون وجوههم بالصحف التي يحملونها ، وبعضهم صنع من هذه الصحف ما يشبه الأقنعة ، كي لا تتعرض أسرهم لانتقام السلطات الإيرانية وملاحقة جهاز السافاك لهم ، وكانت هذه الأقنعة العلامة الشاخصة لمتظاهري الاتحاد الطلابي . ينظر: = =أفشين متين ، المصدر السابق ، ص246 ؛ « الحوادث » (مجلة) ، العدد/ 639، السنة/ 13، بيروت ، 7/2/1969 ؛ « الجمهورية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد/ 756، 11/5/1970 .

(3) تذكر وثيقة أمريكية أن بعض المجلات الألمانية أكدت أن المخابرات ألأمريكية كانت تقدم دعماً سرياً للطلبة الإيرانيين ، وأنكر السفير الأمريكي في طهران للشاه ولرئيس وزرائه أمير عباس هويدا علمه بذلك ، كما لا يوجد سبب معقول يسوغ للإدارة الأمريكية دعم حركة ضد نظام بلد مثل إيران تسير فيه ألأمور بشكل جيد ، لكن ذلك لم يلغ شكوك الشاه من وجود ارتباط بين بعض عناصر الإدارة الأمريكية وطلبة إيران ، في الوقت الذي كان فيه الشاه مستاءً جداً من كلام المسؤولين الأمريكيين الذين يؤكدون أن إيران قد أصبحت مهيأة للثورة ، ولا يعقل أن تقوم الولايات المتحدة بتشجيع الحركات الطلابية في الوقت الذي ترتبط مع الشاه بعلاقات جيدة ، إذ أن إيران الحليف المهم لها في المنطقة وليس من مصلحتها اسقاط =

عام 1969م السياسة الاستعمارية الحديثة للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط ، لتعاونه مع الامبريالية العالمية ومساعداته المالية والعسكرية لإيران[1] .

وبسبب الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية في طهران عام 1969م ضد مجموعة من الطلاب المتهمين بالتآمر على قلب نظام الحكم في إيران ، شمل رد فعل الطلاب الإيرانيين سائر أنحاء أوربا ، ففي ألمانيا الغربية ، قام الطلاب بتظاهرات عديدة ، وفي إيطاليا أيضاً احتل المتظاهرون السفارة الإيرانية ثم جلو عنها بعد تدخل السلطات الإيطالية ، وفي باريس أيضاً هاجم اثنان وعشرون طالباً السفارة المذكورة وطردوا الموظفين منها واعتصموا بداخلها باسم « اتحاد الطلاب الإيرانيين في فرنسا ، « وفي السفارة الإيرانية في روما ، أعدّ الطلاب المعتصمون « جريدة حائط » ، هاجموا فيه الشاه وحكومته ، وعلّقوا الجريدة على أحد جدران السفارة[2] .

وعشية قيام الشاه بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1969م[3] ، أقام الاتحاد الطلابي الإيراني تظاهرة

= نظام الحكم فيها . ينظر :

Foreign Relation of the united states (1964-1968) .Vol .xx11,Iran,Department of state, Washingtion . DC,Johnson Library , Department of stat Central Files , po 113-2 Iran . 4503 , sub : (CIA) and students , Tehran , May 13 , 1967 , 1250Z .www .state .gove .

(1) أفشين متين ، المصدر السابق ، ص ص246 ـ 247 . وللمزيد من التفاصيل حول سياسة الاتحاد السوفيتي والمساعدات المالية والعسكرية المقدمة من قبله إلى إيران في تلك الحقبة ، يراجع : ناظم يونس الزاوي ، المصدر السابق ، ص ص65 ـ 67 ؛ روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص ص331 ـ 332 .

(2) « الحوادث « (مجلة) ، بيروت ، العدد 639، 7/ 2/ 1969 .

(3) قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (21 ـ 23 تشرين الثاني 1969م) ، وكان اللقاء مليئاً بعبارات المشاعر الحارة ، وحتى ببعض ذكريات الأيام السابقة للعلاقة بين الشاه والرئيس الأمريكي الجديد ريتشارد نيكسون ، الذي يُعد من المؤيدين للشاه شخصياً ولطلباته . ينظر: روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص385

حاشدة أمام البيت الأبيض ، وفي حينها أشارت بعض الصحف الأمريكية ، مثل صحيفة نيويورك تايمز والواشنطن بوست بصورة مختصرة إلى التظاهرات المذكورة ، وقدّرت عدد المتظاهرين من الطلبة الجامعيين الإيرانيين بـ (150 ـ 200) متظاهر ، وهم يرتدون الأقنعة[1] .

إن ارتداء الأقنعة من قبل الطلاب المتظاهرين الإيرانيين أصبح معمولاً به منذ مدة وذلك لأن السافاك يطارد أسرهم ويضيّق عليها فيما لو ثبت أن أبناءهم من الدارسين في الخارج قد شاركوا بتظاهرات معادية للشاه والحكومة الإيرانية ، وهذا يدل على مدى انعدام حرية التعبير عن الرأي في إيران

ومن جانب آخر استنكر الطلاب الإيرانيون الدارسون في الجامعات والمعاهد التركية في عام 1970م الإجراءات القمعية التي تقترفها الحكومة الإيرانية بحق الشعب الإيراني ، وسار الطلبة في تظاهرات صاخبة في اسطنبول معلنين سخطهم على الحكم في إيران ، ولاسيما بعد أن قام السافاك باعتقال (2500) طالب إيراني وقتل سبعة آخرين من طلبة جامعة طهران في العام نفسه[2] ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد قام جهاز المخابرات الأمريكية باعتقال ستة من الطلاب الجامعيين الإيرانيين في ولاية كاليفورنيا الأمريكية ، وكانت التهم الموجهة إليهم ، الاعتداء على الدبلوماسيين الإيرانيين في إحدى المناسبات الحكومية في الولاية المذكورة ، لكن تم إيقاف الاعتقالات حينما سمعت الشرطة أن المعتقلين الستة يقيمون منذ ثلاث سنوات خارج كاليفورنيا ، وبذلك تم إطلاق سراحهم جميعاً عدا اثنين اتهما بالتهديد ولكنهما اضطرا إلى دفع غرامة مالية ؛ وصدر حكم بالسجن لمدة ستة أشهر على المدعو برويز شوكت ، واستندت الإدارة الأمريكية في تصرفها هذا إلى القائمة التي تسلمتها القنصلية الإيرانية في سان فرانسيسكو في العام نفسه[3] .

وازدادت أعداد من انضموا إلى لواء الحركة الطلابية كثيراً في عام 1970م

---

(1) أفشين متين ، المصدر السابق ، ص356 .

(2) « الجمهورية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد/ 756، السنة الثالثة ، 11/ 5/ 1970

(3) أفشين متين ، المصدر السابق ، ص356

فقد وصل عددهم إلى تسعة عشر ألف طالب في الداخل وأربعين ألف في الخارج[1] ، مّما جعل الشاه يأمر جهاز السافاك بسحق أولئك من أجل إيقاف الحركات الطلابية في المستقبل ، كما أمر السافاك بالاستفادة من العطل الصيفية في العام المذكور كي يتم طرد الطلاب المعارضين (العناصر غير المرغوب فيها) من الجامعات ، ولم يسمح أن يدخل الجامعة في بداية السنة الدراسية أي طالب معارض ، وعقب أوامر الشاه ، أمر رئيس السافاك المراكز المختلفة لجهازه بالآتي : « لا ينبغي أن يوجد في الجامعات طالب واحد معارض ومؤيد للتظاهرات والفتن ، » وعمت البلاد موجة من إلقاء القبض والطرد والإرسال قهراً إلى الخدمة العسكرية في الجامعات ومراكز التعليم العالي[2] ، وبذلك تكون الحكومة الإيرانية قد ضيّقت الخناق على الطلاب ، ولاسيما أنهم أصبحوا يشكلون خطراً على النظام السياسي ، ومن جهة أخرى كانت هناك منظمات إسلامية أخرى تهدد النظام ولابد للحكومة الإيرانية من مواجهتها

المنظمات الإسلامية المسلحة :

ظهرت على الساحة السياسية الإيرانية « منظمة مجاهدي خلق » (سازمان مجاهدي خلق)[3] ، التي تُعد من أبرز المنظمات الدينية والسياسية التي وقفت بوجه الشاه وحكومته ، فبعد تشكيل النواة المركزية للتنظيم في طهران ، كان المؤسسون يجتمعون مرتين كل أسبوع ويناقشون استراتيجية التنظيم ومشاريعه المستقبلية ، وكانوا يلقون الخطابات في مسجدي هداية وإرشاد ، ويمدون الجسور مع الشباب ، ويستقطبون عناصر جديدة ، فأسسوا خلايا صغيرة في مناطق قزوين وتبريز ومشهد وأصفهان وشيراز ، وعكفوا على دراسة التاريخ والدين والأطروحات الثورية من قبيل الثورة الروسية والصينية والكوبية والجزائرية ، والتاريخ الإيراني القديم ، ولاسيما تاريخ الثورة الدستورية لعام

(1) حازم صاغية ، المصدر السابق ، ص79 .

(2) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص203

(3) تشكلت النواة الأولى للمنظمة في آب 1965م على يد ثلاثة أشخاص هم محمد حنيف نجاد وعلي أصغر بديع زادكان وسعيد محسن . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص362 ؛ رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي ، المصدر السابق ، ص92

1906م وثورة جنكل والنهضة الوطنية لتأميم النفط ، والواقع أن أساس أفكارهم وأيديولوجيتهم تنطلق من القرآن ونهج البلاغة وسائر المصادر الدينية ، بينما انفتحوا إلى جانب ذلك على دراسة المؤلفات الاقتصادية[1] .

ومن جانب آخر كان لانهيار النهج الإصلاحي والأسلوب البرلماني للوصول إلى الحكم في حزب توده ، وشراسة هجمة الشاه على القوى الوطنية الإيرانية وما رافق كل هذا من تشتيت تنظيمي وسياسي في الحزب الشيوعي الإيراني ، الأثر الكبير في بروز اتجاه جديد كانت له نواة سابقة في صفوف الحزب ، تدعو إلى رفض النهج الاصلاحي واعتماد الكفاح المسلح وتخليص الحزب من التبعية للاتحاد السوفيتي ، وتدريجياً تحول هذا التيار إلى تنظيم ماركسي مستقل يعتمد الكفاح المسلح ويدرب عناصره على السلاح داخل إيران وخارجها في فصائل المقاومة الفلسطينية بشكل خاص[2] ، وتدربت في معسكراتها في الأردن ولبنان ، واشتركت في عملياتها ، وتلقت منها مساعدات مادية وإعلامية وأسلحة أرسلت إلى إيران ، فالاقتراب من المقاومة الفلسطينية كان يعطي للمعارضة شعبية أكبر لدى الشعب الإيراني ، ولذلك تشكلت منظمة فدائيي خلق (الشعب) في إيران منذ عام 1965م ، وأقامت هذه المنظمة علاقات مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان وأرسلت كوادرها للقتال إلى جانب ثوار ظفار ، أما الشاه فقد أفلت من محاولات عدة قامت بها هذه المنظمة لاغتياله ، فاتهمها بالالحاد، وبأنها أداة لمنظمة التحرير الفلسطينية وبغداد والامبريالية العربية ـ حسب وصفه[3] ـ ولاسيما أن علاقاته مع الأطراف المذكورة لم تكن على ما يرام ويعتقد أن كل تحرك يكون مدعوماً منها .

يتكون التنظيم المسلح لمنظمة فدائيي خلق (الشعب) الإيرانية من فصيلين، تشكل الفصيل الأول في عام 1966م في جامعة طهران من قبل ستة طلبة جامعيين (جماعة جازاني)[4] ، أما الفصيل الثاني فقد تأسس عام 1967م من قبل

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص363

(2) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص38 .

(3) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ، ص30

(4) للتعرف على أسماء أعضاء المجموعة المذكورة وسيرة كل منهم ، يراجع : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص350 ـ 353 .

اثنين من طلبة الجامعة والتي تعرف (بجماعة أحمد زاده ـ پويان)[1] ، واستطاعوا تشكيل فروع لمجموعتهم في تبريز ومشهد ، وقد نادى الفصيلان باعتماد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لاسقاط النظام ، وجرت بين منظمة مجاهدي خلق وفدائيي خلق في عام 1971م مفاوضات للعمل الموحد[2] ، إلا أنهما لم يتفقا على توحيد جهودهما على ما يبدو لاختلاف وجهات نظرهما في مسألة العمل السياسي

أما العمليات المسلحة التي قامت بها منظمة « فدائيي خلق » ، ففي شباط 1971م قامت مجموعة مسلحة من الفدائيين بشن أول عملية عسكرية حينما أرسلت مجموعة من مقاتليها إلى منطقة الغابات الشمالية ، وبالتحديد إلى منطقة كيلان ، وتم اختيار هذه المنطقة لصعوبة وصول الدروع الثقيلة التابعة للحكومة إليها ، كما يمكن اتخاذ منطقة الغابات غطاءً لهم ضد الهجمات الجوية ، والأهم من ذلك حصولهم على تأييد فلاحي المنطقة ، لكن هذه العملية فشلت ، بسبب اعتقال أحد أعضاء المجموعة من قبل شرطة مدينة سياهكل[3] ، عندما هاجم الفدائيون مركز الشرطة في الثامن من شباط 1971م (التاسع عشر من بهمن) ، بعد أن قتلوا وجرحوا أفراده ، واستمر احتلالهم للمركز أياماً عدة ، كما استولوا على السلاح الموجود فيه وتراجعوا بعد ذلك إلى الغابة ، وما أن وصلت هذه الأنباء إلى الشاه حتى أرسل قوات برية وجوية طوّقت منطقة الغابات ، وتم إحراق جزء من الأشجار ، وبعد اشتباكات قصيرة ، تم القبض على أعضاء المجموعة بكاملهم وأُعدم بعضهم ، وسُجن بعضهم الآخر لمدد مختلفة[4] ، الأمر الذي جعل الصحافة الأجنبية تنشر ذلك

---

(1) وللتعرف على سيرة الشخصين المذكورين وأبرز أعضائها الآخرين ، يراجع : المصدر نفسه ، ص ص352 ـ 353 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، المجتمع الإيراني الخلفية التاريخية والسياسية والاقتصادية ، ص45 .

(3) سياهكل : وهي قرية تقع بالقرب من بحر قزوين . ينظر : مركز دراسات الخليج العربي ، (إيران في المحنة) مجموعة مقالات مترجمة ، جامعة البصرة ، 1983، ص15 .

(4) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص116 ؛ محمد حسن =

النبأ في صحفها المختلفة ، وأكدت أن (13) عضواً من مجموعة حرب العصابات نفّذت عمليات مسلحة ، وأن قوات الامن الإيرانية تمكنت من قتل واعتقال عدد منهم ، وكذلك اعتقلت اعضاء آخرين من المجموعة التي اغتالت الجنرال الإيراني فارسيو ، التي تورطت أيضاً في سرقات أحد المصارف[1] .

وحظيت هذه العملية بأهمية تاريخية فريدة بوصفها أول ممارسة مسلحة ضد النظام ، ولاسيما عقب انتفاضة 15 خرداد (5 حزيران 1963م) ، وما تبعها من أساليب وحشية وقمعية بحق جميع الأحزاب والتيارات السياسية ، على الرغم من أن الهجوم الذي شنه فدائيو خلق على سياهكل لم يكلل بالنجاح ، وتوعد النظام بالقضاء على فدائيي خلق ، ونعتتهم وسائل اعلام الحكومة الإيرانية « بالملحدين والمخربين » وعملاء حزب توده وأذناب منظمة التحرير الفلسطينية وأعداء ثورة الشاه[2] . وهذا يدل على أن العملية الفدائية في سياهكل كانت مؤثرة على الشاه وحكومته ، ولاسيما بعد انتشار خبرها إلى الخارج

ومن جانب آخر فان هذا الحادث جلب معه بعض السلبيات ، فالهزيمة التي مُني بها الفدائيون عند هجومهم على مخفر قوات الحرس في سياهكل ، والطريقة التي تصدى بها النظام لقمع هذه الحركة والقضاء على أعضائها ، جعلت الكثيرين يتغاضون عن التفكير ثانية في أسلوب المقاومة المسلحة ضد النظام ، كما أن قيام القرويين في تلك المنطقة بالقبض على الفدائيين وتسليمهم للشرطة ، خلق نوعاً من الوفاق بينهم ومسؤولي الحكومة الإيرانية ، وعدّ موقفهم هذا نوعاً من التأييد للشاه، كما أن تغيير نمط المقاومة وقيام الفدائيين

= أحمد السامرائي ، الأحزاب والحركات السياسية في إيران 1950 ـ 1978، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية الاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1980، هامش ص166 ؛ عباسعلي عميد زنجاني ، انقلاب اسلامي إيران (علل ، مسائل ونظام سياسي) ، تهران ، چاب أول ، 1381 ش/ 2002م ، ص176 .

(1) Asian Recorder , 1971 , op . cit . , p . 10310 .

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص359

ببعض العمليات المسلحة سواء في منطقة سياهكل ، أم القيام ببعض العمليات الاخرى ، التي تمثلت بتفجير القنابل في الأماكن العامة ، واغتيال بعض العناصر المهمة ، والسطو على خمسة مصارف، ومهاجمة مخافر الشرطة ، فضلاً عن قتل عنصرين من السافاك ، وتفجير السفارة البريطانية والأمريكية والعُمانية ، والمكتب الدولي للبريد والبرق والهاتف ، ومكتب الخطوط الجوية ، والجمعية الإيرانية الأمريكية ومقر شرطة في طهران وتبريز وجرجان ومشهد وعبادان ، كل هذه الأعمال المسلحة التي جرت في هذه المدة (عام 1971م) ، قد أثر على صورة النظام في الخارج ، وأبطل مفهوم « جزيرة الثبات « حول إيران ، وجعل ثورة الشاه والشعب موضع شك واستفسار[1] . أي أن مدة الاستقرار السياسي لم تعد كما كانت سابقاً ، ومن جهة أخرى كانت المؤسسة الدينية بالمرصاد لسياسة الحكومة ، التي شكلت هي الاخرى عقبة أمام الشاه وحكومته في تلك الحقبة

المؤسسة الدينية :

لم تكن المؤسسة الدينية بعيدة عن الساحة السياسية في إيران ، إذ أدى رجال الدين دوراً مهماً في المرحلة الأولى من حكومة هويدا 1965 ـ 1971م ، في مواجهة النظام السياسي ، فقيادة المؤسسة الدينية هي مجموعة من رجال الدين بدرجة آيات ، وهي أعلى درجات السلم الإداري الديني في إيران ، تليها حجة الإسلام والمسلمين ، ثم العلاّمة ، ثم طلاب العلوم الدينية[2] .

سعى الشاه محمد رضا بهلوي أكثر من مرة إلى التودد للمؤسسة الدينية ، ومنذ عودته على اثر انقلاب آب عام 1953م ، فانه ظل يقوم بمحاولات متصلة ليضفي مظهراً إسلامياً على شخصه وعلى نظام حكمه ، وهو ما انعكس على زياراته للأماكن المقدسة في إيران ، (لاسيما مرقد الإمام الرضا « عليه السلام » في مشهد) ، وعلى رعايته لمجموعة قليلة من العلماء يتزعمهم آية

---

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ،ص359؛ صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص36 .

(2) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص41

الله بهبهاني ، والدكتور حسن إمامي إمام جمعة طهران التي كانت تقام على نطاق ضيق في أحد مساجد العاصمة[1] .

وبينما كانت السنوات 1964 ـ 1975م مرحلة اعادة ترتيب الاوضاع الحزبية المُخربة والمُخترقة في ظروف قاهرة وصعبة ، بعد الضربات العنيفة التي تلقتها الاحزاب ، كانت المؤسسة الدينية معافاة تماماً وتعمل بشكل علني ، وبالنظر لما خلفته الأحزاب الرئيسة (توده والجبهة الوطنية) ، من أزمة ثقة بينها والجماهير واتساع حالة التشرذم الحزبي والتنظيمي ، هذا المناخ كان ملائماً لتغلغل المؤسسة الدينية وولوج شرائح واسعة من المجتمع الإيراني للبحث عن حلول لمعضلاتها في الدين نفسه ، بعد ان فشلت الأحزاب السياسية الماركسية والليبرالية على السواء في التقدم بالطموحات الجماهيرية إلى أمام[2] .

وبعد نفي آية الله الخميني في عام 1964م اتسم تعامل الحكومة مع رجال الدين بالعنف ، وكان عدد السجناء من هؤلاء يزداد تدريجيا ، فالمدارس الدينية والمساجد القديمة في أنحاء إيران أصبحت قاعدة أساسية لتحرك الإسلاميين ومعارضتهم للسلطة ، لكون هذه المراكز بعيدة عن الانظار ، لكن جهاز السافاك قرر مراقبة علماء الدين من اتباع آية الله الخميني (المنفي) ، والقضاء على أي تحرك لهم في المهد ، وهكذا شنت حملة اعتقالات ضد اساتذة الحوزة العلمية في قم عام 1965م ، وفي هذا الإطار ، قامت السلطات الأمنية بالقاء القبض على عدد من طلبة الحوزة العلمية ممن كانوا يقومون بتوزيع منشورات معارضة للحكومة في الحادي والعشرين من آذار 1966م (ليلة عيد نوروز) ، كان بينهم محمد المنتظري وآية الله الرباني الشيرازي ، واقتيدوا إلى سجن قزل قلعة في طهران[3] ، وفي الخامس من حزيران من العام نفسه قام طلاب الحوزة العلمية في قم بالاعتصام ، وذلك احياءً للذكرى السنوية لشهداء انتفاضة الخامس عشر من خرداد (الخامس من حزيران 1963م) ، كما

(1) فهمي هويدي ، إيران من الداخل ، القاهرة ، ط 4، 1991، ص26

(2) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص ص 42 ـ 43 .

(3) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص255 .

اعتصم طلاب جامعة طهران بالمناسبة نفسها ، وقد ارسل علماء الدين الذين كانوا يقبعون في سجون الحكومة الإيرانية رسائل وُجِهت إلى المدعي العسكري العام وارسلت نسخ منها إلى مراجع التقليد ومنظمة الأمم المتحدة ولجنة حقوق الانسان ، لبيان مظالمهم من النظام[1] .

ومما تجدر الاشارة إليه ، أن هناك مسألة في غاية الاهمية قد عمّقت الخلاف والعداء ما بين رجال الدين والنظام السياسي في إيران ، وهي المنع الرسمي لاقامة مراسم التعزية بمناسبة عاشوراء (ذكرى استشهاد الامام الحسين « عليه السلام ») ، وعلى الرغم من المنع لهذه الشعيرة ، إلا أنها مورست خفية في الاوساط الشعبية والقروية وفي المدن الصغيرة ، كما مورست في بعض الاحياء الشعبية داخل المدن الكبيرة ، وجرى قدر من التسامح تجاه ممارستها ، وتم تحويل قصة الاستشهاد إلى مسرحيات ، ولعل أول مسرحية تناولت واقعة الطف جرى تمثيلها عام 1965م في بداية تسنم امير عباس هويدا رئاسة الوزراء أما المسرحية الثانية التي تناولت قضية التعزية ، فقد جرى تمثيلها عام 1967م ، وجرى عرضها في المهرجان السنوي الأول للفنون في شيراز[2] .

وقد شبه الخميني النضال ضد الشاه بالنضال العادل للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وجاءت ثقة الشعب به من أنه رفض أي مساومة مع نظام الشاه ، وأصرّ على التغيير الجذري (الاستقلال الحقيقي ، انهاء الحكم المطلق ، قطع كل علاقة مع إسرائيل) ، وبعد نفيه إلى خارج البلاد واستقراره في العراق ، لم يتوقف الخميني عن العمل ضد سلطة الشاه ،

---

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص63

(2) Michael E . Bonine and Nikki R . Keddie , Continuity and change in mdern Iran , New York , 1981 , p . 290 .

وقد توالى تمثيل مسرحيتين في المهرجانات التي تلت هذا المهرجان وتناولت القضية الحسينية في عام 1970م و1971م ، وتلا ذلك عشر محاولات مسرحية عرضت في شيراز عام 1976م ، كما جرى تمثيل التعزية الحسينية في مهرجان الفنون الشعبية في اصفهان عام 1977م . ينظر : . Ibid

واستخدم في سبيل ذلك الرسل السرّيين وزوّار العتبات المقدسة في النجف الاشرف وكربلاء ، وتدرجت فتاواه من تحريم قوانين النظام الملكي إلى المقاومة السلمية فالمسلحة ، وتركزت معارضته على الاستبداد الملكي ، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبشكل خاص احتجاجه على العلاقات مع إسرائيل وهيمنتها على الاقتصاد والادارة في البلاد ، وطالب اثناء حرب حزيران 1967م بين العرب وإسرائيل بتوحيد المسلمين لتحرير فلسطين والقضاء على إسرائيل حليفة الشاه[1] . وكانت خطب وفتاوى آية الله الخميني مؤثرة في نفوس الشعب الإيراني ، ممّا أدى إلى زيادة حقد الشعب الإيراني للولايات المتحدة وإسرائيل في تلك المدة وكرهه لها .

وازداد التوتر بين الحكومة الإيرانية والمؤسسة الدينية ولاسيما بعد ان قام عناصر من جهاز السافاك بالاعتداء على العلامة الكبير آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي في حزيران من عام 1970م بعد خطاب القاه في مدينة قم، وعرّض فيه العلامة المرعشي باعمال الحكومة الإيرانية وارتباطاتها باسرائيل ، ممّا أدى إلى قيام تظاهرات شعبية ضد الشاه وشرطته تأييداً للمرعشي[2] ، وفي عام 1971م قام عدد من رجال الدين باحياء ذكرى وفاة آية الله محمد رضا سعيدي[3] ، وذلك في جامع الفاطمية والمدرسة الفيضية ، فسارعت قوات الامن باحاطتهم ، واوقفت جميع النشاطات فيه ، كما هوجمت المدرسة الفيضية ، واعتقل عدد من رجال الدين منها ، وكان منهم آية الله منتظري ، الذي نفته السلطة إلى مدينة نجف آباد ، كما اعتقلت عدداً من

(1) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ، ص26 ؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص353 . وللاطلاع على نص البيان الذي اصدره اية الله الخميني في اثناء حرب حزيران 1967م الذي أذيع عبر الاذاعة العراقية من بغداد ، يراجع : مركز باء للدراسات ، المصدر السابق ، ص 140.

(2) « الجمهورية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد 287، السنة الثالثة ، 15 حزيران 1970 .

(3) قتل آية الله محمد رضا سعيدي بعد تعذيب شديد من السافاك ، وكانت التهمة التي اعتقل بموجبها مطالبته برفع ايدي إسرائيل وامريكا من إيران . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص454 ؛ ابراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الإسلامية (الجذور الايديولوجية) ، القاهرة ، ط 2، 1988، ص304 ؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 351.

طلبة الجامعات والحوزة العلمية ، وأصدرت بحقهم أحكاماً قاسية ، مما دفع عدداً من رجال الدين إلى تقديم التماس إلى الحكومة الإيرانية من أجل تخفيف الحكم عليهم، فجاء رد الحكومة باعدام عدد منهم ونفي آخرين من بينهم آية الله طالقاني[1] . وكان السافاك قد أدّى دوراً مهماً في قمع المعارضة بكافة اشكالها من خلال ممارساته المختلفة

السافاك وموقفه من المعارضة :

يُعد جهاز السافاك من أبرز المؤسسات الامنية في إيران ، وقد عُين الجنرال نعمت الله نصيري رئيساً له عام 1965م ، أي في بداية تولي رئيس الوزراء أمير عباس هويدا رئاسة الوزراء ، وتُعد مدة رئاسة نصيري للسافاك المدة الثالثة لنشاط الجهاز المذكور[2] ، فعمل على توسيع جهازه وتنظيمه على أحدث الأساليب العصرية ، ولاسيما أن التعاون مع جهازي المخابرات الأمريكية والإسرائيلية توثّق واتسع ، فتجاوز عدد عملاء السافاك لأول مرة (30،000) منتسب[3] .

وعانى الشعب الإيراني في مدة تولي نعمت الله نصيري رئاسة السافاك أنواعاً من الرعب لا مثيل له ، فقد كان المعتقلون يُعذّبون حتى الموت ، ويُعتَقلون لأبسط الأسباب[4] ، ولاسيما أن نصيري زار إسرائيل لمرات عدة ، وتعاون مع جهاز الموساد الإسرائيلي في مجال العمل الاستخباري والأمني ، وهناك رسالة مرسلة من اسحق رابين ـ رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ـ إلى نعمت الله نصيري، يذكر فيها رابين أن السافاك في زمن نصيري يُعد المساعد

---

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص99

(2) شغل تيمور بختيار رئاسة السافاك بعد تأسيسه عام 1957م حتى عام 1961م ، ثم أصبح حسن باكروان رئيساً له حتى عام 1964م ، ثم جاء نصيري بعدها لرئاسة الجهاز المذكور، ينظر : تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة (التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الامريكية)، ترجمة : أمين الايوبي ، بيروت ، ط 1، 2008، ص 50 ؛ طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص363

(3) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 363.

(4) دونالد ولير ، المصدر السابق ، ص 20.

الايمن لإسرائيل في المنطقة ، بوصفه يلبي لها ما تريد ، فقدّم السافاك التسهيلات والمساعدات لإسرائيل في المجال الاقتصادي والثقافي والسياسي والوثائقي ، فضلاً عن التعاون في المجال الرياضي والفني ، وكان نصيري يصف الصهاينة « بالاصدقاء الإسرائيليين »[1] .

اشتهرت أساليب السافاك بالتركيز على القضية النفسية بعد الأساليب الجسدية ، إذ أن الشخص يصبح بموجب تلك الأساليب أداة لينة للاستجواب ليصلوا معه إلى النتيجة[2] ، ومن الوسائل النفسية المتبعة لاذلال الوطنيين ومحاولة انتزاع المعلومات منهم ، تعريضهم لجلسات طويلة من التحقيق المتواصل ، حتى يصاب المتهم بالاعياء أو الاغماء ، كما كان الأسلوب الآخر المتّبع مع المعتقلين ، هو وضع مكبرات صوت خفية يسمع منها المتهم اصوات التعذيب وصراخ وأنين المتهمين ، ويتكرر ذلك ساعات عدة في النهار والليل ، فيتصور أن التعذيب مستمر ليلاً ونهاراً ، وأن دوره قادم ، مما يضعف عزيمته ، فضلاً عن استعمال أساليب لا أخلاقية ، منها احضار امهات المعتقلين أو زوجاتهم أو شقيقاتهم وبناتهم إلى المعتقل، والتهديد بضربهن أو اغتصابهن إذا لم يعترف المتهم ، وتنفيذ ذلك إذا صمد أمام تهديدهم ، كما كانوا يقومون بتجويع المتهم واهانته بكلام فاحش وأحط ألفاظ السباب ، واتهامه بأشنع الصفات ، أما التعذيب الجسدي ، الذي ينتهي غالباً بالموت ، فكان لرجال السافاك فيه شهرة عالية ، ولاسيما أن المسؤولين عن التعذيب كانوا مدربّين على درجة عالية في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والمانيا الغربية وغيرها[3] . ممّا جعل الأمم المتحدة تكتب في تقريرها « إن مجرمي وجلادي السافاك ، فضلاً عن استخدامهم الشوك الكهربائي

---

(1) مؤسسة مطالعات وپژوهشهاي سياسي ، ساواك ودستگاه اطلاعاتي اسرائيل ، تهران ، چاپ دوم ، 1385ش/ 2006م ، ص43 . وللمزيد من التفاصيل عن التعاون الاستخباري والأمني بين إسرائيل وإيران في هذه الحقبة ، يراجع : المصدر نفسه ، ص ص43 ـ 50 ؛ روح الله رمضاني ، إيران والصراع العربي الإسرائيلي ، ترجمة : د . محمد وصفي ابو مغلي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982، ص ص15 ـ 20 .

(2) جمال صبحي عطية ، المصدر السابق ، ص48 .

(3) للاطلاع على طرق التعذيب الاخرى بحق المعتقلين الإيرانيين من قبل السافاك ، يراجع : طلال مجذوب، المصدر السابق ، ص ص368 ـ 371 .

وضرب المعتقلين ، فانهم يقومون بادخال قناني زجاجية مكسورة في مقاعد المعتقلين ، ويعلقون الاوزان والاثقال على ذكر الرجال من أجل استحصالهم على اعترافات ، وكذلك يقومون بالاعتداء الجنسي على أعراضهم وشرفهم أمام أنظار أزواجهم »[1] .

إن تقرير الأمم المتحدة بصدد انتهاك السافاك لحقوق الانسان في إيران ، يُظهر أن أساليب التعذيب المستخدمة من الجهاز المذكور مرعبة ولا يمكن قبولها من المجتمع الدولي ، وهي أساليب استفزازية تستخدم لأخذ اعترافات من المتهمين بطريقة لا تتفق ومعايير حقوق الانسان .

إن جهاز السافاك بامكاناته الهائلة ، استطاع أن يسيطر على الشعب الإيراني ويحصي عليه انفاسه ويعد عليه خطواته ، ويضمن للشاه حكماً طويلاً وهادئاً ، فالارهاب الذي نشره السافاك في إيران لم يكن له مثيل في التاريخ المعاصر ، ممّا جعل الكثير من وسائل الاعلام الأجنبية تطلق على إيران اسم « بلاد الخوف » ، إذ وصلت قدرة السافاك إلى كل قرية وشارع في انحاء إيران ، كما استطاع السافاك الوصول إلى اغلب الاحرار الإيرانيين في مختلف البلدان الاوربية والولايات المتحدة الأمريكية والقضاء عليهم ، فالمعتقلات والسجون كانت تزدحم بالمعتقلين ، إذ لا يكاد أن يجد أحدهم مكاناً لينام فيه ، وكانت تعطى بطانية واحدة لكل معتقل لا تكفيه في جو المعتقل البارد والرطب ، كما أن الطعام كان رديئاً ، وكان تقديم الطعام للمعتقل يبدأ في اليوم الثاني أو الثالث من اعتقاله ، وكان الطعام يتألف غالباً من الخبز الاسود ومن الفول أو الحمص أو العدس المسلوق ، كما كان الطبخ رديئاً ، ولذلك كان بعض المعتقلين محظوظين جداً إذا تمكنوا من جلب طعام من الخارج بعد دفع مبالغ باهضة[2] . إن هذه الأساليب في التعامل مع المعتقلين ، تؤكد مدى

---

(1) عباسعلي عميد زنجاني ، المصدر السابق ، ص174 .
وقد ذكر أحد جلادي السافاك في اعترافاته أمام محكمة الثورة بعد الثوره الإيرانيه عام 1979م ، « إن الاعمال التي قُمت بها ، لم يقُم بها شمر قاتل الحسين (عليه السلام) » ، ينظر : المصدر نفسه ،ص 175.

(2) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص 365، ص ص367 ـ 368.

قسوة جهاز السافاك ، وكان يفترض بمنظمات حقوق الانسان العالمية حث مجلس الامن الدولي لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع هذه الأساليب المستخدمة في إيران ، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تهيمن على مجلس الامن ولازالت كانت تغض الطرف عما كان يجري في إيران ، ممّا شجع الشاه على التمادي في استخدام القسوة تجاه المعتقلين السياسيين

وهكذا استطاع السافاك أن يتحكم بالشعب الإيراني ، ممّا ساعد الشاه على أن يصل إلى قمة الدكتاتورية والسيطرة التامة على جميع أجهزة الدولة ، ولما كان العنف يولّد عنفاً ، فان قسوة الشاه ونظامه وجهازه الأمني ، قد ولّد قسوة وعنفاً لدى الجماعات المسلحة ، ممّا أدى إلى ظهور منظمات فدائية[1] ، كمنظمة فدائيي خلق ومجاهدي خلق اللتين أدتا دوراً واضحاً في مقارعة الشاه ونظام حكمه ، واستخدمت وسائل مختلفة للوقوف ضد الظلم والاستبداد الذي كان قائماً في البلاد في مدة حكم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا

وأشارت جمعية الحقوقيين الدولية في تقريرها عام 1967م إلى ممارسة التعذيب في إيران ، إذ جاء في التقرير : « لاشك في أن السافاك مارس التعذيب منذ سنوات بحق المتهمين »[2] ، وذكر الصحفي المصري محمد حسنين هيكل ، أنه سأل الشاه عن أسباب تظاهر الطلبة الإيرانيين ضده كلما ذهب إلى الخارج ؟ فرفض كل ما جاء بالسؤال ، وردّ رداً قاسياً عبّر فيه عن سخطه وازدرائه ، حينما قال : « كلهم شيوعيون . . شيوعيون أو يتقاضون مرتبات من الشيوعيين » ، وسأله هيكل أيضاً عن تقارير منظمة العفو الدولية التابعة لهيأة الأمم المتحدة عن التعذيب الذي يقوم به السافاك ، التي نُشرت في صحيفة الصنداي تايمز اللندنية ، فكانت اجابته : « الشيوعيون مرة أخرى »[3] .

---

(1) أحمد عبد القادر الشاذلي ، المصدر السابق ، ص ص55 ـ 56.

(2) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص452 .

(3) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص ص147 ـ 148 .

وذكرت صحيفة الصنداي تايمز اللندنية في 20/ كانون الثاني 1975م أن الشرطة السرية الإيرانية تستخدم طرق التعذيب الوحشية بما فيها الصدمات الكهربائية ، =

وذكر مراقب أمريكي أن التعذيب في السجون الإيرانية يتم بصورة منتظمة ومن دون شك منذ سنوات ضد المشبوهين في اثناء الاستجواب بوساطة السافاك ، والذي يؤدي إلى هذا الاستنتاج ، هو عدد الادعاءات المفصلة التي تم القيام بها ، وغياب أي تحقيق حيادي ، فضلاً عن أن السافاك هو بحد ذاته قانون قائم لوحده ، على الرغم من أن الشاه ذكر في مناسبات عدة ، « ان التعذيب ربما تم استخدامه في الماضي ، ولكنه لم يعد يستخدم » ، وقال : « أنه يتم اتخاذ اجراءات ذكية في التحقيق »[1] ، لكنه اعترف في عام 1971م بشيوع التعذيب في إيران، وقال : « لستُ سفاحاً وسفاكاً للدماء ، وأنا منهمك بخدمة بلدي وشعبي ، ولا يسعني التضحية بوقتي بسبب بعض الشباب المجانين والمعتوهين ، وأنا لا أصدق بشاعة التعذيب الذي يُنسب لجهاز السافاك ، وأنا لا استطيع السيطرة على كل شيء »[2] .

يبدو أن كلام الشاه لم يكن صحيحاً من أنه لم يكن يعلم ببشاعة التعذيب الذي يمارسه جهاز السافاك بحق المعتقلين ، فلا يعقل أن أساليب التعذيب تجري في سجون خاصة لم يكن للشاه علماً بها ، وأن حديثه لوسائل الاعلام عن عدم معرفته ببشاعة التعذيب الذي يُنسب للسافاك ، أكذوبة يراد منها التغطية على بشاعته واجرامه ، لأن كل تصرفات وأعمال السافاك لا تتم إلا بعلمه ، لكنه كان يغض النظر عنها .

= وحرق الضحايا من أجل اخماد المعارضة في البلاد ، ينظر : « الثورة » (صحيفة) ، بغداد ، العدد 1974، 20/ 1/ 1975 .

(1) مقتبس من: جواد كاظم حطاب الشويلي ، مبدأ نيكسون واثره في منطقة الخليج العربي 1969 ـ 1979م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2007، ص210 .

(2) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص451 ـ 452 .
والغريب في الأمر أنه سبق وأن عقد في طهران المؤتمر العالمي لحقوق الانسان للمدة من (22 شباط حتى 13 آذار 1968م) وبموجبه تمت المصادقة على دليل النشاط العالمي مع ما يتعلق بحقوق الانسان، وتبنى قراراً يدعو الى مضاعفة الجهود لضمان حرية كل انسان للعيش بحرية وكرامة ، فضلاً عن= =ذلك، وافق المؤتمر على برنامج المدى الاوسع لرفع مكانة المرأة وحقوقها ، وادانة التمييز العنصري اينما وجد . ينظر :. Asian Recorder , 1968 , op . cit . , p . 8388

ومن جانب آخر فان حكومة هويدا اهتمت بالاصلاحات الاقتصادية المهمة، ولاسيما اعداد ووضع خطط التنمية الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد

حكومة هويدا والإصلاحات الاقتصادية :

الخطط التنموية وموقف الحكومة منها :

لقد كانت مهمة رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وما تزال هدف أغلب سياسات التنمية التي أخذت بتنفيذها أغلب النظم السياسية ، ولاسيما في بلدان العالم الثالث ، أما الدوافع لذلك ، فهي لاشك واضحة تدل عليها طبيعة النظم الإنتاجية والعلاقات التقليدية السائدة في مثل هذه المجتمعات ، التي تميزت بهيمنة التخلف الذي طبع الحياة الاجتماعية فيها ، وقد أضيف عدد من العوامل الأخرى التي تبرر مثل هذا التوجه الذي يأخذ في حسبانه تنمية الاقتصاد والمجتمع من دون إجراء تنمية سياسية متممة للأولى على أساس من تدني الوعي وعدم النضج ونقص الشعور بالمسؤولية لدى أفراد المجتمع[1] .

وكانت جهود التخطيط في إيران أول الأمر اقرب إلى أن تكون فلسفة مرشدة لأنها كانت تقرر الأولويات ، وصار التخطيط مع الزمن أكثر إيقاناً وطموحاً ، لكنه لم يكن ينظر إلى خطط التنمية على أنها ممارسات جامدة في تخطيط مركزي ، وإنما كان ينظر إليها بوصفها حصراً للموارد الوطنية وإطاراً لاستغلالها وتنميتها ، وكانت أهداف الخطة تظهر في أول الأمر في صورة نفقات، ولم تظهر أهداف نمو إلا في عام 1962م ، وغطت المدة جميعها خمس خطط ، مدة كل منها خمس سنوات ، باستثناء الخطتان التنمويتان الأولى والثانية ، فمدة كل منهما كانت سبع سنوات ، وأهم خطط التنمية في إيران هي على التوالي : (1949 ـ 1955م)، (1956 ـ 1962م) ، (1963 ـ 1967م) ، (1968 ـ 1972م)، (1973 ـ 1978)[2] .

---

(1) رعد عبد الجليل علي مصطفى الخليل ، التنمية والثورة (إيران 1963 ـ 1978م) ، بحث في كتاب « مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث » ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسيه، جامعة بغداد ، 1990، ص139 .

(2) روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه ، ترجمة : =

تزامن تسنم أمير عباس هويدا لرئاسة الوزراء في إيران بالوقت الذي كانت فيه الخطة التنموية الثالثة مطبقة في البلاد[1] ، وفي تلك المدة ومع تطبيق الخطة ، اعتمدت حكومة هويدا مصادر عدة لمواجهة عجز المدفوعات عن طريق حصر الائتمان (الاعتماد) وخفض الاستيراد ، بعد أن رفع البنك المركزي في إيران حصة الضرائب من 4٪ إلى 5٪ في عام 1965م[2] . كما استطاعت إيران تحت تأثير الزيادات الحاصلة في الصادرات النفطية مترافقة مع الارتفاع الهائل لأسعار النفط مورد إيران الرئيس من العملات الصعبة تحقيق معدلات نمو في الناتج القومي الاجمالي وصلت في العام نفسه إلى (10،4٪) ، إذ بلغ الانتاج الداخلي الصافي في عام 1965م (480 مليار) ريال ، بمعدل (265) دولار للفرد[3] . في الوقت الذي زاد عدد سكان إيران إلى (24،114،000 مليون) نسمة في العام المذكور[4] ، ووصل إلى (27،1 مليون) نسمة عام 1966م[5] .

= أمين سلام ، بحث في كتاب « إيران في المحنة » ، مصدر سابق ، ص47 .

(1) في بداية شهر تشرين الأول 1962م ، أقرت الحكومة الإيرانية المشروع الثالث للتنمية ، وكان مشروعاً خماسياً (1963 ـ 1967م) ، وخصصت لهذا المشروع اعتمادات تبلغ (140 مليار) ريال وزعت على فروع الزراعة والصناعة والمواصلات والطاقة والتعليم والصحة والتأهيل والإعداد والتدريب الفني وغيرها ، وكان المصدر الأساس لتمويل الخطة الثالثة ، عوائد النفط والقروض الأجنبية ، ونص القانون الخاص بالمشروع على أن ترد (مئة مليار) ريال من النفط ، والأربعون مليار الأخرى تغطى بالموارد الداخلية والقروض الخارجية ، وتقررت زيادة معينة تدريجية في حصة منظمة التخطيط من عوائد النفط من 55٪ عام 1962 ـ 1963م إلى 80٪ عام 1967 ـ 1968م . ينظر : مركز البحوث والمعلومات ، إيران المعاصرة ، بغداد ، (د . ت) ، ص60 ؛ حميد صفري ، المصدر السابق ، ص194 ؛

Asian Recorder , 1966 , op . cit . , p . 7017 .

(2) محمد علي همايون كاتوزيان ، المصدر السابق ، ص280 ؛

Asian Recorder , 1966 , op . cit , p . 7364 .

(3) پيير جالييه ، العالم الثالث في الاقتصاد العالمي (الاستغلال الامبريالي) ، ترجمة : ذوقان قرقوط ، القاهرة ، 1973، ص273 .

(4) المصدر نفسه ؛ باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص184 .

(5) جان فوران ، تاريخ تحولات اجتماعي إيران از صفوية سال هاي پس از انقلاب اسلامي ، ترجمة : أمين تدين ، تهران ، چاپ نهم ، 1388ش/ 2009م ، =

ومما تجدر الاشارة اليه ان الخطة التنموية الثالثة هي اول خطة خمسية تستند على برنامج الشاه في الثورة البيضاء ، وفي الاصل اشترطت الخطة استثمارات بقيمة (157،700 مليون) ريال في القطاع الخاص و (190،200 مليون) ريال في القطاع العام ، لكن الرقم الاخير تمت مراجعته في السنين اللاحقة ليصل في عام 1966م إلى (230 مليون) ريال ، والجدول (1) يوضح ذلك[1] .

ووفقاً لميزانية عام 1965ـ1966م التي قدمها رئيس الوزراء امير عباس هويدا إلى مجلس النواب الإيراني في الاسبوع الأول من شهر آذار 1965م ، فان الانفاق قدر بـ(176،7 بليون) ريال (ما يعادل 2،350 مليون دولار) ، أما الدخل فقدر بـ(175 بليون) ريال (ما يعادل 2،330 مليون دولار) ، والعجز في الميزانية بلغ (1،7 بليون) ريال (ما يعادل 20 مليون دولار) ، الذي وُصف بانه كان معتدلاً تماماً ، وان انفاق ميزانية عام 1964ـ1965م كان يقدر بـ(144،426 مليون) ريال ، وهو بحد ذاته أقل من الميزانية الجديدة ، والدخل كان (140،932 مليون) ريال[2] .

= ص471 . وهناك تضارب في عدد السكان ، فبعض المصادر تذكر ان عدد السكان عام 1966 بلغ (25،788،722 مليون) نسمة حسب التعداد الذي أجري في العام نفسه ، وبعضها يذكر أن عددهم (25،789،000 مليون) نسمة . ينظر : مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن إيران ، العدد الاول ، بغداد ، 1982، ص1 ؛ محسن نظري ، مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في إيران خلال العقود الاربعة الاخيرة ، « إيران والعرب » (مجلة) ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، بيروت ، ربيع 2004، ص93 .

(1) The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 336 .

(2) Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6406 .

جدول (1)

النفقات بموجب الخطة الثالثة 1963 ـ 1967 (بمليارات الريالات الإيرانية)[1]

٪ من

	المقدرة	الكلية	الفعلية
الزراعة / الري	49،0	21،3	47،3
الصناعة والمناجم	28،6	12،4	17،3
الطاقة والوقود	36،5	15،9	32،0
النقل والمواصلات	59،5	25،9	53،8
التعليم	18،1	7،9	17،5
الصحة	13،5	5،9	13،2
القوة العاملة / التدريب	3،2	1،4	2،8
التنمية الحضرية	7،5	3،2	7،2
الاحصاءات	1،7	0،7	1،5
الاسكان	12،4	5،4	12،2
المجموع	230،0	100،0	204،6

المصدر : البنك المركزي الإيراني

مقتبس من : مركز البحوث والمعلومات ، إيران لمحة مختصرة ، بغداد ، 1987، ص 50.

قُسّمت الميزانية الجديدة إلى ثلاثة أقسام : ميزانية التنمية ، الميزانية الاعتيادية ، الميزانية الخاصة بالحكومة ، وميزانية التنمية كانت متوازنة بـ(55،4 بليون) ريال ، والميزانية الاعتيادية تشير إلى عجز مقداره (1،5 بليون) ريال ، بينما الميزانية الخاصة بالحكومة ، فقد تضمنت (55،4 بليون) ريال ، واجمالي ميزانية التنمية تضمنت (7 بليون) ريال [2].

---

(1) كل دولار امريكي يعادل 75،75 ريالاً إيرانياً . ينظر : مركز البحوث والمعلومات ، إيران لمحة مختصرة ، ص50 .

(2) Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6406 .

ويبدو ان الميزانية الجديدة التي قدمها رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا تشير إلى مبالغ عالية وتُعد مشجعة ، إذا ما قورنت بميزانية العام السابق ، علماً أنها الميزانية الأولى التي يقدمها هويدا منذ توليه منصب رئاسة الوزراء .

وفي تلك المدة تعاونت الحكومة الإيرانية مع اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة المعاهدة المركزية (السنتو) من أجل تطوير البلاد باقامة مشاريع عدة ، إذ تم في الاجتماع المنعقد في لندن في آذار 1966م تخصيص مشروع لتبادل الافكار والمعلومات في الجانب العلمي بين ممثلي الدول الاعضاء في المنظمة المذكورة وبالتعاون مع مركز القيادة في طهران ، الهدف منها تشجيع البرامج الاقليمية[1] . ومن جانب آخر اعتمدت الحكومة الإيرانية على القروض والهبات الممنوحة والاستثمارات الضخمة واقتراض القروض وبارباح عالية[2] . فقد صادق البنك الدولي على قرضين لإيران بمبلغ اجمالي قدره (40،5 مليون) دولار لمساعدة الحكومة الإيرانية في برامج التنمية للخطة الثالثة ، وفي القرض المذكور خصص مبلغ قدره (32 مليون) دولار لتعبيد وتحسين الطرق العامة ، فضلاً عن انشاء شبكة محطات اذاعة في الشمال الشرقي من البلاد باتجاه الحدود الافغانية ، والباقي من المبلغ (8،5 مليون) دولار خصص لتشييد خمسين خطاً للمواصلات ، وطرق فرعية بمسافة مقدارها (1125 ميلاً) يربط بين ستة مناطق زراعية مع الطرق العامة الرئيسة . وعند اكتمال هذا الخط ، فان إيران سوف تمتلك (4860 ميل) من الطرق . أما الامر الثالث ، فهو بناء شبكة محطات الاذاعة من الدرجة الأولى ، علماً أن مبلغ القرض البالغ (32 مليون) دولار سيكون تسديده في مدة خمسة وعشرين عاماً وبمعدل فائدة مقدارها (5،5٪) يتم اعادتها في شهر تشرين الثاني عام 1969م[3] .

كما وافق البنك الدولي على منح قرض آخر لإيران مقداره (25 مليون)

---

(1) Asian Recorder , 1966 , op . cit . , p7049 .

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص191 .

(3) Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6514 .

دولار للصناعة واستخراج المعادن وبنك التنمية في إيران (IMDBI) لمواجهة تكلفة التبادل الخارجي لخطط المصارف لعامي 1966م و 1967م . علماً ان القرض المذكور يتم تسديده لمدة سبعة عشر عاماً ، ويُعد ذا قيمة وفائدة ويكون بضمان الحكومة الإيرانية[1] .

وفي الرابع من اذار عام 1966م قدّم رئيس الوزراء امير عباس هويدا إلى البرلمان الإيراني ميزانية عام 1966ـ1967م ، بانفاق اجمالي مقداره (192،1 بليون) ريال ، مقارنة مع (176،7 بليون) ريال للميزانية السابقة 1965ـ1966م، بمصدر دخل اجمالي مقداره (190،5 بليون) ريال مقارنة مع (175 بليون) ريال في ميزانية عام 1965ـ1966م . والميزانية الجديدة قُسّمت ثلاثة أقسام ، هي ميزانية التنمية ، والميزانية الاعتيادية ، والميزانية الخاصة بالحكومة[2] .

وكان الهدف من الخطة التنموية الثالثة رفع المدخولات الوطنية بما يقارب (6٪) في كل سنة ، وكان معدل الزيادة السنوي الفعلي حتى عام 1967م هو (8٪) وارتفع المدخول الوطني بنحو (11،5٪) ضمن الاسعار التي كانت سائدة، أو بنحو (10،9٪) ضمن الاسعار الثابتة . وكانت غالبية الاستثمارات في القطاع العام في معامل التكرير والبتروكيمياويات وتصنيع الالمنيوم ومعامل الفولاذ ومصانع المكائن والساحبات الزراعية في طهران ، وغالبية الاستثمارات في القطاع الخاص ، كانت في تصنيع السيارات وصنع رقائق الالمنيوم وتصنيع محركات الديزل والنايلون والورق[3] .

على الرغم من المشاريع التي تم تخصيصها في الخطة التنموية الثالثة والمبالغ التي خصصت لها ، لكن رئيس الوزراء امير عباس هويدا ، قال ان الخطة

---

(1) Ibid , 1966 , p . 7268 .

(2) Ibid , p . 7011 .

وللمزيد من التفاصيل حول التخصيصات الموزعة لكل قسم من اقسام الميزانية يراجع : Ibid .

(3) The shiloah center for Eastern and African studies , op . cit . , p . 336 .

وللمزيد من التفاصيل حول انفاقات التنمية في إيران للخطة الخمسية الثالثة والجداول الخاصة بها ، يراجع : Ibid .

المذكورة لم تحقق اهدافها لأنها كانت طموحة جداً ، وان الاهداف غير المتحققة في الخطة سيتم دمجها في السنة الأولى من الخطة التنموية الرابعة ، التي سيكون التركيز في الجزء الرئيس منها على الزراعة ، وأشار هويدا أيضاً إلى ان معدل النمو في إيران على ضوء الخطة التنموية الثالثة كان مميزاً ، إذ تم الابقاء على تكاليف المعيشة ضمن الخط المعهود ، ولاسيما بعد أن قام هويدا بتعيين لجنة دائمة للمتابعة ، وقال : « ان المؤشر على قوة الاقتصاد الإيراني هو أن نسبة السوق السوداء للدولار الأمريكي هي الآن أقل من شبه المصرف الرسمي » ، ثم أضاف : « انه سيتم اقرار قانون ضرائب جديد في البرلمان خلال اسبوع ، الامر الذي يعني المزيد من العائدات ، فضلاً عن خطوات الحكومة التي تم التخطيط لها من أجل تسخير المدخرات ، وبضمنها القروض الوطنية لتغطية تكاليف الدفاع المتزايدة ، وأن وراء كل ذلك هو عزمنا على الحكم عن طريق الاقناع أكثر مما هو عن طريق الاكراه والاعتماد بشدة على الشركات الخاصة »[1] .

يظهر من كلام هويدا ، انه كان عازم على استخدام طرق دبلوماسية اكثر في تلك الحقبة ، من أجل العمل على تطوير البلاد وتنفيذ المشاريع الكبيرة ، إذ ان ذلك لا يمكن ان يتم إلا بوجود استقرار سياسي

واستمرت إيران في استلام القروض من البنك الدولي ، ففي ايلول 1967م، اعلن البنك المذكور عن اعطاء إيران قرضاً مقداره (22 مليون) دولار، يتم تسديده في مدة خمسة وعشرين عاماً وبفائدة قدرها (6٪) ، على ان يتم صرف قسم من القرض لتوسيع مصادر المياه والزراعة في هضبة قزوين شمال إيران . بعد انتهاء الخطة التنموية الثالثة[2] كما تم توقيع اتفاقية بين إيران

---

(1) Johnson Library , National Security le , Country le , Iran , Telegram from the embassy in Iran to the Department of stat , Tehran , January 24 , 1967 , 1330z .

(2) بهروز طيراني ، روز شمار روابط إيران وامريكا (1832 ـ 1999) ، مركز اسناد وتاريخ ديپلماسي ، تهران ، چاپ اول ، 1379ش/2000م ، ص180 ؛ « اطلاعات » (صحيفة) ، طهران ، 15 ايلول 1967م

والولايات المتحدة الأمريكية ، لاعطاء إيران قرضاً مقداره عشرة ملايين دولار من الولايات المتحدة[1] . ولذلك تُعد الخطة التنموية الثالثة (1963 ـ 1967م) اكثر نجاحاً من الخطة التنموية الأولى والثانية[2] .

وفيما يتعلق بتقسيم المشاريع العمرانية وسلوك الافراد والمنظمات بشأن تحقيق تلك المشاريع ، يقول أحد المفكرين : « كان الشاه وعدد كبير من المستشارين الاجانب يرجحون في التخطيط للمشاريع العمرانية ، انجاز المشاريع العملاقة على المشاريع الصغيرة نسبياً ذات المردود الاهم على المزارعين والانتاج الزراعي ، وعلى سكان البادية والوحدات العمالية الصغيرة ، إلى ذلك فان غياب اصحاب الكفاءات ، والفساد الاداري والاستشارات الأجنبية في بعض الحالات ، كانت تشكل عوامل اضافية لالحاق الضرر بالمشاريع التنموية ، كما أن التنافس بين الوزارات والدوائر الحكومية العامة كان سائداً[3] ، فكل وزارة كانت تحاول أخذ الاموال من منظمة التخطيط لتقوم بمهمة تنفيذ المشاريع ، وكانت المنظمة المذكورة تعمل على اخضاع الوزارات لاوامرها في تنفيذ مشاريعها ، وكان هذا النزاع المستمر يعزز ظاهرة تملق الاطراف المعنية للشاه »[4] ، وهذا يدل على أن الوزارات الإيرانية كانت مستعدة وطموحة من أجل تنفيذ المشاريع المخصصة لوزاراتها للظهور بمظهر المتفوق على حساب الوزارات الاخرى ، والتباهي بذلك أمام الشاه

---

(1) بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص 180.

(2) K . S . Mclachlan , Food supply and agricultural self - suciency in contemporary Iran , vol . 4 , N . 1 , Cambridge University of London , 1986 , p . 148 .

(3) كان التنافس موجوداً بين رئيس الوزراء أمير عباس هويدا ووزير الاقتصاد علي ناغي علي خاني ، إذ أن الأول أخذ على عاتقه مسؤولية وزارة الاقتصاد منذ تشكيلها ، ولم يكن يؤمن بأجندة وزارة الاقتصاد . ينظر :

Vali Nasr , Politigs within the late - Pahlavi state : The ministry of economy and industrial policy (1963-1969) , International journal of middle east studies , vol . 32 , N . 1 , Cambridge university press , London , (Feb . 2000) , p . 97 .

(4) مقتبس من : محمود سريع القلم ، المصدر السابق ، ص ص 68 ـ 69.

وكانت الخطة التنموية الثالثة أول خطة تغطي مدة خمس سنوات (1963 ـ 1967م) ، واتخذت نظرة اكثر شمولاً للاحتياجات القطاعية كلها ، كما وضعت هيأة الخطة هدف نمو لأول مرة هو (6٪) ، وحددت النفقات مبدئياً بمبلغ (190 بليون) ريال ، ولكن هذا التحديد تغير ثلاث مرات ووصل إلى (230 بليون) ريال ، بزيادة قدرها (21٪) ، ووصل الانفاق الفعلي إلى (204 بليون) ريال ، وقد اثبتت الزراعة انها القطاع الاكثر قدرة على استيعاب الاموال ، ووصل انفاقها (23٪) من مجموع المصروفات ، وهي نسبة أعلى مما كان مقرراً لها . واستوعبت الصناعة (8٪) من الانفاق ، بينما كان مقرراً لها (11٪) ، وبينما كان النمو الزراعي ضئيلاً وبنسبة (8،2٪) ، كان نمو الصناعة بنسبة (8،12٪) بسبب زيادة الاستثمار الاجنبي الذي كان يتجه في الغالب إلى قطاع النفط ، وكان الاستثمار الخاص محركاً مهماً للنمو ، ويبلغ (57٪) من مجموع الاستثمار . وفيما يتعلق بالايرادات الفعلية ، زادت الخطة الثالثة من الاعتماد على النفط الذي مثّل (617٪) من الايرادات الفعلية ، كما مثّل أيضاً ضماناً للاقتراض الأجنبي[1] .

أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها إيران إبّان تنفيذ الخطة التنموية الثالثة ، وفّرت فرصة لحكومة هويدا لصياغة الخطة التنموية الرابعة (1968ـ1972م) ، التي كانت اكثر طموحاً ، ومن بين أسباب توسيع نطاق هذه الخطة العوائد المالية العالية من جراء زيادة واردات النفط الإيرانية . وهدفت الخطة المذكورة إلى تحقيق أهداف عديدة وطموحة ، منها انشاء المصانع الثقيلة ، وادخال الصناعات البتروكيمياوية ، وانشاء مصانع لاستخراج الغاز الطبيعي ، والاهتمام بمصادر المياه ، واعادة ترتيب تنمية الريف على وفق المرحلة الثالثة من قانون الاصلاح الزراعي ، للاهتمام بالقطاع الزراعي بهدف التقليل من الاعتماد على الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية الاساسية[2]

وبعد صياغة الخطة التنموية الرابعة من قبل الحكومة الإيرانية ، تم التركيز

---

(1) روبرت جراهام ، المصدر السابق ، ص ص53 ـ 54 .

(2) غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص 65 .

الاساسي فيها على تطوير الزراعة ، وقال رئيس الوزراء امير عباس هويدا : « إن الشاه يعلم أن زيادة انتاج الغذاء العالمي هو موضوع يشكل اهتماماً كبيراً »[1] . وبذلك انتهت الخطة التنموية الثالثة، لتبدأ صياغة الخطة التنموية الرابعة ، على أمل أن تعالج الاخطاء في الخطة السابقة .

وفي الحادي والعشرين من آذار 1968م ، اطلقت إيران خطتها الخمسية الرابعة (1968 ـ 1972م)[2] التي كان يتوقع منها القضاء على البطالة في المجتمع ، فضلاً عن زيادة ضريبة الدخل بنسبة (50٪) وتخفيض نسبة الامية ، والمساواة بين القرى والارياف . كما يتوقع من الخطة الجديدة تنظيم وتحديث الوزارات ، وتدريب الكوادر الوظيفية مع اشراف رقابي كبير على السلطة . وأكد رئيس الوزراء هويدا أن الخطة كانت طموحة[3] . وذكر أيضاً في مكان آخر : « أن إيران لو استمرت بنفس سرعتها الحالية فان انتاجها الوطني سيتضاعف خلال سبعة اعوام ، وأن إيران وصلت حتى إلى المرحلة التي تستطيع فيها التفكير بشأن مساعدة جيرانها »[4] . وعلى الرغم من التقدم الذي أشار اليه رئيس الوزراء ، كان الشعب الإيراني يعاني من مشكلة الغلاء ، فضلاً عن ارتفاع اسعار الوقود الذي أدى إلى ارتفاع اسعار النقل العام ، وطُرح هذا الموضوع في مجلس الوزراء والبرلمان الإيراني لمعالجته[5] ، ويبدو أن رئيس الوزراء كان متفائلاً في الخطة التنموية الرابعة ، وكان يأمل بانها سوف تخفف من معاناة الشعب الإيراني وترفع من مستواه المعيشي .

---

(1) Johnson Library , National security le , country le, Iran , Telegram from the embassy in Iran to the Department of state , Tahran , December 13 , 1966 , 0800z .

(2) ينظر الجدول (2)

(3) Asian Recorder , 1968 , op . cit . , p . 8324 .

(4) مقتبس من :

Johnson Library , National Security le , country le , Iran , memorandum of conversation , Washington , December 5 , 1968 .

(5) مركز بررسي اسناد تاريخي ، أمير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، ص43 . كتاب السافاك المرقم 327 في 5/ 12/ 1968 حول الجلسة الخاصة لمجلس النواب الإيراني المتعلقة بارتفاع اسعار النقل وموضوع الغلاء

واستمرت سياسة الاعتماد على القروض الأجنبية من قبل الحكومة الإيرانية لتمويل الخطة التنموية الرابعة ، فقد أعلن البنك الدولي في السابع من أيار 1969م، عن تقديم قرض إلى إيران بقيمة (40 مليون) دولار لتطوير صناعة المعادن وبنك التنمية الإيراني (IMDBI) لمساندة النشاط الصناعي الخاص في إيران ، والقرض المذكور يجب أن يراعي التغيرات الخارجية ، إذ أنه سيساهم مع بنك إيران في المساعدة في المشاريع الصناعية ، علماً أن القرض سيكون بضمانة من الحكومة الإيرانية ، وسيتم فرض سعر فائدة مقدارها (5،1ـ6٪)، وهو سيطابق تقريباً مبلغ الدين المتسلم من قبل البنك الإيراني ، ويكون أمد التسديد خمسة عشر عاماً[1] . كما أعلن البنك الدولي أن إيران ستمنح قرضاً آخر بقيمة (30 مليون) دولار في حزيران 1969م ، تخصص لأعمال الري والسقي وتطوير الاعمال الزراعية ، وتبنّي الأسلوب الزراعي الحديث ، ولاسيما في اقليم خوزستان (الاحواز) ، إذ أن تطوير الري والسقي والزراعة في منطقة ديز بالاقليم المذكور ، بدأ منذ مدة سابقة بتشجيع من الشاه نفسه ، فضلاً عن بناء سد على نهر ديز ، وخصص البنك الدولي له مبلغاً قدره (42 مليون) دولار في عام 1960م ، والمشروع الجديد يمول مساحات واسعة من الاراضي بالمياه، وسوف يؤدي إلى تطوير الزراعة[2] .

وفي الثامن عشر من أيار 1970م ،افتتح مؤتمر استثماري في إيران بمشاركة ستة من وزراء حكومة هويدا ومندوبي خمسين شركة خاصة إيرانية وستة وثلاثين شركة امريكية في طهران ، والتقى المشاركون في المؤتمر بالشاه ورئيس الوزراء هويدا ، وطالبوا بزيادة الاستثمار الأمريكي في إيران[3] .

ومن جانب آخر اتفقت مجموعة مصارف اجنبية تضم اربعة وعشرين مصرفاً من كندا وفرنسا وايطاليا والمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة

---

(1) Asian Recorder , 1969 , op . cit . , p . 8995 .

(2) Ibid , p . 9072 .

(3) بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص186

الأمريكية وبريطانيا ، على تقديم قرض إلى إيران بقيمة (100 مليون) دولار في الخامس من حزيران 1970م تحت رعاية صناعات هانوفر ، وسلم هذا القرض إلى البنك المركزي الإيراني ، والتسليف سيكون على مدى خمس سنوات[1]

كما أعلن البنك الدولي في الثامن والعشرين من تشرين الأول 1970م الموافقة على منح إيران قرضين بقيمة (79 مليون) دولار ، يخصصان لاغراض الطاقة الكهربائية والتعليم، علماً أن قيمة القرض الأول (60 مليون) دولار ، وخصص لتوسيع الطاقة الكهربائية ونظام توزيعها بحسب الحاجة ، ولاسيما بعد زيادة عدد السكان ، وكذلك لتوسع الصناعة ، أما القرض الثاني وقيمته (19 مليون) دولار ، فخصص لتنظيم مشروع خاص بالتعليم لاعادة بناء النظام التعليمي ، ويساعد القرض المذكور على تأسيس وتوسيع (40) مؤسسة تعليمية من المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات[2] ، وفي العام نفسه قرر البنك الدولي منح إيران قرضاً قدره (6،5 مليون) دولار لتطوير الزراعة والموارد المائية في إيران ، إذ سيتم

جدول (2)

النفقات بموجب الخطة الرابعة 1968 ـ 1972 (بمليارات الريالات)[3]

	قروض مصادق عليها (صيغة منقحة)		انفاق فعلي		فعلي (٪) من القروض المصادق عليها
	قيمة	حصة (٪)	قيمة	حصة (٪)	
الزراعة	46،7	8،4	41،2	8،1	88،2
الصناعة والمناجم	115،6	20،9	113،1	22،2	97،8
النفط والغاز	61،7	11،1	57،3	11،3	92،9
المياه	45،3	8،2	41،0	8،2	92،7
الكهرباء	42،2	7،6	37،7	7،5	89،3

(1) Asian Recorder , 1970 , op . cit . , p . 9889 .

(2) Asian Recorder,op .cit ., p . 9887 .

(3) في عام 1968م كل دولار يعادل 75،09 ريالاً ، 1969 ـ 1972م ، الدولار = 76،38 ريالاً ، 1973م، الدولار = 67،625 ريال . المصدر : البنك المركزي الإيراني مقتبس من : مركز البحوث والمعلومات ، إيران لمحة مختصرة ، ص52 .

النقل والمواصلات	84،3	15،2	71،4	14،1	84،7
الاتصالات السلكية واللاسلكية	46،5	8،4	38،7	7،6	83،2
التنمية الريفية	10،2	1،9	9،8	1،9	95،1
التنمية الحضرية	9،1	1،6	8،3	1،6	91،2
الاسكان والبناء	43،0	7،8	41،6	8،2	96،7
التعليم	19،0	3،4	17،7	3،5	93،2
الثقافة	1،5	0،3	1،4	0،3	93،2
السياحة	3،5	0،6	3،3	0،7	91،3
الصحة	15،7	2،8	14،2	2،8	90،4
الرفاه الاجتماعي	5،7	1،0	5،1	1،0	89،5
الإحصاء والأبحاث	1،8	0،3	1،7	0،3	94،4
التنمية الاقليمية	2،6	0،5	2،3	0،5	88،5
المجموع	554،5	100،0	506،8	100،0	91،4

بوساطته تسليف الفلاحين الذين يبلغ عدد أسرهم (المليوني أسرة) من أجل اصلاح اراضيهم ، وكذلك يشمل التسليف عمال الميكانيك في المزارع من أجل زيادة الانتاج الحيواني كالزبد واللبن واللحوم التي تقوم إيران باستيرادها من الخارج وبكميات كبيرة ، كما أن الحكومة الإيرانية قررت أيضاً دعم العمال في المزارع الكبيرة باعطائهم قروضاً طويلة الأجل ،وتشمل هذه القروض أو السلف صغار الفلاحين[1] ، علماً أن تطبيق المرحلة الثالثة لقانون الاصلاح الزراعي التي حددت بداياتها عام 1969م وتنتهي في آذار 1972م ، قد تزامنت مع تطبيق الخطة التنموية الرابعة ، وشهدت تدنياً في مستوى الانتاج[2] .

ووفقاً للاولويات في الخطة التنموية الرابعة ، فقد خصص للصناعة (21٪) من اجمالي النفقات المقررة ، فكانت هذه هي المرة الأولى في ظل حكم الشاه

(1) Asian Recorder , 1970 , op . cit . , p . 9492 .

(2) غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص68 .

ـ التي يزيد فيها نصيب الصناعة من مجمل الانفاق على نصيب الزراعة ، إذ هبطت النفقات التي خصصت للزراعة إلى (13٪) من اجمالي النفقات المقررة ، كما وضحت في الخطة ظاهرة أخرى تمثلت في اتجاه الحكومة الواضح لانفاق ايرادات النفط بصفة محرك اساسي للنمو ، فشهدت الخطة الرابعة تحولاً في هيمنة استثمار القطاع الخاص لصالح الاستثمار العام ، كما شهدت إيران البدء باقامة اكبر صناعة قاعدية خارج نطاق النفط ، مثل الصناعات الثقيلة والصناعات الهندسية ومشروعات انتاج الآلات ، ومصنع صهر الالمنيوم ، فضلاً عن اتمام مجمّع الصلب الأول[1] .

ومن جانب آخر فان الحكومة الإيرانية وبتوجيه من الشاه قامت بجملة اصلاحات اقتصادية في البلاد في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية بغية الارتقاء بالمستوى الاقتصادي نحو الأفضل مع وجود تخصيصات كبيرة في الميزانية ، وتماشياً مع خطط التنمية الاقتصادية ، ولاسيما الخطة التنموية الرابعة .

إصلاحات الحكومة الاقتصادية في :

1 ـ المجال الزراعي :

تُعد الزراعة في إيران سواء أكانت معتمدة على اراضي صالحة للاستزراع ، أم في مناطق رعوية ، من أهم النشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان . وتزرع في إيران جملة من المحاصيل المختلفة والمتنوعة التي تعكس تنوع الأقاليم المناخية في البلاد ، إذ تُزرع أغلب المحاصيل الزراعية في منطقة بحر قزوين حيث الاراضي الخصبة التي تشتمل على الرز ، بنجر السكر ، الفواكه ، الفستق ، فضلاً عن انواع مختلفة من الخضروات . وكان الأفيون واحداً من الصادرات الإيرانية المهمة[2] ، إذ احتلت زراعته نسبة (30٪) من الانتاج

(1) روبرت جراهام ، المصدر السابق ، ص55 . وسيتم الحديث عن الصناعة في الصفحات اللاحقة

(2) Europa publications limited , op . cit . , p . 236 .

في عام 1969م صدر قانون يجيز زراعة الافيون في إيران ، كما صدر قانون =

العالمي ، وكان عدد كبير من المزارعين يقومون بزراعته ، الأمر الذي أدى إلى تدمير بنية المجتمع الإيراني[1] ، لكن الحكومة الإيرانية اتبعت سلسلة من الاجراءات ، من بينها منع زراعته أو المتاجرة به أو تصديره بأي شكل من الاشكال ، وكان هناك توجه في إيران بأن تتحول الزراعة من مصدر للعيش أو اشباع الحاجات المحلية إلى مورد من موارد التجارة الخارجية[2] .

ومن الاراضي الكلية البالغة (165 مليون) هكتار ، هناك ما يقارب (19 مليون) هكتار (11،5٪) خاضعة للزراعة وأكثر من نصف ذلك الرقم الكلي غير قابل للزراعة ويروى ما يقارب (5،3 مليون) هكتار من الاراضي الزراعية بامدادات مياه الري الدائمة من انظمة خزن المياه الحديثة ، أو نظام القناطر القديمة (قنوات المياه تحت الارض) ، وعلى الرغم من ان هذه الانظمة أصبح ميؤوساً منها في السنوات الاخيرة من تولي هويدا للوزارة . أما الزراعة المروية بمياه الامطار ، فكانت تشكل جزءاً مهماً في المقاطعات الغربية في كرمنشاه وكردستان وأذربيجان[3] .

وفيما يتعلق بأزمة المياه في إيران ، فقد أشار الشاه في كتابه « الرد على التاريخ » بما يلي : « في حال كون المعدل العالمي لماء المطر هو (860 ملم) ، فان إيران كانت نسبتها (231 ملم) من ماء المطر . أما الماء الذي يتم ادخاره فنسبته من (280 إلى 520) مليار متر مكعب ، وهذا يعني أن معدل المياه هو

= آخر في العام نفسه يمنع بيع المخدرات وتعاطيها ، وكانت العقوبات تصل الى الاعدام ، وعلى الرغم من ذلك فقد انتشر الادمان بشكل خطير بين طبقات الشعب كافة ، الامر الذي اثار حفيظة أحد نواب البرلمان الإيراني الدكتور جهانشاه صالح ، حينما قال : « من المؤسف أن يصبح الإيراني مدمن للمخدرات » ، إلا أن زراعة الافيون منعت فيما بعد ، وأصبح يزرع في أفغانستان ويصدر الى إيران . ينظر : طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص403 ؛ عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت بهلوي ، جلد أول ، ص545 .

(1) محمد صائبي ، مامريكا رازير پامي گذاريم ، تهران ، چاپ أول ، 1384ش/ 2005م ، ص65

(2) Europa publications limited , op . cit . , p . 236 .

(3) مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن إيران ، ص3 .

378 مليار متر مكعب ، وأن 73٪ من مياه الامطار تكون للاراضي الديمية او البحيرات ، و27٪ (بحدود 103 مليار متر مكعب) في الابار والانهر . وأن 665،8 مليار متر مكعب يكفي للزراعة وللمدن والصناعات في إيران . وأن الزراعة وحدها تحتاج إلى 26،2 مليار متر مكعب من المياه ، ومن هذه الارقام المارة الذكر، يتوقع شحة المياه في إيران ، مع وجود نمو في السكان وتطور في صناعة الفولاذ والصناعات البتروكيمياوية ، والحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية ، وهذه كلها تحتاج إلى سياسة مائية واسعة في البلاد »[1] .

كان ما يقارب (70٪) من الشعب الإيراني يقطنون الارياف ويخضعون للنظام الاقطاعي ، نصفهم غير ملاكين ، يؤدون نسبة (60٪) من مردود الارض للمالكين ، فلا يبقى لهم ما يكتفون به ، بينما هناك ألف أسرة كانت تملك نصف مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، أو ما مجموعه خمسون ألف قرية ، وعلى رأس هذه الأُسر ، أسرة الشاه محمد رضا بهلوي ، الذي ورث عن أبيه مليوناً ونصف المليون هكتار موزعة بين ألفي قرية[2] .

وعلى الرغم من تطبيق المرحلة الثانية من قانون الاصلاح الزراعي في شباط 1965م من قبل حكومة أمير عباس هويدا ، إذ تم تنفيذها في المنطقة الغربية من اذربيجان ، ومن ثم امتدت إلى بقية انحاء البلاد في نهاية الخريف ، واكتملت في شباط 1966م في كيلان ومازندران ، حسب تقرير مؤسسة الاصلاح الزراعي[3] ، فان عدد الأُسر التي حصلت على الاراضي في المرحلة الثانية ، بلغ (210،000) أسرة بالمقارنة بـ (466،690) أسرة في المرحلة الأولى[4] . وأن العديد من القرى الكبيرة والصغيرة التي لم توطن في محافظات كرمان ، إذ بلغت نسبتها (21٪) ، و (46٪) في لورستان ، و(38٪)

(1) مقتبس من : محمد رضا بهلوي ، پاسخ به تاريخ ، ترجمة : د . حسين ابو ترابيان ، تهران ، چاپ أول، 1371ش/ 1992م ، ص188 .

(2) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص159 .

(3) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ص226 ـ 227

(4) ثورة مجيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص248 .

في اذربيجان الغربية، و(30٪) في فارس . وماعدا بوشهر وبندر عباس إذ حجم الممتلكات صغير جداً، فان الارقام توضح معدل عدد الفلاحين بالنسبة للممتلكات ، التي تبين أن أكبر هذه الممتلكات يقع في كردستان وكرمنشاه ، طهران ، مازندران ، أذربيجان الشرقية ، فارس . في حين تقع الممتلكات الصغيرة في كرمان ، سيستان ، بلوجستان ، اصفهان ، سمنان ، وبلغ عدد مُلاك الاراضي الذين يعملون على ارضهم بصورة شخصية مستخدمين الطرق الفنية ما يقارب (804،582) ملاك وسجل أعلى رقم في خراسان ، إذ بلغ (387،979،1) ، وفي اصفهان (295،129) ، وطهران (907،46) ، وسيستان وبلوجستان (929،34) ، وسجل اقل عدد في همدان ، إذ بلغ (364) ، واختفى في بوشهر[1] .

وعلى الرغم من الاهمال الذي كان يعاني منه القطاع الزراعي إذا ما قورن بالقطاعات الاخرى في البلاد ، فان الحاصل الزراعي الاجمالي ارتفع من (95 الف مليون) ريال في عام 1961ـ1962م ، إلى (150 الف مليون) ريال في عام 1966ـ1967م . وفي عام 1966م وللمرة الأولى من أعوام كثيرة ، أخذت إيران تصدّر القمح[2] . وبعد أن اعلنت حكومة هويدا عن برنامج لتجديد الريف وبناء المناطق المدنية ، أضيفت إلى الثورة البيضاء في عام 1967م ثلاثة مبادئ أخرى هي :

---

(1) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص227 . ينظر الجدول (3) .

(2) The shiloah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 335 .
كانت إيران تستورد القمح من روسيا السوفيتية مقابل مقايضة لبيع الرز إليها ، كون الانتاج الإيراني من القمح لا يكفي لسد الحاجة المحلية ، وتم ذلك على وفق اتفاقية وقعت بين الطرفين في الثاني عشر من تشرين الثاني 1964م . ينظر : Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6262 .

جدول (3)

عدد الفلاحين المستفيدين من المرحله الثانيه من قانون الاصلاح الزراعي

المحافظة	تاريخ البدء بالتنفيذ	الاعداد الخاضعة للمرحلة الثانية		الاعداد التي اكملت بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٧		الاعداد التي مازال قائمة		عدد الممتلكات التي تأثرت بالمرحلة الثانية	عدد الفلاحين الذين تأثروا	نسبة عدد الفلاحين بالنسبة للملكية
		قرى	قرى صغيرة	قرى	قرى صغيرة	قرى	قرى صغيرة			
گيلان	١ نيسان ١٩٦٥	٢٨٣٦	–	١٨٣٦	–	–	–	٢٢٥٨٠	٢١٠٤٥٨	٦
طهران	٣١ آذار ١٩٦٦	٤٨٨٩	٢٠٠٨	٤٥٤٢	١٧٢٠	٣٤٧	٢٥٣	١١٣١٣	١١١٤٥٨	١٠
اذربيجان الشرقية	١ نيسان ١٩٦٥	٣٦٩٢	٢٩٤	٣٢٧٥	٢٨١	٤١٧	١٣	١١٨٦٠	١٦٢٢٦٨	١
مازندران	١ نيسان ١٩٦٥	٢٢١٤	١٣٤	٢٢١٤	١٤٣	–	–	١٠٢١٧	١٤١٠٤٤	١٣
اصفهان	١ مايس ١٩٦٥	٣٩٠١	١٨٧١	٣٣٧٣	٢٨٢٣	٥٣٦	٤٨	٢٦٣٤٧	١٠١٢٣٣	٣
خراسان	١ نيسان ١٩٦٥	٨٢٥٠	٥١٤١	٢٧٠٢	٤١٥٣	٥٤٩	١٨٨	١٧٢٥٥	١٧٩٦٣	٥ر٠
فارس	١ ايار ١٩٦٥	٢٧٦٥	١٥٧٦	١٧٢	١٤٣	٧٨٣	٨٢٠	٨٦٦٤	٨٨١٧٦	١٠
عربستان	٣١ آذار ١٩٦٦	١٦٠٤	٣٥٩	١٢٩٢	٣٦٣	٤١٢	–	١٠٢٢٠	٥٩ر٥٢٧	٥
همدان	٣٠ نيسان ١٩٦٥	١١٨٢	٢٠٥	١٧٧	٢٨٨	٢٠٥	–	٦٢٠٩	٥٨٠٥٢	٩
كردستان	٦ نيسان ١٩٦٥	١٥٢٤	٥٧	١٢٩١	٣٠	٢٣٣	٢٢	١٣٢٦	٤٢٧٤٤	٣٣
لورستان	٤ نيسان ١٩٦٥	٢٠٢٦	٣١٢	١٢٨	٣١٢	١ر٠٨٨	–	١٠٣٦	٤١ر٣١٣	٤ر٥
اذربيجان الغربية	٢٢ شباط ١٩٦٥	٢٦٠٦	١٣٣	١٧٦٨	١٠٨	١٠١٨	٢٧	٦١٧٢	٣٥٥٩٦	٥ر٧
كرمنشاه	١ نيسان ١٩٦٥	١٤٩٥	٥	١٨٥٤	٥	١٧٢	٥	١٣٧٦	٢٧٥٤٥	٢٧
كرمان	٢٦ نيسان ١٩٦٥	٩٣٩٤	٢٤٤	٧٣٣٢	٢٤٤	٢٠٦٢	–	٢١٥٧١	٢٦١٥١	١
سمنان	٢٥ نيسان ١٩٦٥	٤٦٥	٣٢٧	٣٣١	٢٦٨	٣٤	٥٩	٣٤٣	١٠٦٢	٣
بندرعباس	٢٥ نيسان ١٩٦٥	٦٥٧	٥	١٥٠	٥	٧	–	٧٥	٧٠٥	٩
بوشهر	٨ مايس ١٩٦٥	٤٨١	–	١٢٧	–	٣٦٢	–	٨	٣٤٠	٤٢
سيستان وبلوجستان	٢٠ نيسان ١٩٦٥	١٨٧٣	٣٩٥	١٨٧٤	٤٩٥	١١	–	١٠١	٢١٤	٢
جرجان	١ نيسان ١٩٦٥	٦٩١	١٠٠	١١٥	٣٦	٤٩٦	٦٤	الارقام غير مكتملة		–
المجموع		٥٢٥٥٣	١٥١٦٦	١٣٥١٣	١٣٠١٣	٨٧٣٢	١٤٩٩	١٨٩٦٧٠ باستبعاد جرجان	١ر٢٣٨ر٨٤٩ ماعدا جرجان	

المصدر : محمد كامل محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 228.

1. تأميم مصادر المياه الموجودة في إيران كافة
2. وضع خطة قومية لاعادة بناء الريف والمدينة
3. اصلاح اداري مرتبط باصلاح ثقافي عام[1] .

وركزت السياسة الزراعية في عام 1967م على زيادة الانتاج باستخدام المكننة والاستخدام الاوسع للاسمدة وانشاء الجمعيات الزراعية ، وتقديم المساعدات المالية للمزارعين عن طريق القروض من مصرف الائتمان الزراعي، وارتفع بذلك عدد الساحبات الزراعية المستخدمة من ستة آلاف عام 1959م إلى ثمانية عشر ألف ساحبة في عام 1967م ، وتم استخدام اكثر من (130،000) طن من الاسمدة في السنة ، ووصل عدد الجمعيات الزراعية إلى (7،600) جمعية في عام 1967م ، كان معظمها تحت اشراف وتوجيه المنظمة المركزية للجمعيات التعاونية الريفية[2] . وعلى الرغم من ذلك فاذا قسنا مساحة إيران الواسعة ولاسيما الاراضي الزراعية ، فان تلك الكميات تشكل نسبة قليلة مما قدمته حكومة هويدا للفلاح الإيراني

وبنتيجة الثورة البيضاء أيضاً ، ارتفعت محاصيل إيران الزراعية على اختلاف انواعها ، وعلى سبيل المثال ، ضرب محصول الارز في موسم 1967 ـ 1968م رقماً قياسياً، فبلغ (750 الف) طن ، كما ازدهرت محاصيل القمح والقطن والشمندر السكري والشاي والتبغ وغيرها من المحاصيل والفاكهة[3] . وأكد رئيس الوزراء امير عباس هويدا للرئيس الأمريكي جونسون في اثناء زيارة الأول للولايات المتحدة الأمريكية عام 1968م ، أن زيادة انتاج إيران من الرز في السنة المذكورة كان بنسبة (2 1، 2 طن) للهكتار وارتفع إلى (1، 2ـ4 طن) . كما أكد هويدا للرئيس الأمريكي أيضاً ، أن القطاع الزراعي في إيران ضعيف ، وأن الشاه غير راضٍ عن المنجزات المتحققة ، ولاسيما في مجال الزراعة ، كما أشار رئيس الوزراء إلى ان إيران تقوم الآن ببناء مصانع للاسمدة

---

(1) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 237

(2) The shailoah center for middle eastern and African studies , op . cit . , p . 335 .

(3) دراسات عن إيران ، ج 2، مصدر سابق ، ص127

الكيمياوية بالتعاون مع شركة الأيد الكيمياوية[1] . فضلاً عن تطوير منتج بروتيني من النفط بوصفه سماداً كيمياوياً ، واشار هويدا كذلك إلى مشكلة تعرية التربة في البلاد ، وضرورة ايجاد مزارع للاعشاب[2] .

وكانت المرحلة الثانية من الثورة البيضاء بمثابة دعوة للمالكين الجدد وسواهم من المزارعين لتأسيس تعاونيات وشركات مساهمة ، وحلّت المصارف محل الاقطاعيين في الاستيلاء على الملكيات ، ومنحوا قروضاً للمزارعين ، لكن المزارعين انفقوا ما استدانوه على شؤونهم الخاصة ليواجهوا حالة الحرمان التي كانوا يعيشونها ، إذ كانوا يعانون الحرمان في كل مرافق الحياة ، وهذا ما أدى إلى فشل السياسة الجديدة ، لأنها لم تفرض على المزارعين خطة سنوية ، ولم تصمد إلا القرى النموذجية التي كانت تحظى بالدعم الرسمي باستمرار لتكون الشاهد على نجاح الثورة البيضاء ، مثل قرية آريامهر[3] قرب برسوبوليس (بنيت عام 1968م) ، وقضت اعمال حفر الابار الارتوازية على الاقنية الجوفية ، فانهار النظام التقليدي للري ، وارتفعت نفقات الحصول على

(1) كانت إسرائيل قد ساهمت في اقامة مصنع للاسمدة الكيمياوية في إيران بعد ان قررت وزارة الزراعة الإيرانية اقامة المصنع المذكور في مدينة كرج (40 كيلومتر جنوب طهران) ، والمشروع المذكور واجه العديد من المشكلات . ينظر : د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 1/ 420100، كتاب مكتب مقاطعة إسرائيل في بغداد المرقم 161 في 25/ 10/ 1964م الى وزارة الخارجية العراقية حول التعاون الإيراني الإسرائيلي ، وثيقة رقم 54، ص66

(2) Johnson library , National Security le , country File , Iran . secret ; Exdis . Drifted by Saunders . copies were sent to Restow and read . According to the president's Daily diary .

(3) لقد جعل الشاه (آريامهر) قرية انموذجية لتكون واجهة السياسة التي يتبعها النظام ، إذ أقامها على بعد عشرين كيلومتراً من فارس ، غير أن ثمة قرى أخرى على مسافة ليست بعيدة من آريامهر ، مثل قرية محمد عبد الرب فرامي ، انموذجية أيضاً ، لانها تمثل الحياة الواقعية التي يعيشها الفلاحون ، فاذا زرتها فان جدرانها سوف تطالعك بعبارات مضادة للشاه ، تعبر بصدق عن المشاعر الحقيقية التي يكنها سكان الريف الإيراني للشاه ونظامه . ينظر : هنري حاماتي ، المصدر السابق ، ص ص30 ـ 31 .

المياه . وكذلك ثمن المحروقات والالات والمعدات والمخصبات والمبيدات ، فأرهق المزارع ونزح وفشل نظام التعاونيات[1] .

وكثيراً ما كان الشاه يكوّن أفكاره بعد محادثات يجريها مع زوّار أجانب ، فقد ذكر أمامه مرة أحد الأمريكيين شيئاً عن المزارع الجماعية ، فقدر أن الفكرة ستمكن إيران من تحسين مستوى انتاجها بجرة قلم ، وتصبح احدى الدول الرئيسة المصدرة للاغذية ، واصدر اوامره في الحال بتشييد المزارع حول السدود الكبيرة في الجنوب ، ووجد الفلاحون الذين تسلموا سندات التمليك أنهم مرغمون على استبدالها بحصص اسمية في المشروع والعمل بعد ذلك بالاجرة في المزارع الجديدة الضخمة التابعة للمشروع . وكانت النتيجة مخيبة للامال ، فالارض بالنسبة للفلاح الذي لم يكد يخرج من ظلم العصور الوسطى ، هي كل شيء ، في حين أن الاسهم ليست سوى قطع من الورق . وفوق ذلك كان لدى الفلاحين شعور بانهم عادوا إلى اوضاعهم السابقة عندما وجدوا انفسهم يعملون لحساب مصلحة لا وجه لها ، حلت محل كبار الاقطاعيين الذين جرّدهم الاصلاح الزراعي من بعض املاكهم ، وهذا الاحباط نفسه كان منتشراً أيضاً بين الفلاحين الذين زُج بهم في التعاونيات الحكومية ، فقد وجد هؤلاء انفسهم بعد أن حرموا من التعبير عن مظالمهم بحرية في ظل « التحديث » ، مضطرين إلى ترك قراهم للبحث عن العمل في المدن ، وسرعان ما وقعت برامج الشاه في المشاكل ، ولم يكن الانتاج الزراعي بالمقادير التي توقعها[2] .

يبدو أن من اسباب فشل السياسة الزراعية الجديدة للحكومة :

- تخلف الفلاحين .
- حرمانهم من كل سبل العيش

---

(1) المصدر السابق نفسه ، ص31

(2) فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ط 2، 1982، ص59

- عدم وجود خطة سنوية واضحة تفرض على الفلاحين تصدير نسب من محاصيلهم إلى الدولة ، وبخلاف ذلك تفرض عليهم غرامات مالية كبيرة قد تؤدي إلى مصادرة اراضيهم

هذه الاسباب وغيرها كانت وراء فشل الحكومة في انجاح خططها ، مع أن الشاه محمد رضا بهلوي كان يهدف بالدرجة الاساس من ثورته البيضاء ، رفع مستوى الفلاح الإيراني ، إلا أن ظروف ما بعد الثورة البيضاء ، جعلت الفلاح من أكثر شرائح المجتمع الإيراني يعاني من ظروف معيشية قاهرة

وشهدت المرحلة الأولى من حكومة هويدا 1965 ـ 1971م تطبيق المرحلة الثالثة من قانون الاصلاح الزراعي في عام 1968م وانتهت في عام 1971م ، إذ ركّزت على بيع الاراضي للفلاحين ، وبلغ عدد الأُسر المستفيدة من اعادة توزيع الارض في المرحلة الثالثة ما يقارب (738،119) أُسرة من أصل (1،300،000) أُسرة مؤهلة لامتلاك الارض[1] ، أي أن ما يقارب (561،881) أُسرة فقدت حقها في الملكية في ظل المرحلة الثالثة[2] ، والتي الغي بموجبها النظام الاقطاعي في المناطق الريفية[3] .

---

(1) صدر قانون تمليك الاراضي للفلاحين للمرحلة الثالثة من قانون الاصلاح الزراعي عام 1969م ، وقد وُصف القانون المذكور بانه « ضربة حاسمة للاقطاع » . ينظر :
Asian Recorder , 1969 , op . cit . , p . 8917 .

(2) ثورة مجيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص248 ؛ مركز البحوث والمعلومات ، القطاع الزراعي في إيران ، بغداد ، 1984، ص4 .

(3) بزهان جازاني ، مدخل الى تاريخ إيران المعاصر ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984، ص100

جدول (4)

المنطقة	أراضي الأوقاف الخيرية		الأوقاف الخاصة		الإيجارات		المباع من قبل الحكومة		المادة ١٧		التقسيم على أساس تقسيم المحاصيل		المادة ١٥		عدد القرى التي تعد حدائق	عدد قرى المكننة (١)
	الإيجارات	عدد المؤجرين	الإيجارات	عدد المؤجرين	عدد المالكات	عدد المؤجرين	عدد المالكات	عدد المشترين	عدد المالكات	عدد الفلاحين الذين يملكون حصصا	عدد المالكات	عدد الفلاحين الذين حصلوا على الأرض	عدد ال[illegible]	عدد الفلاحين الذين باعوا حصصهم		
كيلان	١٥٠	٢ر٥٨٣	٤	٥٥١	٣١ر٠٦٥	٢١٣٠١١	١ر٣٠١	٣ر٧٥٢	—	—	—	—	—	—	٥٠	—
طهران	٩١٣	١٠ر٠٣٢	١٢٥	٢ر٧٦١	٦ر٢١٧	٢١ر٠١١	٢٧٠	٥ر٥٦٧	٢ر٨٣٥	٢٥ر٧٩٥	٤٩٩	٢ر٢٠١	٤٥٠	٨٩٨	٢٢٧	١٢
آذربيجان الشرقية	٨٤	٤ر٣٥١	٢٧	١ر٧٨١	١١ر١٣١	١٣٥ر١٠١	١٢٠	١ر٧٤٤	٢٦٥	٧ر٤٠٣	٢١٨	٢ر٢٢٩		٤٦	٢٢	٦
مازندران	٦٨٨	١٢ر٧٤٦	١	٢٩١	٩ر١٨٠	١٢٦ر١١٧	١٣٥	٨٢٥	—	—	٣٨	٥٠٠	٦٠	١١٤	٢٠	٢
اصفهان	١ر٦٠١	٧ر٨١٤	١٤٥	٢٩٢	٣١ر١٥٠	٨١ر٠٢٥	٤٤	٢ر١٤١	٢٨١	٩٤٠	٢ر٠١٥	١٥ر١٦٧	٢١	١٥٣	١٨١	٩٠
خراسان	٤ر٨١٥	٢١ر٧٦٥	٣٠١	١ر١٥١	١ر٢٧٦	٤ر٧٥٣	٣١	٥٧٤	٨ر٥٣٩	١٣ر٧٤٥	١١٥	٩٧٨	[illegible]	٤ر٧٢٩	٢٢٣	٤٤٥
فارس	٣٧٤	٩ر٠٧٥	٢٥	٣٠٠	٢ر٨١٧	١٩ر٥١٠	٥٨	٢ر٧٦٠	١٢٣	١٠ر٥١٢	٤ر٤١٤	٤٦ر١٢٩	٣٠	٧٣٠	٢١	١٧
عربستان	١١٥	٥ر١١٣	٤	٤٠٦	٩ر٣٢٧	٥٠ر١٥٣	٨٥	(١١)١	٢	٦	٥٥٤	٢ر٥٤٨		—	—	—
همدان	٨٧	١ر٣١٧	٢٣	١١٥٢	٤ر١١١	٣٣ر٧٠١	٦٠	٩٨٥	١٠٨	١٨٥٧	٩٦٦	١٣٨١٦		٩٨	—	١٢
كردستان	٢٧	١ر٤٢٧	٣	١٤٠	١ر٠٣٢	٣٤ر١٣٥	٨	٥٥١	٢٣١	١٥٤٢	٨	٥٥٨		٨١	٧	٤
لرستان	٣٣	٦٠١	١٥	٢٤٠	٨٥١٦	٣٦ر٨١٢	١٨٤	٤٣٨	٢٢	١٧٦٢	١٩٨	١١٨٣		٩٢	—	١
آذربيجان الغربية	٤٥	١ر٣٠٢	٦٦	٩٠٧	٤٩٤٠	٢٢ر٦١٢	٤٨	٩٤٠	٩٦٤	٤١٠٢	١٠٣	٧٢٢		١	—	١١
كرمنشاه	٤	١١٧	١٢	٤٦٠	١١١٨	٣١ر٣٢٣	٤	١٣٠	—	—	١٣٨	٥٣٨٥		—	—	—
كرمان	٧٦٤	٣٥٨٩	١٥٤	٣١٥	٧٥٦	٢ر٣٨٤	٢	٢	٨٠٨٨	٩٩٩٩	١٢٠	١٣٢٢	١١١	٨٦٠٥	٥٤٢	١٢١
سمنان	١١٣	٥٧٦	٢٩	١١٠	١١٦	٣٧١	—	—	—	—	—	—		٥	٦	٦
بندرعباس	١٠	٢٥	—	—	١٧	١٨٤	—	—	—	—	٣	٢٠٠		٢٤٦	١٥	١
بوشهر	—	—	—	—	٨	٢١٠	—	—	—	—	—	—		—	—	—
سيستان وبلوجستان	—	—	—	—	٥٠	١٥٠	١٤	٣١	١	٩	—	٩		٢٢	٦	٨
جرجان	٤٦	٣٧٦٤	٢١	٢٠٥٧	—	١٢٧٧١	٢٨	٧٧١	—	—	—	—		—	—	١
	١٠٢٢٧	١١٨٧٣	١٢٣	١٣٨١٢	١٢٢٦٤٨	٨٨٥٢٧٢	٢٤٠٥	٢٥٨٧٧	٢١٩٥٩	١٣٢٦٧٧	٩٤٤٠	١٠٢٨٤٩	١٥٠	١٥٨٠٥	١٤٠٥	٨٢٨

(١) هذه الاشكال لاتضم مالكي الاراضي الذين كانوا يعملون في جزء من القرى بوسائل الزراعة الحديثة .

(٢) من المحتمل ان غالب المالكين المذكور المزارعين لم يكمل .

المصدر : محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 231.

وبحسب الارقام الرسمية التي اعلنتها حكومة أمير عباس هويدا ، بلغ عدد القرى التي تأثرت بقانون الاصلاح الزراعي في المدة من 1965 ـ 1969م ، ما يقارب (54،480) قرية، وكان عدد اراضي الاوقاف العامة التي تم تأجيرها للفلاحين قد وصل إلى (9505) ، في حين ارتفع عدد الجمعيات التعاونية الريفية إلى (8102) جمعية ، بلغ عدد أعضائها (1،399،792) عضو[1] والجدول (4) يوضح نتائج المرحلة الثانية من تطبيق قانون الاصلاح الزراعي .

ان هذا الانجاز الذي تحقق في اثناء تطبيق المرحلة الثانية من قانون الاصلاح الزراعي ، الذي تزامن مع استلام امير عباس هويدا رئاسة الحكومة ، يدل على ان هناك جهوداً قد بذلت في الجانب الزراعي ، ولكنها لم تكن في مستوى الطموح . كما أن تطبيق المرحلة الثالثة من القانون المذكور قد تزامن مع تطبيق الخطة التنموية الرابعة . والنقطة المهمة التي تحققت في المرحلة الثالثة من قانون الاصلاح الزراعي ، تتمثل بالغاء النظام الاقطاعي ، الذي بموجبه اصبح الفلاح الإيراني حراً في أرضه

وقامت حكومة هويدا في عام 1970م بالتعاون مع منظمة الفاو (منظمة الاغذية والزراعة) التابعة لهيأة الأمم المتحدة من أجل تطوير القطاع الزراعي ، عن طريق وزير الاصلاح الزراعي والتعاون الريفي الإيراني الدكتور عبد العظيم وليان ، الذي شدد على تطوير القطاع الزراعي ، ودعمت المنظمة المذكورة الحكومة الإيرانية لتأمين البرامج الخاصة بالاصلاح الزراعي في إيران ، وعُقد مؤتمر في ربيع عام 1971م في إيران بهذا الشأن[2] . كما كانت هناك دعوة من المؤسسات الزراعية الأمريكية للوزير الإيراني المذكور لزيارة الولايات المتحدة ، ولاسيما ولاية كاليفورنيا الأمريكية ، لمشاهدة المشاريع الزراعية والمزارع

---

(1) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص230 .

(2) مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال هشتم ، شمارة سي ويكم ، تهران ، 1383ش/ 2004م ، تقرير السافاك لعام 1970م حول تشكيل مؤتمر للتعاون بين منظمة الفاو وإيران ، وثيقة رقم 12، ص ص275 ـ 276

والتعاونيات والمؤسسات الزراعية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ، بحسب ما جاء ذلك بوثيقة إيرانية[1] .

واستمرت مساعي الحكومة الإيرانية للاهتمام بالقطاع الزراعي ، فقد صرّح المدير العام للمنظمة الصناعية والمعدنية الإيرانية السيد طاهري أنه سيتم تأسيس أكبر مجمّع زراعي في خراسان برأسمال قدره (67 مليون) دولار ، وسيقوم المجمّع المذكور بتنفيذ مشاريع زراعية ، ومشاريع لتربية الاغنام والمواشي ، فضلاً عن تأسيس معمل لدباغة الجلود . أما مشروع تربية الاغنام والمواشي ، فسيتم تربية 500 ألف رأس من الاغنام ، في حين أن المشاريع الزراعية التي سيتم تنفيذها هي زراعة القطن في أكثر من عشرة آلاف هكتار من الاراضي ، وتأسيس معامل لحلج القطن وعصر البذور القطنية ، وغزل القطن ونسجه ، وتقدر كلفة المشروع بما يقارب 26 مليون دولار ، بحسب ما تشير إلى ذلك وثيقة عراقية[2] .

وفي السياق نفسه كان هناك تعاون إيراني إسرائيلي مكثف في القطاع الزراعي ، وهذا التعاون كان مدفوعاً بعوامل سياسية اكثر منه بحاجات إيران الزراعية ، وقد اشار إلى ذلك التعاون نائب وزير زراعة إيراني اسبق بالقول « كان يعمل لدينا إسرائيليون لم يكونوا خبراء زراعيين ، ولا يحصلون على رواتب، ولكنهم كانوا يشاركون في المشاريع بالرغم من ذلك »[3] . كما

---

(1) المصدر نفسه ، تقرير السافاك لعام 1971م حول دعوة السيد وليان لزيارة الولايات المتحدة الامريكية ، وثيقة رقم 13، ص ص278 ـ 280 .

(2) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران المرقم 182 في 26/ 1/ 1972م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24، ص 254.

(3) مقتبس من : تريتا بارزي ، المصدر السابق ، ص47 . وللمزيد من التفاصيل عن التعاون الإيراني الإسرائيلي في مجال القطاع الزراعي في تلك الحقبة يراجع : عادل محمد حسين العليان ، التغلغل الصهيوني في إيران 1941 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2003، ص ص168 ـ 174؛ مؤسسة مطالعات وپژوهشهاي سياسي ، سازمان هاي يهودي وصهيونيستي در إيران ، تهران ، چاپ أول ، 1381ش/ 2002م ، ص ص566 ـ 593 ؛ =

وقعت الحكومة الإيرانية مع بلغاريا في الاسبوع الاخير من شهر كانون الثاني 1972م ، اتفاقية للتعاون الزراعي والتقني ، بموجبها يتم التعاون بين البلدين في مجال البحث العلمي المشترك لتطوير الماشية الإيرانية وكذلك تطوير صناعة الالبان[1] .

أما المرحلة الثالثة لقانون الاصلاح الزراعي ، فقد جاء في خطاب رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا حول الشؤون الزراعية ، « أنه في عام (1971 ـ 1972م) سوف تنتهي اخر مرحلة من مراحل تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي في إيران ، وهي أهم مرحلة يتم بموجبها توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين ، فلا يبق فلاح إيراني من دون ارض زراعية ، كما أن الحكومة ستقوم بتوزيع جميع اراضي الوقف المؤجرة لهم لمدة 99 عاماً لتصبح ملكاً للفلاحين ، وذلك حسب رغبة الشاه ، وأن الحكومة تعمل على الاسراع في تنفيذ المشاريع الزراعية ، وذلك لرفع مستوى الفلاحين من النواحي المعاشية والثقافية والفنية ، والاستفادة من المياه والاراضي الزراعية ، عن طريق تأسيس التعاونيات الزراعية والبيوت الثقافية في الريف ، وتعيين مدراء فنيين لادارة شؤون التعاونيات ، وتوسيع نطاق مكافحة الامية ، ومسك سجلات خاصة بكل قرية تدوّن فيها أحوالهم المعاشية والثقافية والاقتصادية ، وتوسيع نطاق تأمين المحصولات الزراعية »[2] . وبذلك كان قانون الاصلاح الزراعي خطوة مهمة باتجاه تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفلاح الإيراني كما جاء في خطاب رئيس الوزراء ، لكن واقع حال الفلاح لا يشير إلى ذلك ، نظراً للحالة البائسة التي كان يعيشها آنذاك . أما الجانب الصناعي فلم يكن بعيداً عن اهتمام حكومة هويدا في تلك المدة .

= سراب حميد عبودي ، العلاقات الإيرانية الإسرائيلية ، « الخليج العربي » (مجلة) ، العدد 1، المجلد الخامس عشر ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983، ص ص130 ـ 133 .

(1) Asian Recorder , 1972 , op . cit . , p . 10667 .

(2) مقتبس من : د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 15/ 9 ولغاية 21/ 9/ 1972م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 11، ص101

2 ـ المجال الصناعي :

تمثل الصناعة جوهر العملية التنموية في معظم الدول النامية ، ويمكن أن تُعد العامل الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، إذ توجد علاقة وثيقة واعتماد متبادل بين تطور الصناعة وتطور قطاعات الاقتصاد القومي الاخرى ، فالصناعة تهيئ القاعدة المادية والتقنية لنفسها ولقطاعات الاقتصاد كافة وتفضي إلى خلق عملية متكاملة من التفاعلات بين الوحدات الانتاجية في قطاع الصناعة نفسه والقطاعات الاقتصادية الاخرى التي تكوّن الاطار العام للبيئة التي تتوطن فيها تلك الصناعات[1] .

واهتمت إيران بالتصنيع في عقد ستينيات القرن العشرين ، لانتاج سلع بديلة من البضائع المستوردة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج لسد الحاجات المتزايدة لسكان البلاد ، وبعبارة أخرى ، كانت التوجهات الاقتصادية تولي الأولوية للسياسات الاستثمارية لخفض الاستيراد وتقليص درجة التبعية للخارج[2] .

وبعد الاعلان عن بنود الثورة البيضاء عام 1963م ، التي كان منها قانون بيع مصانع الحكومة للقطاع الخاص ، تحول اتجاه سير الصناعة تماماً ففيما عدا الصناعة الحربية وبعض الصناعات الاساس كصناعة الصلب وصناعة النحاس وصناعة الالمنيوم وصناعة المواد البتروكيمياوية الاساسية والصناعات الثقيلة الاخرى مثل معمل الفولاذ ـ التي لا يستطيع القطاع الخاص تمويلها باعت الحكومة لهذا القطاع كل صناعات القطاع العام الاخرى ، واعطت له كل مجالات الصناعة التي يرغب فيها ، بينما قصرت امتداد نشاط القطاع العام

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الإيراني ، « دراسات إيرانية » (مجلة) ، المجلد الثالث ، العددان 5 ـ 6، مركز الدراسات الإيرانية ، جامعة البصرة ، 2006، ص60 .

(2) المصدر نفسه ، ص61 ؛ جان فوران ، المصدر السابق ، ص471 ؛ علي رشيدي ، التنمية الصناعية في إيران ، « إيران والعرب » (مجلة) ، العدد الأول ، السنة الاولى ، بيروت ، صيف 2003، ص125 .

على المجالات الاخرى التي يتركها . كما أعطته أيضاً حق مشاركة القطاع العام في مجالات نشاطه ، وأنشأت عدداً من البنوك لتقديم المساعدة له في استثماراته . كما أنشأت مؤسسة التنمية والاحياء الصناعي (IDRO) للتعامل معه وتقديم الخدمات التي يكون مفتقراً اليها ، ومنها توفير التقنيات المتقدمة[1] .

ولتطوير القطاع الصناعي ومصادر الطاقة ، اتجه الشاه محمد رضا بهلوي إلى اعطاء اولوية خاصة لتعزيز القطاع المذكور ضمن الخطة التنموية الثالثة (1963ـ1968م) لتحقيق هدفين الأول ، انتاج البضائع الاستهلاكية للاستهلاك المحلي ، والثاني تشجيع نمو الصناعات التحويلية ، ولاسيما صناعة النفط والغاز والفحم والنحاس والفولاذ والبتروكيمياويات والالمنيوم وادوات المكائن[2] . وفي الخطة المذكورة بلغت المخصصات ما يقارب (62 بليون) ريال إيراني ، وكان منها مبلغ (9،6 بليون) لتنمية عدد من الصناعات الكبيرة القائمة ، وتشمل صناعات القطن والصوف والزيوت النباتية والسكر وتجفيف الثمار ونسج السجاد والجلود والزجاج وتعليب الخضروات ، و (167 بليون) لانشاء صناعات كبرى جديدة ، وتشمل صناعات الصلب والورق والالبان الصناعية والبتروكيمياويات ، والباقي لانشاء عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات ، فضلاً عن تنميتها[3] .

ومن أهم المشاريع الصناعية الكبرى التي أقدمت عليها إيران في تلك المدة، انشاء معمل الفولاذ ، الذي جاء التعاقد عليه بعد الزيارة التي قام بها

(1) ابراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص104

(2) أمجد عبد الغفور محمد ، الدين والتحديث في إيران 1900 ـ 1979، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والأفريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988، ص99 . وفي الخطتين التنمويتين الاولى والثانية ، كانت المخصصات صغيرة . كما كان الاتجاه نحو تنمية الصناعات القائمة فعلاً ، مثل النسيج والسكر والاسمنت . ينظر : ابراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص106 .

(3) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص106

الشاه إلى الاتحاد السوفيتي في حزيران 1965م[1] ، إذ تم الاتفاق على ان يقدم الاتحاد السوفيتي لإيران المساعدة التقنية من أجل بناء منشأة للتعدين ، ومنشأة للبناء الميكانيكي وانبوب عبر إيران لايصال الغاز إلى الاتحاد السوفيتي[2] ، والاتفاقية وقعت في السادس من تشرين الأول من العام نفسه والثالث عشر من كانون الثاني 1966م في طهران ، بعد المحادثات التي أجراها الوفد السوفيتي برئاسة وزير شؤون التجارة الخارجية السوفيتية مع الوفد الإيراني برئاسة وزير الاقتصاد ، والتي تضمنت اقامة بناية لمعمل الفولاذ[3] في اصفهان بطاقة انتاجية تبلغ بحدود (500،000 ـ 600،000 طن) سنوياً ، على أن تصل طاقته القصوى إلى (1،200،000) طن من الفولاذ الخام سنوياً ، بعد اكماله في عام 1971م[4] ، فضلاً عن انشاء معمل الهندسة الميكانيكية في مدينة آراك ، وأنابيب الغاز بكلفة (650 مليون) دولار ، وانشاء سايلوات ومحطات للطاقة الهيدروكهربائية ، وتنظيم نهري آراس واترك على الحدود السوفيتية[5] ، وهو مشروع ضخم إبّان تلك المدة ، ولاسيما أن إيران تفتقر إلى صناعات ثقيلة بهذا

---

(1) قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة الى الاتحاد السوفيتي للمدة (21 23 حزيران 1965م) ، بصحبة عقيلته فرح ديبا ، على اثر زيارة الرئيس السوفيتي ليونيد برجنيف الى طهران في تشرين الثاني 1963م ينظر : Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6634 .

(2) أريا . ي . يودفات ، المصدر السابق ، ص80 ؛
Benton . W and Benton . H . H , op . cit . , p . 861 .

(3) د . ك . و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 262/ 520201، تقرير السفارة العراقية في طهران في 12/ 10/ 1965م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 15، ص 33، ص36 .

(4) Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6754 ; Ibid , 1966 , p . 6987 ; W . B . Fisher , The Cambridge history of Iran , vol . 1 , University press , 1968 , p . 54 ; Rouhallah K . Ramazani , «Iran changing foreign policy» , Middle east journal , pp . 421-437 ; John A . Berry , «Oil and Soviet p ، (1970 vol . XXIV , (August olicy in the middle east» , Middle east journal , vol . XXVI , (Spring pp . 149-160 . ، (1972 ـ

(5) ناظم يونس الزاوي ، المصدر السابق ، ص104

المستوى، ولذلك فان اقامة مشاريع بهذا الحجم سوف يدفع بالاقتصاد الإيراني نحو الامام

والحقيقة أن انباء الاتفاق مع روسيا استقبلت استقبالاً حماسياً في إيران ، فمنذ ايام ما قبل الحرب العالمية الثانية ، اصبحت صناعة الفولاذ تمثل رمزاً خاصاً ، وذلك لأن البريطانيين الذين كانوا مسيطرين على إيران آنذاك ، قاوموا بقوة فكرة انشاء معمل لهذه الصناعة[1] .

تم العمل بموجب الاتفاقية الخاصة بانشاء معمل الفولاذ ومعمل الهندسة الميكانيكية وأنابيب الغاز في التاسع والعشرين من حزيران 1966م ، عند تبادل الاتفاقيات المصدقة في طهران ، إذ قام الاتحاد السوفيتي بتدوينها لدى الأمم المتحدة في التاسع عشر من آذار 1968م، وبموجب هذه الاتفاقية ، التزم بتنفيذ العمل التخطيطي والاستكشافي ، وبتجهيز اية معدات أو مكائن ، أو مواد غير متوفرة في إيران ، وبارسال الخبراء السوفيت إلى إيران لجمع المواد الأولية وبتوفير الاشراف والاستشارة في بناء المشاريع ، وبتقديم التدريب الصناعي التقني للمواطنين الإيرانيين ، وبالمساعدة في التجميع والتركيب والعمل الأولي للمعدات ، وباستقبال المواطنين الإيرانيين للتدريب التقني الصناعي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية . فضلاً عن ذلك ، وافق السوفيت على منح إيران قرضاً قدره (260 مليون) روبل بفائدة سنوية مقدارها (2،5٪) ، تدفع للمساعدة التقنية المجهزة لبناء المشاريع الثلاثة بصورة كاملة[2] .

وقد جرى الاهتمام بالصناعات الثقيلة في إيران بدءاً من عام 1968م ، باعداد الخطة التنموية الرابعة (1968 ـ 1972م) ، وشملت هذه الخطة انشاء صناعات ثقيلة ودائمة ، أهمها معمل صهر الحديد في اصفهان ، ومعمل السيارات وآخر للالمنيوم في آراك ، ومعمل السيارات ومعمل للتراكتورات في تبريز ، وثلاثة مجمعات بتروكيمياوية . وهذه الصناعات الثقيلة أدت إلى تغيير الهيكلية الصناعية في البلاد بشكل دائم[3] .

---

(1) فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ص49 .

(2) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص354 .

(3) علي رشيدي ، المصدر السابق ، ص128

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان منظمة التعاون الاقليمي للتنمية ، (RCD) «Regional Cooperation and Development» ، عقدت اجتماعاً في طهران نهاية كانون الأول 1964م ، تناول فيه عقد اتفاقية بتروكيمياوية لبناء مجمّع للبتروكيمياويات بين الدول الثلاثة الاعضاء في المنظمة المذكورة في السنوات الخمس القادمة[1] . وعقدت إيران اتفاقية لانشاء مجمّع للبتروكيمياويات في بندر شاهبور بمحافظة خوزستان (الاحواز) جنوب إيران ، بكلفة (358 مليون) دولار وبطاقة انتاجية قدرها (500،000 طن) سنوياً ، وجرى توقيع الاتفاقية بين الشركة البتروكيمياوية الوطنية الإيرانية وشركات يابانية ، على أن يتم تجهيزه بالمواد الأولية من حقول النفط والغاز الواقعة في جنوب البلاد ، ووقعها عن الجانب الإيراني الدكتور منوجهر اقبال مدير شركة النفط الوطنية الإيرانية ، وعن الجانب الياباني المدير العام لشركة ميتسوني اليابانية[2] .

وفيما يتعلق بالصناعات الاخرى ، جرى تعاون بين الحكومة الهندية والحكومة الإيرانية في المجال الاقتصادي ، ولاسيما الصناعي ، ففي آذار 1968م قام وزير النفط الهندي اسوكامهتا بزيارة إلى حقول النفط الإيرانية وعقد بعدها مؤتمراً صحفياً في طهران في العاشر من آذار من العام نفسه ، أكد فيه أن إيران والهند اتفقتا على تعاون ضخم في المجال الصناعي . وجرى اول اجتماع للجنة مشتركة هندية إيرانية انتهت في طهران في الثاني والعشرين من حزيران 1969م ، وتم توقيع اتفاقية لاقامة مشروع مشترك في إيران لانتاج الامونيا الذي يعد ليكون داعماً لمصنع السماد الكيمياوي ، الذي كان من المقرر أن يكون جاهزاً للعمل في ايلول من العام نفسه ، واتفق أن تكون هناك لجنة مشتركة ثانية تجتمع في نيودلهي في كانون الأول من العام نفسه[3] .

---

(1) Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6274 .

(2) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 14/ 10/ 1971 لغاية 20/ 10/ 1971م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 1، ص34

(3) Asian Recorder , 1968 , op . cit . , p . 8403 ; Ibid , 1969 , p . 9072 .

وبذلك دخلت الهند في مجال التنافس الاقتصادي في إيران ، على الرغم من فتور العلاقات بين البلدين ، بسبب الموقف العدائي للهند من باكستان حليفة إيران

واستمر التعاون بين إيران والمانيا الغربية في هذه المدة ، فمن الصناعات التي تم التعاقد عليها بين حكومتي البلدين ، انشاء معمل السكر في إيران ، فحسب ما تشير وثيقة إيرانية ، جرى تعاون بين البلدين ، إذ وُقِعَت اتفاقيات مختلفة ، فقد طلب وزير الاقتصاد الإيراني من الحكومة الالمانية الغربية ارسال متخصصين في شؤون معامل السكر إلى معمل ابكوه لصناعة السكر ، لتدريب العمال والفنيين الإيرانيين في هذا المجال ، ولاسيما في الاعوام 1969 و 1970م(1) .

أما بشأن انبوب الغاز الذي تم الاتفاق عليه بين إيران والاتحاد السوفيتي عام 1965م، فقد تم افتتاح الانبوب المذكور في الثامن والعشرين من تشرين الأول 1970م ، إذ بدأت شحنات الغاز الطبيعي تصل إلى الاتحاد السوفيتي(2) . وشارك الشاه والرئيس السوفيتي بودغورني في حفل افتتاحه بلقاء تم على جسر استرا الحدودي بين البلدين على جرف بحر قزوين(3) . وقال الشاه في اثناء

(1) ميناظهير نژاد ارشادي ، گزيده اسناد روابط إيران والمان ، جلد جهارم ، مركز اسناد وتاريخ ديپلماسي، تهران ، چاپ اول ، 1379ش/ 2000م ، كتاب رئاسة الوزراء الإيراني السري 4/ 3062 في 8/ 9/ 1969م الى وزير الخارجية الالمانية الغربية حول ارسال متخصصين المان في شؤون معامل السكر ، ص273 ؛ المصدر نفسه ، كتاب وزارة الاقتصاد الإيرانية المرقم 33327 في 13/ 9/ 1969م الى مستشار رئيس الوزراء الإيراني حول الموضوع نفسه ، ص274 ؛ المصدر نفسه ، كتاب السفارة الالمانية في طهران المرقم 40 في 3/ 2/ 1970م الى وزارة الخارجية الإيرانية حول الموضوع نفسه ، ص276 .

(2) « الانباء » (صحيفة) ، الكويت ، العدد 3837، 29/ 8/ 1986م .
ومما يجدر ذكره ان خط انابيب الغاز المذكور قد عبر عوائق عدة وارتفع باعلى من 3000 متر ، وتجاوز عوائق جبال زاكروس الوعرة وعبر 157 نهراً قبل الوصول الى حدود الاتحاد السوفيتي . ينظر : . Asian Recorder , 1970 , op . cit . , p . 9887

(3) Asian Recorder ,1970,op .cit .,p9887 .

حفل الافتتاح « إن محطة ضخ الغاز التي افتتحت تسمح لنا بتصدير كميات كبيرة من الغاز لموسكو ، وهذا وحده يساوي في نظرنا اكثر من عشرة ألوية »[1] . أما الرئيس السوفيتي فقد قال : « إن حدثاً مهماً في تاريخ التعاون بين البلدين الجارين قد انجز الآن »[2] .

ولم يتم اكمال مشروع معمل الفولاذ في عام 1971م كما توقع السوفيت ، وجرت محادثات في موسكو بين إيران والاتحاد السوفيتي حول موضوع تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين لتمهد هذه المباحثات إلى عقد المؤتمر الوزاري المشترك الرابع بين الجانبين المقرر عقده في طهران ، الذي بموجبه تحاول الجهتان دراسة امكانية تطوير العلاقات التجارية في السنوات الخمس أو العشر المقبلة ، وكذلك زيادة الطاقة الانتاجية لمعمل فولاذ اصفهان[3] . وصرّح وزير الاقتصاد الإيراني هوشنك انصاري ، بأن إيران تسعى إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ، ولاسيما توسيع مجمع الفولاذ في اصفهان ، وقال: « إن هذه المباحثات سيكون تأثيرها واضحاً بالنسبة لتنفيذ الخطة الاعمارية الخامسة » . كما أشار انصاري إلى « أن الاتحاد السوفيتي يستطيع أن يؤدي دوراً مهماً في تنفيذ المشاريع الخاصة بانشاء السايلوات والمساكن في انحاء إيران »[4] . أما الموضوع الآخر الذي تم بحثه ، فهو الاسراع في انشاء سدود أخرى على نهر آراس على الحدود الإيرانية السوفيتية ، واتفق البلدان

---

(1) مقتبس من : ناظم يونس الزاوي ، المصدر السابق ، ص105

(2) مقتبس من : روح الله رمضاني ، سياسية إيران الخارجية . . . ، ص355 .

(3) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 19/ 6 ولغاية 26/ 6/ 1972م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24 ،ص443 .
ويذكر أن إيران اطلقت اسم « آريامهر » على مصنع الفولاذ المذكور . ينظر : المصدر نفسه ، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 15/ 9 ولغاية 21/ 9/ 1971م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 11، ص101 .

(4) المصدر نفسه، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24، ص ص274 ـ 275 .

بصورة مبدئية على ضرورة انشاء سدين أو ثلاثة على النهر المذكور[1] . وبذلك يكون القطاع الصناعي قد حقق تقدماً في تلك المدة ، إلا أن القطاع التجاري لم يغب عن اهتمام الحكومة الإيرانية .

3 ـ المجال التجاري :

يُعد المجال التجاري من المجالات الاقتصادية المهمة في إيران الذي أولته حكومة هويدا اهتماماً واضحاً لأنه كان يمثل حلقة مهمة من حلقات الاقتصاد الإيراني . فقد تاجرت إيران مع دول كثيرة لسد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية الضرورية . وكان البازار يتمتع بقوة كبيرة بوصفه مصدراً أول للتجارة والتمويل، فقد كان يتحكم في ثلثي تجارة الجملة الداخلية وما يقارب (30٪) من مجموع الواردات ، كما كان مصدراً لما يقارب (15٪) من الائتمان في القطاع الخاص . وفضلاً عن قيود المنافسة التي تفرضها الكارتلات[2] والاحتكارات التي تديرها الدولة ، فقد صار تقييد المنافسة بطريقتين أساسيتين :

1. تحكم صارم في منح اجازات الاتجار والتصنيع
2. عوائق متمثلة في تعريفة كمركية عالية على الواردات ، ورقابة متميزة على بعض أنواعها[3] .

وكان البازاريون يضعون ايديهم على مفاتيح القرارات الاقتصادية ، بما

---

(1) المصدر نفسه ، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 19/6 ولغاية 26/6/1972م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24، ص 443 .

(2) الكارتل : عبارة عن تجمع المشاريع أو اتحادها ، ويعرّف الكارتل بأنه اتفاق بين عدة مشاريع من فرع واحد من فروع الانتاج ، الهدف منه القيام باحتكار لهذا النوع ، مع محافظة كل مشروع على شخصيته وعلى جانب كبير من حريته الاقتصادية ، ولذلك فان الكارتل ليس مشروعاً ، وانما هو اتفاق بين المشروعات المكونة للكارتل . علماً أن الكارتل نشأ في المانيا عام 1873م اثر الازمة الاقتصادية الكبرى التي مرت بهذا البلد . وقد أدى تطور الصناعة واشتداد المنافسة بين المشاريع الى اللجوء لهذه الوسيلة تحقيقاً لمصالح المنتجين . ينظر : عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، بيروت ، ط 4، 1977، ص ص239 ـ 240 .

(3) روبرت جراهام ، المصدر السابق ، ص44 .

يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية ، مثل « وزارة التجارة » من دون الوزارات الفنية أو التقنية مثل « النفط » ، فالبازاريون يستوردون من الخارج أو يتزوّدون من مصانع الدولة ويوزعون البضائع التي يشترونها في الاسواق الداخلية والخارجية ، لكنهم لا يشاركون فعلاً في العملية الانتاجية ، فهم يتعاملون في كل شيء ، ويتردد عليهم مشترون من كل الجنسيات ، لكن أكثر المترددين عليهم هم صغار التجار الذين يشترون ويبيعون بالجملة[1] .

وكان نشاط القطاع الخاص يتركز بشكل واضح في انتاج سلع الاستهلاك ، ففي بداية سبعينيات القرن العشرين ، كان 80٪ من انتاجه سلعاً استهلاكية ، ولم يزد انتاجه من السلع الرأسمالية عن (1٪) ، فقد كان المبرر الأول وغرض الصناعة الإيرانية ، احلال الانتاج المحلي محل الواردات[2] .

وشهدت المدة (1965 ـ 1971م) وهي المرحلة الأولى من تولي امير عباس هويدا السلطة في إيران ، ومدة تطبيق الخطة التنموية الرابعة (1968 ـ 1972م) ، تحولاً اقتصادياً واضحاً في الاقتصاد الإيراني ، وحقق هذا التحول الاقتصادي ، قدراً نسبياً من الاستقرار الداخلي ، انعكس على تحسين التجارة الخارجية مع دول مختلفة اقليمية ودولية ، وقاد ذلك إلى توقيع اتفاقيات تجارية عدة

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترتبط مع إيران بعلاقات تجارية واسعة، ومن أهم ما اهتم به الرئيس الأمريكي جونسون (1964 ـ 1968م) ، ادراكه أن إيران قد اصبحت بازدياد مدخولاتها النفطية ، قادرة على شراء المعدات العسكرية، وعلى الرغم من أن المادة الرئيسة للتبادل التجاري بين البلدين هو النفط مقابل السلاح ، إلا أن هناك اتفاقيات تجارية وُقعت بينهما حول تبادل السلع الاخرى ، فقد أشارت وثيقة امريكية إلى انه تم توقيع اتفاقية حول السلع الزراعية بين البلدين منذ السادس عشر من تشرين الثاني 1964م ، فضلاً عن اتفاقية معدلة للاتفاقية الأولى تتضمن اضافة سلعة الحنطة إلى التجهيزات في

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، المصدر السابق ، ص147

(2) روبرت جراهام ، المصدر السابق ، ص45

عام 1965م ، بحسب ما جاء بمذكرة وزير الخارجية الإيرانية عباس آرام في الثامن والعشرين من نيسان 1965م إلى السفير الأمريكي في طهران(1) .

وعلى صعيد آخر فقد تطورت العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي ، ففي أثناء الزيارة التي قام بها الشاه محمد رضا بهلوي إلى موسكو للمدة (21 23 حزيران 1965م) وما رافقها من تبادل الآراء ، قد ساعد في زيادة التفاهم وحسن الجوار ، وأبدى الطرفان رأياً واحداً في ضرورة العمل على اقامة سلام وطيد وتخفيف التوتر الدولي ، وأعرب الجانبان عن استعدادهما لتوسيع التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي توسيعاً كبيراً ، والاستفادة من الامكانيات المتوفرة لتنمية التجارة المتبادلة النفع(2) . وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه ، تم توقيع اتفاقية لتجارة الترانزيت بين إيران والاتحاد السوفيتي ، إذ قام وزير الاقتصاد الإيراني بتوقيع بروتوكول للتعريفة الكمركية لتجارة الترانزيت بشأن البضائع الإيرانية المصدّرة عن طريق الاتحاد السوفيتي بفائدة قدرها (22،5٪) يتم خصمها بوصفها أجرة شحن بالقطار على سكة الحديد(3) . وبموجب تلك الاتفاقية فان ذلك يعني أن حجم التبادل التجاري سيتوسع بين البلدين وسيتم فتح قناة الفولكا ـ ببحر البلطيق السوفيتي ، مّما قد يسهل عملية التبادل التجاري(4) .

أما علاقات إيران مع الدول الاسيوية ، فقد كان هناك تبادل تجاري بين

---

(1) United states treaties and other international agreements , vol . 16 , parts 1, Washington , 1966 , pp . 662-663 .

(2) اسر عيلان وآخرون ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ، موسكو ، (د .ت) ، ص200 ؛ Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6634 .

(3) Ibid , p . 6844 .

(4) Ibid , 1966 , p . 7291 .

افتتح خط الفولكا بلطيق السوفيتي في حزيران 1964م ، وأصبح بالامكان نقل البضائع الإيرانية الى اوربا ومنها عبر الحدود الروسية بالطريق المائي الى بحر قزوين ، وكان أول شحن للبضائع الإيرانية من ميناء بوشهر الإيراني الى أحد الموانئ الجنوبية في بولندا بواسطة هذا الطريق في العشرين من ايلول من العام نفسه ، ينظر : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص353 .

إيران واليابان، وجرت عام 1965م مفاوضات بين البلدين من أجل توقيع شروط اتفاقية تجارية بينهما ، تتضمن تبادلاً تجارياً بقيمة (46 مليون) دولار في السنة ، وكان من أبرز الاتفاقيات التجارية بين البلدين ، تصدير النفط الإيراني لليابان ، فضلاً عن تبادل سلع تجارية أخرى[1] .

وكانت هناك علاقات تجارية أيضاً تربط إيران والدول الاوربية ، إذ أن ألمانيا الغربية كان لها تبادل تجاري مع إيران ، وفي عام 1965م تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين لمدة عشر سنوات ، تتضمن التبادل التجاري في كل المجالات الاقتصادية[2] .

ولم تكن دول اوربا الشرقية بعيدة عن التبادل التجاري مع إيران ، فرومانيا مثلاً كانت ترتبط معها بعلاقات تجارية واسعة ، إذ عقدت اتفاقيات نفطية مع شركة النفط الوطنية الإيرانية لشراء النفط الإيراني في عام 1965م ، كما عقدت عام 1966م اتفاقية لتبادل البضائع بين البلدين وبمقدار عشرة ملايين دولار (ما يساوي قيمة البضائع لمدة سنة) ، واتفاقية تجارية أخرى تم توقيعها في الثامن من آب من العام نفسه ، يتم بموجبها تجهيز إيران بما يساوي (40 مليون) دولار ، وأهم المواد المستوردة من رومانيا هي جرارات زراعية وجرافات وبما يساوي (52 مليون) دولار لمدة خمس سنوات[3] .

ومن دول اوربا الشرقية الاخرى التي كانت ترتبط مع إيران بعلاقات اقتصادية مختلفة ولاسيما التجارية منها ، جيكوسلوفاكيا ، إذ تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين في التاسع عشر من تشرين الثاني 1965م أمدها ثلاث

---

(1) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 7/ 7 ولغاية 12/ 7/ 1971م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 34، ص625 ؛ المصدر نفسه ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24، ص331 ؛

Asian Recorder , 1965 , op . cit . , p . 6598 ; Ibid , 1971 , p . 10335 .

(2) Ibid, p . 6844 .

(3) Ibid , p . 6356 ; Ibid , 1966 , p . 7011 , p . 7291 .

سنوات، تتضمن تزويد إيران بمصانع الاحذية المحلية مع آلاتها ومعداتها الاصلية ، مقابل تصدير إيران القطن وخيوط غزل النسيج الخام الاساسية إلى جيكوسلوفاكيا ، وكذلك وقّعت اتفاقية طويلة الأمد بين البلدين في الأول من حزيران 1966م في اثناء زيارة وزير الخارجية الجيكية (فرانتسك هاموز) إلى طهران ، ووقعها عن الجانب الإيراني وزير الاقتصاد علي ناغي علي خاني[1] .

وكانت هنكاريا من دول اوربا الشرقية التي كانت ترتبط مع إيران بعلاقات تجارية ، فقد وقّعت معاهدة تجارية بين البلدين في الثالث عشر من آذار 1966م ومدتها ثلاث سنوات ، بعد أن تم اجراء مباحثات بهذا الشأن في طهران ، وتشمل المعاهدة تصدير ما يعادل (13 مليون) دولار في بداية السنة المذكورة ، و(14،6 مليون) دولار في السنة الثانية ، و(16،5 مليون) دولار في السنة الثالثة[2] .

وبشأن علاقات إيران التجارية مع اسرائيل ، فقد ركّزت الدوائر الإسرائيلية على مسألة تطوير علاقاتها التجارية مع إيران ، ويعود تاريخ العلاقات التجارية بينهما إلى عام 1965م ، فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى إيران في ذلك العام أكثر من (15،6 مليون) دولار ، أما عام 1966م ، فيُعد بداية التحول في العلاقات التجارية ، إذ ازداد التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير جداً ، إذ بلغت واردات إسرائيل من إيران ما قيمته (674 ألف) دولار ، بينما بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى إيران (4،09 مليون) دولار[3] .

كانت إيران ترتبط بعلاقات تجارية مع الدول العربية أيضاً ولاسيما

---

(1) Ibid, 1965 , op . cit . , p . 6844 ; Ibid , 1966 , p . 7282 .

(2) Ibid , 1966 , p . 7162 .

(3) وزارة الاعلام العراقية ، الوجه الآخر لإيران ، بغداد ، 1972، ص ص9 ـ 10 . وللمزيد من التفاصيل عن العلاقات التجارية بين البلدين في تلك الحقبة ، يراجع : د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 1/ 420100، كتاب السفارة العراقية في طهران المرقم 738 في 18/ 9/ 1965م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 14، ص ص18 ـ 20 .

العراق، الذي يرتبط معها بحدود طويلة ، إلا أن العلاقات التجارية شابها حالة من اللااستقرار بسبب توتر العلاقات السياسية بينهما في حقبة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ، فالعراق يرتبط مع الجارة إيران بروابط عديدة تاريخية وثقافية ودينية ، وغيرها من الروابط تعود إلى أزمنة سحيقة في التاريخ ، ولذلك كانت الصلات التجارية بين البلدين وثيقة ، ولاسيما تجارة الترانزيت التي ظلت مهمة إلى وقت قريب ، عندما قامت إيران بتحويل تجارتها عن طريق موانئها ومنها ميناء خرمشهر (المحمرة) على الخليج العربي[1] . وجرت في طهران في السابع عشر من أيار 1966م مباحثات اقتصادية بين حكومتي البلدين تتعلق بعقد اتفاقية تجارية بينهما ، وترأس الجانب العراقي حسن الدجيلي ـ سفير العراق في طهران ـ وعن الجانب الإيراني الدكتور مهدي بيراسته ـ السفير الإيراني في بغداد ـ الذي كان موجوداً في طهران[2] . علماً أن المباحثات الخاصة بعقد الاتفاقية المذكورة جرى الاعداد لها ووضع مسودتها في شهر نيسان من العام نفسه ، في الوقت الذي رحبت الحكومة العراقية بهذه الاتفاقية ، وعدّتها دليلاً على تحسن العلاقات بين البلدين الجارين في جميع المجالات[3] .

وفي الرابع عشر من كانون الأول 1966م قام وزير الخارجية الإيرانية عباس آرام بزيارة رسمية إلى العراق استغرقت ستة أيام ، أجرى فيها مباحثات مع المسؤولين العراقيين ، وجرى تبادل وجهات النظر بين الطرفين حول القضايا المتعلقة بالحدود ، فضلاً عن عقد اتفاقيات خاصة تتعلق بالاقامة والعمل وأمور أخرى تتعلق بالجوانب الاقتصادية ولاسيما التجارية منها[4] .

---

(1) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 36/ 32041، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة التجارة العراقية المرقم 4370 في 13/ 5/ 1962م عن اخبار إيران الاقتصادية ، وثيقة رقم 78، ص147 .

(2) « الأيام » (صحيفة) ، بغداد ، السنة الاولى ، العددين 11 و 13، ليومي 4 و 17/ 5/ 1966 .

(3) المصدر نفسه ، العدد 3، 1/ 3/ 1966 .

(4) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 226/ 421100، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 2670 في 2/ 12/ 1966م حول زيارة وزير =

ويبدو أن هذه الزيارة تدل على تحول في العلاقات بين البلدين ، مّما قد يسهل عملية التبادل التجاري بينهما ، ويساعد على تسهيل تجارة الترانزيت

ومن جانب آخر ، بلغت الصادرات الإيرانية (ما عدا النفط) في عام 1965 ـ 1966م بحسب تقرير وزير الاقتصاد الإيراني إلى رقم قياسي ، فقد وصل التصدير في العام المذكور إلى ما يقارب (180 مليون) دولار ، مقارنة مع (153 مليون) دولار لعام 1964 ـ 1965م ، وبلغ (123 مليون) دولار لعام 1963 ـ 1964م ، بزيادة قدرها (44٪) للسنين الثلاث الماضية ، وكانت تلك الزيادة في قيمة الصادرات الإيرانية متأتية من الغاء الحكومة أسلوب الضرائب ، من أجل تشجيع التجارة الإيرانية ، فضلاً عن التنزيلات في الرسوم الكمركية على السلع المستوردة للتصدير والسلع المصنوعة من المواد الخام ولاسيما القطن ، الذي كان السلعة الرئيسة للتصدير ، والتي بلغت ما يعادل (105،000 ألف) طن بقيمة (41 مليون) دولار ، فضلاً عن النسيج الصناعي من السجاد ، الذي بلغت نسبة تصديره بقيمة (40 مليون) دولار في التبادل الخارجي ، الذي زاد بنسبة (22٪) عن عام 1963 ـ 1964م[1] .

أما أبرز الصادرات الإيرانية ، فكانت زراعية ، مثل الاسماك والكافيار والاخشاب والقطن والبذور الزيتية وبعض الفواكه المجففة ، ويشكّل القطن أعلى نسبة من هذه الصادرات، يليه الفستق والجلود الحيوانية ثم التمور[2] ، فضلاً عن السجاد الذي كانت تجارته رائجة ويدر ربحاً كبيراً لإيران .

وشهد عام 1967م توقيع اتفاقيات تجارية عدة مع دول مختلفة ، ففي شباط

= الخارجية الإيرانية الى العراق،وثيقة رقم 108= =ص165 ؛ راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية الإيرانية 1963 ـ 1975م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007، ص75 ؛ محمد حسن العيدروس، المصدر السابق ، ص322 ؛ « الايام » (صحيفة) ، بغداد ، العدد 25، 14/12/1966

(1) Asian Recorder , 1966 , op . cit . ,p . 7142 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في إيران بين ثورتين ، بغداد ، 1984، ص40 .

من العام نفسه عقدت كل من إيران والاتحاد السوفيتي اتفاقية تجارية ، أدت إلى زيادة ملموسة في صادرات الأولى إلى الثانية ، بلغت (70 مليون) دولار بعد أن كانت (20 مليون) دولار ، مع بضائع مصنعة تصل قيمتها إلى (100 مليون) دولار ، مثل الاحذية والطباخات النفطية والثلاجات ، فضلاً عن ذلك تمكنت إيران نتيجة لاتفاقية التجارة لعام 1967م من توفير مبلغ قدره (13 مليون) دولار سنوياً من استيراد الزيوت النباتية من الاتحاد السوفيتي على أساس المقايضة[1] . ولتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين ، قام رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا بزيارة الاتحاد السوفيتي في عام 1967م ، وأجرى محادثات مع المسؤولين السوفيت ، جرى فيها الاتفاق على مواصلة التعاون الاقتصادي والتقني في الخطة التنموية الرابعة واجراء اجتماع للجنة مشتركة تضم ممثلين من كلا البلدين على المستوى الوزاري كل ستة أشهر[2] .

واستمر توقيع الاتفاقيات مع الدول الاوربية في العام 1967م أيضاً ، ففي السابع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه وُقعت اتفاقية تجارية بين الحكومة اليوغسلافية والحكومة الإيرانية تم بموجبها تسليف الأولى للثانية ما يقارب (50 مليون) دولار بوصفها رأسمالاً ليوغسلافيا في إيران ، فضلاً عن شراء محاصيل غذائية ، وبالمقابل فإن إيران ستبيع على وفق الاتفاقية المذكورة يوغسلافيا النفط ابتداءً من عام 1968م ، وكذلك تبادل بعض السلع مثل المواد الكهربائية ، وكذلك قيام يوغسلافيا بتشييد بعض البنايات في إيران مقابل النفط[3] .

---

(1) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص 351.

(2) شامل عناد حسن البديري ، المصدر السابق ، ص174

(3) Asian Recorder , 1968 , op . cit . , p . 8126 .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الشاه محمد رضا بهلوي زار يوغسلافيا في الاول من حزيران 1966م ، التقى خلال الزيارة بالرئيس اليوغسلافي (تيتو) ، واستمرت الزيارة ثمانية أيام ، تباحث خلالها الزعيمان في كثير من القضايا ومنها العلاقات السياسية والاقتصادية وسبل تطويرها . ينظر :

Ibid , 1966 , p . 7211 .

أما بشأن العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كان التغير الاهم في العلاقات غير العسكرية الثنائية والمباشرة بين الطرفين في تلك المدة ، متمثلاً في قطع المساعدة الاقتصادية الأمريكية الطويلة إلى إيران ، فقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية (دين راسك) في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1967م ، بأنه ابتداءً من يوم غد ستقطع « المعونة الاقتصادية المباشرة » عن إيران، هذه المعونة التي بدأت بموجب برنامج النقطة الرابعة ، فقد استلم نظام الشاه ما يقارب البليون دولار من المساعدات الأمريكية الاقتصادية منذ عام 1953م حتى عام 1967م ، وقد علّق الرئيس الأمريكي جونسون على هذا التغيير بقوله : « نحن نحتفل بمناسبة انجاز وليس بمناسبة خاتمة ، إذ يمثل هذا حدثاً مهماً في تقدم إيران المتواصل ، وفي علاقاتنا التي تزداد تكاتفاً »[1] .

إن خطاب الرئيس الأمريكي يوضح أن عملية قطع المعونات الاقتصادية عن إيران من الولايات المتحدة لا يعني قطع للعلاقات الدبلوماسية ، والعلاقات بين البلدين ستستمر على شكلها الطبيعي ، إلا أن سبب قطع المعونات الاقتصادية جاء بعد أن أصبحت إيران قادرة على الاعتماد على نفسها من الناحية الاقتصادية ولم تعد محتاجة إلى المعونات الأمريكية ، ولاسيما بعد انتعاش اقتصادها بسبب ارتفاع اسعار النفط في تلك المدة . علماً أن المساعدات الاقتصادية كانت سائدة منذ عام 1953م .

أما بشأن العلاقات التجارية مع اسرائيل ، ففي عام 1967م تطورت العلاقات التجارية بين البلدين بدرجة أكبر ، فاحتلت إيران المركز العاشر بالنسبة للدول التي تصدر إليها إسرائيل بضائعها ، فقد بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى إيران ما يعادل (10،54 مليون) دولار ، أي بزيادة قدرها (2،91 مليون) دولار عن عام 1966م ، بينما لم يزد استيرادها من إيران عن (1،3 مليون) دولار عن عام 1967م ، مقابل (1،18 مليون) دولار عام 1966م[2] . وحين اغلقت قناة السويس في اعقاب حرب حزيران 1967م ،

---

(1) مقتبس من : خالد موسى جواد ، المصدر السابق ، ص42 .

(2) وزارة الاعلام العراقية ، الوجه الاخر لإيران ، مصدر سابق ، ص ص19 ـ 20

بدأت إيران بتصدير منتجاتها مباشرة عبر ميناء ايلات الإسرائيلي ، ومن هناك تنقل إلى حيفا ليتم تصديرها إلى اوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان امداد إيران لإسرائيل بالنفط من أهم الوسائل التي أبقت الحياة نشطة داخل إسرائيل وأمدتها بوسائل البقاء[1] ، ونقلت بعض المصادر الإسرائيلية أن البحرية الإسرائيلية والبحرية الإيرانية تعاونتا فيما بينهما على صعيد حماية مرور السفن المتجهة من ايلات وإليها[2] .

واستمرت العلاقات التجارية بين إيران والعراق ، فبعد الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف إلى إيران في الرابع عشر من آذار 1967م التي استغرقت ستة ايام تلبية لدعوة من الشاه محمد رضا بهلوي ، تم التشديد على العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين الجارين ، واتفق الزعيمان على استئناف المباحثات المتعلقة بعقد اتفاقية تجارية وثقافية بينهما[3] ، ووقعت اتفاقية تجارية تتعلق بالترانزيت بين البلدين في بغداد في الثلاثين من نيسان من العام نفسه[4] على أن تكون نافذة في العشرين من تموز 1967م ، وتنص الاتفاقية

(1) سليم طه التكريتي ، التحالف الفارسي اليهودي ضد العروبة والاسلام منذ العصور السابقة للتاريخ الميلادي حتى اليوم ، « آفاق عربية » (مجلة) ، العدد 10، السنة السادسة ، 1981، ص36 .

(2) سلمان رشيد سلمان ، إسرائيل والخليج العربي ، « آفاق عربية » (مجلة) ، العدد 6، السنة الثانية ، بغداد ، شباط 1977، ص7 ؛ أبعاد الموقف الصهيوني من التطورات الجارية في إيران ، « آفاق عربية » (مجلة)، العدد 6، السنة الرابعة ، بغداد ، شباط 1979، ص8

وكانت إسرائيل أنشأت بعد حرب حزيران 1967م خط أنابيب بلغ طوله 162 ميلاً من ميناء ايلات الإسرائيلي على البحر الاحمر الى عسقلان على البحر المتوسط ، وقامت إيران بتغطية تكاليفه ، واستعمل لغرض نقل النفط الإيراني للاسواق الاوربية . ينظر : سراب حميد عبودي ، المصدر السابق ، ص130

(3) وهي أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عراقي الى إيران منذ قيام الجمهورية ، التقى فيها مع الشاه وكذلك مع رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا وبعض المسؤولين الإيرانيين . ينظر : د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 226/ 421100، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1967م عن زيارة الرئيس العراقي الى إيران ، وثيقة رقم 118، ص184 ؛ الوثائق العربية ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، وثائق عام 1967م ، ص100

(4) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة المذكورة ، يراجع : د .ك .و ، ملفات =

على تسهيل استيراد السلع وتصديرها ، مع تأمين عدم اعادة تصدير السلع المستوردة إلى أي بلد ثالث من دون موافقة بلد المنشأ ، ويوافق الطرفان على أن يمنح كل منهما الآخر حق اقامة المعارض التجارية مع جميع التسهيلات اللازمة[1] . كما قام رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى بزيارة إلى طهران عام 1968م التقى فيها مع نظيره الإيراني امير عباس هويدا، واتفق الطرفان على مواصلة تنفيذ الاتفاقيات السابقة ، إلا أن الاتفاق لم ينفذ ، بسبب الانقلاب الذي اطاح بحكومة الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في تموز من العام نفسه[2] . وبذلك بدأت صفحة سيئة من العلاقات المتدهورة بين البلدين اثرت على العلاقات التجارية بينهما استمرت لغاية عام 1975م بعد أن تم توقيع اتفاقية الجزائر بينهما

كما استمر التعاون التجاري بين إيران والدول الاوربية ، ففي العاشر من ايلول 1968م قام رئيس الوزراء الالماني بزيارة رسمية إلى إيران استغرقت ثلاثة ايام ، وفي اثناء الزيارة ذكر بأن بلاده سوف تساهم في برامج الخطة التنموية الرابعة (1968 ـ 1972م) ، واشار إلى أن حكومة هويدا طلبت قرضاً قدره (1،403 مليون) فرنك الماني لانفاقها على الخطة التنموية الرابعة ، كما أشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين سوف يقرر بعد زيارة وزير الاقتصاد الإيراني إلى المانيا الغربية[3] .

= وزارة الخارجية العراقية ، الملف 226/ 421100، كتاب وزارة الاقتصاد العراقية المرقم 362 في 7/ 5/ 1967م حول الاتفاقية التجارية بين العراق وإيران ، وثيقة رقم 163، ص ص251 ـ 253 ؛ المصدر نفسه ، وثيقة رقم 199، ص314 .

(1) المصدر نفسه ، الملف 119/ 520201، تقرير من وزارة التجارة العراقية عن العلاقات الاقتصادية العراقية الإيرانية لعام 1977م ، وثيقة رقم 40، ص193 ؛ سجل العالم العربي ، (وثائق ، احداث ، آراء سياسية) ، دار الابحاث والنشر ، بيروت ، 1975، آب 1967، ص368 ؛ راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص77

(2) الوثائق العربية ، وثائق عام 1968، ص222 ؛ راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص ص79 ـ 80

(3) Asian Recorder , 1968 , op . cit . , p . 8557 .

أما بشأن العلاقات التجارية بين إيران والاتحاد السوفيتي ، ففي الرابع والعشرين من ايلول 1968م قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي ، استمرت لغاية الرابع من تشرين الأول من العام نفسه ، بدعوة من الرئيس السوفيتي والحكومة السوفيتية ، وبعد الزيارة المذكورة تقرر عقد اتفاقيات تجارية طويلة الامد (12 ـ 15 عاماً) ، وتم تبادل وجهات النظر حول الفوائد المترتبة من الاتفاقيات ، فضلاً عن زيادة وتطوير التعاون التقني بين البلدين[1] .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الإيرانية الأمريكية ، فان التحول في المكانة الاقتصادية لإيران في عام 1968م يمكن تفسيره بأشكال مختلفة ، لقد كان أحد هذه التفسيرات متمثلاً في الارتفاع السريع في الواردات النفطية لإيران التي بلغت (600 مليون) دولار في عام 1966م ، وكان يتوقع أن تزداد إلى (800 مليون) دولار في عام 1967م ، وفي السنوات الخمس عشرة للمساعدة الاقتصادية الأمريكية (1953 ـ 1967م) ، فقد استثمرت إيران بنفسها ـ على ضوء ما أورده وزير الخارجية الأمريكية (دين راسك) ـ أكثر من ثلاثة بلايين دولار على البرامج العامة ، أما التفسير الآخر فقد أرجع إلى برنامج الشاه لاصلاح الاراضي، الذي منح اربعة عشر مليون إيراني حصة مباشرة في التقدم الزراعي ، كما أشار راسك أيضاً . وكان التفسير الثالث يعزو أساس التطور الاقتصادي السريع إلى « الاستقرار السياسي الطويل » لإيران . أما التفسير الرابع ، فقد شدّد على تنامي الطبقة المتوسطة في المجتمع الإيراني . كما أن هناك تفسيراً خامساً ، يعزو التحولات الاقتصادية في حياة إيران الاقتصادية إلى ما يمكن أن نطلق عليه « الأثر التراكمي للاصلاحات »[2] ،

---

(1) Ibid , p . 8653 .

وللمزيد من التفاصيل عن نصوص الاتفاقيات والمعاهدات بين البلدين ، وأنواع وكميات البضائع المصدرة والمستوردة من والى الاتحاد السوفيتي في حقبة ستينيات القرن العشرين ، يراجع : فريبا شعباني نصر ، اسناد معاهدات دو جانبه إيران باساير دول ، جلد هشتم (قسمت دوم) ، ادارة انتشارات اسناد ، تهران ، چاپ اول ، 1376ش/ 1997م ، ص ص503 ـ 510 .

(2) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص408

وهذا ما جعل الادارة الأمريكية تقتنع بعدم جدوى المساعدة الاقتصادية لإيران في ظل التطورات التي شهدتها

واستمر التعاون التجاري الإيراني الأمريكي ، وإن أبرز ما تضمنته المعاهدات الاقتصادية بينهما هو الاعفاء الضريبي ، إذ أن هناك ثمان فقرات تم تبادلها بين وزارة الخارجية الإيرانية والسفارة الأمريكية في طهران ، شملت اعفاء شركات الطيران والبواخر للطرفين من دفع الضرائب التي تم توقيعها في الحادي عشر والثامن عشر من آذار 1967م ، والسادس من نيسان والثامن عشر من تموز والثالث عشر من تشرين الأول والسادس عشر من كانون الأول 1968م، والرابع من تشرين الأول 1969م في أربعة عشر ورقة وباللغتين الانكليزية والفارسية[1] .

ولم تكن الدول العربية الخليجية بعيدة عن التبادل التجاري مع إيران ، ففي السادس من تشرين الثاني 1968م ، تم توقيع اتفاقية تجارية بين الكويت وإيران ، وقعها عن الجانب الكويتي وزير التجارة والصناعة خالد علي الخرافي ، وعن الجانب الإيراني ركن الدين الطهراني المعاون التجاري لوزارة المالية الإيرانية- كما تم توقيع اتفاقية الترانزيت مع بروتوكولات في طهران بين وزير الصناعة والتجارة الكويتي والمعاون التجاري لوزارة المالية الإيرانية[2] . وهي المرة الأولى التي يتم فيها التبادل التجاري مع الكويت بعد استقلالها عام 1961م .

أما العلاقات التجارية الإيرانية الإسرائيلية ، فقد أخذت تتوطد وتزداد تماسكاً ، إذ سمحت إيران عام 1968م لإسرائيل بفتح مكتب تجاري لها في طهران ، فضلاً عن تزويد إيران لإسرائيل بنحو (60 ألف) برميل يومياً من النفط الإيراني مقابل استيراد بضائع إسرائيلية بلغت قيمتها نحو (150 مليون)

---

(1) دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبه إيران باساير دول 1807 - 1979، تهران ، چاپ دوم ، 1370ش/ 1991م ، ص289

(2) المصدر نفسه ، ص766 ؛

Asian Recorder , 1971 , op . cit . , p . 10046 .

دولار في العام المذكور ، واحتلت إيران المركز الثالث بين الدول الاسيوية المستوردة للبضائع الإسرائيلية بنسبة (20٪) والمركز العاشر من بين دول العالم التي تصدر إليها إسرائيل منتجاتها[1] .

وكانت جيكوسلوفاكيا أيضاً من بين دول اوربا الشرقية التي استمرت في تعاملها التجاري مع إيران ، فقد اتفق البلدان عام 1968م على أن تقوم إيران بتصدير ما قيمته (13 مليون) دولار سلعاً صناعية إلى جيكوسلوفاكيا في مدة خمس سنوات ، وفقاً للاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين عام 1965م[2] .

ومن جانب آخر ذكر تقرير في طهران في السابع من شباط 1970م ، أن إيران وتركيا ـ الدولتان الشريكتان في منظمة التعاون الاقليمي للتنمية ـ (RCD) اتفقتا على مجموعة من الوسائل لمكافحة تهريب المخدرات ، والاتفاق المذكور جاء عقب المحادثات التي جرت بين البلدين في طهران بين المفوض الإيراني رحمن زانو ، من وزارة الخارجية الإيرانية ، وفريق من تركيا في اثناء توقيع اتفاقية الحدود الجديدة بين البلدين[3] . وذكر متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن الجانبين اتفقا على زيادة أعداد نقاط المراقبة الحدودية وفرق التفتيش ، لمنع أي تحركات غير قانونية لتبادل البضائع المحظورة بين البلدين، وكانت هناك وثيقة رسمية خاصة تضمنت بروتوكولاً خاصاً باتفاقية الحدود الجديدة ، تتعلق بالقيام بحملة ضد تهريب المخدرات[4] . وهذا يدل على أن البلدين حريصان على منع تهريب تلك المادة ، لأن ذلك قد يؤثر على العلاقات بينهما

---

(1) لطيف كامل كليوي جحيل الجابري ، التحديات الاقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الإيراني دراسة جيوبولوتيكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2008، ص 155 .

(2) Asian Recorder , 1968 , op . cit . , p . 8774 .

(3) للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية الحدودية بين البلدين ، يراجع : دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، اسناد معاهدات دو جانبه إيران باساير دول ، جلد پنجم ، تهران ، چاپ أول ، 1371ش/ 1992م ، ص ص197 ـ 200 .

(4) Asian Recorder , 1970 , op . cit . , p . 9484 .

أما بشأن العلاقات التجارية الإيرانية السوفيتية في سبعينيات القرن العشرين ، فقد ازداد تصدير البضائع الإيرانية المصنّعة إلى الاتحاد السوفيتي بصورة أكبر بعد توقيع اتفاقية التجارة الموقعة بينهما في الثلاثين من تموز 1970م لمدة خمس سنوات ، إذ قدّرت قيمة الزيادة بالتجارة بين البلدين على ضوئها للخمس سنوات اللاحقة لأكثر من بليون دولار ، بضمنها (720 مليون) دولار من الصادرات الإيرانية ، و (318 مليون) دولار من الصادرات السوفيتية ، ومن وجهة النظر الإيرانية ، شكلت الاسواق السوفيتية بموجب هذه المعاهدة أكبر سوق للبضائع الإيرانية المصنّعة ، ولقد وقعت إيران في اليوم نفسه الذي ابرمت فيه اتفاقية التجارية على بروتوكول مع الاتحاد السوفيتي أيضاً لتأسيس شركة نقل إيرانية سوفيتية مختلطة ، يتناصف حصصها الطرفان ، إذ سيسهل تأسيسها تجارة الترانزيت الإيرانية عبر روسيا ، ويمنح في الوقت نفسه تسهيلات ترانزيتية للروس عبر الاراضي الإيرانية ، وقد عقد هوشنك أنصاري وزير الاقتصاد الإيراني قبل مغادرته لموسكو بعد توقيع اتفاقية التجارة والبروتوكول ، مؤتمراً صحفياً مع الصحفيين السوفيت ، وفي معرض اجابته على سؤال عن تقييم إيران للتجارة بالمقايضة مع الاتحاد السوفيتي ، قال : « نحن في إيران نعتقد بأن علاقات التجارة على أساس المقايضة مفيدة من جوانب عدة ، فبخصوص علاقتنا مع جارتنا الطيبة، فان الترتيبات الموجودة لتبادل البضائع ذات منفعة لكلا البلدين ، وبهذه الطريقة ستكونون في موقع تستطيعون فيه تلبية حاجاتنا ضمن اطار خطة متوازنة نسبياً ، كما ستكون إيران مستعدة لتجهيز جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية بالسلع الاستهلاكية والصناعية المطلوبة »[1] .

ويبدو أن العلاقات التجارية بين إيران والاتحاد السوفيتي قد شهدت تطوراً مهماً في هذه المدة ولاسيما بعد توقيع الاتفاقية المذكورة ، الأمر الذي انعكس ايجاباً على العلاقات السياسية بينهما ، إذ أن العلاقات الاقتصادية جعلت

---

(1) مقتبس من : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص ص351 ـ 352 .

البلدين يخففان من نبرة الخطاب السياسي المتشنج بينهما بسبب الوجود الأمريكي في إيران والذي كان دائماً يثير حفيظة السوفيت

أما العلاقات التجارية الإيرانية ـ السعودية ، فقد كانت ضعيفة في حقبة ستينيات القرن العشرين ، مع أن البلدين يعدّان من أكبر الدول الواقعة على شاطئ الخليج العربي ، بل يمكن عدّهما دولتين من أكبر دول الشرق الاوسط ، ولذلك كان لهما دور مهم وفعّال في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة[1] . فعلى الرغم من الزيارات المتبادلة بين زعماء الدولتين ، لم يتمخض عن تلك الزيارات توقيع اتفاقيات تجارية ، وفي كانون الأول 1970م قام وفد اقتصادي إيراني كبير بزيارة المملكة العربية السعودية ، يضم ممثلين لكبريات الصناعات الإيرانية والقطاعات التجارية والاقتصادية في البلد لاجراء محادثات اقتصادية لتعزيز التعاون بين البلدين في كل المجالات[2] ، وفي الثالث عشر من نيسان 1971م تم توقيع مسودّة اتفاقية تجارية بين البلدين ، بعد أن اجتمع مندوبو الطرفين في وزارة الخارجية السعودية في مدينة جدة ، وبعد الاجتماع ودراسة الاتفاقية التجارية ، تمت المصادقة عليها ، فضلاً عن توسيع العلاقات التجارية وتفعيل التسهيلات اللازمة الخاصة بالامور التجارية بين البلدين ، وهي أول اتفاقية تجارية بينهما[3] . وجرى تبادل وثائق الاتفاقيات المذكورة بصورة رسمية بين البلدين في عام 1972م ، وبعد توقيع تلك الاتفاقيات ، قام وفد تجاري إيراني بزيارة السعودية ، وعقد اتفاقيات عديدة مع المؤسسات التجارية السعودية لبيع المنتجات الصناعية الإيرانية كالثلاجات والطباخات الغازية والمواد الغذائية والانشائية وغيرها[4] .

---

(1) عصام السيد عبد الحميد ، العلاقات السعودية الإيرانية 1982 ـ 1997م ، القاهرة ، ط 1، 2006، ص26 .

(2) سجل العالم العربي ، كانون الاول 1970، ص455 .

(3) (بشير ياقمورلي ، اسناد معاهدات دو جانبه إيران با ساير دول ، جلد دهم ، مركز اسناد وتاريخ ديپلماسي، تهران ، چاپ اول ، 1379ش/2000م ، ص ص353 ـ 356 ؛ Asian Recorder , 1972 , op . cit . , p . 10667 .

(4) د .ك .و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 23/ 5 ولغاية 29/ 5/ 1972م عن =

يتضح مما سبق أن توجه الحكومة الإيرانية في مجال اصلاحاتها الاقتصادية في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية كان من أجل رفع مستوى الاقتصاد الإيراني ، الذي لا يقل أهمية عن الجوانب السياسية في البلاد ، بل كان مرتبطاً به ارتباطاً وثيقاً ، إذا أخذنا بالحسبان أن إيران بلد نفطي ، لكنه كان متخلف زراعياً ، مع أن الزراعة تشكل عصب الاقتصاد الإيراني ، وعلى الرغم من أن خطة الشاه في ثورته البيضاء كانت موجهة نحو تطوير الزراعة ورفع مستوى الريف والفلاح الإيراني ، إلا أنها ظلت تراوح في مكانها ، بسبب قلة التخصيصات المالية المرصودة للقطاع الزراعي في الخطة التنموية الرابعة ، فضلاً عن قلة المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب ، والافتقار إلى التخطيط الناجح ، أما في المجالين الصناعي والتجاري ، فقد كان دور الحكومة الإيرانية واضحاً فيها ، ويتضح ذلك بكثرة الاتفاقيات الصناعية مع أكبر دول العالم وأهمها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدول الاوربية والاقليمية ، فضلاً عن تشجيع الحكومة للتجارة مع دول عدة ولاسيما تجارة السلع الانتاجية التي تحتاجها البلاد ، واعتمدت الحكومة بذلك على سياسة القروض لتمويل الكثير من المشاريع . أما النفط فكان من القطاعات الاقتصادية المهمة التي أولتها الحكومة الإيرانية الاهتمام المذكور في الحقبة 1965 ـ 1971م .

ـ النفط وأثره في السياسة الداخلية للحكومة :

تُعد إيران ثالث بلد في منطقة الشرق الاوسط في انتاج النفط والسادس في العالم في حجم احتياطاتها منه[1] ، وهي بذلك تكون من الدول المهمة اقتصادياً وعلى الرغم من وجود شركة وطنية إيرانية للنفط (تم تأسيسها عام 1949 م) ، فان نشاطها منحصر في الميادين غير الصناعية (تمويل الخدمات ، تصليح الطرق والجسور . . . ونحو ذلك) ، اما في نطاق استغلال النفط ، فلم يتعد عملها

= اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24، ص464؛ المصدر نفسه ، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972 عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 24، ص392 .

(1) حميد صفري ، المصدر السابق ، ص121

ابرام الاتفاقيات الثنائية مع بعض الشركات النفطية العالمية[1] . بسبب هيمنة الكونسورتيوم النفطي في إيران على مقدرات النفط واستخراجه وبيعه .

وفي السابع من شباط 1965م وتزامنا مع تولي امير عباس هويدا رئاسة الوزراء ، وافق مجلس النواب الإيراني بالاجماع على مشروع قانون يتضمن اتفاقية جديدة مع مجموعة شركات نفط كبرى[2] ، وبموجب الاتفاقية المذكورة ، فان إيران سوف تحصل على (75٪) فوائد يتم جبايتها من الاستكشافات النفطية في منطقة الخليج العربي[3] .

ولعل اكبر مصانع تكرير النفط في إيران توجد في عبادان ، وتستطيع تكرير ما مقداره (412،000 برميل) يومياً ، ولكن القدرة التكريرية لهذا المصفى تقتصر على (370،000 برميل) يومياً في عامي 1964ـ1965 م ، وتعاني مصفاة عبادان من القدرات التنافسية التي تتمتع بها المصافي التكريرية للبلدان المتقدمة ، فضلاً عن ان صناعة النفط الإيرانية كانت تعاني من مشكلة قلة الخزانات الخاصة ، التي يمكن ان ينقل إليها النفط المكرر القادم من شط العرب ، وسعت شركة المانية امريكية لتزويد إيران بحدود اربعة ملايين طن من الخزانات، بوساطة تشييد مصنع في طهران (تم افتتاحه في عام 1967 م) ، واضحت الطاقة الاستيعابية لشركة النفط الإيرانية ، او معدل ماتنتجه من نفط يبلغ (15،000 برميل) يومياً ، علماً ان معظم صادرات النفط الإيرانية يتم نقلها عبر الخليج العربي ، عن طريق ميناء بندر ماهشهر من حقل نفط أغاجاري وجزيرة خرج[4] .

(1) « الثورة » (صحيفة) ، بغداد ، العدد 1051، 3/ 2/ 1972 م

(2) تتكون مجموعة الشركات النفطية من : شركة الاطلسي للتكرير ، شركة شمس النفطية ، شركات الاتحاد النفطية كاليفورنيا ، مورفي ، ومجموعة تديويتر الامريكية ، وشركة فيلبس بتروليوم الايطالية ، وشركة الغاز الطبيعي كومشن رويال ديدت شل الهندية ، مع بعض الشركات الفرنسية ينظر :

Asian Recorder , 1965 , op .cit .,p .6356 .

(3) Ibid .

(4) Europa publications limited , op .cit .,p .238 .

ومما يجدر ذكره ان منفذ تصدير النفط الإيراني للعالم يتم من عبادان عن =

وبلغ مجموع انتاج النفط الخام الإيراني بنهاية الاشهر الأولى لعام 1965 م ما يقارب (153545334 برميل)، أي بزيادة قدرها (9،3٪) ، اذا ما قوبلت بالمدة نفسها من عام 1964 م ، وبلغ مجموع انتاج النفط الخام لشهر اذار 1965م ما يقارب (55787590 برميل) ، أي بزيادة قدرها (4،4٪) من شهر اذار 1964م ، وتم شحن (43401361 برميل) من اجمالي انتاج النفط الخام واحتياطاته إلى الشركات التجارية للتصدير . كما بلغ حجم انتاج الغاز الطبيعي في شهر آذار (4455302 مليون) قدم مكعب ، اذ استثمر (44،8 ٪) منه ، واستعمل (63،16 ٪) منه وقود[1] .

وصرّح رئيس الوزراء امير عباس هويدا في الثالث عشر من آذار 1966م في مجلس الشيوخ الإيراني ، بان زيادة انتاج النفط من الكونسورتيوم النفطي في البلد ارتفع إلى (20 ٪) في عام 1966 م بالقياس إلى انتاج عام 1965 م ، لكن تلك الزيادة لا تتناسب مع توقعات الحكومة والشاه ، الذي وصف النمو بانه (غير مرض) . وكرّر هويدا تحذير الشاه من ان إيران ستبدأ في العمل على التصدير لأسواق جديدة ، اذا لم يكن هناك تحسن واضح في مستوى الانتاج، مّما جعل البعض يفسر توجه إيران إلى الكتلة الشرقية في شراء الاسلحة، اذا ظلت نسبة الانتاج غير مرضية ، على الرغم من ان نسبة الانتاج للشهر الأول والثاني من عام 1966 م ، اظهرت تحسناً كبيراً عن السنة الماضية ، لكن هويدا رفض هذا التحسن القليل واقترح زيادة مستوى الانتاج بشكل اكثر ، من اجل سد حاجة الشعب الإيراني[2] .

= طريق موانيء كرج وبندرماهشهر . ينظر : . Rouhallah K .Ramazani , op .cit .,p .149

(1) د . ك .و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 262/ 520201، تقرير السفارة العراقية في طهران في 12/ 10/ 1965 م عن اقتصاد إيران لعام 1965 م ، وثيقة رقم 15، ص37 .

(2) . Asian Recorder , 1966,op .cit ., p . 7048 وقد أدخلت الشركات الكبرى للنفط العاملة في إيران ، عام 1965 م زيادات مستمرة في اسعار النفط الخام ، وكانت مدخولات النفط للحكومة الإيرانية لابد ان تصل الى (780 مليون) دولار للأعوام 1965 ـ 1966 م ، وما يقارب 18٪ من مدخولات إيران الوطنية ينظر : « الجمهورية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد / 588، 23/ اب / 1965 ؛

Hossein Mahdavy , op .cit .,p .142 .

أما الشاه فكان يعدّ الزيادة في انتاج النفط من الكونسورتيوم لعام 1965 م غير كافية، نظراً لاحتياجات إيران المالية من اجل تقدمها الاقتصادي وتقوية دفاعاتها ، واكد المسؤولون الإيرانيون أن منظمة الاقطار المصدّرة للنفط (اوبك)[1] ، قد اقرّت نسبة (20 ٪) لإيران في عام 1966 م (تقريباً ضعف زيادة عام 1965 م) ، اما الاتحاد النفطي (الكونسورتيوم) الذي أصرّ على ان حصص الاوبك ليست ملزمة للشركات المنتجة ، فانه اخبر حكومة امير عباس هويدا في الخامس والعشرين من ايار 1966 م ، بانه يخطط لزيادة مستخرجات النفط بحدود (9ـ11٪) في العام المذكور ، ، ووصف هويدا هذه الزيادة بانها « غير مرضية » أيضاً و « غير مقبولة »، كما هدّد الشاه بالتوجه إلى اماكن اخرى من اجل المساعدة العسكرية والاقتصادية اذا لم تزوده الولايات المتحدة بما يحتاج اليه ، وكان لدى المسؤولين الإيرانيين انطباع بان اتحاد الكونسورتيوم بامكانه التعهد بزيادة كميات النفط لو ان الولايات المتحدة مارست ضغوطاً على الشركات الأمريكية[2] .

من جانب آخر واصلت شركة النفط الوطنية الإيرانية عقد اتفاقاتها النفطية مع شركات النفط الأجنبية ، فكانت اتفاقياتها التي أعلن عنها رئيس مجلس

(1) (316) انشئت منظمة الاوبك في بغداد في اثناء الجلسة الخامسة والختامية لمؤتمر الدول المنتجة للنفط المنعقدة في بغداد في الرابع عشر من ايلول 1960 م لمجابهة التكتل القائم بين كبريات شركات النفط في العالم منذ عام 1928 م ، ولكنها لم تستطع ان تحرز نجاحاً على صعيد الاسعار سوى تجميدها للمدة من 1960 ـ 1970 م ، ثم ازداد نشاطها في سبعينيات القرن العشرين وما بعده ، وتشكلت المنظمة من الدول التالية (ليبيا العراق ـ إيران ـ السعودية ـ فنزويلا ـ الكويت) ينظر : عبد الوهاب الكيالي وكامل رهيري ، المصدر السابق ،ص93: نوري عبد الحميد العاني واخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 ـ 1968 م ، ج4، بغداد ، ط 1، 2001، ص224 ؛ ابراهيم نصار ، انعكاسات حرب اكتوبر على اسعار النفط والفوائض في المنطقة العربية « شؤون الشرق الاوسط « (مجلة) ،العدد/ 20، جامعة عين شمس ، القاهرة ، تشرين الاول 2006،ص24 .

(2) Johnson library, National security le, Harold H . Saunders le , Iran , 4/1/66 - 12/ 31/67 . Condential; No foreign dissem ; Controlled dissem , Research memorandum from the director of the bureau of intelligence and research (hughes) to acting secretary of state ball / 1 / .

ادارتها الدكتور منوجهراقبال في السابع والعشرين من آب 1966م مع شركة ايراب (ERAP) التي تملكها وتوجهها الحكومة الفرنسية، التي كانت منطقة امتيازها في الصحراء الإيرانية إلى الشرق من منطقة امتياز الكونسورتيوم ، بلغت مساحتها (200،000 كيلو متر مربع) ، فضلاً عن (20،000 كيلو متر مربع) اخرى في بعض المناطق المغمورة في الخليج العربي الواقعة في مواجهة الساحل الإيراني ، على ان تقوم الشركة الفرنسية المذكورة بعمليات البحث والتنقيب ، وتكون نصف الحقول المكتشفة للشركة الوطنية الإيرانية ، في حين يكون في الحقول الباقية حق للشركة الفرنسية في شراء (35 40 ٪) من كميات النفط المستخرجة بسعر الكلفة ، مضافاً اليه ضريبة الدخل ، كما ان للشركة الإيرانية الحق في تسويق حصتها النفطية . كما تناولت الاتفاقية المذكورة موضوع الغاز الطبيعي ، فجعلت لكل طرف الحق في استغلال ما يحتاجه ، على ان يقسم المتبقي منه بنسب اقتسام النفط الخام نفسها[1] .

وفي الوقت نفسه عقدت شركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقية اخرى مع شركة كونتنتال الأمريكية للنفط ، ومدة العقد 25 عاماً ، تبدأ من تاريخ اكتشاف النفط مقابل تعهد الشركة بشراء ما مقداره (60 الف برميل) يومياً لمدة خمس سنوات و (80 الف برميل) يومياً في المدة التي تليها ويكون السعر الذي تدفعه الشركة المذكورة ، يقل بمقدار (1 ٪) عن السعر السائد في منطقة الخليج العربي ، على ان تسترجع الشركة الأمريكية تكاليف الحفر والتنقيب ، اذا كان اكتشافها للنفط بشكل اقتصادي ، أما على اساس (10 سنت) للبرميل الواحد ، او في خمسة عشر عاماً . اما تكاليف التطوير ، فيكون استردادها في خمس سنوات، يتم تسديدها على عشر دفعات متساوية وبفائدة تزيد بمقدار (1،5 ٪) عن الفائدة التي يتقاضاها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي[2] .

ان هذه العقود التي ابرمتها شركة النفط الوطنية الإيرانية مع الشركات

---

(1) محمد الرميحي ، النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية ، الكويت ، 1982، ص ص 170 ـ 171 .

(2) المصدر نفسه ، ص 171

الأجنبية ، تُعد خطوة مهمة نحو تطوير الصناعة النفطية من اجل زيادة الدخل الوطني الإيراني لاستثمار تلك الزيادة في خطط التنمية الاقتصادية ، ولا سيما الخطة التنموية الثالثة (1963 ـ 1967 م)، وللنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

أما الغاز الطبيعي ، فلأهمية وجوده في إيران ، فقد اضحت من البلدان المصدرة له ، اذ بدأت مصفاة عبادان بالاعتماد على الغاز الطبيعي في تشغيلها ، وقدّر حجم الغاز المستخدم في المصفاة بـ(1 بليون) قدم مكعب ، ويأتي معظم هذا الغاز من حقل نفط اغاجاري(1) .

وكان لدى إيران في شهر ايلول عام 1967 م (1،730) قدم مكعب من الغاز الطبيعي ، وكان يُحرق منه (1،367) قدم مكعب ، ولا تستفيد إيران إلا من (363) قدم مكعب ، بينما تقوم شركة النفط الوطنية الإيرانية بنقل قسم من الغاز المنتج من الحقول النفطية الإيرانية إلى مدينة شيراز للاستهلاك المحلي ، وبعد عقد الاتفاقية الإيرانية السوفيتية الخاصة بتسويق الغاز الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي وانشاء خط انبوب الغاز من حقول النفط الواقعة في جنوب إيران إلى الحدود الإيرانية ـ السوفيتية ، ويزود هذا الانبوب مدن (طهران ـ شيراز ـ اصفهان) بالغاز ، وعند انجاز شبكات الأنابيب في مدينتي البرز وكاشان ، سيرتفع مستوى استهلاك الغاز إلى (300 مليون) قدم مكعب في السنوات الاربع المقبلة(2) .

---

(1) وقامت الحكومة الإيرانية بتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي من اجل تصدير الغاز الطبيعي للأخير لمدة (15 عاماً) ابتداءاً من عام 1970 م وبمعدل يصل الى (6. 000.000.000 مليون) متر مكعب ، ثم يصل حجم التصدير الى (910. 000.000 مليون) متر مكعب عام 1976 م والاعوام التي تليها ، فضلاً عن مد انابيب للغاز الطبيعي من جنوب إيران الى الاتحاد السوفيتي ، يشترك في تشييده الإيرانيون والروس . كما تمتلك إيران مخزونات كبيرة من الغاز الطبيعي يقع معظمها في الاجزاء الشمالية منها وبالقرب من الاتحاد السوفيتي ، ينظر : بان فوزي داود الدليمي ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه إيران (1991 2007 م) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008، ص34 ؛

Europa publications limited , op .cit .,p .238 .

(2) د . ك . و . ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، =

اما صناعة البتروكيمياويات ، فقد اضحت قطاعاً مهماً في إيران في اطار التنمية الصناعية ، اذ تأسست شركة البتروكيمياويات الوطنية (N P C) منذ عام 1965 م ، وهي فرع من شركة النفط الوطنية الإيرانية (N I C O)، واخذت على عاتقها بناء وتنمية هذه الصناعة بقيمة استثمار اولي قدره (40 مليون) دولار ، من ضمنها رؤوس اموال شركتين فرعيتين مملوكتين لشركة البتروكيمياويات (N P C)[1]

واستمرت مطالبة إيران بزيادة سنوية في انتاج النفط بنسبة قدرها (17٪)، على الرغم من ان اتحاد الكونسورتيوم كان غير قادر على الايفاء بهذا المطلب ، لكنه وضع مقترحات بديلة ، كان الغرض منها اعطاء إيران زيادة (17٪) في مدخولاتها النفطية ، وتم التوصل إلى اتفاق في نهاية عام 1966م ، اذ تعهد الكونسورتيوم بأن يعطي إلى شركة النفط الوطنية الإيرانية (N I C O) تحت ظروف مشجعة للمدة 1967 ـ 1971 م ، عشرين مليون طن من النفط الخام تكون لشركة النفط الوطنية الإيرانية ، الحرية في المتاجرة به مع بلدان اوربية غربية معنية ، الامر الذي لا يؤثر على بيع هذه الكمية مع أي مبيعات للشركات الاعضاء في الكونسورتيوم ، وفي الوقت نفسه ، تخلى الكونسورتيوم طواعية عن (25 ٪) من نطاق الاتفاقية (على الرغم من ان

= تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 8/ 9 ولغاية 14/ 9/ 1971 م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 13، ص 123 .

(1) باشرت شركة البتروكيمياويات عملها في مجال صناعة البتروكيمياويات عام 1971 م برأسمال اولي قدره (7 ملايين) دولار وبرأسمال مخطط له (40 مليون) دولار ، ونتيجة لكل هذا ، اشتد الاندفاع نحو اعطاء اهمية اكبر في تطور صناعة البتروكيمياويات بعد تولد القناعة من ان القيمة الحقيقية للنفط تكمن ليس في استخدامه بوصفه مصدراً أولياً للطاقة فحسب ، بل في امكانية استخدامه عاملاً مساعداً في عملية الاستخلاص الثانوي وبوصفه مادة خام اساسية في الصناعة البتروكيمياوية ، ممّا وفّر لإيران القاعدة الاساسية العملية في انشاء الوحدات الانتاجية البتروكيمياوية ذات المقاييس الاقتصادية ، التي تُعد في بعض الاحيان مثالية ، ينظر : سهام محمد عبد ، الصناعة النفطية في إيران (1968 ـ 1985 م) رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988، ص ص 138 ـ 139

اتفاقية عام 1954 م لا تقضي التخلي عن أي شيء حتى عام 1979 م) ، وعلى الرغم من انها لم تلزم نفسها بأي معدل زيادة محدد ، لكنها تعهدت بان الشركات الاعضاء سوف تتخذ خطوات عملية لزيادة معدل النمو في مستخرجاتها النفطية باستثناء الكميات التي تم تجهيزها لشركة النفط الوطنية الإيرانية[1] .

ووصل الصراع داخلياً بين الحكومة الإيرانية والشركات النفطية العاملة في اراضيها إلى درجة الاصطدام ، فإيران التي يعيش فيها اكثر من ثلاثين مليون نسمة ، لا تناسبها نسبة النمو في الانتاج الذي حدد بـ(15٪) سنوياً ، ووافقت الشركات في عام 1967 م على رفع نسبة النمو في الانتاج سنوياً إلى (17 ٪)، بعد تهديد الحكومة الإيرانية بالغاء امتيازاتها، مستفيدة من بعض نصوص الاتفاق الموقع بين الشركات والحكومة الإيرانية عام 1954م القاضي بأسقاط حق الشركات النفطية العاملة في إيران في الادعاء بأن النفط المستخرج من إيران هو نفطها . وكانت الموافقة على رفع نسبة الانتاج خطوة على الطريق نحو حق الحكومات المنتجة في تحديد كمية المنتج من النفط في اراضيها ، وفي النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين ، توسعت الاعمال النفطية في إيران ، وكان الهدف منها ايجاد مصادر دخل ميسرة للحكومة الإيرانية بعد ان اتضح دورها السياسي في منطقة الشرق الاوسط ، فحفرت آباراً نفطية في المناطق البحرية ، وهذه الآبار أثارت خلافات على تلك المناطق بين إيران وجاراتها ولاسيما العراق والكويت والسعودية[2] .

وفي اثناء اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في الخامس من حزيران 1967م ، رفضت حكومة امير عباس هويدا مجموعة من المطالب العربية الرسمية بقطع تصدير النفط الإيراني إلى إسرائيل قبل الحرب وفي اثنائها وما بعدها[3] وحجة إيران انها لم تسيطر على اتحاد شركات النفط الدولية

---

(1) W .B . Fisher , op .cit . , p . 542 .

(2) محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص ص 170 ـ 171

(3) في بداية الحرب كان وزراء النفط العرب في اجتماع لهم في بغداد ، قرروا فيه فرض حظر على تصدير النفط للدول الداعمة للهجوم الإسرائيلي على =

(الكونسورتيوم) الدولي ، الذي يستغل حقول إيران النفطية[1] علماً ان غلق قناة السويس في اثناء الحرب ، صاحبه موجة استهلاك متصاعدة للمنتجات النفطية في اوربا ، مّما جعل اعضاء منظمة اوبك يدركون كيف اصبح النفط مهماً للدول المستهلكة ، ليس فقط بوصفه وقوداً لاقتصادهم فحسب ، بل أساساً لزيادة المدخولات بسبب فرض الضرائب[2] .

وعلى صعيد البلدان الصناعية ، تزايد الاعتماد على استيراد النفط من الخارج ، ولا سيما في اوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، التي عانت صناعتها النفطية من مصاعب كبيرة في تلك الحقبة[3] . ما دفعها إلى الاهتمام بنفط الاوبك ورفع اسعاره من اجل زيادة ارباح شركاتها النفطية العاملة في تلك البلدان ، وفضلاً عن ذلك ، كان دخول الشركات المستقلة اليابانية والايطالية وغيرها ، تأثير مباشر على جبهة الاحتكار الدولي ، بسبب تقديمها العروض المناسبة وحصولها على عقود نفطية عديدة[4] .

= البلدان العربية ، وكان ذلك موجهاً بشكل اساس للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا المتهمتين باشتراكهما في العمليات العسكرية الإسرائيلية ينظر : محمد علي عبودي ، جامعة الدول العربية والصراع العربي الإسرائيلي (1945 ـ 1991 م) من تأسيس الجامعة الى مؤتمر مدريد ، بيروت ، ط1، ، 2007، ص 439، وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع ، يراجع : المصدر نفسه ، ص ص 439 ـ 441 ؛ تريتا بارزي ، المصدر السابق ، ص ص 56 ـ 58 .

(1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، إيران وقضايا المشرق العربي 1941 ـ 1979 م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2005، ص58 ؛ حسن ابو طالب ، المملكة العربية السعودية وطلال القدس ، الموسوعة السياسية العالمية ، بيروت ، القاهرة ، (د .ت) ، ص ص 105 ـ 110.

(2) Clement B . Malin , The Implications of down stream reintegration in Major markets , «Arab rening industry in the nineties , Kuwait , 1989 , pp .3-4 .

(3) في اليوم السادس من الحرب فرضت الدول العربية المنتجة للنفط مقاطعة ضد الولايات المتحدة الامريكية بسبب مساندتها لإسرائيل في هجومها على القاهرة ينظر :

James E . Akins , The oil crisis : This time the wolf is here , Foreign aairs Journal, vol . 51, N . 3 , U .S .A (April 1973) , p . 468 .

(4) حافظ برجاس ، المصدر السابق ، ص 243

ومن جانب آخر قام رئيس الوزراء الفرنسي (جاك شابان دالماس) في السابع من آذار 1968م بزيارة رسمية إلى إيران استغرقت خمسة أيام ، عقد فيها مؤتمراً صحفياً في طهران، اكد فيه ان إيران وفرنسا اتفقتا على استكشاف مشترك للنفط ، ولاسيما ان إيران تميل للاستفادة من الثروة النفطية ، وذكر ان هناك مصالحاً متطابقة بين البلدين ، وان شركتي النفط الوطنية الإيرانية (N I C O) وشركة النفط الفرنسية (E R A P) ، المعترف بهما دولياً ، سيتوصلان إلى اتفاقية ، وان شركة النفط الفرنسية ستقوم بالتنقيب عن النفط في مناطق تخلت عنها شركات الكونسورتيوم الغربية قبل سنتين[1] .

واستمرت حكومة هويدا في اتباع سياسة نفطية معتدلة في المرحلة الأولى من توليها الحكم 1965ـ1971 م ولا سيما مع الشركات النفطية ، فقد قال الشاه محمد رضا بهلوي : « لقد انذرنا مجموعة شركات النفط التي تستثمر آبار النفط في بلادنا بتأمين دخل لأيران لا يقل عن (1008 ملايين) دولار بدلاً من (900 مليون) دولار لعام 1969 م ، وبتأمين زيادة سنوية في الدخل لا تقل عن (16 ٪) فإن خطتنا في نقل الشعب الإيراني من مجتمع متخلف إلى مجتمع متقدم ، تحتاج إلى مثل هذه الزيادة واكثر ، ونحن نستحق من اصدقائنا في الغرب ان يعملوا على تلبية مثل هذه الطلبات ، على الاقل بسبب موقف إيران خلال حرب الستة ايام بين العرب واسرائيل ، فنحن لم نقطع ضخ البترول إلى اوربا فحسب ، بل قاومنا الضغط الذي وقع علينا من العرب بسبب ذلك » ، في اثناء حديثه لمجلة الاكسبريس[2] .

ومما تجدر الاشارة اليه ، ان رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا ذكر ان إيران تطمح بالحصول على مليار دولار من عائدات النفط في السنة الإيرانية الجديدة في 21 آذار 1969 م ، من اتحاد الكونسورتيوم النفطي ، ولم تحصل استجابة في حينها ، الامر الذي جعل الشاه يهدد الاتحاد بالبحث عن اسواق

---

(1) Asian Recorder , 1968 , op .cit .,p .8403 .

(2) « الحوادث » (مجلة) ، بيروت ، العدد / 654، السنة / 13، 22/ 5/ 1969، ص ص 10 11

جديدة[1] . وفي جلسة مجلس النواب الإيراني ليوم السابع عشر من ايار من العام نفسه ، قال السيد هويدا ، « باننا تمكنا من ان نقنع الدولة والشاه حول تأمين مبلغ قدره (1000 مليون) دولار في عام 1969 م لبيع النفط إلى الشركات ، بل وافقوا ان يعطوا لنا (1012 مليون) دولار بدلاً من (1000 مليون) دولار ، « واشار هويدا » في اثناء زيارتنا لألمانيا ، طلبنا من المستثمرين الألمان ، المشاركة في استخراج وتصفية وبيع النفط الإيراني ، ولبيان حسن النية ، قامت المانيا باعطاء البنك المركزي الإيراني مبلغاً قدره (200 مليون) دولار لأستثماره في إيران « . كما اشار هويدا إلى انه تم عقد مباحثات مع تركيا من اجل تسهيل مرور النفط الإيراني من جنوب إيران إلى تركيا بغية بيعه إلى اوربا ، ولا سيما بعد ان تم غلق مضيق قناة السويس ، بسبب الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967 م ، ممّا ادى إلى حدوث مشاكل عديدة في عملية نقل النفط وبيعه لأوربا ، على ان تقوم المانيا بمد الأنابيب النفطية عبر تركيا[2] ، علماً ان شركات النفط كانت تعارض حتى عام 1969 م كل زيادة في اسعار النفط من قبل البلدان المصدّرة[3] .

ويبدو ان الحكومة الإيرانية كانت تسعى للحصول على موارد مالية من عائدات النفط، التي تعد المورد المهم والرئيس لدخلها ، ولاسيما ان البلاد قد مارست الخطة التنموية الرابعة (1968ـ 1972 م) ، ممّا جعل اتحاد الكونسورتيوم النفطي يستجيب لها بعد الضغوط التي مارستها الحكومة الإيرانية على الاتحاد المذكور ، وسعي حكومة هويدا للتنسيق مع بعض الدول الاخرى خارج اتحاد الكونسورتيوم ، وعقد اتفاقيات معها

اما الدول المستهلكة للنفط ، فقد واجهت اسعاراً عالية لأستيراداتها

---

(1) Johnson Library, Department of state , Central les , P E T 6 , Iran , Condential, Drafted by eliot on December 8 and approved in s on December 12 , The source text is labeled «part 4 of 4», Memorandum of conversation / 1/ .

(2) مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد اول ، ص ص 570 ـ 571

(3) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق ، ص 331 .

النفطية ، التي تشكل للكثيرين الجزء الرئيس من امدادات الطاقة الاجمالية ونفقات الطاقة ، وهكذا فان انفاق التبادل الخارجي قد تصاعد بشكل سريع ، وابرزت التجربة المؤلمة للمواجهة بين الصناعة والحكومات المنتجة اسئلة جديدة فيما يتعلق بضمان تدفق النفط وعدم توقفه ، ومن الواضح ان عمليات الصناعة النفطية المتكاملة عالمياً قد ظهر في وقت يكون فيه الطلب على النفط في تزايد سريع ، وكانت الارقام مفاجئة ، فاستهلاك النفط في العالم غير الشيوعي ، ازداد من (10 ملايين) برميل يومياً في عام 1950 م إلى (39 مليون) برميل في عام 1970 م ، وازداد استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط من (7 ملايين) برميل يومياً عام 1950م إلى (15 مليون) برميل يومياً عام 1970 م ، وازداد استهلاك اوربا من (1،2 مليون) برميل يومياً في عام 1950 م إلى (12 مليون) برميل في عام 1970 م ، بما يقارب استهلاك الولايات المتحدة ، بينما تضخم استهلاك اليابان من (100 الف) برميل يوميا عام 1950 م إلى (3،7 مليون) برميل في عام 1970 م[1] .

وبذلك يمثل عام 1970م مرحلة جديدة في تاريخ الصناعة النفطية ، اذ ارتفع الطلب على النفط بشكل سريع في العام المذكور ، وكذلك نما الطلب العالمي على الطاقة بسرعة أكبر ممّا كان متوقعاً ، وكان من المتعذر ان يأخذ تجهيز مصادر الطاقة البديلة كالفحم والقوة النووية نصيبه من النمو ، وارتفع حجم الزيادة التي طرأت على استهلاك النفط في اوربا الغربية بنسبة (11٪) اذا ما قوبلت مع ما كان متوقعاً من زيادة تبلغ (7٪) 0 وفي اليابان حصلت زيادة قدرها (19٪) ، بينما كان المتوقع ان يكون مقدار الزيادة (13٪) ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتفعت نسبة الزيادة إلى أكثر من (4٪) ، وهي نسبة صغيرة ، بسبب الانحسار الاقتصادي ولكنها بحجم كبير جداً ، في

---

(1) Walter J . Levy ,Oil power , Foreign aairs journal , vol . 49 , p . 652 .
ومما يجدر ذكره أن سعر البرميل الواحد من النفط في عام 1970م هو (1،8 دولار) ، وهو السعر نفسه منذ عام 1960م . ينظر : محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص171

الوقت الذي كان انتاج إيران يزيد على (3،8 مليون) برميل من النفط الخام يومياً في عام 1970م ، اي بزيادة مقدارها (14٪)[1] .

ان الميزة التي تميز بها الاقتصاد العالمي في عام 1970م ، هو اشتداد ظاهرة التضخم الاقتصادي التي وصلت أوجها في العام المذكور ، وهي زيادة لم يسبق لها مثيل بعد الازمات التي حصلت في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين ، تسبب في فقدان عملات الدول الصناعية قيمتها ، ولاسيما الدولار والليرة والفرنك ، مما انعكس سلباً على الارتفاع السريع للاسعار وايجاد نوع من عدم الاستقرار في سوق رأس المال[2] .

وقال الشاه محمد رضا بهلوي : (ان إيران ستتخذ كل الخطوات الضرورية لضمان مصالحها النفطية) ، في الخطاب السنوي للعرش في السادس من تشرين الأول 1970م . وهو انذار موجه إلى اتحاد شركات النفط الغربية (الكونسورتيوم) ، ما لم توافق على دفع زيادة الضرائب الإيرانية وفقاً للقانون الجديد[3] . في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة الطلب على النفط الخام من الدول الصناعية .

واعلنت حكومة أمير عباس هويدا في الحادي عشر من تشرين الثاني 1970م ، عن التوصل إلى اتفاقية مع شركات النفط الغربية (الكونسورتيوم) عن طريق شركة النفط الوطنية الإيرانية (NICO) ، تتضمن ضريبة عالية جديدة

---

(1) (العاملون في النفط) (مجلة) ، بغداد ، العدد 112، تشرين الاول 1971، ص 17.

(2) منشورات إيران الثورة ، النفط وأبعاد تآمر الشاه ، بغداد ، 1973، ص9 .
وسبق للرئيس الفرنسي (ديغول) ان ندد عام 1965م بالنظام النقدي العالمي الذي كان يتخذ من الدولار او الذهب او بدرجة أقل من الباون الاسترليني مقياساً في المبادلات الدولية ، وانكر ديغول على الدولار ان يبقى في ظل هذه الاوضاع عملة سائدة ، فالدول الاوربية كانت تملك مجتمعة ما يساوي ثروة الولايات المتحدة من الذهب ، وبعض عملاتها كان اقوى من الدولار . وفضلاً عن ذلك سارعت المصارف الفرنسية الى استبدال الدولار بالذهب ، مما أدى الى تخفيف قيمة العملة الامريكية . ينظر : بيار ميكال ، تاريخ العالم المعاصر 1945 ـ 1991م ، ترجمة : يوسف ضومط ، بيروت ، ط1، 1993، ص ص432 ـ 433.

(3) Asian Recorder , 1970 , op . cit ., p . 9886 .

وقائمة جديدة للاسعار ، على ان يكون الكونسورتيوم مسؤولاً عن انتاج (90٪) من النفط الإيراني ، وبمعدل (3،2 مليون) برميل يومياً ، وبفائدة (40٪) على النفط الخام الثقيل ، وقد وافق اتحاد الكونسورتيوم على تنظيم الضريبة التي كانت سائدة منذ عام 1954 م ، وزيادة في سعر النفط بنسبة (9 سنت) للبرميل الواحد من النفط الخام الثقيل[1] .

وفي ظل هذه الاجواء والزيادة في الطلب على النفط ، عقدت منظمة الدول المصدّرة للنفط (اوبك) مؤتمرا في كركاس (عاصمة فنزويلا) في كانون الأول 1970 م من اجل تفعيل عملها الجماعي ، وفي ظل هذا المؤتمر ، اتخذت دول الاوبك قراراً يقضي برفع نصيب الدولة المنتجة للنفط من (50 ٪) إلى (55٪) وكان تسلسل هذا القرار (120) ، وترك الحرية لكل دولة في ان تقرر سعر نفطها ، على ان تأخذ بالحسبان ظروف الموقع ودرجة نقاء النفط[2] وعرضت اوبك نطاقاً واسعاً من المتطلبات ، وفرضت على الشركات النفطية ان تأتي بعرض مقبول ضمن مدة قصيرة ، مهددة بفعل عاجل مشترك في حال عدم التمسك بالقرار[3] .

وفي الثاني عشر من كانون الثاني 1971 م عقد وزراء النفط للدول الثلاث (العراق وإيران والسعودية) اجتماعاً في طهران ، وشارك في الاجتماع مندوبون عن اتحاد شركات النفط الغربية ، الذين اعلنوا ان مهمتهم هي الحصول على توضيحات في نص القرار (120) الصادر في المؤتمر الحادي والعشرين لمنظمة اوبك ، فهم لا يملكون تفويضات للمفاوضة بشأنه ، وتم تبليغ المدير العام ورئيس مجلس ادارة شركات النفط الموفدة إلى طهران ،

---

(1) Asian Recorder , 1971 , op .cit .,p .9961 .

(2) حافظ برجاس ، المصدر السابق ، ص 243

(3) Walter J . Levy , op . cit .,p .654 .

ازداد في عام 1970 م الطلب العالمي على النفط بشكل كبير ، بينما كان العرض في وضع سيء ، ولهذا صادق مؤتمر الاوبك على القرار (21 ـ 120) في كركاس . وللتعرف اكثر على بنوده ، يراجع: جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص 242 ـ 243 .

بتحديد تاريخ لابتداء المفاوضات ، لكنه رفض تحديد موعد للتفاوض . مما دعا وزراء النفط للدول الثلاث لابلاغ السكرتير العام لمنظمة اوبك ورئيس المؤتمر الحادي والعشرين للمنظمة من اجل عقد اجتماع طاريء لوزراء دول النفط العشر[1] في طهران في التاسع عشر من كانون الثاني 1971 م لاتخاذ الاجراءات الضرورية بهذا الشأن[2] .

أما الشاه محمد رضا بهلوي ، فقد وجّه انذاراً شديد اللهجة للشركات النفطية الكبرى في الرابع والعشرين من كانون الثاني 1971م ، وعقد مؤتمراً صحفياً في الموضوع ، وذلك لأبراز طابع الحدث الرسمي والدرامي ، وقال : « ان إيران ستقتدي فنزويلا في حال عدم تحقيق مطالبها » ، وقال : « ان من مصلحتها ألا تفعل ذلك » ، ووصف « بالمزحة » مطلب الشركات الداعي إلى اجراء مفاوضات شاملة[3] .

وفي الثالث من شباط 1971م ، افتُتِح المؤتمر الاستثنائي للأوبك في طهران ، ودامت مداولات المؤتمر يومين وانتهت مساء يوم الرابع من شباط ، وبعد ثلاثة ايام ، أي في السابع من شباط ، نشرت امانة الاوبك العامة في فيينا نص القرارات المتخذة في طهران ، وكان الامر يتعلق بالانذار الصادر عن هذه المنظمة ، التي منحت الشركات النفطية مهلة تصل إلى الخامس عشر من شباط 1971 م كي يتقبل « طلبات الحد الادنى » المقدمة من قبل الاعضاء الستة الخليجيين (إيران ـ العراق ـ السعودية ـ الكويت ـ ابو ظبي ـ قطر) في طهران ، واوضحت الاوبك في ذلك التاريخ ، أن البلدان الاعضاء ستطبق الاجراءات التشريعية الضرورية من جانب واحد بشأن رفع الاسعار ، وفي حال عدم استجابة الشركات في الايام السبعة المحددة لهذه الاجراءات ، فان

---

(1) أما الدول العشر المشاركة في مؤتمر طهران فهي كل من : (ابو ظبي ، الجزائر ، اندونيسيا ، إيران ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، السعودية ، فنزويلا) ينظر : الوثائق العربية ، وثائق عام 1971 م ، ص 124.

(2) المصدر نفسه ، ص 60

(3) بيار ترزيان ، المدهش في تاريخ الاوبك ، بيروت ، ط 1، 1995، ص 132

البلدان الاعضاء تقرر عندئذ مقاطعة كل البلدان التي لا تلتزم بها ، مقاطعة نفطية[1] .

وجرت مفاوضات في طهران بين ممثلين عن الاوبك وممثلين عن شركات النفط العالمية ، وكانت عسيرة[2] ، وصلت في نهايتها إلى ما عرف لاحقاً « باتفاقية طهران » في الرابع عشر من شباط 1971 م[3] .

وبعد توقيع اتفاقية طهران ، صرّح جمشيد آموزغار وزير المالية الإيرانية معلقاً على ذلك ، فقال : « لقد حصلنا على ماكنا نريده ، ولم نخسر قرشاً واحداً » ، ويبدو ان النجاح الذي تحقق كان على قدر كبير من الاهمية ، لكن الاتفاق كان عبارة عن حل وسط يشكو من ثغرات عديدة ، فالربط بين رفع كل الاسعار والضريبة النفطية لم يتم ، واستمرت بالفعل الفوارق في الاسعار بين منطقة الخليج من جهة ، ومنطقة الكاريبي من جهة أخرى[4] .

وكان جوهر الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ذلك المؤتمر مع كبرى شركات النفط العالمية ، ان تتحقق على الفور زيادة في معدل الضرائب إلى (55٪) بالنسبة لدول الخليج المصدرة للنفط ، بينما ارتفع الثمن المحدد للنفط بما قيمته 35 سنتاً للبرميل في مرافيء الخليج . كما كفلت الاتفاقية تصعيداً مضموناً في المدفوعات بنسبة (2،5 ٪) في اول حزيران 1971 م ، وفي

---

(1) بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ص 134 ـ 135 .

(2) قررت الدول الخليجية المنتجة للنفط اجراء مباحثات مع الشركات العاملة في اراضيها تهدف الى اعادة نظر شاملة بشروط الامتيازات ، ورفضت الشركات في بداية الامر مساعي دول الخليج في تطبيق قرارات منظمة اوبك ، لكنها خضعت للأمر الواقع ، ودخلت مع البلدان المنتجة في مفاوضات جماعية في مؤتمر طهران عام 1971 م ، بعد تدخل الولايات المتحدة الامريكية . ، ينظر : حافظ برجاس ، المصدر السابق ، ص 244 .

(3) محمد الرميحي ، المصدر السابق ، ص 171 . وللمزيد من التفاصيل عن بنود اتفاقية طهران ، يراجع: بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص ص 135 ـ 136 ؛ ناصر محمد الزمل ، موسوعة احداث القرن االعشرين، ج 8، الرياض ط1، 2005، ص ص 11 ـ 12

(4) بيار ترزيان ، المصدر السابق ، ص 136

اليوم الأول من كل عام في السنوات اللاحقة من الاتفاق . وفي الوقت نفسه ، وافقت الشركات النفطية على زيادة تلقائية في اسعار النفط الخام من مرافيء الخليج وبنسبة (5٪) يوم اول حزيران 1971 م ، وبالنسبة نفسها في اليوم الأول من كل عام حتى عام 1975م . وكان هذا التصعيد الذي تم في اتفاقية طهران لتعويض الدول المصدرة للنفط عن الاتجاه التضخمي الذي اثّر على وارداتها من الدول الصناعية ، وليؤخذ في الحسبان الطلب المتزايد على منتجات النفط[1] .

اما إيران ، فان اتفاقية طهران ، كانت تمثل لها خطوة كبرى في العلاقة مع شركات النفط الدولية ، وتعني تحويلاً كفء للخطة التنموية الرابعة ، التي كانت خطة على درجة بالغة من الاهمية ، وهكذا تحسّن الموقف المالي للبلاد بدرجة تفوق القياس ، وتضاعف احتياطي إيران من النقد الاجنبي إلى اربعة امثاله نتيجة للآثار المالية لمفاوضات الشاه مع الشركات[2] وبذلك فان اتفاقية طهران تُعد انجازاً مهماً لإيران ، من اجل تطوير واقعها الاقتصادي ، والتوجه نحو بناء قدراتها العسكرية التي كانت من اهم اهتماماتها في المرحلة الأولى من حكومة هويدا

- سياسة التسلح وتنمية القدرات العسكرية الإيرانية:

دأبت إيران على شد الانتباه الدولي إليها في كل الحُقب التاريخية ، ووظفت كل ما خلفته لها في دولة مترامية الاطراف جغرافياً ، ومتعددة الاعراق أثنياً ، لتدخل بها القرن العشرين ، وفي خزانتها مال أفاء به النفط عليها ، لذلك سعت للتسلح لتوظيف تلك السياسة التسليحية في خدمة أهدافها الاقليمية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أحس الشاه محمد رضا بهلوي بأن النظام العالمي القديم لما قبل تلك الحرب ، الذي كانت تتزعمه بريطانيا قد انهار ، مفسحاً المجال لقوة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، ليؤدي دوره على المحيط الدولي تتبعه بقايا النظام العالمي القديم في الغرب ، ثم

(1) « الاهرام » (صحيفة) ، القاهرة ، العدد / 31501، 10/ 3/ 1973

(2) المصدر نفسه

الآتي السوفيتي الذي تربع على عرش الشرق، والذي تحده معه حدود طويلة وقريبة إلى مركز القرار في إيران جغرافياً، وقد اختار الشاه ما اعتقده اكثر فائدة له ، وتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي وجد عندها استعداداً لتطابق مصالح الطرفين[1] .

وكانت إيران ملائمة لتطبيق المخططات الأمريكية من كل النواحي ، واعتماد الولايات المتحدة الأمريكية عليها في تلك المنطقة من العالم ، ولاسيما موقعها الجغرافي الذي يتصل بالاتحاد السوفيتي بحدود مشتركة طويلة وقريبة جداً من قلبه ، ثم تعدادها البشري الضخم قياساً لدول المنطقة ، لعلمها أن تلك الدول جميعها من اصول واحدة وتتكلم لغة واحدة، لكنها تنتمي إلى وحدات سياسية مختلفة وعديدة وذات امكانيات بشرية ضعيفة بسبب تفرقتها ، وعلى العكس من ذلك ، فإيران موحدة داخلياً رغم احتوائها على جنسيات وعروق متعددة ، وفضلا عن الثروة النفطية الضخمة التي تمتلكها ، التي تؤمّن لها دخلاً وفيراً تستطيع به تنفيذ مشاريعها الانمائية والصرف على تسليح جيشها ، وهذا ما كان يهم الولايات المتحدة الأمريكية[2]، لتطبيق سياستها الاستعمارية في منطقة الشرق الاوسط

لذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية ان مصالحها يمكن ان تزدهر ، اذا منحت للدول الصديقة دعماً عسكرياً يساعدها على الدفاع عن نفسها ضد اخطار العدوان ، على ان تسحب هذه المساعدة ، إذا أصبحت الدولة التي تحصل عليها دولة معتدية وستتخذ المساعدات العسكرية شكل مُنح تغطي قيمة التجهيزات العسكرية والعتاد والخدمات والتعليم ونفقات الشحن والتدريب وتكاليف الادارة[3] .

---

(1) عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، التاثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية ، « دراسات دولية » (مجلة)، العدد / 19، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني/ 2003، ص42 ـ 43 .

(2) محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وابعاده ، دمشق ، (د .ت) ، ص515 .

(3) سلمى حداد ، المساعدات العسكرية الامريكية لإيران ، بيروت ، ط 1، 1974، ص 24.

كانت في إيران ثلاث بعثات عسكرية امريكية ، هي البعثة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية إلى الجيش الإيراني (ARMISH) ، ومهمتها تقديم المشورة والمساعدة لوزارة الدفاع الإيرانية وجهاز القيادات الأعلى (الجهاز المشترك) وقادة واجهزة الجيش والبحرية والطيران لقضايا التخطيط والتنظيم والادارة والتدريب ، اما البعثة الاخرى فهي مجموعة المساعدة العسكرية (MAAG) التي تنفذ برنامج المساعدة للدفاع المشترك ، ويمثل رئيس هذه البعثة وزير الدفاع الأمريكي لقضايا المساعدة العسكرية ، والبعثة الثالثة هي البعثة العسكرية الأمريكية إلى الدرك الامبراطوري الإيراني (GENMISH) ، وهي تقدم المشورة والعون لوزارة الداخلية بغية تحسين اداء الدرك الإيراني[1] .

وقد شعر الشاه محمد رضا بهلوي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية بعدم استقرار مركزه ، بسبب الوضع السياسي المضطرب ، وازدياد حركة المعارضة السياسية في إيران ، ولذلك حاول تدعيم سلطته بتقوية الجيش وتوسيع القاعدة الموالية له فيه ، ولاسيما بعد أسقاط حكومة مصدق عام 1953م[2] ، وكان يرغب بشراء الأسلحة عن طريق تقديم طلبات الشراء للاسلحة والمعدات العسكرية ولاسيما طائرات الفانتوم ، لكن الولايات المتحدة كانت تعتقد ان لا ضرورة لشراء الكميات الكبيرة من الاسلحة ، وارادت تحديد صفقات السلاح ، واشترطت في الوقت نفسه تنفيذ سياسة الاصلاحات الداخلية في إيران[3] ، لان الاوضاع الداخلية في إيران كانت متوترة ، وشهدت ظهور تيارات سياسية ودينية معاكسة لسياسة الشاه وتوجهاته ، إذ أن الاستقرار في إيران يصب في مصلحة الولايات المتحدة التي تعتقد ان تحقيق

---

(1) سلمى حداد ، المساعدات العسكرية الامريكية لإيران ،المصدر السابق ، ص ص24 ـ 25 .

(2) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، مصادر التسلح الإيراني 1946 ـ 1985م دراسة وثائقية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1986، ص8 .

(3) مرتضى رسولي بور ، سياسة خارجي آمريكا در إيران ازملي شدن صنعت نفت تا پيروزي انقلاب اسلامي ، فصلنامة تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال دهم ، شمارة سي وهفتم ، تهران ، بهار ، 1385ش / 2006م ، ص197

اهدافها في المنطقة يتطلب وجود استقرار سياسي داخلي في إيران حليفتها الاستراتيجية في الشرق الاوسط .

ان ما يميز عملية تطوير القوات المسلحة الإيرانية منذ عام 1965م وما بعدها هو الأولوية التي اعطيت إلى تطوير القوة الجوية والقوة البحرية بالذات ، وبعضهم كان يظن ان ذلك عائد إلى الازمة الاقتصادية في مطلع ستينيات القرن العشرين وتقليص المساعدات العسكرية الأمريكية[1] ، الامر الذي جعل الشاه يقبل نصائح مستشاريه ونصائح البعثة العسكرية الأمريكية في إيران بالتشديد على النوع بدلاً من الكم ، وفي العام نفسه حصلت إيران على (106) طائرة اميركية مقاتلة نفاثة من طراز (F-5A-B)[2] .

وكان رئيس الوزراء امير عباس هويدا في اثناء تسنمه منصب رئاسة الوزراء في الحادي والعشرين من كانون الثاني 1965م ، من المؤيدين للشاه في سياسته الخاصة بالتسلح على عكس سلفه رئيس الوزراء السابق حسن علي منصور ، الذي كان يعارض الشاه في برنامج شراء المعدات والاسلحة العسكرية، ممّا جعل الشاه مسروراً حينما عَلِمَ بمقتل منصور، علماً ان تسنم هويدا رئاسة الوزراء تزامنت مع تولي الرئيس الأمريكي (الجمهوري) جونسون (1964 ـ 1968م) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي كان اكثر تجاوباً من سلفه (الديمقراطي) جون كندي (1961 ـ 1963م) في مسألة بيع الأسلحة والمعدات العسكرية لإيران ، ولذلك قام الشاه بتوثيق علاقته مع جونسون ، ثم عقد الشاه اجتماعاً للمجلس الاقتصادي الاعلى ، وطلب من رئيس الوزراء امير عباس هويدا ووزير ماليته جمشيد آموزغار ، تأمين مبلغ قدره (مليار دولار) لتجهيز الجيش الإيراني[3] ، ولاسيما ان ادارة جونسون قامت بتغيير موقفها من جميع الاغراض العلمية ، ووضعت برنامجاً جديداً يمكّن إيران من شراء ما قيمته (200 مليون) دولار من المعدات العسكرية الأمريكية[4] . ويبدو

(1) سلمى حداد ، المصدر السابق ، ص25

(2) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص8 0

(3) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص79 0

(4) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية 000، ص380 ـ ص381 0 ومما =

ان زيادة انتاج النفط في إيران قد شجع الولايات المتحدة لبيع الأسلحة اليها ، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة منشغلة بحربها في فيتنام .

وعلى اية حال ،فقد استمر النقاش بين إيران والبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) على نوعية الأسلحة التي ترغب الأولى بالحصول عليها[1]، ففي التاسع من تشرين الثاني 1965م قدّم رئيس الوزراء امير عباس هويدا امام مجلس النواب الإيراني مشروع قانون يقضي بالحصول على مبلغ قدره (200 مليون) دولار لصفقة شراء اسلحة عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ، لتقوية القوة الجوية والدفاعات الجوية في منطقة الخليج العربي ، وقال هويدا : « ان الحدود ضرورية لأمن إيران ضد التهديدات التي قد تحصل من اقطار اخرى » ، وهي اشارة إلى مصر وسوريا ، واتهم احد البلدان بزرع الشقاق بين إيران واصدقائها التاريخيين من الدول العربية، في اشارة إلى مصر ، وقال ايضاً : « ان إيران تبقى متطلعة إلى السلام العالمي ونزع التسلح ، ولا خيار آخر لديها ، ولكنها تنظر ايضا إلى دفاعاتها الخاصة » . وصادق مجلس النواب الإيراني على مشروع القانون الذي قدمته حكومة هويدا للحصول على القرض المذكور من البنك الأمريكي الخاص لشراء اسلحة عسكرية تشتمل على طائرات F-5 النفاثة القتالية، وطائرات M113 لنقل الجند وتجهيزات اخرى[2] .

وفي الخامس والعشرين من شباط 1966م وُقعت اتفاقية بين الحكومة الإيرانية وبنك الاستيراد والتصدير الأمريكي في واشنطن ، لشراء طائرتين بوينغ 727 نفاثة ، علماً ان الطائرتين المذكورتين تكلفان (12،2 مليون)

= تجدر الاشارة اليه انه منذ عام 1963م تم تعيين الجنرال حسن طوفانيان بمنصب مدير شراء المعدات العسكرية الدفاعية من قبل الشاه محمد رضا بهلوي ، فضلاً عن منحه صلاحيات عقد المعاهدات العسكرية وصفقات شراء السلاح من الولايات المتحدة الامريكية ووزارة الدفاع الامريكية ، وبحكم علاقته الوثيقة بالمستشارين الامريكيين ، تمكن من الوصول الى مراتب عسكرية عالية 0 ينظر : زينب احيائي ، مستشاران امريكا يي در إيران به روايت اسناد ، تهران ، چاپ اول ، 1382ش / 2003 م ، ص72 ؛ سيد عليرضا ازغندي ، المصدر السابق ، ص263 0

(1) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية 0000، ص383 ،

(2) Asian Recorder , 1965, op . cit ., p . 6844 .

دولار ، وان (9،76 مليون) دولار سوف يتم تأمينها من قروض البنك المذكور ، والحساب الباقي يُدفع من الحكومة الإيرانية نقداً[1] كما أُعلن في اليوم نفسه ، ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تجهز إيران بصواريخ نوع (هوك) ارض ـ جو ، بوصفها معونة إلى الجيش الإيراني وفقاً للاتفاقية الموقعة بين البلدين منذ عام 1964م ، علماً ان الحكومة الإيرانية حصلت على موافقة البرلمان الإيراني لصرف مبلغ قدره (250 مليون) دولار ، لشراء التجهيزات العسكرية ، فضلاً عن قبول قرض من الولايات المتحدة الأمريكية للغرض المذكور[2] .

ويبدو ان توجه الشاه وحكومته نحو التسلح وبناء القدرات العسكرية الإيرانية ، فضلاً عن تقوية الدفاعات الجوية والاسطول البحري ، ولاسيما في منطقة الخليج العربي في تلك المدة ، نابع من توتر العلاقات الإيرانية المصرية بشكل خاص ، والتنافس الشديد بين الشاه والرئيس المصري جمال عبد الناصر ، ممّا جعل الشاه يوثق علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء ترسانته العسكرية ، لتكون قادرة على الوقوف بوجه الدول العربية التي يشعر بانها تهدد الامن القومي الإيراني .

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الوحيد الذي اعتمدت عليه إيران في تجهيز جيشها ، بل اعتمدت ايضاً على الاتحاد السوفيتي ودول أُخر كانت تمثل مصدراً آخر للتسلح الإيراني ، فقد كانت المحاولة السوفيتية الاكثر خطورة لفصل إيران من تحالفها مع الغرب في ستينيات القرن العشرين ناجمة ـ كما بدا لواشنطن ـ من شراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في الرابع عشر من تموز 1966م ، ولكن لم يجر التعامل الفعلي إلا لاحقاً ، ولم يعلن إلى البرلمان من رئيس الوزراء امير عباس هويدا حتى التاسع عشر من شباط 1967م . ان هذه الخطوة الإيرانية ، قد اثارت قلقاً كبيراً في واشنطن ، التي حاولت اقناع الشاه بالعدول عن هذه الصفقة التي تبلغ قيمتها (110 مليون) دولار امريكي ، على

---

(1) Ibid , 1966 , P . 7011 .

(2) Ibid .

ان تدفع إيران ثمنها من الغاز الطبيعي ، ولم يكن في نية إيران ان تشل تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل كانت الصفقة السوفيتية وسيلة للحصول على اسلحة حديثة اكثر تطوراً ، واشتملت المعدات السوفيتية بشكل اساس على الناقلات والمدافع المضادة للطائرات ، وغيرها من التجهيزات[1] . وهي المرة الأولى التي اقدمت عليها إيران في تنويع مصادر تسلحها من الاتحاد السوفيتي ، الذي يرتبط مع الغرب بعلاقات متوترة ، بسبب طبيعة النظام الشيوعي الحاكم فيه ، الامر الذي اثار حفيظة الغرب ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، التي اعتقدت ان مشتريات إيران للاسلحة من الاتحاد السوفيتي هي لاجل الحفاظ على عرش الشاه[2] .

وذكر رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا بشأن الميزانية العسكرية المتزايدة بوضوح ، ان الحكومة الإيرانية مصممة وبمساعدة المستشارين الأمريكيين[3] ـ على امتلاك قوات مسلحة حديثة وفعالة ، فضلاً عن ان طبقة العسكريين من ذوي الرتب الدنيا بحاجة إلى زيادة اكثر في رواتبهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم[4] . كما صرّح هويدا بشأن أهمية منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز للسياسة الإيرانية ، ولاسيما ان مضيق هرمز يُعد الطريق الوحيد لتصدير النفط الإيراني إلى الاسواق العالمية ، إذ قال : « ان السياسة الإيرانية

---

(1) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية 0000، ص363 0
وشهد عام 1967م قيام رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا بزيارة الاتحاد السوفيتي في آب من العام نفسه ، كما قام رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجن بزيارة إيران في عام 1968م 0 ينظر : المصدر نفسه ، هامش ص 359، محمد حسن العيدروس ، المصدر السابق ، ص505.

(2) Johnson Library , Department of state , central les , pol 7 Iran , Telegram from the embassy in Iran to the department of state , Tehran , May 10 , 1967 .

(3) كثيراً ما كان المستشارون الامريكيون يمتلكون القوة والسلطة الهائلة ويصل بهم الامر الى اهانة ضباط الجيش الإيراني وبطرق مختلفة ، وهناك مجموعة من وثائق السافاك تثبت ذلك . وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع ، يراجع : زينب احيائي ، المصدر السابق ، ص ص74 ـ 78 .

(4) Johnson Library , Department of state , central les , pol 7 , Iran , Telegram from the embassy in Iran to the department of state , Tehran , January 24 , 1967 .

قائمة على التعاون بين دول المنطقة وليس التدخل الخارجي في دول منطقة الخليج ، وان إيران هي القوة الوحيدة في الساحل الشمالي للخليج التي يمكنها ان تقوم بحماية الخليج وحفظ أمنه ، ولا يجب ان تخرج بريطانيا من باب وتدخل الولايات المتحدة من الباب الآخر »[1] .

ونظرا لما تتمتع به إيران من موقع استراتيجي مهم في منطقة الخليج العربي ، فضلا عن موقعها المُميز بين قارتي اوربا واسيا ، وبمساحتها البالغة (636.000 ميل مربع) ممّا جعلها محط اطماع الغرب ولاسيما بريطانيا ، التي كان هدفها حماية الطرق المؤدية إلى الهند، فضلا عن الهيمنة على الشرق الاوسط ، ولذا قامت بتأسيس قاعدة عسكرية لمراقبة حركة السفن في الخليج العربي وعُمان ، وتوقيع اتفاقيات مع الشيوخ المحليين لامارات الخليج العربي ، وتعيين المندوبين السياسيين ، واستحداث مراكز تجارية في منطقة الخليج العربي، لكنها اعلنت الانسحاب عام 1968 م من المنطقة في نهاية عام 1971 م بعد ان ضعف مركزها هناك[2] .

ومن جانب اخر استمر منح المساعدات الضخمة لإيران من مخازن الدفاع الأمريكية حتى عام 1967 م ، وبلغت المنح والقروض العسكرية الأمريكية لأيران من السنة المالية 1953 م حتى عام 1967 م (وهي السنة التي توقفت عندها الولايات المتحدة عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجيش الإيراني عن طريق المنح المباشرة او قروض وزارة الدفاع ، اذ حلّت محلها سياسة مبيعات مباشرة) ، ماقيمته (1،339،900،000 بليون) دولار، في حين كان المجموع العام للمساعدات العسكرية والاقتصادية في تلك المدة اكثر قليلاً من ملياري دولار[3] .

وفي اثناء زيارة الشاه الخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران

---

(1) جمشيد جزء محمد پور ، حضور بريتانيا در خليج فارس ، فصلنامة تخصصي تاريخ معاصر إيران ، سال دهم ، شمارة سي وهفتم ، تهران ، بهار ، 1385ش/ 2006م ، ص26.

(2) المصدر نفسه.

(3) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص11

1968 م، وُعد من قبل الولايات المتحدة بالحصول على دعم اكبر ، إذ أوضح البيان المشترك الصادر في الثاني عشر من حزيران من العام نفسه ، ان الشاه « قد اكد عزم إيران على انشاء قوة دفاعية حديثة وملائمة لتعزيز أمن إيران الوطني، كما عبّر الرئيس الأمريكي جونسون عن رغبة الولايات المتحدة في مواصلة التعاون مع إيران للوصول إلى هذا الهدف »[1] وتكرر الوعد الأمريكي بعبارات مماثلة إلى رئيس الوزراء امير عباس هويدا في ختام زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بيان مشترك مع الرئيس الأمريكي ، ونشر في الخامس من كانون الأول 1968 م ، ولم يترك هويدا أي شك في حديثه مع الرئيس الأمريكي جونسون ، بأن طلب إيران للمساعدة الأمريكية يذهب إلى ابعد من متطلبات الدفاع عن الحدود الاقليمية الإيرانية وحدها ، وتحدث بثبات عن مسؤوليات إيران الجسيمة في منطقة الخليج العربي[2] ، اذ قال : « سيادة الرئيس : تقف إيران على جزيرة من الاستقرار والتقدم وسط بحار من المشاكل في الشرق الاوسط ، يجب علينا ان نتقدم لتعزيز استقرارنا ، وكما يجب علينا الاستقرار لانجاز التقدم ، ولهذا اذا فرضت علينا الظروف الدولية المتغيرة هذا اليوم مسؤولية مضافة في العمل من اجل حفظ السلام في العالم بشكل عام ، وفي منطقتنا المباشرة بشكل خاص ، فأننا نوافق على نصيبنا من هذه الالتزامات بشكل ارادي ، منطلقين في ذلك من قناعتنا الثابتة باننا نمتلك الحق الثابت

---

(1) في المباحثات التي جرت بين الشاه والرئيس الامريكي جونسون في اثناء زيارة الأول للولايات المتحدة ، صرّح الشاه بأن الولايات المتحدة وافقت على تجهيز إيران ما بين (75 ـ 100 مليون) دولار عن قيمة شراء تجهيزات ، ولاسيما تجهيز الطائرات القتالية والتجهيزات البحرية والكهربائية . ينظر :

Asian Recorder , 1968 , op .cit ., p . 8403 .

(2) كانت طلبات إيران التسليحية كبيرة جداً ، لكن الادارة الامريكية قللت من الكميات التي طلبها الشاه لتكون في مستوى معقول واقل من المستوى التسليحي لجيرانه ولاسيما خصومه الذين تم تجهيزهم بالسلاح من الاتحاد السوفيتي ، ينظر :

Johnson Library , Department of state , Central les , D E F 19 -8 us - Iran , Telegram from the embassy in Iran to the department of state , Tehran , March 23 , 1968 .

والامكانية الاقتصادية والاستقرار السياسي الذي يؤهلنا إلى ذلك »[1] .

ويتضح ان حديث رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا يشير إلى ان استقرار الوضع الداخلي في إيران في مدة توليه السلطة في تلك الحقبة تجعل من طلبات إيران لزيادة قدرتها العسكرية امراً مقبولاً من الولايات المتحدة الأمريكية ، ولاسيما ان إيران حليفتها الاستراتيجية في المنطقة

وفي شهر شباط 1969 م طلبت الحكومة الإيرانية من فرنسا (16 طائرة) سمتية super frelon بقيمة (28 مليون) دولار ، فضلاً عن عدد غير معروف من صواريخ سطح سطح Aerospatiale ss-ll ، وكذلك كانت ايطاليا من بين مصادر التسلح الإيراني في تلك المدة ، اذ ان مساهمتها تتمثل في الاعداد الكبيرة من الطائرات السمتية ، فقد طلبت الحكومة الإيرانية (147 طائرة) مروحية من ايطاليا في عام 1969 م ، كما حصل الشاه على دعم من إسرائيل في مجال التدريب العسكري ، فضلاً عن التعاون الوثيق بينهما في المجال الاستخباري[2] .

ومنذ تولي الرئيس ريتشارد نيكسون السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1969 م ، وانطلاقاً من سياسته الهادفة إلى تأهيل القوى الاقليمية « سياسة الدعامتين »[3] أخذ يولي اهمية اكبر لموضوع تجهيز إيران باحدث المعدات

---

(1) مقتبس من : روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص384 ـ 385 ص؛
Asian Recorder , 1969 , op .cit .,p . 8774 .
وللمزيد من التفاصيل حول زيارة رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا الى الولايات المتحدة وما يتعلق بها ، يراجع :
Johnson Library , National security le , Country le , Iran , Visit of prime minister Hoveyda of Iran 12/ 5-6 / 68 , Memorandum from Secretary of state Rusk to president Johnson , Washington , (December 2 1968) .

(2) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص ص17 ـ 18

(3) وهي السياسة التي طرحها نائب وزير الخارجية الامريكية جوزيف سيسكو ، من أن امن الخليج العربي يجب ان تضمنه دول المنطقة نفسها ، ولاسيما الدول الاكثر استعدادا لخدمة المصالح الامريكية في المنطقة ، وهما إيران والسعودية ، وفي تصريح له في طهران في نيسان 1969 م ، اوضح جوزيف سيسكو ان حكومة =

العسكرية واكثرها تطوّراً[1] ولذلك قام الشاه بزيارة رسمية إلى واشنطن للمدة (21ـ23 تشرين الأول 1969 م)، وكان يعرف تمام المعرفة موقف الرئيس نيكسون المؤيد له شخصيا ، والمؤيد للطلبات الإيرانية ، وبعد زيارة الشاه إلى الولايات المتحدة ، قامت كل من الاخيرة وبريطانيا بدعم البناء العسكري لإيران بصورة سريعة ، اذ أُعلن في النهاية عن « برنامج الدفاع الإيراني ذي البليون دولار »، الذي كان تحت التوقيع من قبل القوتين الغربيتين ، استعدادا للانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي في نهاية عام 1971 م . وكانت المساهمة الأمريكية الاساسية في هذا البرنامج متمثلة في أسراب من احدث انواع القاذفات ـ المقاتلات النفاثة فانتوم ، في حين قامت بريطانيا بتجهيز مئات الدبابات والقطع البحرية ، وأُعلن أن المبيعات الأمريكية والبريطانية من المعدات الحديثة إلى إيران قد رفع من قوتها العسكرية إلى مستوى متقدم نسبة إلى ما كان عليه البناء التسليحي القديم[2] .

ومن جانب اخر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد إيران بطائرات فانتوم المقاتلة النفاثة الاسرع من الصوت نوع (F-4-E) مقابل ديون سرية ، وبمشاركة مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي ، كما اصدر الرئيس الأمريكي نيكسون قراراً يبيع بموجبه إيران طائرات نوع (F-15) المعقدة ، وقدّرت قيمة هذه الطائرات بحدود (100 مليون دولار) تم تحويلها بوساطة

= بلاده تؤيد خطة إيران للدفاع عن الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني ، وتعدّها فائدة لدول المنطقة في هذا النظام الدفاعي ، مؤكدا ان بلاده كانت تنظر مبدئياً الى دول المنطقة لتقود نفسها بنفسها ، واوضح ان لإيران خصوصية لتكون في مقدمة هذه الدول . ينظر : نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص 110، ص112 ؛ جمشيد جزء محمد پور ، المصدر السابق ، ص24 .

وللتفاصيل اكثر عن مبدأ نيكسون وأثره على التسلح الإيراني ، يراجع : جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص ص 109 ـ 154 ؛

Amitav Acharya , U .S .Military strategy in the Gulf , London - Newyork , 1989 , pp .21-24 .

(1) محمود علي الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، بغداد ، 1980، ص 245 .

(2) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . ، ص 385، ص387 .

القروض تحت برنامج المبيعات العسكرية والخارجية ، وبقيت هذه الارقام غير معلنة ، كما قدّم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي قرضاً بقيمة (20 مليون) دولار لإيران عام 1970 م ، مقابل تجهيزات عسكرية ، وساهمت بريطانيا بتسليح إيران ببيعها (800 دبابة) جديدة ، بعضها على شكل قروض ، كما زوّدتها ببوارج وحوّامات مسلحة لنقل المشاة ، وطلبت إيران سرباً من الطائرات المروحية ، وكان هناك تعهد امريكي بالتشاور مع البريطانيين لتلبية البرنامج التسليحي الإيراني لبناء قوة عسكرية إيرانية كبيرة في الخليج العربي[1].

كما قامت الحكومة الإيرانية بتوسيع ميناء بندر عباس مع القاعدة البحرية والمطار الجديدين ، بوصفه تدبيرا لحماية مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان ، كذلك تم بناء مطارات جديدة في جاسك (Jask) على الساحل الشمالي لعُمان ، وفي بوشير المقابلة لجزيرة خرج تقريباً ، وبلغت ديون إيران من جراء مشتريات الأسلحة في المدة (1965 ـ 1970 م) ما مجموعه (1،6 بليون) دولار امريكي[2] .

وجاءت تلك السياسة منسجمة تماما مع طموحات الشاه في تحويل إيران إلى قوة عسكرية كبرى يتمكن بوساطتها من بناء « امبراطورية فارس الغابرة » ، وهذا ما اكده سايروس فانس ـ وزير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية ـ في مذكراته اذ قال : « كان بناء قوة إيران العسكرية يتلائم مع امانيه ويفي

---

(1) نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص 112 113 ؛
Johnson Library , Department of state , central les , DEF 12-5 ,Iran , Memorandum of conversation , Washington , December 6 , 1968 .

(2) روح الله رمضاني ، سياسة إيران الخارجية . . . . ، ص 387 .
وطلب رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا من المدير الجديد لمنظمة التخطيط ، ومحافظ البنك المركزي السابق في إيران مهدي سامي ، الانضمام للنقاش الدائر حول برنامج المبيعات العسكرية لإيران، علما ان سامي اصبح مسؤولاً عن مفاوضات الائتمانات العسكرية مع الولايات المتحدة في تلك المدة ، ينظر :
Johnson Library, Department of state , Central les , D E F 12 - 5̃ Iran , Memorandum of conversation , Washington , December 6, 1968 .

بشواغله الامنية »[1] الامر الذي اثار حفيظة الولايات المتحدة ، التي باتت تقول ، ان واشنطن فقدت سيطرتها على برنامج التسليح بعد توصية نيكسون مع شاه إيران واتفاقه معه ، ولكن رجال البيت الابيض أصرّوا على اتفاقية نيكسون مع الشاه ، وقال مساعد نائب وزير الدفاع الأمريكي نويس : « ان سياستنا بتزويد إيران بالاسلحة ليست نتيجة سلسلة ارتجالات ، بل هي نتيجة مباشرة لقرار عام 1969م، بتشجيع إيران على تولي مسؤولية اولية في السلام والاستقرار في الخليج ، والحقيقة انه ما ان اختارت واشنطن ان تحوّل إيران إلى قوة شرطة وكيلة ، حتى لم يَعُد امامها خيار سوى تنفيذ طلبات الشاه للأسلحة التي احسّ انه يحتاجها للقيام بهذه المهمة »[2] ، وهو اشارة إلى قيام إيران بدور شرطي الخليج للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة، لأن الولايات المتحدة كانت متورطة في حرب فيتنام ، لذلك اعتمدت على إيران في الدفاع عن منطقة الخليج العربي من أي خطر قد يهددها ولاسيما الخطر السوفيتي ، او أي قوة اخرى .

واظهرت المبيعات الأمريكية البريطانية العسكرية الحديثة لإيران ، قوة عسكرية متقدمة ، موازنة بمؤسستها العسكرية القديمة ، وان هذه الجهود ساهمت وعلى قدر كبير من الاهمية في تعجيل عملية التحديث ، تم بموجبه توسيع القوات العسكرية الإيرانية المتكونة من (155.000 مقاتل) ، وبدأ المسؤولون الامريكان بالتصريح ، انه في حالة تسليم البرنامج العسكري كاملاً لإيران واكتمال التدريب عليه ، فانه من المتوقع لأيران ان تصبح قوة رئيسة في الشرق الأوسط في السنوات المقبلة[3] .

كما سعت إيران إلى تأمين احتياجاتها للأسلحة الخفيفة والذخيرة ، وبعض

---

(1) مذكرات سايروس فانس ، خيارات صعبة ، ترجمة : المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ط 2، 1984، ص165

(2) نقلا عن: محمد حسن العيدروس ، المصدر السابق ، ص 510 .

(3) عودة سلطان عودة وجاسم محمد ، السياسة الامريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968 ـ 1971 م ، « دراسات في الخليج العربي « (مجلة) ، جامعة البصرة ، 1998، ص36

قطع الغيار عن طريق انتاجها محلياً ، وحاول الشاه اقامة صناعة عسكرية متطورة في إيران تكون قادرة على انتاج الصواريخ والاجهزة الالكترونية والمروحيات والدبابات ، وانواع اخرى من الاسلحة ، فمنذ عام 1969م أُسست شركة صناعة الطائرات الإيرانية (Iran Aircraft Industries) وكانت أسهم هذه الشركة موزعة في البداية بين الحكومة الإيرانية (49٪) ، والبنك الإيراني بنسبة (2٪) ، ومؤسسة نورثروب (Northrop Corp) الأمريكية لصناعة الطائرات بنسبة (49 ٪) ، من جهة اخرى ، ثم اصبحت الشركة مملوكة تماماً من الحكومة، وهذه الشركة مسؤولة عن اعمال الصيانة الكلية ، بما في ذلك تعديل محركات وناقلات الحركة وهياكل الطائرات[1] .

واستعداداً للانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي ، فقد تم تخصيص اعتماد مالي كبير لميزانية الدفاع لعام 1970 ـ 1971 م حينما قدّم رئيس الوزراء الإيراني امير عباس هويدا الميزانية السنوية للعام المذكور إلى مجلس النواب في الثامن من شباط 1970 م، وبرّر هويدا زيادة القدرات الدفاعية بانها من اجل الحفاظ على امن الخليج بعد الانسحاب البريطاني ،فضلاً عن المواجهة مع العراق ، وقال : « منذ الثاني من نيسان 1969 م بعد اندلاع النزاع بين البلدين حول مجرى شط العرب ، فان العراق حشّد قواته على الحدود الغربية لأيران ، ورفض المقترحات للأنسحاب من الحدود ، وان الهدف الحقيقي من استخدام الحكومة العراقية للقوات العسكرية على الحدود بين البلدين ، هو لإخفاقها في اخذ مركزها ودورها في الحكم في صراعها مع الحكومات العربية في الشرق الاوسط » ، واكد «ان العجز الحاصل في الموارد المالية هو بسبب ضخامة نفقات الدفاع » ، واضاف : « ان الهدف الرئيس للخطة التنموية الرابعة (1968 ـ 1972) الحالية ، هو الحفاظ على النمو الاقتصادي بنسبة (12 ٪) فضلاً عن تقوية القوات الدفاعية »[2] .

ومن الطبيعي ان توتر العلاقات العراقية الإيرانية بعد الثورة التي حدثت

---

(1) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 19 .

(2) مقتبس من : Asian Recorder , 1970 , op . cit ., p . 9484 .

في العراق في تموز 1968م جعل من الصعوبة تنقية الاجواء بين البلدين ، ولاسيما ان إيران لم تكن مطمئنة للنظام الجديد في العراق ، وزاد من المخاوف الإيرانية على مناطق الحدود غير المستقرة بينهما اصلاً

وجرت محادثات بريطانية ـ إيرانية في الأول من اذار 1970 م تمخض عنها توقيع اتفاقية بين االطرفين في طهران ، تتضمن تجهيز الأولى للثانية بصواريخ أرض جو نوع رابير (Rapier) ، فضلاً عن تجهيز إيران بالمستلزمات الخاصة بالمنظومة الصاروخية ، على ان يتم التجهيز في الأول من اذار 1971 م ، أي بعد سنة من توقيع الاتفاقية المذكورة ، بحسب ماجاء بوثيقة إيرانية[1] .

كما تزايدت ارقام الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى ان بلغت حداً كبيراً ، وارتفعت في عام 1970 م اذ وصلت إلى اكثر من (50 ٪) من قيمة النفقات العسكرية الإيرانية من مجموع ميزانيتها ، اما ما صدّرته الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة إلى كل من إيران وإسرائيل في العامين 1970 ـ 1971م ، فبلغ ما يقارب (65٪) من جملة الصادرات العسكرية إلى الخارج ، وان ما انفقته الحكومة الإيرانية على برامج التسليح لعام 1970م، بلغت (619،500،000 مليون) دولار ، ثم ارتفعت إلى مليار دولار فيما بعد[2] . وهي مبالغ كبيرة جداً ، كان الغرض منها تهيئة إيران لتكون قادرة على القيام بدور عسكري مؤثر في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة . وبانتهاء المرحلة الأولى من حكومة امير عباس هويدا ، جاءت المرحلة الثانية (1971 ـ 1975) وشهدت تطورات داخلية مهمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، ولاسيما انها تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط التي قادت إلى وضع الخطة التنموية الخامسة

---

(1) مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، فصلنامه تاريخ معاصر إيران ، سال هشم ، شماره سي ام ، حول اتفاقية بيع صواريخ بريطانية نوع رابير لإيران ، وثيقة رقم 31، ص ص302 ـ 305 .

(2) محمد حسن العيدروس ، المصدر السابق ، ص 506 .

الفصل الثالث

التطورات السياسية والاقتصادية في إيران
في المرحلة الثانية من حكومة أمير عباس هويدا
ما بين عامي 1971 ـ 1975م

المبحث الأول: حكومة هويدا والانتخابات البرلمانية والتعديلات الوزارية وأبرز الأحزاب السياسية.

المبحث الثاني: القوى السياسية الفاعلة وموقف الحكومة منها.

المبحث الثالث: سياسة حكومة هويدا الاقتصادية.

ـ الخطط التنموية لحكومة هويدا.

ـ استمرار الإصلاحات الاقتصادية.

١. الزراعة

٢. الصناعة

٣. التجارة

المبحث الرابع: النفط وأثره في توجّه الحكومة نحو التسلّح.

ـ السياسة النفطية.

ـ الاستمرار في سياسة التسلّح.

ـ بناء البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول:

حكومة هويدا والانتخابات البرلمانية والتعديلات الوزارية وأبرز الأحزاب السياسية

بعد انتهاء مدة الدورة الثانية والعشرين للبرلمان الإيراني، بدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات التشريعية للدورة الثالثة والعشرين لمجلس النواب والدورة السادسة لمجلس الشيوخ في عام 1971م، فوفقاً لما جاء في المرسوم الملكي الذي أعلنه وزير الداخلية حسن زاهدي، حول إجراء تلك الانتخابات، فإنها ستتم في التاسع من تموز من العام نفسه، وقال وزير الداخلية: « إن كل الحكام ورؤساء المقاطعات سيتم تبليغهم للبدء والاستعداد لهذه الانتخابات، وسيتم إعطاء التعليمات الصارمة إلى موظفي المقاطعات والمناطق لمراقبة وإجراء تلك الانتخابات بحرية، وسيجري نقلها عبر الهواء، وسيتم تكليف حكام المقاطعات لمراقبة حرية إجرائها »، وقال: « إن (268) عضواً سيتم انتخابهم لمجلس النواب، وطبقاً للدستور، فإن ثلاثين عضواً لمجلس الشيوخ سيتم انتخابهم، وثلاثين آخرين سيتم تعيينهم من قبل الشاه، وأن جلسة البرلمان الحالي ستنتهي في الخامس عشر من تشرين الأول 1971م »[1].

وبدأ كل من حزب إيران الجديدة وحزب الشعب (المعارض)، بإطلاق حملاتهما الانتخابية[2]، عبر قيامهما بدراسة . . . .

---

(1) Asian Recorder, 1971, op. cit., p. 10222.

(2) كان أمير عباس هويدا يمثل قيادة حزب إيران نوين ، بينما مثّل قيادة حزب الشعب (الدكتور كني) الذي حلّ محل (يحيى عدل) أمين عام للحزب، وفي 26 حزيران 1973م انتخب ناصر عامري أميناً عاماً لحزب الشعب، ثم أصبح (محمد فضائلي) أميناً عاماً له. يُنظر: مظفر شاهدي، سه حزب (مردم، ملّيون، إيران نوين)، ص ص242-243؛ « اطلاعات » (صحيفة)، طهران، 22/ كانون الأول / 1971م؛ « كيهان » (صحيفة)، طهران، 23/ كانون الأول/ 1971م.

قوائم المرشحين[1]، فحزب الشعب الذي كان له (32) مقعداً في الدورة السابقة، ادّعى هذه المرة، أنه يستحق مقاعد أكثر، وأن مقاعد المجلس سيزداد عددها، ليتسنّى له الحصول على عدد أكبر، وحزب إيران الجديدة الذي كان في السنوات العشر التي سبقت ذلك، يتحكّم بتوزيع المناصب، أقام مؤتمراً كبيراً، واشترك فيه (3500) شخص من داخل إيران وخارجها، افتتحه رئيس الوزراء هويدا، واختير فيه (منوجهر كلالي) أميناً عاماً للحزب لأربع سنوات أخرى، وجرى الحديث في المؤتمر عن التطورات الحاصلة في السنوات الأربع الماضية، كما تكلّلت أعماله بلقاء المؤتمرين بالشاه، وقام هويدا بنفسه بجولة استغرقت شهراً للدعاية الانتخابية[2].

وجرت انتخابات مجلس النواب في دورته الثالثة والعشرين في التاسع من تموز 1971م، وفاز فيها حزب إيران الجديدة بغالبية الأصوات، إذ حصل على (230) مقعداً من أصل (268) مقعداً، بينما حصل حزب الشعب (المعارض) على (37) مقعداً، وحصل المستقلون على مقعد واحد فقط. أما في مجلس الشيوخ، فقد حصل حزب إيران الجديدة على ثمانية وعشرين مقعداً من أصل ثلاثين مقعداً، ومقعدان لحزب الشعب، وثلاثين مقعداً الأخرى يتم تعيينها من قبل الشاه[3].

وتم انتخاب السيد جعفر شريف امامي رئيساً لمجلس الشيوخ في الأسبوع الأول من شهر أيلول 1971م، للسنة التاسعة على التوالي، ليبدأ مجلس الشيوخ عمله الرسمي لأربع سنين قادمة، وقبِلَ امامي بانتخابه، وشكر زملاءه، وتعهّد بالإخلاص أكثر في تنفيذ الواجبات والمسؤوليات في قيادة مجلس الشيوخ،

(1) للمزيد من التفاصيل عن برنامج كل من حزب إيران الجديدة وحزب الشعب وبرنامجهما السياسي في تلك الحقبة يراجع: مظفر شاهدي، سه حزب (مردم، ملّيون، إيران نوين)، ص215، ص923.

(2) جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص277؛ محمد اختريان، المصدر السابق، ص90.

(3) Asian Recorder, 1971, Op. Cit., P. 10335.

وانتُخِبَ السيد محمد ساجدي والسيد عباس مسعودي نائبا للرئيس[1]. كما انتُخب السيد عبد الله رياضي رئيساً لمجلس النواب بدورته الجديدة لمدة أربع سنوات[2].

وتميزت هذه الانتخابات بقلّة عدد الناخبين، إذ قُدّرت نسبتهم بما لا يزيد عن (35٪) من مجموع الأشخاص المؤهلين للانتخاب، وقد أقرّت الحكومة بقلّة الأصوات، فضلاً عن الصعوبة التي واجهها بعض الناخبين في الوصول إلى صناديق الاقتراع، وعُزي سبب عزوف الناس عن الاشتراك في الانتخابات، افتقارها إلى النزاهة، فضلاً عن أن أحزاب المعارضة- باستثناء حزب الشعب- قد تجاهلت الانتخابات، سواء في طهران أو في غيرها من المدن الكبرى. والأنكى من ذلك أن شريحة واسعة من الشعب اختارت أن تعبّر عن عدم إيمانها بهذه الانتخابات ونزاهتها، لذا فقد اختاروا إعطاء الورقة فارغة[3].

ويبدو أن كثيراً من شرائح الشعب الإيراني قد أدركت أن لا جدوى من عملية الانتخابات، لأن حزب إيران الجديدة يمثّل حزب الحكومة، ويعلمون أن النتيجة ستكون لصالح الحزب المذكور، لكون حزب الشعب هو مجرّد واجهة سياسية، والحزبان لم يمثلا طموحات الشعب الإيراني وتطلّعاته، فعزفوا عن المشاركة في تلك الانتخابات.

أما الشاه، فعلى الرغم من أنه كان يميل كثيراً إلى الغرب، لكنه في أثناء انطلاق الحملات الانتخابية، اعترض على استعمال عبارة (الديمقراطية الغربية) التي أشارت إليها صحيفتا (اطلاعات) و(كيهان)، الأمر الذي جعله يأمر وزير البلاط الملكي أسد الله علم، بإحضار رئيسي تحرير الصحيفتين أمامه، ليبلغهما أن الشاه يحظر استعمال تلك العبارة[4]، مع أن الشاه سبق وأن أكّد على الديمقراطية عشيّة الانتخابات، حينما قال: « نحن اتخذنا سياسة لا مركزية

(1) Ibid, P. 10404.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص264.

(3) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص95.

(4) علي ناغي علي خاني، المصدر السابق، ص55؛ رفعت سيد أحمد، الأسباب الحقيقية للثورة الإسلامية بإيران، القاهرة، 1993، ص12.

لإعطاء مناطقنا كل الحقوق من خلال الحكام والممثلين عن المناطق »، وعَدَّ الشاه ذلك إنجازاً دستورياً وديمقراطية حقيقية هدفها إنصاف المجتمع[1]. ويبدو أن الشاه كان يتحاشى الإشارة إلى الديمقراطية الغربية لما تحمل معها من مبادئ قد يصعب تطبيقها في بلد كإيران، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى بروز طبقة سياسية تهدّد عرشه.

وفي الثاني عشر من أيلول 1971م، قدّم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا استقالة حكومته إلى الشاه الذي طلب منه تشكيل حكومة جديدة، فشكّلها في الثالث عشر من الشهر نفسه[2]، وأجرى هويدا تعديلاً وزارياً تمثّل بتعيين عباس علي خلعتبري وزيراً للخارجية، الذي كان نائباً لوزير الخارجية السابق اردشير زاهدي ، الذي انسحب من منصبه[3]، وكذلك تعيين محمد سامي وزيراً للداخلية، الذي كان يشغل حقيبة وزارة الإعلام سابقاً خلفاً للسيد حسن زاهدي وزير الداخلية السابق، كما عين حامد رهنما ـ الصحفي المحنّك- وزيراً للإعلام، أما الجنرال رضا آصفي فقد ظلّ في منصبه وزيراً للدفاع[4]، واستمرت التشكيلة الوزارية لحكومة هويدا على حالها حتى عام 1974م، حينما

---

(1) Asian Recorder, 1971, Op. Cit., P. 9889.

(2) للتعرّف على التشكيلة الوزارية الجديدة وبرنامجها السياسي، يراجع: محمد اختريان، المصدر السابق، ص91؛ عبد الأمير فولاذ زاده، المصدر السابق، ص299.

(3) تذكر بعض المصادر أن اردشير زاهدي ضرب بالعصا، في أيام توليه منصب وزارة الخارجية، رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، كما أغلظ القول له، ممّا جعل هويدا يشتكي للشاه للاختيار بينه وبين اردشير قائلاً له: « أما هو أو أنا »، فاختار الشاه هويدا، واصدر أمره بتعيين زاهدي سفيراً لإيران في واشنطن، بعد أن أقاله من وزارة الخارجية في الثالث عشر من أيلول 1971م، وظل زاهدي حاقداً على هويدا. ويبدو أن زاهدي بحكم كونه صهر الشاه، استغل ذلك بتطاوله على رئيس الوزراء، فضلاً عن تطاوله على بعض المسؤولين، وإن صحّ كلام ضرب هويدا بالعصا، فإن ذلك يدل على ضعف الأخير. يُنظر: ادور سابلييه، المصدر السابق، ص81؛ فريدون هويدا، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، ص139.

(4) « السياسة » (مجلة)، العدد السابع والعشرين، القاهرة، كانون الثاني، 1972، ص ص184 ـ 185؛

Asian Recorder, 1971, Op. Cit., P. 10412.

تم تعيين جمشيد آموزغار وزيراً للدولة بدلاً من وزارة المالية التي شغلها منذ عام 1965م، ومع منصبه الجديد وزيراً للدولة، فإنه تسنم منصب مندوب إيران في منظمة أوبك[1].

وشهدت الدورة الثالثة والعشرين لمجلس النواب الإيراني إصدار بعض القوانين التي وافق عليها المجلس في تلك الدورة، ومنها تأسيس وزارة الإعلام والسياحة، وتشكيل وزارة الاقتصاد والمالية، وقانون عمليات النفط، وتشكيل وزارة الرفاه الاجتماعي، وتشكيل وزارة الصناعة والمعادن، وتشكيل وزارة الطاقة، وتأسيس منظمة تحديث وإعداد المدارس، وقانون الأوقاف[2].

ويبدو أن الدورة الثالثة والعشرين هي الدورة الأخيرة التي شهدت وجود تعددية حزبية، مثّلها حزب إيران الجديدة، وحزب الشعب (المعارض)، فضلاً عن حزب دعاة القومية الإيرانية، وعلى الرغم من أن إجراء الانتخابات البرلمانية في المرحلة الثانية من حكومة أمير عباس هويدا 1971 ـ 1975م، ووجود تنافس حزبي في الساحة السياسية الإيرانية، فإن هناك قوى سياسية معارضة كانت تقف بوجه الحكومة الإيرانية، أثّرت فيما بعد على مسيرة النظام السياسي في إيران.

---

(1) عباس قاسمي، المصدر السابق، ص136.
وأشار أسد الله علم في مذكراته مستغرباً لتولي آموزغار منصب وزارة الدولة ومندوب إيران في منظمة أوبك، وتساءل عن سبب حصر هذه المسؤوليات في شخص آموزغار. يُنظر: المصدر نفسه.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص264.

المبحث الثاني:

القوى السياسية الفاعلة وموقف الحكومة منها

تزامناً مع الانتخابات البرلمانية للدورة الثالثة والعشرين، شهدت الحياة السياسية الإيرانية في المرحلة الثانية من تولي هويدا الحكم 1971 ـ 1975م، تطوراً نوعياً في العمليات المسلحة لمنظمة مجاهدي خلق، فقد بدأت عملياتها المسلحة في شهر آب 1971م، وكانت الدوافع الأولى لعملياتهم، هي إشاعة الاضطرابات بمناسبة احتفالات الذكرى (2500) للملكية، الأمر الذي دفع السافاك إلى تعقّبهم واعتقال العديد من قياداتهم وعناصرهم ثم إعدامهم، ولكن المنظمة واصلت تنظيمها القوي، ودعمت الفئات المثقفة والدينية(1)، كما وضع المجاهدون برنامجاً للقيام بعمليات عسكرية منظمة ضد الحكومة، أطلق عليها اسم (العملية الكبرى)، واختاروا المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان وشيراز ومشهد تحديداً لتنفيذ عملياتهم فيها، لكن الحكومة الإيرانية تمكّنت من كشف الكادر الرئيس في أيلول من عام 1971م، وحكم على كل أعضائه، وأُصدرت بحقه أحكام الإعدام، باستثناء قائدهم المسمّى أحمد رضائي الذي عُفي عنه لتعاونه مع السافاك(2). أما الذين نجوا من الاعتقال فقد واصلوا بناء التنظيم(3)، ويبدو أن سبب إخفاق (العملية الكبرى) من تنفيذ أهدافها يعود إلى ضعف التنظيم، وانعدام القيادات القوية فيه،وكذلك بسبب اختراق جهاز السافاك للتنظيم ، فضلاً عن أنه لا يمتلك الأسلحة الكافية والخبرات العسكرية المدرّبة.

واستمرت معارضة رجال الدين للشاه وحكومته، ففي احتفالات

---

(1) رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي، المصدر السابق، ص94.

(2) عباسعلي عميد زنجاني، المصدر السابق، ص177.

(3) جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص172.

برسوبوليس في تشرين الأول 1971م، استنكر رجال الدين المبالغ التي صُرفت، والنفقات التي كلفتها لميزانية الدولة، وبعد انتهاء هذه الاحتفالات، أعلن وزير البلاط الملكي أسد الله علم في مقابلة أُجريت معه، « أن نفقات هذه الاحتفالات قد دفعها الناس عن طيب خاطر، وأن مبلغاً كبيراً منها قد زاد عن الحاجة، فأمر الشاه بتخصيصه لبناء مسجد إسلامي كبير »[1].

يتضح أن بناء هذا المسجد جاء من أموال الشعب التي جُمعت منهم قسراً، بعد إكمال نفقات احتفالات برسوبوليس، إذ لم يجرؤ أحد من الناس على الامتناع عن دفع المبالغ التي تُفرض عليه، لأنه سيلقى مصيره المحتوم على يد السافاك، بعد اتهامه بتهم مختلفة.

ومن جانب آخر، فقد كان للمساجد والحسينيات في داخل إيران، دور مهم في مواجهة الحكومة، فحسينية ارشاد ومسجد هدايت ومسجد الجواد ومسجد أرك ومسجد قبا (من المساجد المعروفة في طهران)، تحوّلت إلى مراكز علمية وإرشادية وجهادية نشطة، كما كان بعضها على صلة وثيقة بالحوزات العلمية، وقد سعى الباحثون الإسلاميون إلى إلقاء محاضراتهم بشكل يثير النقمة في نفوس الأمة ضد النظام القائم، وهذا ما فعله آية الله المطهري وآية الله الطالقاني والدكتور علي شريعتي والدكتور مفتح وآخرون غيرهم[2]

أما أبرز الأنشطة التي قام بها الطلاب في تلك المدة، ما قام به عدد من طلاب جامعة بهلوي في شيراز وفي أقسامهم الداخلية بصنع قنابل، ووصلت هذه الأنباء إلى الحكومة الإيرانية، بعد انفجار إحدى القنابل على ثلاثة من الطلاب، مّما أدّى إلى مقتلهم في أواخر شهر كانون الأول 1971م[3]، وهذا يوضّح أن المقاومة المسلحة كانت مستمرة ضد الشاه وحكومته من فئات وشرائح المجتمع المختلفة.

واستمر نشاط منظمة مجاهدي خلق في تلك المدة في مواجهة السلطة في

---

(1) مقتبس من : المصدر نفسه، ص187.

(2) جلال الدين المدني، المصدر السابق ،256.

(3) «الثورة» (صحيفة)، بغداد، العدد/ 1023، 29 كانون الأول 1971.

إيران، ففي الرابع والعشرين من أيار عام 1972م أُعدم أربعة من أبرز مؤسسي المنظمة، وهم كل من محمد حنيف نجاد وعلي أصغر بديع زادكان وعبد الرسول مشكين فام ومحمود عسكري زاده، وتزامن ذلك عشيّة الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى إيران في الثلاثين من أيار من العام نفسه[1]، ممّا جعل فدائيي المنظمة يقومون باغتيال المستشار العسكري الأمريكي في إيران الجنرال هارولد ؟رايس، ردّاً على إعدام قادتهم[2]، كما قاموا بالهجوم على مركز للشرطة وسط العاصمة طهران، وأصدروا بياناً أكّدوا فيه أن هذه العمليات ستتواصل حتى إطلاق سراح السجناء السياسيين من الحكومة، وبعد أسبوع فجّروا مكتباً إعلامياً بعد اتهامهم له بالسعي لنشر الثقافة الإمبريالية وتحطيم قيم المجتمع. وفي العام نفسه أخذ عناصر خلق يزرعون العبوات الناسفة في بعض الأماكن ويتصلون هاتفياً بمن هناك بغية الحفاظ على أرواح المواطنين، كما أقدموا في الحادي والثلاثين من أيار ـ في وقت زيارة نيكسون لطهران ـ على تفجير مكتب الاستخبارات الأمريكية في طهران، وفندق انترناشنال، ومكاتب المشروبات الغازية، ومكتب شرطة النفط البحرية، وفجّروا أيضاً قبر الشاه رضا بهلوي ـ والد الشاه محمد رضا بهلوي ـ قبيل خمس وعشرين دقيقة من وصول نيكسون إلى طهران، وجاء في البيان الثالث الذي أصدرته المنظمة، أن هذه العمليات تأتي على خلفية تمركز (600) من المستشارين العسكريين الأمريكيين في البلاد، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لتصفية الحركات الثورية في فيتنام وفلسطين وعُمان[3].

يتضح مما سبق أن نشاط منظمة مجاهدي خلق كان قوياً، وهذا يفسّر

---

(1) بهروز طيراني، المصدر السابق، ص195؛ مركز البحوث والمعلومات، المجتمع الإيراني الخلفية التاريخية والسياسية والاقتصادية، ص45. وقد قام نيكسون بزيارة طهران في المدة (30 ـ 31 أيار 1972م) مع هنري كيسنجر في طريق عودته من الاتحاد السوفيتي، يُنظر: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . .، ص390؛ غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص472 .

(2) بهروز طيراني، المصدر السابق، ص196.

(3) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص380.

ترجمتهم لمبادئهم التي قامت عليها المنظمة، إذ أن أبرز عملياتهم المسلحة كانت تستهدف الوجود الأجنبي في إيران، ولاسيما الوجود الأمريكي، وكان ذلك واضحاً في أثناء زيارة الرئيس نيكسون إلى طهران في أيار 1972م، الذي يُعدّ الصديق الحميم للشاه، وهي رسالة واضحة من المجاهدين أُرسلت إليه.

كما قام أعضاء منظمة مجاهدي خلق في عام 1972م بهجمات مسلحة على مكاتب شركة العال وشركة شل والبرتش بتروليوم البريطانية[1]، وأقدم الفدائيون أيضاً على تفجير ثمانية مواقع في طهران، نشرتها الصحافة الأمريكية، التي جاءت في إطار الاعتراض على زيارة نيكسون لطهران[2]. وواصلت المنظمة هذه العمليات، ففي الثالث من آب من العام نفسه، فجّرت السفارة الأردنية احتجاجاً على زيارة الملك حسين بن طلال ملك الأردن إلى إيران[3]، وجاء في البيان العسكري رقم (4)، أن هذه العملية رد فعل لأيلول الأسود عام 1970م، وهجوم القوات الأردنية على الفلسطينيين، وبعد عشرة أيام اغتالوا العميد طاهري ـ رئيس الأمن العام ـ قرب داره، وذكروا في البيان الذي أصدروه بهذا الشأن، أن العميد طاهري هو أحد العناصر المجرمة في تصفيات الخامس عشر من خرداد (الخامس من حزيران 1963) في قُم، الأمر الذي يشير إلى مدى تعاطف المنظمة مع المؤسسة الدينية، ويؤكّد الصلة الوثيقة بينهما، وفي آب من عام 1972م فجّر مجاهدو خلق النادي الشاهنشاهي ومركز الدفاع المدني، ومباني كورش وفردوسي، ومخازن أسلحة قم، ومعرض التصنيع العسكري،

---

(1) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، المصدر السابق، ص29.

(2) (ومما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتقد بأن منظمة «مجاهدي خلق" منظمة صغيرة، وأن طلاب الجامعات وراءها فقط، ولا تحظى بمساندة الشعب الإيراني ودعمه، فضلاً عن أن الشاه غير مهتم بها، يُنظر: مرتضى رسولي ؟ور، المصدر السابق، ص200.

(3) سبق للملك حسين بن طلال ملك الأردن أن زار إيران في 25 أيلول 1965م، واستغرقت زيارته ثلاثة أيام، كان يسعى منها تحقيق هدفين أساسيين، الأول إضعاف العلاقة بين إيران وإسرائيل، والثاني السعي للمصالحة بين إيران ومصر التي كانت علاقاتهما متوترة، يُنظر: علي أكبر ولايتي، المصدر السابق، ص554.

وفي أواخر شهر آب من العام نفسه، اشتبكوا مع الشرطة وسط طهران، مّما أدّى إلى إلقاء القبض عليهم وسيقوا إلى المحاكم العسكرية[1].

أما الرئيس الأمريكي نيكسون ومستشار الأمن القومي الأمريكي كيسنجر، فقد عمدا إلى تشجيع الشاه على التمسك بالحكم المطلق بدلاً من أن يحثّاه على الاعتدال والسير في طريق الديمقراطية، فقد ذكر أحد الأشخاص الذين حضروا (مؤتمر طهران) في الحادي والثلاثين من أيار 1972م بين نيكسون والشاه، أن نيكسون قال للشاه « إني أحسدك على الطريقة التي تعامل بها الطلاب الإيرانيين، لا تهتم بتفاهاتنا الديمقراطية »[2].

ويبدو أن كلام نيكسون لم يكن حقيقة، وإنما هي مجاملة أبداها للشاه بحكم علاقته الوثيقة معه منذ مدة طويلة، ويُعتقد أن هناك مبالغة في الموضوع، أو في نقل الخبر من قبل الشخص الذي حضر مؤتمر طهران آنذاك، وإن كان الخبر صحيحاً، فإنه يؤخذ على الرئيس نيكسون ، ولا يعقل أن يؤكّد للشاه استعمال العنف ضد الطلبة الإيرانيين بالطريقة التي تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.

وصعّد مجاهدو خلق من عملياتهم المسلحة في عام 1973 حتى عام 1975م، إذ اشتبكوا عام 1973م مرتين في حرب شوارع مع الشرطة، وفجّروا عشرة مبانٍ كبيرة منها: مبنى التخطيط ومكتب الخطوط الجوية الأمريكية وشركة شل النفطية، وسينما راديو ستي، وشركة تصدير تعود لأحد البهائيين المعروفين، كما قتلوا العقيد لويس هويكنز معاون الهيأة الاستشارية العسكرية الأمريكية، وفي كانون الأول من العام نفسه ، تعرّض المجاهدون لأحد مراكز الشرطة في أصفهان، وكانت أولى عملياتهم خارج العاصمة، وفي الشهر نفسه، نظّموا ـ بالتنسيق مع فدائيي خلق ـ إضراباً في جامعة آريامهر اعتراضاً على زيارة سلطان عُمان إلى إيران المزمع القيام بها في آذار 1975م، وفجّروا مصرف عُمان، وبوابة السفارة البريطانية، ومكتب الطيران الأمريكي، وجاء

(1) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص ص381 ـ 382.

(2) مقتبس من: فريدون هويدا، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، ص52.

في البيان الذي أصدروه بهذا الشأن، أن هذه العمليات تأتي في إطار التضامن مع ثوار ظفار[1] المناهضين لنظام عُمان والشاه والقوى الإمبريالية[2]، كما أرسلت منظمة مجاهدي خلق متطوعين إلى إقليم ظفار لمساندة الثوار ضد قابوس بن سعيد ـ سلطان عُمان ـ المدعوم من حكم الشاه[3].

ومن جانب آخر، أعلن طلاب جامعة طهران في شهر آذار 1973م إضرابهم عن الدراسة، وساندهم طلاب جامعتي أصفهان وتبريز في الإضراب، وقاموا بتوزيع منشورات بيّنوا فيها احتجاجهم على إعدام الحكومة لأحد عشر طالباً في العام الماضي، كما ندّدت المنشورات بسياسة حكومة هويدا، وزيادة النفقات العسكرية، واستمرت التظاهرات حتى وصلت إلى حد الاشتباك بين القوات الحكومية وطلاب جامعة تبريز، وأسفرت عن مقتل ستة من طلاب جامعة أصفهان[4]. واستمرت الإضرابات الطلابية حتى شهر نيسان من العام نفسه، ممّا أدّى إلى اقتحام قوات الشرطة لحرم جامعة طهران، وهاجمت الطلبة المتظاهرين، واعتقلت عدداً منهم وأودعتهم السجن[5].

ويبدو أن نشاط الطلبة، ولاسيما في جامعة طهران، كان متميّزاً، وأن كثيراً منهم كانوا مدفوعين بدوافع دينية تعاطفاً مع رجال الدين الذين أثّروا

(1) بدأ التدخل ألإيراني ضد ثوار ظفار في عُمان بعد أن طلب سلطان عُمان قابوس بن سعيد المساعدة من الشاه لإنهاء الثورة في الإقليم المذكور وذلك عام 1973م، واستمر هذا التدخل لغاية عام 1975م، وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع، يراجع: لازم لفتة ذياب، المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955 ـ 1975، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ألآداب، جامعة البصرة، 1984، ص ص86 ـ 90؛ رياض نجيب الريس، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (1970 ـ 1976)، بيروت، ط2، 2000، ص ص151 ـ 160؛ جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج4، القاهرة، 2001، ص ص248 ـ 254؛ راؤل دواكورد، الأمن والإستراتيجية في الخليج العربي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985، ص ص89 ـ 95.

(2) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص ص381 ـ 382.

(3) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، المصدر السابق، ص29.

(4) «الجمهورية» (صحيفة)، بغداد، العدد/ 1661، 26 آذار 1972.

(5) «الثورة» (صحيفة)، بغداد، العدد/ 1415، 3 نيسان 1973.

بشكل أو بآخر على الطلبة بوصفهم أداة لمواجهة الحكومة الإيرانية، بوساطة التظاهرات التي لا تخلوا في كثير من الأحيان من العنف، وكان صدى ما يحدث في جامعة طهران، سرعان ما ينشر إلى الجامعات الإيرانية الأخرى، إذ كثيراً ما يتعاطف الطلبة فيما بينهم، ممّا جعل الحركة الطلابية مصدر إزعاج للحكومة والنظام السياسي برمّته.

إن استمرار التظاهرات الطلابية دفع الحكومة الإيرانية إلى إصدار قرار في أيار 1973م، بإغلاق عدد من الكليات والمعاهد في جامعة طهران، كما حاولت الحكومة الإيرانية وضع حد أمام تظاهرات الطلبة، بتعيينها عدداً من رجال الأمن (السافاك) في الجامعات تحت اسم (الحرس الجامعي) في مطلع عام 1974م[1].

وفي الثاني من تشرين الأول من عام 1973م، ذكر متحدث رسمي في طهران، بأن قوات الأمن كشفت النقاب عن محاولة لاغتيال الشهبانو والشاه، وتم القبض على اثني عشر شخصاً، اثنان منهم من النساء، وقد اعتقلوا وتمت محاكمتهم محاكمة علنية أذاعها التلفزيون، وانتهت المحاكمة بإصدار حكم الإعدام بحق اثنين من المشتبه بهم، تبيّن بأنهما شيوعيان ماركسيان وأعضاء في حزب توده الشيوعي المحظور، علماً أن المتآمرين ادّعوا بأنهم وضعوا ساعة معدّة للتفجير في قصر الشاه في منتجع ومكان إقامة الأميرة فاطمة ـ الأخت الأصغر للشاه ـ على بحر قزوين[2].

ومن جانب آخر، كان الجانب الديني يُعد قوة ضاغطة في مسار الحياة السياسية الداخلية، فقد حظيت محاضرات الدكتور علي شريعتي في حسينية ارشاد والمساجد الأخرى في مجال علم الاجتماع والتاريخ الإسلامي، بإقبال شديد من الشباب والطلبة الجامعيين، كما كانت كتبه ومؤلفاته تُطبع بأعداد

---

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص ص122 ـ 123.

(2) أحمد عبد القادر الشاذلي، المصدر السابق، ص77؛

Asian Recorder, 1973, op. cit., p. 11714.

خيالية، وكانت أشرطته الصوتية توزع وتُباع في أنحاء إيران[1]، ولم يرق للحكومة أن تنعقد اجتماعات تتضمن أهدافاً إصلاحية وجهادية، فكانت تبادر إلى إغلاق مراكز هذه النشاطات، كما حدث لحسينية ارشاد عام 1973م[2]، إذ أغلقت الحسينية وحُظِر تداول كتب شريعتي[3]. وعلى إثر ذلك بدأت موجة الاعتقالات التي طالت العديد من الطلبة الجامعيين، وكذلك علماء الدين، وفي مقدمتهم آية الله العظمى حسين علي منتظري وآية الله العظمى علي الخامنئي وحجة الإسلام والمسلمين على أكبر هاشمي رفسنجاني[4]. أما آية اب المطهري، فقد كان على اتصال دائم بآية الله الخميني، ويواصل عمله في الخفاء، عادّاً دعم المجاهدين المسلمين الحقيقيين، أحد الفرائض الشرعية، وفي أثناء تدريسه في كلية الإلهيات ونشره مقالات إسلامية عدّة، دخل في حرب مباشرة مع الثقافة الغربية، كما كان يدير نشاطات مسجد الجواد، ويُعد أحد أركان حسينية ارشاد[5].

أما آية الله الخميني، فقد اتهم الشاه بوقوفه إلى جانب الولايات المتحدة وإسرائيل في أثناء قيام الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول 1973م، لاستمراره في تزويدها بالنفط، بعكس الدول العربية التي استعملت النفط بوصفه سلاحاً، وطالب الشعب بتدمير المصالح الأمريكية والإسرائيلية في

(1) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص436.

(2) جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص256.
وكانت حسينية ارشاد مركزاً دينياً مهماً في طهران يقصدها آلاف الشباب المتدينين لسماع محاضرات مشاهير علماء الدين. يُنظر: غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص454.

(3) وممّا تجدر الإشارة إليه أن علي شريعتي اختفى، فاعتقلت السلطات والده، فاضطر لتسليم نفسه، ومكث ثمانية عشر شهراً في السجن حتى عام 1975م، وبقي في الإقامة الجبرية سنتين بعد إطلاق = =سراحه وأخيراً هرب عام 1977م، وتوفي في لندن بالعام نفسه في ظروف غامضة. يُنظر: غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص436؛ أحمد عبد القادر الشاذلي، المصدر السابق، ص66.

(4) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص454.

(5) جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص257.

إيران، ودعا العرب إلى عدم وقف إطلاق النار وعدم الاكتراث بالقرارات الدولية لانحيازها لإسرائيل[1]، وهو موقف إيجابي يدل على التضامن مع العرب والمسلمين في محنتهم آنذاك ومناصرة القضية العربية، على عكس الموقف الرسمي الإيراني الذي كان ضعيفاً ومُخجلاً. ومن جانب آخر، وفي عام 1973م أيضاً وبمناسبة مرور عشرة أعوام على (الثورة البيضاء) أو (ثورة الشاه والشعب)، ندّد آية الله الخميني بالشاه في هذه المناسبة، وألقى خطاباً في ذلك[2].

واستمرت تظاهرات الطلاب في عام 1974م، ففي التاسع عشر من نيسان من العام نفسه، تظاهر طلاب جامعة آريامهر بمناسبة مرور سنة على إعدام أربعة من زملائهم (أعضاء في منظمة مجاهدي خلق)، لكن (الحرس الجامعي) تصدّى لهم بوحشية، فجاء رد المجاهدين بتفجير مركز الحرس الجامعي، عندها رفع الطلبة شعار (أطردوا الحرس من الحرم الجامعي). وفي السابع من كانون الأول من العام نفسه ـ الذي يصادف يوم الطالب الإيراني ـ أضرب طلبة الجامعات والمعاهد، وحتى المدارس الثانوية، منددين بالسياسة القمعية للحكومة، ثم تحولت إلى اشتباكات مع قوات الحرس الجامعي والشرطة، أسفرت عن اعتقال عدد من الطلبة وجرح آخرين، واستمرت الإضرابات الطلابية حتى نهاية العام المذكور وبداية عام 1975م[3].

وظلت الجامعات الإيرانية طوال سنوات حكم الشاه خصماً عنيداً للنظام، لأنها كانت مشحونة بالأفكار التحررية ، أما الشاه فقد استعمل أساليب متعددة في التعامل مع الجامعات، تتراوح بين الاسترضاء والقهر، فحاول إسكات الأصوات المعارضة لنظامه، عن طريق إبعاد الأساتذة أو اعتقالهم أو فصلهم،

(1) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، المصدر السابق، ص26؛ طلال مجذوب، المصدر السابق، ص353. وللإطلاع على نص البيان الذي أصدره آية الله الخميني بهذه المناسبة، يراجع: مركز باء للدراسات، المصدر السابق، ص ص146 ـ 147.

(2) للإطلاع على نص الخطاب المذكور، يراجع: مركز باء للدراسات، المصدر السابق، ص ص145 ـ 146.

(3) وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص ص122 ـ 123.

أو منع ترقيتهم أو تهديدهم في أنفسهم وأسرهم، مع تعيين الموالين لنظامه في الوظائف الحساسة بالجامعات، وإغداق المزايا والهبات عليهم، كما حاول استرضاء الأساتذة بزيادة مرتباتهم ومكافآتهم زيادة كبيرة، وإغراقهم بمزايا مادية لم يكن لهم سابق عهد بمثلها، فسكت بعض الأساتذة وآثروا السلامة، وظل آخرون تعلو أصواتهم بمعارضة النظام بين الحين والآخر. أما طلاب الجامعات، فقد استعمل الشاه معهم أساليب مختلفة لإسكات أصواتهم، وذلك باستعمال أساليب الترغيب والترهيب، كإعطائهم بعض الامتيازات لكسب موالاتهم، أو التهديد بالفصل من الجامعة، وهكذا تلاقت مطالب الأساتذة مع مطالب طلابهم حين اجتمعوا في جامعة طهران، واتفقوا على مطالبة الحكومة بضمان حرية الكلام والبيان والفكر، وإلغاء (الحرس الجامعي)، ومنح الاستقلال الكامل للجامعات ومعاهد التعليم العالي، وإعادة الاساتذة الجامعيين الذي طردوا من الجامعات لأسباب واهية، أو استقالوا بسبب مضايقات النظام لهم، وتوفير المناخ الملائم لدراسة الطلاب، وإحياء النشاط الاجتماعي[1].

ويتضح مما سبق أن الطلبة والأساتذة كانوا يشكلون ركيزة مهمة في القوى السياسية المعارضة، واضطرت الحكومة إلى محاورتهم في محاولة منها لإيقاف نشاطهم السياسي المؤثر في الجامعات، ومن جانب آخر فإنها لم تستجب للطلبات التي قدموها للحكومة، لأن الأخيرة دأبت على استعمال العنف في قمع الحريات عن طريق جهاز السافاك الذي شوّه سمعة النظام السياسي في إيران.

ومن جانب آخر استمرت الحركات الطلابية طوال عام 1974م في نشاطها السياسي، ولاسيما في خارج البلاد، وظلت تدعو للدفاع عن حقوق الإنسان في إيران، ففي العام نفسه أصدر الاتحاد الطلابي الإيراني بياناً يدعو إلى حماية الكتّاب والشعراء المعروفين، أمثال علي شريعتي وعدد من الكتّاب الذين تم اعتقالهم من قبل السلطات الأمنية في إيران ودعمهم، كما أرسل الاتحاد المذكور رسائل وكتب احتجاج للسفارات والقنصليات الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية ، ونُظمت تظاهرة في الولايات

(1) دونالد ولبر، المصدر السابق، ص ص14 ـ 15.

المتحدة للغرض المذكور، وفي كانون الثاني 1975م نظّم الطلاب الإيرانيون إضراباً عن الطعام قام به (150) طالباً في ألمانيا الغربية، وفي إيطاليا ولندن قام (235) طالباً بالعمل نفسه، فضلاً عن إعلان مؤتمر في فرانكفورت الألمانية بحضور (6000) شخص من المعتصمين، ونُشرت تلك النشاطات في الصحف الأوربية، وفي الثامن عشر من شباط من العام نفسه، وصل نبأ إعدام اثنين من المتهمين والسجن المؤبد على ثلاثة آخرين، بعد إجراء محاكمة علنية لهم بطريقة غريبة، بعد عرض تفاصيلها على شاشة التلفاز، وفي المحاكمة دافع المتهمون عن معتقداتهم بشجاعة، وهاجموا فيها الشاه، وعلى إثر تلك المحاكمة، عُدّ المحكومون من أبطال الاتحاد الطلابي الإيراني، وفي الوقت نفسه قامت السلطات الأمنية الإيرانية بقمع التظاهرات الطلابية الجامعية وطلاب المدارس، واختُرِقت جامعة طهران من الشرطة، وأدت الاشتباكات إلى مقتل ثلاثة من الشرطة وعدد غير معروف من الطلاب الجامعيين، ثم أُغلِقت جامعة طهران، مّما جعل الطلاب الإيرانيين في الخارج يقومون باحتلال السفارات الإيرانية في بروكسل ولاهاي وستوكهولم في الثامن من آذار 1975م، احتجاجاً على الإعدامات التي حصلت، وكذلك بسبب التدخل الإيراني في ظفار، وقام المتظاهرون بإزالة صور الشاه والأسرة الحاكمة من الجدران، ووضعوا بدلاً عنها صور المعدومين، وجرت تظاهرات في ألمانيا وبريطانيا، وتم اعتقال عدد من المتظاهرين، ثم أُطلِق سراحهم، وقد استغل اتحاد الطلاب الإيرانيين في الخارج أجهزة الفاكس وأجهزة الاتصال الأخرى الموجودة في القنصليات والسفارات الإيرانية في الخارج لإيصال صوتهم إلى القنوات ووسائل الإعلام المختلفة، بعد ذلك انتهى احتلال السفارات والقنصليات من دون أية مقاومة، ونشرت الصحف الغربية أنباء هذه الاحتجاجات والتظاهرات، كما نشرت الصحف الإيرانية تلك الأنباء، ولاسيما صحيفتا (كيهان) و(اطلاعات) في صفحاتهما الأولى، التي وصفت تلك الأعمال « بالمؤامرات الخارجية" ضد إيران، تم التخطيط لها من عملاء أجانب[1].

(1) افشين متين، المصدر السابق، ص360.

أما الحكومة الإيرانية فقد اتخذت إجراءات انتقامية ضد عدد كبير من الطلبة الإيرانيين الدارسين في العاصمة الإيطالية روما، بسبب معارضتهم لسياسة الحكومة الإيرانية، إذ أبلغت الحكومة الإيرانية نظيرتها الإيطالية قرارها بسحب الجنسية الإيرانية من مائة طالب إيراني يدرسون في العاصمة الإيطالية، وأن هذا الإجراء الانتقامي جاء في أعقاب مشاركة هؤلاء الطلبة في احتلال مبنى السفارة الإيرانية في روما[1]. وفي أثناء زيارة الشاه الرسمية للنمسا في الثالث عشر من كانون الثاني 1975م التي استغرقت خمسة أيام، اتخذت السلطات الحكومية إجراءات مشدّدة لحماية الشاه من التظاهرات التي يزمع الطلبة الإيرانيون القيام بها احتجاجاً على سياسة القمع التي يمارسها نظام الشاه ضد القوى الوطنية الإيرانية[2]. وبذلك أكد الطلبة الإيرانيون الدارسون في الخارج قوة تأثيرهم على الداخل الإيراني بالحرية الممنوحة لهم للتعبير عن الظلم والاضطهاد الذي يتعرّض له الشعب الإيراني من السافاك والأجهزة الأمنية الأخرى.

أما مجاهدو خلق، فقد استمر نشاطهم في هذه المدة، ففي أوائل حزيران 1974م لجأت قوات الأمن الإيرانية إلى استعمال القوة في إنهاء إضراب عمال معمل لندروز في طهران، فقام مجاهدو خلق بتفجير مركز الدرك وخمسة معامل أخرى قيل أنها مرتبطة بإسرائيل، كما قاموا في الشهر نفسه بتفجير الشركة الأمريكية (ITI) بمناسبة زيارة وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر إلى إيران، كما قاموا بعد ذلك بتنظيم تظاهرات عدّة في جامعة آريامهر، وفجّروا في كانون الثاني 1975م مركز الدرك في منطقة لاهيجان، وقتلوا في شباط من العام نفسه المقدم زندي بور ـ المسؤول عن السجن ـ كما اغتالوا في نيسان ضابطاً في القوة الجوية الإيرانية ومستشارين أمريكيين، انتقاماً لإعدام تسعة من السجناء السياسيين (بزهان جازاني ورفاقه)، وقد نُشرت هذه العملية في وسائل الإعلام الأمريكية[3]. وفي العام نفسه أيضاً، فجّر المجاهدون مكتب الهجرة اليهودية في طهران، واتهمت المنظمة نظام الشاه

(1) «الثورة» (صحيفة)، بغداد، العدد1962، 5 كانون الثاني 1975.

(2) المصدر نفسه، العدد1969، 13 كانون الثاني 1975.

(3) غلام رضا نجاتي، المصدر السابق، ص ص382 ـ 383.

بتسليم أراضي إيران لإسرائيل لزراعتها، وبتعاون السافاك مع الموساد الإسرائيلي، واستنكرت الأطماع التوسعية في الخليج لما أسمته « الإمبريالية الإيرانية الخادمة للإمبريالية الأمريكية »[1].

ويبدو أن المواجهة المسلحة لم تنقطع من القوى السياسية الفاعلة في المرحلة الثانية من حكومة هويدا 1971 ـ 1975م، ممّا أثر على سمعة النظام السياسي في إيران، وعلى الرغم من النشاط السياسي لتلك القوى آنذاك ، لكن الحكومة الإيرانية لم تهمل الجانب الاقتصادي لأهميته في السياسة الداخلية، ولاسيما خطط التنمية والمجالات الاقتصادية الأخرى.

(1) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، المصدر السابق، ص29.

المبحث الثالث:

سياسة حكومة هويدا الاقتصادية

استمرت حكومة هويدا بتنفيذ الخطط التنموية في المرحلة الثانية من عمر الحكومة، فقد جاء وفقاً للتقرير السنوي للبنك المركزي في إيران، أن عوائد الشخص الواحد في البلاد بلغت عام 1971 ـ 1972م (429 دولار)، وأكد ذلك مدير البنك المذكور عبد العلي جهانشاهي، وقال: إنها سوف تزداد إلى (1000) دولار في السنوات العشر القادمة، وأضاف أن الإحصائيات الصادرة من هيأة الأمم المتحدة تشير إلى أن نسبة الإنتاج القومي الكلي لإيران كان متقدماً، وفي العام نفسه ازداد الرأسمال الكلي والثابت بنسبة (8،18٪)، كما ازدادت التوفيرات الأخرى بنسبة (40٪)، أما ادخارات إيران من العملات الصعبة في نهاية عام 1971م، فقد بلغت (740 مليون دولار)، ويعتقد أن سبب الزيادة هو ازدياد عوائد النفط بعد توقيع اتفاقية طهران في العام نفسه، بمقدار (519 مليون دولار)[1]، وأن النقص في ألأمطار في ذلك العام قاد إلى مقدار أقل من (5٪) في الإنتاج الزراعي، ولكن معدلات النمو في القطاعات الأخرى كان عالياً، فقطاع النفط أحرز ربحاً بنسبة (1،21٪)، والماء والطاقة بمقدار (8،19٪)، أما الخدمات فقد حققت ربحاً بمقدار (1،18٪)، والمناجم والصناعة أحرزت نمواً بمقدار (6،16٪)، ومعدل السكن كان بمقدار (6،13٪)، وأن مستويات أجور العمال بلغت (15٪) نهاية عام 1971م، بينما مستويات الخدمة بلغت قرابة (4٪)[2].

وفي مطلع عام 1972م تم الاتفاق بين الحكومة الإيرانية والبنك الدولي

(1) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص389.

(2) Asian Recorder, 1972, op. cit., p. 10914.

لإعادة إعمار البنك الصناعي والمعادن الإيراني وتوسيعه، وذكر القائم بالأعمال الأمريكية في إيران، أنه يجب على إيران أن تأخذ مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي[1]، علماً أن مجموع القروض التي استلمتها حكومة أمير عباس هويدا من البنك الدولي الخاصة بمشاريع الإعمار في عام 1972م بلغت (176 مليون دولار)، ومن المركز المالي الدولي (13،5 مليون دولار)، ومن بنك التصدير والاستيراد الأمريكي (7،840 مليون دولار)، التي تم تخصيصها للوزارات والمؤسسات الإيرانية[2].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الشاه أكد في الثالث عشر من أيلول 1971م عند مقابلته لأعضاء مجلس الوزراء، أهمية الخطة التنموية الخامسة، وأشار إلى الأرقام التي ذكرها في خطابه الذي ألقاه في مراسم افتتاح البرلمان الإيراني، بأنها على الرغم من أنها أرقام كبيرة، لكنه يعتقد أنها مثلت أرقاماً أقل من الأرقام الحقيقية، وطلب من حكومة هويدا تنفيذ هذه الخطة[3].

وفي الثاني من كانون الثاني 1972م قدّم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا الميزانية الجديدة لعام 1972 ـ 1973م إلى مجلس النواب الإيراني، وسجلت الميزانية الجديدة (7،3 بليون دولار)، لتمثل زيادة بنسبة (21٪) عن ميزانية العام السابق، ممّا يعكس معدل نمو الاقتصاد السنوي لأكثر من (20٪) من الأسعار الحالية، وأن مقدار الدخل ارتفع إلى مستوى (400 دولار)، والحصة ألأكبر في الميزانية الجديدة كانت في زيادة الإنفاق من أجل توسيع الاقتصاد الإيراني، أما زيادة نفقات الدفاع في الميزانية الجديدة، فقد بلغت (45٪) من مجموع الإنفاق لتلك الميزانية، وتزامن إقرار الميزانية مع بداية الخطة التنموية الخامسة[4].

وأكد رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في دفاعه عن زيادة نسبة الإنفاق للدفاع « أن الغرض من زيادة نفقات الدفاع في الميزانية الجديدة، هو لجعل

---

(1) بهروز طيراني، المصدر السابق، ص193، ص195.

(2) المصدر نفسه، ص199.

(3) روبرت جراهام، المصدر السابق، ص ص58 ـ 59.

(4) Asian Recorder, 1972, op. cit., p. 10666; Ibid, 1973, P. 11359.

إيران دولة أكثر قوة بتقنية عالية مقارنة مع جيوش العالم، ولاسيما أن الأحداث التي يمر بها العالم، ومنها المشاكل الإقليمية مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، وحرب فيتنام، والصراع الهندي الباكستاني، جعلت هيأة الأمم المتحدة غير قادرة على حل تلك المشاكل والنزاعات القائمة، مّما يستوجب بناء قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن إيران ضد الأخطار الخارجية »، واستعرض الإنجازات الاقتصادية فقال: « إن زيادة ما يقارب من 100و400٪ كانت قد سُجلت عن طريق قطاعات مختلفة بارزة في مجالات الصناعة والنفط، بينما الزيادة في معدل الأسعار فقط (2٪)، والحد الأدنى للأجور تضاعف في السنوات السبع الماضية، في حين أن معدل أجور الصناعة زاد على (50٪) »، وافرد موضوع الزراعة ومشاكلها فقال: « في الحقيقة هناك دعم للإنتاج الزراعي وضرر قليل يتطلب الأمر لسنين مختلفة لتحسين زيادة السكان والنهوض لرفع القدرة الكهربائية»، وقال: « إن حكومتي قررت أن تنهض بالواقع الزراعي عن طريق تحديث الآبار وتوسيع شبكة السدود وقنوات السقي»[1].

ويبدو أن الزراعة كانت من أهم القطاعات التي لم تحصل على الاهتمام الكافي من الحكومة، مع أنها تحتاج إلى دعم مستمر بوصفها رافداً اقتصادياً مهماً من روافد الاقتصاد الإيراني، ودعمها يساعد على توفير لقمة العيش لملايين الإيرانيين، في حين أن زيادة نفقات الدفاع كانت كبيرة.

ومن جانب آخر أعلن البنك الدولي في العاشر من تموز 1972م منح إيران قرضاً آخر بقيمة (51 مليون دولار) لتنفيذ بعض المشاريع الكهربائية، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الإيرانية عازمة على مد شبكات أسلاك كهربائية من سد رضا شاه الكبير إلى أربعة مراكز كهربائية، لتحسين شبكاتها الكهربائية في جنوب البلاد[2]. وفي إطار الاهتمام بتقديم الخدمات إلى سكان العاصمة طهران، فقد تم البدء بالمرحلة الأولى لمد أنابيب الغاز الطبيعي إلى مساكن

---

(1) Ibid, 1973, P. 11359.

(2) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص390.

العاصمة طهران في مطلع عام 1972م، وبموجب الخطط الموضوعة من شركة الغاز الوطنية الإيرانية، سيتم إيصال الغاز إلى المناطق الجنوبية من طهران قبل غيرها[1]، وهي خطوة جيدة من جانب الحكومة، إذ أن المناطق الجنوبية من العاصمة يسكنها غالبية الفقراء من العمال، والتي تفتقر للخدمات.

واستمرت مسألة المعونات والقروض في الخطة التنموية الرابعة من البنك الدولي، اذ قُدمت معونة من البنك المذكور بقيمة (125 مليون دولار) إلى حكومة هويدا عام 1972م، وفقاً لما جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي والتنمية الدولية، خُصصت لدعم الاقتصاد الإيراني وتطويره[2]، كما حصلت بلدية طهران على قروض بقيمة ثلاثة بلايين ريال إيراني من البنك الدولي أيضاً، وقرض ثان بقيمة عشرة بلايين ريال إيراني، لاستعماله في تشييد نظام المترو لمدينة طهران، علماً أن القرض الأول خُصص لشراء عربات نقل ركاب جديدة للعاصمة طهران، وبناء عدد من محطات الباصات، وتجديد الإشارات الضوئية، لتقليل الازدحامات في العاصمة، ودرس بعض المهندسين الفرنسيين ملائمة نظام المترو في طهران، وتم التوصّل إلى المراحل النهائية من تلك الدراسات، ولذلك فالقرض الثاني سوف يخصص لإكمال مشروع المترو[3].

وفي العشرين من تشرين الثاني 1972م وصل العاصمة طهران أحد رؤساء بنك الصادرات والواردات الأمريكية للقيام بمحادثات مع الحكومة الإيرانية والبنوك، ووقّع بنك الصادرات والواردات الأمريكية على اتفاقية لمنح إيران قرضاً بقيمة (21،612،205) دولار لتمويل جزء من ثمن السلع والخدمات الأمريكية التي يبلغ مجموعها (48 مليون دولار) التي يتم توفيرها لزيادة طاقة مصفى النفط في طهران، وسيتم صرف هذا القرض على إنشاء مصفى نفط في طهران ، الذي ستبلغ طاقته الإنتاجية (100،000 برميل) من النفط يومياً،

---

(1) المصدر نفسه، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران المرقم 182 في 26/ 1/ 1972 حول اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص247.

(2) Asian Recorder, 1972, op. cit., p. 11033.

(3) Ibid, 1973, P. 11613.

وتُقدّر كلفة المشروع المشترك (125 مليون دولار)، ويتم تنفيذه من قبل المهندسين الإيرانيين بالتعاون مع الأمريكيين والألمان[1].

وفي الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول 1972م، قدّم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا إلى البرلمان الإيراني مشروع الميزانية التكميلية للسنة الإيرانية التي تنتهي في 20 آذار 1973م، وتتضمّن حصصاً سنوية لأكثر من (9000 مليون ريال) (أكثر من 120 مليون دولار)، والتخصيصات المهمة في الميزانية المذكورة (1،894،881،000 ريال) (أكثر من 25 مليون دولار) للدفاع، و(1،417،805،000 ريال) (ما يقارب 19 مليون دولار) لاعتماد الحكومة، أما الحصص الرئيسة الأخرى، فهي (319 مليون ريال) لمساعدة صندوق المتقاعدين، و(202 مليون ريال) لوزارة التعليم، و(159،89 مليون ريال) لوزارة الصحة، و(108،9 مليون ريال) لمساعدة نظام تأمين المستخدمين الحكوميين، وأن كل الجامعات الإيرانية سوف تتلقّى مساعدات مادية حكومية في هذه الميزانية، وبمبلغ إجمالي قدره (495 مليون ريال)[2]. كما أن المشروع خصص إقامة مدينة كبيرة لشركة الخطوط الجوية الوطنية الإيرانية بمبلغ قدره (107 مليون ريال)، وهيأة الصناعات العسكرية مبلغاً قدره (206،8 مليون ريال)، فضلاً عن مبلغ قدره (360 مليون ريال) خصص للتسليف، لدعم قانون الدولة للتجنيد، وتخصيص مبلغ قدره (440 مليون ريال) أجور شهرية للخدم الحكوميين بمقدار (6000 ريال) شهرياً، وأشار رئيس الوزراء الإيراني إلى أن مصدر الدخل العالي بسبب زيادة أسعار النفط، مكّن الحكومة من طلب مشاريع أساسية عديدة، ولاسيما مشاريع الخدمة الاجتماعية، وقال: « إن الحكومة الإيرانية ستقدم عام 1973م اقتراحات كثيرة لتحسين الخدمات

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، النشرة الأسبوعية لشعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 26/ 12/ 1972 ولغاية 1/ 1/ 1973م حول اقتصاد إيران، وثيقة رقم 123، 124.

(2) حصلت جامعة طهران على حصة الأسد بقيمة (153،5 مليون ريال)، فضلاً عن مبلغ (86،8 مليون ريال) لكلية الطب الجامعة التي انضمت إلى المستشفيات، يُنظر:
Asian Recorder, 1973, op. cit., p. 11176.

الاجتماعية للشعب الإيراني »، وفي مكان آخر حذّر هويدا من أن طموح إيران لبرامج التنمية سوف يعاني ما لم يراعَ النمو السكاني، وقال: « إن نسبة الماء الحالية في طهران إذا ظلّت على سعتها الحالية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تقشّف في عام 1978م، إذا استمرت الزيادة في السكان بنسبة (7٪)، إذ أن الزيادة في السكان سوف تؤدي إلى شحة المساكن، ممّا يؤدي ذلك إلى قلة الخدمات الاجتماعية »[1].

وعلى الرغم من هذه الاستثمارات والتخصيصات الكبيرة في الميزانية الإيرانية، كانت إيران تعاني من تضخّم اقتصادي كبير، وذكرت صحيفة (اطلاعات) الإيرانية في الثامن عشر من آذار 1973م نقلاً عن صحيفة فايننشيال تايمز البريطانية، أن هناك دراسة عن أسباب التضخّم الاقتصادي في إيران، وادعت أن إيران تصرف مبالغ باهضةً للأسلحة والمعدات الحربية. وأشارت الصحيفة إلى أن أسباب التضخم الحالي في الاقتصاد الإيراني لم يكن سببه التضخم الدولي واضطراب حالة النقد في العالم، بل أن التضخم في إيران سببه زيادة أسعار المواد الغذائية، والتساهل في تطبيق أنظمة الاستيراد، وأخيراً التكاليف الباهضة لتسليح الجيش الإيراني ولبرامج الإعمار[2].

واستثمرت الحكومة الإيرانية مبلغاً قدره (27 مليون دولار) مباشرة في الخطة التنموية الخامسة، و(6 ملايين دولار) عن طريق مؤسسات تعود ملكيتها للقطاع العام، أما القطاع الخاص فسيستثمر (16 مليون دولار)[3]، وصرّح رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في مقابلة مع مراسل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيراني في الثالث عشر من تشرين الثاني 1972م: « إن الخطة

---

(1) مقتبس من: Asian Recorder, 1973 , op. cit. , p. 11177.

(2) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 239/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 1/ 10 ولغاية 5/ 12/ 1973م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 17، ص274.

(3) المصدر نفسه، الملف 959/ 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران المرقم 131 في 16/ 7/ 1977م حول الخطة التنموية الخامسة في إيران، وثيقة رقم 24، ص119.

الإعمارية الخامسة غير مبالغ فيها »، كما أكّد هويدا: « أن موجز برامج الخطة المذكورة سوف يُنشر قريباً، وأنها سوف تركّز اهتمامها بالشؤون الاجتماعية والزراعية أكثر من الأمور الأخرى »، وأضاف: « إن الخطة المذكورة سوف تسعى للحفاظ على مستوى سرعة التقدم الاقتصادي الحالي في البلد وزيادة هذه السرعة »، وبيّن هويدا: « أن لائحة الخطة الإعمارية الخامسة سوف تقدّم إلى البرلمان الإيراني للموافقة عليها »[1].

وقد جرى وضع الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م) في ظل الزيادات التي وفّرتها عائدات النفط لعام 1973م والتي قدرت بـ(98 مليون دولار)، غطّت (80٪) من إجمالي النفقات، وحُدد تاريخ بدء التنفيذ في السادس عشر من آذار 1974م[2]، واتجهت نيّة الشاه إلى وضع تأكيد أكبر على الإنفاق الاجتماعي وتوزيع الدخل، فكانت الخطة الخامسة خطة طموحة، وذلك بدلاً من أن تلتزم بالإنفاق في حدود آمنة، وكانت الترتيبات أن يغطي إيراد النفط (60٪) فقط من الاستثمار الذي كان مُخططاً له (36 بليون دولار)، على أن يعيد تدبير الباقي بالاستعانة بشكل أكبر بالضرائب وبالاقتراض الداخلي والقروض الأجنبية، وحُدد معدل النمو المستهدف بالخطة بمقدار (4،11٪) سنوياً، وهو أعلى من مستويات أي بلد يسعى للنمو في تلك المدة، كما هدفت الخطة إلى رفع مستوى دخل الفرد من (501 ـ 850 دولار)[3].

(1) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران لعام 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 16، ص149.

(2) يُنظر: الجدول (5).

(3) روبرت جراهام، المصدر السابق، ص ص58 ـ 59.

جدول (5)

الخطوط العريضة لتخصيصات الخطة التنموية الخامسة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨

	ملايين الدولارات	٪ من المجموع
الزراعة والموارد الطبيعية	4،582	6،6
الصناعة والمناجم	12،539	18،0
النقل والمواصلات	7،292	10،5
الإسكان	13،704	19،7
النفط والغاز	11،722	16،8
أخرى	19،773	28،4
المجموع	69،612	100،0

المصدر: هيأة الخطة والميزانية، طهران.

مقتبس من: مركز البحوث والمعلومات، إيران لمحة مختصرة، بغداد، 1987، ص53.

أما عند تقديم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا لميزانية عام 1974م العامة إلى البرلمان الإيراني في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1973م، فقد ألقى خطاباً عند تقديمه اللائحة قال فيه: « إن هذه الميزانية المُقدَمة إلى ساحة البرلمان اليوم، تُعد أضخم ميزانية في تاريخ إيران ، فإن أرقام ميزانية عام 1974م تزيد بنسبة (32٪) عن ميزانية عام 1973م، إن الرقم العام لميزانية الحكومة في عام 1974م بما فيها الواردات والمصاريف تبلغ (16،2 مليار دولار)، أرجو المصادقة عليها من البرلمان الموقّر، وأن أهم بند في ميزانية عام 1974م العامة قد خُصّص للإنماء الاقتصادي وهو يعادل (31٪) من الاعتمادات، أما شؤون الدفاع فقد خُصّص لها (22،8٪)، والشؤون الاجتماعية خُصّص لها أكثر من (18،5٪)، وبقية المصاريف خُصّص لها (22٪) التي تمثل الشؤون العامة التي سيكون لها حق الأفضلية على الشؤون الأخرى »[1].

---

(1) مقتبس من: د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف =

وفي العشرين من كانون الثاني 1974م صادق مجلسا النواب والشيوخ على ميزانية عام 1974م التي بلغ مقدارها (16،2 مليار دولار)، وفي معرض رده على انتقاد الفئات المعارضة لارتفاع الأسعار في إيران والسياسة الخاصة بإيرادات الحكومة، أكّد رئيس الوزراء أمير عباس هويدا « أن على كل أُسرة إيرانية أن تسأل نفسها، هل تعيش الآن بصورة أحسن مما كانت تعيشه قبل عشر سنوات؟ » وفي الوقت نفسه اقترح على أعضاء مجلس الشيوخ أن يذهبوا بأنفسهم إلى السوق ويشاهدوا بأعينهم هل انخفضت الأسعار في الشهرين المنصرمين أم لا؟ وأكد هويدا « أن إيران ستتقدم في الثلاثين سنة القادمة ما يعادل الثلثمائة عام »[1]. وكان هويدا متفائلاً جداً من تقديمه لميزانية عام 1974م، وكانت المدخولات الضخمة من النفط للعام المذكور سبباً في تفاؤله المفرط، وكان يتوقّع انفجاراً اقتصادياً سيحدث في البلاد نتيجة لهذه المردودات الكبيرة من النفط، الذي يعدّه نصراً لحكومته.

ومع ضخامة الميزانية الجديدة لعام 1974م، وزيادة أسعار النفط الذي أدّى إلى إنعاش الاقتصاد الإيراني، إلاّ أن الحكومة الإيرانية استمرت بالاعتماد على القروض الأجنبية في خططها التنموية، وأصبحت سياسة القروض سياسة رسمية، فضلاً عن هيمنة الاقتصاد الأجنبي على جميع الفروع الرئيسة لاقتصاد البلاد، فقد صرّح رئيس الوزراء أمير عباس هويدا عام 1973م: « أنه سيسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك (25٪) من أسهم أيّة شركة إيرانية، وقد تبلغ هذه النسبة (35٪) في الأحوال الاستثنائية، كما أكد أن رؤوس الأموال الأجنبية تؤدي دوراً رئيساً في تحقيق أهداف الخطة الخمسية ». أما الشاه فقد صرّح قائلاً: « كلما ازداد رأس المال الأجنبي في بلادنا، زاد اهتمام أصحاب هذه الرساميل بأمن بلادنا واستقلالها ». وممّا هو ذو مغزى في هذا الصدد أن

= 239 / 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 1/ 10 ولغاية 5/ 12/ 1973م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 17، ص274؛ « اطلاعات » (صحيفة)، طهران، 27/ 11/ 1973.

(1) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 239/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد إيران ، وثيقة رقم 12، ص152؛ « كيهان الإنكليزية » (صحيفة)، طهران، 21/ 1/ 1974.

أحد تقارير السفارة الأمريكية في طهران، قد أشار إلى « أن حكام إيران كانوا عمليين في جذبهم للمستثمر الأجنبي، ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في إنتاج النفط إلى مضاعفة أو ازدياد الاستثمار الأجنبي في إيران إلى ثلاث مرات »[1]. وهذا يدل على أن الشاه وحكومته كانا يطمحان لتطوير إيران على النمط الغربي وأن الشركات الأجنبية بإمكانها تحقيق ذلك مع توافر حالة الاستقرار السياسي في البلاد، فضلاً عن توافر الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الضخمة ولاسيما بعد زيادة عوائد النفط.

وهكذا كانت إيران تتقبل القروض على الرغم من الشروط الصعبة المفروضة عليها، مع أنها بدأت منذ عام 1974م بالحصول على موارد مالية كبيرة بعد ارتفاع أسعار النفط، فكانت مجبرة على تقديم هذه العائدات قروضاً إلى الدول الصناعية لاستثمار هذه الأموال في الصناعات التي واجهت الإفلاس[2]. أما في مجال المساعدات والهبات التي قدمتها إيران للدول الأوربية والآسيوية والأفريقية، فقد بلغت (6،7 مليار ريال)[3]. وفي عام 1975م أعلن رئيس الوزراء أمير عباس هويدا أن المبلغ الإجمالي الذي قدمته إيران عام 1974م بوصفها مساعدات أو قروض للدول الأخرى بلغ تسعة مليارات دولار[4]، وهو رقم كبير في عام واحد، وكان يمكن استثمار هذا المبلغ الضخم في إيران التي هي بأمسّ الحاجة إليه.

---

(1) مقتبس من: مركز البحوث والمعلومات، إيران المعاصرة، ص ص75 ـ 76.

(2) وقد بلغت هذه المبالغ منذ عام 1974م وحتى عام 1978م ما يقارب (644 مليار ريال). وللتعرف أكثر على المبالغ الممنوحة للدول والمنظمات الدولية، يراجع: جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص192.

(3) المصدر نفسه، ص193.

ووفقاً لتقرير أُذيع من قبل وزارة المالية اليابانية في صحيفة (نيهوكيزا شمبون) اليومية في 6/ 5/ 1975م، فإن وزير المالية الإيرانية هوشنك انصاري قال: « إنه سيتم إيقاف المساعدات الخارجية الجديدة بسبب قلة الدخل الحكومي من النفط». وقال أيضاً: « إن الاستثمارات الإيرانية في الدول الأجنبية سوف تستمر». يُنظر:

Asian Recorder, 1975, op. cit., p. 12649.

(4) جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص220.

وفي الأول من شهر كانون الأول 1974م، قدّم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا إلى البرلمان الإيراني ميزانية عام 1975م للمصادقة عليها، وقيمتها (6،26 مليار دولار)، بزيادة أكبر من ميزانية عام 1974م نتيجة لزيادة مصدر دخل النفط التي ستدعم الميزانية بما يقارب (82٪)، وأن الحصة الكبرى خُصّصت للدفاع، والتي تضمنت قرابة (4،29٪) من الميزانية العامة، والجزء الأكبر من الميزانية خُصّص لنفقات التبادل التجاري في مجال شراء الأسلحة، وأن الإنفاق لعام 1975 ـ 1976م حدد بمبلغ (200،36 مليون دولار)، وهو يشكّل زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف من عام 1973 ـ 1974م. أما موارد عام 1974 ـ 1975م، فإن الكمية المستخلصة من النفط قُدّرت بـ(000،20 مليون دولار)، أو ما يقارب (86٪) من إجمالي الدخل الحكومي، بينما قُدرت بـ(000،22 مليون دولار) لعام 1975 ـ 1976م، أو ما يقارب (82٪) من إجمالي الدخل الحكومي[1].

لكن معاناة الشعب الإيراني استمرت، على الرغم من التخصيصات المالية الكبيرة لميزانية عام 1975م، فكان يسمع بتلك التخصيصات لكنه لم يستفد منها شيئاً، ومن جانب آخر، فإن حكومة هويدا استمرت في سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية، تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة المدخولات الإيرانية في الميزانيات السنوية.

استمرار الإصلاحات الاقتصادية:

1. الزراعة:

كان الشاه يرى أن الإصلاح الزراعي هو أهم إنجاز إيجابي في عهده[2]،

(1) Asian Recorder , 1975 , op. cit., p. 12368.

(2) كان الشاه يعتقد أن برنامجه الخاص بإصلاح الأراضي كان سبباً في القضاء على النظام الطبقي للملاك والرعية في إيران، وأن الفلاحين الذين صاروا أصحاب أراضٍ وملايين الزرّاع وصغار الملاك يؤيدونه بكل قوة. يُنظر: صادق زيبا كلام، الثورة الإسلامية في إيران الأسباب والمقدمات، ترجمة: هويدا عزت محمد، القاهرة، ط1، 2004، ص80.

وعدّ ذلك بمثابة حجر الزاوية في ثورته البيضاء، وعلى الرغم من سعيه في تأسيس الجمعيات التعاونية في أواسط عام 1973م التي بلغ عددها 8500 جمعية، وتوفير الائتمان الكافي للفلاحين، وبذل محاولات لتذليل مشكلة شحة الماء، ببناء السدود والخزانات، لم يظهر القطاع الزراعي نتائج ملموسة في تلك الحقبة، لأن التعاونيات الزراعية والهيآت الضرورية لم تحقق النجاح في استغلال الأرض استغلالاً عصرياً، فالناتج الزراعي نما بنسبة (3٪) سنوياً في الخطة التنموية الرابعة، ولكن الزيادة في حصة الفرد الواحد من الناتج المذكور لم تتعد نسبة (1٪) عام 1973م قياساً بمدة السنوات العشر السابقة للعام المذكور ، والمحاولات التي بُذلت لزيادة مستويات الناتج الزراعي قد اسفرت عن نتائج طيبة لمحاصيل معينة كالحنطة والخضراوات والبنجر السكري ولمنتوج الحليب ، ولم تحقق الصادرات الزراعية التقليدية أي تقدم ملموس في هذه المدة[1]، علماً أن الذين يعملون في الزراعة اكثر من (35٪) من قوة العمل الايرانية، فكان القطاع الزراعي مسؤولاً عن اقل من (15٪) من الناتج المحلي الاجمالي ، ونتيجة لذلك ظلت مداخيل الفلاحين منخفضة بشكل عام[2].

وفي اثناء وضع الخطة التنموية الخامسة ، أُعطيت أهمية للزراعة ،من اجل تطوير الاقتصاد الايراني[3] ، لكنها من حيث الاولوية جاءت بعد تفضيل التوسّع الصناعي ،البناء ،قطاع الخدمات المدنية ، إذ هدفت الخطة بالدرجة الاولى الى تنمية البُنى التحتية ، ولا سيما النقل والمواصلات والصناعة والنفط . اما القطاع الزراعي فقد احتل المرتبة الاخيرة[4] .

ومن اجل تطوير الواقع الزراعي الايراني وفقاً للأساليب الغربية ، عُقدت اتفاقية في التاسع والعشرين من حزيران 1973م، بين وزارة الزراعة والموارد

---

(1) ادور سابلييه ، المصدر السابق ، ص61؛ مركز البحوث والمعلومات ، القطاع الزراعي في ايران ، ص5.

(2) مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن ايران ، ص3 .

(3) Asian Recorder ,1973,op.cit.,p.11306.

(4) مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، ص47 ؛ K.S.Mclachlan,op.cit.,p.148.

الطبيعية الايرانية ووزارة الزراعة الامريكية ، بموجبها يتم تقديم خدمات من جمعية البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة الامريكية لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية الايرانية ، مثل البرامج العملية ، تحليل البرامج ، استخدام الطرق والانظمة الادارية[1] ، كما عُقدت في اذار 1974 م اتفاقية اخرى بين وزارة الاصلاح الزراعي والتعاون الريفي الايرانية مع مجلس الجامعات الامريكية لمدة اربع سنوات ، تتضمن تقديم الخدمات الفنية والاستشارية ،ورفع انتاج الشركات الزراعية المساهمة والتعاونيات الانتاجية ، ورعاية الحيوانات ، فضلاً عن تشجيع الزراعة بواسطة السقي الديمي (بالامطار)[2]. وكان الاتصال والتعاون مع الولايات المتحدة في المجال الزراعي ، خطوة نحو الامام من اجل تطوير الواقع الزراعي بالاستفادة من الخبرات الاجنبية.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومة الايرانية ، ارتفع الانتاج الزراعي سنوياً بنسبة تتراوح بين (2٪) و(2،5٪) ،قياساً الى النمو السكاني الذي كانت نسبته (3٪)، وان نسبة تتراوح بين (10٪) و(20٪) من دولارات النفط كانت تُدفع مقابل الاستيرادات الغذائية ، مما ادى الى حصول وضع شاذ الى حد الخطورة ، ففي الوقت الذي كان يجري فيه استغلال الزراعة في معظم البلدان لتقديم العون المالي للتصنيع ، كان النفط في ايران موضع الاستغلال لتعويض العجز الزراعي .وفي هذا الصدد قال احد الوزراء السابقين في حكومة هويدا: « اذا عُدنا بأبصارنا الى الماضي لوجدنا ان الواجب كان يستلزم منا اجراء احد الامور على نحو مختلف ، ألا وهي اقامة التوازن بين الصناعة في المدن وبين الزراعة ، فلقد وزّعنا الارض ولكننا لم نستتبعها بالاجراءات الكافية لاستبقاء المواطنين في الريف ،لو فعلنا ذلك لكان هذا البلد أكثر استقراراً »[3].

---

(1) بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص 203 .

(2) المصدر نفسه ،ص208.

(3) مقتبس من : ل.س. ستافريانوس ، التصدع العالمي (العالم الثالث يشب عن الطوق) ،ج2، ترجمة : موسى الزعبي وعبد الكريم محفوظ ، دمشق ،ط 1، 1988، ص756 .

وتوصلت احدى الدراسات في عام 1974م الى نتيجة مفادها : « ان الاصلاح الزراعي لم يحسّن المنزلة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الفلاحية ، وعاد بالضرر على قسط كبير من الفلاحين . . . فبدلاً من ان يفضي الاصلاح الزراعي الى خلق طبقة فلاحية مستقلة ، والى طبقة برجوازية حضرية أكثر استقلالاً ، فإنه افضى الى مزيد من تشديد القبضة الاقتصادية الاجتماعية التقليدية للدولة على الطبقات الاجتماعية كلها ». فالارض وُزعت فعلاً على زهاء نصف الفلاحين ، الذين لا يملكون شبراً منها ، ولكن لم تعقبها اية خطوة باتجاه المعونة التقنية، ولذلك فقد ركدت الانتاجية الزراعية ، مما دفع الشاه الى الألتفات الى الهيآت الزراعية الاجنبية ، التي حلّت عملياتها ذات الانتاج كثيف رأس المال محل الفلاحين ، مما ادى الى الهجرة بنسبة (8٪) من السكان القرويين الى المدن سنوياً منذ عام 1973م ، إذ أن انعدام الاشغال حوّلهم الى نقّاد قساة للنظام . فضلاً عن ذلك فإن عمليات الهيآت الزراعية لم تزد الانتاجية زيادة كافية لتلبية الطلب الهائل على المواد الغذائية الذي كانت تحفّزه العائدات النفطية ، مع وجود نمو سكاني كبير ، ووجود أعداد متزايدة من الاجانب ذوي الاجور العالية[1] .

وفي خط متوازٍ مع الهجرة من الريف الى المدن ، احدث الاصلاح الزراعي تغييراً واضحاً في البنية الاجتماعية للريف الايراني ، فقد كان هناك (3،500،000) أسرة ايرانية تعمل في الريف ، وهي لا تملك من الارض ما يكفي لأعالتها ، وجاء الاصلاح الزراعي ليوزع الارض على (1638000) أسرة، راح معظمهم يبيع ارضه للمزارعين الموسرين ، لأنه يعرف ان حاصلها لن يكفي لسد حاجته ، فتشكلت طبقة مزارعين موسرين في الريف ، قامت الدولة بصرف اعتمادات ضخمة لهم من اجل التنمية في الانتاج ، ولكسبهم سياسياً ، وهؤلاء يشكّلون قوام التعاونيات الانتاجية الجديدة المسيطرة في الريف . وأما المزارعون والريفيّون عموماً ، فإن قسماً منهم نزح الى المدينة ،

(1) مقتبس من : ل.س. ستافريانوس ، التصدع العالمي (العالم الثالث يشب عن الطوق) ،ج2، ترجمة : موسى الزعبي وعبد الكريم محفوظ ، دمشق، ط1، 1988، ص756 .

وأما القسم الاخر فإن معظمه لا يعمل في حقل الزراعة ، بل في حقول العقارات والحرف الصغيرة ، مما أسقط الزراعة عموماً في عجز لم تعرف ايران مثيلاً له في حياتها[1] . كما ان ما خسرته ايران جراء قانون الاصلاح الزراعي ، أكثر بكثير مما ربحه الفلاحون ، فتوزيع الاراضي لم يكن شاملاً ، وكان مقصوراً على مناطق غير مستصلحة ، او هي غير صالحة للزراعة أصلاً ، والمناطق المحدودة الصالحة للزراعة التي وُزّعت على الفلاحين أُهملت ، لأن الاقطاع حجب عن الفلاحين مستلزمات الزراعة الاساسية (المياه ، البذور ، المكائن) ولم تقدّم لهم الدولة مساعدات بديلة، وظل نفوذ الاقطاع السياسي قائماً[2] . إذ أن فقر الفلاحين قد يجعلهم يبيعون اراضيهم الى المتنفذين واصحاب رؤوس الاموال في الريف ، مما خلق طبقة فلاحية فقيرة من جديد ، وبالمقابل برزت طبقة ثرية على حسابهم ، وسبب ذلك يعود الى النظام الرأسمالي غير المتوازن المعتمد في ايران .

وبموجب الارقام الاحصائية للعام 1973 ـ 1974م، تم توزيع مايقارب ثلاث عشرة ألف قرية فقط على الفلاحين ، كانت اراضي قسم كبير منها اميرية ، إذا اخذنا بالحسبان حقيقة ان اراضي سبعة آلاف وخمسمائة قرية أخرى كانت بيد الفلاحين أصلاً ، أي قبل الشروع بتنفيذ قانون الاصلاح الزراعي ، فإن اراضي (20،500) قرية من أصل (59،200) قرية اصبحت في حوزة الفلاحين لغاية عام 1973 ـ 1974 م ، وهذا يعني ان اكثر سكان الريف الايراني ظلوا محرومين من الارض ، فحسب الاحصاءات الرسمية ، فإن (1،638،000) أُسرة فلاحية فقط حصلت على الارض وهي تقل عن نصف اجمالي عدد الأُسر الفلاحية في ايران[3]، أي (690،466) أُسرة في المرحلة الاولى ، و(210،000) أُسرة في المرحلة الثانية، بينما (738،119) أُسرة في المرحلة الثالثة[4] .

---

(1) هنري حاماتي ، المصدر السابق ، ص ص 26 ـ 27.

(2) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص 15 .

(3) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ص 240 ـ 241.

(4) ثوره مجيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص ص 248 ـ 249 .

يمكن القول ان القطاع الزراعي ظل متخلفاً في المرحلة الثانية من حكومة هويدا 1971 ـ 1975 م ، لان الشاه كان يركّز بالدرجة الاساس على زيادة نفقات الدفاع على حساب القطاعات الاخرى في الميزانية ، وعلى الرغم من أن وضع الخطة التنموية الخامسة قد تم في تلك المدة ، لكن تخصيصات المشاريع للمجال الزراعي كانت دون مستوى الطموح ، وظل الفلاح الايراني فقيراً ، وفي جانب آخر كان اهتمام الشاه وحكومته منصباً على الجانب الصناعي لأهميته الاقتصادية ولا سيما بعد ارتفاع اسعار النفط عام 1973م .

2 ـ الصناعة:

يختلف القطاع الصناعي عن القطاع الزراعي في اهتمام الحكومة الا يرانية في المرحلة الثانية من حكومة امير عباس هويدا ، اذ شهدت هذه المدة التوسع في اقامة الصناعات المختلفة ، فمعمل الهندسة الميكانيكية في آراك ، الذي تم انشاؤه من قبل السوفيت ، تم افتتاحه في كانون الثاني 1972 م ، وأشار وزير الاقتصاد الايراني هو شنك انصاري « ان الطاقة الانتاجية الحالية للمعمل المذكور هي ثمانية الاف طن ، يمكن زيادتها الى ثلاثين ألف طن بعد اجراء بعض التوسيعات في المعمل ، الذي يستوعب في ذلك الوقت (1265) عاملاً ومهندساً وفنياً ، وفي المرحلة الاخيرة سيستوعب (20 الف) عامل ومهندس وفني ، وبلغت تكاليف انشاء المعمل المذكور (6100 مليون) دولار » . وافُتتح في الوقت نفسه معمل المنيوم آراك ، وصرّح انصاري « إن انشاء هذا المعمل بدأ قبل اربع سنوات ، وبلغت تكاليف انشائه (4000 مليون) ريال ، أما الطاقة الانتاجية في المرحلة الاولى ، فتبلغ (45 الف) طن ، وستصل الى (90 الف) طن بعد الانتهاء من المشاريع التوسعية ، ليستوعب (705) عامل وفني ، علما أن هذا المعمل يقوم بانتاج الالمنيوم وبعض المنتجات الاخرى »[1] .

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800 ، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران المرقم 182 في 26/ 1/ 1972م عن اقتصاد ايران لعام 1972 م ، وثيقة رقم 24 ، ص ص 248 ـ 249 .

يبدو ان الحكومة الايرانية ولا سيما بعد تسنم هويدا مقاليد السلطة ، قد عزمت على الاهتمام بالجانب الصناعي والتوسّع في بناء الصناعات الثقيلة في البلاد وبتوجيه من الشاه ، وقدّم السوفيت التسهيلات اللازمة لأقامة تلك الصناعات، بسبب المصالح المشتركة بينهما .

كما جرى تعاون بين الحكومة الايرانية والحكومة اليابانية في المجال الصناعي ، اذ ذكرت مصادر في وزارة الاقتصاد الايرانية في تموز 1972 م ، أن اليابان انضمّت للاشتراك في الصناعة الايرانية ومشاريع تطوير الاقتصاد الايراني ، فقدمت منحة مالية قدرها (500 مليون) دولار للخطة التنموية الخامسة، وكانت هناك بعثة يابانية وصلت طهران في العشرين من آذار من العام نفسه للتباحث مع موظفين رفيعي المستوى في وزارة الاقتصاد الايرانية لتنظيم خطة عمل الشركات اليابانية في الحقول الاقتصادية المختلفة ، وصرّح احد اعضاء الوفد الياباني ان الموافقة قد تمت على تأسيس معامل نسيج وألياف في ايران وتمويلها وتشمل هذه الاتفاقيات ، انشاء معامل للألبسة ايضاً . كما صرّح مصدر في وزارة الاقتصاد الايرانية أنه أُسست 123 مؤسسة صناعية عن طريق التمويلات الاجنبية ، بلغ مجموعها (60 مليون) دولار ، وأضاف : ان (4،44٪) من هذه التمويلات صُرفت لشراء المكائن ، و (2،23٪) لشراء الاراضي والمنشآت الاخرى لهذه الصناعات ، وباقي المبلغ يبقى رأسمالاً لإدارة شؤون هذه المؤسسات[1] .

ويتضح ان الحكومة الايرانية وجدت في الشركات اليابانية الكفاءة والقدرة لإقامة هذه الصناعات المهمة في ايران ، ولا سيما ان اليابان من اهم الدول الصناعية الكبرى المتميزة في هذا المجال ، فضلاً عن وجود مستثمرين يابانيين

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران السري 179 في 19 /9/ 1972 م عن اقتصاد ايران للمدة من 12/ 9ولغاية 19/ 9/ 1972 م ، وثيقة رقم 24، ص295 ؛ المصدر نفسه ، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 22 / 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص 391 ؛

Asian Recorder , 1972 , op. cit. , p. 10915 .

كانوا جاهزين للعمل في ايران ، في وقت كانت اليابان تحتاج النفط الايراني بوصفه مصدراً رئيساً للطاقة .

وفي الخطة التنموية الرابعة جرى إنشاء الصناعات وتكميلها التي لم تنفذ في الخطة الثالثة ، كما أُدخلت صناعات جديدة ، وكان ابرزها صناعة السيارات[1] ، اما الصناعات التي أُنشِئت فكانت في معظمها من النموذج البديل للاستيراد ، كما كانت تركّب الاجزاء المستوردة بدلاً من تصنيع المكوّنات في الاعم الاغلب ، وفضلاً عن ذلك ، فأن ارتفاع التعريفات الكمركية عزّز من العجز، فتركيب سيارة في ايران يستغرق (45 ساعة) قياساً الى (25 ساعة) في المانيا على سبيل المثال ، والاهم من ذلك ، ان أية سلعة مصنّعة سواء أكانت سيارات ام فولاذاً ام أدوات منزلية ، كان من المحتمل استهلاكها في البلاد ، نظراً للقوة الشرائية التي خلّفها ارتفاع اسعار النفط في سبعينيات القرن العشرين[2] .

وصرّح مصدر في شركة النفط الوطنية الايرانية في ايلول 1972م ، ان الشركة درست موضوع انشاء مدينة بين ميناء شاهبور وماهشهر في محافظة خوزستان (الاحواز) ، لاسكان عمال المجمّع البتروكيمياوي في الميناءين المذكورين ، البالغ عذدهم (50،000عامل)، وقُدّر كلفة انشاء المدينة المذكورة ما يقارب (1000مليون) ريال ايراني ، وفضلاً عن ذلك واصلت شركة النفط الوطنية الايرانية خططها لتمويل مبلغ قدره (80 مليون) دولار في معامل المواد البتروكيمياوية في ميناء شاهبور ، لرفع مستوى انتاجها السنوي الى الضعفين[3] .

كما قامت منظمة التخطيط الايرانية في ايلول 1972م بتخصيص مبلغ خاص لتأسيس معمل للفولاذ في ميناء بندر عباس ، علماً ان انشاء هذا

---

(1) ابراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص106 .

(2) ل. س. ستافر يانوس ، المصدر السابق ، ص757 .

(3) د. ك. و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران السري 179 في 19/ 9/ 1972م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص307 .

المعمل سيتم العمل به في أوائل عام 1973م[1] ، وصرّح علي رضائي ـ احد اعضاء الوفد الايراني ـ الذي زار المانيا الغربية لاجراء محادثات لتأسيس معمل الفولاذ الثاني في ايران ، انه تم تقديم تقرير الى الحكومة الايرانية لتاسيس المعمل لدراسته والموافقة عليه[2] .

وقد شهد عام 1972م زيادة مدهشة للاستثمارات الاجنبية في ايران ، فاستفادت صناعات عديدة من مشاركة الاستثمارات الاجنبية في البلاد ، ولاسيما صناعة البتروكيمياويات والصناعات الالكترونية والكهرباء والادوية ومواد البناء وادارة الفنادق والكثير من الصناعات الصغيرة[3] ، وتم بناء معمل لانتاج المكائن في تبريز الذي تم تأسيسه بالتعاون مع جيكوسلوفاكيا ، وصرّح هوشنك انصاري ـ وزير الاقتصاد الايراني ـ « ان تأسيس المعمل كلف مليون دولار واستغرق انشاؤه اربع سنوات ، والذي افتتحه الشاه في الثاني عشر من ايلول 1972م ، علماً ان طاقته الانتاجية تبلغ عشرة الآف طن من جميع انواع الآلات الدقيقة والفنية والمضخات ومكائن كهربائية ومكابس وغيرها » واضاف « أن هناك خططاً لتوسيع نطاق المعمل وبكلفة (5000 مليون) دولار ، بالتعاون مع الخبراء الجيكوسلوفاك، علماً ان عدد العاملين في المعمل المذكور (1294) شخصاً ، ومن المؤمل ان يصل عددهم في المرحلة الثانية الى (3000) شخص »[4] .

---

(1) د. ك. و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران السري 179 في 19/ 9/ 1972م عن اقتصاد ايران، وثيقه رقم / 4، ص264 .

(2) المصدر نفسه ، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص387.

(3) علي رشيدي ، المصدر السابق ، ص129 .

(4) د. ك. و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران السري 179 في 19/ 9/ 1972م عن اقتصاد ايران للمدة من 12/ 9 ولغاية 19/ 9/ 1972م ، وثيقة رقم 24، ص263 ؛ المصدر نفسه ، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 26/ 12/ 1972م ولغاية 1/ 1/ 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 127 .

اما الصناعات البتروكيماوية ، فقد كانت محل اهتمام الحكومة الايرانية ، اذ جاء في مجلة اخبار النفط الاسبوعية الايرانية في عددها الصادر في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1972م نقلاً عن وثيقة عراقية ، ان ايران تسعى لتمويل قرابة (2000 مليون) دولار في السنوات الخمس القادمة من الصناعات البتروكيمياوية ، وجاء في المجلة ايضاً ، ان مجلس النواب الايراني وافق على لائحة تأسيس مجمّع بتروكيمياوي في بندر شاهبور بمشاركة اليابانيين بكلفة (450 مليون) دولار[1] ، وسيُبنى المجمّع الجديد بجوار معمل الكيمياويات القائم في شاهبور ، الذي بدأ انتاجه عام 1970م بوصفه مشروعاً مشتركاً بين شركة البتروكيمياويات الوطنية الايرانية ، وشركة البتروكيمياويات الامريكية[2] ، فضلاً عن توسيع مجمّع عبادان للبتروكيمياويات[3] . وبذلك سيصبح هناك ثلاث مجمعات للبتروكيمياويات في ايران وهو تطوّر كبير تشهده البلاد في تلك الحقبة ضمن خطط التنمية الاقتصادية .

وأقامت حكومة هويدا عام 1972 م بعض الصناعات الاخرى ذات الاستهلاك المحلي ، كمعامل الاسمنت ، اذ شُيّد معملان للأسمنت في تلك المدة ، احدهما في منطقة آب يك ، والاخر في مدينة آريامهر بالقرب من اصفهان ، وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذين المعملين (3000 طن) في اليوم الواحد ، وبعد اجراء المشاريع التوسعية ، بلغت طاقته الانتاجية (4500 طن) في اليوم[4] . كما استمرت جهود الحكومة الايرانية في العام نفسه في تأسيس بعض الصناعات ، مثل تأسيس معمل لانتاج المكائن الزراعية ، اذ تعاقدت

(1) نقلاً عن : المصدر نفسه، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 26/ 12/ 1972م ولغاية 1/ 1/ 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 101 .

(2) وهو اول مشروعات شركة الكيمياويات الوطنية الايرانية الضخمة والاكثر تقدماً من الناحية الفنية ، فبالاشتراك مع شركة النفط الدولية الامريكية ، وهي احد فروع شركة ستانداردادويل للنفط (انديانا) ، انشئ مجمع البتروكيمياويات في جزيرة خرج الايرانية وافتتح عام 1969م . ينظر : « الاهرام » (صحيفة) ، القاهرة، 23/ 6/ 1973 .

(3) افتُتح عام 1969م بالاشتراك بين شركة البتروكيمياويات الوطنية الايرانية وشركة جودريتش الامريكية. ينظر : المصدر نفسه .

(4) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، كتاب =

حكومة هويدا في العام نفسه مع احدى الشركات النمساوية لتأسيس المعمل المذكور بالاشتراك مع الجهات الايرانية[1] . كما خصصت الحكومة الايرانية مبلغاً قدره (10 ملايين) دولار للتنقيب عن المعادن[2] ، في محافظات سيستان وبلوجستان وخراسان بحسب ما صرّح بذلك مصدر في وزارة الاقتصاد الايرانية[3] .

اما بشأن معمل فولاذ اصفهان ، ففي السابع من تشرين الاول من عام 1972 م زار الشاه محمد رضا بهلوي الاتحاد السوفيتي ، ووقّع اتفاقية حول التعاون الاقتصادي والتقني لمدة خمسة عشر عاماً ، ووافق السوفيت من جانبهم على توسيع قدرة معمل اصفهان الجديد الى اربعة ملايين طن من الفولاذ سنوياً ، واخذوا على عاتقهم مسألة بناء ودراسة المزيد من المشاريع[4] .

اما معمل الفولاذ في اصفهان الذي أنشأه السوفيت منذ عام 1966م، فقد انتهى العمل به في عام 1973م ، اذ افُتِتح في السادس عشر من آذار من العام نفسه ، وشارك في افتتاحه رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجن[5] .وقد حجبت العلاقات السياسية المضطربة بين ايران والاتحاد السوفيتي اخبار مصنع فولاذ اريامهر عن الصفحات الاولى للصحف الايرانية ، واستغرق بناؤه خمس سنوات ، وتطلب تركيبه اكثر من عشرة الاف عامل ومهندس ، وتم توظيف

= شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران المرقم 182 في 26 / 1/ 1972م حول اقتصاد ايران لعام 1972 م ، وثيقة رقم 24، ص249 .

(1) المصدر نفسه ، كتاب شعبة رعاية لمصالح العراقية في ايران السري 179 في 19/ 9/ 1972م حول اقتصاد ايران للمدة من 12/ 9ولغاية 19/ 9/ 1972م ، وثيقة رقم 24، ص 264 .

(2) في عام 1970م عُثر على نحاس مترسب بكمية كبيرة تقدر بـ(300مليون) طن ، بمساعدة من الجيولوجيين الذين عُيّنوا لهذا الغرض ويتوقّع زيادة الانتاج ما قيمته (230مليون) دولار لتوظيفها في الخطة الاستثمارية ، ينظر :

Asian Recorder , 1970 , op.cit ., p.9404 .

(3) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800،تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران لعام 1972م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 16،ص183 .

(4) اريا.ي .يودفات ، المصدر السابق ، ص 91 .

(5) المصدر نفسه ، ص102 .

رأسمال قدره (750 مليون) دولار[1] . وبهذا يكون معمل فولاذ اصفهان من ابرز المشاريع الصناعية العملاقة التي اقيمت في ايران ، التي ساعدت على تخفيف حدة التوتر بين البلدين بسبب زيادة التسلح الايراني من الولايات المتحدة الامريكية ، الذي كان يثير حفيظة الاتحاد السوفيتي .

كما انتهى في عام 1973 م العمل بمشروع كبير اخر تمثل في بناء منشآت الهندسة الهيدروليكية على نهر ارس الذي يشكل جزءاً من منطقة الحدود بين الاتحاد السوفيتي وايران. وكان المشروع من وجهة النظر الايرانية ذا هدف مزدوج ، فأولاً تسهيله لري سهول موكان في ايران والاتحاد السوفيتي ليمكنهما من ان يكونا مركزين زراعيين، وثانيهما تجهيزه للطرفين بالكهرباء ، اذ سيتم توفير الطاقة الكهربائية في الجانب الايراني الى منطقة واسعة من اذربيجان تشمل تبريز ورضائية ومارند وخوي ، فضلاً عن اربع وعشرين مدينة صغيرة وقرية[2] .

وفي التاسع والعشرين من كانون الاول 1973م وقّعت اتفاقية بين شركة صناعة الفولاذ الايرانية الحكومية مع الشركة الامريكية (سويندل درسير) لتأسيس معمل الفولاذ الثاني الغازي في ايران ، ومن المزمع انشاء هذا المعمل الذي يستخدم الغاز الطبيعي وقوداً ، في اصفهان في مدة ثلاث سنوات ، بطاقة انتاجية سنوية مقدارها مليون طن من الحديد الاسفنجي ، وتقدّر كلفته بـ(50 مليون) دولار ، وذكر رئيس الشركة الامريكية المذكورة ان كثرة الغاز الطبيعي في ايران يسمح بتأسيس عشرة معامل فولاذ من دون الحاجة الى فحم الكوك الذي يستورده من الخارج[3] .

واهتمت ايران كثيراً بالتصنيع الموجّه للتصدير منذ بداية سبعينيات القرن العشرين ، بهدف تشجيع تصدير السلع على شكل مصنوعات بدلاً من المواد

(1) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص 356 .
(2) المصدر نفسه .
(3) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران لعام 1973 م حول اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 4، ص35؛ « كيهان الانكليزية » (صحيفة)، طهران ، 30/ 12/ 1973 .

الاولية ، لأن القيمة المضافة التي تحصل عليها الدول المصدّرة للسلع المصنوعة اكبر من القيمة المضافة التي تحصل عليها من تصدير المواد الاولية، واعتمدت ايران سياسة تصنيعية فيها بعض سمات التصنيع للتصدير عندما توافرت لها الموارد المالية النفطية الضخمة اثر ارتفاع اسعار النفط الخام 1973 ـ 1974م[1] . ومن اهم الاهداف الرئيسة التي تضمنتها الخطة التنموية الخامسة ، انشاء المزيد من الصناعات الثقيلة بما فيها الصلب ، الألمنيوم ، البتروكيمياويات ، الصناعات الهندسية ، فضلاً عن تنمية الصناعات المهيأة للإنتاج لأغراض التصدير لتقليل الاعتماد على النفط ، وكذلك تقليل الاعتماد على استيراد الغذاء والمواد الاولية[2] .

وفي الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978 م) ، التي رافقت ارتفاع اسعار النفط والزيادة الكبرى في دخل ايران منه بعد حرب عام 1973م، عُدّلت المخصصات الموضوعة للقطاع الصناعي ورُفعت الى (368 مليون) دولار ، وخُصّص معظم هذا المبلغ لتنمية الصناعات السابقة والخدمات المتعلقة بها، وكانت الاستثمارات الكبرى منها لصناعة الفلزات الاساس ، وللصناعات البتروكيمياوية والكيميائية[3] .

وبشأن انشاء معامل الصناعات الثقيلة ، اتفقت كل من ايران واليابان على تاسيس معمل للبتروكيمياويات برأسمال مشترك ، والمعمل الجديد عبارة عن مصفاة كيمياوية بجانب مصفاة النفط التي كان من المزمع القيام بتأسيسها مع المعمل المذكور ، إذ أن هذه المصفاة وهي الثانية ، تأخذ النفط المكرر من المصفاة الاولى وتقوم بتحليلها الى مواد ومنتجات بتروكيمياوية ، وان منتجات هاتين المصفاتين تُخصّص للاستهلاك الداخلي لإيران ، ولتأمين احتياجات اسواق اليابان من هذه المواد ، ثم يُعرض الفائض منها في الاسواق الاخرى ، وان تأسيس هذا المعمل البتروكيمياوي في ايران تم بالتعاون مع شركة

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني ، ص 61 .

(2) روبرت جراهام ، المصدر السابق ، ص ص 54 ـ 55 .

(3) ابراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص 106 .

الصناعات البتروكيماوية الوطنية الايرانية وشركتي ميسوئي وميتسوبيشي اليابانيتين . كما ان اليابان وافقت على تدريب وتعليم مائتين وخمسين عامل مهني ايراني في اليابان في عام 1974 م . وتوصل الجانبان الى هذا الاتفاق منذ بداية اذار 1974م بين الدكتور منوجهر اقبال مدير شركة النفط الوطنية الايرانية ووزير التجارة الدولية اليابانية(1) .

ومن المشاريع الخاصة بالصناعات الثقيلة ، عقدت حكومة امير عباس هويدا اتفاقية مع الحكومة الفرنسية لتأسيس معمل للحديد بطاقة مقدارها (140،000) طن سنويا في المرحلة الاولى و (270،000) طن في المرحلة الثانية ، فضلا عن توقيع اتفاقية بين الحكومة الايرانية وشركتي رينو وسايبا لصناعة (100،000) سيارة في سنة واحدة ويتم عرض الانتاج في عام 1976م بوصفه مرحلة اولى ، اما المرحلة الثانية فسيكون الانتاج بمقدار (200،000) سيارة . وفي مجال الصناعات البتروكيمياوية ، فقد تم الاتفاق على ان تقوم شركة كوردنال الفرنسية بتأسيس مركز للأمونيا في ايران بطاقة 1200 طن في اليوم ، وكذلك تم التعاقد بين شركة البتروكيمياويات الوطنية الايرانية وشركة كاسوكو الفرنسية للعمل في مجال الصناعات البتروكيمياوية ، وَوُقّعت تلك الاتفاقيات بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك الى طهران بدعوة من رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا ، واستمرت الزيارة للمدة من 21 ـ 23 كانون الاول 1974م(2) . وفي اثناء الزيارة اتفق الطرفان ـ وبموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بينهما وقيمتها الكلية (6 بليون) دولاراً ـ على تشييد نفق قطارات (مترو) في طهران يعمل بالطاقة الكهربائية ، وانشاء (200،000) وحدة سكنية ذاتية الحركة مع انشاء مستشفيات ، فضلاً عن تقديم فرنسا لأستثمار مالي قدره (120مليون) دولار . واشار رئيس

---

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239 / 521300، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران لعام 1974م حول اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 4، ص 33 ؛ « ايندكان » (صحيفة) ، طهران ، 10/ 1/ 1974 .

(2) بشير ياقمورلي، المصدر السابق ، وثيقة رقم 35 حول المعاهدات الموقعة بين ايران وفرنسا ، ص 283.

الوزراء امير عباس هويدا في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع شيراك بطهران في الثالث والعشرين من الشهر نفسه ، « ان امكانيات التعاون بين ايران وفرنسا لا حدود لها »[1] . وحديث هويدا يدل على عمق العلاقات الدبلوماسية التي تربط بين البلدين، إذ أن فرنسا تأتي بعد الولايات المتحدة الامريكية من حيث قوة تلك العلاقات من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها .

كما وقّعت الحكومة الايرانية مع شركتي (سوئيندل و مكزيكية) الامريكيتين اتفاقاً لإنشاء معمل جديد لصهر الحديد والفولاذ قرب محافظة اصفهان و تم البدء ببناء منشآت المعمل المذكور في ربيع عام 1974م ، على ان يكون جاهزاً في عام 1978م . كما ان الحكومة الايرانية خططت لإنشاء معامل أخرى لصهر الحديد والفولاذ في اغلب انحاء البلاد ، ولاسيما في مناطق بندر عباس ومشهد والاحواز ، باستخدام الغاز الطبيعي . علما ان كلفة هذا المشروع قُدّرت بـ (3500 مليون) ريال ايراني[2] .

وَوُقّعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في الخامس والعشرين من شباط 1975 م بقيمة (3000 مليون) دولار لتنفيذ مشاريع اقتصادية ، منها انشاء معمل لصناعة الورق يُشيّد من الاتحاد السوفيتي . وذكر هوشنك انصاري وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الايرانية في اثناء اجراء مقابلة

(1) مقتبس من: ناصر محمد الزمل ، المصدر السابق ، ص228 ؛

Asian Recorder ,1974 , op.cit., p . 12426.

وقبل زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك لأيران ، سبقتها زيارة الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو لطهران في ايلول 1973م ، التي التقى خلالها مع الشاه محمد رضا بهلوي . واكد الزعيمان الصلات القوية التي تربط كلا البلدين ، وضرورة تقوية العلاقات الاقتصادية بينهما . ينظر :

Asian Recorder , 1973 ,op.cit.,p.11710.

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239 / 521300، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران لعام 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 4، 35؛ بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص 206 ؛ « كيهان » (صحيفة) ، طهران ، 7/ 1/ 1974.

معه : « ان هذه اكبر اتفاقية اقتصادية تم التوصل اليها بين البلدين » . علما ان انصاري ونظيره السوفيتي شكاتكوف ، وقّعا هذه الاتفاقية بعد اختتام اربعة ايام من المحادثات التي أُجريت من لجنة التعاون الايراني السوفيتي، فضلاً عن تأسيس بعض الصناعات من السوفيت ، كبناء المحطات الكهربائية وتوسيع معمل فولاذ اصفهان ، وبعض الصناعات الثقيلة ، بحسب اشارة وثيقة ايرانية[1] .

يتضح مما سبق ان توجه الحكومة الايرانية نحو تطوير الصناعة كان واضحاً في المرحلة الثانية من حكومة امير عباس هويدا 1971 ـ 1975م، وذلك بالمعاهدات الكثيرة التي عقدتها الحكومة مع دول متعددة ، من اجل جعل ايران بلداً صناعياً ، تمكنه من الاعتماد على نفسه في الصناعات المهمة بدلاً من استيرادها من الخارج ، ولكن الحكومة لم تهمل الجانب التجاري ، لما له من اهمية كبيرة في تلك الحقبة .

3 ـ التجارة :

تشكل التجارة جانباً مهماً من الجوانب الاقتصادية في ايران ، لما لها من دور في عمليات التصدير والاستيراد ، سواء في مجال النفط ام السلع الاساسية المهمة من البلاد واليها، واستمر التعاون الاقتصادي بين ايران والاتحاد السوفيتي في المدة 1971 ـ 1975م ، إذ جرت مفاوضات بين البلدين لتوسيع نطاق تجارة الترانزيت ، بعد ان عقدت لجنة الترانزيت الايرانية ـ السوفيتية اجتماعاً في الخامس عشر من تموز 1971م في بناية منظمة الملاحة والموانئ الايرانية لبحث موضوع توسيع نطاق تجارة الترانزيت في بحر قزوين ، وامكانيات توسيع نطاق الموانئ الايرانية الواقعة على البحر المذكور[2] . كما

---

(1) فريبا شعباني نصر ، المصدر السابق ، وثيقة رقم 238، حول التعاون الاقتصادي والفني بين ايران والاتحاد السوفيتي ، ص ص 387 ـ 388 ؛

Asian Recorder ,1975 , op .cit . ,p.12518 .

(2) د.ك.و،ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1971م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم / 31،ص243.

عُقدت في الثاني والعشرين من الشهر نفسه اتفاقية بين الطرفين لتطوير التجارة البحرية بينهما ، وتضمنت اجراء تغييرات واسعة في شؤون النقل والتفريغ في مينائي نوشهر وبهلوي الواقعين على بحر قزوين ، وتُعد هذه اول اتفاقية تُعقد بين البلدين في خمسين عاماً[1] . ومن جانب اخر صرّح ناطق بلسان وزارة الاقتصاد الايرانية ، ان ممثلي النقل السوفيتي والايراني سيعقدان اجتماعهما الخامس في موسكو في شهر كانون الاول 1971 م ، وسيستمر ثلاثة ايام ، لإعادة النظر في الاتفاقية المعقودة بين البلدين والخاصة بشؤون الترانزيت والطرق والموانئ الواقعة على بحر قزوين ، وتخفيض اجور الترانزيت الخاصة بالبضائع التجارية الايرانية المارة عبر الاتحاد السوفيتي الى الاقطار الاوربية[2] .
وعلى الرغم من ان طريق بحر قزوين لا يضاهي خط الخليج العربي في اهميته ، فأن ازدياد التجارة الايرانية ـ السوفيتية ، والتسهيلات المتعاظمة في تجارة الترانزيت العائدة لهما ، قد اضفت على الطريق الشمالي مكانة جديدة في الحياة التجارية لإيران ، فعلى سبيل المثال ، بلغت الصادرات والواردات الكلية لإيران عبر الموانئ الشمالية للمدة من 1964 ـ 1965 م (158،700) طن ، وفي عام 1970 ـ 1971 م وصلت الى (443،000) طن[3] . وهذا يوضح الاهمية التجارية الكبيرة لبحر قزوين الذي يتم عن طريقه تصدير الكثير من البضائع الايرانية المهمة وبكلفة اقل من الطرق التجارية الاخرى لإيران .

واستمر التعاون التجاري الايراني مع دول اوربا الشرقية ولاسيما رومانيا، فمنذ الزيارة التي قام بها الشاه الى رومانيا بصحبة الامبراطورة فرح ديبا في السادس والعشرين من حزيران 1970 م التي استمرت ستة ايام ، اتفق الشاه مع الرئيس الروماني على زيادة التعاون بينهما في المجال الاقتصادي ولاسيما

---

(1) المصدر نفسه ، وثيقة رقم 28، ص 234 ؛روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص 353.

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240 / 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1971م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 11، ص 113 . وللمزيد من التفاصيل حول اللجان المشكلة بين الطرفين واعمالها ، يراجع : فريبا شعباني نصر ، المصدر السابق ، وثيقة رقم 211، ص 127 .

(3) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص353 .

التبادل التجاري ، فضلاً عن توقيع اتفاقيات بين البلدين للتعاون العلمي والتقني[1] ، كما اتفق الطرفان في شهر اب 1971 م على توسيع التعاون بينهما في حقول النفط والتعدين والطاقة الكهربائية والانتاج الصناعي ، وذكر رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا في اثناء زيارته الى العاصمة الرومانية بوخارست في الشهر نفسه[2] ، انه ونظيره الروماني قد عقدا لقاءً خاصاً من اجل تقوية العلاقات التجارية بين البلدين ، وفي الوقت نفسه وافق الطرفان على توقيع بروتوكول للتعاون الصناعي والميكانيكي ، واشترط البروتوكول ، ان يضم التعاون بينهما تبادل السلع الصناعية والمضخات الكهربائية ، فضلا عن اقامة مصانع للسلع الاستهلاكية في ايران من رومانيا[3] وفي السياق نفسه وصل وفد روماني مؤلف من سبعة عشر عضواً برئاسة وزير التجارة الرومانية الى طهران في الثالث والعشرين من ايلول 1971م ، للاشتراك في اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لأجراء محادثات تتعلق بالعلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وتنظيم قائمة بالبضائع التجارية التي سيتم تبادلها بين البلدين في عام 1972م ، علماً ان البلدين عقدا اربع اتفاقيات اقتصادية وفنية في المدة (1966 ـ 1969م) ، ومنحت رومانيا ايران اعتماداً قدره (216 مليون) دولار لاستيراد المكائن والاجهزة من رومانيا ، كما اتفقت معها على استيراد المنتجات النفطية الايرانية بما يعادل هذا الاعتماد ، وقامت ايران باستيراد الساحبات الزراعية والمكائن وانشاء معمل لانتاج الساحبات الزراعية (التراكتور) في مدينة تبريز من هذا الاعتماد[4] .

---

(1) Asian Recorder , 1970 ,op.cit.,p.9792.

(2) في اب 1971م قام رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا بزيارة رومانيا التي استمرت ثلاثة ايا م التقى فيها مع نظيره الروماني ، والقى كلمة اشاد فيها بالعلاقات الجيدة بين البلدين ووجود الامكانيات لتطويرها ولاسيما في المجال الاقتصادي والثقافي ، ينظر : د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240 / 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1971 م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 22، ص191 ؛ "ايندكان « (صحيفة) ، طهران ، 18/ 8/ 1971 .

(3) Asian Recorder ,1971, op.cit ., p.10373,p.10404.

(4) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، =

من جانب اخر عقد اعضاء منظمة التعاون الاقليمي للتنمية RCD مؤتمراً وزارياً في اصفهان في اب 1971م، وبعد نهاية المؤتمر ، صدر بيان مشترك ذكر ان اعضاء المؤتمر للدول الثلاث (ايران -تركيا - باكستان) شدّدوا على النتائج الاقتصادية ، وان الدول الثلاث كانت متوافقة بشأن خطط التطوير الاقتصادي ، من اطلاقها التجارة وزيادة التبادل التجاري بين تلك الدول الاقليمية، فضلاً عن زيادة المشاريع الصناعية المشتركة ، مع التشديد على الصناعات الثقيلة[1] . علما ان ايران سبقت تركيا وباكستان في المجال الصناعي ولا سيما الصناعات الثقيلة ، نظرا لما تتميز به ايران بوصفها دولة نفطية غنية .

اما بشأن العلاقات التجارية الايرانية - الخليجية ، فقد شهدت تواصلاً مستمراً ، ففي ايلول 1971م وصل وفد تجاري قطري الى طهران ، وقابل رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا ووزير الاقتصاد هو شنك انصاري وتباحث معه سبل توثيق العلاقات التجارية بين البلدين وامكانية رفع مستوى الصادرات الايرانية الى قطر[2] .

اما الواردات الايرانية ، ففي الخطة التنموية الرابعة كانت (62،21 ٪) من السلع المستوردة هي من السلع الوسيطة ، و (25٪) منها من السلع الاستثمارية ، و (12،9٪) من السلع الاستهلاكية[3] . ووفقاً للإحصاءات

= تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1971 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 9، ص92. كما وقع الطرفان اتفاقية تجارية في حزيران 1972م بموجبها يتم تبادل الخبراء في كلا البلدين ، وكذلك دراسة امكانية تطوير التعاون = =الاقتصادي والفني . ينظر : المصدر نفسه، الملف959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 19/ 6ولغاية 26/ 6/ 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص444.

(1) Asian Recorder ,1971,op.cit.,p.10379.

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 8/ 9 ولغاية 14/ 9/ 1971 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 3، ص137 .

(3) علي رشيدي ، المصدر السابق ، ص128. ينظر الجدول (6) .

المتوافرة لدى وزارة المالية الايرانية ، استوردت ايران في عام 1971م مايعادل (4،8 مليون) طن من البضائع من (109) دولة ،

الجدول (6)

البضائع المستوردة (1968 ـ 1972) (مليون دولار)

البضاعة	1968	1969	1970	1971	1972	1973
مجموع الاستيراد	2.1389	7.1542	6.1676	9.2060	4.2570	100
مكائن ومعدات وقطع مجزئة	4.328	2.358	8.366	9.441	9.607	6.23
حديد وصلب وفولاذ	7.252	8.272	6.305	3.384	8.405	8.15
مواد كيمياوية وادوية ومنتجات تابعة لها	5.115	5.121	9.127	8.135	0.184	72
مكائن ومعدات واجهزة كهربائية وقطع غيار	9.109	8.151	8.164	3.252	7.257	0.10
شاصي السيارات وقطع غيار	5.48	7.37	2.42	0.34	8.56	2.2
حافلات وشاحنات	6.17	2.15	9.17	7.9	4.13	5.0
سيارات صغيرة	1.20	4.8	3.7	7.8	7.6	3.0
قطع بدن السيارات	6.18	5.40	9.34	6.44	6.51	0.2
تركتورات	8.14	1.21	0.16	0.15	7.38	5.1
نحاس	4.16	6.22	6.24	5.21	1.27	1.1
المنيوم	6.13	3.16	6.19	5.17	6.18	7.0
زنك ورصاص	4.13	8.13	3.18	1.21	6.19	8.0
مختلفة	7.419	8.390	0.531	5.674	6.881	3.34
بضائع وسيطة	5.856	3.987	5.1068	3.1336	2.1596	621
بضائع استثمارية	3.376	387،2	0.391	9.482	6.642	0.25
بضائع استهلاكية	4.156	2.168	1.217	7.241	7.241	9.12
مجموع الاستيراد	2.1389	7.1542	6.1676	9.2060	4.2570	100

المصدر : البنك المركزي التقرير الاقتصادي والموازنة لعام 1972

مقتبس من : « ايران والعرب » (مجلة) العدد الاول ، السنة الاولى ، بيروت ، صيف 2003، ص135 .

واهم الدول المصدّرة لإيران هي المانيا الغربية بنسبة (9،18٪) من مجموع استيرادات ايران ، وتأتي بعدها الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (2،14٪) ، ثم اليابان بنسبة (3،13٪) ، والاتحاد السوفيتي بنسبة(6٪)[1] ، وفي العام نفسه صدّرت اقطار السوق الاوربية المشتركة الى ايران ما يعادل (624 مليون) دولار من البضائع والمنتجات المختلفة[2] ، وبلغت الواردات الايرانية من بريطانيا في العام نفسه ثلاث ملايين باون[3] .

اما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد اصبحت في حقبة الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين ، من الدول الاولى المصدّرة الى ايران بعد ان كانت المانيا الغربية الاولى بحسب ما جاء بمجلة اكونوميست البريطانية الصادرة عام 1971م ، واضافت المجلة ان صادرات الولايات المتحدة الى ايران تؤلف خُمس واردات الاخيرة، وبلغ مجموع صادراتها اليها في العام المذكور ما يعادل (500 مليون) دولار[4] . ولم تنظر الولايات المتحدة الى ايران حتى اواخر السبعينيات بوصفها الحليف الاقوى في الشرق الاوسط ، بل بصفتها العميل القيم للأسلحة والسلع الاخرى ، ولذلك فان ايران بقيت حتى هذه المدة الشريك التجاري الاول[5] . ومن جانب اخر اقترح عدد من التجار الايرانيين على حكومة هويدا عام 1971 اتخاذ اجراءات مماثلة للبضائع المستوردة من الولايات المتحدة ، وهي فرض ضريبة اضافية قدرها (10٪) ، لأن الضريبة التي وضعها الرئيس الامريكي نيكسون على البضائع التي تقوم باستيرادها

---

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 22/ 8/ 1972 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص 336 .

(2) المصدر نفسه ، ص 392.

(3) موسى الموسوي ، المصدر السابق ، ص77 .

(4) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص 391 .

(5) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص 302 .

الولايات المتحدة من الخارج تضر بمصالحهم ، وبصورة خاصة تجارة السجاد والفستق[1] .

وتواصلت العلاقات التجارية بين ايران والدول الاوربية في عام 1972م ، ففي السابع عشر من كانون الثاني من العام نفسه ، قام وزير المالية الفرنسي بزيارة الى طهران استغرقت ستة ايام ، التقى فيها بوزير الاقتصاد الايراني هوشنك انصاري، وعقد الطرفان مؤتمراً صحفياً ذكرا فيه ان فرنسا تعهدت بمساعدة ايران في الجانب الاقتصادي ولاسيما في مجال التجارة ، وان فرنسا سوف تقوم بتقديم قروض طويلة الامد للمساهمة في تنفيذ الخطة التنموية الخامسة في ايران[2] .

ولم تكن بريطانيا بعيدة عن ايران في مجال التبادل التجاري ، إذ كانت هناك معاهدات تجارية وقعت بين البلدين ، ففي التاسع والعشرين من ايار 1972م وُقّع بروتوكول تجاري بينهما في طهران ، قام بتوقيعه وزير الاقتصاد الايراني هوشنك انصاري ونظيره البريطاني (مان ديويس) وزير التجارة والصناعة البريطانية ، تضمنت التعاون الاقتصادي والتجاري ، وشمل البروتوكول (14مادة)، كما استمر عمل اللجان المشتركة بين البلدين للأعوام اللاحقة[3] . وفي اثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا الى لندن في العام نفسه ، تم التوصل الى تفاهم لتوسيع التبادل التجاري بين البلدين ، علماً ان ايران سبق ان ارسلت انذاراً الى بريطانيا في الموازنة التجارية بينهما ، وبعد انضمام بريطانيا الى السوق الاوربية المشتركة[4] ، فان

---

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 240 / 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 22/ 9 ولغاية 29/ 9/ 1971 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 9، ص 81 .

(2) Asian Recorder , 1972,op.cit.,p.10667.

(3) دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دوجانبهء ايران باساير دول 1807 ـ 1979، ص370.

(4) السوق الاوربية المشتركة : مشروع اقتصادي سياسي ظهر في اعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده وزراء خارجية ست من الدول الاوربية في ايطاليا في حزيران 1951م لأنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم ، والدول الموقعة هي : فرنسا ـ =

ايران اعادت النظر في علاقاتها التجارية معها على مستوى اوسع[1] .

وبلغت نسبة الصادرات الايرانية (ماعدا النفط) في عام 1971 ـ 1972م ما قيمته (35 مليون) دولار ، اذ صدّرت في العام المذكور ما يعادل (1،2مليون) طن الى خمسة وثمانين بلداً بحسب احصاءات وزارة المالية الايرانية ، وكانت نسب الصادرات على الشكل الاتي : (20٪) الى الاتحاد السوفيتي ، (8،14٪) الى المانيا الغربية ، (1،6٪) الى الولايات المتحدة الامريكية ، (2،4٪) الى جيكوسلوفاكيا ، وصدّرت ايران في العام نفسه الى اقطار السوق الاوربية المشتركة ماقيمته (1،89 مليون) دولار[2] ، أي انها ارتفعت بنسبة (30٪) عن العام السابق[3] ، وفي الاشهر الستة من عام 1972 م بنسبة (46٪) ، حسب ما جاء بالاحصاءات الصادرة من مركز تنمية الصادرات الايرانية[4] . ومن جانب آخر طلب مصدّرو الفواكه الجافة (البازاريون)

= ايطاليا ـ المانيا الغربية ـ بلجيكا ـ ايطاليا ـ لكسمبورغ ، وتلا ذلك وضع المبادىء الاساسية لهذه السوق ، وسمي فيما بعد بمعاهدة روما لتثبت رسمياً في 25/ اذار 1957م الذي يعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الاوربية المشتركة ولم تكن بريطانيا عضواً في السوق الاوربية المشتركة ، لكنها دخلت في عضويته عام 1964م، ، ثم تغير اسمه فيما بعد الى الاتحاد الاوربي ، الذي يضم 27دولة حالياً ، بعد التوقيع على معاهدة ماسترخت عام 1992 م .ينظر : بان ثامر ابراهيم العاني، الاتحاد الاوربيي 1949 ـ 1964م دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2006، ص 91، ص110؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

http://ar-wikipedia.org/wiki.

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، تقرير المفوضية العراقية في طهران لعام 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 86 و87 .

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 22/ 8ولغاية 29/ 8/ 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص336،ص392.

(3) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران للمدة من 22/ 8ولغاية 29/ 8/ 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 24، ص251.

(4) المصدر نفسه ، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران لعام 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 16، ص199 .

ولاسيما تجّار التمور عام 1972م من وزارة الاقتصاد ، اجراء مباحثات مع الاتحاد السوفيتي لشراء التمور الايرانية، وتشجيع الصين ورومانيا ايضاً لشرائه . كما ازداد الطلب على الجلود الايرانية في العام نفسه ، اذ صرّح ناصر معتبر ـالمدير العام لشركة احذية ملي (الوطنية) الايرانية ـ ان قلة الجلود وارتفاع اسعارها في الاقطار الاوربية ، ساعد على زيادة الانتاج في ايران، وزيادة طلبات استيراد الجلود والاحذية الايرانية من الاقطار الاوربية[1] .

ومن جانب آخر دخلت الصين بوصفها دولة اسيوية صناعية مهمة في علاقات تجارية مع ايران ، فبعد زيارة الامبراطورة فرح ديبا الى الصين في الاول من تشرين الاول 1972م التي استمرت عشرة ايام رافقها فيها رئيس الوزراء امير عباس هويدا واثنان من الوزراء ، تم توقيع اتفاقية تجارية مع بكين، وبحث الجانبان ايضاً التعاون في مجال الصناعة النفطية وتصدير النفط الايراني للصين[2] .

ويبدو أن ايران ادركت أن الصين من الدول الصناعية المهمة في القارة الاسيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، فضلاً عن انها كانت تحتاج الى النفط الايراني لاستمرار صناعتها ، ولاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط في تلك الحقبة .

واستمر التعاون التجاري بين ايران والاتحاد السوفيتي في تلك المدة ، ففي الحادي عشر من تشرين الاول 1972م قام الشاه بصحبة الامبراطورة فرح ديبا بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، واستمرت الزيارة عشرة أيام ، جرت خلالها محادثات بين مسؤولي البلدين تركزت على التعاون الاقتصادي بينهما ، وبعد الزيارة المذكورة وُقّعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي بينهما لمدة خمسة عشر عاماً ، ووقّعها عن البلدين كل من وزير الخارجية الايرانية عباس خلعتبري ونظيره

---

(1) المصدر السابق نفسه، ، ص197.

(2) كانت العلاقات الدبلوماسية مع الصين قد تأسست بعد زيارة الشاه مع اخته التوأم اشرف الى الصين عام 1971م ، اذ لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين البلدين قبل ذلك . ينظر :

Asian Recorder ,1972,op.cit.,p.11153.

السوفيتي اندريه كروميكو ، وأُعلن في بيان صدر في الحادي والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه ، عن ازدياد التجارة بين البلدين بنسبة (400٪) في السنوات الخمس الماضية[1] .

اما بشأن العلاقات التجارية بين ايران وايطاليا ، ففي الثامن عشر من تشرين الاول 1972م غادر طهران وفد تجاري ايراني مؤلف من اثني عشر عضوا برئاسة كاشاني ـ عضو غرفة التجارة والصناعة والمعادن الايرانية ـ متوجها الى ايطاليا لإجراء مباحثات لتوقيع اتفاقيات تجارية بين البلدين وزيادة الصادرات الايرانية الى ايطاليا[2] ، وصرّح الملحق التجاري الايطالي في طهران في مؤتمر صحفي في السادس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، ان ايطاليا حريصة على شراء النفط بصورة مباشرة من ايران ، واشار الوفد التجاري الذي زار طهران ، الى ان ايطاليا واعضاء وفدها حريصون على بيع ايران المكائن والمنتجات الصناعية في اثناء تنفيذ الخطة الاعمارية الخامسة[3] .

ومن الدول الاوربية الاخرى التي ارتبطت مع ايران بعلاقات تجارية في تلك المدة ، بلجيكا فقد وصل طهران في التاسع عشر من تشرين الاول 1972م وفد تجاري اقتصادي بلجيكي مؤلفاً من اربعة عشر عضواً برئاسة مساعد وزير التجارة البلجيكية (اندرا بابوث) ، وفي اثناء اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين ، تم بحث شؤون التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بينهما ، ووضع الخطط الكفيلة لتطوير هذه العلاقات وتحسينها[4] .

كما وقّعت كل من ايران ورومانيا في العاصمة الرومانية بوخارست في تشرين الاول 1972 م اتفاقية للتبادل التجاري بقيمة (386مليون) دولار في السنوات الخمس القادمة (1973 ـ 1978م) ، أي ضمن الخطة التنموية الخامسة،

---

(1) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص357 .

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، تقرير المفوضية العراقية في طهران لعام 1972 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 16، ص 183 .

(3) المصدر نفسه، ص 142 .

(4) المصدر نفسه ، ص183 .

او ما قيمته (53٪) اكثر من الحجم المتوقع في الاتفاقية السابقة ، ووقّعها عن الجانب الايراني وزير الاقتصاد هوشنك انصاري ، وعن الجانب الروماني نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة الخارجية (لون باتان)، وجاء توقيع الاتفاقية المذكورة بعد زيارة انصاري الى بوخارست ليمثل ايران في الاجتماع الوزاري المشترك، علما انه بموجب الاتفاقية المذكورة ستقوم ايران باستيراد مايعادل (22 مليون) دولار من الفولاذ للأغراض الانشائية من رومانيا و (5،16 مليون) دولار لاستيراد سكك حديد وعربات و (5،13مليون) دولار مواد كيمياوية و (5،12 مليون) دولار ، لاستيراد انواع الورق و (11 مليون) دولار لاستيراد الزبد والجبن و(11مليون) دولار لاستيراد مكائن النجارة و(11 مليون)دولار لاستيراد الادوات الاحتياطية للساحبات الزراعية و(7،8 مليون) دولار آلات زراعية و(7،6مليون) دولار لاستيراد اللحوم فضلاً عن مواد اخرى[1] . ويبدو ان مطلع السبعينيات يُعد تحولاً مهماً في الانفتاح الاقتصادي الروماني نحو ايران عزته زيارة الشاه ورئيس وزرائه الى رومانيا في وقت سابق .

وكانت المانيا الغربية من اهم الدول الاوربية التي ازداد نشاطها التجاري والاقتصادي مع ايران في تلك المدة ، إذ زار طهران في عام 1972م وفد اقتصادي مؤلف من سبعة عشر عضواً يمثل كبار اصحاب الصناعات والبنوك الالمانية، وقابل الوفد المذكور رئيس الوزراء امير عباس هويدا، وفي كلمة القاها هويدا امام الوفد الالماني جاء فيها: « ان ايران مستعدة لاستقبال المسؤولين الالمان للمساهمة في تنفيذ المشاريع المقترح تنفيذها في الخطة الاعمارية الخامسة » ، وفي مقابلة الوفد لوزير المالية الايرانية ، تم بحث موضوع الضرائب للصناعات الجديدة المقترحة، وكذلك بحث الوفد مع وزير المالية ، العلاقات التجارية الخارجية بين البلدين، وصرّح وزير الاقتصاد الايراني هوشنك انصاري امام الوفد الالماني « ان الاحصائيات المتوفرة تشير الى

---

(1) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959 / 521800، تقرير المفوضية العراقية في طهران لعام 1972 عن اقتصاد ايران، وثيقه رقم 16، ص ص200 ـ201 ؛

Asian Recorder , 1972 , op. cit. , p. 11078.

انخفاض في مبادلات ايران التجارية سيحدث مع السوق الاوربية المشتركة في نهاية الخطة الاعمارية الخامسة يقدر بحدود (1200 مليون) طن سنوياً »[1] ، وهذا يبيّن أن المانيا الغربية قد أُعطيت اولوية في مسألة تنفيذ المشاريع المقترحة ضمن الخطة التنموية الخامسة بسبب العلاقات المتميزة بين البلدين في الجوانب الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الايرانية اليوغسلافية ، قام رئيس الوزراء اليوغسلافي (دزمال بيجيدك) بزيارة رسمية الى ايران في تشرين الثاني من عام 1972م اجرى فيها محادثات مع نظيره الايراني امير عباس هويدا في عدد من القضايا ، وبحثا العلاقات الاقتصادية بين البلدين واسلوب تطويرها وتوسيع التجارة والتعاون الاقتصادي[2] .

ولم تكن افغانستان ـ الدولة الجارة لايران ـ بعيدة عن التعامل التجاري معها، فقد ارتفعت نسبة التجارة الافغانية مع ايران في حقبة السبعينيات من القرن العشرين من(6،2٪) عام 1970م الى (1،3٪) عام 1971م ، وشهدت اعلى معدل لها عام 1972 م[3]، اذ وصلت الى (1،7٪) ، لتنخفض عام 1973م الى (7،3٪) بعد الانقلاب الافغاني[4] ، وفي الثالث عشر من اذار

---

(1) مقتبس من: د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في ايران لعام 1972عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 16، ص ص 182 ـ 183.

(2) Asian Recorder, 1973,op.cit.,p.11162.

(3) تعرضت افغانستان الى مجاعة عام 1971 ـ 1972م ، وكان الموسم في السنة الاولى سيئاً للغاية ، فطلبت افغانستان المساعدات من الدول الخارجية ، وانتهت قرى بكاملها نتيجة تلك المجاعة (عدد القتلى= =كان نصف مليون شخص) فضلا عن موت (90٪) من الحيوانات ، ينظر: سامي الجندي ، افغانستان ، « افاق عربية » (مجلة)، العدد/ 12، السنة الخامسة ، بغداد ، اب 1980،ص ص 91 ـ 92.

(4) مي فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في افغانستان 1929 ـ 1973م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2004، ص 402. ومما تجدر الاشارة اليه انه في السابع عشر من تموز 1973م قام محمد داود خان بانقلابه الابيض الذي اطاح بالملكية في افغانستان واعلن الجمهورية ، ونصب نفسه رئيسا للوزارة ورئيسا للجمهورية معا ، وللتفاصيل يراجع: ناصر الدين شاه ، افغانستان والغزو الشيوعي ، (د.م) ، ط 1، 1981، ص ص 68 ـ 70 ؛ =

1973م جرى في العاصمة الافغانية كابل توقيع اتفاقية بين البلدين تتعلق بمياه نهر هلمند ، الذي يمر من افغانستان ويتجه الى ايران ، وقّعها عن الجانب الايراني رئيس الوزراء امير عباس هويدا ونظيره الافغاني موسى شفيق ، وتتضمن الاتفاقية تقاسم مياه النهر المذكور التي تم التوصل اليها بعد نزاع دام مائة عام بين البلدين[1] . وفي الخامس من شباط من عام 1974م وصل الى طهران رئيس غرفة التجارة الافغانية على رأس وفد تجاري مؤلف من اربعة خبراء تجاريين لاجراء محادثات مع المسؤوليين الايرانيين للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين[2] ، وفي شهر ايار من العام نفسه وصل شقيق الرئيس الافغاني محمد داود خان الى طهران في زيارة رسمية تمخض عنها عقد اتفاقية ، قدّمت ايران بموجبها استثمارات كبيرة من مشاريع التنمية لأفغانستان ، كما أُعلن انه سيتم بناء طريق ترانزيت مباشر من بندر خان الى الحدود الافغانية[3] ، واسفرت مباحثات عام 1974م بين حكومتي البلدين عن تقديم ايران لافغانستان قرضاً بقيمة ملياري دولار ، وتضمن القرض الجديد انشاء شبكة للسكك الحديدية داخل افغانستان تستمر حتى الموانيء الايرانية ، ولاسيما ميناء بندر عباس عند الخليج العربي[4] ، وهذه المشاريع المهمة بين البلدين تُعد تعزيزاً

= حسين الفاضلي، افغانستان (تاريخها ـ رجالاتها)، بيروت ، ط 1، 1993، ص ص 103 ـ 106 ؛ احسان حقي ، افغانستان نشأتها وكفاحها ، دمشق، ط1، 2004، ص ص 154 ـ 157 .

(1) حسين الفاضلي ، المصدر السابق ، ص ص 144 ـ 145؛
Asian Recorder,1973,op.cit.,p.11347.

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300، كتاب السفارة العراقية في طهران السري المرقم 19 في 31/ 1/ 1974م عن اخبار ايران الاقتصادية ، وثيقة رقم 7، ص 99؛ « كيهان » (صحيفة) ، طهران ، 27/ 1/ 1974 .

(3) اكرم عبد الله الجميلي ، العلاقات الافغانية الايرانية 1979 ـ 1986 م ، بحث في كتاب « العلاقات الدولية لايران » ، ج 1، بغداد ، 1988، ص 283.

(4) فؤاد حمه رشيد مصطفى ، افغانستان في السوقية الستراتيجية السوفيتية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1989، ص ص 201 ـ 202.
وفي حزيران 1977م قام وزير التخطيط الافغاني بزيارة الى طهران ، تمخض عنها توقيع اتفاق تجاري بين البلدين وبروتوكولاً للتعاون الاقتصادي بينهما . =

للتعاون الاقتصادي بينهما ، فافغانستان تعاني من حالة الفقر وهي تحتاج الى الدعم الاقتصادي الايراني ولاسيما النفط ، وايران تحتاج الى تحسين العلاقات مع افغانستان والتعاون معها للاستفادة من مياه نهر هلمند ، التي تُعد ضرورية للزراعة الايرانية ، فضلا عن ان تطوير العلاقات بين البلدين سيساهم بالسيطرة على الحدود بينهما التي شهدت حالة من التوتر منذ مدة طويلة ولا سيما في اقليم بلوشستان .

واستمرت العلاقات التجارية بين ايران والاتحاد السوفيتي في تلك الحقبة ، إذ قام رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجن بزيارة ايران في الرابع عشر من تموز من عام 1973م ، بناءاً على الدعوة الموجّهة له من الحكومة الايرانية ، وتبادل مع رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا الآراء حول المزيد من التعاون والنهوض بالروابط الاقتصادية بين البلدين[1] . ومن جانبه قام الاخير بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفيتي في السادس من اب من العام نفسه بناءاً على دعوة من نظيره السوفيتي كوسيجن ، واستمرت الزيارة حتى الثاني عشر من الشهر نفسه ، وبعد انتهاء الزيارة شدّد الجانبان على عدد من القضايا المهمة والتعاون الاقتصادي بينهما[2] .

وشهدت تلك الحقبة توقيع اتفاقية تجارية بين ايران والمانيا الشرقية ـ احدى دول اوربا الشرقية ـ فقد بدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ كانون الاول 1972م ، وجرى توقيع اتفاقية تجارية بينهما في ايلول 1973م لمدة خمس سنوات ، وجاء توقيع الاتفاقية المذكورة في اثناء زيارة وزير اقتصاد جمهورية المانيا الشرقية الى طهران ، الذي وقّع الاتفاقية مع وزير الاقتصاد الايراني هوشنك انصاري ، وتضمنت التبادل التجاري للسلع بين البلدين بقيمة (4555 مليون) ريال ايراني[3] .

= ينظر : د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 454/ 521300، كتاب السفارة العراقية في طهران المرقم 242في22 /6/ 1977م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 33، ص237.

(1) شامل عناد حسن البديري ، المصدر السابق ، ص ص 177 ـ 178 .

(2) Asian Recorder , 1973,op.cit,.p.11681.

(3) Ibid, p. 11178, p. 11715.

كما استمرت العلاقات التجارية بين ايران ورومانيا ، فقد زار رئيس الوزراء الروماني جورج مورر طهران في تشرين الاول 1973م ، والتقى بنظيره الايراني امير عباس هويدا ، وعبّر الطرفان عن ارتياحهما للنمو الاقتصادي في عدد من المستويات الاقتصادية ، ولتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[1] . علماً ان رومانيا من دول اوربا الشرقية التي ترتبط مع ايران بعلاقات اقتصادية متميزة .

كما شهد عام 1974م تزايد النشاط الاقتصادي ولاسيما التجاري بين ايران ودول مختلفة ، بعد ارتفاع اسعار النفط عقب الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973م ، فقد تم التوصل الى اتفاقية مقايضة بين ايران وبريطانيا في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1974م بقيمة (110مليون) جنيه استرليني ، وبموجب هذه الاتفاقية يتم تصدير خمسة ملايين طن من النفط الايراني الى بريطانيا ، ومقابل ذلك تستورد ايران ما تحتاجه من البضائع البريطانية[2] .

وفي اطار التعاون التجاري الايراني ـ الفرنسي ، تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين حكومتي البلدين ، فضلاً عن التوقيع على بروتوكول في السابع والعشرين من حزيران 1974م ، بموجبها تُقدّم ايران لفرنسا اعتماداً مالياً بقيمة (مليار دولار) ، جاء ذلك في اثناء زيارة الشاه محمد رضا بهلوي الى فرنسا ، وتعهدت حكومة هويدا بتقديم المبلغ بفائدة تجارية مقابل مشتريات ايران من السلع والخدمات الفرنسية ، وفي الوقت الذي لم تتجاوز الصادرات الايرانية اكثر من (78 مليون) دولار عام 1970م وبنسبة زيادة بلغت (735٪) من ذلك العام ، ازدادت بوتائر عالية جداً بعد ذلك العام بسبب ارتفاع اسعار النفط ، اما الصادرات الفرنسية ، فأن نسبة زيادتها أقل بكثير من نسبة الزيادة التي حصلت في الاستيرادات الفرنسية من ايران في المدة ذاتها ، فقد بلغت (193٪)

---

(1) Ibid, p. 11757.

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300، كتاب السفارة العراقية في طهران السري المرقم 19 في 31/ 1/ 1974 عن اخبار ايران الاقتصادية ، وثيقة رقم 12، ص153 ؛ المصدر نفسه ، وثيقه رقم 13، ص 156.

عن عام 1970م ، اذ ان قيمة الاستيرادات الايرانية من السلع الفرنسية لم تزد عن (74 مليون) دولار عن عام 1970م ، لكنها ازدادت الى (217 مليون) دولار عام 1974م[1] .

ويبدو ان التعامل التجاري بين ايران وفرنسا قد شهد نشاطاً كبيراً بعد ارتفاع اسعار النفط في تلك المدة ، وانعكس ذلك على تطوّر العلاقات بين البلدين بشكل أفضل من السابق ، ولاسيما أن فرنسا أبدت استعدادها للمشاركة في تنفيذ المشاريع المهمة في ايران ضمن الخطة التنموية الخامسة .

كما ازداد التعاون التجاري الايراني ـ التركي في تلك المدة ، ففي الثاني عشر من تموز 1974م تم التوقيع في انقرة على بروتوكول يتعلق بالمواصلات والترانزيت والطرق بين البلدين ، وقّعها عن الجانب الايراني سفيرها في انقرة ، وعن الجانب التركي بهجت تورمن رئيس دائرة التعاون الاقتصادي والفني لوزارة الخارجية التركية[2] .

ومن جانب اخر شهد عام 1974م استمرار الزيارات بين كل من ايران والاتحاد السوفيتي ، في اطار التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، ففي الثامن عشر من تشرين الثاني من العام نفسه قام الشاه بزيارة الى الاتحاد السوفيتي استمرت ثلاثة ايام ، تم فيها التشديد على قضايا مهمة ، كان من بينها التعاون في المجال الاقتصادي وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين، ووصلت ايران الى الدرجة الثانية او الثالثة ضمن زبائن الاتحاد السوفيتي من الدول النامية ، وبالمقابل كان الاتحاد السوفيتي الاول في جدول الصادرات الايرانية ، بما في ذلك صادرات النفط[3] ، اذ بلغت قيمة الصادرات الايرانية لعام 1974م بحدود (314 مليون) دولار ، في حين وصلت

---

(1) مركز البحوث والمعلومات ، خلاصة العلاقات الاقصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا ، بغداد ، (د.ت) ، ص ص 15 ـ 16 .

(2) دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبهء ايران باساير دول 1807 ـ 1979، ص480.

(3) اريا .ي . يودفات ، المصدر السابق ، ص 104، ص106.

قيمة الاستيرادات الى (365 مليون) دولار ، كما أن زيارة الشاه لموسكو في العام نفسه ، عمّقت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، على الرغم من انها لم تحقق مكاسب سياسية[1] . ولا غرو في ذلك فان الاتحاد السوفيتي يرتبط مع ايران بحدود طويلة مما ادى الى تسهيل عملية التبادل التجاري من الطرق البحرية مثل بحر قزوين ، او طرق الترانزيت من منافذ برية كثيرة ، مما ساعد على زيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وشهد عام 1975م تعاونا تجاريا بين ايران ودول عديدة ابرزها بريطانيا ، ففي شباط من العام نفسه عُقدت اتفاقية تجارية بينهما بقيمة (430مليون) جنيه استرليني[2] ، ومن جانب اخر استمر اجتماع اللجان الاقتصادية بين البلدين في التاسع عشر من كانون الاول من العام نفسه ، اذ وُقّعت اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما في لندن ، وقّعها عن الجانب الايراني فريدون مهدوي وزير التجارة وعن الجانب البريطاني وزير التجارة بيترشور[3] .

ويتضح مما سبق ان عملية التبادل التجاري بين ايران ودول مختلفة دولية واقليمية ، كانت كبيرة جدا في المرحلة الثانية من حكومة هويدا 1971 - 1975م ، ولاسيما ان هذه المدة شهدت زيادة كبيرة في اسعار النفط عقب الحرب العربية - الاسرائيلية عام 1973م ، وكان النفط المادة الرئيسة في عملية التبادل التجاري ، واتخذت الحكومة الايرانية من جانبها سياسة خاصة في هذا المجال لما له من اهمية اقتصادية .

---

(1) شامل عناد حسن البديري ، المصدر السابق ، ص237.

(2) Asian Recorder,1975,op.cit.,p.12489.

(3) كما وُقّع البروتوكول الاصلي الخامس المشترك للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في طهران في الثاني عشر من كانون الثاني 1977 م ، وقعها عن الجانب الايراني منوجهر تسليمي وزير التجارة وعن الجانب البريطاني نظيره ادموند دل . ينظر : دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبه ايران باساير دول 1807 - 1989، ص 374 .

المبحث الرابع :

النفط وأثره في توجّه الحكومة نحو التسلّح

السياسة النفطية:

كان النفط أهم الموارد الاقتصادية التي اعتمدت عليها حكومة أمير عباس هويدا في المرحلة الثانية من حكمها (1971 ـ 1975م)، لما له من أهمية كبيرة، بوصفه أهم مصادر الدخل الحكومي في تمويل الخطط التنموية، ولاسيما بعد ارتفاع أسعاره في هذه المدة. وقد أصبح مؤتمر أوبك في طهران قاعدة (لإستراتيجية الأسعار الموحدة) التي ارتكزت على قاعدة التعاون الإقليمي، وأرست هذه الإستراتيجية قاعدة التعامل بشكل منفصل مع المشاكل السعرية لكل إقليم داخل الأوبك، وكان يُنظر إلى النجاح في مفاوضات زيادة الأسعار في أحد الأقاليم على أنه قاعدة للتعميم في الأقاليم الأخرى، وبناءً على ذلك تم تأسيس ثلاث لجان إقليمية للتعامل مع موضوع الأسعار، هي: لجنة دول الخليج وتضم (إيران ـ العراق ـ السعودية)، ولجنة المتوسط وتضم (السعودية ـ ليبيا ـ الجزائر ـ العراق)، واللجنة الثالثة وتضم (أندونيسيا ـ فنزويلا). وهكذا وجدت إيران نفسها مع العراق والسعودية في علاقات نفطية مصلحية، فرضت إرساء قاعدة التعاون بوصفها قاعدة أساسية للعلاقات بينهما ، وكانت اتفاقية طهران انتصاراً هائلاً للتعاون النفطي لكل من إيران والسعودية بصفة خاصة[1].

---

(1) فهد مزبان خزار الخزار، توجهات إيران نحو أقطار المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2001، ص158.

وفي آذار 1971م تجددت المفاوضات في طرابلس بين الشركات النفطية وليبيا، ومع أن الشركات حاولت أن تفرض على ليبيا اتفاقية مماثلة لاتفاقية طهران، لكن ليبيا تمكنت من انتزاع تنازلات إضافية، فقد تم رفع سعر الأساس للنفط الليبي (90 سنت) للبرميل مع إضافة (7 سنتات) للبرميل الواحد، بوصفها علاوة، لقرب المسافة مع وجود النفط. كما وافقت الشركات على رفع ضريبة الدخل الى =

وعلى الرغم من هذا التحسّن النسبي في أسعار النفط، لكن ذلك التحسّن لا يمكن عدّه من المكاسب التي حصلت عليها الدول المنتجة للنفط، وذلك لأن أسعار النفط بدأت عند مستويات منخفضة للغاية، ولم تتزايد، على الرغم من ارتفاع معدلات التضخّم[1]، وشهدت السنوات اللاحقة تطورات عدّة، أصبحت لا تتماشى مع المبادئ التي قررتها اتفاقية طهران، ولعل من أبرز تلك التطورات، تخفيض إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون (1969 ـ 1974م) لقيمة الدولار في عام 1971م، وكان من الطبيعي أن تطالب الدول المنتجة بزيادة السعر المُعلن للتعويض عن النقص الناتج نتيجة لذلك، قياساً للأسعار التي تم الاتفاق عليها[2].

إن الضغط الناجم عن التضخّم، والمؤدي إلى زيادة الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي في عام 1971م، قد وصل حداً لم يسبق له مثيل، ويُشير السيد (ريمون بار) ـ معاون اللجنة الأوربية للبرلمان الأوربي ـ بشأن ظاهرة التضخم نفسها في هذه المنطقة قائلاً: « إن أهم ميزة مثيرة للاضطراب في المجتمع الاقتصادي الأوربي في عام 1970م، هو النمو السريع للأسعار، وعزاؤنا الوحيد يكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية، بل وفي سويسرا أيضاً سجّلت زيادة الأسعار ارتفاعات تاريخية[3]، إذ بلغ العجز الأمريكي (22مليار) عام 1971م، وارتفعت الأسعار بنسبة (22٪) في عشر سنوات، الأمر الذي يؤكد استمرار حركة التضخ[4]، ولذلك عمد الرئيس الأمريكي نيكسون التخلي من طرف واحد عن معيار الذهب، وبحلول شهر آب من العام نفسه، طبقّ الرئيس الأمريكي نظام ضوابط الإجور والأسعار بوصفها وسيلة لمنع انفلات التضخم أكثر من ذلك[5].

= (55٪) من الأرباح. يُنظر: حافظ برجاس، المصدر السابق، ص244.

(1) إبراهيم نصار، المصدر السابق، ص ص24-25.

(2) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج5، ص21.

(3) منشورات إيران الثورة، المصدر السابق، ص10.

(4) بيار ميكال، المصدر السابق، ص434.

(5) ادوارد مورس وآخرون، النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة =

كما سعت الدول الصناعية الأخرى كاليابان وألمانيا الغربية، للتحرر من قيود الارتباط مع الشركات النفطية الأمريكية البريطانية وتأمين الطاقة لصناعتها، ولذلك فان هذه الدول تضطر إلى التوجه مباشرة نحو الدول المنتجة، إذ أن الامتيازات التي تعطيها هذه الدول الى الدول المالكة للنفط، أكبر من تلك الامتيازات التي تعطيها الدول الأعضاء في الكارتل النفطي[1] ، ولذلك منحت الحكومة الإيرانية في عام 1971م امتيازاً لكونسورتيوم ياباني على أساس شروط ذُكِرَ أنّها تشمل ضمان الأسواق اليابانية للمنتجات النفطية وغير النفطية الإيرانية[2] . فضلاً عن قيام شركتين يابانيتين في العام نفسه بالكشف والتنقيب عن الغاز الطبيعي في جزيرة قشم المطلة على الخليج العربي، وفقاً لاتفاقية عُقِدَتْ بين الشركتين المذكورتين وشركة النفط الوطنية الإيرانية، نصت على أن في حالة العثور على الغاز فسيُصدّر إلى اليابان[3] .

كما جرت عام 1971م مباحثات بين وزير الخارجية الإيرانية اردشير زاهدي مع السفير الألماني في طهران ومدير الهيأة التنفيذية لشركة (Diminex) الألمانية حول النفط، إذ أن الاحتياجات النفطية الألمانية يتم تأمينها من الشركات النفطية الأجنبية، وبعد المباحثات قررت ألمانيا تأسيس (شركة نفطية وطنية ألمانية) (Regu lating Factor) باسم شركة (Deminex)، تتمتع بدعم الحكومة الألمانية، وتؤمّن أغلب رأس مالها من القروض الحكومية، وستقوم الشركة المذكورة بالتعاون مع شركة النفط الوطنية الإيرانية، للحصول على مناقصة في إحدى مناطق كرمنشاه الإيرانية، بحسب ما تشير إلى ذلك وثيقة إيرانية[4] .

= الريعية)، ترجمة: معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، ط1، 2007، ص26.

(1) منشورات إيران الثورة ، المصدر السابق، ص 47.

(2) المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، المسح الإستراتيجي1972، ترجمة: بيار عقل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1974، ص83.

(3) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 14/ 10 ولغاية 20/ 10/ 1971م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم3، ص24.

(4) مينا ظهير تژاد ارشادي، گزيده اسناد روابط إيران وألمان، جلد چهارم، مركز =

كما تشير وثيقة إيرانية أخرى، إلى أن مباحثات قد جرت بين المدير العام الاقتصادي لوزارة الخارجية الألمانية في حزيران 1971م ووزارة الخارجية الإيرانية، تمخض عنها التعاون النفطي بين البلدين، وشراء ألمانيا عشرة ملايين طن من النفط الإيراني، فضلاً عن التعاون في مجال إنجاز خط أنابيب نفطي بين (الاحواز ـ اسكندرون)[1] .

إن هذا التعاون بين الحكومة الإيرانية والدول الأخرى خارج اتحاد الكونسورتيوم النفطي، يبدو إنه جاء من موقع القوة التي تتمتع بها إيران بعد توقيعها اتفاقية طهران 1971م، وللضغط على الكونسورتيوم النفطي، من أجل الاستجابة للمطالب الإيرانية لرفع الأسعار وزيادة الإنتاج النفطي بما يتماشى وحاجتها للموارد المالية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في البلاد.

ومما تجدر الإشارة إليه، بعد توقيع اتفاقية طهران عام 1971م، صرّح ناطق بلسان شركة النفط الوطنية الإيرانية في الخامس من أيلول من العام نفسه: «أنه قد أرتفع مستوى إنتاج النفط الإيراني في السنوات الأربع الماضية (من شهر أيلول 1967م لغاية شهر آب 1971م) من 2،6 مليون برميل إلى 4،3 مليون برميل يومياً، أي بنسبة قدرها (66٪). كما ارتفعت في تلك المدة كميات النفط المصدّرة إلى الخارج من 2،5 مليون برميل إلى 4،1 مليون برميل يومياً، وازداد عدد الشركات النفطية العاملة في إيران من 4 ـ 6 شركات، وازداد كذلك عدد الحقول النفطية من 19 حقلاً إلى 27 حقلاً، وقامت هذه الشركات بتوسيع نطاق المصافي النفطية وإنشاء مصافي جديدة، إذ رُفعت طاقة مصفى نفط كرمنشاه من (500 ألف طن) في عام 1967م إلى (750 ألف طن) في عام 1971م، ووضعت برنامجاً لرفع طاقة مصفى نفط عبادان الإنتاجية إلى ضعف ما

= اسناد وتاريخ ديپلماسي، تهران، چاپ أول، 1379ش/ 2000م، ص ص283–284، كتاب وزارة الخارجية الإيرانية السري المؤرخ في 26 نيسان 1971م حول المباحثات بين وزير الخارجية الإيرانية والسفير الألماني في طهران.

(1) مينا ظهير تژاد ارشادي ، المصدر السابق ، ص88 ، كتاب وزارة الخارجية الإيرانية السري المرقم7930 في 28 حزيران 1971م حول التعاون الاقتصادي بين إيران وألمانيا.

هي عليه، فضلاً عن إنشاء مصفى للنفط في جزيرة لافان الواقعة في الخليج العربي. كما ارتفعت إيرادات إيران النفطية في المدة نفسها من (582،6 مليون دولار) إلى (1149 مليون دولار)، وذلك بسبب ارتفاع سعر النفط من 83 سنتاً إلى 131 سنتاً للبرميل الواحد»[1] . واستطرد قائلاً: « إن شركة النفط الوطنية الإيرانية قامت بعقد عدّة اتفاقيات نفطية مع عدد من الشركات الأجنبية »[2] .

وقامت شركة النفط الوطنية الإيرانية عام 1971م بعقد اتفاقية مع شركة إيراب الفرنسية وشركة يابانية، لتسويق ثلاثة ملايين قدم مكعب من الغاز إلى فرنسا واليابان، ولذلك اتُفِقَ على أن تقوم هذه الشركات بإنشاء مصنع لإنتاج الغاز في جزيرة خرج الإيرانية بكلفة قدرها (750 مليون دولار)، على أن يتم إنجازه في نهاية عام 1975م، كما اتُفِقَ على إنشاء مصنع آخر مماثل له في جزيرة قشم الإيرانية، وعند إنجاز هذين المصنعين، سيبلغ مجموع إنتاج الغاز الإيراني عام 1975م ما قيمته (500،4 مليون قدم مكعب)[3] .

وفي الوقت الذي زاد فيه الإنتاج العالمي من النفط بنسبة (9،7٪) فيما بين عامي 1961 و1971م، وزاد إنتاج نفط الشرق الأوسط في المدة نفسها بنسبة (1،11٪)، فإن إنتاج إيران ارتفع بنسبة (3،14٪)، وفي عام 1971م كان نصيب إيران من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط لا يقل عن (1،9٪)، وبلغ إجمالي إنتاج النفط في إيران عام 1971م (2،226 مليون طن/ م)، بزيادة

(1) بعد توقيع اتفاقية طهران، رُفع سعر النفط مع العلاوات إلى (69،2 دولار) للبرميل الواحد، علماً أن مدة الاتفاقية نصت على أن تكون مدة الاتفاق خمس سنوات تنتهي في عام 1976م. يُنظر:
محمد الرميحي، المصدر السابق، ص171.

(2) نقلاً عن: د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 8/ 9 ولغاية 14/ 9/ 1971م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم13، ص122؛

Asian Recorder, 1971, Op. Cit., P. 10403.

(3) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 8/ 9 ولغاية 14/ 9/ 1971م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم13، ص123.

(18،6٪) عن عام 1970م، وزاد استهلاك إيران المحلي من النفط بمتوسط (10٪) سنوياً، في عامي 1970 و1971م، وبلغ هذا الاستهلاك في المنتجات النفطية عام 1971م بحدود (10 ملايين و189 ألف طن)، وهو أعلى رقم للاستهلاك المحلي في بلدان منطقة الشرق الأوسط[1] .

ويمكن أن نعدّ عام 1971م عاماً للتطور الاقتصادي الكبير في إيران، ولاسيما بعد عقد اتفاقية طهران في العام نفسه، إذ أن إيران بدأت تسير بخطى ثابتة نحو الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية وإقامة مشاريع تنموية كبيرة في الخطة التنموية الرابعة، وكانت زيادة أسعار النفط قد ساعدتها في المضي قُدُماً نحو الإسراع في تنفيذ تلك الخطة.

وقد بيّنت اتفاقية طهران أن أعضاء أوبك قد حققوا الأهداف المطروحة عام 1960م ـ العام الذي تأسست فيه منظمة أوبك ـ ولكن ظلّت مسألة مساهمة حكومات البلدان المصدرة للنفط في ممتلكات ونشاط الشركات معلّقة، إذ لو تم لَعَنى حدوث تغيّر جذري في العلاقات بين الطرفين، وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني عام 1972م، بدأت مفاوضات بهذا الشأن بين أوبك وشركات النفط، وكان أمام حكومات الدول المصدّرة للنفط ثلاثة سبل لتغيير اتفاقيات الامتياز: التأميم الشامل[2] ، أو تقليص مدة الامتياز، أو تعديل الاتفاقيات القائمة، بأن يضاف إليها مبدأ الإسهام الجزئي، الذي يؤدي تدريجياً إلى التملك التام للصناعة النفطية[3] .

---

(1) « الأهرام » (صحيفة)، القاهرة، العدد 31501، 10/ 3/ 1973.

(2) اختار العراق الخيار الأول عندما قام بتأميم نفطه في الأول من حزيران عام 1972م، ممّا جعل السوفيت يشجعون إيران على اتباع الأسلوب العراقي في مفاوضات إيران الطويلة المؤجلة مع الكونسورتيوم النفطي في خريف عام 1972، وعنونت موسكو نقاشها للموضوع بعبارة مطلقة على « أن صورة مماثلة لتأميم صناعة النفط العراقي- الذي لم يحض بدعم كامل من أعضاء دول الأوبك بما فيهم إيران ـ سيتحقق في إيران »، في تعقيبها على تلك المفاوضات. يُنظر: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . .، ص366.

(3) أ. فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة: دار الشروق، بيروت، ط2، 2000، ص533.

وكانت الشركات النفطية الدولية والدول المصدّرة للنفط، قد أبرمت اتفاقية جديدة في جنيف في العشرين من كانون الثاني عام 1972م، سميت بـ (اتفاقية جنيف الأولى)، قضت بتحديد الأسعار بهدف ضمان حق الدول المنتجة في حال تقلبات أسعار العملات الرئيسة مقابل الدولار. وفي الثاني عشر من شباط من العام نفسه، وجّه الملك فيصل ـ ملك السعودية ـ تحذيراً إلى الشركات النفطية الكبرى العاملة في الخليج لقبول (مشاركة) من جانب حكومات الدول المنتجة للنفط بنسبة (20٪) على الأقل فيها، وجاء هذا التحذير بعد جولات عديدة من المفاوضات من أجل التوصّل إلى اتفاق جماعي بين ست دول خليجية (الإمارات ـ السعودية ـ الكويت ـ قطر ـ العراق ـ إيران)، ولم تُسفر المفاوضات في هذا الشأن عن أي نتيجة[1] .

وفي حزيران عام 1972م انسحبت إيران من مفاوضات (المشاركة) التي كانت تقوم بها الأوبك[2] ، وسعت إلى عقد اتفاقية تعاون منفصلة لتضمن على نحو متصاعد مقادير أعظم من النفط الخام لشركة النفط الوطنية الإيرانية ، التي ستتسلم مصفاة عبادان، وذلك بحد ذاته يجعل شركة النفط الوطنية الإيرانية أكبر مصدّر للمنتجات النفطية بين شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، وقد توقّع الشاه أن تصبح شركة النفط الوطنية الإيرانية بفضل ذلك أحد أكبر شركات النفط العالمية، و(يابان آسيا الغربية)[3] .

---

(1) ناصر محمد الزمل، المصدر السابق، ص68، ص73.
وقد دخل الطرفان (الأوبك والشركات النفطية) في مفاوضات صعبة في جنيف عام 1972م، انتهت بخضوع الشركات للشروط التي وضعها وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني، والداعية إلى مشاركة البلدان المنتجة بنسبة (25٪) من امتيازاتها، لكن هذا الاتفاق لم يرض الدول العربية التي أممت ثرواتها النفطية.
يُنظر: حافظ برجاس، المصدر السابق، ص244؛ ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي، ج2، ترجمة: نور الدين حاطوم، دمشق، ط1، 1987، ص212.

(2) أعلن الشاه في 25 حزيران 1972م في مقابلة أجريت له في لندن أن اتفاقية الكونسورتيوم سيتم تمديدها. يُنظر: أبو الحسن بني صدر، النفط والسيطرة، بغداد، (د.ت)، ص70.

(3) المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، المسح الإستراتيجي 1972م، ص83.

واختُتِم في فيينا في السابع والعشرين من حزيران 1972م المؤتمر الوزاري العادي التاسع والعشرين لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) أعماله، وأكد بيان صدر في أعقاب المؤتمر عزم دول المنظمة على تحقيق (مبدأ المشاركة) برأسمال شركات النفط الغربية العاملة في أراضيها، وحذّر أنه في حال فشل المفاوضات، فإن المنظمة ستتخذ كل الإجراءات الفعالة لضمان حقوقها، وذكر البيان أنه تقرر عقد اجتماع طارئ للمنظمة في المستقبل القريب، لإقرار الإجراءات التي ستتخذها المنظمة في حال رفض الشركات لموضوع المشاركة، علماً أن إيران غير مشمولة بتلك المفاوضات، بعد أن أعلن الشاه محمد رضا بهلوي أن إيران غير مهتمة بموضوع المشاركة برأسمال شركات النفط الأجنبية، بعد أن عقدت اتفاقيات طويلة الأمد مع هذه الشركات[1] .

وفي الخامس من تشرين الأول 1972م وُقّعت اتفاقية نيويورك بين الكونسورتيوم وبقية الشركات النفطية العاملة في ايران، وبذلك أضعف الشاه دول أوبك بإبرامه تلك الاتفاقية[2] . وبموجب الاتفاقية الجديدة تتسلم إيران إدارة مصفاة النفط في عبادان، بينما تقوم مجموعة الشركات ببناء مصفاة جديدة في جزيرة خرج، وكانت إيران تأمل في أن تضاعف دخلها من النفط بموجب الاتفاقية الجديدة، وأن إنتاج إيران سيزيد في منطقة امتياز المجموعة، إذ ترتفع عائداتها النفطية في خمس سنوات إلى أربعة ملايين دولار، فضلاً عن ارتفاع إنتاج النفط في السنوات الأربع أو الخمس المقبلة من (4،5 مليون برميل) إلى (8 ملايين برميل) يومياً، وأخذ نسبة من التضخم سنوياً بالحسبان بشأن قيمة النفط، ووضع (20٪) تقريباً من النفط الخام المُنتج تحت تصرّف إيران[3] .

وأثار توقيع الاتفاقية النفطية الجديدة بين الحكومة الإيرانية وشركات النفط

---

(1) « الثورة » (صحيفة)، بغداد، العدد 1179، 28/ 6/ 1972.

(2) للمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية المذكورة يراجع: أبو الحسن بني صدر، المصدر السابق، ص ص70-78.

(3) منشورات إيران الثورة، المصدر السابق، ص49؛ « العلم » (صحيفة)، الرباط، العدد 8197، 7/ 12/ 1972.

الغربية العاملة في إيران حفيظة الأوبك، إذ قال وزير الثروة المعدنية والطاقة الفنزولية، أن منظمة أوبك لم تضع أي برنامج للإنتاج، وأن أهم ما في الموضوع، هو أن تحترم القرارات التي تمت الموافقة عليها، ودعا الوزير الفنزويلي إلى النضال من أجل الإبقاء على تضامن الدول الأعضاء في أوبك، وكانت دوائر فنزويلية مختلفة قد وصفت الإجراءات الإيرانية (بطعنة خنجر) تُسدّد إلى منظمة أوبك[1] . الأمر الذي يدل على مدى امتعاض دول أوبك من توقيع تلك الاتفاقية التي تعدُّ خروجاً عن مبادئها وأسسها ونظامها.

ومن جانب آخر، صرّح مصدر في شركة النفط الوطنية الإيرانية أن الأعمال مستمرة لإتمام بناء مصفى نفط جزيرة لافان في الخليج العربي، الذي سيقوم بتكرير نفط الديزل بدءاً من شهر آذار 1974م، وستبلغ طاقته التكريرية (20 ألف برميل) يومياً، وسيُزوّد بالنفط الخام من حقول نفط ساسان، وفي المرحلة الأولى سيبلغ الإنتاج اليومي للمصفى (6 آلاف برميل)، يستعمل القسم الأكبر منه للاستهلاك المحلي، والمتبقي سيتم تصديره إلى الخارج، أو يباع إلى البواخر التجارية الراسية في موانئ الخليج العربي[2] .

وقال مصدر في شركة النفط الوطنية الإيرانية، إن شركة نفط بوشهر الإيرانية التي تم تأسيسها في عام 1971م للقيام باستخراج النفط في المياه الإقليمية، عثرت على بئر للنفط في مياهها الإقليمية في منطقة الخليج العربي

---

(1) « الثورة » (صحيفة)، بغداد، العدد 1222، 17/ 8/ 1972.

(2) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 23/ 5 ولغاية 29/ 5/ 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص464.

وأعلنت شركات النفط العاملة في إيران بأن إنتاج إيران من النفط الخام في شهر أيار 1972م بلغ (140،059،805 برميل)، (المعدل اليومي 4،518،058 برميل)، أما ما تم تصديره من جزيرة خرج من الشركات المذكورة (الكونسورتيوم) فقد بلغ (121،616،645 برميل)، وبلغ ما صدرته شركة النفط الوطنية الإيرانية من النفط (259،617 برميل)، كما تم تكرير (410،000 برميل) من النفط الخام في مصفى نفط عبادان. يُنظر: المصدر نفسه، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 19/ 6 ولغاية 26/ 6/ 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص431.

بمسافة 90 كيلومتر جنوب شرقي بوشهر، ويبلغ عمقه (7400 قدم)[1] ، كما أعلنت شركة نفط أمريكية، أنه تم العثور على النفط في جزيرة أبو موسى في الخليج العربي، وتبلغ كثافة نفط إحدى الآبار (26 درجة)، ويُقدّر إنتاجها بحدود (13،1 طن)، أي بمعدل (10010 برميل) يومياً، أما كمية الغاز فتُقدّر بـ(000،200،11 قدم مكعب)، وكذلك قامت شركة نفط بريطانية بالتنقيب عن النفط في محافظة مشهد، واكتشفت كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في منطقة سرخس في المحافظة المذكورة صالحة للتصدير[2] .

وكان الغاز الطبيعي من أهم الموارد النفطية في إيران التي أولتها الحكومة الإيرانية اهتماماً كبيراً، فقد جرت مباحثات بين وفد ياباني مؤلف من اثنين وثلاثين عضواً وصل إلى طهران في السادس والعشرين من آب 1972م مع مسؤولي شركة الغاز الوطنية الإيرانية لتنفيذ اتفاقية الغاز التي أُبرمت بين إيران واليابان، التي تشمل تأسيس أسطول للناقلات لنقل الغاز إلى اليابان، ونقل الغاز الطبيعي من الآبار إلى المصافي الخاصة، وتحويله إلى غاز سائل، وبموجب الاتفاقية المذكورة سيتم تمويل هذه المشاريع بما يقارب (1100 مليون دولار) من اليابان[3] .

ومّما تجدر الإشارة إليه، أن إيران وافقت على تزويد اليابان بأربعة ملايين طن من الغاز السائل سنوياً[4] ، ولمدة عشرين عاماً، ابتداءً من عام 1976م،

---

(1) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص385.

(2) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران لعام 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 16، ص193. وللمزيد من التفاصيل عن حقول النفط الإيرانية وتاريخ اكتشافها في المدة المذكورة، يراجع: طارق شكر محمود، اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، بغداد، 1979، ص ص484 ـ 485.

(3) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 239/ 521300، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران السري 179 في 19/ 9/ 1972م، عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص308.

(4) ذكرت وثيقة عراقية أخرى أن الكمية التي ستصدر عام 1976م، ثلاثة ملايين طن =

علماً أن الوفد الياباني الذي وصل إلى طهران وافق على تمويل مشروع لاستخراج الغاز الطبيعي من المناطق الجنوبية الإيرانية، كما تم الاتفاق على شراء سبع ناقلات للغاز السائل ذات حمولة (30 ألف طن) لشحن الغاز السائل من إيران إلى اليابان، علماً أن خمساً من الناقلات المذكورة سيتم بناؤها في الولايات المتحدة الأمريكية، واثنتين منها سيتم بناؤها في اليابان، بحسب ما أشارت إليه وثيقة عراقية[1] .

وبدأت كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج في عام 1972م، بتنفيذ مشروع استغلال الغاز الطبيعي في جزيرة خرج في الخليج العربي وتحويله إلى غاز سائل لغرض تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وسيتم شحن (75٪) من الغاز السائل المستخرج عن طريق جزيرة خرج إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والكمية المتبقية إلى اليابان، وذكرت مجلة (أنباء النفط) الأسبوعية الإيرانية ونقلتها وثيقة عراقية، أن التقديرات الأولية التي تمت بوساطة شركة شل وشركة النفط الوطنية الإيرانية، قدّرت كميات الغاز الاحتياطية في جنوب جزيرة خرج بما يقارب (20 مليون قدم مكعب)[2] ، وتقدر كلفة إنشاء معمل تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل بحدود (1000 مليون دولار)، وطاقته الإنتاجية (2،1 مليون قدم مكعب) يومياً[3] . وقد زار الدكتور منوجهر إقبال مدير شركة النفط الوطنية الإيرانية الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول عام 1972م، وأجرى مباحثات مع الشركات

= من الغاز السائل إلى اليابان سنوياً، وفقاً للاتفاقية التي عقدت في مدينة أوراكا اليابانية بين شركة الغاز الوطنية الإيرانية وشركات يابانية، يُنظر: المصدر نفسه، الملف 240/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 7/ 7 ولغاية 12/ 7/ 1971م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 34، ص265.

(1) المصدر نفسه ، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص331.

(2) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، كتاب شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران السري المرقم 182 في 26/ 9/ 1972م، حول اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص246.

(3) المصدر نفسه، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران لعام 1972م عن اقتصاد إيران، وثيقة رقم 16، ص214.

النفطية والمسؤولين في التجارة الأمريكية، ووُقّعت في العاشر من تشرين الأول من العام نفسه اتفاقية لتصدير الغاز الإيراني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أُعلن أن الولايات المتحدة ستُسلم إيران مليار دولار مع استثمار (750 مليون دولار) لمشروع الغاز الطبيعي في إيران[1] .

وأرجأ الشاه توقيع الاتفاق الجديد مع اتحاد شركات النفط الأجنبية (الكونسورتيوم)، لتجديد اتفاق عام 1954م الذي ينتهي في عام 1979م، بانتظار نتائج مفاوضات (المشاركة) التي كانت تقوم بها المملكة العربية السعودية مع شركات النفط[2] ، وفي ضوء هذه النتائج طلب إدخال عدد من التعديلات على مشروع الاتفاق الجديد، وبشكل يقصد منه المزايدة على المشاركة، ويبدو أن الشركات النفطية (الكونسورتيوم) تعد هذه المطالب (مبالغة ليس لها ما يبررها)، وهذا الموقف أدى إلى اضطراب شديد في مفاوضات طهران في شهر كانون الأول 1972م، مما أدى إلى إرجائها إلى الأول من كانون الثاني 1973م، ثم أُرجأت إلى أجل غير مسمّى[3] .

وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني 1973م أخبر الشاه محمد رضا بهلوي اتحاد شركات النفط (الكونسورتيوم) بعدم تجديد الاتفاقية النفطية لعام 1954م التي تنتهي في عام 1979م[4] ، وهو ما رحّبت به موسكو، وعدّت

---

(1) بهروز طيراني، روز شمار روابط إيران وأمريكا، ص ص198 ـ 199.

(2) أجرى الأمير سعود الفيصل نائب وزير النفط في المملكة العربية السعودية الذي وصل طهران في 7 تموز 1972م مباحثات مع الجهات الإيرانية المختصة، وقابل جمشيد آموزغار وزير المالية الإيرانية، وأحاطه علماً بفحوى المفاوضات بين السعودية وشركات النفط، كما طلب من الوزير تزويده بمعلومات عن الاتفاقية الجديدة التي سيتم عقدها بين شركة النفط الوطنية الإيرانية والكونسورتيوم النفطي. يُنظر: د.ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، الملف 959/ 521800، تقرير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران للمدة من 22/ 8 ولغاية 29/ 8/ 1972م حول اقتصاد إيران، وثيقة رقم 24، ص406.

(3) « الأسبوع العربي » (مجلة)، بيروت، العدد 70، 25/ 1/ 1973.

(4) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص172؛

Asian Recorder, 1973, Op. Cit., P. 11231, P. 11269.

القرار الإيراني « قنبلة انفجرت في مقرات قيادة الكونسورتيوم في لندن »، إذ لم يعد باستطاعته إدارة نفط إيران، بل سيكون « مجرد مشترٍ للنفط الإيراني » ، وستتمكن إيران بالنتيجة من « السيطرة الكاملة على مواردها النفطية »[1] .

واعتقد الشاه أن هناك ضرورة سياسية يحصل بموجبها على اتفاق آخر يمكن أن يظهر بأنه أحسن شروطاً من الاتفاق الذي توصلت إليه دول الخليج العربية المنتجة للنفط ضمن اتفاقية المشاركة، التي استطاعت شركات النفط أن تجر تلك الدول إليها، والتي جرت بعد توقيع اتفاق الكونسورتيوم النفطي مع إيران في صيف عام 1972م، وهو بذلك يريد الإيحاء بأنه ينتزع شروطاً أفضل من ضمن المشاركة، لا التأميم الذي حققه مصدق في عام 1951م[2] .

ويبدو أن الشاه وجد الفرصة مناسبة للحصول على بعض المكاسب وانتزاعها من شركات النفط الأجنبية، من أجل دعم الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م)، والحصول على امتيازات أفضل من التي جرى الحصول عليها من دول الخليج العربية المنتجة للنفط في أثناء مفاوضاتها مع شركات النفط ضمن اتفاقيات المشاركة.

أما الخطة التنموية الخامسة، فإنها ستكون معتمدة بشكل رئيس على العائدات النفطية وشكل الاتفاق الجديد مع الشركات، لكن رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، أعلن أن جملة الاستثمارات في الخطة ستبلغ نحو (32 مليار و400 مليون دولار)، بما فيها القطاع الخاص، وهو رقم يفوق مجموع استثمارات السنين الخمس والعشرين الماضية، وستكون حصة القطاع الحكومي

(1) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . . ، ص366.
(2) « البلاغ » (صحيفة)، بيروت، 5/ 2/ 1973 .
وفي حديث للشاه مع مندوب مجلة (نيوزويك) الأمريكية في أيار 1973م، هدد الغرب من « أن إيران بإمكانها إغلاق الآبار النفطية والعيش على حليب الماعز كما فعلنا قبل قرون عدّة، وأن العالم الصناعي سيموت من دون النفط، وأن النفط هو موردنا الرئيس، فلماذا تكسب الحكومات الغربية من نفطنا أكثر مما نكسب؟ » ، يُنظر: المصدر نفسه ، العدد 205، 20/ 5/ 1973 .

بحدود ثلثي هذا الرقم، أي (22 مليار دولار)، والهدف الاقتصادي المُعلن هو زيادة الدخل القومي بنسبة سنوية تبلغ (4،11٪)[1] .

وبعد إنهاء اتفاقية عام 1954م وعدم تجديدها من إيران، آلت جميع المناطق النفطية في البلاد بجميع منشآتها إلى الحكومة الإيرانية، وهو ما وصفته صحيفة أكروبوليس اليونانية "بالحدث التاريخي" ، ووجدت شركات النفط دورها يتحول بغتة من دور فعّال في كل شيء إلى دور العميل للحكومة الإيرانية[2] ، إذ أنه بعد مفاوضات الكونسورتيوم النفطي مع الشاه، تم التوصل إلى « تفاهم مُرضٍ » بشأن الإطار العام لاتفاق نفطي جديد، يبدو أن الشركات قبلت بأن تعطي إيران الإشراف العام على عملياتها في إيران مقابل عقود طويلة الأمد لشراء النفط وبأسعار تفضيلية[3] .

وقاد الشاه بنفسه المفاوضات اللاحقة مع الكونسورتيوم، وبعد خمسة أسابيع من إعلانه عدم تجديد اتفاقية عام 1954م، أعلن في لندن في السادس والعشرين من شباط 1973م عن التوصل إلى تفاهم عام بينه وشركات النفط في سانت مورتز بسويسرا، وكشف رئيس الوزراء أمير عباس هويدا فيما بعد أمام مجلس النواب الإيراني عن أن « ثيقة سانت مورتز التاريخية قد أبطلت اتفاقية عام 1954م، وأن العلاقة بين إيران والشركات أصبحت علاقة بائع ومشترٍ لا غير، وتم وضع أساس الاتفاقية الجديدة، وأن جهوداً جديدة لوضعها قد بدأت مع الشركات »[4] .

---

(1) « البلاغ » (صحيفة)، بيروت، 5/ 2/ 1973.

(2) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية، كتاب السفارة العراقية في اليونان المرقم 1/ 41 في 29/ 3/ 1973م حول النفط الإيراني.

(3) د. ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، كتاب السفارة العراقية في بيروت المرقم 413 في 8/ 3/ 1973م حول النشرة الاقتصادية المتعلقة باتفاق الكونسورتيوم النفطي في إيران.
وسبق للشاه أن أشار إلى وجوب رفع إنتاج إيران من النفط في خمس سنوات تقريباً إلى زهاء ثمانية ملايين برميل يومياً. يُنظر: المصدر نفسه.

(4) مقتبس من: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . . ، ص405.

وقال رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا في حديث له أمام مجلس الشيوخ عند مناقشة الميزانية في آذار 1973م: « أنه سيتم تأسيس شركة إيرانية جديدة تأخذ على عاتقها جميع الوظائف الحالية للكونسورتيوم، وستقوم تنفيذاً لهذا الدور بتوظيف الخبراء الذين تحتاج لخدماتهم بغضّ النظر عن جنسياتهم، وسيصير أعضاء الكونسورتيوم مشترين للنفط الخام الإيراني لمدة عشرين عاماً بأسعار تؤمّن مورداً إضافياً لإيران لا يقل عن ذلك الذي تتمتع به باقي الدول المصدّرة للنفط في المنطقة »[1] .

وفي الرابع والعشرين من أيار 1973م تم في طهران توقيع اتفاقية جديدة بين الحكومة الإيرانية وشركات النفط الغربية (الكونسورتيوم)، لتحل هذه الاتفاقية التي حُددت مدتها بعشرين عاماً، محل اتفاقية عام 1954م[2] . وتتضمن الاتفاقية الجديدة مقدمة و23 مادة وجدولاً ملحقاً، ونُظّمت موادها بشكل معقد ومبهم، وبدت غير مفهومة، بحسب تعبير المؤلف الإيراني الدكتور جلال الدين المدني، وكانت إيران تمثل طرفاً في هذه الاتفاقية، ومثّل الطرف الآخر (28) شركة نفطية، في حين كانت اتفاقية عام 1954م يتمثل فيها الطرف الآخر بثمان شركات وأربع دول مقابل إيران، أما في الاتفاقية الجديدة، فإن الدول الأربع نفسها موجودة، مصطحبة معها الشركات النفطية الأخرى الموجودة في بلدانها[3] . وبذلك يُعد إبرام الاتفاقية الجديدة نصراً للشاه

(1) مقتبس من: المصدر نفسه ، ص ص406 ـ 407.

(2) « الجمهورية » (صحيفة)، بغداد، العدد 1715، 26/ 5/ 1973؛ « الثورة » (صحيفة)، بغداد، العددين 1463 و1465 في 29 و31/ أيار 1973.

(3) جلال الدين المدني، المصدر السابق، ص244.
وكانت الاتفاقية الجديدة لعام 1973م سارية المفعول منذ بداية العام المذكور، كما أنها تنص على تولي شركة النفط الوطنية الإيرانية توزيع النفط محلياً ، فضلاً عن تصدير جزء من النفط إلى الخارج، لكن كل ذلك كان يتم بالمقادير التي تحددها الشركات النفطية الداخلة في اتفاقية التنقيب داخل إيران من دون الأخذ بالحسبان الحاجة الحقيقية للاستهلاك المحلي، كما حصلت الشركات بموجب الاتفاقية الجديدة على حق منح تسهيلات وفرص عمل في المجال النفطي إلى أيّة شركة خارج الاتفاقية، مما يعني الإبقاء على الهيمنة الأجنبية على آبار النفط ومنشآته.
يُنظر: المصدر نفسه، ص ص244 ـ 245. وللمزيد من التفاصيل عن بنود =

وحكومته على الكونسورتيوم النفطي ، بعد مدة طويلة من الشدّ والجذب بين الطرفين ، ممّا رفع من شعبية الشاه في البلاد، وفي الوقت نفسه يُعد توقيع الاتفاقية المذكورة ضربة قاصمة للشركات الاجنبية المحتكرة للنفط الايراني .

وعندما قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في (23 ـ 27 تموز) 1973م، كان النقاش الدائر حول مشكلة النفط يشكّل الموضوع الأهم المطروح للنقاش مع الرئيس الأمريكي، وفي الخامس والعشرين من الشهر نفسه، أعلن من ناحية ثانية أن إيران وقّعت على عقد متقدم في المعرفة التقنية مع شركة اشلاند أويل الأمريكية، يتضمن مشاركتها بالمناصفة في استخراج النفط وتصفيته وتسويقه من الآبار بما في ذلك مضخات البنزين ، ووقّعت ايران مع نيويورك عقداً طويل الأمد يساهم في تزويدها بالنفط الخام على أن تحصل على نسبة (50٪) في مصافي اشلاند والعمليات الأخرى في نيويورك، واستلزمت معاهدة الشراء الأولية تزويد اشلاند بستين ألف برميل من النفط الإيراني يومياً، ويمكن أن تزداد لتصل إلى مائة ألف برميل يومياً في عام 1975م[1] .

ورافق تقديم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا للاتفاقية الجديدة بين إيران والكونسورتيوم أمام مجلس النواب الإيراني ابتهاج للعديد من الحاضرين، اعتمد فيه على خبرته وملاحظته في إلقاء الضوء على وجهة النظر الإيرانية للموضوع، وعدّ تأميم النفط في إيران عام 1951م « أول تصدع » في السلطة المطلقة للشركات، ووصف الاتفاقية بأنها « نقطة تحوّل لسبعين عاماً من تاريخ الامتيازات في صناعتنا الوطنية » ، على الرغم من تنصّله عن أي دور رئيس في توقيع الاتفاقية الجديدة، وعند تتبعه للمراحل المبكرة من صعوبات النفط الإيرانية، واستمرت « الحقيقة البغيضة » في أن حق الإدارة وصنع السياسة ظل خارج إيران، بغضّ النظر عن التعديلات التي أجريت بعد اتفاقية عام 1954م، وأضاف: « أنه بموجب هذه الاتفاقية الجديدة لم تعد تلك الحالة

= الاتفاقية المذكورة، يراجع: «النفط والعالم» (مجلة)، بغداد، العدد 7، آب 1973.

(1) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . . ، ص391.

السيئة موجودة، بل في الحقيقة يمكن أن نقول إن قانون التأميم قد نُفّذ بمعناه الكامل بعد مرور مدة زمنية طولها خمسة وعشرون عاماً، وبهذا نكون قد حققنا غاية وطنية منتظرة منذ أمدٍ بعيد »[1] .

إن كلام رئيس الوزراء أمير عباس هويدا يدل على أهمية الاتفاقية الجديدة الموقّعة بين إيران وشركات الكونسورتيوم النفطي، لأنها تُعد بمثابة تأميم للثروات النفطية الإيرانية بشكل حقيقي، بعد أن كان قرار تأميم النفط عام 1951م قد فشل في حينها، نتيجة تدخّل أجنبي قاد إلى إسقاط حكومة مصدّق.

وأوجز الجزء الأكثر أهمية في خطاب رئيس الوزراء، فوائد الاتفاقية النفطية الجديدة التي مكّنت شركة النفط الوطنية الإيرانية من « إدارة جميع العمليات النفطية والسيطرة عليها » ، فهي ستستولي منذ ذلك الوقت على الإدارة المباشرة في مصفى عبادان ومصفى ماهشر وجميع المؤسسات التابعة، أما في بعض العمليات التي تحتاج إلى عدد كافٍ من الخبراء فستشكّل (شركة مقاولة)، بموجب القوانين الإيرانية وبجنسية إيرانية لمدة خمس سنوات، وبطبيعة الحال، تقع مسؤولية جميع الأمور المتعلقة بالاستكشاف والاستثمار في أيدي الشركتين المالكتين للكونسورتيوم ومقراهما في لندن، بموجب اتفاقية عام 1954م[2] .

في الحادي والثلاثين من تموز 1973م، وقّع الشاه رسمياً على اتفاق إنهاء الكونسورتيوم النفطي ـ المذكور آنفاً[3] ـ كما تم التوقيع في الشهر نفسه على عقد في طهران تملكت شركة النفط الوطنية الإيرانية بموجبه رسمياً، وفرضت

---

(1) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . . ، ص406.

(2) المصدر نفسه، ص ص406 ـ 407.

(3) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، ط1، 2006، ص271.

وأصبحت الاتفاقية النفطية الجديدة التي وقعت في 26 أيار 1973م قانوناً بعد توقيع الشاه عليها. يُنظر: روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية. . . ، ص406.

سيطرتها على الصناعة النفطية في منطقة الكونسورتيوم، في حين قام الكونسورتيوم بإنشاء شركة عاملة جديدة هي (شركة خدمات النفط لإيران)، التي ستعمل في ظل العقد بوصفها متعهد إنتاج لشركة النفط الوطنية الإيرانية، وبالمقابل فقد تم منح الشركات الغربية إمدادات لعشرين عاماً من النفط الخام بوصفهم مشترين متميزين، وسيأخذون بما يتناسب مع أسهمهم في الكونسورتيوم[1] .

وبعد الغاء اتفاق الكونسورتيوم النفطي من الشاه ، توصلت سبعة شركات يابانية مع شركة النفط الوطنية الايرانية الى اتفاقية لتكرير النفط الخام في ايران ، وبعد ذلك سيتم تصديره الى اليابان ، وفي الوقت نفسه قامت اليابان بمنح قرض قيمته (44 مليون) دولار الى الحكومة الايرانية ، تم التفاوض بشأنه في طوكيو من شركة النفط الوطنية الايرانية مع ثماني عشرة نقابة مصرفية يابانية ، علماً أن القرض المذكور خُصص لشراء سفن ، واتُفِق على أن يتم استرداده بعد أحد عشر عاماً[2] .

ومنذ بداية سبعينيات القرن العشرين أخذت قوة الدول المصدرة للنفط في التزايد ، وذلك في مفاوضاتها مع الشركات النفطية ، إلى أن وقعت حرب السادس من تشرين الأول 1973م[3] ، التي أضافت الى الدول المنتجة للنفط والمصدّرة له قوة جديدة في مواجهة الشركات النفطية ، وكان سعر برميل النفط في أول تشرين الأول من العام نفسه المستخرج من كل دول الخليج العربي ما يقارب (2،898 دولار) ، تحصل الحكومات منها (1،702 دولار) عن

(1) مركز البحوث والمعلومات، مسح اقتصادي عن إيران، ص8.

(2) Asian Recorder , 1973 , op. cit. , p. 11484 , p. 11613.

(3) في السادس من تشرين الاول 1973م اندلعت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، وكانت قد مضت خمس سنوات على اتخاذ مجلس الامن الدولي القرار (242) الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ويضع أحكاماً لاجراء تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط . ينظر : جورج طعمة ، النفط والعلاقات العربية الدولية ، « قضايا عربية » (مجلة) ، العدد الرابع ، السنة السابعة ، بيروت، نيسان 1980 ، ص9 .

كل برميل في أفضل الاحوال ، وفي السادس عشر من الشهر نفسه ، أي بعد عشرة ايام من الحرب استخدم العرب النفط سلاحاً اقتصادياً[1] ، ثم قامت الدول الست المنتجة للنفط في الخليج العربي ، برفع السعر المعلن للنفط الى (11،651 دولار) للبرميل الواحد ، أي ارتفعت بنسبة (2،3٪) عما كانت عليه في الاول من تشرين الاول ، وبهذا تضاعف عائد النفط للحكومات العربية باكثر من اربعة اضعاف دفعة واحدة عقب الحرب[2] ، مما أظهر بشكل واضح للدول العربية المصدّرة للنفط ولدول الاوبك ما بمقدورها أن تشكله من قوة اقتصادية في المجال الدولي ، كما أن الحظر النفطي العربي كان بمثابة الخطوة الاولى لما شهدته سبعينيات القرن العشرين من نمو متزايد في قوة منظمة الاوبك ومكانتها الاقتصادية العالمية والارتفاع المُطرد في اسعار النفط[3] .

عزل الشاه نفسه عن المشاركة في استخدام النفط سلاحاً سياسياً ضد الولايات المتحدة الامريكية ، ولم تشارك ايران في قرار الدول المنتجة للنفط

---

(1) في السادس عشر من تشرين الاول 1973م وفي الكويت قرر المنتجون الاساسيون الستة في الخليج العربي (الامارات ايران العراق الكويت قطر السعودية) ، أن يرفع سعر برميل النفط الخام من (3،001 دولار الى 5،119 دولار) ، وفي السابع من الشهر نفسه وفي اجتماع وزراء النفط العرب في الكويت اتُخذت التوصية بخفض الانتاج النفطي بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن (5٪) من رقم الانتاج الفعلي لشهر ايلول من العام نفسه ، على أن يبدأ التخفيض في تشرين الثاني من العام نفسه. ينظر : حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص143 ، ص147 ؛ ج. ب. دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي ، ج2 ، ص ص212 ـ 213 ؛ ماجد نعمة ، النفط والمال العربي بعد عامين من حرب اكتوبر ، « قضايا عربية » (مجلة) ، العدد/ 7 ، السنة الثانية ، بيروت ، تشرين الاول ، 1975 ، ص183 .

(2) ابراهيم نصار ، المصدر السابق ، ص25 .

(3) محمد علي عبودي ، المصدر السابق ، ص549 ؛ حافظ برجاس ، المصدر السابق ، ص254 .

وكان العراق قد ذهب اكثر من ذلك بتأميمه للأسهم الامريكية والهولندية لشركة نفط البصرة ، ينظر :

Wahbi E. Bouri and Walid Khadduri , Oil in Arab and international relations, organization of Arab petroleum exporting Countries Journal , Kuwait, (16 February -13 March 1980) , p. 26.

لاستخدام النفط سلاحاً ضد الدول الصديقة ومنها (اسرائيل)[1] ، فقد دعا الشاه الى عدم استخدام النفط بوصفه حربة سياسية ، متظاهراً أمام الغرب بالوفاء ، كما كان يطالب برفع اسعار النفط بسبب التضخم وارتفاع الاسعار ، وهكذا اصبح من أهم أعضاء الاوبك الموالين للغرب[2] ، وأبقى على استمرار تدفق الامدادات النفطية الايرانية الى اسرائيل[3] .

وذكر وزير المالية الايرانية جمشيد آموزغار في السابع عشر من تشرين الاول 1973م ، في اثناء صدور قرار الدول العربية المنتجة للنفط بالحظر النفطي، وبصوت عالٍ ، "أن ايران سوف لا تشترك بقرار العرب في المقاطعة ، وتستمر في تزويد الغرب بالنفط الخام الايراني بمعدل (2 مليون) برميل يومياً" ، وتوقع آموزغار أن تدفق النفط الى الغرب سيهبط بقيمة (300،000 برميل) يومياً، طالما أن الحرب مستمرة بين العرب واسرائيل ، كما أكد أن نفط خام حقل آغاجاري كان مكتفياً في انتاج النفط والكبريت ، وهو ما يضاهي بثقله نفط السعودية[4] . ووصل السعر الحقيقي للنفط الايراني من

---

(1) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص391 . وللمزيد من التفاصيل عن الموقف الحكومي والشعبي الايراني تجاه الحرب العربية الاسرائيلية لعام 1973م، يراجع : محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، المصدر السابق ، ص ص62 ـ 64 .

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، هامش ص249 .

(3) « الأنباء » (صحيفة) ، الكويت ، 3 نيسان 1985 .

(4) Asian Recorder , 1973 , op. cit. , p. 11756.

وقد بلغ انتاج النفط الخام في ايران في شهر ايلول 1973م بحدود (5، 7858081) برميل يومياً ، وبلغت نسبة الزيادة في الانتاج في المدة نفسها عن العام الماضي (2، 15٪) ، وكانت ايران ثاني دولة بعد السعودية في منطقة الشرق الاوسط في انتاج النفط في الشهور التسعة الاولى من عام 1973م ، وفي المرتبة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية وفنزويلا والسعودية ، إذ أن انتاجها يساوي 10٪ تقريباً من إجمالي الانتاج العالمي . ينظر : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 11 ، ص115 ؛ نوري عبد البخيت السامرائي ، المصدر السابق ، ص166 ؛ « بورس » (صحيفة) ، طهران ، 17/ 12/ 1973 ؛

Jane Perry Clark Carey , Iran and control of its oil resources :
http://www.jstor.org/stable/2148119.

دون احتساب نسبة الكبريت فيه من (3،65 ـ 5،8 دولار) للبرميل الواحد ، وهو سعر البرميل نفسه بالنسبة لبقية دول الخليج العربي ، ولكن مع قلة الكبريت فيه يبلغ (7،100 دولار) للبرميل بالنسبة لايران ، وأن حصة ايران من بيع النفط للكونسورتيوم ، بلغت (2 مليار) برميل بقيمة أكثر من (14 مليار) دولار[1] .

وحققت ايران ارتفاعاً في مدخولاتها النفطية من (5 مليار) دولار الى (19 مليار) دولار ، بسبب عدم تأييدها واشتراكها في المقاطعة النفطية العربية ، وهكذا اظهرت ايران أن المقاطعة العربية ساعدتها في تحقيق اسعار نفطية عالية ، مما جعل الغرب يتودد للشاه محمد رضا بهلوي[2] . ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد أكد كيسنجر في مذكراته ، ثبات واستمرارية السياسة الامريكية تجاه ايران ، ونوّه بتعاون الشاه الذي اتضح في احوال كثيرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاقة الصداقة التي ربطته بها ، وابرز مظاهر هذا التعاون، بيعه النفط للامريكين في اثناء الحظر النفط العربي في عام 1973م[3] .

لقد هزّ سلاح النفط الاوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية التي تناولها الحظر في مدة تنفيذه ، فالتخفيض التدريجي في الانتاج بنسبة (5٪) شهرياً ، الى جانب الحظر الشامل في تصدير النفط العربي الى كل من الولايات المتحدة الامريكية وهولندا ، الذي شمل فيما بعد البرتغال وجنوب افريقيا وأندونيسيا ، بسبب انحيازها الفاضح لاسرائيل ، كل ذلك أحدث خللاً مفاجئاً في اسواق النفط العالمية ، إذ أن سوق النفط الدولية خسرت بحدود (5 ملايين) برميل

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران عن اقتصاد ايران لعام 1973م ، وثيقة رقم 11 ، ص 113.

(2) Robert Graham , Iran the illusion of power , Middle east review journal , vol. XI , V. 3 , New York , 1979 , p. 55.

(3) مايكل أ. بالمر ، حراس الخليج تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي 1833 ـ 1992م ، ترجمة : نبيل زكي ، القاهرة ، ط1 ، 1995 ، ص106 .

يومياً ، في الوقت الذي فقدت فيه الطاقة الاحتياطية للولايات المتحدة الامريكية[1] .

وفي طهران انعقد مؤتمر الاوبك للمدة (22 ـ 23 كانون الاول 1973م) ، الذي تقرر فيه رفع السعر المُعلن للنفط من (3،036 دولار الى 11،651 دولار) للبرميل الواحد من النفط الخفيف ، وبدءاً من تاريخ الاول من كانون الثاني 1974م . وعارضت السعودية مثل هذه الزيادة الكبيرة ، لكن الشاه محمد رضا بهلوي كان يريد زيادة اكثر ، إذ وصلت أسعار البيع في بعض الاسواق الى (17 دولاراً) للبرميل الواحد ، لذلك أصرّ الشاه أن تكون اسعار السوق هي الدليل في تقرير الاسعار ، كما ذهب إلى أن الحد الأدنى لكلفة تطوير أي مصدر آخر للطاقة كالفحم الحجري مثلاً تساوي ما يقارب (7 دولارات) للبرميل ، ولذلك فهو حد مناسب لما تاخذه الحكومة من الشركات[2] . وكان الشاه سعيداً بهذا الانتصار الذي حققه في المؤتمر ، وعدّه فاتحة خير لبلاده ، لأنه كان يظن أن بفعله هذا يكسر شوكة المعارضين السياسيين لنظامه في داخل ايران[3] . وفعله هذا كان جزءاً من مناورة سياسية قام بها الشاه لبسط نفوذه

---

(1) حافظ برجاس ، المصدر السابق ، ص254 .
وقد طالب وزراء النفط العرب في اجتماعهم في السادس والعشرين من كانون الاول 1973م العراق أن ينسق سياسته النفطية مع الاقطار العربية الاخرى في قطع وتخفيض تصدير النفط ، لكن العراق كان قد تذرع بأنه عقد صفقات لشراء الأسلحة بمقابل عوائد النفط ، وأهم هذه الصفقات كانت مع فرنسا . ينظر: د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 11 ، ص114 ؛ اديث وآخرون ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 ـ 1975م ، ج2 ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، بيروت ، ط1 ، 1989 ، ص 297.

(2) اديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص304 ؛ ج. ب. دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي ، ج2 ، ص21 ؛ ادموند رونر ، من يهدد منطقة الخليج العربي ، ترجمة : محمد شوقي محمد خليفة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص41 .

(3) علي ناغي علي خاني ، المصدر السابق ، ص ص375 ـ 376.
وكان الشاه ورئيس وزرائه أمير عباس هويدا يعتقدان أن الانتصار على قوى المعارضة واخماد دورها في البلاد ، يكمن في تبني برنامج تطور =

في الداخل ، واستغلال ازمة الطاقة العالمية وزيادة عوائد النفط لبلاده من أجل البدء بتنفيذ مشاريع الخطة التنموية الخامسة التي أُقرت في تلك المدة من مجلس النواب الايراني .

إن العمل الذي قامت به دول الاوبك في اجتماع طهران ، يُعد ممارسة لحقوقها الشرعية ومصالح شعوبها وكان القصد منه وضع نهاية للاستغلال البشع للموارد النفطية للدول المنتجة من شركات النفط الاجنبية وبأسعار منخفضة[1] . وبعد انتهاء مؤتمر اوبك في طهران[2] ، صدر بيان في ختام الاجتماع[3] ، وتقرر عقد اجتماع طارئ في السابع من كانون الثاني 1974م ، لبحث أُسس تحديد الاسعار لمدة طويلة ، وأُسس الأبحاث التي تجريها الاقطار المُنتجة للنفط والاقطار المستهلكة له للحؤول دون استمرار ارتفاع الاسعار بصورة مستمرة ، والمحافظة على قيمة النفط الحقيقية[4] . مما أظهر منظمة اوبك بوصفها قوة اقتصادية ذات تأثير مهم على المسرح العالمي .

ومن جانب آخر قامت الحكومة الايرانية بوضع مشروع عام لعقد اتفاقيات

= اقتصادي واجتماعي سريع يرمي الى تغيير الوضع المادي للايرانيين . ينظر : انثوني بايسونز، المصدر السابق ، ص15 .

(1) H. E. M. Jamshid Amouzegar , Oil in the seventh special session of the united Nations , «organization of arab petroleum exporting countries (OAPEC) journal, Kuwait , 1976 , p. 20..

(2) شارك في مؤتمر طهران للاوبك وزراء نفط الدول الخليجية الست المصدرة للنفط وهي كل من (ايران ـ العراق ـ السعودية ـ الكويت ـ قطر ـ الامارات) ، كما حضر الاجتماع بصفة مراقب اعضاء وفود الدول الاخرى الاعضاء في تلك المنظمة وهي (الجزائر ـ أندونيسيا ـ ليبيا ـ نيجيريا ـ فنزويلا) ، ينظر : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521500 ، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 20/ 12 ولغاية 26/ 12/ 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 29 ، ص355.

(3) للمزيد من التفاصيل حول نص البيان المذكور ، يراجع : سجل العالم العربي ، (ت1 ، ت2 ، ك1 1973) ، ص1781 .

(4) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521500 ، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 20/ 12 ولغاية 26/ 12/ 1973م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 29 ، ص355 .

خاصة لبيع النفط الايراني ومنتجاته في قارات افريقيا واوربا وأمريكا ، عن طريق آلاف المضخات التي ستقيمها شركة النفط الوطنية الايرانية هناك ، علماً أن المشروع المذكور سيفسح المجال لتصدير أكبر كميات من النفط الايراني وبيعها في الخارج فضلاً عن تكريره وبيعه الى الجهات المذكورة[1] . وصرّح مستشار النمسا ـ بعد مقابلة مع الشاه في كانون الاول 1973م ـ « إن الحكومة الايرانية تدرس الخطط التي تحوّل النمسا والاقطار الاخرى ، انشاء خط انبوب نفطي ، لتزويد السوق النفطية الاوربية بالنفط الايراني ، وأن هذا الموضوع بُحث مع الشاه ، علماً أن الاقطار الأوربية الاخرى ستساهم في تنفيذ هذا المشروع »[2] .

وبعد اجتماع مؤتمر طهران ، وصل سعر النفط الجديد الى اربعة اضعاف ما كان عليه قبل شهر ايلول 1973م ، مما دفع العالم الى ازمة جديدة في الطاقة ، فالسعر الذي وصل اليه النفط كان شديد الارتفاع بالنسبة للاقتصاد العالمي ، وأدى الى كساد عالمي[3] ، وقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن اقتصاد غرب اوربا واليابان يمكن أن يُقضى عليه تماماً بقطع النفط عنه ، واتضح أيضاً أن الدول المستهلكة للنفط أصبحت تعتمد الى حد كبير جداً على الاوبك ، وأن حكومات الاوبك قد أخذت موقعاً قيادياً فيما يتعلق بقرارات

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521500 ، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 22/ 1 ولغاية 29/ 1/ 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 28 ، ص347 ؛ « أيندكان » (صحيفة) ، طهران ، 17/ 12/ 1973 .
وصرّح الدكتور منوجهر اقبال مدير شركة النفط الوطنية الايرانية في الثامن من شباط 1974م في الاجتماع السري لاتحاد نفط ايران ، « أن ايران ستقوم بمفاوضات مع عدد من الشركات النفطية الامريكية حول موضوع تكرير النفط وتوزيعه في الولايات المتحدة الامريكية » . ينظر : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، كتاب السفارة العراقية في طهران السري 38 في 14/ 2/ 1974م حول اخبار ايران الاقتصادية ، وثيقة رقم 7 ، ص 84.

(2) المصدر نفسه ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 14 ، ص191 ؛ وثيقة رقم 4 ، ص27 ؛ « كيهان الانكليزية » (صحيفة)، طهران ، 31/ 12/ 1973 .

(3) سعيد باديب ، المصدر السابق ، ص147 .

النفط ، وهو ما سيؤثر سلباً في المدى القصير على الغرب ويظل عاجزاً أمام أي مطالب تمليها هذه الحكومات عليه وفقاً لرغباتها ، ولم تعد شركات النفط ولا حكومات الغرب قادرة على املاء شروطها على دول الاوبك[1] .

ووصف هنري كيسنجر في مذكراته ، التضخم الذي حصل في البلدان الصناعية « كالنار التي تشب في الغابة » ، وترك التضخم الملايين عاطلين عن العمل[2] ، أما البلدان الاكثر فقراً التي وجدت نفسها من دون نفط ، فقد غاصت في هبوط عميق وديون لا سبيل لتغطيتها ، في حين امتلكت البلدان المنتجة للنفط أموالاً أكثر من قدرتها المحتملة على الانفاق وبصورة مفاجئة ، والحقت موازين نقدها المتحركة الهائلة خراباً بالعملات ، وهي تنتقل بين العواصم لأسباب اقتصادية أو سياسية ، وتجاوز ظهور النفط بوصفه سلاحاً للابتزاز السياسي حتى حدود الثورة الاقتصادية[3] .

إن الارتفاع المفاجئ لاسعار النفط ، جعل الحكومة الايرانية في موقف لا تُحسد عليه، إذ أنها حصلت على موارد اقتصادية هائلة من واردات النفط بعد الحظر النفطي العربي ، الذي لم تشارك فيه ، مما جعلها تفكر بوضع مشاريع كبرى لتطوير الحقول النفطية واقامة مشاريع نفطية اخرى مع الدول الكبرى ، فضلاً عن وضع خطط لمشاريع اقتصادية أُخر في البلاد ضمن الخطة التنموية الخامسة .

وفي ظل تصاعد أسعار النفط شهد عام 1974م توقيع الحكومة الايرانية لعدد من الاتفاقيات مع بعض الدول ، إذ اتفقت الحكومة الايرانية واليابان في

---

(1) مذكرات ريتشارد نيكسون ، الحرب الحقيقية ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، 1981 ، ص21 .

(2) في كلمة القاها في السادس عشر من ايلول 1975م اعترف كيسنجر ، بأن قرار الحظر النفطي أدى الى أن تفقد بلاده 500 ألف مقعد عمل ، والى أن تتقلص قيمة اجمالي الانتاج القومي الامريكي بمقدار (10 مليارات) دولار . ينظر : كمال مظهر أحمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسة تحليلية) ، بغداد ، (د.ت) ، ص162 .

(3) هنري كيسنجر ، سنوات العصف (مذكرات هنري كيسنجر) ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، المجلد الرابع ، بغداد ، 1984 ، ص1422 .

كانون الثاني من العام نفسه ، على انشاء مصفاة للنفط في ايران تسع لتكرير (500 ألف برميل) من النفط يومياً ، على أن يبدأ العمل في هذه المصفاة بداية شهر آذار من العام نفسه ، وتوصل الجانبان الى هذا الاتفاق ، بعد المحادثات التي جرت بين الدكتور منوجهر اقبال ـ مدير شركة النفط الوطنية الايرانية ـ ووزير التجارة الدولية اليابانية ، وذُكِر أن الوزير الياباني تعهد بأن تدفع اليابان مبلغاً قدره (1،5 مليار) دولار لانشاء المصفاة المذكورة ، التي ستعود ملكيتها الى الحكومة الايرانية بعد خمسة عشر عاماً من تاريخ البدء بالعمل[1] .

كما توصلت الحكومة الايرانية وبريطانيا في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1974م الى اتفاقية مقايضة بينهما تبلغ قيمتها (110 مليون) جنيه استرليني، وبموجب هذه الاتفاقية يتم تصدير خمسة ملايين برميل من النفط الايراني الى بريطانيا ، في حين تستورد الحكومة الايرانية ما تحتاجه من البضائع البريطانية ، وصرّح وزير الخزانة البريطانية بعد التوقيع على الاتفاقية المذكورة بقوله : « إن التعاون بيننا لم يقف عند هذه الاتفاقية المهمة ، بل أن هذه الاتفاقية تُعد تمهيداً لتعاون مثمر بيننا في كثير من المجالات في المستقبل »[2] .

وحصلت تطورات هامة في الوضع النقدي المالي بين الاقطار الدائنة والاقطار المُدينة، ولاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط ، وايران التي كانت تقترض الاموال من الدول الاخرى ، أصبحت تبحث عن اسواق في الاقطار الاوربية لتقديم القروض اليها ، في الوقت الذي قامت بتسديد الكثير من قروضها الاجنبية الكبيرة ، ونشرت صحيفة الديلي تلغراف البريطانية تقريراً اقتصادياً ونقدياً قالت فيه : « إن طهران تبحث الان موضوع اعطاء قروض لبريطانيا بمبلغ قدره مليار دولار ، نظراً للوضع الاقتصادي المضطرب في بريطانيا ، على أن يكون هذا القرض لمدة ثلاث سنوات »[3] . وجاء في احدى تقارير

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 4 ، ص33 .

(2) مقتبس من : المصدر نفسه ، وثيقة رقم 19 ، ص282 .

(3) المصدر نفسه ، وثيقة رقم 6 ، ص68 ؛ "اطلاعات" (صحيفة) ، طهران ، 4/ 2/ 1974 .

البنك الدولي ، إن عوائد ايران النفطية ستزيد الى ضعفين ، أي الى (7،30 مليار) دولار بعد ست سنوات، وأضاف هذا التقرير أن عوائد ايران النفطية سوف تبلغ (9،14 مليار) دولار في عام 1974م ، وسوف تزداد في السنة التي تليها الى (1،17 مليار) دولار ، ووفقاً لهذا التقرير ، ازدادت العوائد النفطية للدول الاعضاء في منظمة اوبك الى مبلغ (2،85 مليار) دولار في عام 1974م[1] .

كما أعلن الاتحاد السوفيتي والمانيا الغربية موافقتهما في الثامن عشر من كانون الثاني 1974م على صفقة غاز مع الحكومة الايرانية قيمتها ملايين الدولارات لتزويد المانيا بالغاز الطبيعي ، جاء ذلك عند تصريح وزير الاقتصاد الالماني في نهاية اجتماعات المؤتمر الاقتصادي الالماني ـ السوفيتي المشترك الذي استمر اربعة ايام[2] ، علماً أن ارتفاع اسعار الغاز الطبيعي المتزايدة في ايران سبب تغيراً مهماً في قيم الاستيراد السوفيتي ، فاستورد السوفيت من ايران (86،8 مليون) متر مكعب من الغاز الطبيعي عام 1973م ، وفي عام 1974م اصبحت الاستيرادات تقدر بـ(094،9 مليون) متر مكعب ، لكن الكلفة تضاعفت بدرجة كبيرة نتيجة لزيادة (85٪) من اسعار الغاز الطبيعي ، التي أدت الى اتفاق الطرفين عليها عام 1974م ، ونجاح صيغة تصدير الغاز مقابل استيراد البضائع بين البلدين ، دفعت الى التوصل الى تبادل غازي اكبر ، وكان السوفيت يحصلون على الغاز الايراني بسعر (75 سنتاً) لكل وحدة حرارية ، في

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 6 ، ص68 ؛ «طهران جورنال» (صحيفة) ، طهران ، 2/ 2/ 1974 .

(2) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 2 ، ص7 ؛ «طهران جورنال» (صحيفة) ، طهران ، 19/ 1/ 1974 .

ووقعت كل من الحكومة الايرانية والاتحاد السوفيتي والمانيا الغربية في موسكو في 10 نيسان 1975م على اتفاقية لمد الغاز الطبيعي الايراني عن طريق الانابيب عبر حدود الاتحاد السوفيتي الى المانيا الغربية ، وهي اول اتفاقية تشمل ثلاث دول تعقد بنجاح بعد اكثر من سنة من المفاوضات العسيرة . ينظر :

Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12606.

الوقت الذي يبيع فيه السوفيت غازهم الى اوربا الغربية باسعار مرتفعة يفوق هذا السعر بكثير[1] .

أما بشأن مفاوضات اللجنة الاقتصادية المشتركة الايرانية ـ الفرنسية ، فقد انتهت في الثالث من شباط 1974م ، وتركزت على موضوع تزويد ايران بكميات اكبر من النفط الى فرنسا ، فضلاً عن ازدياد التمويلات الفرنسية في ايران ، وطالبت فرنسا ايران الموافقة على بيع (40 مليار) متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً الى فرنسا والمانيا الغربية بصورة مشتركة ، ومساهمة فرنسا في انشاء مصفى نفط في تبريز ، فضلاً عن مساهمة ايران في انشاء مصفى نفط في شرق فرنسا ، ومساهمتها في استخراج نحاس ايران[2] .

أما فيما يتعلق بمنظمة اوبك ، فمما تجدر الاشارة اليه أن في السابع من كانون الثاني 1974م حتى التاسع منه ، عقدت الدول المصدّرة للنفط (أوبك) اجتماعاً استثنائياً في جنيف ، تقرر فيه ربط مسألة تثبيت الاسعار بالحد من التضخم في الدول الصناعية ، والحد من ارباح الشركات النفطية الكبرى[3] ، وقررت الاوبك ألا ترفع اسعار النفط في الربع الاول من عام 1974م ، وفي شهر آذار من العام نفسه ، اتخذت الاوبك قراراً مماثلاً للربع الثاني من السنة، وبابتداء الربع الثالث من السنة ، وعندما طرحت الاوبك مجدداً مسألة زيادة الاسعار، تم الاتفاق على زيادة العائدات النفطية من (5، 12٪ ـ 5، 14٪) لغالبية الاعضاء بدل زيادة الاسعار[4] ، وبهذا ظلت الاسعار على حالها ربع سنة

---

(1) بان فوزي داود الدليمي ، المصدر السابق ، ص35 .

(2) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 17 ، ص ص84 ـ 85؛ « كيهان الانكليزية » (صحيفة) ، طهران ، 9/ 2/ 1974 .

(3) ناصر محمد الزمل ، المصدر السابق ، ص204 .

(4) وفي اجتماع حزيران 1974م ، قررت الدول الاعضاء في اوبك زيادة الضرائب المفروضة على الشركات النفطية من (5، 12٪ الى 5، 14٪) في كل البلدان الاعضاء باستثناء السعودية ، مما أدى الى زيادة عائدات الحكومات من النفط ، كما تم الغاء النظم السابقة للتسعير . ينظر : المصدر نفسه ؛ ابراهيم نصار ، المصدر السابق ، ص25 .

أخرى[1] . وتُعد المدة من عام 1971م حتى السابع عشر من آذار 1974م مدة ازدهار حقيقي لعلاقات التعاون النفطي بين ايران واقطار المشرق العربي المنتجة للنفط في اطار منظمة الاوبك ، على الرغم من أن ايران لم تكن طرفاً في القرار النفطي العربي ، وفي تلك المدة ساندت السعودية الاتجاه المتشدد داخل الاوبك لرفع الاسعار وتخفيض الانتاج ، وهذه السياسة النفطية السعودية كانت تروق تماماً لكل من العراق وايران ، وعلى الرغم من أنها كانت تحقق مصالح مشتركة ، لكنها لم تكن تُعبر عن سياسات مشتركة ، لغياب علاقات التعاون المشترك فيما بين الدول الثلاث ، وابتداءً من عام 1974م تميزت اجتماعات الاوبك بحدوث مشاجرات ومنازعات بين مجموعتين متميزتين: مجموعة (صقور الاوبك) تسعى الى رفع اسعار النفط وتضم (ايران ـ العراق ـ ليبيا ـ الجزائر ـ نيجيريا) ، ومجموعة (حمائم الاوبك) تحرص على استقرار سعر معتدل للنفط وتضم (السعودية ـ الامارات ـ الكويت ـ قطر)[2] . وكان من الصعوبة ايجاد قاعدة يتم فيها التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة التي تؤدي بالضرورة الى مصالح سياسية متضاربة ومتناقضة[3] . وهو مؤشر سلبي يوضح مدى الانقسام بين دول الاوبك ، وقد تستفيد منه الدول الصناعية المستهلكة للنفط لتحقيق مصالحها ، ويبدو أن سبب الانقسام يعود الى أن مجموعة صقور الاوبك أممت نفطها ، في حين أن دول حمائم الاوبك لم تؤمم نفطها .

وفي قرار الجلسة الطارئة السادسة لهيأة الامم المتحدة ، صيغت في بداية شهر أيار 1974م ـ ولأول مرة ـ مبادئ نظام اقتصادي عالمي جديد[4] ،

(1) اديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص304 ـ 305.

(2) فهد مزبان خزار الخزار ، توجهات ايران نحو اقطار المشرق العربي ، ص 159.

(3) Maurice J. Williams , The aid programs of the opec countries, «Foreign aairs journa» l , vol , 54 , N. 2 , U.S.A , (January 1976) , p. 316.

(4) دعت الجمعية العامة للامم المتحدة لعقد جلسات خاصة ، بناءً على طلب الرئيس الجزائري هواري بومدين، وكانت فحوى دعوة بومدين ، أن هناك جملة من الاوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الدول الفقيرة ودول العالم الثالث بشكل عام ، من جراء تصاعد أسعار النفط والسلع الاستهلاكية الاخرى، في مقابل =

واعتماداً على حق تقرير المصير للشعوب والسيادة المتساوية للدول ، فقد أعلنت قرارات من بينها السيادة الكاملة لكل دولة على مصادر ثرواتها الطبيعية ، وجميع المؤسسات الاقتصادية ، وأخيراً الحق في تأميمها[1] . ويُعد قرار هيأة الامم المتحدة تعزيزاً لمطالب الدول المنتجة للنفط في حريتها لرفع الاسعار وتأميم ثرواتها النفطية .

ومن جانب آخر فقد اتهمت الحكومة الايرانية وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر بالتحريف والتلفيق في اسعار النفط ، وعدّت اقتراح كيسنجر بضرورة تشكيل جبهة اتحادية للدول المستوردة للنفط لمواجهة اوبك ، تهديداً فارغاً من أي مضمون[2] . كما شدّد جمشيد آموزغار ـ وزير المالية الايرانية ـ في معرض رده على تصريحات وزير الخزانة الامريكية ، الذي اعترض على قيام الدول المنتجة للنفط برفع اسعاره وتعداد قيمته في الاسواق الدولية قائلاً : « من حق الدول المنتجة للنفط والمصدرة له أن تحدد سعر نفطها بنفسها، ولا يحق لأي دولة أخرى التدخل في هذا الامر ، تأييداً لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، وإذا كانت الدول الصناعية الغربية تريد أن تتدخل في الأمر ، فيجب أن يكون لها الحق في تحديد أسغار سلعهم الصناعية »[3] .

وأعلنت الحكومة الايرانية بوضوح ، أنها ترغب أن تستلم مقابل بيع النفط

= اهمال الحاجات التنموية لهذه البلدان وتراجع اسعار صادراتها من النفط الخام ، وكانت هذه الدعوة تمثل نهجاً دفاعياً واضحاً بذلته منظمة اوبك ، وتم اقرار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية في كانون الاول 1974م من لدن الجمعية العامة للامم المتحدة . ينظر :

Maurice J. Williams , op. cit. , p. 316.

(1) ادموند رونر ، المصدر السابق ، ص41 .
وفي المدة من عام 1974م وحتى كانون الاول 1978م ثبّت سعر البرميل بالتدريج من أعضاء اوبك الى (8،12 دولار) . ينظر : المصدر نفسه ، ص41 .

(2) بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص209 .

(3) مقتبس من : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 7 ، ص86 .

بضائع استهلاكية ، وأبلغت الولايات المتحدة الامريكية بذلك رسمياً ، ولكن كيسنجر أعلن مرات عدة، أنه يعارض فكرة مقايضة هذه البضائع مع النفط بصورة مباشرة ، مما جعل الشاه يوجّه انذاراً للمؤتمر الذي عقدته الاقطار المستهلكة للنفط في واشنطن ، لتأكيد عزم ايران في هذا المجال لارغام الاقطار المستهلكة للنفط على قبول الشروط الحالية ، وأيّدت الانذار كل من السعودية والكويت ، فقد حذّرت هاتان الدولتان الاقطار المستهلكة من اتخاذ أي قرار تحميلي ومجحف ضد الاقطار المنتجة للنفط[1] . وهو تغير واضح في الموقف السعودي الذي كان يخالف الدول المنتجة للنفط ، في مطالبها السابقة . ومن جهة أخرى فان النقد الشديد الذي وجهه راديو موسكو ضد مؤتمر واشنطن ، والدعايات الجانبية التي ظهرت في اوربا لمقاومة أي قرار معاد لمنظمة اوبك ، كان له تأثير كبير حتى في الصحافة الامريكية ، التي صارت تتنبأ بفشل مؤتمر واشنطن[2] .

وفي خطاب القاه الرئيس الامريكي فورد في الجمعية العامة للامم المتحدة في الثامن عشر من أيلول 1974م ووزير خارجيته هنري كيسنجر ووزير ماليته سايمون ، جاء فيه « أن العالم لا يمكنه ان يتحمل استمرار ارتفاع اسعار النفط ، بل لا يمكنه أن يتحمل حتى مستوى الاسعار الحالي ، وعلى عكس المواد الغذائية ، فارتفاع اسعار النفط ليس نتيجة لعوامل اقتصادية وانخفاض

(1) ومنذ حدوث ازمة الطاقة العالمية ، وضعت الولايات المتحدة الامريكية خططها المستقبلية للسيطرة على منابع النفط عسكرياً ، كما أدى عدم ثقتها في حلفائها الاوربيين بشأن ضمان امدادات النفط لاسرائيل الى تكثيف امداداتها النفطية عبر المحيط الهادئ الى المحيط الهندي ، وهددت الامارات العربية المتحدة في كانون الثاني 1974م أنه في حالة وقوع هجوم على الاقطار العربية ، فانها ستفجر حقولها النفطية ، وكانت السعودية اعلنت قبل ذلك بانها ستفجر جميع حقولها النفطية في حالة قيام الولايات المتحدة الامريكية بتدخل عسكري في حقول نفط السعودية ، كما أن الكويت والجزائر قد هددتا أنه في حالة قيام مثل هذه المحاولة فانهما ستفجران حقول نفطهما . ينظر : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 2 ، ص5 ؛ جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ج5 ، ص12 .

(2) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 7 ، ص88 .

فعلي في القدرة الانتاجية ، وحرية العرض والطلب ، وإنما هو ناجم بالاحرى عن القرارات التي اتخذت عمداً ، التي تهدف الى الحد من انتاجه ، والحفاظ على مستوى مصطنع من الاسعار ، إن الدول المنتجة للنفط ، التي رفعت اسعاره نتيجة لقرار سياسي يمكنها أيضاً أن تخفضه بقرار سياسي آخر ، ليس من مصلحة أي مجموعة من الدول أن تقيم سياستها على الصراع ، لأن سياسة الصدام قد تُنبئ بكارثة بالنسبة للجميع »[1] .

إن خطاب الرئيس الامريكي هذا يدل على مدى السخط على الدول المصدّرة للنفط (اوبك) ولاسيما أن الولايات المتحدة كانت تعاني من أزمة اقتصادية حقيقية تتمثل بانخفاض قيمة الدولار ، مما جعل الرئيس الامريكي فورد ووزير خارجيته كيسنجر يهددان الدول المصدرة للنفط من أجل تخفيض أسعار النفط بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة .

وترتب على تحكم دول الخليج العربية في تسعير نفطها أن أصبحت الدول الصناعية الكبرى تقف مترقبة لما ستفعله تلك الدول الصغيرة ، التي أصبحت خلافاً للقاعدة ، تملك القدرة في التأثير على حياتها الاقتصادية ، وكان لابد إزاء ذلك من حدوث ردود أفعال كان من ابرزها انشاء « وكالة الطاقة العالمية »[2] ، في تشرين الثاني 1974م ، التي كان من أهدافها، تشجيع السياسات التي تؤدي الى أن تكون حاجة الدول المصدّرة للنفط الى العائدات

(1) مقتبس من : جورج طعمة ، المصدر السابق ، ص15 .
وقد رُفع الحظر النفطي العربي عن الولايات المتحدة الامريكية في 18 آذار 1974م وعن هولندا في 11 تموز من العام نفسه . ينظر : المصدر نفسه ، ص ص13 ـ 14؛ ظافر محمد العجمي ، المصدر السابق ، ص378 ؛ ج. ب. ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ج2 ، ترجمة : خضر خضر ، بيروت ، (د.ت) ، ص470 .

(2) وتضم وكالة الطاقة العالمية الدول التسع في السوق الاوربية المشتركة من دون فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، كندا ، السويد ، النمسا ، تركيا ، وقد أنشئت هذه الوكالة لتحطيم قوة أوبك . ينظر : ج. ب. دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، ج2 ، ص470 ؛ علي شمس اردكاني ، العلاقات الاقتصادية العربية الايرانية الراهنة وآفاق تطويرها ، "المستقبل العربي" (مجلة) ، العدد 202 ، السنة 18 ، بيروت ، ك1 1995 ، ص132 .

المالية اكثر من حاجة الدول المستهلكة أو المستوردة للنفط ، وعلى مدى سنوات قليلة ، أصبحت تلك « الوكالة » هي المتحكمة عملياً في تحديد سعر النفط لمصلحة الدول الاعضاء بها ، مما أدى الى تراجع ملحوظ في اسعار النفط ، وارغام الدول المصدرة على زيادة معدلات انتاجها[1] .

إن ارتفاع سعر النفط اربعة اضعاف في عام 1974م ، والازدياد المفاجئ لعائدات ايران النفطية ، خلق بصيصاً من الامل لمستقبل ايران ، وامكانية تطبيق المشاريع الاصلاحية، في الوقت الذي تكهن بعض الخبراء الامريكيين باتساع حجم الغضب الجماهيري ما لم يَفِ الشاه بوعوده وتعهداته ، وعلى الرغم من الحملات الدعائية الواسعة بشأن ازدهار البلاد ، فان الارباك والفوضى كانا سائدين في جميع مرافق الدولة ، ولم تكن الدولة تعاني من مشكلة مالية ، لكن كانت تعاني من أزمة اجتماعية واقتصادية خانقة ، وتمركز السلطة والثروة، واتساع الفساد ، ومنح الاولوية للجانب العسكري ، وقلة الامكانات التعليمية والتقنية ، وانخفاض مستوى الصادرات وارتفاع نسبة الواردات بما في ذلك البضائع الاساسية[2] .

أخذت اسعار المنتجات النفطية في اوربا تتناقص ، كما بدأت صادرات الشرق الاوسط من النفط تتناقص أيضاً ، ونزلت في شهر كانون الثاني 1975م الى مستوى اقل من مستوى التصدير[3] ، أما شركة النفط الوطنية الايرانية فقد أعلنت بأنها خفضت انتاجها من النفط في شهر أيار 1975م بواقع مليون برميل يومياً[4] . والجدول الآتي يوضح انتاج النفط الخام (بملايين الاطنان المترية) في ايران[5] .

---

(1) جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ج5 ، ص26 .

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص340 .

(3) اديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص308 .
وأجرى العراق تخفيضاً في سعر النفط في شهر كانون الثاني 1975م ، فأنزل السعر الى (11،20 دولار) للبرميل ، مما جعله يُتهم بتخفيض الاسعار سراً . ينظر : المصدر نفسه ، ص311 .

(4) « السياسة الدولية » (مجلة) ، العدد 42 ، القاهرة ، تشرين الاول ـ 1975، ص944 .

(5) صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، بغداد ، 1979 ، ص213 .

1975	1974	1973	1972	1971	1970
323	301	293،9	254	227،34	191،66

وقال وزير النفط الايراني جمشيد آموزغار[1] ، « إن ايران تعارض الآن اتخاذ الدولار عملة عالمية لاعتمادها في اسعار النفط » ، في مقابلة أذيعت في طهران في التاسع عشر من حزيران 1975م ، وقال : « إنه في الاجتماع القادم لمنظمة اوبك في ايلول من العام نفسه ، فان الاعضاء سوف يدرسون خيارات أو بدائل للدولار الامريكي لاعتمادها في سعر بيع النفط، علماً أن أعضاء اوبك تدارسوا في الشهر الحالي (حزيران) التخلي عن الدولار الضعيف والبدء في استعمال (حقوق السحب الخاصة) ، بعد اجتماع أيلول القادم لحماية استحقاقات النفط ضد تقلبات الدولار ، وأن حقوق السحب الخاصة ، ستكون أساساً للتداول ، وسيكون الدولار أحد العملات في حقوق السحب الخاصة »[2] . كما علّق الشاه في مقابلة مع مراسل وكالة نيوز الامريكية ، على القرار الامريكي - الفرنسي لزيادة سعر احتياطاتهما من الذهب قائلاً : « إذا رُفع سعر الذهب في رأسمال دول مختلفة ، فان ذلك يقود الى تآكل قوة الشراء الاصلية للدول المصدّرة للنفط من الدخل المطلوب من صادرات النفط ، مما سيدفع الدول المصدّرة للنفط لاتخاذ الخطوات الضرورية لحماية قوة شرائها الاصلية »[3] . وقررت الدول المنتجة للنفط في اجتماع منظمة اوبك في ليبرفيل في (9 - 11 حزيران 1975م) ، اعتماد حقوق السحب الخاصة بدلاً من الدولار لحساب عائداتها ، ابتداءً من الاول من تشرين الاول من العام نفسه[4] .

ويبدو أن التهديد الذي أطلقه وزير النفط الايراني جمشيد آموزغار بشأن اعتماد عملة أخرى غير الدولار في اسعار بيع النفط ، قد تحقق فعلاً في اجتماع دول اوبك ، مما يوضّح قوة ونفوذ المنظمة المذكورة للضغط على الدول

(1) تأسست وزارة النفط الايرانية عام 1975م وأصبح جمشيد آموزغار وزيراً لها ، بعد أن كانت شركة النفط الوطنية الايرانية هي التي تدير شؤون النفط .

(2) مقتبس من : Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12693.

(3) مقتبس من : Ibid , p. 12417.

(4) ناصر محمد الزمل ، المصدر السابق ، ص294 .

الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت قوة عملتها الرئيسة (الدولار) ضعيفة جداً . فضلاً عن أن المردودات المالية الضخمة من أسعار النفط قد جعلت الشاه وحكومته يفكران بتقوية ايران عسكرياً باتباع سياسة تسلح جديدة .

ـ الاستمرار في سياسة التسلح :

استمرت حكومة هويدا في المدة ما بين عامي 1971 ـ 1975م بتنفيذ سياسة الشاه محمد رضا بهلوي في زيادة القدرات العسكرية الايرانية بوساطة تنويع مصادر تسليحها ، وأخذ الشاه يؤدي دور الشرطي في المنطقة تحت مظلة الدعم العسكري الامريكي ، ففي الثلاثين من تشرين الاول 1971م ـ وبعد الانسحاب البريطاني بيوم واحد من المنطقة ـ قامت القوات الايرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)[1] ، حينما أعلن رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في مجلس النواب الايراني ، « أن قوات عسكرية نزلت طنب الكبرى والصغرى واحتلت نقطاً استراتيجية في ابو موسى » ، وأشار هويدا « أن الخلاف بين بريطانيا وايران على الجزر الذي يرجع الى ما يقرب من ثمانين عاماً قد سوّي نهائياً ، وأن سيادة ايران أعيدت الى هذه الجزر ، بعد محادثات مطوّلة مع الحكومة البريطانية ، وأن دخل النفط سيقتسم بالتساوي بين ايران والشارقة ، في حالة اكتشافه في جزيرة ابو موسى ، وستقدّم ايران معونة مالية ومساعدة فنية لها »[2] . وبهذا تكون ايران باحتلالها الجزر المذكورة قد أوجدت حالة من العداء والتوتر في منطقة الخليج العربي .

---

(1) عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، النزاع الاماراتي الايراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) 1971 ـ 2001 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص67 .

(2) مقتبس من : جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ج4 ، ص ص180-181 ؛ بديع محمد جمعة وآخرون ، العلاقات العربية الايرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص158.

أما بشأن جزيرة ابو موسى ، فقد توصل الشاه مع حاكم الشارقة الى اتفاق =

وسبق احتلال الجزر العربية الثلاث تهديدات من المسؤولين الايرانيين ، ففي حديث صحفي للشاه في مدينة زيورخ في اثناء زيارته لها في السادس عشر من شباط 1971م ، قال: « عند جلاء القوات البريطانية ، فان مجاميع قوية مسلحة تحاول السيطرة على مدخل الخليج العربي ، وأنه سيتم القضاء عليهم عن طريق القوة إذا اقتضت الضرورة » ، وأضاف: « أن الجزر الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وابو موسى) تعود لنا بحسب الخرائط والوثائق البريطانية التي تبرهن على ذلك ، ونحن سوف نأخذها بالقوة إذا كان ذلك ضرورياً ، ونحن لا ننوي الاشراف عليها أو بيعها لبلدنا بالمزاد العلني » . كما صرّح وزير الخارجية الايرانية أردشير زاهدي أيضاً بهذا الشأن ، « أن ايران سوف لن تتنازل عن حقوقها الشرعية في سيادتها على جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى ما لم يتم الاعتراف بهذه الحقوق تماماً، وإلا فلا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن في الخليج الفارسي »[1] .

كما صرّح الشاه لصحيفة بلتز Blits الهندية في الرابع والعشرين من حزيران 1971م قائلاً : « إن الجزر الثلاث تعود لايران وأن بريطانيا قد اغتصبتها قبل ثمانين عاماً ، حيث لم تكن هناك حكومة مركزية قوية في ايران ، وأن والدي أرسل سفناً مسلحة لاسترداد الجزر ، إلا أن بريطانيا أكدت لايران ، أن أية جهة لن ترفع علمها على هذه الجزر لحين تسوية القضية » ، واختتم الشاه تصريحه بالقول : « آمل أن يحدث ذلك الآن ، وإلا لن يبقى أمامنا أي بديل غير الاستيلاء على هذه الجزر بالقوة »[2] .

= للاستيلاء على الجزيرة المذكورة ، بينما شجب حاكم رأس الخيمة الاحتلال الايراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، وطالب باستقلالها . وكان رد فعل العراق قوياً إبان احتلال الجزر الثلاث ، وعلى اثرها تدهورت العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران . ينظر :

Donald N. Wilber , op. cit. , p.253.

(1) مقتبس من : Asian Recorder , 1971 , op. cit. , p. 10044.

(2) مقتبس من : خليل ابراهيم أحمد وآخرون ، قضايا عربية معاصرة دراسة تاريخية سياسية ، جامعة الموصل ، (د.ت)، ص318 ؛

Asian Recorder , 1971 , op. cit. , p. 10284.

وكرر وزير الخارجية الايرانية أردشير زاهدي في السادس والعشرين من حزيران من العام نفسه ، ما ورد في تصريح الشاه، وكذلك خطاب رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في أهالي ميناء بندر عباس في السابع والعشرين من الشهر نفسه ، الذي ورد فيه : « إن ايران بحاجة للجزر الثلاث من أجل أمنها ورخائها ، وأنها ستقاتل بكل قوة من أجل تحقيق هذا الهدف، إذا ما فشلت في حل المسألة بالوسائل السلمية »[1] .

وكذلك جاءت هذه التهديدات العلنية والسافرة في الكتاب السنوي الأخضر ، الذي تصدره وزارة الخارجية الايرانية ، فقد جاء فيه : « ما لم تعد هذه الجزر الثلاث الى ايران ، فان الحكومة الايرانية لن توافق فقط على قيام الاتحاد الفيدرالي للامارات العربية في الخليج ، بل انها ستعمل ضده »[2] . وأكد ذلك وزير الخارجية الايرانية أردشير زاهدي في اثناء زيارته للبحرين[3] ، وقال : « إن السيادة على الجزر الثلاث ليست موضوع نقاش ، وأنها مسألة اساسية لسلامة ايران ، وأن ايران مصممة على وضعها تحت سيطرتها »[4] .

ويبدو أن احتلال الجزر العربية الثلاث جاء بضوء اخضر وموافقة من

---

(1) مقتبس من : خليل ابراهيم أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص318 .

(2) مقتبس من : محمد حسن الزبيدي ، موقف العراق القومي من قضية الجزر العربية الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ، بغداد ، 1980 ، ص12 .

(3) جابر ابراهيم الراوي ، الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الاقاليم عن طريق القوة ، بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ، منشورات وزارة الإعلام العراقية ، بغداد ، 1975 ، هامش ص429 .

(4) مقتبس من : خليل ابراهيم أحمد وآخرون ، المصدر السابق ، ص318 . وللتفاصيل أكثر حول موضوع احتلال الجزر الثلاث وردود الفعل العربية والدولية ، يراجع : جمال زكريا قاسم ، المصدر السابق ، ج4 ، ص ص243 ـ 249 ؛ وليد الاعظمي ، النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1764 ـ 1971م) ، بغداد ، ط2، 2003 ، ص ص173–184 ؛ توماس ماتير ، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط1 ، 2005 ، ص ص271 ـ 342 .

الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، ولاسيما أن الشاه كانت تربطه علاقات متميزة في تلك المدة مع الرئيس الامريكي نيكسون ، فضلاً عن أن بريطانيا كانت بحاجة الى اقامة علاقات جديدة مع ايران بعد انسحابها من منطقة الخليج العربي ، وكذلك ابدت ايران استعدادها لسد الفراغ الحاصل بعد الانسحاب البريطاني ، في وقت انشغال الولايات المتحدة بحرب فيتنام ، ومن أجل ضمان تدفق النفط عبر مضيق هرمز .

وفي اواخر عام 1971م وعلى غرار امتلاك العراق الدبابات (T 55) السوفيتية الصنع ، اشترت ايران اسلحة متنوعة من الولايات المتحدة الامريكية ، ودخلت عملياً في دائرة الاحتلال والتوسع عندما احتلت الجزر العربية الثلاث ، وكان ذلك منسجماً مع رغبة الولايات المتحدة الامريكية في أن تصبح ايران اكبر قوة عسكرية في الشرق الاوسط في اربع سنوات[1] .

ومن جانب آخر فقد كانت حصة ميزانية الدفاع الايرانية لعام 1970 ـ 1971م ، قد ارتفعت من (779 مليون) دولار في العام المذكور الى (1،023 مليار) دولار في عام 1971 ـ 1972م[2] ، وحصلت ايران على الطائرات المتطورة (F ـ 15) التي لم يسبق للولايات المتحدة تزويد حلفائها في حلف

---

(1) هنري فورتيك ، سياسة ايران ازاء الخليج العربي في السبعينات ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980 ، ص344 .
وبالحكم على ايران بمعايير متعددة كالحجم والسكان والقيادة السياسية والقدرة العسكرية ، فانها قد عدّت الاقوى في منطقة الخليج العربي وفي الشرق الاوسط من دون شك . ينظر : بيتر مانجولد ، تدخل القوى الكبرى في الشرق (الخليج العربي والجزيرة العربية) ، ترجمة : فاضل زكي محمد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص83 .

(2) Amitav Acharya , op. cit. , p. 29.
وقد شهدت الميزانية الدفاعية الايرانية بين آذار 1970م وآذار 1971م ارتفاعاً بنسبة (100،1٪) ، فقد كان حجم المشتريات الايرانية من الاسلحة عام 1970م بحدود (800 مليون) دولار ، وارتفعت حصة الدفاع من حجم الناتج القومي الاجمالي أيضاً، ففي الوقت الذي كان يبلغ (8،7٪) عام 1970م ، أضحى (4،16٪) عام 1978م . ينظر : Ibid .

شمال الاطلسي بمثلها ، ولكي تستطيع المنشآت الايرانية من استيعاب هذه الاسلحة الحديثة وتشغيلها ، تم توسيع ميناء بندر عباس ، ليصبح من أهم الموانئ العسكرية في آسيا ، كما تم انشاء مطارات عسكرية متطورة في بوشهر وجاسك ، فضلاً عن توسيع القاعدة البحرية في المحمرة[1] .

وأوضح جوزيف سيسكو نائب وزير الخارجية الامريكية ، أن لدى ايران القدرة على اداء دور اقليمي يفضي الى تدعيم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، والعمل على ضمان استمرار تدفق النفط الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية في الغرب ، أما ايران فقد اشارت الى ضرورة أن تكون أي ترتيبات أمنية اقليمية في المنطقة تجري بموافقة واستشارة طهران ، كما اشار كيسنجر الى أن الدور الذي ترغب ايران القيام به لا يتكامل مع الدور الذي تسعى القيام به الولايات المتحدة الامريكية فقط ، بل أن ايران قادرة على انجاز واتمام متطلبات دورها الاقليمي من دون الحاجة للدعم الامريكي ، ولاسيما أن الشاه ابدى رغبته بأن تكون المساعدات العسكرية الامريكية خارج نطاق آلية « السلاح مقابل النفط » ، كما أشار مساعد وزير الدفاع الامريكي جيمس نويس : « الى أن الدور الايراني مرحب به داخل الدوائر العسكرية والامنية الامريكية ، طالما أن الدور الامريكي المباشر في المنطقة سوف يفضي الى حدوث انقسام في العالم العربي ، كما أن هناك تصادماً سوف ينشأ بين ايران والسعودية بشأن ممارسة هذا الدور الاقليمي »[2] . علماً أن اعتماد الولايات المتحدة الامريكية كان منصباً على كلتا الدولتين .

وتم تشريع قانون الخدمة الالزامية من مجلس النواب الايراني عام 1971م[3] ، ووصلت أعداد الفئة العسكرية المنخرطة ضمن هذا المجال بحدود

(1) أحمد باسل البياتي ، دور ايران في المنظومة الامبريالية ، بحث في كتاب (دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1985 ، ص261 ، ص266 .

(2) مقتبس من : Amitav Acharya , op. cit. , p. 23.

(3) كانت خدمة التجنيد الالزامي تصل الى (25 سنة) ، سنتين خدمة الزامية فعلية و6 سنين خدمة عسكرية بديلة و8 سنين احتياط درجة اولى و9 سنين احتياط درجة =

(000، 225 ـ 000، 250 شخص) ، أما مواقع القيادة المركزية والرئيسة للجيش الايراني ، فالقيادة الاولى تقع في كرمنشاه ، والقيادة الثانية تتمركز في العاصمة طهران ، أما القيادة الثالثة للجيش الايراني فتقع في شيراز ، علماً أن عناصر الجيش الايراني تتألف من ثلاث فرق مشاة وثلاث فرق مدرعة وأربعة ألوية مساندة ، وسلاح فرق المشاة يأتي من الولايات المتحدة ، وكذلك الدبابات وحاملات المدفعية للاشخاص تأتي من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ، أما القوة البحرية ، فيصل عددها الى عشرة آلاف شخص ، ويتضمن سلاحها : مدمرات وبارجات بحرية وأربع بارجات سريعة ، واربع سفن حربية، وست سفن حربية أخرى لازالة الالغام ، وستة عشر قارباً لاغراض خفر السواحل ، فضلاً عن اثني عشر طائرة حوامة ، واكبر سرب طائرات حربية عالمية ومركبين لانزال الجنود والعتاد الى الشواطئ ، ومراكب مساندة ، وتتمركز القاعدة البحرية الرئيسة في بندر عباس ، وتشارك البحرية الايرانية في التدريبات السنوية (السنتو) مع العناصر البحرية الامريكية والبريطانية ، أما القوة الجوية ، فيبلغ تعدادها (000، 25 مقاتل) ، ويتضمن سلاحها أربعة اجنحة لخمسة اسراب من الطائرات ، وكل سرب يتألف من ست عشرة طائرة وطائرات مقاتلة قاذفة للصواريخ نوع (نورث روب F ـ 5) وسربين من طائرات (مكدونيل F ـ 4) ، وطائرة من نوع (السيف الضالع F ـ 86)، وكذلك سرباً من الطائرات الاستطلاعية نوع (F ـ 15) ، وطائرات ناقلة (C -65 ، HE ـ 130) نوع لوكهيد هرقل ، وطائرات نوع هولندا (F ـ 12 ـ 27) ، فضلاً عن تزويد ايران بـ (200 طائرة) نفاثة مقاتلة ، مع قاذفات صواريخ امريكية وبريطانية . ويتألف السلاح الايراني من اكثر من (200 طائرة) مروحية ، اغلبها من الصنع الامريكي ، واكثر الطيارين

= ثانية ، ثم مُنِحَ تأجيل الخدمة العسكرية للطلاب والاشخاص الذين أدرجوا ضمن هذه الفئة الذين هم طلاب المدارس العالية والمعينين في التعليم العالي ، واشترط أن تكون اعمارهم (22 ـ 28 سنة) على التوالي ، ويمكن أن يستفيد من الاعفاء أيضاً الطلاب الراغبون بالاستمرار بدراساتهم . ينظر :

Donald N. Wilber , op. cit., pp. 254; 255 - Asian Recorder , 1971 , op. cit. , p. 10222.

الايرانيين تدربوا في الولايات المتحدة ، إذ شارك السلاح الجوي الايراني في تدريبات السنتو السنوية ، علماً أن القواعد الرئيسة للسلاح الجوي الايراني ، تتمركز في طهران ، همدان ، دزفول ، بندرعباس[1]

وفي التاسع من نيسان 1972م وقّع كل من العراق والاتحاد السوفيتي معاهدة ، قدّم بموجبها الاتحاد السوفيتي ضمانات للعراق ضد أي اعتداء عليه ، فضلاً عن تزويده بالاسلحة السوفيتية[2] ، الأمر الذي اقلق ايران بشكل كبير ، إن لم يكن قد انذرها بالخطر ، إذ أعلن السفير الايراني في الولايات المتحدة أمير خسروي أفشار فيما بعد ، "أن الاسلحة التي اشترتها ايران من الولايات المتحدة لم تكن بأكثر من تلك التي قام الاتحاد السوفيتي بتجهيزها الى جارنا العراق « . ولم يكن البناء العسكري لايران نابعاً من الخوف المتفاقم جراء بناء القوة العسكرية العراقية ، بموجب المعاهدة السوفيتية ـ العراقية لعام 1972م ، بل كان ناجماً عن خطر نمو الكماشة السوفيتية ـ العراقية ، التي تنظر اليها ايران بصورة اكبر واكبر ، بوصفها كماشة للروس من النهايتين ، حسب تعبير الكاتب الايراني روح الله رمضاني[3] .

وحرصت الادارة الامريكية على الاستجابة لجميع طلبات الشاه المتزايدة من الاسلحة والمعدات الحربية رداً على المعاهدة العراقية ـ السوفيتية لعام 1972م ، ووضعت في حسابها ضرورة ان تكون القوات الايرانية اقوى من كل جاراتها ، لذلك قدّم الرئيس الامريكي نيكسون في اثناء زيارته لايران في الثلاثين من أيار 1972م الى الشاه « الشيك الابيض » ، الذي أعطى الحق لايران في شراء المعدات العسكرية التي ترغبها[4] ، وأكدت الادارة الامريكية أن جميع

(1) Donald N. Wilber , op. cit. , p. 265.

(2) طاهر عبد الحكيم ، حول حرب تشرين والتسوية الامريكية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دمشق، ط1 ، 1976 ، ص75 .

(3) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص388 .

(4) سوسن جبار عبد الرحمن شريف ، الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية 1971 ـ 1988م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2006 ، ص130 ؛ روبرت كوبال ، سياسات الولايات المتحدة في الخليج العربي، ترجمة : د. خليل علي مراد ، بحث في كتاب «دراسات سياسية عن منطقة =

الامدادات العسكرية الامريكية الى منطقة الخليج العربي يجب ان تذهب أولاً لايران ، كما أن ترتيبات أمنية في المنطقة يفترض أن تتم بالتشاور مع الحكومة الايرانية[1] . وقد صرّح نيكسون في أثناء الزيارة ، « أن الولايات المتحدة ترغب مبدئياً ببيع ايران (طائرات F ـ 14 و F ـ 15) عندما تقتنع الولايات المتحدة بفعاليتها وكفاءتها التشغيلية »[2] ، وفي العام نفسه ، وافق نيكسون ومستشاره للامن القومي هنري كيسنجر لأول مرة على بيع ايران اسلحة تقليدية تريدها ، وقاموا بتعميم توجيه بذلك بمذكرة في نهاية تموز 1972م[3] .

وعلى الرغم من أن الجهات المعنية داخل الولايات المتحدة لم تؤيد قرار الرئيس الامريكي ومستشاره ، إذ أن وزارة الدفاع أعطت رأيها بعدم الزام الولايات المتحدة الامريكية بسياسة « التفويض المطلق لمبيعات الأسلحة الى ايران ، تجاهل الرئيس نيكسون ومستشاره كيسنجر هذه النصيحة ، لاعتقادهما أن رفع اسعار المعدات والاسلحة المتطورة الامريكية سيخفض من الطلب الايراني على هذه الاسلحة » ، وصعّد الشاه برنامج الحصول على الاسلحة بحدود لا يمكن تصوّرها ، فقد طلب (400 طائرة) مروحية عام 1972م

= الخليج العربي» ، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، (د.ت)، ص79.

(1) Amitav Acharya , op. cit. , p. 29..

(2) مقتبس من : جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص114 . وقد تعهد الرئيس نيكسون شخصياً في اثناء زيارته الى ايران في 30 أيار 1972م بما يلي :
1 ـ أن الولايات المتحدة تريد بيع طائرات F ـ 14 و F ـ 15 .
2 ـ ترغب الولايات المتحدة ببيع ايران صواريخ ذكية مجهزة بأشعة الليزر .
3 ـ ارسال لجان هندسية خدماتية امريكية الى ايران للعمل في الجيش الايراني .
ينظر : بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص196 .

(3) وكان السبب الرئيس وراء صفقة الطائرات المتطورة F ـ 14 ، التي اعطى فيها نيكسون ايران ضمانات بأن تحصل عليها في عام 1977م ، يعود وحسب وزير الدولة للشؤون الخارجية الامريكية سايروس فانس ، الى استمرار الاتحاد السوفيتي بتمويل العراق بالاسلحة ، مما أدى الى وجود مستودعات ضخمة اكبر من الموجود لدى ايران . ينظر : جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص114 .

وأسلحة ومعدات أخرى وصل سعرها الى (520 مليون) دولار[1] ، وكانت الولايات المتحدة مترددة في تسليم ايران طائرات F - 14 بغية التكتم على اسرار الاجهزة الالكترونية المستعملة في صناعة الطائرات ، ولكن سرعان ما سلمت لايران في اثناء زيارة نيكسون في العام المذكور[2] .

وشنّ الرئيس السوفيتي هجوماً عنيفاً على الحكم في ايران لشرائه هذه الكميات من الاسلحة ، وقام الشاه في أعقاب زيارة نيكسون لايران في أيار 1972م ، مباشرة بزيارة خاصة للاتحاد السوفيتي ، بدعوة من الرئيس السوفيتي برجنيف ، وطلب الروس من الشاه في احدى الاجتماعات ، التوقف عن سباق التسلح ، لكنه رفض هذا الطلب ، ودخلت المحادثات الى طريق مسدود بحسب قول فريدون هويدا[3] .

واستمرت مساعي الشاه في الحصول على الاسلحة ومن مصادر عدة ، ففي اثناء الزيارة التي قام بها الى بريطانيا في تموز 1972م ، تباحث مع وزير الدفاع البريطاني الكس داغلاس حول تزويد ايران بـ (500 صاروخ) أرض جو نوع رابير (Rapier) مع (34 راداراً) نوع (Blind Fire) للانظمة الدفاعية الجوية الايرانية ، في الوقت الذي تمتلك فيه القوة الجوية الايرانية (45) نظاماً دفاعياً صاروخياً من الطراز المذكور ، على أن يتم تجهيز ايران بها في بداية عام 1973م ، وقام الجنرال الايراني حسن طوفانيان بالتفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل الحصول على تلك الصفقة على شكل مراحل مختلفة ، بحسب ما جاء بوثيقة ايرانية[4] . كما تشير وثيقة ايرانية أخرى الى

---

(1) نزار كريم جواد الربيعي ، المصدر السابق ، ص ص120 ـ 121 .

(2) يبدو أن المخاوف الامريكية بلغت ذروتها اثر فضيحة تجسس اللواء مقربي ـ أحد جواسيس روسيا في ايران – الذي كان يعمل في قيادة أركان القوات المسلحة الايرانية ، الذي اعترف بالتهمة فيما بعد وأعدم . ينظر : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص484 ـ 485 .

(3) فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ص65 .

(4) مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال هشتم ، شمارة سي أم ، حول تجهيز ايران بصواريخ ارض جو مع رادارات جوية من بريطانيا ، وثيقة رقم 33 ، ص305 ، ص ص308 ـ 309 .

شراء (250) دبابة بريطانية مجهزة باللاسلكي ، طلبها الشاه في اثناء زيارته الى بريطانيا[1] .

وازدادت رغبة الحكومة الايرانية في الحصول على الاسلحة بدوافع تقوية القوات الدفاعية الايرانية ، فقد ذكرت صحيفة آيندكان الايرانية الصادرة في الخامس والعشرين من تشرين الاول 1972م ، أن حكومة هويدا قدّمت في الرابع والعشرين من الشهر نفسه لائحة الى مجلس النواب الايراني ، طلبت فيها الموافقة على اعتماد قدره اربعون مليار ريال من مصادر داخلية أو خارجية دفعة واحدة ، أو في مراحل متعددة وبفوائد ، طبقاً للانظمة المتبعة في ايران من أجل شراء الاسلحة التي يحتاجها الجيش الايراني[2] . كما جرى في تشرين الثاني من العام نفسه توقيع اتفاقية ايرانية ـ امريكية لغرض تدريب وتعليم الكوادر الايرانية من الطيارين والميكانيكيين في القاعدة الجوية في اصفهان[3] .

ونشطت مجموعات من الخبراء العسكريين والفنيين الامريكيين في ايران[4] ، في عام 1973م من أجل تمرير صفقات بيع الاسلحة وفق آلية « ادفع وحّمل »[5] ، ولذلك قدّمت الحكومة الايرانية طلبات لشراء ما قيمته (2،5 بليون) دولار من التجهيزات العسكرية الامريكية قبل ثمانية عشر شهراً من نشر أنباء مبيعات الاسلحة الضخمة من الولايات المتحدة ، وأُعلن في الخامس والعشرين من شباط 1973م ، أن ايران دفعت مبلغاً نقدياً لشراء ثمانية اسراب من القاذفات ـ المقاتلات من طراز فانتوم F ـ 4، و(144 طائرة) تقريباً ، يتم تسليمها على مدى الثلاث أو الاربع سنوات المقبلة ، فضلاً عن 141 قاذفة من طراز F ـ 5 الحديثة ، وما يقارب (489) طائرة (مروحية) ومعدات

---

(1) المصدر نفسه ، وثيقة رقم 36 ، ص319 ؛ وثيقة رقم 37 ، ص ص319 ـ320 .
(2) «آيندكان» (صحيفة) ، طهران ، 25/ 10/ 1972م .
(3) زينب احيائي ، المصدر السابق ، ص84 .
(4) تزايد عدد المستشارين الامريكيين في ايران من (900 الى 1100 شخص) في الجيش الايراني ، مما أثار غضب الشعب الايراني . ينظر : المصدر نفسه ، ص80 .
(5) Edward M. Kennedy , The Persian Gulf : Arms race or arms control ? , «Foreign aairs journal» , vol. 54 , N. 1 , New York , (October 1975) , p. 18 .

أُخر ، كما أُعلن أن ايران أصرّت على طلب استخدام عدة مئات اخرى من الكادر الامريكي للعمل لديها[1] .

وطلبت ايران من الولايات المتحدة الامريكية انشاء نظام اتصالات مخابراتي متطور يكون تابعاً لايران في منطقة الخليج العربي ، يكون هذا النظام متطابقاً مع أحدث ما توصلت اليه اجهزة الاستخبارات الامريكية[2] ، وبدأت الشركات الامريكية وهي شركة (راكول انترنشنل) باستحداث نظام « النصف الملياري دولاري IBX » ، وهذا النظام قادر على أن يجمع معلومات حول المعارضة في داخل ايران ، وأيضاً حول نشاطات الدول في الخليج العربي ، وتم توظيف عدد من الموظفين الامريكيين في هذا المشروع ، فضلاً عن الموظفين السابقين التابعين لجهاز الامن القومي والاجهزة الامنية الجوية الامريكية[3] .

وكشف رئيس الوزراء أمير عباس هويدا النقاب عن انتقال دراماتيكي مفاجئ في الميزانية أمام مجلس النواب في الرابع من آذار 1973م ، مع مضامين مهمة لجهود ايران المتواصلة في بناء « دفاع معتمد » ، واستند بيان الميزانية البالغة (10،1 بليون) دولار أمريكي على « سياسة اقتصادية توسعية توفر مزيداً من الاسلحة ومزيداً من الخبز » ، أما ما يتعلق بالاسلحة المذكورة ، فقد توقعت الميزانية « زيادة جوهرية جداً بما يوازي (47٪) في نفقات الدفاع ، وبزيادة بحدود (38٪) في الجوانب الاجتماعية وحقل الصناعة والزراعة على التوالي » ، ووعد رئيس الوزراء الايراني أن ايران ستبني قواتها لتكون « من أقوى الدفاعات الهائلة في العالم » ، وقال : « أن الوضع الدولي المضطرب قد جعل من الصعب على ايران أن تهمل تقوية اسطولها البحري وقوتها الجوية وقواتها البرية ، وأن تقوم بتجهيزهم بأكثر أنواع الاسلحة والانظمة تطوراً »[4] .

---

(1) روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص388 ؛ سلمى حداد ، المصدر السابق ، ص31.

(2) Edward M. Kennedy , op. cit. , p. 19.

(3) زينب احيائي ، المصدر السابق ، ص81 .

(4) مقتبس من : روح الله رمضاني ، سياسة ايران الخارجية . . . ، ص389 .

ونظرت واشنطن الى ايران بأهمية خاصة بسبب استقرارها ومواقفها بشكل عام ، وبسبب النشاط السوفيتي المتزايد والاسلحة المرسلة الى كل من سوريا والعراق ، وبسبب الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج العربي ، وفي اثناء مشاكل الطاقة المتزايدة داخل الولايات المتحدة ، كانت ايران ثاني مصدّر للنفط في العالم بعد السعودية ، وبغض النظر عن التطابق بين المصالح الايرانية والامريكية ، فلقد نظرت واشنطن الى مشتريات ايران من الاسلحة المصنعة في الولايات المتحدة « بوصفها عوناً لتعديل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة المنخفض »[1] .

وأثارت طبيعة التسلح الايراني ورغبة الشاه المستمرة في الحصول على الاسلحة ، ردود أفعال العراق والدول العربية وبعض الاوساط الاجنبية ، فقد أشارت الصحف العراقية الى أن الميزانية الايرانية الجديدة تفضح بشكل لا يقبل الشك الاتجاه العام للسياسة التوسعية الايرانية في المنطقة ، وتهدف الى اثارة دول الجوار ، كما أن التصريحات التي اطلقها رئيس الوزراء أمير عباس هويدا ، الداعية الى تحويل ايران الى دولة من أقوى الدول بتعزيز قواتها الدفاعية ودعمها بتكنولوجيا حديثة ، بحجة الدفاع عن سيادتها ضد الاخطار التي تهددها من العراق، تؤكد رغبة ايران في التوسع على حساب دول المنطقة[2] . كما أشار هويدا في موضع آخر الى أن الخليج العربي يُعد بمثابة الشريان الرئيس الذي تمر فيه صادرات النفط الايرانية البالغة (5 ملايين) برميل يومياً ، كما أكد مكانة بلاده الداخلية مقارنة بالوحدة الوطنية للعراق ، التي عدّها غير منسجمة ، وفي اثناء زيارته الى العاصمة البريطانية لندن في العاشر من حزيران 1973م ، عقد هويدا مؤتمراً صحفياً أكد فيه قلق بلاده من البرامج التي تُبث من راديو بغداد التي تحرض على التخريب في بلاده ، كما هدّد هويدا باستعمال القوة ضد العراق فيما لو حاول القيام بأي تعرّض للاراضي الايرانية[3] .

---

(1) المصدر نفسه ، ص388 .

(2) «وعي العمال» (صحيفة) ، بغداد ، العدد 203 ، 24/ 3/ 1973 .

(3) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص111 .

واتهم هويدا العراق في اثناء تقديمه لميزانية عام 1972–1973م الى مجلس =

ويبدو من تصريحات رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا وتصريحات المسؤولين الايرانيين الآخرين ، أن هناك توجهاً ايرانياً للتفوق العسكري على حساب العراق الذي يرتبط مع ايران بعلاقات غير ودية في تلك المدة ، ولذلك فكل توجه عراقي لزيادة القدرات العسكرية ، يقابله استياء حكومي ايراني ، مع وجود حالة العداء والكره بين البلدين ، ولاسيما أن العراق كان يرفض حماية ايران للخليج العربي وبمساعدة امريكية .

وظهرت ايران قوة عسكرية رئيسة في حزيران 1973م عند الاعلان عن امدادات عسكرية امريكية في معظمها ، تبلغ قيمتها ثلاث مليارات دولار ، وفي ذلك الوقت عرض الشاه أهدافاً سياسية اقليمية جاءت على النحو الآتي : « ان أمن الغرب ليس سوى كلمة فارغة في غياب الاستقرار والأمن في الخليج الفارسي ، وأن أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان تعّد الخليج جزءاً لا يتجزأ من أمنها من دون أن تكون قادرة مع ذلك على تأمين هذا الأمن ، لذا نقدّم ذلك لأجلهم » ، وجاء ذلك في اثناء زيارة الشاه الى واشنطن في الشهر نفسه ، وأبدى الرئيس الامريكي نيكسون عناية خاصة بالزيارة ، التي جاءت في قمة مشكلة « ووترغيت »، ووصف نيكسون الشاه بأنه « يلعب دوراً في تحقيق السلام على المستوى العالمي بصفته يشكّل حلقة اتصال بين الشرق والغرب »[1] .

وعُيّن ريتشارد هيلمز سفيراً لواشنطن في ايران ، لأن التعاون العسكري بين البلدين تحقق نتيجة للجهود التي بذلها هذا الرجل ، وعلى اثر ذلك نُقلت القيادة العامة الاقليمية لوكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) التي كان هيلمز مديرها السابق من نيقوسيا الى طهران[2] ، لتكون ايران مركزاً مهماً

= النواب الايراني بتعمد الاساءة للعلاقات مع ايران ، ووصف ترحيل العراق للايرانيين عام 1972م «بالعمل الجبان». ينظر :

Asian Recorder , 1972 , op. cit. , p. 10666.

(1) مقتبس من : ميشال نوفل ، سياسة الارض ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص114 ؛ محمد عدنان مراد ، المصدر السابق ، ص515 .

(2) ميشال نوفل ، المصدر السابق ، ص116 .

للتجسس لصالح الولايات المتحدة الامريكية للدول المجاورة لايران.

ويشير حسين فردوست ـ مدير مكتب الشاه محمد رضا بهلوي ـ في مذكراته ، الى أن قادة الجيش في القوة البرية والجوية والبحرية كانوا يطلبون الاسلحة التي تحتاجها أصنافهم، ثم تُعرض على الشاه لطلبها فيما بعد ، فقد كان مدير القوة الجوية مثلاً (أرتشيد خاتمي) يطلب الكتلوكات الخاصة بالاسلحة من المعامل المصنّعة لها بوساطة الجنرال حسن طوفانيان ـ الطرف المفاوض في توريد الاسلحة الى ايران ـ ثم بعد عرضها على الشاه ، يكون القرار النهائي في عملية شرائها ، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ، وفي ايلول 1973م وصل اثنان وعشرون ضابطاً امريكياً الى ايران لتفقد نظم وبرامج الجيش الشاهنشاهي ، ولمشاهدة ومتابعة الاقسام الموجودة فيه ، وبيان حاجاته من السلاح لاعطاء توجيهاتهم اللازمة[1]

وبعد امتلاك ايران للسلاح بكميات كبيرة في عام 1973م ، قامت بالتدخل العسكري في ظفار[2] ، ففي شهر آب من العام نفسه ، نزلت قوات ايرانية في جبهتين شمالية وجنوبية مُعززة بالطائرات الحربية في صلالة ومصيرة ، وتمكنت من تحرير الطريق الاستراتيجي الذي يربط الميدوي بالطريق الاحمر ، ومن أجل حماية هذا الطريق ، قاموا ببناء « معسكر جاسمين » المشرف

(1) صفاء الدين تبرائيان ، سراب ي ژنرال باز شناسي نقش ارتشبد طوفانيان در حاكميت پهلوي دوم ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال اول ، شمارة سوم ، تهران ، 1376ش/ 1997م ، ص ص135 ـ 136 .

(2) في الخامس والعشرين من نيسان 1972م وصل مستشار السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان ثويني بن شهاب الى طهران ، والتقى في زيارته بالشاه محمد رضا بهلوي ورئيس الوزراء أمير عباس هويدا ووزير الخارجية عباس خلعتبري ، وطلب المساعدة رسمياً من ايران لقمع حركة تحرير ظفار ، وفي عام 1973م ، ارسلت ايران قواتها الى عُمان بعد أن تم عقد اتفاقية بهذا الشأن مع مستشار قابوس، إذ تم تزويد عُمان بـ(30 طائرة) مروحية بكامل اطقمها ومعهم مستشارين عسكريين وتجهيزات عسكرية ، واستقرت القوات الايرانية في منطقة صلالة العُمانية. ينظر : فريد هوليداي ، قمع حركات المقاومة المسلحة قديماً وحديثاً (مشكلة عمان) ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1978، ص8 ؛ محمد جعفر جمنكار ، المصدر السابق ، ص22 .

على الطريق المذكور[1] ، وفي العشرين من كانون الاول من العام نفسه وتحت غطاء المناورات البحرية لحلف السنتو ، التي اشتركت فيها قوات بحرية وجوية ايرانية وبريطانية وامريكية وتركية ، ونُقلت القوات الايرانية من قاعدة (شاه بهار) الايرانية الى جزر كوريا موريا القريبة من ساحل ظفار[2] .

وأُطلِق على العملية العسكرية الايرانية اسم « الحملة الكبرى » ، وكان لهذه العملية أهداف استراتيجية وأهداف آنية ، تمثلت الاولى في تصفية الثورة المسلحة في ظفار وتهديد اليمن الجنوبي مباشرة ، وذلك لايقاف مساعداتها العسكرية للجبهة الشعبية ، فضلاً عن توسيع النفوذ الايراني في المنطقة ، أما الاهداف الآنية ، فتضمنت السيطرة على المنطقة الوسطى ، وتأمين فتح الطريق الواصل بين مدينة صلالة على الساحل ومدينة ثمريت في الداخل ، وصرّح السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان ، « أنه سيستعين بقوات ايرانية لقمع الثورة المسلحة في ظفار وتطهير المنطقة من النفوذ الشيوعي ، لأن الجبهة الشعبية لتحرير ظفار ـ على حد زعمه ـ متحالفة مع حزب توده الايراني » ، كما أيّد الشاه ذلك في تصريح له جاء فيه: « لقد قدّمتُ لسلطان عُمان المساعدة التي طلبها منا ، وأظن أن الوصف الدقيق هو أن المشاة الايرانيين كلّلوا انفسهم بالمجد عندما طهّروا طريق ظفار بين صلالة ومسقط ، الذي كان يسيطر عليه المتمردين »[3] ، أما رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا فقد

(1) محمد جعفر جمنكار ، پهلوي دوم وعمليات در ظفار نكاهي بر ظهور وعملكرد بدل كونه يك قدره منطقة أي دا تاثير پذيري از تحولات بين المللي ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال چهارم ، شماره هاي سيزدهم وچهاردهم ، تهران ، 1379ش/ 2000م ، ص22 .

(2) لازم لفتة ذياب ، المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955 ـ 1975م ، = ص47 ؛ فريد هوليداي ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، ترجمة : د. محمد الرميحي ، بيروت ، ط1 ، 2008 ، ص418 .

(3) مقتبس من : فراس صالح خضر الجبوري ، الاوضاع السياسية في ظفار 1964 ـ 1975م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2002 ، هامش ص ص154 ـ 155 ؛ محمد صائبي ، المصدر السابق ، ص76 ؛ غسان سلامة ، احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ، «قضايا عربية» (مجلة) ، العددان =

هدد « بالقضاء على أي تخريب اينما حلّ برأسه في الخليج »[1] .

وازدادت حمى التسلح الايراني عقب نهاية حرب تشرين الاول 1973م بين العرب واسرائيل ، إذ اشترت ايران نظام مراقبة الكتروني متطور من الولايات المتحدة بسعر (850 مليون) دولار ، يمكّن ايران من المراقبة والانصات على اتصالات الدول المجاورة لها ، بما في ذلك الجزء الجنوبي الحساس من الاتحاد السوفيتي ، الذي يضم أماكن لاختبار الصواريخ ولتطوير الاسلحة ، وتمكنت ايران بعد حرب تشرين ، من بناء اضخم الترسانات العسكرية في العالم الثالث كله ، تحت ادّعاء أنها تقوم بدور شرطي الخليج وحاميته[2] . وجرّاء التوتر الذي ساد منطقة الشرق الاوسط نتيجة لتلك الحرب ، فان الحكومة الايرانية اندفعت بقوة من أجل تسليح قواتها العسكرية بالاسلحة الحديثة ، ففي التاسع والعشرين من تشرين الاول من العام نفسه ، صادق مجلس الشيوخ الايراني بالاجماع على تخصيص مبلغ قدره بليون دولار امريكي ، لتمكين الحكومة الايرانية من شراء اسلحة معقدة لتقوية القوات المسلحة الايرانية ، للحفاظ على ما تدّعيه ايران « أمن وسلامة الخليج الفارسي » ، وفي الوقت نفسه اتفقت الحكومة الايرانية مع الادارة الامريكية على شراء (20 مقاتلة) حديثة من نوع F ـ 14[3] .

يبدو أن دوافع ايران لزيادة ترسانتها العسكرية في تلك الحقبة ، هو من أجل القضاء على التمرد الداخلي خوفاً من الانقلاب الذي قد يطيح بعرش الشاه ، لاسيما أن ايران بلد مجاور للاتحاد السوفيتي الذي يدعم حزب توده وبعض الفئات اليسارية ، فضلاً عن اعتماد تلك الاسلحة المتطورة لمطاردة المتمردين في المناطق الجبلية ومراقبة تحركاتهم ، ناهيك عن العداء العربي ـ

= (9 ـ 10) ، السنة الثامنة ، بيروت ، 1981 ، ص46 .

(1) مقتبس من : سلمى حداد ، المصدر السابق ، ص67 .

(2) روبرت غراهام ، وهم القوة ، ج3 ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد، (د.ت) ، ص ص189–190 ؛ اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، الكويت ، ط1 ، 1984 ، ص36 .

(3) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص118 .

الايراني الذي بدأ يلوح في الأفق في تلك الحقبة ولاسيما مشاكل الحدود العراقية الايرانية وقيام العراق بزيادة قدرته العسكرية من الاتحاد السوفيتي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان ايران كانت حليفاً للولايات المتحدة الامريكية التي كانت تخشى توسع السوفيت في المنطقة ولاسيما منطقة الخليج العربي ، بعد الانسحاب البريطاني منها عام 1971م ، فأخذت الولايات المتحدة تبيع لايران اسلحة متطورة تحسباً لأي طارئ .

وفي العاشر من كانون الثاني 1974م ، وقّعت الحكومة الايرانية عقداً لشراء ثلاثين طائرة نوع F) ـ 14 (A Tomact من الولايات المتحدة ، بعد موافقة الرئيس الامريكي نيكسون على العقد ، وتُعد تلك الطائرات من أحسن الطائرات الحربية وأحدثها في العالم آنذاك، علماً أن سعر الطائرة الواحدة كان بكلفة (30 مليون) دولار ، وهي أغلى من طائرة 4 - F بستة اضعاف ، وكانت شركة گرومن هي الشركة المصنعة لها ، أما قيمة العقد فهو (900 مليون) دولار، مع أدواتها الاحتياطية ، ونص العقد على أن تُسلّم 24 طائرة عام 1976م، أما الستة الباقية فتُسلّم عام 1977م ، وفي القوت نفسه أبدى الشاه اهتماماً بشراء طائرات من نوع (B ـ 1) و (F ـ 16) و (F ـ 17) ، وكانت ايران مهتمة ببناء صناعة الطائرات الخاصة بها في الوقت الذي تتسلم فيه الحكومة الايرانية شحنات الاسلحة الامريكية، فقد أنشأت معامل الطائرات في مهرآباد بمساهمة كونسورتيوم صناعة الطائرات الامريكية (Northrop Carporation)، وهو يقوم بتزويد المعامل الايرانية بالفنيين والمختصين ، وفي الوقت نفسه يقوم بتدريب العمال الايرانيين ، وتقوم هذه المعامل بتصليح الطائرات العسكرية والمدنية[1] .

(1) عناد فواز الكبيسي ، ايران . . . عصا الامبريالية في منطقة الخليج العربي (دراسة في التسلح الايراني واهدافه في عقد السبعينات) ، «الخليج العربي» (مجلة)، المجلد 15 ، العدد 1 ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص ص58–59 ؛ صفاء الدين تبرائيان ، المصدر السابق ، ص146 .
ومما تجدر الاشارة اليه أن القرار الذي اتخذ بتزويد ايران بطائرات F ـ 14 مع منظومة صواريخ فوينكس المتطورة ، كان في وقت لم تكن فيه البحرية الامريكية نفسها قد تسلمت حصتها الكاملة من هذه =

كما وافقت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1974م على بيع ايران (6 مدمرات) ثقيلة من طراز سبروانس (Spruance) بكلفة (1،466،5 مليون) دولار، يتم تمركزها في شاه بهار (وهي قاعدة جديدة كانت شركات البناء الامريكية تقوم بانشائها على شاطئ ايران المطل على المحيط الهندي) ، وكان مقرراً أن تتسلم ايران هذه المدمرات بين عامي 1979 و 1981م ، ومن جهة أخرى اشترت ايران في الوقت نفسه (6 طائرات) استطلاع بحري من طراز (P ـ 3 Forion) بكلفة (98 مليون) دولار ، وأدى امتلاك هذه الطائرات الى تعزيز قدرة الاستطلاع البحرية لدى ايران الى ما وراء الخليج العربي ، كما عزز لديها امكانية الحرب المضادة للغواصات[1] .

ومن جانب آخر قدّمت الحكومة الايرنية في تموز من عام 1974م قرضاً الى مؤسسة گرومن الامريكية ، التي كانت تعاني من مشاكل مالية كبيرة ، ووضع اقتصادي اقرب ما يكون الى الافلاس بقيمة خمسة وسبعين مليون دولار ، جاء ذلك ثمناً للصفقة التي عقدها أحد اقارب الجنرال ارتشيد خاتمي ـ قائد القوة الجوية الايرانية وصهر الشاه أيضاً ـ وحصلت ايران بموجبها على (50 طائرة) بوساطة الشركة الامريكية ، التي اضطرت أيضاً الى دفع عمولات بلغت (28 مليون) دولار لافراد وعدوا بتأمين طلبات شراء طائرات F ـ 14 لايران لحساب الشركة[2] . ويبدو أن التوجه الايراني كان نحو رفد سلاح الجو بطائرات حديثة لتتمكن ايران بوساطتها من فرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي خوفاً من التهديدات التي قد تتعرض لها تلك المنطقة ، وتزامن ذلك مع حاجة الشركات العسكرية الامريكية للموارد المالية بسبب افلاسها .

ولم تكن الولايات المتحدة المصدّر الوحيد للاسلحة الى ايران في تلك

= المقاتلات الحديثة . ينظر : عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق، ص12 .

(1) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص14 .

(2) جون كيلي ، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984 ، ص69 .

الحقبة، ففي عام 1974م باعت بريطانيا لايران اكثر من (1500 صاروخ)[1] ، كما عقدت في العام نفسه اتفاقاً مع شركات بريطانية لتجهيزها بصواريخ ارض جو بقيمة عشرة ملايين جنيه استرليني، كما اشترت من فرنسا صواريخ سطح سطح من طراز (Exocet 38 ـ g MM 142) بقيمة (4،27 مليون) دولار ، وطلبت منها في الوقت نفسه (36 صاروخاً) جو سطح من طراز (As ـ 12) ، وقد تسلمت ايران هذه الصواريخ على دفعتين في عامي 1976 و 1977م ، أما أهم صفقة عُقدت بين الدولتين في عام 1974م ، فهي صفقة شراء (12 زورقاً) للدوريات السريعة من طراز (Combattante ـ 11) ، وهذه الزوارق مُصمّمة للتزوّد بصواريخ سطح سطح امريكية من طراز هاربون (Harpoon) أيضاً[2] .

ومع نهاية عام 1974م امتلكت ايران قوة عسكرية مهمة ، ووصل عدد القوات المسلحة الى 338 ألف شخص ، من بينهم 175 ألف شخص في القوات البرية ، و113 ألفاً في البحرية ، و50 ألفاً في القوة الجوية ، فضلاً عن المنظومات العسكرية التي كانت تمتلك الطائرات والمقاتلات والمدفعية وزوارق الخفر ، التي كانت تعدّ 70 ألف شخص مدرب ، وفي العام نفسه تدرّب في الولايات المتحدة 176 طياراً و622 فنياً جوياً ايرانياً ، وتلقى الايرانيون تدريبهم في اسرائيل ، كما شارك البريطانيون في بناء القوة العسكرية الايرانية ، وكان هناك قرابة 200 خبير عسكري بريطاني[3] .

وعند اجراء مقارنة بسيطة بين تعداد الجيش الايراني بين عام 1971م و1974م ، يظهر لنا الزيادة الكبيرة في أعداد الجيش الايراني ، ولاسيما أن كثير من ضباط وجنود الجيش قد أُرسِلوا الى الخارج للتدريب على اساليب القتال الحديثة وفي جميع الاصناف ، مما أدى الى تحديث القوات المسلحة في هذه المدة.

---

(1) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص15 .
(2) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ،المصدر السابق ، ص ص17 ـ 18 .
(3) عناد فواز الكبيسي ، المصدر السابق ، ص61 ، ص63 .

وفضلاً عن تحديث الجيش الايراني ، بنت ايران قواعدها العسكرية ووسعتها ، ففي عام 1974م وبكلفة (200 مليون) دولار ، انتهى العمل في القاعدة البحرية والجوية في بندر عباس على مضيق هرمز ، التي تُعد مركزاً لأركان القوات البحرية ، وقد حدد رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا أهداف السياسة الايرانية في المنطقة بقوله : « هناك اعتبارين اساسيين أمليا وسوف يمليان سياستنا في منطقة الخليج الفارسي ، **الأول** : أن الخليج الفارسي وبحر عُمان يشكلان حدودنا الجنوبية ، **الثاني** : وهما (أي الخليج الفارسي وبحر عُمان) يشكلان خطاً عبره يتم حالياً نقل خمسة ملايين برميل من النفط الايراني يومياً . . . واننا لا نسمح ولن نسمح لأي نشاط تخريبي من الممكن ان يشكل تهديدا لمضيق هرمز او لحرية الملاحة في مياه الخليج الفارسي ، إن هذا الخط البحري يجب أن يبقى مفتوحاً امام التجارة الدولية، ونحن في ايران مصممون ونمتلك الوسائل لتحقيق ذلك »[1] .

ودخلت منطقة الخليج العربي في صراع على التسلح ، وبدأت الميزانيات العسكرية لكل دولة من دول الخليج وايران بالتزايد ، ولاسيما بعد عام 1970م[2]، والجدول التالي يوضّح حجم الانفاق العسكري الايراني على التسلح سنوياً[3] .

السنة	1965 ـ 1966	1969 ـ 1970	1972 ـ 1973	1973 ـ 1974
الانفاق	بملايين الدولارات	217 مليون	دولار	505 مليون
دولار	1380 مليون	دولار	2 مليار	دولار

وابتدأت أزمة العلاقات الايرانية الأمريكية ، إثر موجة الانتقادات التي وجهها الكونغرس الامريكي بشأن مبيعات الاسلحة ، التي ادت من ثم الى المصادقة على قانون الحد من المساعدات الخارجية عام 1974م ، وبموجب القانون المذكور يحق للكونغرس الغاء أية صفقة بشأن مبيعات الاسلحة[4]،

(1) مقتبس من : عناد فواز الكبيسي ، المصدر السابق ، ص ص 64–65 .

(2) Edward M. Kennedy ,op.cit.,p.25.

(3) عناد فواز الكبيسي ، المصدر السابق ، ص 60 .

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 486 .

واستناداً الى تقرير القنصل الايراني في ولاية سان فرانسيسكو الامريكية في الثامن عشر من حزيران 1975م ، انتقد الكونغرس السياسة الامريكية في بيع المعدات العسكرية الى ايران وبقية دول المنطقة ، مقابل اعطاء النفط من هذه الدولة ، مما يؤدي الى تقوية ايران[1] . ويبدو ان الكونغرس ادرك خطر تزايد بيع الاسلحة الى ايران وتقويتها ، مما يجعلها قادرة على تهديد المصالح الامريكية في المنطقة مستقبلاً ، ومن جهة أخرى فأن ادارة الرئيس الامريكي فورد التي استلمت السلطة في تلك المدة تختلف عن ادارة نيكسون السابقة في مسألة تنفيذ طلبات الشاه للأسلحة .

ومن جانب آخر أعلنت السفارة الامريكية في طهران ، التي وجدت أن ارتفاع الايرادات الامريكية تؤدي الى انفجار مالي كبير ، ولا سيما ان الشاه عزم في عام 1975م على شراء 160 طائرة فانتوم F - 16 من شركة نورثروب (Northrop) الامريكية ، التي اصبحت التكاليف الاجمالية لها (ثلاثة مليارات وثمانمائة دولار) أمريكي ، وعلى هذا الاساس ، فرغت خزانة الدولة الايرانية تقريباً ، وقد اشار السفير الايراني في لندن في مذكراته : « سألت رئيس الوزراء امير عباس هويدا عن قضية انقطاع الكهرباء في البلد واجابني انه عندما يكون (30٪) فقط من ميزانية الدولة بيد الحكومة و (70٪) منها بيد شركات النفط والجيش ، فكيف تريد بنسبة (30٪) من الميزانية ان تنجز كل الاعمال من دون عيب او نقص؟ »[2] .

ويذكر فريدون هويدا ان شقيقه رئيس الوزراء امير عباس هويدا ، سعى مع وزرائه (هوشنك انصاري وعبد المجيد مجيدي) بمساعٍ غير مجدية لكي يجعلوا الشاه يستفيد من الارتفاع المفاجئ للنفط ، وكانت مقترحاتهم : من الافضل ان يدخل السوق في البداية بـ(50٪) فقط من هذه الاموال والباقي يصل الى الشعب بالتدريج سنة بعد اخرى ، ولكن الشاه لم تكن لديه آذان صاغية لقبول اقتراحهم ، فقرر في جلسة « المجلس الاقتصادي الاعلى » التي

(1) بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص 220 .
(2) مقتبس من : صفاء الدين تبرائيان ، المصدر السابق ، ص 151 .

عُقدت بعد ايام عدة برئاسته ، ان يعيد النظر في برنامج الخطة التنموية الخامسة ، وذلك في عام 1975م، ويمنح الاولوية للصناعات الثقيلة وشراء الاسلحة ، وقد ألحّ امير عباس هويدا مرات عدة وفي اوقات مختلفة سواء في جلسات المجلس الاقتصادي الاعلى او غيرها ، على الشاه انه من الافضل ان يقلل من نفقات التسلح وبدلاً منها ينفق دخل النفط في المجالات الاجتماعية[1] . ويبدو ان الشاه لم يكترث لكلام رئيس وزرائه ولا لنصائح الاخرين ، مما انعكس سلباً على المجال الاجتماعي ، الذي كان يعاني من التخلف بسبب توجه الشاه نحو التسلح على حسابه .

وعلى الرغم من ذلك استمرت زيادة حجم الانفاق العسكري الايراني في عام 1975م، رغبة من الشاه في ان تصبح ايران مالكة لخامس اكبر جيش في العالم[2] ، ففي اذار من العام نفسه ، وُقعت اتفاقية اقتصادية وعسكرية وتجارية بين طهران وواشنطن بلغت قيمتها (15 بليون) دولار واسلحة بقيمة (5 بليون) دولار ، كما وافقت الولايات المتحدة لاحقاً على تزويد ايران باسلحة قيمتها (12 بليون) دولار للسنوات الخمس (1975 ـ 1980م)[3] ، كان من بينها بيع ايران ثلاث غواصات من طراز Tang بكلفة (5،53 مليون) دولار ، تعمل بالديزل والكهرباء لتمكن الاسطول الايراني للعمل في المحيط الهندي ، لتصبح الاولى التي يتم الحصول عليها من قبل الاسطول الايراني[4] . وكذلك وافقت الولايات المتحدة في عام 1975م ايضاً على تسليم ايران (6 طائرات مدمرة) حربية جديدة ، تتضمن احدث مضادات

(1) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص 171 .

(2) مصطفى جبار جاسم الطائي ، العلاقات الايرانية ـ السعودية (دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 31 .

(3) كمال ياسين جاسم ، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي من ادارة نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1987، هامش ص 164 .

(4) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 14 ؛
Asian Recorder , 1975,op.cit.,p.12694.

الطائرات والتجهيزات الدفاعية ، علماً ان كلفة الطائرة الواحدة (110 مليون) دولار[1] .

ويبدو ان تلك الاسلحة سبق وان تم الاتفاق عليها مع إدارة نيكسون السابقة ، وبذلك تم تنفيذها من الادارة الامريكية الجديدة ، كما ان طموح الشاه كان كبيرا لجعل ايران القوة العسكرية الاكبر في منطقة الشرق الاوسط ، ولاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط عقب الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973م ، مما جعله يفكر ببناء برنامج نووي لماله من اهمية بالغة في البلاد ، عن طريق نقل التكنولوجيا النووية من الدول الغربية او ممّن تملك الخبرة في المجال النووي .

ـ بناء البرنامج النووي الايراني :

كانت من اهم اوليات الحكومة الايرانية بناء ترسانة نووية تمكّنها من بسط نفوذها في المنطقة تكون مكملة للأسلحة العسكرية التقليدية المتطورة الاخرى التي استوردتها من الدول المتقدمة .

وشجعت الولايات المتحدة الامريكية بعد قيام الحرب العربية ـ الاسرائيلية في السابع من تشرين الاول 1973م ايران على تطوير المشروع النووي السلمي بحجة حاجة ايران الى طاقة اخرى غير الطاقة النفطية[2] . علما أن الشاه أمر

---

(1) Asian Recorder , 1975,op.cit , p.12517.

(2) كانت بدايات ايران في مجال بناء البرنامج النووي بعد زيارة الشاه محمد رضا بهلوي الى فرنسا عام 1957م ، واطلاعه على احد المفاعلات النووية ، ثم تشكيله للجنة بعد عودته مباشرة ، لدراسة امكانية بناء مفاعل نووي في ايران ، وعلى الرغم من التوصيات السلبية للجنة الخبراء بسبب التكاليف الباهضة لمثل هذا المشروع وعدم قناعتهم بحاجة ايران للطاقة النووية ، لتوفر الاحتياطي الكبير للطاقة الطبيعية فيها (خزين النفط والغاز الطبيعي)، لكن الشاه اوعز بتكثيف الاتصالات مع كل من فرنسا والمانيا الغربية انذاك ، للأتفاق معهما على بناء المفاعل النووي ، وعلى اثر ذلك تم انشاء مركزين للبحوث النووية ، الاول في جامعة طهران ، والثاني قرب مدينة اصفهان في عام 1958م، بعد ان وقع اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية للتعاون النووي عام 1957 م تحت مسمى « الذرة من اجل السلام » وزودت الولايات المتحدة مركز طهران للأبحاث النووية بمفاعل =

بانشاء مؤسسة خاصة لمتابعة قضايا استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية[1] ، وكلفها باعداد الدراسات الاولية لبناء ثمانية مفاعلات نووية في ايران[2] ، كما باشرت وزارة الصناعة والمعادن في البحث عن مادة اليورانيوم في منطقة الصحراء الايرانية (كويرلوط) ، التي تُعد من المناطق الغنية باليورانيوم[3] .

من جانب آخر صرّح رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا في الاجتماع الذي أُقيم بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس حزب ايران نوين في كانون الاول 1973م ، « ان ايران ستكون لها مصادر اخرى لتوليد الطاقة لمواصلة نشاطاتها الصناعية عندما تنفذ الكثير من الذخائر والاحتياطات النفطية العالمية » ، واضاف « انه قد تم تخطيط أُسس المشاريع اللازمة للاستغناء عن

= نووي (5 ميكا واط) من نوع (pool - type) خاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ينظر : محمد نور الدين ضياء الدين العمري ، القدرة النووية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص6؛ ابراهيم محمد العناني واخرون ، الخيار النووي في الشرق الاوسط، بيروت ، ط1، 2001 ، ص460؛ محمد محمود ابراهيم الديب ، ايران دولة نووية «شؤون الشرق الاوسط» (مجلة) ، العدد / 19 ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، حزيران 2006 ، ص 60؛ عبد الله العزاوي ، التطور الايراني في المجال النووي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

http://www.ahram.org.eg.

(1) في غضون عام 1960م وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية ، انشأت ايران منظمة الطاقة النووية الايرانية ، واهتمت الحكومة الايرانية بنقل التكنولوجيا النووية ، فجلبت الكتب والبحوث والمراجع وكمية من الراديوم وعدد من الاجهزة المختصة في هذا المجال من الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية. ينظر: لازم لفتة ذياب المالكي ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، البصرة ، ط1، 2007 ، ص18؛ فخري هاشم العبادي ، الملف النووي الايراني وماهية المواجهة ، «مداد» (جريدة) العدد 28، السنة الثالثة ، جامعة البصرة ، 26 نيسان 2008 ، ص3.

(2) في عام 1967م بدء مفاعل طهران النووي للأبحاث (5 ميكا واط) بالعمل بوقود نووي مخصب مستورد من الخارج تحت اشراف الولايات المتحدة والدول الغربية . ينظر : ابراهيم محمد العناني واخرون ، المصدر السابق ، ص460؛ محمد محمود ابراهيم الديب ، المصدر السابق ، ص60.

(3) فخري هاشم العبادي ، المصدر السابق ، ص3.

الطاقة النفطية في المستقبل ، وانه سيتم انشاء محطات توليد الطاقة الذرية الاولى في ايران ، وتُسدّد نفقات تأسيس هذه المحطات الذرية من الايرادات النفطية[1]» .

وتم تشييد اول مصنع لتوليد الطاقة النووية عام 1974م بقدرة (000.500 ميكا واط) في جنوب البلاد ، قدّرت كلفته بـ(100مليون) دولار ، ودرس وزير المياه والطاقة في حكومة هويدا خطة انشاء المصنع المذكور، وشكّل دائرة لإدارة النشاط النووي ، لأن حاجة ايران من الطاقة الكهربائية سوف يتجاوز(14مليون ميكاواط) في السنين العشر المقبلة ، في الوقت الذي تقوم المولدات الكهربائية بانتاج ثلاثة ملايين ميكا واط[2] ، وخصصت الحكومة الايرانية اكثر من (150مليون) ريال لتكون منحة لمشاريع توليد الطاقة الكهربائية في الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م) ، وقررت الاستفادة من الطاقة النووية[3] . ولاسيما بعد ان تزامن وضع الخطة التنموية الخامسة مع ازدياد عوائد النفط بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام 1973م . ويبدو ان هناك مبالغة في حاجة ايران لأربعة عشر مليون ميكاواط للسنين العشر القادمة ، وهو رقم كبير جدا لا يمكن الوصول اليه حتى بعد عشر سنوات .

---

(1) مقتبس من : د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران للمدة من 22/ 1ولغاية 29/ 1/ 1974 حول اخبار ايران الاقتصادية ، وثيقة رقم 28، ص344؛ "كيهان الانكليزية " (صحيفة)، طهران ، 16/ 12/ 1973 .

(2) ان الشحة في توليد الطاقة الكهربائية كانت من اهم عوائق التطور الاقتصادي في ايران ، ففي عام 1961م كانت احتياجات الطاقة الكهربائية في طهران تقدر بضعفين او ثلاثة اضعاف القدرة التي يتم توليدها وتوزيعها ، وكانت المعامل الرئيسة في طهران تستهلك نصف الطاقة الكهربائية للبلاد ، اما بقية المدن فهي تمتلك معامل توليد ، على الرغم من ان الكهرباء شحيحة في المناطق الصغيرة والقرى ، وكانت محركات الديزل تُستخدم عادة للتزود بالطاقة ماعدا منطقة عبادان ومناطق اخرى كانت تستخدم الطوربينات البخارية : ينظر : W.B.Fisher,op.cit.,pp.543 - 544.

(3) مارفن ام . زونيس ، النظام السياسي البهلوي في السبعينات ، ترجمة: هاشم كاظم لازم ، بحث في كتاب «ايران في المحنة»، مصدر سابق ، ص16.

ومن الثابت ان الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى، هي التي شجّعت الشاه محمد رضا بهلوي على ارتياد المجال النووي ، إذ سمحت ادارة الرئيس الامريكي نيكسون للشركات الامريكية بالتفاوض مع نظام الشاه بشأن بيع التكنولوجيا النووية المتطورة الى ايران ، كما ان فرنسا والمانيا الغربية تنافستا على بيع المفاعلات النووية الضخمة الى ايران فضلاً عن تركيبها[1] . ولاسيما ان ايران ارتبطت مصالحها بأن تكون « قوة نووية » منذ بداية سبعينيات القرن العشرين ، في ظل مفاهيم التفوق ، مما استلزم تبني برنامج سريع وطموح في مجال الصناعة النووية للأغراض المدنية ، وواجه البرنامج انتقادات واعتراضات شديدة من بعض الفئات السياسية المعارضة في الداخل فضلا عن بعض الدول ، ويبقى اهمها اعتماد الخبرة الاجنبية بشكل جعله مكلف وغير أمين ، وبما لم يأت بأية فائدة حقيقية من ناحية التدريب والتقنية ، كما رافقه انتشار الفساد والرشاوى بين اعضاء لجنة الطاقة الايرانية ، أما طبيعة الاعتراضات فكانت تتمثل بما يأتي :

- ارتفاع كلفة الكيلو واط عن مثيلاتها في البلدان المجاورة .
- ان التخمينات الاولية لأحتياجات الطاقة الكهربائية المحددة بأربعة عشر مليون ميغا واط وبمعدل (40٪) من احتياجات الطاقة الكهربائية حتى عام 1994م مبالغ فيها .
- ان كلف الاحتياطات الضخمة من الغاز وتوليد الطاقة تجعل من الطاقة الذرية اختياراً للأجل البعيد .
- ان المحطات اكبر من طاقة الشبكة الوطنية بما يعجز شبكة النقل عن ايصال أي تدفق كهربائي جديد .
- ان محطتي اصفهان تستوجبان ـ بسبب شحة المياه ـ نصب ابراج تبريد

(1) فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر ، الازمة النووية الايرانية (التطورات ـ الدوافع الدلالات الاستراتيجية) ، «دراسات ايرانية» (مجلة) ، المجلد / 3 ، العددان (5-6) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، تشرين الاول 2006 ، ص136 .

مكلفة، مما حدا بالشاه لأعادة النظر في مشروعه المفضل ، فأُلغيت ست عشرة محطة في مرحلة التخطيط[1] .

وصرّح وزير المياه والطاقة الايرانية في كانون الثاني 1974م « ان الحكومة الايرانية تروم تأسيس محطتين ذريتين احداهما في ميناء بوشهر والاخرى في ميناء بندر عباس ، وذلك لأن الميناءين المذكورين اخذا ينموان وينتعشان بسرعة ، وهما يحتاجان الى كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية ، كما ستقوم هاتان المحطتان الذريتان بتعذيب الماء غير الصالح الى ماء عذب وصالح للشرب » واضاف: « انه بعد انجاز المشروع المذكور ، سيتم تأسيس محطة ذرية اخرى في شمال ايران في محافظة مازندران » ، وذكر ان وزارته اوفدت ثلاثين من مهندسيها الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبعض الاقطار الاوربية للتدريب في شؤون ادارة المحطات الذرية[2] .

واشار الشاه في اثناء مقابلة صحفية مع مراسل مجلة شبيغل الالمانية الاسبوعية في كانون الثاني 1974م، الى « ان ايران سوف تتعاون مع الدول الغربية في مجال البحوث حول كشف مصادر طاقة اخرى غير النفط ، وستقوم بتأسيس محطات ذرية لتوليد الطاقة »[3] . كما اوضح في حديث صحفي ادلى به الى رئيس تحرير مجلة كوئيك الالمانية ، اذ قال : « انا اعتقد انه من اللازم أن ننهي سريعاً عمليات الاستفادة في توليد الطاقة الكهربائية ، إذ علينا أن نستفيد من النفط الخام الى اقصى حد ، وفي هذه الصورة ستتضاعف العملات الصعبة التي نحصل عليها الى مئات المرات ، ثم أن على دول العالم ان تبحث

---

(1) انيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المؤسسة العسكرية الايرانية (دراسة عسكرية سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 ، ص ص 47 ـ 48.

(2) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران عن اقتصاد ايران لعام 1974م ، وثيقة رقم 4 ، ص48 ؛ « كيهان» (صحيفة) طهران ، 6/ 1/ 1974 .

(3) مقتبس من : د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 4 ، ص ص31-32 ؛ «طهران جورنال» (صحيفة) طهران ، 7/ 1/ 1974 .

عن مصادر جديدة للطاقة لتوليد الحرارة ، وبعبارة اخرى، أن النفط أثمن من أن يحرق بهذا الشكل . . . كما تتوافر بين ايدينا مقادير معينة من الطاقة النووية ، كل هذه المصادر ، تساعد على ايجاد الطاقة وبمستوى كافٍ وبأسعار مناسبة ، لكنني اعتقد ان تنفيذ هذه المشاريع سيتم بعد عام 1985م ، فعلينا ان نبدأ جميعاً بالعمل منذ الآن ، لقد اعطيت اوامري اللازمة بايجاد معمل كبير لاستثمار الطاقة النووية »[1] .

كما أن موضوع الكشف عن احتياطيات اليورانيوم في ايران واستغلالها ، يؤلف جزءاً من البرامج الاقتصادية المعدّة للتنفيذ في المستقبل ، وفي هذا الصدد فان ايران ستطلب المساعدة من الدول المتقدمة في المجال الذري كالولايات المتحدة الامريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا ، لتأسيس المحطات الذرية للأغراض السلمية في الحقول الاقتصادية ولا سيما الصناعية[2] . وفي هذا المجال فقد وصل الى طهران في الثاني من شباط 1974م وفد تجاري بريطاني لأجراء محادثات مع وزارة الماء والطاقة الايرانية حول موضوع انشاء محطة ذرية في ايران[3] .

وفي التاسع عشر من ايار 1974م وصل الى طهران رئيس هيأة الطاقة النووية الامريكية السيدة ديكسون لي دي لأجراء محادثات مع المسؤولين الايرانيين حول استغلال الطاقة النووية واقامة مجمّع كبير للطاقة النووية في ايران بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وتوقيع اتفاقية بهذا الشأن ، وفي التاسع والعشرين من حزيران من العام نفسه ، وقّعت اتفاقية بين الطرفين

(1) مقتبس من : د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 13 ، ص 161 .

(2) (180) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 13 ، ص 171؛ «كيهان الانكليزية» (صحيفة) ، طهران ، 27/ 1/ 1974 .

(3) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 239/ 521300 ، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1974 عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 6، ص74؛ «طهران جورنال» (صحيفة) ، طهران ، 2/ 2/ 1974.

لشراء اليورانيوم ، لتأمين وقود المحطات النووية الايرانية ، وقّعها عن الجانب الايراني مدير منظمة الطاقة النووية ، وعن الجانب الامريكي نائب مدير هيأة الطاقة النووية الامريكية[1] . وكان ارتفاع اسعار النفط مع وجود كميات من اليورانيوم تم اكتشافها في ايران ، قد ساعدت الشاه للتحرك نحو الدول الغربية المتقدمة للحصول على التكنولوجيا النووية ، من اجل ان تصبح ايران اول دولة مصدّرة للنفط تحصل على الطاقة النووية .

ولم يكن توجّه الشاه بالسعي للحصول على التقنية النووية وبما يؤمن تنفيذه لبرنامجه النووي مقتصراً على الدعم الذي حظي به من الغرب فقط ، وانما شمل دولاً اخرى في قارة اسيا منها الهند ، التي قامت منذ وقت مبكر بتقديم الدعم الى البرنامج النووي الايراني ولاسيما في مجال تدريب العلماء الايرانيين والمستشارين، وبلغ مستوى التعاون بينهما الى الحد الذي قيل عنه أن رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي قد اخبرت الشاه في ايار 1974م ، عن عزم بلادها اجراء تجربة نووية[2] . ومع ان العلاقات الهندية ـ الايرانية لم تكن على ما يرام بسبب موقف الهند من باكستان الحليفة الرئيسة لإيران في المنطقة ، لكن ذلك لم يمنع التعاون بين البلدين في المجال النووي ، فالمصالح هي التي تتحكم في العلاقات الدولية .

وفي اثناء الزيارة التي قام بها الشاه الى فرنسا في حزيران 1974م ، وقّع اتفاقية مع الجانب الفرنسي على البنود الاتية :

- ان أمد الاتفاقية الخاصة بالتعاون في المجالات النووية (10 سنوات) .
- تبني فرنسا خمس محطات للطاقة النووية.
- تكوين شركة مشتركة باسم « شركة الاستثمار الفرنسية ـ الايرانية » برأسمال قدره (100مليون) دولار .

---

(1) بهروز طيراني ، المصدر السابق ، ص ص 210-211 ؛ نزار عبد القادر ، ايران والقنبلة النووية الطموحات الامبراطورية ، بيروت ، ط1 ، (د.ت) ، ص101 ؛ مارفن أم . زونيس ، المصدر السابق ، ص 16 .

(2) James F. Clarity . «Information Abstract» , The new yourk times , May 27, 1974 , p. .

- استخدام الخبراء والفنيين لتدريب الكوادر الايرانية في مجالات البحث والتنقيب[1] .

ولم تكتف الحكومة الايرانية ببناء هذه المحطات وتكوين شركة مشتركة مع الفرنسيين، بل قررت شراء مفاعلين نوويين آخرين في عام 1974م تبلغ قدرتهما نحو(1800ميكا واط) ، واتُفق أن تشرف على تنفيذهما شركة فرامتوم الفرنسية، على ان يقام احدهما في الاحواز على نهر الكارون (دارخوين) ، والثاني على بحر قزوين شمال ايران[2] .

واستمر التعاون الايراني في مجال الطاقة النووية مع دول اوربية اخرى ، ففي عام 1974م أيضاً ابرمت الحكومة الايرانية عقداً مع مؤسسة كرافت ويرك (KWV) الالمانية ، تضمن بناء مفاعلين نوويين احدهما بقدرة(1300ميكا واط)، واخر بقدرة (1200ميكا واط)، يعملان بالماء المضغوط على الساحل الشرقي للخليج العربي ، وتحديدا في موقع يبعد بحدود 17 كيلو مترا الى جنوب مدينة بوشهر[3] .

---

(1) مركز البحوث والمعلومات ، خلاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا ، ص27؛ عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص 17 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، خلاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا ، ص ص 27-28؛ انيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، ص 48. وقد تم البدء بتنفيذ هذين المشروعين قبل سقوط الشاه بعدة شهور ثم الغيتا في كانون الاول 1978م .ينظر : انيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، 48؛ ساجد شرقي ، الملف النووي الايراني ومستقبل العلاقات الامريكية الايرانية ، « دراسات ايرانية » (مجلة) ، المجلد الرابع ، العددان (6-7) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، نيسان 2008م ، ص119؛ « القادسية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد / 3901، 2/ 5/ 1992 .

(3) رياض محمد علي حسين ، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2005،ص ص 109 ـ 110. وانجز 75 ٪ من العمل في المشروع المذكور ثم توقف عام 1979م . ينظر : انيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، ص48.

ومن جانب اخر استمرت الزيارات المتبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران لتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية والتقنية ، والاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين ونتج عن ذلك تأسيس « المفوضية الامريكية ـ الايرانية المشتركة » في الثاني من تشرين الثاني 1974م ، لزيادة وتكثيف روابط التعاون الموجودة والمستمرة بين البلدين ، وتقرر ان يرأس هذه المفوضية وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر ، ووزير الشؤون الاقتصادية والمالية الايرانية هوشنك انصاري ، ومن اهم البرامج الرئيسة في عمل المفوضية المشتركة كان برنامج « الطاقة الذرية » وتوسعها ، ووضع اتفاقية للتعاون في هذا المجال ، وفي الوقت نفسه توقيع العقود التي بموجبها ستوفر الولايات المتحدة الوقود لمفاعلين للطاقة ، وسيتم في المستقبل توقيع عقود للوقود لستة مفاعلات اضافية ، وستناقش ايران مسألة انشاء المفاعلات مع الشركات الامريكية ، وعبّر الجانب الايراني عن اهتمامه بالمشاركة في مشروع مقترح لمنشآت تخصيب اليورانيوم التجاري ، سيتم بناؤها في الولايات المتحدة ، واتفق الجانبان على الحاجة الى سيطرة دولية ووطنية افضل على المواد النووية لمنعها من الوقوع في ايدي غير مسؤولة ، وعلى بذل كل الجهود لعدم تشجيع التطوير الوطني لقدرات الاسلحة الذرية ، وذلك طبقاً لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي يشكل الطرفان جزءاً منها[1] .

ومما لاشك فيه ان الولايات المتحدة والدول الغربية ، كان لها دور في دخول ايران في المجال النووي ، من اجل تقوية مركزها بوصفها قوة اقليمية ، بعد ان اخذت تمارس دور الشرطي المدافع عن المصالح الامريكية والغربية في منطقة الخليج العربي ، ومما يؤكد ذلك النشاطات والتطورات التي شهدها برنامجها النووي في تلك الحقبة ، فواصل الشاه جهوده في المجال النووي

(1) جواد كاظم حطاب الشويلي، المصدر السابق ، ص ص 188-189. وانضمت ايران الى المنظمة الدولية للطاقة الذرية في الاول من حزيران 1968م ، ومن ثم مصادقتها على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (NPT) في الثاني من شباط 1970م . ينظر : ابراهيم محمد العناني واخرون ، المصدر السابق ، ص 460 ؛ عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص1 .

واعلن عن تأسيس « الهيأة الايرانية للطاقة النووية » (AEOTI) عام 1974م[1] ، وبدا اكثر البرامج طموحا في الشرق الاوسط (بعد اسرائيل)، الذي كان من المخطط ان يمد ايران بـ(23) محطة قوى نووية في منتصف التسعينيات وبطاقة (20الف) ميكا واط[2] .

وأُدرج موضوع انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط لاول مرة في جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة في عام 1974م ، بناء على طلب مقترح من ايران ، التي انضمت اليها مصر في وقت لاحق ، اذ اشتركت الدولتان في تقديم مشروع قرار اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة فيما بعد ، وهو القرار رقم (3263) (الدورة/ 29) في التاسع من كانون الاول من العام نفسه ، وعند تقديم المشروع بالنيابة عن مقدميه ، ذكرت ايران أنه لا يمكن انشاء هذه المنطقة في هذا الجزء من العالم ، الا في حالة وجود جو من الثقة ، وان ايجاد هذا الجو ، يقتضي من الاطراف المعنية ، ان تعلن استعدادها لعدم ادخال اسلحة نووية في المنطقة[3] .

ومن جانبه أشار الشاه في مقابلة مع الصحفي والكاتب العربي محمد حسنين هيكل عام 1975م ، حينما وجه له الأخير سؤالاً عن مدى امتلاك ايران للاسلحة النووية ، فأجابه الشاه: « في الوقت الحالي انا لا امتلك اسلحة نووية ، فهي مكلفة للغاية وليس لدينا الصواريخ او الطائرات التي

(1) تتكون هذه المنظمة من مجلس الطاقة الذرية الذي يتألف من رئيس الوزراء ووزراء الشؤون الاقتصادية والمالية ومدير هيأة الخطة والميزانية وترتبط بمكتب الشاه وتتلقى منه التعليمات وتتخذ بشأنه القرارات النهائية حول السياسة النووية للمنظمة . ينظر : محمد نور الدين ضياء الدين العمري ، المصدر السابق ، هامش ص 6 .

(2) المصدر نفسه ، ص ص 6-7 ؛ ابراهيم محمد العنابي وآخرون، المصدر السابق ، ص 46 ؛ محمد محمود ابراهيم الديب ، المصدر السابق ، ص60 . وكانت خطة الشاه تقوم على اساس انشاء (23 مفاعلاً) نووياً وتغطي عموم ايران ، ولتكون جاهزة للعمل بشكل كامل في منتصف تسعينيات القرن العشرين ، وبكلفة تبلغ نحو (30 مليار) دولار امريكي ، وهي مفاعلات يمكنها انتاج البلوتونيوم الذي يشكل العنصر المهم والاساسي في صناعة الاسلحة النووية . ينظر: رياض محي علي حسين ، المصدر السابق ، ص ص 108-109 .

(3) ابراهيم محمد العناني وآخرون ، المصدر السابق ، ص 73 .

تحملها ، ولكن هناك شيء واحد أُحب أن أوكده لك ، أن ايران لن تكون آخر بلد في المنطقة النووية »[1] .

ان حديث الشاه يدل على ان ايران لن تصل الى مرحلة امتلاك السلاح النووي حالياً ، لكنها ستملكه مستقبلاً ، علماً ان كل جهوده التي بذلها ومساعيه للحصول على التكنلوجيا النووية ، تبينّ انه كان عازماً على امتلاك الطاقة النووية ومن ثم السلاح النووي ليجعل من ايران القوة الاكبر في منطقة الشرق الاوسط ، مع توافر الاموال اللازمة لذلك .

وفي الخامس من آذار 1975م أُبرمت اتفاقية تعاون في الاستخدامات المدنية للطاقة النووية مع الولايات المتحدة الامريكية ، وسيوفّر هذا الاتفاق تبادلاً واسعاً للمعلومات حول استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية والانتقال ذي الصلة للمعدات والمواد بما فيها وقود اليورانيوم المخصب لمفاعلات الطاقة الايرانية ، وأُتفِق على تسهيل تبادل المختصين الفنيين ، إذ وقّع رئيسا « المفوضية الامريكية الايرانية المشتركة » ، هنري كيسنجر عن الجانب الامريكي وهوشنك انصاري عن الجانب الايراني ذلك[2] ، بصفقة ايرانية مع الولايات المتحدة الامريكية لخمس سنوات مقبلة بمبلغ(6بليون) دولار اجمالي قيمة المعاهدة ، ولشراء (6 ـ 8 مفاعلات نووية)[3] ، من الولايات المتحدة الى ايران ، في الوقت الذي كانت تنتج (6مليون) برميل من النفط يومياً[4] . علماً أن توقيع تلك الصفقة في عهد ادارة الرئيس الامريكي فورد ، تُعد من أبرز الصفقات التي جرى التوقيع عليها في المجال النووي .

---

(1) مقتبس من : محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص 141 .

(2) جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص 190 .

(3) وافقت ادارة الرئيس الامريكي جيرالد فورد على بيع ستة محطات للطاقة النووية ومصنع لليورانيوم الثقيل وآخر لتصنيع الوقود النووي لايران ، وتفوق طاقة المصنعين طاقة ستة محطات للطاقة ، واعلنت ذلك مجلة نيوز ويك الامريكية التي ذكرت ان الصفقة تجعل ايران مصدراً للوقود النووي الجديد المصنّع في الخليج العربي ، ينظر : مركز البحوث والمعلومات ، التسلح الايراني " الاصناف . الكميات . والاتجاه العام" ، بغداد ، 1978 ،ص 41 .

(4) محمد محمود ابراهيم الديب ، المصدر السابق ، ص 60 ؛
Asian Recorder , 1975 , op. cit . , p . 12542.

وصدرت عن هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية وعن وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الايرانية هوشنك انصاري تعليقات حول الاتفاقية ، اذ عبّر فيها كيسنجر عن امتنانه العظيم للمحاضر المُتفق عليها واتفاق التعاون المشترك الذي تم في هذا الاجتماع ، ووصف هذه الاتفاقية ، أنها أكبر اتفاقية تم توقيعها بين أي بلدين ، وهي تمثل محاولة لرسم ملامح لاعتماد كل منها على الاخر ، والذي تلتقي فيه موارد المنتجين مع الخبرة التكنلوجية لبعض البلدان المستهلكة لخلق التنمية والتقدم لكلا البلدين ، وانها تعكس الروابط السياسية العميقة الموجودة بين ايران والولايات المتحدة ، أما أنصاري فقد عبّر عن ارتياحه العميق من نتائج المفاوضات وبانها جاءت مرضية بالكامل لكلا الجانبين ، وأن اتفاق التعاون المشترك بين البلدين ليس لمصلحتهما فقط، بل لمصلحة العالم اجمع ، واكد انصاري أن ايران هي اول بلد منتج رئيس للنفط بدء بمشاريع الطاقة النووية وان احد الجوانب المهمة في الاتفاقية ، هو استعداد منظمة الطاقة النووية في ايران لان تُقدّم طلبات لعدد كبير من مشاريع الطاقة النووية في الولايات المتحدة[1] .

وهكذا شملت المرحلة الثانية من حكومة امير عباس هويدا 1971 ـ 1975م تطورات مهمة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وكانت مسألة زيادة القدرات العسكرية وبناء برنامج نووي بعد ارتفاع اسعار النفط عام 1973م ، شكلت جزءاً من تلك السياسة ، ومن جانب آخر، فان المرحلة الثانية من حكومة هويدا تختلف عن المرحلة الاولى ، إذ أن التطورات التي حصلت في المرحلة الثانية في المجالات كافة ، كانت اكثر من المرحلة الاولى من عمر الحكومة ، الامر الذي ساعد الحكومة الايرانية على تطوير البلاد في الجوانب الاقتصادية ، من صياغة الخطة التنموية الخامسة واقامة مشاريع عملاقة ، واستمرت حكومة هويدا في الحقبة المتبقية من عمرها للمدة 1975 ـ 1977م ، التي شهدت هي الاخرى تطورات داخلية سياسية واقتصادية مهمة ، انعكست اثارها على رئيس الوزراء نفسه .

---

(1) جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص ص 190-191 .

الفصل الرابـــع

إيران في المرحلة الأخيرة من حكومة أمير عباس هويدا ما بين عامي 1975 ـ 1977م

المبحث الأول : التطورات السياسية الداخلية وأثرها في سقوط حكومة هويدا :

- تأسيس حزب رستاخيز والتعديلات الوزارية
- ازدياد نشاط المعارضة وموقف الحكومة منها
- السافاك وانتهاك حقوق الانسان وردود الفعل الشعبية والدولية حتى سقوط حكومة هويدا عام 1977م

المبحث الثاني : سياسة الحكومة الاقتصادية :

- خطط التنمية
- الإصلاحات الاقتصادية في مجال :

1 الزراعة

2 الصناعة

3 التجارة

المبحث الثالث : تطور السياسة النفطية وموقف حكومة هويدا من زيادة القدرات العسكرية والأزمة الاقتصادية لعام ١٩٧٦ م :

- **سياسة الحكومة النفطية**
- **التسلح العسكري وأثره في سياسة الحكومة الإيرانية**
- **موقف الحكومة من البرنامج النووي الإيراني**
- **الأزمة الاقتصادية لعام 1976 م وفشل الحكومة في معالجتها**

المبحث الاول :

التطورات السياسية الداخلية وأثرها في سقوط حكومة هويدا

تأسيس حزب رستاخيز والتعديلات الوزارية

كان الشاه يتحدث لسنين طوال عن ايجابيات نظام الحزبين ، ويعرب عن أمله بأن تنحو البلاد هذا المنحى ، لأن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا تملكان حزباً للاكثرية وآخر للاقلية يتنافسان بينهما بالوسائل المشروعة السليمة، ولذلك قام بتشكيل حزبي ملّيون (الوطنيون) ومردم (الشعب) ، وعمل ما بوسعه لاستقطاب الناس اليهما ، لكن كل جهوده ومساعيه باءت بالفشل ، لأن هذين الحزبين كانا حكوميين ولا يعملان لمصلحة الشعب ، ثم جاء تشكيل حزب ايران نوين (ايران الجديدة) ، فتظاهر بالمنافسة مع حزب الشعب ، لكنه لم يستطع جذب الشعب اليه ، وبقي تنفيذ هذا السيناريو مستمراً ، وبمرور الزمن كان الناس يزدادون نفوراً منه ، ولم يكن باستطاعة الشاه ادراك سبب المقاطعة الشعبية للاحزاب ، فلم يكن يعلم أن كوادر هذه الاحزاب ، هم أنفسهم لا يؤمنون بما يعملونه ، وكانوا يتخذون الحزب غطاءً لمصالحهم . وبعد انتخابات عام 1971م ، ملّ الشاه من نظام الحزبين ، وكان لابد من الخروج بنظام جديد ، فكانت ولادة حزب رستاخيز (النهضة) من هذين الحزبين[1] .

أعلن الشاه في مؤتمر صحفي عقده في قصر نيافران في الثاني من آذار 1975م عن ولادة « حزب رستاخيز ملت ايران » أي « نهضة الشعب الايراني » ، وهو الحزب الوحيد المرخص له ممارسة النشاط السياسي ، وعن طريقه أراد

---

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص292-293 .

الشاه أن يوحي بأن النظام الشاهنشاهي « هو الوحيد القادر على تحقيق تطلعات الامة الايرانية » ، والواقع أن الشاه كان يصبو من وراء ذلك الى تدعيم أسس عرشه ، بعد أن اشتدت المعارضة في وجهه[1] . وعبّر عن سياسته تجاه الحزب بقوله وفي تصريح علني : « إن الايرانيين فئتان ، إما تؤمن بالعرش والدستور وثورة السادس من بهمن ، وبذلك تدخل هذا الحزب ، وأما لا تدخله فلا تؤمن بالعرش والدستور ، وصاحبها إما عضو في منظمة غير شرعية ، أو يرتبط بحزب توده الشيوعي ، وكل شخص من هذه الفئة سوف يسجن لأنه خائن ، أو عليه مغادرة البلاد ، حتى من دون أن يدفع رسم خروج »[2] . وهو ما أثار الجماهير ودفعها الى السخرية المرّة من الشاه ومن حزبه (رستاخيز) ، فاطلقت في طهران على صحيفة الحزب التي حملت اسمه ، كلمة واحدة ضمت خلاصة رأيه هي « رسواخيز » ومعناها (منبع الفضيحة)[3] .

وبعد حديث الشاه بأيام ، أعلنت الاحزاب الملكية القديمة حل نفسها وانضمامها الى الحزب الجديد ، وهي : (ايران الجديدة الشعب ايرانيان دعاة القومية الايرانية) ، وتقرر أيضاً أن تضم أموال هذه الاحزاب وممتلكاتها الى مالية حزب رستاخيز ، وأن تدفع الدولة من ميزانيتها ميزانية خاصة للحزب[4] ، حتى يقوى وينتشر ، أما الاحزاب الاخرى التي رفضت الاندماج في حزب رستاخيز ، فقد مُنعت من ممارسة نشاطها الحزبي ، وصودرت أموالها وممتلكاتها، وضُمت الى أموال حزب رستاخيز[5] .

---

(1) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص127 .

(2) مقتبس من : طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص356 ؛ مصطفى اللباد ، المصدر السابق ، ص71 ؛ علي دشتي ، عوامل سقوط ، تهران ، چاپ أول ، 1381ش/ 2002م ، ص174 . وللمزيد من التفاصيل حول النص الكامل لخطاب الشاه ، يراجع : وثائق وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران حول « حزب رستاخيز » الصادر في كانون الثاني 1978م ، ص15 .

(3) فهمي هويدي ، المصدر السابق ، ص30 .

(4) بلغت ميزانية هذا الحزب في عام 1977م ما يقارب ملياري دولار كانت تهدر في الدعاية وفي اقامة المهرجانات ، ينظر : طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص356 ؛ وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، المصدر السابق ، ص15 .

(5) محمد وصفي ابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران . . . ، ص60 .

كان تأسيس حزب « رستاخيز » اشعاراً بأن نظام الحزبين القائم على نموذج غربي قد فشل ، وفجأة أصبح من الشائع على كل لسان أن يتحدث الجميع عن ذلك، ولمجابهة ما يتضمنه الحزب الواحد من فكرة شمولية ، فقد أعلن أن الحزب يضم جناحين : الجناح التقدمي، والبناء والاصلاح[1] ، ولكن على مرور سنوات، فانه لم يبدُ أن الجناحين قد توسعا ، أو أصبحا قادرين على استقطاب الجماهير، رغم انتساب ملايين الايرانيين الى هذا الحزب[2] . بوصفه حزباً يمثل النظام السياسي فقط من دون أن يهتم بالمواطن الايراني ، على العكس من تسميته تماماً .

وفي الثامن عشر من آذار 1975م عُقد مؤتمر ضم (500) ممثل عن الاحزاب السابقة واساتذة الجامعات والموظفين المدنيين ومنظمة الشباب ومجموعات أخرى متفرقة لغرض تهيئة مسودّة النظام الداخلي لحزب رستاخيز والبيان التأسيسي ، وفي الثلاثين من نيسان من العام نفسه ، عقد المؤتمر الاول للحزب اجتماعاته بحضور خمسة آلاف ممثل من مختلف المجموعات والافراد والتنظيمات والمناطق ، للمصادقة على الوثائق التي أعدها المؤتمر السابق ، وفي الثاني من مايس من العام نفسه أعلن البيان والدستور للنظام الداخلي ، وعُدّ التاريخ المذكور تاريخ تأسيس حزب رستاخيز[3] .

---

(1) انتُخب جمشيد اموزغار لرئاسة التيار التقدمي ، وهوشنك انصاري لرئاسة تيار البناء والاصلاح ، وكان هناك مضمون سياسي ، إذ أن الشخصين كانا من المنافسين لهويدا ، كما أن الهدف من تأسيس التيارين ، حتى لا يتعرض الحزب الى الانتقاد ، ولا يتعطل طريق الديمقراطية في البلاد . ينظر : أحمد علي مسعود انصاري ، پس از سقوط سركذشت خاندان پهلوي در دوران اواركي ، تهران ، چاپ ششم ، 1386ش/ 2007م ، ص110 ؛ علي دشتي ، المصدر السابق ، ص174 ؛ تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص137 ؛ عباس قاسمي ، المصدر السابق ، ص137 ؛

Asian Recorder , 1977 , op. cit. , pp. 13665 -13666.

(2) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص301 .

(3) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران الصادر في كانون الثاني 1978م عن حزب رستاخيز ، ص ص25-27 ؛ وللمزيد من التفاصيل عن هيكلية الحزب ومكاتبه ولجانه وصحفه ، ينظر : المصدر نفسه ؛ محمد وصفي ابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران. . . ، ص ص61-63 .

ويبدو أن من الاسباب التي جعلت الشاه يقوم بتأسيس حزب رستاخيز ، أن النظام السياسي البهلوي كان يمر بازمة داخلية تمثلت بالازمة الدستورية ، فضلاً عن مشاكل النظام مع الطبقة المثقفة من الشباب والمستقلين الجدد ، وكذلك الطلاب الجامعيين ، وكانت زيادة قوة حزب ايران الجديدة أيضاً ، وفساد مسؤولي حزبه من الاسباب الاخرى التي أدت الى تأسيس حزب رستاخيز[1]. كما يئس الشاه من الحزبين في السنوات الاولى من تشكيلهما[2] ، وكانت المشورة الامريكية في دفع الشاه لاقامة هذا الحزب ، تنم عن سوء تقدير كبير للموقف وللواقع الايراني وتناقضاته[3] . إذ أن الولايات المتحدة كانت تنظر الى مصالحها في ايران بالدرجة الاساس ، فمشورتها للشاه لم تكن دائماً دقيقة في تلك الحقبة ، وكذلك فان الشاه علل فكرة انشاء الحزب الواحد ، من أن تعدد الاحزاب والمنظمات يؤدي الى تشتت الاراء والمبادئ والاهداف ، فتحصل منافسة شديدة وصراع فكري وعقائدي ، لذلك من الافضل في نظر الشاه ولأجل ارضاء واقناع جميع الاحزاب أن يتم تأسيس تنظيم سياسي جديد تتعاون فيه الاحزاب مجتمعة ، وبذلك يمكن اعطاء مناصب ومراكز ادارية مهمة للاشخاص والرجال باسم حزب واحد ومن دون ممارسة المعارك الحزبية والدعائية[4] .

وبعد اعلان الشاه اقامة حزب سياسي وحيد في الدولة (رستاخيز) تحت دعوى حشد كل طاقات الشعب من التجار والعمال ورجال الدين للانضمام اليه ، لكي يعملوا جميعاً على تطوير الدولة ، ضارباً عرض الحائط بكل دعاواه السابقة التي قدمها للجماهير ، التي كانت قائمة على ترك الحرية لكل فئة دينية

---

(1) مؤسسة مطالعات وپژوهشهاي سياسي ، سقوط 2 (مجموعة سخزاني ها ومقالات دومين همايش بررسي علل فروپاشي سلطنت پهلوي) ، تهران ، 1387ش/ 2008م ، ص639 .

(2) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص135 .

(3) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص17 .

(4) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران حول « حزب رستاخيز » ، الصادر في كانون الثاني 1978، ص33 .

أو جماعة سياسية للعمل بحرية من دون تدخل من قبل الدولة ، وتصور الشعب الايراني ان قرار الشاه الجديد بمنزلة إعلان الحرب ضد فئات المجتمع ، وعمّ الغضب الشعبي أرجاء البلاد ، إذ ذكر أحد المراسلين الاجانب أن أحد كبار التجار ، اشار الى أن نظام الحزب الواحد سوف يهدم الدعائم التجارية وعلى رأسها البازارات[1] أهم المؤسسات التجارية على الاطلاق التي تضم كبار رجال الاقتصاد والتجارة من الرأسمالية الايرانية[2] .

وأشار السفير البريطاني في طهران (انثوني بايسونز) الى أن « حزب رستاخيز كان يُنظر اليه بسخرية قاطعة من أهل الفكر في طهران ، ولكنني كوّنت انطباعاً بأن الشاه كان يقوم بمحاولة جادة لينفخ الحياة فيه ، وإن كان ذلك ضمن حدود مرسومة بعناية »[3] . وقد أثار ذلك أيضاً استياء وسخط المواطنين وتوجيه انتقاداتهم الى الشاه ، بينما كان النواب والوزراء ورؤساء الحكومات قبل ذلك هدفاً لانتقادات الشارع[4] . واستخدمت شتى وسائل الضغط والترغيب للالتحاق به، وفي نهاية عام 1977م تجاوز أعضاؤه « خمسة ملايين » ، وبلغ عدد فروعه في انحاء ايران (25 ألف) فرع[5] . ويبدو أن المصالح الشخصية هي التي جعلت الناس تنضم اليه بهذا العدد الكبير .

جاء رد فعل المؤسسة الدينية سريعاً تجاه خطوة الشاه المتضمنة تأسيس الحزب المذكور ، فقد اصدر آية الله الخميني بياناً طلب فيه من مراجع الاسلام ، أن يحرّموا الانتماء الى حزب رستاخيز ، وألا يسمحوا بسحق

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن موقف البازار من التطورات السياسية في تلك الحقبة ، يراجع : غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص ص98 ـ 116 .

(2) آمال السبكي ، المصدر السابق ، ص ص194 ـ 195 .

(3) انثوني بايسونز ، الكبرياء والسقوط (مذكرات آخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه) ، ترجمة : فالح صدام الامارة ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، 1991، ص64 .

(4) علي نوري زاده ، مجلس رستاخيز الشاه ومجلس خامنئي ، (شبكة المعلومات الدولية) :

http://www.advertiseatnourizadeh.com.

(5) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص356 .

حقوق الشعب[1] ، كما وجّه نداءً الى الشعب الايراني وبياناً الى الجمعية الاسلامية للطلبة الجامعيين في الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، أعلن فيه رأيه الصريح والحازم ، الذي يُعد حكماً شرعياً بوصفه أحد مراجع الشيعة[2] .

وبعد تأسيس الحزب وُضع ملف في السافاك باسمه ، وراقب السافاك الحزب وأعضاءه ، وكان له وجود في كل مكان ، كما أن توظيف مسؤولي الحزب وتحديد صلاحية اعضاءه يتم باشراف السافاك ، ومع نفوذ السافاك في الحزب وتكتلاته ، لكنه كان يسيطر على مسؤولي هذا الحزب وأعضائه ، وكان يعدّ التقارير حول جلساته ومحافله ونظمه ، فضلاً عن ذلك ، فان مسؤولي الحزب كانوا يرسلون التقارير الى السافاك بشأن أنشطة الحزب وبرامجه وكانوا يخبرون تلك المنظمة بامورهم[3] .

وفي عام 1975م وأوائل عام 1976م ، اوضح الشاه أن الهدف الرئيس للحزب هو خلق الديمقراطية بالمشاركة الشعبية المتزايدة ، وصرّح قائلاً : « إن الغرض من الحزب هو منح التربية الاجتماعية والسياسية وحتى الفلسفية لشعبنا . . . وخلق عقلية صحيحة ، إن العقلية الفردية التقليدية للايرانيين لابد لها أن تروّض بالتدريج ، وعلينا أن نلتفت الى العمل الجماعي والعقلية الجماعية »[4] .

وعقد المكتب السياسي لحزب رستاخيز أول اجتماع له يوم الثلاثين من تشرين الاول 1975م ، وتألف المكتب السياسي من عشرة وزراء وعضوين من

---

(1) عبد الله الخائفي ، ذكريات مشرقة من حياة ومواقف الامام الخميني ، النجف ، ط 1 ، 2002، ص18 .

(2) وحول نص البيان والبيانات الاخرى المتعلقة بتحريم الانتماء الى حزب رستاخيز ، يراجع : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص293-294 ؛ ابراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، ص ص270-272 .

(3) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص136 .

(4) مقتبس من :

Colin Legum , Middle east contempary Survey , volÁ 1 , New York - London , 1978 , p. 373.

البرلمان (أحدهما من مجلس الشيوخ والاخر من مجلس النواب) ليحققا الصلة بين الحزب والبرلمان[1] . وتولى أمير عباس هويدا منصب السكرتير العام للحزب ، وظل في هذا المنصب لغاية الثامن والعشرين من تشرين الاول 1976م[2] ، واستطاع هويدا أن يخمد صوت المعارضة ، غير أن الشاه لم يلبث أن خشي من ازدياد نفوذ هويدا ، فعزله من الامانة العامة للحزب[3] . وتم تعيين جمشيد اموزغار في اليوم نفسه أميناً عاماً للحزب بأمر من الشاه أيضاً ، وبموافقة أعضاء الحزب ، واشتد التنافس كثيراً بين هويدا وآموزغار في تلك المدة ، وهو ما أكده وزير البلاط الايراني أسد الله علم ، كما أن السفارة الامريكية في طهران وفي تقرير لوزارة الخارجية الامريكية ، عبّرت عن رضاها للتغييرات التي جرت ، وعدّت الامين العام الجديد للحزب شخصية فعّالة وذا خبرة ، وهو البديل المناسب لهويدا ، وأن آموزغار قد وضع شخصيات موالية للولايات المتحدة في تشكيلة الحزب[4] . الامر الذي يدل على صلة العلاقة المتميزة بين اموزغار والولايات المتحدة الامريكية .

وحينما سُئل آموزغار من أحد الصحفيين ، هل ان المعارضة الدينية تتهمكم بعدم الالتزام بالدستور الاساسي للدولة (دستور عام 1906م)؟ ، أجاب : « ان الدستور الاساسي هو أحد القواعد الثلاث التي قام عليها حزب رستاخيز ، وهذه الاسس هي : الدستور الاساسي ، النظام الملكي ، ثورة الشعب والشاه »[5] .

وبعد انتخاب آموزغار أميناً عاماً لحزب رستاخيز ، استقال من قيادة الجناح التقدمي ، لاعطاء صفة الحياد الى منصبه الجديد ، وانتُخب عبد المهدي

---

(1) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران حول « حزب رستاخيز » ، الصادر في كانون الثاني 1978، ص27 .

(2) محمد وصفي ابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران . . . ، ص63 .

(3) دونالد ولبر ، المصدر لسابق ، ص12 .

(4) عباس قاسمي ،المصدر السابق ، ص138 .

(5) « دراسات الخليج والجزيرة العربية » (مجلة) ، العدد 16، السنة الرابعة ، جامعة الكويت ، 1978، ص52 .

مجيدي وزير الدولة ورئيس منظمة التخطيط والميزانية (قبل التعديل الوزاري)، لقيادة الجناح التقدمي بدلا من جمشيد آموزغار[1] .

وجرت انتخابات الدورة الرابعة والعشرين لمجلس النواب والسابعة لمجلس الشيوخ الايراني في حزيران 1975م بالاعتماد على حزب رستاخيز ، وهي آخر انتخابات في عهد الدولة البهلوية[2] . وفي أثناء صدارة أمير عباس هويدا لرئاسة الوزراء ، كان لكل منطقة انتخابية ثلاثة مرشحين ، ومن بين هؤلاء يُنتخب شخص واحد[3] . وكان المرشحون يُزكّون من جهاز السافاك واستخبارات الشاه ، وترشح اكثر من عنصر لكل مقعد في المجلس ، وقد تأيدت كفاءة الجميع من قبل منظمات حزب رستاخيز والاجهزة الامنية ، اذ ترشح 100،000 شخص لنيل(268) مقعد في مجلس النواب و(30) مقعداً في مجلس الشيوخ وقد صادق جهاز السافاك على (841) شخص لخوض الحملة الانتخابية[4] ، ومن لا يوجد اسمه في حزب رستاخيز لا يسمح له بالترشيح للانتخابات العامة إلا للمرشحين الموافق عليهم من قبل لجنة اختيار مركزية[5] . ورشّح اعضاء حزب توده انفسهم الى المجلس بصفتهم حزبيين ، وهكذا أصبح البرلمان مقتصراً على اعضاء حزب رستاخيز ، وحتى (شريف امامي) و(عبد الله رياضي) اللذان كانا مستقلين دائما ، انخرطا في صفوف الحزب واحتفظا بمنصبي رئاسة مجلس النواب ومجلس الشيوخ[6] .

إن انخراط عبد الله رياضي وشريف امامي في صفوف حزب رستاخيز ، يبدو انه جاء من اجل الاحتفاظ بمنصبيهما لرئاسة مجلسي النواب والشيوخ ،

---

(1) ملفات وزارة الخارجية العراقية ، تقرير السفارة العراقية في طهران حول حزب رستاخيز الصادر في كانون الثاني عام 1978، ص ص39-40 .

(2) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص149 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص450 ؛ محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص93 .

(3) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص92 .

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص450 .

(5) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص301 ؛ محمود طلوعي ، بازيكران عصر پهلوي أز فروغي تا فردوست ، جلد دوم ، ص743.

(6) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص298 .

إذ انهما دأبا على شغلهما طيلة المدة السابقة ، وللحصول على امتيازات خاصة بدخولهما الحزب الجديد ، فاستجابا لأوامر الشاه .

وشارك ما يقارب (40 ـ 52؟) من مجموع الهيأة الناخبة في الانتخابات الجديدة ، مما يعني ان نسبة المشاركة في هذه الانتخابات كانت افضل من الانتخابات السابقة ، ممّا جعل الشاه سعيداً ، اذ اعتقد ان ذلك يساعد على تهدئة الوضع العام في ايران ، في حين عدّ غيره هذا النجاح دليلا على ان الشاه مازال يمتلك بعض المؤيدين لنظام حكمه[1] . علما ان هذا المجلس لم يدم اكثر من ثلاث سنوات ، وكان شاهداً على سقوط وزارات مختلفة ونهاية سقوط النظام البهلوي برمته[2] .

ومن جانب آخر حظر على الممثلين النواب- التعرض لثلاث قضايا عدّها الشاه هامة هي : قضية النفط ، والسياسة الخارجية ، وثورة الشاه والشعب ، وكان التصويت ولاسيما العاملين في الدوائر الحكومية إجباريا ، اذ أعلن أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الايراني، ان عدم الحضور في المراكز الانتخابية للتصويت بمثابة الاستهانة بالحزب ، كما كانت بطاقات الاحوال المدنية تختم من قبل الدوائر الانتخابية ، وعلى الرغم من كل الضغوط، فأن اكثر من مليون ونصف المليون قاطعوا الانتخابات ، ويذكر المؤرخ الايراني غلام رضا نجاتي ، ان وزير البلاط الملكي أسد الله علم ، تلاعب بأكثر من (10؟) من نتائج الانتخابات[3] ومع ذلك فأن المنافسة بين المرشحين كانت كبيرة[4] .

وافتُتح المجلس الجديد في السادس من تشرين الاول 1975م ، من قبل الشاه الذي ألقى خطابا في مراسم الافتتاح دعا فيه الى تحسين نظام التعليم في ايران كي يتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية للبلد ، وطالب بتحسينات في

---

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ص150 .

(2) محمد اختريان ، المصدر السابق ، ص93 ؛ جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص298 .

(3) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص450-451 .

(4) محمود طلوعي ، بازيكران عصر پهلوي از فروغي تا فردوست ، جلد دوم ، ص744 .

نظام الطرق وزيادة كبيرة في سعة موانئ البلد ، كما شجب الزيادات شبه الخاطفة في الاجور والرواتب في القطاع الخاص ، ووعد بأنه « سيكبح بشدة الربح غير الشرعي والتحايل » ، الذي القى عليه اللوم في شحة الاسكان والايجارات المرتفعة جداً[1] ، وطالب النواب بإنقاذ الثقافة الايرانية من جميع اشكال الثقافات الدخيلة عليها[2] .

يمكن الاستنتاج من ذلك بأن حزب رستاخيز ، أصبح بعد الانتخابات البرلمانية للدورة الرابعة والعشرين قوة مؤثرة في اتخاذ القرار السياسي ، واصبح دعامة مهمة للشاه ونظام حكمه ، ولاسيما ان اغلب اعضائه أصبحوا يمثلون السلطة التشريعية ، التي أضحت اداة طيعة بيد الشاه يحركها كيفما شاء ، من وضع القوانين والقرارات الجديدة التي تتماشى مع سياسته وطموحاته ، فبعد عام 1975م أصبحت هناك حقيقة مهمة في تاريخ ايران السياسي المعاصر ، تمثلت بزيادة نفوذ الشاه ، ممّا عمق من الفجوة بين السلطة الحاكمة والمعارضة ، وأدت سياسة الحزب الواحد الى اضعاف دور ونفوذ رئيس الوزراء أمير عباس هويدا ، بعد ان كان موقفه أقوى حينما كان يرأس حزب إيران الجديدة .

ووفقاً للأعراف الدستورية قدّم أمير عباس هويدا استقالة حكومته للشاه في ايلول 1975م[3] فقبلها ، وكلفه بإعادة تشكيلها ، فشكلها في الثاني والعشرين من الشهر نفسه[4] ، ويبدو ان الشاه أمر هويدا بعدم اجراء أي تغيير وزاري ، الامر الذي جعله يشعر بالحرج ، لانه كان ينوي اجراء تغييرات وزارية في حكومته ، وأبلغ الاخرين بذلك فخاب امله ، ولم يتمكن من تنفيذ ما قاله[5] ، لكنه في الثامن من ....

---

(1) Colin Legum , op.cit.,p.373.

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص299 .

(3) أحمد سميعي ، معماران تمدن بزر ، تهران ، چاپ أول ، 1372 ش / 1993م ، ص142 .

(4) عبد الامير فولاذ ، المصدر السابق ، ص299 .

(5) هاشمي رفسنجاني وديكران ، خاطرات سياسي سران رژيم پهلوي ازكودتاي 28 مرداد تا انقلاب جمهوري اسلامي 1357، تهران ، چاپ أول ، 1386ش / 2007م ، ص297 .

تشرين الثاني 1975 [1] ، قدّم رئيس الوزراء امير عباس هويدا حكومته الجديدة الى الشاه ، وبعد ثلاثة أيام قام باجراء بعض التغييرات في اكبر تعديل وزاري في اثني عشر عاماً ، فقد اندمجت وزارة التعاون والتطوير الريفي مع وزارة الزراعة ، واصبح وزيرها الجديد رضا صادقياني ، كما تم تعيين منوجهر ازمون النائب السابق في البرلمان وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية[2] ، بدلا من امير قاسم معيني، الذي اصبح وزيراً للشؤون الداخلية ، كما تم استبدال وزير التربية والتعليم احمد هوشنك شريفي بمنوجهر كنجي وهو امين عام سابق في لجنة حقوق الانسان الايرانية وعميد كلية القانون في جامعة طهران كما ان وزير الطرق جواد شهرستاني استبدل بابراهيم فرح بخشيان وهو حاكم عام سابق في ولاية لورستان واوكلت للسيد غلام رضا كيانبور وزارة العدل، واوكلت اليه مهمة تعزيز الاصلاح القضائي وتسريع نظام المحاكم بوساطة تسهيل الاجراءات وتحسين الادارة ، للتمكن من العقاب السريع والقاسي للمجرمين والمخالفين لانظمة تجميد الاسعار والسيطرة التسعيرية . كما عين السيد كريم باشا بهادوري (البالغ من العمر ستين عاماً) وزيراً للسياحة والمعلومات ، وكان يشغل منصب رئيس المكتب الخاص للامبراطورة فرح ديبا ، اما جمشيد آموزغار فقد ترك منصبه بصفته وزيراً للشؤون الداخلية وبقي في مجلس الوزراء وزيرا للدولة ، كما ابقي على مسؤولياته رئيساً للمفاوضين عن شؤون النفط في ايران ، ثم استبدل آموزغار من منصب وزير الشؤون الداخلية بقاسم معيني وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق فيما عُين هوشنك شريف رئيساً لجامعة طهران[3] .

كما حصلت تغييرات ثانوية اخرى في الحكومة في نهاية شهر شباط

---

(1) بعض المصادر تذكر ان تاريخ تقديم حكومة هويدا الجديدة للشاه كان يوم الرابع من تشرين الثاني 1975م ، وبعضها يذكر في السابع من الشهر نفسه ، ينظر : مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال هشتم ، شمارة سي ودوم ، تهران ، 1383ش/ 2004م، ص128 ؛

Colin Legum,op.cit.,p.128;Asian Recorder , 1976,op.cit.,p.13490.

(2) Asian Recorder ,1976 , op. cit., 13490.

(3) Ibid ; Colin Legum , op.cit ., p. 373.

1977م ، اذ ان الصعوبات في تجهيز الطاقة الكهربائية في ايران ، والتاخير في العمل بنظام الطاقة ، أدى الى استبدال وزير الطاقة ايرج وحيدي بپرويز حكمت الذي كان وكيلاً للشؤون التقنية في منظمة التخطيط والموازنة وفي الوقت نفسه استبدل وزير التعليم العالي الدكتور عبد الحسين سميعي بالسيد قاسم معتمدي، الرئيس السابق لجامعة اصفهان[1] .

وانتشرت شائعات كثيرة - وهي ليست المرة الاولى - في عام 1976م عن قرب التبديل الوزاري في ايران واحتمال ازاحة هويدا عن رئاسة الوزراء[2] ، وترشيح السيد هوشنك انصاري وجمشيد آموزغار وشريف امامي واقبال[3] ، نظراً للظروف السياسية والاقتصادية الحرجة التي كانت تمر بها البلاد بسبب الازمة الاقتصادية ، التي اثرت على الوضع العام[4] ، فضلاً عن ان الشعب الايراني ملّ من حكومة هويدا التي حكمت البلاد قرابة الاثنى عشر عاماً، تخللتها مشاكل سياسية كثيرة من القوى السياسية المعارضة بشرائحها المختلفة ، إذ كان السبب الرئيس فيها الشاه ورئيس وزرائه أمير عباس هويدا .

ـ ازدياد نشاط المعارضة وموقف الحكومة منها :

في أواخر عام 1975م توقفت نشاطات منظمة فدائيي خلق في مقاومة اعمال الشاه ، وتمكن السافاك والشرطة في ألقاء القبض على عدد من الفدائيين ،

---

(1) Colin Legum ,op . cit., p . 373.

(2) سبق وان انتشرت تلك الشائعات بشان التبديل الوزاري لحكومة هويدا عام 1971م ، بعد انتخاب المجلس الثالث والعشرين واحتمال تولي اردشير زاهدي رئاسة الحكومة ، فضلاً عن شائعات اخرى لاحقة ، وايضا انتشرت شائعات كثيرة عن احتمال تولي جمشيد آموزغار او الدكتور اقبال او أسد الله علم منصب رئاسة الوزراء ، وفي عام 1976م تكررت هذه الاشاعات حول التبديل الوزاري المحتمل ، ينظر : مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، ص232.

(3) وكان آموزغار المرشح الاوفر حظاً في الترشيح لرئاسة الحكومة بدلاً من هويدا ، ينظر : المصدر نفسه، ص280 .

(4) مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، ص232 .

وكان السافاك يشجع الناس على التبليغ عن أولئك الافراد الذين كان يسميهم « الملحدون والارهابيون » ، وذلك في المنشورات التي كان يبثها ضدهم ، وفي العام نفسه ، اختلفت منظمة (فدائيي خلق) في برنامج توجهاتها ، فانقسمت الى طائفتين : الجماعة التي تمثل الاغلبية ، أصرت على مواصلة الصراع المسلح، والجماعة الثانية التي تمثل الاقلية طالبت بإيقاف الصراع المسلح ، وهي الجماعة المنشقة عن المنظمة الشعبية المرتبطة بحزب توده ، واعلنت عن وجودها ، وواصل السافاك والشرطة ملاحقتهم للجماعتين ، حتى انه عام 1976م هاجم فيه أحد عشر شخصاً من اعضاء تلك المنظمة ، التي كانت تؤيد الصراع المسلح في احد المنازل بمهرآباد الجنوبية ، وقضى على جميع افراد التنظيم ، ومن بينهم حميد أشرف زعيم الفرقة الاخيرة[1] ، ووصلت المواجهة المسلحة في العام نفسه بين المنظمة ونظام الشاه الى طريق مسدود ، فقوات الشرطة والسافاك تمكنت من تصفية أغلب الجماعات المسلحة ، كما بلغت الحرب الاعلامية ذروتها ضد ما يعرف بـ « الملحدين والارهابيين » ، واستطاعت الحكومة السيطرة على تحركات المعاهد والجامعات الايرانية بحجة تصفية المخربين[2] . اذ ان أغلب اعضاء منظمة فدائيي خلق وكذلك منظمة مجاهدي خلق هم من طلاب الجامعات والمعاهد الايرانية ، لذا نجد ان التضامن مع المنظمتين المذكورتين كان واضحاً عند الطلاب .

ومن جانب آخر يبدو ان الذي اوقف حركة المقاومة المسلحة لمنظمة فدائيي خلق ، هو افتقاد تلك المنظمة للزعامة الجيدة ، واختلاف الاراء بين افرادها عند اتخاذ القرار ، وعدم وجود أيديولوجية محددة واضحة المعالم ، ممّا ادى الى وقوعها في الفرقة والانقسام ، فضلاً عن افتقاد هذه المنظمة لأهم عامل لإنجاح عملياتها المسلحة ، وهو تأمين القاعدة الشعبية لها، فعدم وجود علاقة مباشرة او اتصال مباشر بينها والأهالي عجّل بنهايتها ، بل جعل الكثيرين ينظرون اليها على انهم مجموعة من اللصوص او خلايا أرهابية[3] . ومنذ ذلك

(1) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص166 .

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص360 .

(3) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص37 .

الوقت فصاعداً لم تظهر أية أنشطة فعالة لهذه الجماعة بسبب تضييق الخناق عليها من قبل السافاك والأجهزة الامنية الاخرى[1] .

ولم يختلف الامر عن منظمة مجاهدي خلق ، ففي عام 1975م انشق مجاهدو المنظمة الى جناحين متنافسين ، بقي الجناح الاول ملتزماً بالاسلام ، ولاسيما أفكار علي شريعتي ، أما الجناح الاخر ، فقد رفض الاسلام وتبنى الماركسية[2] ، وأفاد السافاك كثيراً من أجل توجيه ضربة شديدة لهذه المنظمة ، فقد اذاع السافاك في العام نفسه بياناً وضح فيه المواقف الاستراتيجية من دون علم المنظمة بذلك ، في حين ان اكثر أعضاء هذه المنظمة لم يكونوا يعلمون بنص هذا البيان ، وبهذا الشكل عمّقوا من الاختلافات الفكرية داخل هذه المنظمة[3] . والواقع ان اعتقال المؤسسين الحقيقيين للمنظمة وإعدامهم والعدول عن الايديولوجية الاصلية ، هو الذي أدى الى بروز انشقاق في صفوف مجاهدي خلق ، وتصاعد حدة الخلافات بين أعضاء التنظيم ، ومنذ ذلك الحين ، أصبحت هناك منظمتان متنافستان ، احداهما « مجاهدة مسلمة » بذلك الاسم وتتهم الاخرى بالسيطرة على المنظمة عن طريق الانقلاب وأراقة الدماء ، والاخرى « مجاهدة ماركسية » تدعى « منظمة مجاهدي خلق ايران »[4] .

اتجه نشاط المجاهدين الماركسيين نحو تحقيق « الجمهورية الديمقراطية الشعبية » عن طريق العمل المسلح والتعبئة الجماهيرية ، ولهذا السبب فانهم اشتهروا باسم « المجاهدين الماركسيين » بما روجته وسائل الاعلام الايرانية عنهم[5] ، وكان تنظيمهم اكثر نشاطاً من خصمهم المسلمين ، ففي عام 1975م

---

(1) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص166 .

(2) ان الجناح الاول سماه الشاه الماركسيين المسلمين ، والجناح الثاني قَبِلَ التركيب المادي للماركسية ، أي تبنى موقفاً أحادياً أساسه ماركسية ماوتسي تونغ الصينية ، وأطلق عليه بعد انشقاقه التيار الماوي ، الذي عجز فيما بعد عن تطوير نفسه ، فأهمل في الساحة السياسية ، ينظر : محمد حسن أحمد السامرائي ، المصدر السابق ، ص181 ؛ رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي ، المصدر السابق ، ص94؛ منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص40 .

(3) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص171 .

(4) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص386 .

(5) رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص ص40-41 .

قام التنظيم بعمل لم يكلل بالنجاح في طهران ، لكنه كان نوعياً اذ حاول أغتيال أحد الدبلوماسيين الامريكان ، كما فقدوا في مقابلة مسلحة اخرى خمسة من عناصرهم، أثر مواجهة مع الشرطة ، وفجّروا بعد ذلك مركزاً من اكبر مراكز الشرطة شمال العاصمة طهران ، كما قتلوا في وضح النهار ثلاثة من الموظفين الأمريكيين العاملين في شركة (Rock Well International) ، وفي نيسان 1976م فجّروا مكتب الممثلية الاسرائيلية في طهران ، وفي تشرين الاول من العام نفسه ، حصلت مواجهة وسط طهران مع الشرطة ادت الى قتل بهرام آرام واثنين من زعماء المنظمة[1] .

وبعد أن اتجه اغلب عناصر مجاهدي خلق الى الماركسية ، حذفوا الآيات القرآنية من شعاراتهم بالتدريج ، ونشروا بدلاً عنها الافكار الماركسية ، لكن عدداً ضئيلاً من التيار المسلم لمنظمة المجاهدين لم يغير من توجهه ، ونشر السافاك في هذه السنوات منشورات معادية للماركسيين والمسلمين المجاهدين ، وحاول رجال السافاك زرع الفتن بين الطرفين، وعلى الرغم من هذه المشكلات العديدة وضغوط السافاك ، حافظ المجاهدون المسلمون على تنظيماتهم وواصلوا كفاحهم في معظم المدن باسماء متعددة وجديدة ، من ذلك جماعة المهديين في أصفهان ، وجماعة الشيعة الصالحين في همدان ، وجماعة صراخ الشعب الصامت في تبريز ، وكان المجاهدون الماركسيون أكثر نشاطاً من المجاهدين المسلمين ، وفي العام نفسه نظموا سلسلة من العمليات المسلحة ضد نظام الشاه والحكومة ، ولكن في أثناء تنفيذ هذه العمليات ، تم القاء القبض على بعضهم وقتل الآخر[2] .

وعلى الرغم من ذلك ، استمر نشاط المجاهدين حتى داخل السجون ، فبدأوا بتشكيل شبكات صغيرة سميت « بالتجمع » ، توزعت على كل السجون ، ولاسيما سجن ايفين ، وكان التجمع في هذا السجن يقوده مسعود رجوي ، كما تمكنوا من تنظيم أعمالهم داخل السجون ، وأصدر المجاهدون

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص394-395 .

(2) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص171 .

عدداً من الصحف الخاصة بهم، منها صحيفة جنكل (الغابة) ، و »نشرة الاخبار لمنظمة مجاهدي خلق ايران » ، ومارس المجاهدون عدداً من النشاطات الثقافية والادبية داخل سجونهم[1] .

ويبدو ان منظمة مجاهدي خلق كانت من أبرز الحركات السياسية والمسلحة التي أدت دوراً مؤثراً في ايران ، فضلاً عن منظمة فدائيي خلق ، لكن المنظمتين تعرضتا الى ملاحقة السافاك ، والانقسام الواضح بين أعضائهما ، مما عجّل نهايتهما .

أما المؤسسة الدينية فلم تنقطع في مهاجمة الشاه وفضح ممارساته المستمرة بحق الشعب الايراني ، فبعد ايام قلائل من أعلان تأسيس حزب « رستاخيز » في آذار 1975م ، أستفتى بعض رجال الدين بأمر الانتماء الى هذا الحزب ووجهة نظره الشرعية حيال الانتماء الاجباري اليه[2] ، وخرجت تظاهرات عارمة في المدة (5 ـ 7 حزيران 1975 م) من طلاب الحوزة العلمية في قم ، ففي أعوام السكوت وفقدان الأمل ، كان يقام في المدرسة الفيضية في قم كل عام احتفال تأبيني لشهداء فاجعة الخامس عشر من خرداد (5 حزيران 1963م) ، وتوافدت على مدينة قم المقدسة اعداد كبيرة من أهالي المدن الاخرى لاداء مراسم الزيارة ، فأصبحت مدرسة الفيضية مركزاً للتظاهرات التي استمرت يومين ، اذ حاصرت قوات الشرطة والامن هذه المدرسة ، وقطعت عنها الماء والكهرباء ، ومنعت دخول أي شخص اليها ، وفي اليوم الثاني وصلت قوات أضافية قوامها (300) شخص من قوات المغاوير (القوات الخاصة) ، وسيطرت على الشوارع الرئيسة في قم ، وشنت هجومها على المدرسة الفيضية ، وتم اعتقال (500) شخص ، وبعد ممارسة التعذيب بحقهم في سجن ايفين بطهران، أفرجت الحكومة الايرانية عن (200) منهم ، فيما ساقت (200) آخرين الى الخدمة العسكرية الاجبارية ، اما الباقون فقد حكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة تراوحت بين ثلاثة وخمسة عشر عاماً ، وعلى الفور اصدر آية الله

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص113 .

(2) مركز باء للدراسات ، المصدر السابق ، ص156-157 .

الخميني بياناً ربط فيه الحوادث بما جرى في فاجعة 15 خرداد[1] ، كما حرّم في الوقت نفسه استخدام التاريخ الهجري بعد تغييره الى التاريخ الشاهنشاهي[2] . وعند هذه الخطوة اصدر آية الله الخميني بياناً معارضاً شديد اللهجة ، حرّم على الجميع استعمال هذا التقويم[3] .

ومن جانب آخر فإن من المشاكل التي كانت قائمة بين الحكومة الايرانية ورجال الدين، هو تقرب البهائيين الى السلطة ، ولاسيما ان رئيس الوزراء أمير عباس هويدا ـ بحسب ما تجمع عليه بعض المصادر ـ كان بهائياً ، مّما أثار حفيظة رجال الدين ، مع ان هويدا أصدر تعليماته الى دائرة الاعلام بأن لا يبثّوا برامج تخالف الشريعة الاسلامية ، وعدم السماح للبهائيين بادارة التلفزيون ، مع توفير الرخصة الرسمية لارتداء رجال الدين الملبس الخاص بهم ، حتى لا يتم ارتداء الملابس الدينية من قبل الناس العاديين ، فضلاً عن تعيين شخص لرئاسة هيأة الاوقاف يتمتع بعلاقة جيدة مع رجال الدين ، وتأسيس جامعة العلوم الاسلامية[4] ، وتطلب الامر ايجاد حل للخلافات القائمة أصلاً بين النظام ورجال الدين[5] .

---

(1) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص ص280-281 . وللاطلاع على نص البيان يراجع المصدر نفسه ، ص157 .

(2) في عام 1976م قام الشاه بأصدار قرار بتغيير التاريخ الرسمي الايراني من الهجري الشمسي الى التاريخ الشاهنشاهي ، الامر الذي آثار حفيظة الشارع الايراني وادى الى ردود فعل عنيفة ، وبموجب هذا القرار الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلسين في الرابع عشر من آذار من العام نفسه باجتماع مشترك ، أصبح التاريخ الشاهنشاهي لكورش 1355 (1976م) يصادف عام 2535 شاهنشاهي ، ينظر : محمود طلوعي ، بازيكران عصر پهلوي از فروغي تا فردوست ، جلد دوم ، ص744 ؛ جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص299 ؛ علي دشتي ، المصدر السابق ، ص171 .

(3) مركز باء للدراسات ، المصدر السابق ، ص ص153 ـ 154 . وللاطلاع على نص البيان المذكور ، يراجع : المصدر نفسه ، ص155 .

(4) عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت بهلوي ، جلد دوم ، ص388 .

(5) Johnson Library , Memorandom from the director of the bureau of intelligence and research (Hughes) to secretary of state Rusk , March 1966.

ويبدو ان تحسس رجال الدين من الديانة البهائية ، قد وضع رئيس الوزراء في موقف حرج ، يصعب معه حل تلك المشكلة معهم ، لأنهم كانوا يمثلون قوة مؤثرة في المجتمع الايراني ، ومع ذلك فان الشاه كان يدرك ذلك ، لكنه استمر في عدم الاستماع لكلام رجال الدين ، ممّا ولّد احتقاناً في الشارع الايراني ، كان من أسباب سقوط نظام الشاه فيما بعد .

ومن الاسباب التي ولدّت احتقاناً بين الحكومة ورجال الدين ، هو موضوع التعازي الحسينية ـ التي تمت الاشارة إليها سابقاً ـ فقد جرت محاولات من لدن مدير مهرجان الفنون (فروع غافري) ، ومدير دائرة الاذاعة والتلفزيون الايراني (رضا قطبي) ، من أجل نقل التعازي الحسينية أو المسرحيات المتأثرة بها في أجهزة الراديو والتلفزيون ، وكانت دعوات هؤلاء المسؤولين تحظى بدعم الامبراطورة فرح بهلوي ، التي نبّهت الشاه الى أهمية هذه القضية ، وقام الشاه بدوره باستشارة جهاز السافاك ، لكن الجهاز قدّم تقريراً حول خطورة الدور الذي تقوم به مجالس العزاء الحسينية في بث الروح الثورية الدينية ، وفي اثارة مشاعر السخط والعداء ضد الحكومة والشاه ، ولاسيما أن مشاعر الحماس الديني تزداد وتتأجج في اثناء أداء مراسم التعزية الحسينية ، وجرى في شهر محرم وصفر من عام 1977م تطبيق اجراءات منع صارمة ضد مراسم التعازي الحسينية ، لكنه على الرغم من المنع ، فقد بقيت التعازي تمارس في المدن الايرانية بشكل مستمر ومنتظم[1] .

يتضح مما سبق ان المشاكل الاخرى التي كانت قائمة بين رجال الدين والحكومة الايرانية في مدة حكم هويدا تعود الى عوامل كثيرة ، فاكثر الاصلاحات التي كان يقوم بها الشاه وتنفذها حكومته ، كانت تواجه اعتراضات كبيرة من رجال الدين ، ولاسيما آية الله الخميني ، الذي كان يبعث بفتاواه من مكان نفيه في النجف الاشرف ، وكانت تلك الفتاوى مؤثرة في الشارع الايراني بطبقاته المختلفة، ممّا زاد من حدة الاحتقان بين الحكومة

---

(1) Michael E. Bonine and Nikki R. Keddie , op. cit. , pp. 290-291.

ورجال الدين ، وادى الى عدم الاستقرار السياسي في اواخر حكم امير عباس هويدا .

أما بشأن الحركة الطلابية في الخارج ، فهي الاخرى مثل المنظمات السياسية والدينية، لم تستمر الى ما لا نهاية في نشاطها السياسي ، فنتيجة لاحتدام الخلافات الداخلية بين عامي 1975 ـ 1976م ، انفصل بعض أعضاء الاتحاد الطلابي الايراني عنه ، وكوّنوا في الولايات المتحدة الامريكية جماعة باسم « كنفدراسيون أحيا » أي (اتحاد الاحياء) ، وعلى الرغم من افتقاد الاتحاد الى أطار أو خطة ايديولوجية محددة طبقاً للائحته ، فإن الماركسيون كانوا يشكّلون بداخله العناصر الفعّالة ، كما كان معظم الذين يتم انتخابهم في مجلس الادارة من الماركسيين ، أو على الاقل من المؤيدين للماركسية[1] ، وظهر الانحلال والتشتت في الاتحاد بعد عقد المؤتمر السادس عشر عام 1975م[2] .

وطوال سنوات القمع والقهر في مدة حكم أمير عباس هويدا ، لم تنقطع تظاهرات الطلاب ، ولم يكن يمر عام واحد من دون ان تستمر التظاهرات والاضرابات في الجامعات ، وكان الضحايا يسقطون بالعشرات ، ويزج بالمئات في السجون ، والغريب أن نظام دخول الجامعات بالمسابقة المتّبع في إيران آنذاك، كان يتيح للسافاك أن يختار عناصر غير مزعجة وليس لذويها سوابق في العمل السياسي ، ومن مائتين وخمسين ألف طالب أتموا الدراسة الثانوية عام 1977م ، لم يقبل في جامعات إيران الا ما يقارب ثمانية عشر الف طالب ، أما الباقون فكان عليهم ان يبحثوا لهم عن فرصة خارج ايران ، وعلى الرغم من تكاليف الخروج من البلاد ، فإن الايرانيين لم يتركوا فرصة تمر من دون الخروج لمجرد التنفس[3] .

ويتبين من ذلك ان الطلاب كانوا قوة مؤثرة في الساحة السياسية الايرانية ومصدر قلق للشاه وحكومته ، ولاسيما ان نشاط الطلاب الدارسين في الخارج

(1) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص357 .
(2) أفشين متين ، المصدر السابق ، ص363 .
(3) إبراهيم الدسوقي شتا ، المصدر السابق ، هامش ص34 .

كان واضحاً بوصفه نبّه الرأي العام العالمي الى ممارسات الشاه وجهاز السافاك بحق ابناء الشعب الايراني ، ممّا ساعد فيما بعد على ان تقوم منظمات حقوق الانسان العالمية بنشر تقارير عن انتهاك حقوق الانسان في ايران .

السافاك وانتهاك حقوق الانسان وردود الفعل الشعبية والدولية حتى سقوط حكومة هويدا عام 1977م

استمر جهاز السافاك في انتهاكه لحقوق الانسان ، ولاسيما في المرحلة الاخيرة من حكم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا 1975 ـ 1977م ، فقد اعترف هويدا صراحة بالتعذيب في ايران في اللقاء الصحفي الذي اجراه معه جيمس بيل ـ استاذ الجامعة الامريكية ومدير مركز الدراسات الدولية (روز) ـ منذ الثلاثين من حزيران من عام 1974م ، إذ أكد هويدا أن ايران تفعل ما تفعله سائر بلدان العالم ، وحينما سُئل هويدا هل هناك تعذيب في السجون الايرانية ؟ أجاب : (بابتسامة عريضة) ، « تقصد قلع الاظافر وفرم الاصابع . . . إن كان مرادك هذا النوع من التعذيب (بضحكة) ، كلا » ، وأكد هويدا « أن الافراد الذين عُذبوا في السجون الايرانية ليست اعمالنا ، إنها ممارسات الشرطة ، وأنا لا أتدخل في اعمالهم ، فالشرطة مستقلة ، وهي تلقت تدريبات على التعامل مع العمليات ، فاذا دُعيت الشرطة الى تفريق المتمردين ، أفينبغي أن يحمل كل فرد منهم باقة ورد ويذهب الى هناك ؟ كلا لقد تعلّم هؤلاء حمل الهراوات حين ينطلقون لاداء هذه المهمات »[1] .

ويبدو من تصريح هويدا ان التعذيب كان قائماً من السافاك في ايران ، ولكنه حاول ان يعطي شرعية لعملهم عند قيامهم بواجبهم الرسمي ، هذا من جانب ومن جانب آخر فان رئيس الوزراء لم تكن لديه الصلاحيات للتدخل في شؤون السافاك ، لأن الجهاز يرتبط مع رئيسه بالشاه مباشرة ، على الرغم من أن رئيس السافاك يشغل منصب نائب رئيس الوزراء .

إن صيت الاعتقالات المستمرة في ايران وممارسات السافاك بحقهم

(1) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص452 .

والاعدامات المستمرة للمعتقلين ، أحرجت الشاه عند زيارته الى الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، وكان الشاه يخشى من الصحفيين الامريكيين ، ولاسيما بعد « فضيحة ووترغيت » ، إذ أن التظاهرات الكبيرة التي جرت في الولايات المتحدة في شهر أيار من عام 1975م في اثناء زيارته لها[1] ، أحرجته كثيراً ، ولاسيما عندما تجمع الصحفيين هناك ووجهوا اسئلة له عن عدد السجناء السياسيين في السجون الايرانية[2] .

واشار (رضا براهيني) ـ استاذ الادب الانكليزي السابق في جامعة طهران- الذي عُذّب من السافاك ، « ان معيار التعذيب غير مستقر ابداً ، لقد تعرض نصف مليون فرد من ابناء الشعب مرة واحدة في الاقل في حياتهم للضرب او الجلد بالسياط ، أو التعذيب من السافاك ، وانك لتجد فرداً واحداً في كل اسرة في الاقل ، قد استُجوب من السافاك »[3] ، كما وصف مارتن انيلز ـ الامين العام لمنظمة العفو الدولية ـ قائلاً : « ليس هناك بلد أسوأ من ايران في قضية حقوق الانسان »[4] . ودعت المنظمة المذكورة في اثناء زيارة الشاه للنمسا (حيث مقر المنظمة في فيينا) ، الى وقف اساليب التعذيب التي يتعرض لها السجناء السياسيون في ايران[5] . كما وصف السكرتير العام للمنظمة المذكورة ، الاوضاع في ايران في عام 1975م في الوقت الذي كان

(1) في الخامس عشر من أيار 1975م زار الشاه محمد رضا بهلوي الولايات المتحدة الامريكية واستقبله الرئيس الامريكي فورد وكان حينها متعباً ومضطرباً . ينظر : منصور رفيع زاده ، خاطرات منصور رفيع زاده ، ترجمة : أصغر گرشاسبي ، تهران ، چاپ اول ، 1376ش/ 1997م ، ص175 .

(2) المصدر نفسه ، ص175 .

وفي عهد الرئيس الامريكي فورد ، نال جهاز السافاك حق ملاحقة الايرانيين المعارضين للشاه داخل الاراضي الامريكية . ينظر : محمد محمود الطناحي ، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي 1971–1990م دراسة تاريخية سياسية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص131 .

(3) مقتبس من : مركز دراسات الخليج العربي ، ايران في المحنة ، مصدر سابق ، ص26 .

(4) المصدر نفسه ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص453 .

(5) « الثورة » (صحيفة) ، بغداد ، العدد/ 1974، 20/ 1/ 1975 .

فيه السافاك مسيطراً على الوضع الداخلي في البلاد بقوله : « إن ملف ايران في مجال حقوق الانسان اسود لدرجة لا يعادله ملف أي دولة في العالم »[1] ، والامين العام للامم المتحدة من ناحية أكد « أن ايران من اكثر بلدان العالم سوءاً بالنسبة لحقوق الانسان وتاريخها اسود في هذا المجال »[2] . وهو تصريح يوضح انتهاكات حقوق الانسان في ايران، لكن هيأة الامم المتحدة لم تحرك ساكناً ، واكتفت بالبيانات والتصريحات في حينها، إذ لا توجد قوة في مجلس الامن الدولي التابع لهيأة الامم المتحدة يمكن ان تستخدم القوة ضد النظام السياسي في ايران ، في ظل وجود علاقة قوية تربط الشاه مع رؤساء الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما (الجمهوريين) آنذاك .

وحاول الشاه الرد على ارقام لجنة العفو الدولية التي قدّرت عدد المعتقلين السياسيين بين خمسة وعشرين الفاً ومائة ألف معتقل ، وقال أن عددهم يتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعمئة الى ثلاثة آلاف وخمسمئة معتقل فقط ، مؤكداً أنهم « ليسوا معتقلين سياسيين ، أنهم مجرد ماركسيين ، منهم الارهابي ، ومنهم القاتل ، أو من لا تربطه ببلادنا أي صلة » . وقال بصدد موضوع التعذيب في السجون: « لسنا بحاجة الى تعذيب الناس بعد الان ، فنحن نستعمل الاساليب المعروفة في البلدان المتقدمة ، ألا وهي الاساليب النفسية ، فنحن نواجه المعتقلين باعترافات تجعلهم يقولون كل شيء كرد على خيانة رفاقهم لهم »[3] .

وأكدت الولايات المتحدة الامريكية انها تعمل على ترويج مراقبة حقوق الانسان في ايران ، وعملت في السنتين 1975 و 1976م على مناقشة المسؤولين الايرانيين في رأي الادارة الامريكية في اوضاع حقوق الانسان في ايران بصورة خاصة ، وأن القيام بتناول هذا الموضوع بصورة منفردة مع الجانب الايراني سيكون اكثر فعالية للحكومة الايرانية ، وأن الولايات المتحدة اوضحت

(1) مقتبس من : ثائر عيسى ، المصدر السابق ، ص30 .
(2) عباسعلي عميد زنجاني ، المصدر السابق ، ص174 .
(3) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص153 .

للايرانيين آرائها بهذه الاتصالات في هذا الجانب ، وأن السفارة الامريكية في طهران على علم بالتطورات ذات العلاقة بحقوق الانسان[1] .

ويبدو أن الولايات المتحدة الامريكية كانت على علم بما يجري في ايران عن طريق تقارير سفارتها في طهران ، لكنها لم تول الامر أهمية ، وانها لا تستطيع الضغط على حليفتها ايران في الشرق الاوسط ، خوفاً من ان ترتمي في احضان الاتحاد السوفيتي ، إذ سبق للشاه أن هدّد الولايات المتحدة مراراً بهذا الامر ، ومن ناحية اخرى ، فان العلاقات التي تربط الرئيس الامريكي نيكسون وكذلك فورد (الجمهوريان) مع الشاه كانت وثيقة ، فضلاً عن أن هناك مقايضة النفط بالسلاح بين الطرفين في سبعينيات القرن العشرين مع وجود ازمة طاقة في الولايات المتحدة ، ممّا جعلها تغض الطرف عن الشاه ، ولكن سياسة الرئيس الامريكي الجديد (الديمقراطي) كارتر تختلف عمّا سبقه ، مما أدى الى تطور في مسار العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران ، أدت فيما بعد الى قلة الدعم الامريكي الذي كان سائداً في السابق للشاه وحكومته .

ويشير فريدون هويدا ـ شقيق رئيس الوزراء امير عباس هويدا وممثل ايران لدى هيأة الامم المتحدة ـ الى أن هناك جدلاً دار بين الشاه والسيدة جافيتز ـ زوجة السناتور الامريكي جاكوب جافيتز ـ في لقاء تم في قصر ناوشهر على بحر قزوين في صيف عام 1976م وبحضوره ، عندما هاجم الشاه وبشدة الديمقراطية الامريكية وأخذ يؤكد أن الايرانيين يتمتعون بجميع حقوق الانسان ، وأن الفساد متفش بصورة مخجلة في الولايات المتحدة الامريكية ، في حين أن الحكومة الايرانية تلاحق اللصوص وتعتقلهم حتى ولو كانوا من طبقات المجتمع العليا ، وكان لانتقادات الشاه وقع الصاعقة في نفوس ضيوفه[2] .

---

(1) جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص ص210 ـ 211 .
(2) فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ص14 .

وجاءت الضربة العالمية الموجهة ضد الشاه من الرئيس الامريكي جيمي كارتر حينما ذكر في حملته الانتخابية أن الولايات المتحدة الامريكية تساعد الشعوب التي يكون فيها القانون منتهكاً حتى تغير حكوماتها من ممارساتها اللاانسانية ، في الوقت الذي اشارت فيه منظمة حقوق الانسان الدولية الى أن الشاه قد ملأ السجون بالمعارضة السياسية وأنه يعذبهم ، وطالبته بتحسين أوضاع السجون وتقليل وسائل التعذيب ، ونددت بالمحاكم العسكرية التي تحاكم المنشقين السياسيين ، وشجعت المؤسسة المذكورة وكذلك الادارة الامريكية ، المعارضة الايرانية السياسية ، كي تعبّر عن آرائها وأن يعلو صوتها بعد سنوات من الصمت الاضطراري لرموزها في داخل ايران[1] . ووجهت الولايات المتحدة الامريكية تهديداً مبطناً للحكومة الايرانية من احتمال قطع المساعدات الامنية عنها في حالة انتهاك حقوق الانسان والاستمرار في مخالفاتهم له ، إذ نبّه تقرير وزارة الدولة لحقوق الانسان المسؤولين الايرانيين الى انهم يعرفون بصورة جيدة نتيجة المخالفة للقانون الموجود في الولايات المتحدة ، الذي له علاقة بالمخالفات المحتملة ، وصلة ذلك ببرنامج المساعدة الامريكية بشكل عام[2] . إذ قال : « اننا سنوقف كل المساعدات الى الاقطار التي تنتهك فيها حقوق الانسان » ، وذكر أن من هذه الاقطار الموالية للولايات المتحدة بكل اخلاص حليفتها القديمة « ايران » . ووضعت وكالة المخابرات المركزية الامريكية (C.I.A) من جانبها مرتسماً سايكولوجياً جانبياً للشاه يبين أنه « ذكي ولكنه أيضاً مصاب بجنون العظمة الى درجة الخطر ، وأن احلامه من أجل المجد أكبر من الوسائل اللازمة لتحقيقها »[3] .

ولم يُخفِ الشاه امتعاضه لدى فوز الرئيس كارتر في انتخابات عام 1976م، فلم يشعر بالارتياح للرؤساء الديمقراطيين ، وقد تلت ذلك حالة من عدم

---

(1) آمال السبكي ، المصدر السابق ، ص ص195-196 ؛ موسى مخول ، المصدر السابق ، ص303 .

(2) جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص211 ؛ ريتشارد دبليو كوتام ، المصدر السابق ، ص502 .

(3) مقتبس من : ادور سابلييه ، المصدر السابق ، ص ص30 ـ 31 .

الاستقرار في العلاقات الايرانية الامريكية ، مّما أدى الى الشعور بالارتياح من الطلبة الايرانيين في الولايات المتحدة ، إذ عدّوا ذلك اضعافاً للدعم المطلق الذي تلقاه الشاه من واشنطن لسنوات عدة[1] .

يتضح أن العلاقة بين الشاه والولايات المتحدة الامريكية قد اتخذت منحاً آخراً في تلك المدة ، إذ انه بعد فوز الرئيس الامريكي جيمي كارتر (الديمقراطي) في انتخابات الرئاسة الامريكية عام 1976م ، قد غيّر مجرى الاحداث ، فالرئيس الجديد من الداعين لاحترام حقوق الانسان ، وقد أكد بعد فوزه في الانتخابات أنه سيضغط على الدول التي تنتهك حقوق الانسان بما فيها الدول الصديقة كايران ، وكان للمخابرات المركزية الامريكية دور في فضح ممارسات الشاه في تلك المدة لعلمها بذلك ، بعد أن أدركت طموح الشاه المتزايد في المنطقة ، الذي قد يؤثر حتى على المصالح الامريكية هناك ، مما جعل كارتر يستخدم سياسة الضغط على الشاه من أجل تغيير سياسته في مجال حقوق الانسان ، وأدرك الشاه جدّية التهديدات الامريكية عليه ، فاضطر الى تغيير سياسته فيما بعد مرغماً .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الامريكية اصبح يُنظر اليها على انها قوة عدوانية غاصبة لحقوق الشعوب ومدافعة عن الانظمة الاستبدادية المتهرئة ، وكان على الساسة الامريكيين تحسين هذه الصورة[2] . ولذلك لم يكن بمقدور كارتر الذي اظهر نفسه للعالم تحت هذه الشعارات الجذابة، أن يتجاهل الوضع داخل ايران ، وانتهاك حقوق الانسان ، والقمع والارهاب ، والسجون المملوءة بالمعتقلين السياسيين ، وانعدام الحرية وغياب الديمقراطية . . ولم يكن

(1) نثوني بايسونز ، المصدر السابق ، ص70 .
ومما تجدر الاشارة اليه أن الشاه ورئيس وزراءه هويدا لم يكونا راضيين عن فوز كارتر في الانتخابات الامريكية لعام 1976م ، ولاسيما أن سمعة الشاه كانت سيئة في الصحف الغربية والامريكية ، بسبب السافاك وممارساته ، وكان معروفاً في الغرب بانه الدكتاتور المغرور الذي حصل على ذلك من النفط . ينظر : عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي (خاطرات ارتشبد سابق حسين فردوست)، جلد اول ، تهران ، چاپ بيست وهفتم ، 1383ش/ 2004م ، ص565 .

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص304 .

كارتر سعيداً أن تكون صورة حلفائه هكذا قاتمة ، فكانت الحملة الاعلامية والرسمية الامريكية ضد انتهاك حقوق الانسان في ايران ، وضُرِبَ الشاه بالبيض الفاسد امام البيت الابيض، وبدأ الشاه يعاني من هذا التحول الغريب في الموقف الامريكي مع احساس قوي انه لم يعد مرغوباً فيه ، لذلك حينما ارسل الشاه عدداً من عملاء السافاك لمراقبة الايرانيين في الولايات المتحدة، اثارت الولايات المتحدة حملة ضد الشاه ، وعدّت هذا تدخلاً في الشؤون الداخلية الامريكية[1] . وهو أمر طبيعي نتيجة لاختلاف البلدين في تلك المدة بسبب السياسة النووية المشار اليها سابقاً، فضلاً عن اختلاف سياسة كارتر عمن سبقه من الرؤساء الجمهوريين تجاه ايران.

وتناولت الصحف الايرانية ولاسيما صحف « رستاخيز » و « اطلاعات » و « آيندكان » و « كيهان » ، مقالات عدة وردت تحت عناوين مختلفة مثل « فقد كارتر حلفاءه » و « ماذا يريد جيمي كارتر؟ » و « كارتر ما يزال غامضاً بعد مضي مائة يوم » و « هذه الحالة من الحيرة » ، وغيرها من التعليقات . أما أهم الصحف الأجنبية التي نشرت أحاديث كارتر الشهيرة في الشهور الاولى لحكمه ، فكانت صحيفة التايمز اللندنية ، ولوموند الفرنسية ، ودي ولت الالمانية ، ولاستامپاي الايطالية ، وتناول الصحفيون في هذه الاحاديث ، اثر المشاكل الناجمة عن حقوق الانسان ومواضيع اخرى ضمن السياق نفسه[2] .

ويشير السفير البريطاني في ايران الى أن الشاه اختار هذه اللحظة ليبدأ التحرر الذي يستطيع أن يحققه نظامه ، وكان أكثر الناس في ذلك الحين ونتيجة لذلك ، يناقشون هذا التغيير، هل هو نتيجة مباشرة لضغط ادارة كارتر ؟ وحالما انصرم عام 1976م وحلّ عام 1977م ، اصبح من الملاحظ أن هناك جواً جديداً فيه حرية سياسية ، وكذلك فيه معاملة أحسن لمعارضي النظام لما

---

(1) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص ص61 ـ 62 .

(2) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص243 . وللمزيد من التفاصيل عن ردود فعل الصحف الايرانية والاجنبية ، وتعليقات بعض المسؤولين الايرانيين على قضية حقوق الانسان في تلك الحقبة ، يراجع : المصدر نفسه ، ص ص237 ـ 238.

كان في السابق، فقد اعفي ما يقارب ألف سجين[1] على دفعات وفي مناسبات مختلفة ، مثل رأس السنة الفارسية ، وميلاد الشاه ، وكان بضمنهم عدد من السجناء السياسيين ، وجرت لأول مرة ومنذ سنوات عدة ، محاكمة علنية لاشخاص متهمين بنشاطات مناوئة للدولة ، وسمح فيها لمراقبين أجانب مشاهدة المرافعات القضائية ، كما سُمح للجنة الصليب الاحمر بتفتيش السجون الايرانية ، وشُرّع قانون جديد يمنع الاحتجاز من دون محاكمة ، واتيحت حرية أكثر للتعبير بمحاذاة هذه الاجراءات المادية ، واصبحت الصحف أقل تقليدية وأفضل عند القراءة ، وأخذت النشرات التي توزع بشكل دوري تُوقع بصراحة من محامين وكتّاب وأكاديميين ، وأعضاء من الاحزاب السياسية من الجبهة الوطنية السابقة[2] . ونشرت الصحف عنواناً بخط عريض يقول : « بأمر من الشاه لن يتم التعذيب في ايران ثانية »، وكتبت صحيفة كيهان الايرانية رداً على منظمة العفو الدولية ، التي اتهمت النظام في ايران في أحدث تقرير لها باستخدام التعذيب ضد المعتقلين السياسيين تقول : « ما من شك أنه كان يوجد في ايران بعض الامور التي تطلبت استخدام التعذيب ، وقد عُرف عن تيمور بختيار ـ الذي كان يقتل بحذائه وتم طرده من الجيش ـ على انه احد القائمين بالتعذيب ، وانه من ذوي السمعة السيئة[3] .

ويمكن أن نتتبع الاشارات الاولى حول « الانفتاح السياسي » في ايران من حديث رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في عام 1977م ، في اثناء اجتماعه بنادي الاذاعة والتلفزيون مع الصحفيين والكتاب والعاملين بالاجهزة الاعلامية ، فقد صرّح هويدا في ذلك اللقاء وفي اثناء تقديره لمكانة القلم وحق الحرية في الفكر ، مؤكداً ضرورة تمتع القلم بالحرية ، إذ قال : « جميعنا

(1) اصدر الشاه بنفسه مراسيم للافراج عن عدد ضخم من السجناء ، وتم الشروع أيضاً بسياسة جديدة في شباط 1977م بنشر اسماء المعتقلين المطلق سراحهم . وللاطلاع على أعداد المعتقلين المطلق سراحهم للمدة ما بين آذار 1976 ـ آذار 1977م ، يراجع : Colin Legum , op. cit. , p. 378.

(2) انثوني بايسونز ، المصدر السابق ، ص ص70-71 .

(3) مقتبس من : صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص274 .

يرغب في أن يعيش داخل مملكة تتمتع بحرية القلم ، إن من المنطق والعدل أن يميز الشعب بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح ، وليس من مهام الحكومة أن توجه الاقلام الى ناحية ما ، وتملأها بنوع واحد من مداد الفكر ووجهة النظر ، إن قلم الشخص الذي يتمتع بالفكر ويعلم عن أي نحو افضل يكون هذا الفكر في خدمة الدولة ، لا يجب أن يخشى النقد ، وعليه أن ينتقد في محيط ثوري ، ويتقبل النقد الصحيح ويرد على النقد الخاطئ . . . فان حرب الافكار هي التي تنتهي دوماً بفكرة واحدة أفضل. . . للأسف اننا لم نستطع خلال سنوات طوال ان ننفذ وجهات نظر قائدنا (أي الشاه) على الوجه الاكمل في بعض الامور » . وبعد بضعة ايام من حديثه مع مراسلي الاجهزة الاعلامية ، أكد هويدا مجدداً موضوع التمتع بالحرية في حديث مطول له مع صحيفة كيهان بقوله : « إن مجتمعنا قد وصل الى مرحلة البلوغ ، ويستطيع أن يدرك قيمة توجيه النقد . . . نحن نؤمن بحرية القلم والبيان ونحترمها ، وهذا ما شدد عليه الشاهنشاه مراراً »[1] .

إن حديث رئيس الوزراء أمير عباس هويدا مع الاعلاميين ، يوضّح التغير الواضح في لهجة الحكومة وخطابها ، وهذا الحديث يُعد رسالة واضحة نحو السياسة التي ستُتّبع مستقبلاً باتجاه منح الحريات للصحافة ، ولاسيما أنها ذات تأثير واضح في مجرى الاحداث سواء في ايران أو في العالم ، وهذا التغير في الخطاب الحكومي ، جاء بعد الضغوط التي تعرضت لها ايران بعد تولي كارتر السلطة في الولايات المتحدة من أجل تغيير سياستها باتجاه الديمقراطية ومراعاة حقوق الانسان .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه في شهر حزيران 1977م كتب أربعون عضواً من أعضاء اتحاد الكتاب ـ غير الرسمي ـ الى رئيس الوزراء الايراني هويدا ، طالبين حرية التعبير وبوضع حد للرقابة ، وطلبوا بالسماح لهم بانشاء « صحيفة الرواد » ، وبالاعتراف الرسمي باتحادهم ، وكان من بين الموقّعين ، المؤرخ الاكثر شهرة في البلد والسفير الايراني السابق في الهند (فريدون آدميان) ، فضلاً

(1) مقتبس من : المصدر نفسه ، ص ص279 ـ 280، ص282 .

عن الكاتب المشهور الدكتور سعيدي ، الذي سبق له أن سُجِن مرات عدة[1] .

إن انبثاق المعارضة وتطور مسارها في تلك المدة ، شكل تحدياً جديداً للشاه وحكومة هويدا ، ولاسيما في وقت كانت فيه الصعوبات الاقتصادية مستمرة، فضلاً عن الصعوبات السياسية التي يواجهها الشاه وحكومته ، والضغط الامريكي عليه ، فحاول تعزيز صورته بأنه الحاكم الكريم والابوي لشعبه ، وبوصفه قائداً يريد أن يتولى شخصياً مشاكلهم ، ففي اوائل شهر أيار من عام 1977م قام بجولة بصحبة الامبراطورة فرح في ولاية خراسان شمال شرق ايران ، متحدثاً الى الفلاحين ، مستفسراً عن مطالبهم وآمالهم ، كما قام رئيس الوزراء أمير عباس هويدا بزيارات مشابهة في حزيران من العام نفسه الى الاقليم المذكور ، وكذلك قامت الامبراطورة فرح بجولة الى اقليم جيلان ، وكان من خصائص هذه الجولات ، الورع الديني الذي أظهره الشاه والامبراطورة ، فضلاً عن تبرعاتهم التقليدية الى الصناديق الدينية[2] . ويأتي هذا التحرك من أجل تحسين صورة الشاه والاسرة المالكة أمام الرأي العام الايراني ، ولاسيما بعد أن أدرك الشاه أن موقفه وموقف حكومته أصبح ضعيفاً بعد توتر علاقاته مع الولايات المتحدة ، ولذلك منح للمعارضة قدراً من الحرية السياسية وبضغط خارجي .

وعلى اثر « الانفتاح السياسي » وعملية الاصلاح التي انتهجها الشاه في تلك المدة ، فقد بدأت المعارضة السياسية بكل اجنحتها تؤسس منظمات مستقلة ، لدرجة أن مهدي بازركان ـ أحد أعضاء الجبهة الوطنية ـ أعلن أن الضغوط الاجنبية على الشاه هي التي اتاحت لهم الفرصة كي يتنفسوا من جديد[3] ، ومن أجل التكتل في النشاط ، بدأت الاتصالات بين المعارضة (داريوش فروهر ، شاهبور بختيار ، الدكتور كريم سنجابي) ، وسعوا لتاسيس جماعات وأحزاب الجبهة الوطنية ، ولكنهم لم يُوَفقوا في هذا الاتجاه ، وانتقد الثلاثة في رسالة مطوّلة (بتوقيعهم ومن دون ذكر الجبهة الوطنية) الى الشاه ،

(1) Colin Legum , op. cit. , p. 378.

(2) Colin Legum , op. cit. p. 379...

(3) آمال السبكي ، المصدر السابق ، ص196 .

الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وشكلت جماعة أخرى من الاحزاب الوطنية (أنصار حركة التحرير وحزب الشعب) بزعامة كريم سنجابي وعدد آخر من الافراد ذوي النزعة الوطنية ، شكّلت « الجمعية الايرانية للدفاع عن حرية الانسان وحقوقه »[1] .

كما نُشرت عشرة آلاف نسخة لرسالة من صفحتين في حزيران 1977م موقعة من الدكتور شاهبور بختيار والدكتور كريم سنجابي وداريوش فروهر ، دعت الرسالة الشاه الى انهاء الحكومة الاستبدادية ، والتقيد بمبادئ الدستور ، والاعلان العام عن حقوق الانسان ، والامتناع عن نظام الحزب الواحد ، والسماح لحرية الصحافة والاتحادات ، واطلاق سراح السجناء السياسيين ، والسماح لمن في المنفى بالعودة ، وانشاء حكومة تستند الى تمثيل الاغلبية ـ وفي الثاني عشر من تموز ، وبعد الاجتماع بصورة علنية في فندق طهران ـ قام أربعة وستون محامياً بتوقيع اعلان دعا الى تحرير القضاء والبرلمان من « قبضة السلطة التنفيذية في ايران »[2] ، واجراء انتخابات صحيحة ، وتفويض من الشاه الى الامة الايرانية بصنع القرار ، وبالطاعة الدقيقة لنصوص الدستور الايراني وروحه ، ونادى الاعلان بالغاء كل « المحاكم خارج الدستور » ، في اشارة الى المحاكم الخاصة[3] .

إن مطالب المعارضة هذه جاءت بعد منح قدر من الانفتاح السياسي واعطاء الحرية السياسية لها ، بعد الضغط الذي مورس على الشاه من الولايات المتحدة الامريكية ، وبدأت المعارضة في هذه المدة تتحرك لاسقاط الحكومة الايرانية ، ومن ثم النظام البهلوي برمته .

---

(1) تقي نجاري راد ، المصدر السابق ، ص ص194–195 .

(2) وفي نهاية شهر أيار 1977م ارسل اربعة وخمسون محامياً برقية الى مدير المكتب الخاص للشاه (نصرت معينيان) للاحتجاج ضد الاصلاحات التي اقترحها وزير العدل لزيادة سيطرة الحكومة على القضاء ، ينظر : Colin Legum , op. cit. , p. 378.

(3) بدا أن اكثر الموقعين على هذه الرسائل ينتمون الى الطبقات الميسورة ، وبشكل ملفت للنظر ، أن اغلب الجماعات الموالية للمعارضة قد احجمت عن أي عمل مسلح ، ينظر : Ibid , pp. 378-379.

ومن جانب آخر سُمح لوفد الصليب الاحمر الدولي بزيارة السجون الايرانية ما بين منتصف نيسان الى اوائل شهر حزيران 1977م ، وفي نهاية حزيران سلّم رئيس البعثة الكسندر هاي الشاه نسخة من تقرير الصليب الاحمر الرسمي ، وقدّمت البعثة مقترحات لتحسين اوضاع السجناء ، وأن الوفد نفسه سوف يفتش السجون في وقت آخر من عام 1977م ، وفي حزيران من العام نفسه أيضاً ، تم فتح السجون لزيارات مراسلين من صحيفة (لوموار) البلجيكية ، ومحطة (بي بي سي) البريطانية[1] .

ويشير وزير البلاط اسد الله علم في مذكراته ليوم 26 حزيران 1977م الى أنه سأل عن تقرير رئيس الصليب الاحمر الدولي ، بعدما حظي الاخير بلقاء الشاه ، عن عدد السجناء السياسيين في ايران ، الذين يحملون علامات تعذيب فذكر أن هناك ثلاثة آلاف وتسعمائة سجين يحملون علامات (آثار) التعذيب ، وهي بالضبط المؤشرات نفسها التي حددتها اللجنة المنبثقة من الصليب الاحمر الدولي[2] . وواصل التقرير أن علامات التعذيب تلاشت مؤخراً في الشهور القليلة الماضية ، مما جعل وزير البلاط يندهش من ذلك ويؤكد أنها أنباء خطيرة حقاً ، وتظهر أن المنشقين كان لديهم سبب حقيقي للاحتجاج ، واسف لأن النظام لم يحسّن أحوال السجون بمبادرة منه[3] .

ومن جانب آخر تحقق نوع من « الحرية السياسية » بموافقة الحكومة الايرانية على اقامة ندوات شعرية في المنتدى الايراني الالماني ، وبدأت التظاهرات تنتشر في مدن ايرانية عدة ، وكذلك ازداد المعارضون لحكومة هويدا ولنظام الشاه في مختلف المدن الاوربية وفي الولايات المتحدة الامريكية[4] ، ومع مرور الوقت أخذت المعارضة تجمّع نفسها وترص صفوفها

---

(1) Ibid , p. 379 .

(2) Ibid .

(3) علي ناغي علي خاني ، المصدر السابق ، ص ص716 ـ -717 .

(4) محمد اسماعيل تيموري ، ميراث كذشته راچگونه به نسل آينده انتقال دهيم ، فصلنامة تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال نهم ، شمارة سي وششم ، تهران ، 1384ش/ 2005م ، ص141 ؛ أنثوني بايسونز، المصدر السابق ، ص79 .

وتنظم تظاهراتها في مرحلة جديدة من التخطيط لقلب نظام حكم الشاه ، وبدأت تردد الشعارات المعادية للنظام ، وتهتف بسقوط الشاه ، وبدأ هذا التنظيم في المساجد بعد صلاة الجمعة في جامع طهران، وانطلق المتظاهرون في الشوارع يهتفون بسقوط الامبراطورية ، وهم يحطمون واجهات المصارف والمحال التجارية والمنشآت الجامعية[1] ، في الوقت الذي بدأ فيه وصول كاسيتات مسجلة لخطاب آية الله الخميني من النجف الاشرف الى طهران[2] . ممّا ساعد على رفع معنويات المعارضة في مواجهة النظام ، وتصعيد الحماس الديني تمهيداً لتغيير الواقع السياسي في البلاد ، ولاسيما أن رجال الدين كانوا يدفعون بالمعارضة نحو التصعيد بغية تحقيق الهدف الذي يطمحون اليه ، وهو انهاء النظام البهلوي ، ومن جانب اخر فان حكومة هويدا قد اتخذت سياسة اقتصادية في جوانب عدة كان لها أثرا مهما في البلاد .

---

(1) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص ص303-304 .

(2) محمد اسماعيل تيموري ، المصدر السابق ، ص141

المبحث الثاني :

سياسة الحكومة الاقتصادية

ـ خطط التنمية :

استمرت جهود حكومة هويدا في تنفيذ الخطط التنموية ولاسيما الخطة الخامسة، من أجل الارتقاء بمستوى البلاد نحو الأفضل في المرحلة الأخيرة من عمر الحكومة الإيرانية ، وفي أثناء الخطة التنموية الرابعة 1968 ـ 1972م ارتفع الناتج الوطني الإجمالي لإيران بمستوى سنوي بلغ (2،11٪) بشكل حقيقي ، أما في الخطة التنموية الخامسة 1973 ـ 1978م ، فقد ارتفع الناتج الوطني الإجمالي من (000،17 مليون) دولار إلى (300،55 مليون) دولار في بداية الخطة ، لكن في عام 1975م تباطأ نمو الناتج الوطني الاجمالي ، بسبب انخفاض عائدات النفط، الذي يوفر نسبة (40٪) من الناتج الوطني الاجمالي[1] .

وأكد وزير الدولة ورئيس هيأة التخطيط الايراني عبد المجيد مجيدي ذلك في مؤتمر صحفي في الخامس عشر من حزيران 1975م ، واشار الى ان هناك ركوداً بطيئاً في خطة التنمية الخامسة بحدود (6،69 بليون) دولار ، وعزا سبب ذلك الى انخفاض عائدات النفط ، مما جعل ايران تتوقف عن تنفيذ الخطة التنموية الخامسة ، باستثناء بنود الخطة الاكثر أهمية[2] . اما الناتج المحلي الاجمالي ، فتشير التقديرات الى انه نما بمعدل (6،2 ٪) في عام 1975 / 1976م ، واظهرت الصعوبات التي واجهتها ايران في تلك السنة في ميزان مدفوعاتها ، الكثير من المشاكل المرتبطة بالنمو السريع الذي عايشته ، بما في ذلك مشاكل الاقتصاد

---

(1) مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن ايران ، ص 2 .
كان سعر برميل النفط في تلك الحقبة (10 دولار و46 سنت) . ينظر : سجل العالم العربي ، المجلد الثالث (ت 1، ت 2، ك1/ 1975م) ، ص2183 .

(2) Asian Recorder , 1975 , op. cit. ,p.12093.

الحاد للقوى العاملة الماهرة على كل المستويات ، التي جعلت من مشاريع التنمية الطموحة أمراً صعب التنفيذ[1] . ويبدو ان السرعة في تنفيذ مشاريع الخطة التنموية الخامسة وعدم التخطيط الدقيق لها ، قد جعل البلاد تمر بأزمة اقتصادية في عام 1975 ـ 1976م ، انعكست آثارها على الشعب الايراني .

وفي عام 1976 ـ 1977م حقق الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً في النمو بلغ(14٪)[2] ، ولكن في عام 1977م اظهر الاقتصاد علامات على مزيد من التراجع، وذلك يعود بشكل جزئي الى النقص الخطير جداً في الطاقة الذي اصاب القطاع الصناعي ، ويقدر الناتج المحلي الاجمالي لإيران في عام 1977 ـ 1978م (56،500 مليون) دولار ، تمثل زيادة في النمو الحقيقي عن السنة السابقة تصل الى (10 ٪)[3] . واظهرت ميزانية عام 1976 ـ 1977م عجزاً مقداره (2،4 بليون) دولار مع زيادة اللجوء الى الاقتراض الاجنبي ، وكان السبب في هذا العجز ما قام به كونسورتيوم شركات النفط من شراء كميات تقل بنسبة (14٪) عما كان مقدراً في الميزانية[4] .

واعتمدت الخطة التنموية الخامسة قروضاً اجنبية تزيد على عشرة مليارات دولار ، مما ادى الى أثر تدميري مارسه نظام رهن كل مقدرات ايران لدى الاقتصاد الاجنبي ، وذلك بإبقائه ايران بلداً وحيد الجانب ، اذ ان النفط كان المورد الوحيد تقريباً لكل نفقات ايران الاستثمارية والجارية[5] .

وفي العشرين من شباط 1977م قدم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا الى البرلمان الايراني الميزانية السنوية لعام 1977 ـ 1978م ، وهي آخر ميزانية يقدمها خلال مدة تقلده منصب رئاسة الوزراء (1965 ـ 1977م) ، وفي الميزانية

---

(1) مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن ايران ، ص2 .

(2) بلغ التعداد السكاني لايران في عام 1976م ، (33،6 مليون) نسمة ، أي بنسبة نمو (47 ٪) وسكان العاصمة طهران وحدها بلغ (5 مليون) نسمة عام 1977 م . ينظر : جان فوران ، المصدر السابق ، ص471 .

(3) مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن ايران ، ص ص2 ـ 3 .

(4) روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه ، ص63 .

(5) مركز البحوث والمعلومات ، ايران المعاصرة ، ص 79 .

الجديدة خُفضت نفقات الدفاع بمقدار (3 بليون) دولار ، بسبب انخفاض صادرات النفط ، وأخبر هويدا البرلمان ان النفقات خُفضت الى الحد الادنى ، والميزانية تتضمن عجزاً قدره (5٪) نتيجة لتقليص حجم الصادرات النفطية ، ولكن الميزانية الاستثمارية ستكون بتخصيص (40 ٪) للنمو ، وان مصادر دخل الميزانية قُدرت بـ(434،47 مليون) دولار مقابل (000،45 مليون) دولار للسنة المالية السابقة 1976 ـ 1977م ، اما مصادر الدخل بالنسبة للنفط والغاز ، فقد قدرت بـ(5،19 بليون) دولار ، وهي اقل بواحد بليون من ميزانية عام 1976 ـ 1977م . اما صادرات النفط فقد انخفضت بمليون برميل منذ كانون الثاني 1977م[1] . مما أثر بشكل سلبي على الخطة التنموية الخامسة وعلى المشاريع التي خُطط لها في الخطة المذكورة .

وقد خلق التطور الاعتباطي والانفاق في كل القطاعات وعدم امكانية سيطرة الحكومة على الاسعار ، هزة اقتصادية خطرة قضت على الموازنة المتقنة في المجتمع الايراني ، واستفاد كل فرد في المجتمع من الثروات الجديدة التي انفقت على الطرق والمدارس والمصانع الكهربائية وتجهيزات المياه وبنسب قليلة، بيد ان الجميع لم يستفد بصورة متساوية ، على الرغم من ان اوضاع الفقراء قد تحسنت كثيراً ، وانحرف موقعهم الاقتصادي النسبي نتيجة للتوزيع غير العادل للثروة الجديدة ، مما خلق فجوة اقتصادية متزايدة وواضحة بين الطبقات . وفضلاً عن ذلك فان الفروقات الاقتصادية المتزايدة ، عمقت الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، وبدأت شريحة البازار التقليدية[2] تتدهور . وعلى

---

(1) المصدر نفسه؛ Asian Record ,1977,op. cit.,p.13656.

(2) ظل البازار زمناً طويلاً متنفس ايران الاقتصادي الى ان انتزعت منه الاسواق الكبرى والشركات العالمية هذا الامتياز ، وتحديث ايران يعني على المدى الطويل اختفاء البازار . ففي السنوات 1963- 1978م تقلص دور البازار في الاقتصاد القومي وانهار مركزه ، وادى التدخل في نشاطات البازار واحتكار الدولة لعمليات الاستيراد والتصدير من ناحية ، والموقف العدائي الذي اتخذه النظام في ايران آنذاك تجاه البازار بوصفها مؤسسة اقتصادية ، ولاسيما ما يتعلق بعمليات الائتمان والتحويل باتساع النظام المصرفي وزيادة نشاطاته في المدة نفسها على حساب مؤسسات الاقتراض البازارية ، وتفضيله المشروعات الصناعية الاخرى التي لا =

الرغم من ان الثروة الجديدة وفرت فرص عمل للفقراء ومكنتهم من الحصول على البضائع الاستهلاكية، لكن الفوائد جاءت على حساب العيش في مدن الاكواخ الصغيرة في ظل القصور الضخمة ، وفي ظل دفع اسعار باهضة للحصول على الطعام والملابس والمستلزمات الضرورية الاخرى . أما الطبقة الوسطى ، فقد تمتعت بالسيارات الحديثة والبيوت الواسعة والسفر الى الخارج ، فضلاً عن التعليم(1) .

ويبدو ان الطبقات الفقيرة من الشعب الايراني ، ظلت تعاني ظنك العيش على الرغم من ان العائدات النفطية في مدة السبعينيات من القرن العشرين كانت وفيرة ، وهذا يُظهر التخبط في التخطيط الاقتصادي والتوجه الحكومي نحو اقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة ولكن على حساب الطبقات الفقيرة في المجتمع الايراني . ولاسيما الطبقة العاملة التي كانت تعيش في ظروف قاسية ولاسيما في جنوب العاصمة طهران . ومن جانب آخر اهتمت الحكومة الايرانية بالاصلاحات الاقتصادية لما لها من أهمية بالغة في تطور الدولة .

ـ الاصلاحات الاقتصادية في مجال :

1. الزراعة :

اتبعت حكومة هويدا في الحقبة الاخيرة اسلوباً جديداً في اصلاح الزراعة وهو تخطي الملكية الفردية الى الزراعة الواسعة ، وقيام مؤسسات زراعية وفقاً

= تندرج ضمن نشاطها ، الى انهيار الانماط التقليدية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي كان البازار يقوم بعمليات تنظيمها . ينظر : نذير فنصة ، طهران مصير الغرب ، باريس ، 1988، ص135 ؛ رعد عبد الجليل ، المصدر السابق ، ص55.

(1) جون ليمبرت ، المصدر السابق ، ص 136 .
ومما تجدر الاشارة اليه ، ان الاسرة المالكة ورجال السفارات والدبلوماسيين والاجانب واغنياء البلد ، يسكنون في شمال طهران اما جنوب العاصمة ، فيسكنه الفقراء والعمال الذين يعملون في حقول النفط بإجور زهيدة ويعيشون دون مستوى الكفاف ، ومعظمهم ممن هاجر من نواحي ايران ومن الارياف جرياً وراء الثروة الوهمية ، لكنهم يعيشون في اكواخ من الصفيح والكرتون ، وفي غاية من البؤس والتعاسة والفقر . ينظر : أسيمة جانو ، التاج الايراني ، القاهرة ، ط 1، 1987، ص ص51 ـ 52 .

لتشريع قانون قيام المؤسسات الزراعية في عام 1967م وتديرها الدولة ، ومدراؤها معينون ومرتبطون بالدولة ، والغرض منها اتباع اسلوب الزراعة الواسعة المكننة ، وضم الاراضي غير الاقتصادية في وحدات زراعية تبلغ مساحتها (20 هكتاراً) على الاقل . فضلاً عن ذلك صدرت القرارات في عام 1975م التي تقضي بمصادرة اراضي الفلاحين الذين يمتنعون عن الالتحاق بالمؤسسات، ووضع الاراضي المصادرة تحت اشراف منظمة اقليمية للتنمية الزراعية[1] .

وادى الاصلاح الزراعي والسياسة الزراعية لحكومة هويدا الى انخفاض معدلات العاملين في القطاع الزراعي بسبب ادخال المكننة وانتشار المزارع الحديثة ، وتشجيع مشاريع الاعمال الزراعية والمؤسسات الزراعية ، التي قللت من الاعتماد على الايدي العاملة ، فأصبحت نسبة العاملين في هذا القطاع (34،4٪) عام 1976م ، بعد ان كانت (56٪) في العام 1956م ، وهاجر قرابة المليون فلاح من الريف في غضون عقد واحد فقط (من العام 1956م حتى العام 1966م)[2] ، أي في الحقبة السابقة لحكومة هويدا.

وهذه الأسباب أدت الى تخلف القطاع الزراعي والظروف الصعبة التي عاشها الفلاح الايراني في القرى والارياف ، صاحبها ارتفاع اسعار النفط التي انهالت على ايران بشكل سريع ، إذ تمخض عن نتائج لم تكن في صالح القطاع الزراعي ، واتضح ذلك بهجرة الفلاحين من الريف الى المدن للعمل فيها ، لتوافر فرص العمل الكثيرة والاجور العالية[3] . وبلغ عددهم ثلاث ملايين شخص[4] ....

---

(1) ثوره مجيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص 249 .

(2) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص252 .

(3) مركز البحوث والمعلومات ، القطاع الزراعي في ايران ، ص5 ؛ محمد صائبي ، المصدر السابق ، ص65 .

(4) بلغ عدد النازحين من القرى الى المدن للمدة من 1956 ـ 1966م قرابة المليونا نازح ، ليستقروا في (249) مركزاً حضرياً في ايران . ينظر : روبرت جراهام، المصدر السابق ، ص 57 .

للمدة من 1956 ـ 1976م[1] ، وهم عملياً موزعون على الصناعات والحرف المختلفة ، فالصناعات النفطية لا تستوعب سوى 40 ألف منهم فقط[2] . ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في عدد العاطلين عن العمل في المدن الرئيسة ، وفي العاصمة طهران بالذات . كما ارتفعت نسبة سكان المدن بحكم الهجرة المستمرة من (34٪) من مجموع السكان عام 1960 م الى (41٪) عام 1971م ، والى (47٪) عام 1976 م . ومن الطبيعي ان معظم هذه الهجرات كانت تتجه نحو طهران ، التي لا تشكل مساحتها اكثر من (5،3٪) من مساحة ايران الكلية . وتلي طهران في استقبال المهاجرين من الريف ، مدينتا مشهد وأصفهان[3] . وكان تدفق هؤلاء المهاجرين الى الأحياء الفقيرة في المدن وازدحامها بالسكان[4] .

وتفاقم أمر النزوح فقصد بعضهم مناطق تحظى بالعطف الرسمي ، اما الكثرة فقصدت المدن تفتش عن عمل ، بعد ان باتت في مستوى من العيش دون مستوى الاباء والاجداد ، وعمّرَت الأحياء الشعبية ، حتى اصبح سكان العاصمة اربعة ملايين ونصف المليون نسمة عام 1976م ، من دون ان تبدي السلطات أي انزعاج لاعتقادها ان المشاريع الصناعية المرتقبة ستمتص البطالة ، لكنها عادت فيما بعد واتخذت الاجراءات اللازمة حتى لا يتجاوز عدد سكان طهران الخمسة ملايين ، لعجز المدى الجغرافي فيها عن استيعاب المزيد من النازحين المتكدسين في جنوب العاصمة الذين عاشوا في ظروف اقتصادية صعبة جداً ، وكذلك استقبلت المدن الاخرى كاصفهان وتبريز والاحواز وعبادان النازحين ولكن بنسب أقل[5] . مما ادى الى نمو سكان المدن بنسبة

---

(1) في عام 1958 م كان (75٪) من سكان ايران ريفيين والباقون مدنيين . وفي اواخر السبعينيات بقي (40٪) فقط من السكان في الريف والباقون نزحوا الى المدن لينضموا الى جيوش الحرفيين الفقراء والعاطلين عن العمل . ينظر : هنري حاماتي ، المصدر السابق ، ص26 .

(2) المصدر نفسه ، ص 27 ؛ محمد صائبي ، المصدر السابق . ص65 .

(3) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص 14 .

(4) ل.س.ستافريانوس ، المصدر السابق ، ص 758 .

(5) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص 161 .

(5،9 ٪) ما بين عامي 1967 ـ 1977م . فيما بلغت نسبة النمو في المناطق الريفية بنسبة (1،9 ٪) وانخفاض نسبة السكان الزراعيين أدى بطبيعة الحال ، الى قلة العاملين في الانتاج الزراعي، الذي لم تصاحبه زيادة في استخدام المكائن والآلات الزراعية[1] للتعويض عنه ، مما اسفر عن انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع الزراعي[2] .

وبحلول عام 1977م شكلت عملية هجرة الاعداد الهائلة من شباب الريف الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14و27 سنة « حركة خروج » حقيقية دفعت حكومة هويدا للدعوة الى عقد مؤتمر للمختصين بالشؤون الريفية لدراسة الانعكاسات البعيدة المدى لهذه الظاهرة على الانتاج الزراعي والتنمية الزراعية ، وإسداء النصح بشأن السبل التي يمكن بها إيقاف النزوح الريفي باتجاه المدن[3] .

وكانت الخدمات التعليمية والصحية والمساكن والخدمات الاجتماعية ، تتمركز هي الاخرى في المدن الرئيسة ، ولم يقم الشاه باي مشروع يذكر لاستقرار البدو الرحل على الرغم من طول مدة حكمه ، او الحد من الهجرة الى المدينة عبر توفير فرص العمل والخدمات في الريف ، وان معظم القرى كانت معزولة عن العاصمة ، فلا طرق ولا وسائل مواصلات ، ولا ماء صالح للشرب، ولا كهرباء ، وظلت بيوت معظم الفلاحين من الصفيح والطين ، والخدمات الصحية كانت معدومة ، مما اكثر من انتشار الامراض والاوبئة ، لذلك فليس غريباً ان تصل نسبة الأمية في الريف الى 85٪ من مجموع السكان ، بينما تنخفض في المدن 60 ٪[4] .

ويبدو ان توجه الحكومة الايرانية نحو التصنيع ، الذي تزامن مع ارتفاع

---

(1) في عام 1967 م بدأت محاولات لإدخال المكننة الى القطاع الزراعي ، ولكن تلك الجهود لم يرافقها اهتمام متوازن في نسب التخصيصات المالية لهذا القطاع في خطط التنمية القومية . ينظر : مركز البحوث والمعلومات ، ايران المعاصرة ، ص143 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، القطاع الزراعي في ايران ، ص 5 .

(3) محمد كامل محمد عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص 255 .

(4) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص ص 14 ـ 15 .

اسعار النفط في تلك المدة ، كان على حساب الزراعة ، اذ لم يتم اعطاؤها الاولوية في خطط التنمية ، مما جعل أعداداً كبيرة من الفلاحين تترك الزراعة وتتجه الى المدن حيث فرص العمل أفضل من الريف ، ومن ثم اصبحت هناك مشكلة تواجه الحكومة الايرانية ، هي كيفية ايقاف تلك الهجرة التي سببت مشاكل جمة لها .

ولم تقتصر هجرة الفلاحين من الريف الى داخل المدن الايرانية ، بل امتدت الى خارج ايران ، اذ أن اعداداً كبيرة من المهاجرين تسربوا الى خارج البلاد بحثاً عن لقمة العيش ، فخرج عدد منهم الى دول الخليج العربي كالإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان، مّما أثار مخاوف عربية ، من ان هذه الهجرة سوف تشكل خطراً في المستقبل على أمن تلك الدول ، علماً ان ايران وقعت اتفاقيات للتبادل الاقتصادي مع دول الخليج العربي ، لجعل المهاجرين الايرانيين المحرك الاساسي لاقتصاد تلك الدول[1] ، ولاسيما ان الشركات الاجنبية العاملة في الخليج في مجال استغلال النفط كان يعوزها العمال[2] .

ومع ان ايران كانت مكتفية ذاتياً من المواد الغذائية حتى اواخر ستينيات القرن العشرين ، الا انها بدأت باستيراد كميات ضخمة منها بسبب فشل الناتج الزراعي في مواكبة الاستهلاك المحلي المتزايد ، وفشل الحكومة في وضع سياسة زراعية ناجحة ، صاحبها زيادة الهجرة من الريف الى المدينة ، وعلى الرغم من ان الارقام الرسمية قدرت معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي بـ(7٪)

(1) سجل العالم العربي ، كانون الأول 1970 م ، ص 153 .

(2) سيد نوفل ، الاوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة ، القاهرة ، ط 2، 1967، ص ص88 ـ 89 . وللتفاصيل أكثر حول موضوع الهجرة الايرانية الى منطقة الخليج العربي واسبابها ، يراجع : عبد الكريم حميد بريهي ، الهجرة الاسيوية الوافدة الى اقطار الخليج العربي ومخاطرها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1985 ؛ موسى زناد سهيل ، اخطار الهجرة الاجنبية الى الخليج العربي ، (د.م) ، ط 1، 1986، ص ص 167 ـ 170؛ احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سياسية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1986، ص ص65 ـ 70 .

(مقارنة مع هدف الخطة التنموية الخامسة 8٪) فقد كان هناك اعتقاد واسع الانتشار بان المعدل الحقيقي لم يتجاوز (2 ٪) في احسن الاحوال[1] .

كما ان اهمية القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي تبدو متواضعة من حيث الأهمية النسبية ، اذ بلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) عام 1976 ـ 1977م ما يعادل (341،7 بليون) ريال ايراني شكلت (9،8 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة اقل من الناتج القومي الايراني للعام نفسه . كما كان نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام 1977م بنسبة (7، 1٪)[2] . وقدّرت الارقام الرسمية الايرانية المعدل السنوي لنمو القطاع الزراعي في عقد السبعينيات من القرن العشرين بحدود (7٪) ، وذكر تقرير البنك المركزي الايراني انه على الرغم من انفاق (112 بليون) ريال ايراني في الخطة الخمسية الثالثة ، لم ينمُ القطاع الزراعي بنسبة تزيد على (3،9 ٪) ، وتشير دراسة بعثة صندوق النقد الدولي الى ايران ، ان القيمة الحقيقية المضافة لهذا القطاع بلغت (4،8 بليون) دولار عام 1977م تكون (9،2 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي . اما الهيكل الانتاجي لهذا

جدول (7)

القطاعات	1977 / 1976
-	المبلغ
الزراعة	341،7
النفط	1،384،6
الصناعة والتعدين	423،0
الكهرباء والغاز والماء	33،4
الانشاءات	174،0
الخدمات	173 . 1،2
ناقص اسعار الخدمات	-

(1) مركز البحوث والمعلومات ، القطاع الزراعي في ايران ، ص ص3 ـ 4 ؛ مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن ايرا ن ، ص ص3 ـ 4 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، ص 47 . ينظرجدول (7) .

الناتج المحلي الاجمالي	529.3،9 ي
صافي الدخل من الخارج	24،3
صافي الضرائب المباشرة	96،7
تغيرات نسب التبادل	97،0
التجاري	-
الناتج القومي الاجمالي	3،699،3

المصدر : مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، ص48 .

القطاع ، فقد ظهر التراجع الكبير في مساهمة فروع الانتاج الزراعي النباتي والحيواني وصيد الاسماك . ولو أخذنا عام 1977م على سبيل المثال ، نجد ان (62٪) من القيمة المضافة متأتية من الانتاج النباتي ، و(35 ٪) من الانتاج الحيواني ، و(3٪) من بقية النشاطات الزراعية[1] .

وكان انتاج ايران من المحاصيل الزراعية ولاسيما الحنطة في عام 1976 ـ 1977م (ستة ملايين) متر مكعب مقارنة مع (5،5 مليون) متر مكعب في السنة التي سبقتها . اما انتاج الشعير فقد ازداد ايضاً عام 1976 ـ 1977م الى (1،5 مليون) طن بعد ان كان (1،4 مليون) طن في السنة السابقة[2] . وفي العام 1977 م تراجع محصول القمح بنسبة (80٪) ، والخضار بنسبة (60 ٪) ، وسائر الحبوب بنسبة (22 ٪) ، والرز بنسبة (13٪)[3] . علماً ان الحنطة والشعير والرز تُعد من المحاصيل الرئيسة في ايران ومادة غذائية اساسية للشعب الايراني ، لكن الحكومة الايرانية لم تعط الجانب الزراعي الأهمية التي تتناسب مع حاجة ايران من المواد الغذائية .

ومن العوامل الرئيسة التي تحدد حجم الانتاج الزراعي وتخلفه في ايران، هي قلة وسائل النقل والمواصلات ، ولاسيما الطرق البرية والسكك الحديد ، التي تمكن المحاصيل الزراعية من الوصول الى الأسواق داخل ايران ، على الرغم من الاهتمام الحكومي بتنمية البنى الارتكازية في تلك المدة ، فضلاً عن

(1) مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، ص ص 46 ـ 47.
(2) مركز البحوث والمعلومات ، مسح اقتصادي عن ايران ، ص 4 .
(3) لبيب عبد الساتر ، المصدر السابق ، ص 160 .

ضعف استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الزراعة ، كالمكائن والآلات والبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات ، وكذلك قلة التخصيصات المالية للخطط التنموية ، وتعرض المحاصيل الزراعية للأوبئة ، والافتقار الى المياه والتخلف في وسائل الارواء[1] ، وازدياد ملوحة التربة في حالة الارواء الكثير ، وارتفاع درجة حرارتها التي تعيق الاستخدام الامثل للأسمدة ، ثم عدم كفاية مصادر المياه ، وضعف رأس المال نتيجة رئيسة لدخل المزارع المنخفض . كما أن تخلف العنصر البشري المتمثل في انتشار الأمية بين الفلاحين وانخفاض مستوى دخلهم ، واستخدام الاساليب القديمة في الزراعة، وكذلك سياسة الاقطاع في الريف أدت الى تدني مستوى الانتاج في القطاع الزراعي[2] .

واشار الشاه في كتابه « الرد على التاريخ » بأن هناك خمسة سدود في طور البناء[3] ، اكتمل واحد منها فقط وهو سد رضا شاه الكبير (سد الكارون) ، الذي يكفي لري 150،000 دونم من الاراضي الزراعية وتوليد ثمانية آلاف ميكاواط من الكهرباء ، وسدان آخران على نهر الكارون . وفي حالة اكتمالها فإنها سوف تولّد ثلاثة آلاف ميكاواط من الكهرباء ، مع السعي لتحلية المياه من الخليج العربي بواسطة المحطات الذرية ، لزيادة الاحتياط من الماء للبلد ، مع استحداث منطقة صناعية لاستغلال هذه المياه ، وكان تأسيسها في سواحل الخليج العربي ، واستخدام هذه المياه لري الاراضي الزراعية . كما كانت هناك

(1) جرت محاولات عدة لمعالجة مشاكل الإرواء ، منها شق طرق عدة تمر بالمناطق الريفية والزراعية بخطة اعدت لهذا الغرض جرى تنفيذها في خمس سنين ، وأسس عدد من المراكز البحثية الزراعية سواء في ايران او في الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التقليل من مخاطر الفيضانات ، وتنظيم الري في الأراضي الزراعية الايرانية . ينظر :

Europa publication limited , op . cit . , p. 236.

(2) Ibid.

(3) في عام 1963م شُيد سد على نهر ديز في اقليم خوزستان (الاحواز) جنوب ايران ، وكان هذا السد يروي 360،000 أكرد (الأكرد يساوي اربعة آلاف متر مربع) في الاراضي الصحراوية والجافة . كما يوفر طاقة كهربائية لعدد من الموانئ الايرانية الموجودة في الخليج العربي . ينظر :

Ibid , p. 237.

رغبة في توفير المياه لري أكثر من 15 مليون دونم بدلاً من 3،7 مليون دونم[1] .

وعلى الرغم من كل الاجراءات التي قامت بها حكومة هويدا من اجل تشجيع وانجاح القطاع الزراعي في ايران ، فان حجم الاستثمارات في الخطط التنموية الثالثة والرابعة والخامسة ، التي تزامنت مع وجود هويدا في السلطة ، لم يكن بالمستوى المطلوب بشأن القطاع الزراعي ، ولاسيما في سبعينيات القرن العشرين ، بعد زيادة التوجه الحكومي نحو التصنيع وشراء الاسلحة بكميات هائلة بسبب عوائد النفط الكبيرة ، مما انعكس ذلك سلباً على القطاع الزراعي ، وكذلك على الفلاح الايراني الذي عاش ظروفاً قاهرة بعد هجرته من الريف الى المدن . لكن الاهتمام الحكومي بالقطاع الصناعي كان مختلف تماماً ، فقد انصب جهد الشاه وحكومته على تنمية هذا القطاع على وفق سياسة ناجحة ولاسيما في المرحلة الاخيرة من عهد الحكومة .

2. الصناعة :

كانت الصناعة من ابرز القطاعات الاقتصادية التي كانت محط اهتمام حكومة هويدا في المرحلة الاخيرة من حكمها ، ولاسيما بعد توافر الموارد المالية اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي في ايران ، وقدّمت الحكومة الايرانية مشروعاً لبناء سايلوات في ايران لكل من ايطاليا وبريطانيا عام 1975م ، لكن رئيس الوزراء امير عباس هويدا اعترض على الاسعار المقدمة من الدولتين المذكورتين، المزمع قيامهما ببناء تلك السايلوات ، لأن السعر المقدم من روسيا السوفيتية ارخص بكثير مما طلبته الدولتان ، ولذلك اصبح المشروع من حصة روسيا[2] .

اما بشأن التعاون مع دول اوربا الاخرى ، ففي الخامس عشر من حزيران 1975م تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الصناعي بين الحكومة الايرانية

(1) محمد رضا پهلوي ، المصدر السابق ، ص 189 .

(2) عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد اول ، ص 541 .

والبلجيكية ، اذ وافق البلدان على تأسيس شركة هندسية مختلطة لتنظيم مشاريع صناعة الآلات والوسائل المستعملة في مصانع السكر[1] .

واستمرت الحكومة الايرانية في سياستها المتعلقة بتوسيع الصناعات في البلاد ، فقد وقعت عام 1976م عقداً بقيمة (250 مليون) دولار لشركة (ستادلرهارتر اوف كندا) الكندية لإنشاء مجمع صناعي لمنتجات الاخشاب، وعقداً بقيمة (1500 مليون) مارك الماني (أي بحدود 600 مليون دولار) حصل عليه اتحاد شركات المانية غربية لإقامة مجمع ضخم للطاقة بالقرب من ساحل قزوين[2] .

اما اليابان فقد وافقت على مساعدة الحكومة الايرانية لبناء مجمع بتروكيمياويات بقيمة (1،8 بليون) دولار مع مصفاة لتصدير النفط قرب سواحل الخليج العربي لتصدير (500،000 برميل) يومياً ، وجاء ذلك عن طريق توقيع اتفاقية بين الطرفين أُعلن عنها في السابع من كانون الثاني 1976م بعد محادثات استمرت يومين في طهران بين وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الايرانية هوشنك انصاري ووزير الصناعة والتجارة الخارجية اليابانية توشيو كوموتو[3] ، ليكون بذلك رابع مصنع للبتروكيمياويات في ايران ، وهذه الصناعات ضرورية لها كونها من الصناعات الثقيلة .

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 147/ 521102، كتاب السفارة العراقية في طهران المرقم 103 في 13/ 7/ 1975 م حول اخبار ايران الاقتصادية لعام 1975 م ، وثيقة رقم 13، ص51 .

(2) نقولا كامينغ بروس ، التنمية في ايران تواجه عقبات «دراسات الخليج والجزيرة العربية» (مجلة) ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، جامعة الكويت ، ك2/ 1976، ص 202 .

وقد وقّعت المانيا الغربية في الحادي والثلاثين من تموز 1975 م بروتوكولاً في طهران بين الحكومة الايرانية والحكومة الالمانية الغربية لاستثمار مبلغ مقداره (337،000 مليون) ريال ايراني في عدد من المشاريع المشتركة في مجالات صناعية مختلفة كالنفط والغاز والبتروكيمياويات والكهرباء والفولاذ والأدوات الميكانيكية والصناعات الالكترونية . ينظر :

Asian Recorder , 1975 , op. cit ., p. 12859.

(3) وافتتح الشاه والامبراطورة فرح ديبا مجمع البتروكيمياويات في بندر شاهبور عام 1977م الذي اصبح يعود بايرادات كبيرة على ايران ، إذ انه يقوم بانتاج =

وفي المدة الممتدة بين عامي 1972 ـ 1976م لم يزد حجم الاستثمارات الاجنبية في الحقول الصناعية اربعة اضعاف فحسب ، بل اتجهت هذه الاستثمارات ايضاً نحو التعدين والخدمات ، كالتأمين والصيرفة . واحتلت اليابان كما في الجدول (8) في هذه المدة الموقع الاول بين الدول المستثمرة في ايران ، باستثمارها (3،131 مليون) دولاراً ، وتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية (3،59 مليون) دولار ، وتليها المانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا على التوالي . وكما يبين الجدول (9) ، وصلت البلاد عام 1976م رساميل بلغت قيمتها نحو (100 مليون) دولار بجهود مركز استقطاب ودعم الاستثمارات الاجنبية ، فضلاً عن مبلغ الائتمانات الممنوحة لشراء المعامل والمواد الاولية والمعدات التي كان يؤمنها بشكل مباشر الشركاء الاجانب عبر البنوك الايرانية والاجنبية المختلطة التي وضعت في خدمة الصناعة الايرانية[1] . وهذا يبين ان العام 1976م شهد توسعاً كبيراً في المجال الصناعي وتسرعاً في اقامة تلك المشاريع مع الافتقار الى التخطيط الاقتصادي السليم .

اما بشأن التعاون الايراني السوفيتي ، فقد استمر بين البلدين للأعوام 1976و1977م ولاسيما في مجال انشاء بعض الصناعات المهمة مثل تطوير مصنع السيارات في مدينة آراك الايرانية ، وارسال قطع الغيار لها من الاتحاد السوفيتي . كما اتفق الطرفان على بناء ثمانية مخازن للسايلوات ومطحنة لطحن الحبوب . واستمرت الاجتماعات بين الجانبين بحسب برنامج هيأة التعاون الاقتصادي في عام 1977م[2] .

= يصل الى 7000 طن سنوياً . ينظر :

Asian Recorder , 1977 , op. cit. , p.13091.

(1) علي رشيدي ، المصدر السابق ، ص 129 .

(2) فريبا شعباني نصر ، المصدر السابق ، وثيقة رقم 267، والمتضمنة رسالة من وزير التجارة الايراني منوجهر تسليمي الى وزير التجارة السوفيتي باتوليجف ، حول التعاون الاقتصادي بين البلدين، ص 403 ؛ المصدر نفسه ، وثيقة رقم 272، حول برنامج عمل هيأة التعاون الاقتصادي الايراني السوفيتي بشأن بناء السايلوات وتطوير معمل فولاذ آريامهر ، والصناعات الثقيلة ، ومد الخط الثاني لأنبوب الغاز الطبيعي ، ص 429 .

وفي سنوات التصنيع الطويلة في ايران ، لم تتمكن الصناعة الايرانية من المساهمة بصورة فاعلة في نمو قطاعات الاقتصاد الايراني المختلفة ، ولهذا لم تستطع ايران التخلص من التبعية الاقتصادية والتقنية للدول الرأسمالية المتقدمة، فهي دولة مصدرة للمواد الخام الأولية الزراعية ومستوردة للسلع المصنعة ، ولاسيما المكائن والمعدات والاجهزة على اختلاف انواعها ، والسلع الوسيطة ، وسلع الاستهلاك الصناعية[1] . وحلّ الاقطاع الصناعي محل الاقطاع الزراعي ، كما حلّت شركات اجنبية محل الشركات الايرانية . وبدا واضحاً ان الصناعة في ايران ليست سوى جهاز اجتذاب للموارد نحو الخارج ، اذ لم يتم فيها بناء اقتصاد يهدف الى التخفيف من الاحتياج الى الخارج ، بل بُني الاقتصاد على اساس زيادة هذه الاحتياجات[2] .

وفي الاشهر الاخيرة من حكم الشاه محمد رضا بهلوي ، قيل ان سرعة برنامج التحديث هي التي كلفته عرشه ، والحقيقة أن خطأه الاساسي كان يتمثل في الاسلوب الذي اراد ان ينفذ به هذا البرنامج[3] . وكان الشاه يعتقد انه بإشراكه العمال في ارباح المصانع وزيادة اجورهم ، سوف يحظى بتأييد طبقة العمال الشبان في ايران ، والحقيقة انه كان يعتقد ان، . . . .

(1) نبيل جعفر عبد الرضا ، أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني ، ص 60 .

(2) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص31 .

(3) فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ص 59 .

جدول (8)

الاستثمارات والديون الاجنبية التي دخلت البلاد بجهود مركز استقطاب ودعم الاستثمارات الاجنبية (1972 ـ 1976م) (مليون ريال)

	1972	1973	1974	1975	1976
امريكا	5	15،6	11،4	18،9	59،3
بريطانيا	0،4	0،04	0،7	2،1	5،5
المانيا	1،9	9،5	1،9	24،7	41،8
فرنسا	1،5	0،3	0،9	3،1	14،8
اليابان	3،2	23،7	41،0	39،0	131،3
اخرى	7،2	8،4	8،5	5،6	39،4
المجموع	19،1	57،8	64،3	93،4	291،7

المصدر : البنك المركزي الايراني : تقرير اقتصادي لموازنة عام 1976م ، ص 186 . تم احتساب الدولار بقيمة 70 ريالاً ايرانياً .

مقتبس من : «ايران والعرب» (مجلة) ، العدد الأول ، السنة الاولى ،بيروت ، صيف 2003، ص138 .

جدول (9)

حجم الانتاج لبعض المنتجات الصناعية (1969 ـ 1976)

الانتاج	الكمية	1969	1972	1974	1976
حليب معقم	مليون لتر	41،3	69،0	91،0	144،0
زبدة	طن	2839	4032	6860	8549
زيوت نباتية	الف طن	146	183	244	269
سكر مكعبات	الف طن	134	160	216	205
سكر	الف طن	485	509	531	598
سجائر	مليون سيجارة	11386	12923	14389	15591
اصباغ	الف طن	13،7	21،0	33،0	49،0
اسمنت	الف طن	2343	3372	4628	5955
ثلاجات	الف جهاز	174	196	309	513

سخانات	الف جهاز	47	73	114	1316
مدفئة	الف جهاز	136	159	307	434
طباخ	الف جهاز	209	319	291	378
مبردات	الف جهاز	66	143	144	198
راديو	الف جهاز	136	222	351	242
تلفزيون	الف جهاز	73	185	326	295
سيارة جيب	الف سيارة	28،8	51،0	73،0	102،0
حافلات صغيرة وسيارات اسعاف	حافلة	1803	2652	4359	2547
حافلات	حافلة	1503	1237	1989	2574
شاحنات	شاحنة	2926	3442	8415	13475
شاحنات صغيرة	شاحنة	1381	12085	21272	41847

المصدر : البنك المركزي الايراني : تقرير اقتصادي لموازنة عام 1976، ص181 ـ 182

مقتبس من : « ايران والعرب » (مجلة) ، العدد الاول ، السنة الاولى ، بيروت ، صيف 2003، ص 137 .

« الاصلاحات الحديثة » و« ثورته البيضاء » و"المعجزة الاقتصادية" التي قام بها ، قد بدَلت صورة ايران ، وان ملايين الاشخاص ممن ينتمون الى الطبقة المتوسطة الجديدة ، وان المقيمين في المدن ـ الذين استفادوا من هذه الاصلاحات ـ ادركوا خدماته وقدّروها[1] .

ويبدو ان توجه الحكومة الايرانية نحو التصنيع في المرحلة الاخيرة من حكومة هويدا 1975 ـ 1977م قد أدى الى تطوير الاقتصاد الايراني ، ولاسيما الصناعي منه ، وان لم يكن في مستوى الطموح ، وتحديداً في عقد السبعينيات من القرن العشرين ، اذ ان ارتفاع اسعار النفط في عامي 1973 و 1974 م ، قد تزامن مع وضع الخطة التنموية الخامسة ، الامر الذي جعل الحكومة الايرانية تقوم وبأمر من الشاه ، بزيادة تخصيصات القطاع الصناعي . انسجاماً مع بنود « الثورة البيضاء » . مما ادى ذلك الى زيادة الاستثمارات الاجنبية في البلاد

(1) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص80 .

بشكل غير مسبوق ، وجعلت ايران تشهد نهضة صناعية واسعة . وبموازاة ذلك كانت هناك حركة واسعة لتصدير بعض الصناعات الايرانية الى الخارج ، مقابل استيراد بعض المواد الاساسية الضرورية عن طريق تشجيع القطاع التجاري في البلاد الذي لا يقل اهمية عن القطاعات الاقتصادية الاخرى .

3. التجارة :

استمرت عملية التبادل التجاري بين ايران ودول مختلفة في المرحلة الاخيرة من حكومة هويدا 1975 ـ 1977م ، إذ دخلت الهند على خط التبادل التجاري مع ايران ، ففي الثالث والعشرين من نيسان 1975م وقع البلدان في طهران اتفاقية تجارية وبروتوكول ، وقّعها عن الجانب الايراني وزير التجارة فريدون مهدوي ، وعن الجانب الهندي نائب رئيس لجنة التوجيه الاقتصادي (پي ان هكسار) ، وتضمن البروتوكول تنفيذ مشاريع لمدة عشرين عاماً يتم انجازها من قبل الهند مع تصدير ما قيمته (7،5 مليون) طن من الحديد الخام في السنة بدءاً من عام 1979م أو عام 1980م وأن ايران ستمنح الهند اعتماداً بقيمة (300 مليون) دولار لاغراض الاستثمار[1] .

أما العلاقات التجارية مع باكستان الدولة الجارة والحليفة لايران التي تشترك معها بمنظمة التعاون الاقليمي للتنمية (RCD) ، فقد شهدت هي الاخرى تطوراً في تلك المدة ، ففي التاسع عشر من أيار 1975م تم توقيع اتفاقية تجارية طويلة الامد بين البلدين في العاصمة الباكستانية اسلام آباد ، وقّعها عن الجانب الايراني وزير التجارة فريدون مهدوي ، وعن الجانب الباكستاني نظيره مير أفضل خان ، فضلاً عن توقيع اتفاقية الترانزيت الخاصة بنقل البضائع والسلع ، وكذلك استغلال الطرق الترانزيتية بينهما[2] .

---

(1) Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12642.

ومما تجدر الاشارة اليه أنه في الحادي والثلاثين من كانون الاول 1970م أوصت لجنة مشتركة هندية ايرانية للاقتصاد والتجارة والتعاون التقني ، بالبحث عن امكانية توسيع تبادل الخبراء بين اتحاد الصناعات لكلا البلدين لترتيب التعاون المشترك .
ينظر : Ibid , 1971 , p. 9990.

(2) وفي الثامن عشر من أيار 1977م وقع الطرفان بروتوكولاً اقتصادياً في اسلام =

كما استمر التعاون التجاري مع تركيا الدولة الجارة لايران أيضاً والعضو في منظمة التعاون الاقليمي للتنمية (RCD) ، إذ اصبح احتياج الاولى في سبعينيات القرن العشرين للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة للنفط أكثر الحاحاً، فتقدمت تركيا بطلب مساعدة اقتصادية وتعاون تجاري من ايران، وفي حزيران 1975م تم التوصل الى اتفاق تكنلوجي بينهما[1] ، وبعد المباحثات التي جرت بين البلدين حول النقل والترانزيت ، تمت الموافقة بينهما على تحديد التكاليف للسيارات الثقيلة وحمولاتها من السلع[2] . وفي عام 1976م زار وزير التجارة الايراني تركيا للتباحث مع المسؤولين الاتراك سبل تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، وما يتعلق بالنقل البري وتحديد اجور الشاحنات الايرانية التي تمر عبر تركيا[3] . علماً أن البلدين يرتبطان بحدود برية تسهل عملية التبادل التجاري ، ولاسيما تجارة الترانزيت .

أما الصادرات الايرانية (غير النفطية) في تلك المدة ، فقد انخفضت من نسبة (22٪) عام 1959م الى (19٪) عام 1973م ، والى (5٪) في عام 1975م ، وسبب ذلك يكمن في أن نسبة (72٪) من الصادرات غير النفطية كانت في عام 1974 ـ 1975م ترد من القطاع التقليدي (كالسجاد مثلاً) ، قياساً الى ما

= آباد ، في اثناء الاجتماع المشترك للجان الاقتصادية ، وقعه عن الجانب الايراني هوشنك انصاري وزير الاقتصاد وعن الجانب الباكستاني نظيره عبد الحافظ بير زاده . ينظر : دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبه ايران با ساير دول 1807 ـ 1979، ص 445، ص ص447 ـ 448 .

(1) سعد رزيج ايدام سعيد ، العلاقات التركية ـ الايرانية 1979 ـ 2006م الواقع والمستقبل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008، ص48 .

(2) دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، اسناد ومعاهدات دو جانبه ايران با ساير دول ، ص237 .

(3) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 454/ 521300، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 3100 في 28/ 10/ 1976 حول اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 126، ص262 .

نسبته (28٪) من القطاع الصناعي الجديد[1] ، وأن قيمة الصادرات الزراعية ارتفعت من نسبة (96، 91 مليون) دولار عام 1967م الى (13، 301 مليون) دولار عام 1975م ، ورافق ذلك نمو كبير في قيمة الصادرات الكلية لايران من (9، 1 بليون) دولار الى (4، 19 بليون) دولار للمدة نفسها ، أي بزيادة نسبتها (921٪) ، وتعزى بشكل رئيس الى زيادة صادرات ايران النفطية الى الخارج[2] .

ووفرت الاستيرادات الزراعية نسبة كبيرة من مجمل الاستيرادات ، إذ كانت تعادل (1، 81٪) من الاستيرادات الكلية لايران عام 1967م أو ما قيمته (95، 96 مليون) دولار واتجهت نحو النمو المطرد حجماً وقيمةً ، وبشكل ملموس منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، حتى بلغت قيمة الاستيرادات الايرانية من المواد الغذائية (1555 مليون) دولار عام 1975 ـ 1976م ، أو ما يعادل (13٪) من الاستيرادات الكلية لايران ، علماً أن حقيبة الاستيرادات الزراعية تضم أنواعاً مختلفة من المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية والمستلزمات الزراعية والبذور الزيتية وغيرها[3] .

ووضعت حكومة أمير عباس هويدا قانوناً جديداً للاستيراد والتصدير عام 1976م ، لضمان التجهيزات الوفيرة من السلع الاستهلاكية وصيانتها ، ولدعم المحاصيل والصناعات المحلية عن طريق التبادلات التجارية ، وتقليل الضرائب على بعض المستوردات والسيطرة عليها ، والقانون الجديد يعكس التغير الكبير

---

(1) ل.س. ستافر يانوس ، المصدر السابق ، ص757 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، ص40.
ويجب أن نشير الى أن التغيرات في الرقم القياسي لحجم الصادرات الذي شهد نمواً بمقدار (39٪) عام 1975م على اساس أن سنة (1969 ـ 1970م) سنة أساس ، تراجع في السنوات اللاحقة ، لكن الرقم القياسي لقيمة وحدة الصادرات ارتفع من (87) في بداية المدة الى (195) عام 1975م ، واستمر في اتجاهه التصاعدي في السنوات التالية حتى اواخر عام 1978م ، ويعزى ذلك الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية . ينظر : المصدر نفسه ، ص ص40 ـ 41 .

(3) مركز البحوث والمعلومات ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، ص ص42 ـ 43 .

في سياسة حكومة هويدا لتطوير النمو الاقتصادي في البلاد ، فبموجب القانون الجديد، يتطلب الاستيراد والتصدير أخذ موافقة سابقة من وزارة التجارة لاستيراد بعض السلع ، وبهذا الاجراء تتم السيطرة على الواردات ولاسيما الادوية المستوردة التي كانت مسؤولة عنها وزارة الصحة ، بشأن اصدار التراخيص[1] . وهذا الامر يُعد تحولاً جديداً في السياسة التجارية لايران من أجل السيطرة على البضائع الواردة للبلاد ، ولاسيما الادوية المغشوشة والمزورة .

ولم تخلو عمليات الاستيراد والتصدير من وجود فساد مدّمر ورشاوى طالت مسؤولين كبار في الحكومة الايرانية ، مما أثر سلباً على خطط التنمية الاقتصادية ، فكانت هناك نسبة مئوية وعمولات يفرضها الموظفون المرتشون على العقود التجارية ، فضلاً عن قدر كبير من التضخم المستورد ، إذ سعت الدول الصناعية لتمرير جزء مهم تتكبده من الزيادات في اسعار النفط لتمريرها الى المنتج في شكل اسعار مبالغ فيها للسلع النهائية والعقود[2] .

أما الحكومة الايرانية فمن جانبها شكلت لجنة تحقيق في التقارير التي تفيد بأن الشركات الاجنبية كانت تدفع مكافآت غير قانونية من أجل الحصول على عقود حكومية ، وقال رئيس الوزراء أمير عباس هويدا : « أن اللجنة شُكلت بطلب من الشاه ، وبذلك فإن كل الشركات الاجنبية التي تتعامل مع الحكومة يجب عليها أن تطلب مصادقة نيل شهادة خطية رسمية ، ولاسيما الشركات التي كانت تدفع مبالغ معينة الى وسطاء (سماسرة) أو موظفين من أجل الحصول على العقود » . وأكد هويدا : « أن هناك مذكرة قُدمت الى البرلمان الايراني حول الموضوع المذكور ، وأن المذنبين من الشركات الايرانية غير القانونية سيواجهون عقوبات قانونية خطيرة »[3] . وأثر الانتقادات التي وجهها الشاه للولايات المتحدة الامريكية بشأن الموضوع نفسه ، سارع رئيس الوزراء

(1) Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13175.

(2) روبرت جراهام ، المصدر السابق ، ص62 .

(3) مقتبس من : Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12694.

أمير عباس هويدا ، الى مهاجمة الشركات الاجنبية ، بسبب سوء معاملتها ، وفساد الصحافة الغربية في التعرض لنظام الشاه[1] .

إن حالات الفساد الاداري والمالي يبدو أنها كانت مستشرية في عام 1976م ، ولاسيما بعد توافر موارد مالية كبيرة تم انفاقها على الخطة التنموية الخامسة وبشكل سريع وغير مبرمج ، مما جعل الحكومة الايرانية تضطر الى اصدار قانون جديد للحد من حالة الفساد للشركات الايرانية والاجنبية في مجال الاستيراد والتصدير .

أما بشأن العلاقات التجارية بين ايران والدول الاخرى في عام 1976م ، فبعد اعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وايران اثر توقيع معاهدة الجزائر في عام 1975م[2] ، قام رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا بزيارة العراق في الرابع من كانون الثاني 1976م، واستمرت الزيارة ثلاثة أيام ، واشار هويدا في اثناء الزيارة : « الى أن ايران تتطلع الى المستقبل لاعادة وضع الاسس لعلاقاتنا في مختلف المجالات الاقتصادية والفنية والاجتماعية والثقافية على قواعد متينة ومحكمة »[3] . وزيارة هويدا هذه تُعد تقوية لاواصر العلاقات بين البلدين ولاسيما التجارية منها ، بعد قطيعة سياسية واقتصادية بين البلدين بدأت منذ عام 1968م .

وكان التعاون الاقتصادي الايراني الامريكي متواصلاً منذ عام 1976م ، ولاسيما في المجال التجاري ، ففي السابع من آب من العام نفسه ، اجتمعت اللجنة المشتركة الايرانية ـ الامريكية للتعاون الاقتصادي ، مثّلها عن الاولى وزير الاقتصاد الايراني ، وعن الثانية وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر ،

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص489 .

(2) للمزيد من التفاصيل عن معاهدة 1975م ، يراجع : فلاح خلف محمد ، اتفاقية الجزائر 1975م مقدماتها ونتائجها (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2006 .

(3) نقلاً عن : «الثورة» (صحيفة) ، بغداد ، الاعداد 2273، 2274، 2275 في 5 و 6 و 7 كانون الثاني 1976 .

كما تم التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين في الوقت نفسه[1] .

كما ازداد التعاون التجاري بين ايران والاتحاد السوفيتي في عام 1976م، وكان من أهم التطورات الاقتصادية الاكثر اثارة للاهتمام بين البلدين تضمنت منح ايران قرضاً الى الاتحاد السوفيتي بوصفها جزءاً من صفقة تجارية ثنائية قيمتها (ثلاثة ملايين) دولار رتبت منذ عام 1975م[2] ، ووقعت في عام 1976 اتفاقية تجارية أمدها خمس سنوات ، تصدّر ايران بموجبها الغاز والمنسوجات والاحذية والقطن والفاكهة المجففة الى الاتحاد السوفيتي ، بينما يصدّر السوفيت الى ايران المكائن والحديد والفولاذ والمواد الكيمياوية والخشب والاسمنت والشاحنات ، ومن فقرات هذه الاتفاقية ، أن تقوم ايران بشراء معدات عسكرية روسية بقيمة (550 مليون) دولار ، تشمل شراء الشاحنات وسيارات القيادة وحاملات الاشخاص المدرعة ، مما جعل معظم معدات النقل العسكرية الايرانية سوفيتية الصنع[3] . وبذلك فان تجارة المقايضة كانت رائجة بين البلدين لأن احدهما كان محتاجاً الى الاخر ، مع أن عملية التجارة عن طريق الترانزيت كانت ميسرة .

وظلت السوق الخليجية مصدراً من مصادر تصريف البضائع الايرانية في المرحلة الاخيرة من حكومة هويدا ، ففي كانون الاول 1976م زار وفد ايراني برئاسة وزير الشؤون المالية والاقتصادية ، دولة الامارات العربية المتحدة لاجراء مباحثات لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وفي السادس عشر من الشهر نفسه تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما ، تضمن تأسيس « لجنة وزارية » لتسهيل التعاون الاقتصادي والفني برئاسة وزيري البلدين ، تجتمع مرة كل عام ، وكذلك تم الاتفاق على قيام

---

(1) دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبه ايران با ساير دول 1807 ـ 1979، ص ص294 ـ 295 .

(2) ر.د. مكلورن ، السياسة السوفيتية في الخليج العربي ، بحث في كتاب «دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي » ، ترجمة : د. خليل علي مراد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983، ص25 .

(3) شامل عناد حسن البديري ، المصدر السابق ، ص238 .

غرفتي تجارة البلدين بدراسة الاجراءات اللازمة لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، واقامة معارض كبيرة للسلع في البلدين ، فضلاً عن بنود اخرى في مجال التعاون الاقتصادي[1] . مع أن الجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) مازالت تحت النفوذ الايراني ، لكن العلاقات الاقتصادية كانت قائمة بين البلدين في تلك المدة.

أما بشأن التبادل التجاري بين ايران وفرنسا ، فقد تضاعفت الصادرات الايرانية الى فرنسا عام 1975م مقارنة مع عام 1974م ، وكذلك الحال في عام 1976م ، ففي عام 1975م بلغت الصادرات الايرانية (1150 مليون) دولار ، ثم ارتفعت الى (1309 مليون) دولار عام 1976م ، وهذا يعني أن نسبة الزيادة بلغت في العامين 1975م و 1976م نحو (77٪ و 101٪) على التوالي ، مقارنة مع عام 1974م ، أما الاستيرادات الايرانية من فرنسا ، فهي الاخرى ازدادت في العامين المذكورين اعلاه ، ففي عام 1975م بلغت الصادرات الفرنسية ما قيمته (415 مليون) دولار ، ازدادت الى (630 مليون) دولار عام 1976م ، أما في عام 1977م ، فقد انخفضت الصادرات الايرانية الى (998 مليون) دولار، إلا أن الاستيرادات الايرانية حافظت على قيمها بحيث بلغت (661 مليون) دولار ، أي بزيادة قليلة قدرها (31 مليون) دولار عن عام 1976م[2] والجدول (10) يوضح ذلك .

ومن جانب آخر وقّع وزراء الخارجية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقليمي للتنمية (RCD) في طهران في آذار 1977م اتفاقية للتجارة الحرة على نطاق (ايران وباكستان وتركيا) بوصفها خطوة مهمة باتجاه توسيع العلاقات التجارية بين هذه الدول.

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 147/ 521102، كتاب وزارة الخارجية العراقية المرقم 692 في 22/ 1/ 1977م حول اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 35، ص106 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، خلاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا ، ص ص17 ـ 18 .

جدول (10)

التبادل التجاري بين إيران وفرنسا
للمدة 1970 ـ 1977

السنة	الصادرات الإيرانية إلى فرنسا	الواردات الإيرانية من فرنسا	الميزان التجاري الإيراني
1970	78	74	4+
1971	126	101	35+
1972	172	135	39+
1973	284	163	121+
1974	651	217	434+
1975	1150	215	735+
1976	1309	630	679+
1977	998	661	337+

المصدر : مركز البحوث والمعلومات ، خلاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا، ص22.

الاقليمية ، ودعت الاتفاقية الجديدة الى تأسيس « بنك التطوير الاقليمي » ، وكلية تقنية في طهران، وقد عرفت الاتفاقية الجديدة « باتفاقية ازمير »[1] . وقال وزير الخارجية الايرانية عباس خلعتبري « أن الاتفاقية الجديدة سوف تساعد مستقبلاً على توسيع التعاون في الميادين المختلفة للمنظمة ، فضلاً عن زيادة التعاون الاقليمي في حقول الصناعة والتجارة »[2] .

واستمرت العلاقات التجارية بين ايران والعراق في عام 1977م ، ففي الرابع من تموز من العام نفسه ، حضر وفد عراقي طهران للمشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية العراقية ـ الايرانية المشتركة ، لبحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين ، وفي اثناء الاجتماع تم تشكيل لجان عديدة ، من بينها

(1) وُقعت اتفاقية ازمير في مدينة ازمير التركية من قبل رؤساء الدول الثلاث عام 1976م وعرفت بهذا الاسم . ينظر : Asian Recorder , 1977 , op. cit. , p. 13687.

(2) Ibid.

لجنة للتجارة والترانزيت والكمارك والمواصلات[1] . وهي خطوة مهمة باتجاه تعزيز العلاقات بين البلدين ولاسيما التجارية ، إذ أن تجارة الترانزيت كانت متواصلة بين البلدين بعد توقيع الاتفاقيات المشار اليها سابقاً .

وكان توافر العملة الصعبة بعد ازدهار التجارة النفطية منذ عام 1973م ، والتطورات السياسية لمنظمة أوبك ساعدت ايران لأن تكون من البلدان الصناعية، فاعتمدت ايران سياسة الاقتصاد الحر تماشياً مع السياسة الرأسمالية الامريكية والغربية محاولة الابتعاد عن السياسة الاشتراكية الشيوعية ، ففي عام 1976 كانت البضائع الاستهلاكية تشكل (7،12٪) من الواردات ، منها (4،9٪) من المواد الغذائية ، و(30٪) من البضائع الاستثمارية ، و(1،53٪) من البضائع الوسيطة والجدولان (11 و 12) يشيران الى نسبة المواد وتركيبها في المدة ما بين عامي 1969 و 1976م ، ويوضحان الدور الذي اضطلعت به زيادة عائدات النفط في اتاحة المجال امام استيراد البضائع الاستهلاكية وزيادة نسبتها في الواردات ، إذ ارتفعت هذه النسبة من (8،12٪) عام 1972 الى (2،17٪) عام 1977م ، ويشير تحسّن نسبة استيراد السلع الاستهلاكية الى (5،6) اضعاف ما كانت عليه ، الى سياسة الدولة القائمة على رفع المستوى الغذائي للمواطن الايراني وضمان التنوع الاستهلاكي ، والحؤول دون ارتفاع الاسعار ، واضفاء الرخاء المعيشي على حياة الشعب ، نتيجة لتزايد موارد النفط الجديدة[2] .

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 119/ 520201، كتاب وزارة الداخلية العراقية المرقم 871 في 19/ 7/ 1977 الى وزارة الخارجية العراقية حول المحضر المشترك للدورة الاولى للجنة الوزارية العراقية ـ الايرانية لعام 1977م ، وثيقة رقم 28، ص132 . وللمزيد من التفاصيل حول موضوع الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة بين البلدين في تلك الحقبة ، يراجع : المصدر نفسه ، وثيقة رقم 33، ص160 ؛ وثيقة رقم 34، ص165 ؛ وثيقة رقم 35، ص168 ؛ وثيقة رقم 20، ص 142، ص149 .

(2) علي رشيدي ، المصدر السابق ، ص128 ؛ صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص31 .

جدول (11)

مجموع الاستيراد لأعوام 1972 ـ 1976م (مليون دولار)

البضاعة	1972	1973	1974	1975	1976
1. البضائع الوسيطة	1596،2	2273،7	4266،4	6212،3	1681،4
ـ الصناعة والمعادن	1265،8	1912،0	3324،5	4336،6	4767،2
ـ البناء	204،3	237،8	375،8	917،3	964،4
ـ الخدمات	97،4	76،3	444،1	718،4	799،4
الزراعة والمواشي	28،7	47،6	122،0	240،0	150،4
2. البضائع الاستثمارية	642،6	906،0	1330،9	2488،2	3728،5
ـ الصناعة والمعادن	411،9	560،3	770،4	1759،7	2206،5
ـ الخدمات	168،4	273،0	464،6	1439،2	1289،0
ـ الزراعة	62،3	72،7	95،6	289،3	233،0
3. السلع الاستهلاكية	331،6	557،4	1016،4	1995،1	2157،5
المجموع	2570،6	3737،1	6613،7	11695،6	12567،4

المصدر : البنك المركزي الايراني ، تقرير اقتصادي لموازنة عام 1976م ، ص144 .

مقتبس من : « ايران والعرب » (مجلة) ، العدد الاول ، السنة الاولى ، بيروت ، صيف 2003م ، ص136 .

جدول (12)

قيمة المنتجات الصناعية ونموها بالاسعار الثابتة للاعوام 1969 ـ 1976م

	1969	1972	1974	1976
مجموع قيمة المنتجات بالاسعار الثابتة عام 1969 (مليون ريال)	91376	130393	179207	235977
مؤشر الانتاج 100 = 1969	100	142،7	196،1	258،2

المصدر : « ايران والعرب » (مجلة) ، العدد الاول ، السنة الاولى ، بيروت ، صيف 2003م ، ص139 .

وشكّل التغير في بنية الاستيراد ، ولاسيما زيادة استيراد المواد الاولية الصناعية والمكائن والمعدات في الجانب الصناعي والتعدين ، حجر الزاوية في تكريس التحول في المنتجات الصناعية[1] ، وجاءت البرامج الخاصة بتحقيق التنمية الصناعية في المدة الممتدة بين عامي 1973 و 1978م ، في اعقاب الخطة التنموية الرابعة ، لتشجيع السياسات التجارية والكمركية ، واستيراد المواد الاولية والسلع الوسيطة الصناعية والمعدنية والمكائن والمعدات ، وكما يلاحظ في الجدول (11) ، شهدت المدة الممتدة بين عامي 1972 و 1976م تطوراً كبيراً في استيراد الاجهزة والمعدات الاستثمارية ، وزادت قيمتها من (412 مليون) دولار الى (2206 مليون) دولار ، وازدادت قيمة استيرادات المواد الاولية الصناعية من (1266 مليون) دولار الى (4767 مليون) دولار في المدة نفسها[2] .

وبلغت حركة الاستيراد ذروتها عام 1977م ، وكان معظمها بضائع استهلاكية وكمالية ، وكانت نسبة ضئيلة جداً منها لوسائل الانتاج ، وبلغت قيمة الاستيراد في ذلك العام ما يقارب (15 مليار) دولار ، وهذا الاستيراد الضخم مع ضعف امكانيات الموانئ الايرانية ادى الى عرقلة حركة التفريغ ، مما اجبر بعض السفن ان تنتظر ثمانية اشهر ، ليتم تفريغها في الموانئ الايرانية ، وقد دفعت ايران في العام المذكور وحدها قرابة المليار دولار بوصفها غرامات تأخير[3] . وهو مبلغ كبير جداً إبّان تلك المدة ، ويدل على اهمال الحكومة في مجال توسيع الموانئ ، رغم أهميتها التجارية آنذاك .

وصدّرت ايران ما يقارب (80٪) من صادراتها الى الاتحاد السوفيتي ، ولاسيما الزراعية منها كالقطن والفستق والجوز والفواكه المجففة ، وكان التجار الايرانيون يعدّون الاسواق السوفيتية هي الافضل من ناحية تصريف المنتجات الايرانية بحكم قرب المسافة بين البلدين ، وسُمِحَ للايرانيين بأن يستخدموا طريق الترانزيت التجاري الى اوربا الغربية عبر الاراضي السوفيتية ومن الموانئ

---

(1) ينظر جدول (12) .

(2) علي رشيدي ، المصدر السابق ، ص ص129 ـ 130 .

(3) طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص395 .

الايرانية على بحر قزوين عبر شبكة الفولكا ـ البلطيق وقناة الفولكا ، بمساعدة سوفيتية أو من دونها ، كما أسهم السوفيت في تطوير ميناء بهلوي على بحر قزوين بتجارة الترانزيت المذكورة[1] .

يتضح مما سبق أن علاقات ايران التجارية كانت واسعة ومع دول مختلفة في المرحلة الاخيرة من حكومة امير عباس هويدا ، وأدت وزارات الاقتصاد والتجارة والمالية دوراً مهماً في عملية تنشيط التبادل التجاري وذلك بتوقيع اتفاقيات وبروتوكولات مع دول كثيرة ، ساعدت على تسهيل المعاملات التجارية ، وكان النفط المادة الرئيسة التي استخدمت الحكومة الايرانية سياسة خاصة بها ، بوصفها مصدراً مهماً من مصادر الدخل الايراني .

---

(1) اريا . ي . يودفات ، المصدر السابق ، ص ص102 ـ 103 .

المبحث الثالث :

تطور السياسة النفطية وموقف حكومة هويدا من زيادة القدرات العسكرية والأزمة الاقتصادية لعام 1976م

ـ سياسة الحكومة النفطية :

اتخذت حكومة هويدا سياسة نفطية خاصة في هذه الحقبة، تنفيذاً لتوجهات الشاه الذي قاد المفاوضات النفطية بنفسه في أغلب الاحيان في الوقت الذي لم تتوقف الولايات المتحدة في حملتها ضد منظمة اوبك ، ففي الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة التي عقدت للمدة (1 ـ 16 ايلول 1975م) ، حمل وزير الخارجية الامريكية كيسنجر بشدة على الدول المنتجة للنفط، وكان من جملة ما ورد في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في الاول من ايلول : « أن الزيادة التعسفية الهائلة في اسعار النفط التي فرضت خلال عامي 1973 و 1974م ، قد زادت من حدة التضخم والجمود الاقتصادي في العالم ، وقد حطمت التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في اكثر بلدان العالم»[1] .

وفي مؤتمر وزراء دول الاوبك المنعقد في فيينا للمدة (23 ـ 27 ايلول 1975م) قررت الدول المصدرة للنفط في السادس والعشرين من الشهر نفسه ، رفع سعر برميل النفط الخام من (10 دولار و46 سنتاً الى 11 دولار و51 سنتاً)، أي ما يعادل زيادة (10٪) ، وجاء هذا القرار بعد عدة اجتماعات حادة لمنظمة الاوبك ، وتضيف هذه الزيادة ما يقدر بعشرة آلاف مليون دولار الى عائدات النفط سنوياً ، وقد قرر الوزراء أن يبقى السعر الحالي للنفط مجمداً حتى الصيف القادم ، ويعد هذا القرار حلاً وسطاً بين آراء الصقور والحمائم ، الذي لعبت الجزائر دور الوسيط للوصول اليه[2] .

---

(1) مقتبس من : جورج طعمة ، المصدر السابق ، ص ص15 ـ 16 .

(2) أصرّت السعودية على ان لا تكون الزيادة اكثر من (10٪) حتى يكون =

وفي فيينا أيضاً اجتمع وزراء نفط الدول الاعضاء في منظمة اوبك في الثامن عشر من تشرين الثاني 1975م ، لتنسيق مواقف هذه الدول في المؤتمر المزمع عقده في باريس يومي السادس عشر والسابع عشر من كانون الاول من العام نفسه ، والذي يضم الدول المستهلكة للنفط والدول المنتجة ، واستغرق اجتماع وزراء نفط اوبك يومين ، وفي الحادي والعشرين من كانون الاول من العام نفسه ، عقد وزراء الدول المصدرة للنفط (اوبك) اجتماعهم السادس والاربعين في فيينا[1] .

ومن جانب آخر سعت الحكومة الايرانية لتطوير اسطول نقلها من النفط عندما اتفقت شركة النفط الوطنية الايرانية مع شركة بريتش بتروليوم البريطانية على بناء اسطول يتكون من (10 ـ 15) ناقلة نفط ، وقال أحد المسؤولين الايرانيين في الشركة المذكورة ، أن هذا الاسطول الذي تبلغ حمولة الناقلة منه (1ـ 2 مليون) طن ، هو تعبير عن طموح الدول المنتجة للنفط للسيطرة على عمليات نقل النفط ، تلك العمليات التي تُعد مهمة جداً وضرورية ، وكانت تخضع للسيطرة الاجنبية دائماً ، علماً أن شركة بريتش بتروليوم تُعد من أكبر عملاء ايران في حقل النفط ، وستقوم مؤسسة نقل النفط التابعة للشركة المذكورة بتدريب الموظفين والبحارة الايرانيين ، وسيكون المقر الرئيس للشركة في لندن بشكل مبدئي ، الى أن يتم نقل كل العمليات التي تقوم بها الى ايران[2] .

كما استمرت الحكومة الايرانية في عام 1976م بتوسيع استخراج النفط الخام من حقولها ، إذ كان هناك اتفاق بين شركة النفط الوطنية الايرانية وشركة النفط البريطانية حول القيام بالحفريات الخاصة لاستخراج النفط ، بحسب ما تشير الى ذلك وثيقة ايرانية[3] . وفي الوقت نفسه وفي مقابلة

= القرار معتدلاً ولا يؤدي الى صدام مع الدول الصناعية ، بينما طالبت كل من ايران والعراق والغابون ونيجيريا وليبيا أن تصل نسبة الزيادة الى (25٪) . ينظر : سجل العالم العربي ، المجلد الثالث ، (ت 1، ت 2، ك1 1975) ، ص2183 .

(1) المصدر نفسه ،ص3184 .

(2) « القبس » (صحيفة) ، الكويت ، 3/ 12/ 1975 .

(3) مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال هشتم ، شمارة سي ام ، تقرير حول نتائج المباحثات بين شركة =

صحفية مع رئيس الوزراء الايراني امير عباس هويدا في التاسع من شباط 1976م ، هدد شركات النفط الغربية ، بأن ايران سوف تنهي علاقاتها الودية الطويلة القائمة معها ، ولاسيما ما يتعلق بمبيعاتها من النفط ، في حالة عدم رفع انتاج النفط المستخرج، وقال : « إن شركة النفط الوطنية الايرانية قادرة على بيع النفط الايراني بالكامل ، في حالة عدم استجابة الشركات لمطالب الحكومة الايرانية »[1] .

أما أسعار النفط ، فبعد اجتماع الاوبك في حزيران 1976م ، تم التشديد على القرار السابق الداعي الى عدم زيادة اسعار النفط ، في الوقت الذي انخفضت فيه اسعار النفط الثقيل والمتوسط من (5 ـ 10 سنت) للبرميل الواحد ، وفي منتصف العام نفسه ، ازداد الطلب على النفط ، بسبب تجدد نشاط الصناعة في الغرب ، وقال وزير النفط السعودي أحمد زكي اليماني: « إن أية زيادة في اسعار النفط قد تنكس الصحوة الاقتصادية الجديدة في العالم ، وتؤثر سلباً على الطلب ، الذي سيؤدي بدوره الى ضغوط تنافسية أخرى بين أعضاء الاوبك »[2] .

وقد وصل انتاج النفط في ايران في شهر تشرين الثاني 1976م الى (228،500،000 برميل) ، بمعدل (7،620،000 برميل) يومياً ، بعد أن كان معدله قد وصل الى (6،660،000 برميل) في شهر تشرين الاول من العام نفسه ، وفي اشارة لوزير المالية الايرانية هوشنك انصاري ، أكد أن ايران تعتقد أنها تستطيع الحفاظ على ارتفاع قدره (10٪) في سعر النفط على الرغم

= النفط البريطانية والشاه ، وثيقة رقم/ 44، ص330 .

(1) مقتبس من : Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13064.

(2) أديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص318 .

وقام ملك السعودية خالد بن عبد العزيز في السابع والعشرين من أيار 1976م بزيارة رسمية الى ايران استغرقت أربعة أيام ، كان الغرض منها السعي ظاهرياً لتهدئة الاختلافات الحاصلة بسبب اسعار النفط ، فضلاً عن تعزيز الأمن في منطقة الخليج العربي . ينظر :

Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13247.

من أن الامارات العربية المتحدة قررت زيادة أسعارها بحدود (5٪) مع زيادة انتاجها النفطي[1] .

وأخيراً انفجر التوتر الطويل الأمد بين أعضاء منظمة الاوبك بشأن تسعير النفط الخام الى خلاف حاد في شهر كانون الاول 1976م في الاجتماع الثامن والاربعين للمنظمة في الدوحة المنعقد للمدة من (15 ـ 17 كانون الاول) من العام نفسه ، فقد رفعت لجنة الشؤون الاقتصادية في الاوبك تقريراً قالت فيه : أن اسعار السلع المستوردة من أعضاء المنظمة قد زادت بواقع (26٪) منذ أن رفعت الاوبك اسعار النفط في أول تشرين الثاني 1975م ، ولم يتم التوصل الى اتفاق في هذا الموضوع ، فقررت أحدى عشرة دولة من الدول الاعضاء في الاوبك رفع أسعار نفطها بنسبة (10٪) بدءاً من شهر كانون الثاني 1977م ، على أن تضاف اليه نسبة (5٪) أخرى في شهر تموز ، في حين قررت السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة رفع اسعارهما بنسبة (5٪) فقط طوال عام 1977م[2] . وبذلك اصبح هناك انقسام واضح بين دول الاوبك بسبب عدم اتفاقهم على سعر واحد ، ولاسيما أن السعودية كانت سبباً رئيساً في ذلك الانقسام لاصرارها على عدم زيادة اسعار النفط لارضاء حليفتها الولايات المتحدة الامريكية .

ولم تكتف السعودية بزيادة اسعار النفط بنسبة قدرها (5٪) فقط على مدى عام 1977م ، بل لجأت الى مناورة تكتيكية تؤيدها الامارات العربية المتحدة ، ومفادها تحريك سقف الانتاج برفع انتاجهما السابق من (1،11 مليون) برميل يومياً (1،9 مليون للسعودية وبحدود 2 مليون برميل للامارات) الى (5،12

---

(1) Asian Recorder , 1977 , op. cit. , p. 13567.

(2) أديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص320 ـ 321 ؛ ناصر محمد الزمل ، المصدر السابق ، ص397 .
وكان العراق وقطر قد ألحّا على زيادة الاسعار بنسبة (26٪) ، في حين طلبت دول اخرى في الاوبك الاكتفاء برفع السعر بنسبة (15٪) ، وذهبت مجموعة ثالثة من الاعضاء الى الاكتفاء بنسبة (10٪) فقط . أما السعودية فارادت الابقاء على السعر السابق لستة اشهر أخرى . ينظر : أديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص320 .

مليون) برميل يومياً (بحدود 10 مليون برميل للسعودية و 2،5 مليون برميل للامارات) ، وكانت السعودية تطمح من وراء ذلك الى خفض معدل زيادة الاسعار، الذي أخذت به مجموعة (الصقور) ، مما اثار ردود فعل غاضبة لدى هذه الدول ، وفي مقدمتها ايران ، إذ أعلن الشاه تهديده الشهير الذي قال فيه : « إن أية محاولة من جانب السعودية لاستخدام تصعيد الانتاج كتكتيك للضغوط ، سوف يكون بمثابة عمل من أعمال العدوان »[1] . وذكر الشاه « أن صادرات النفط الايراني قد تنخفض الى ما يزيد على (30٪) ، وارتفاع السعر الحالي لا يعوض كثيراً ، وليس بمقدورنا أن نبيع النفط بسعر أكبر، وإذا كان زبائننا الدائمون حاولوا الاستفادة من وضعنا الراهن ، فليس لدي من خيار إلا أن أهددهم بوضعهم في القائمة السوداء ، ريثما يستسلمون لهذا النوع من التخويف »[2] .

وشهد عام 1977م انخفاضاً في مبيعات العراق وايران نتيجة لانصراف المشترين الى شراء النفط الابيض ، وشهدت منظمة الاوبك في تلك المدة أصعب ظروف مرّت بها في تاريخها ، فقد كان توتر العلاقات بين أعضائها يزداد قوة ومرارة ، ولكن المصلحة المشتركة كانت تسود في الاخير ، فالاعضاء جميعهم كانوا يدركون أنهم يفقدون الكثير إذا ما سقطت منظمة اوبك ، وكان كل من ايران والسعودية يتنافسان على زعامة المنظمة ، وفي اثناء وساطة رئيس جمهورية فنزويلا بينهما ـ الذي زار السعودية وايران ودول الخليج العربي والعراق في العام نفسه ـ وافقت السعودية على رفع سعر النفط باضافة (5٪) الى السعر السابق[3] .

ويبدو أن زيارة الرئيس الفنزويلي الى الدول الخليجية المصدرة للنفط ، قد ساعد على تخفيف الاحتقان الذي كان سائداً بين دول منظمة أوبك ، خوفاً من

---

(1) مقتبس من : فهد مزبان خزار الخزار ، توجهات ايران نحو اقطار المشرق العربي ، ص205 .

(2) مقتبس من : علي ناغي علي خاني ، المصدر السابق ، ص695 .

(3) أديث وآخرون ، المصدر السابق ، ص322 .

أن تؤدي الاحتقانات تلك الى تفكيك المنظمة ، مما قد يؤدي الى خسارة الدول المصدرة للنفط جميعها ، وسوف تكون الدول الصناعية حينها هي المستفيد الوحيد من هذا التفكك .

وفيما يأتي جدول يبيّن انتاج اوبك من النفط الخام (مليون برميل/ اليوم) للمدة ما بين عامي (1973 ـ 1977م)[1] :

السنة	1973	1974	1975	1976	1977
الكمية	31،0	30،7	27،2	30،7	31،7

أما الجدول الآتي فيبيّن كميات النفط المنتجة في ايران في خمس سنوات من عقد السبعينيات للمدة ما بين عامي (1973 ـ 1977م)[2] .

السنة	1973	1974	1975	1976	1977
الكمية (1000 برميل)	5860	6021	5350	5883	5663

يتضح من هذا الجدول ضخامة الانتاج الايراني من النفط ، لكن ضخامة الانتاج لم تحسّن معيشة الشعب ، بسبب زيادة نفقات شراء الاسلحة من قبل الشاه ، ونفقات إعالة الخبراء العسكريين الاجانب في البلاد ، وانتشار الفساد في الطبقة الحاكمة ، وكانت النتيجة ، اختناق المشروعات ذات الاولوية الاقتصادية ، وتمديد بناء عدد من المشاريع الاقتصادية ، والتوجه نحو الدول الصناعية للحصول على قروض صناعية ، وتأجيل الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م) ، ففي عام 1977م شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية الايرانية ، انخفاضاً في الدخل الوطني باستثناء النفط ، مما دفع البلاد للدخول في أزمة حادة في المجال الاقتصادي[3] . بدأت بواكيرها منذ عام 1976م وأدت الى الاطاحة بحكومة أمير عباس هويدا فيما بعد ، فضلاً عن أسباب سياسية أُخر .

---

(1) حسين أغا وآخرون ، بعض مسائل النفط والطاقة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1، 1982، ص11 .

(2) ثائر عيسى ، المصدر السابق ، ص27 .

(3) ثائر عيسى ، المصدر السابق ، ص27 .

أما دخل ايران من النفط ، فقد توقعت المؤشرات الخاصة بالخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م) أن يصل دخل تصدير النفط الى نسبة تتراوح بين (22 ـ 25 مليار) دولار في السنوات 1978 ـ 1980م . والجدول التالي يوضح دخل النفط الخام للمدة بين 1971 ـ 1977م (بملايين الدولارات)[1] :

السنة	1971	1972	1973	1975	1977
الدخل	1،750	2،271	4،299	18،440	20،000

ولم يكن النفط وحده من مصادر الدخل المهمة في ايران ، فهناك مادة مهمة من الممكن عدّها ثاني مادة خام تصدر من ايران بعد النفط ، ومن الممكن أن تتخذ حيزاً مهماً في مستقبل الصادرات الايرانية ، وهي الغاز الطبيعي . إذ قدرت كمية الغاز الطبيعي المصدر في عام 1977م بحدود (9،9148 مليون) متر مكعب ، أي ما يقارب (65٪) من الانتاج الايراني ، وتصدّر هذه الكمية بوساطة أنابيب يبلغ طولها بحدود (1100 كيلومتر) من جنوب حقول النفط الايرانية الى (استرا) في الاتحاد السوفيتي[2] . وطاقة الانتاج لهذه المادة تقدر بنحو (5،16 بليون) متر مكعب في عام 1977م ، وأن تصدير الغاز يجلب الى ايران مبيعات تقدر بحدود (250 مليون) دولار لعام 1977م[3] .

ويتألف احتياطي الغاز في ايران من نوعين من الغاز ، هي الغاز

---

(1) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 119/ 520201، تقرير السفارة العراقية في طهران لعام 1979م عن اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 17، ص70 ؛ « الوطن » (صحيفة) ، الكويت ، 18/ 3/ 1979 .

(2) ذكر مدير شركة الغاز الوطنية الايرانية ، أن الاتحاد السوفيتي مدين لايران بمبلغ (120 مليون) دولار عن ثمن الغاز الطبيعي الذي تم تصديره الى الاتحاد السوفيتي بعد حسم مبلغ قدره (560 مليون) دولار عن مجمّع الفولاذ الذي تم تأسيسه في اصفهان من السوفيت . علماً أن ايران زودته بـ(10 بلايين) متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً منذ عام 1972م وبكلفة (780 مليون) دولار . ينظر : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 147/ 521102، كتاب السفارة العراقية في طهران السري 95 في 2/ 7/ 1977م حول اقتصاد ايران ، وثيقة رقم 40، ص115 .

(3) مركز البحوث والمعلومات ، التقرير الاقتصادي لعام 1977م ، العدد 2، بغداد ، 1982، ص27 .

المصاحب (Associated gas) الذي يتم الحصول عليه في أثناء عمليات الانتاج النفطي ، ويؤلف هذا النوع (53٪) من مجموع الاحتياطي ، ويأتي معظمه من حقول النفط الجنوبية في (الاحواز)، وكذلك من الغاز الحر (Non Associated) الذي يوجد بمفرده في مكامن خاصة به ، ويؤلف (47٪) من مجموع الاحتياطي ، وأهم الحقول التي تتضمن هذا النوع من الغاز هي حقول (بارس وتكديس) ، علماً أن ايران توجهت منذ اواسط ستينيات القرن العشرين الى الاهتمام وبشكل واسع باستثمار الغاز ، إذ تم وضع سياسة متكاملة بشأن الغاز الطبيعي بنوعيه الحر والمصاحب ، وتم تشكيل شركة الغاز الوطنية الايرانية (N.I.G.C) ، المملوكة من شركة النفط الوطنية الايرانية ، لتنفيذ سياسة ايران بهذا الشان[1] . أما احتياطي ايران من الغاز الطبيعي فقد بلغ عام 1968م (214 ترليون) متر مكعب[2] ، وعام 1976م (330 ترليون) متر مكعب وعام 1977م (500 ترليون) متر مكعب[3] .

ويبدو أن الغاز الطبيعي أصبح ثروة اقتصادية مهمة في ايران الى جانب النفط ، وهذه الثروات النفطية ساهمت بشكل كبير في دعم مشاريع خطط التنمية الاقتصادية ، وظلت تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي الرئيسة في البلاد ، ودفعت الشاه وحكومته الممثلة بأمير عباس هويدا للتوجه نحو بناء ترسانة عسكرية كبيرة في البلاد .

- التسلح العسكري وأثره في سياسة الحكومة الايرانية :

استمر الشاه محمد رضا بهلوي بالتنسيق مع حكومته في سعيه لزيادة القدرات العسكرية الايرانية ، إذ وقّع عقوداً مهمة مع شركات عالمية لانتاج الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة في ايران ، ففي عام 1975م تم التوقيع

---

(1) مركز البحوث والمعلومات ، مستقبل النفط الايراني والموارد البديلة ، ص ص2 - 3 .

(2) الترليون رقم واحد والى يمينه 12 صفراً (في الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا) ، أي (1،000،000،000،000) قدم مكعب . ينظر : المصدر نفسه ، هامش ص2 .

(3) سهام محمد عبد ، المصدر السابق ، ص122 .

على عقد مع شركة بيل (Bell Helicopters) لاقامة مركزين في ايران ، أحدهما لصيانة طائرات Bell المروحية وتقديم الخدمات الضرورية لها، التي اشترتها ايران من الولايات المتحدة ، والمركز الآخر لبناء صناعة طائرات سمتية ايرانية[1] .

وفاقت نفقات التسلح الايراني عام 1975م مصر واسرائيل مجتمعتين[2] ، وظهرت ايران في الخليج العربي قوة مقتدرة قامت على اسطول جوي كبير من الطائرات السمتية ، وآخر بحري في جنوب سواحلها مؤهل وفقاً لتقاليد العمل لحماية الارض ، ومن جانب آخر طُوّر الاسطول البحري الايراني ليتولى بالنهاية مهام المدافع القادر على حماية طرق نقل النفط[3] . وكان يجري بعيداً عن الاراضي الايرانية تطوير الاسطول الايراني ، بينما كانت القوة العسكرية الايرانية ذات قيمة أيضاً تجاه الاتحاد السوفيتي ، لأنها تقابل امدادات الاسلحة السوفيتية للعراق ، ولأنها تتضمن اقامة مركز جديد قوي لقوة عسكرية في المنطقة الواقعة على الحدود السوفيتية مباشرة[4] .

وفي عام 1975م أيضاً اشترت ايران من بريطانيا نظام رابير للدفاع الجوي ، الذي يوفر شبكة حماية الكترونية جوية ، ضد هجوم الطيران المنخفض، وذلك بقيمة (100 مليون) جنيه استرليني ، وفي تصور ايران أن دورها بفضل هذه الترسانة الهائلة لا يقتصر على الخليج ، بل يتعداه الى المحيط الهندي كله[5] ،

---

(1) وقد حدد عام 1979م موعداً للبدء في انتاج (400 طائرة سمتية) ، وتضمن العقد برنامجاً لتدريب الايرانيين على تجميع وانتاج وتشغيل وادارة هذه الصناعة ، وأوقفت شركة بيل العمل في عام 1978م وتم الغاء العقد . ينظر : عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص19 .

(2) Don peretz , The middle east today , New York , 1983 , p. 522.

(3) بيتر مانجولد ، تدخل الدول الكبرى في الشرق (الخليج العربي والجزيرة العربية) ، ص ص83 ـ 84 .

(4) بيتر مانجولد ، تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط ، ترجمة : أديب شيش ، دمشق ، ط 2، 1994، ص235 .

(5) إن هذا الاعتقاد هو الذي دفع ايران الى بناء قاعدة عسكرية ضخمة على الحدود الباكستانية في شاه بهار انتهى العمل فيها عام 1976م ، وتستطيع البحرية الايرانية منها تغطية المحيط الهندي والخليج ، ويخشى الشاه حصول تمرد في =

ومن جانب آخر وافقت الولايات المتحدة في العام نفسه على تزويد ايران بجهاز متقدم للاستخبارات ، قادر على الاشراف على ما يدور من اتصالات سياسية وعسكرية في منطقة الخليج العربي وربما أبعد منها ، وأن تشغيله يتم بوساطة خبراء امريكيين[1] . ويُعد ذلك تطوراً مهماً في منطقة الخليج العربي ، يجعل ايران قادرة على التجسس على أي دولة من دول الجوار ولاسيما العراق ودول الخليج العربية ، فضلاً عن التجسس على الاتحاد السوفيتي وبما يخدم المصالح الامريكية .

وغالباً ما كانت ايران تتزعم أي محاولة لتنسيق الجهود الامنية في منطقة الخليج العربي ، لكن محاولاتها باءت بالفشل ، ولاسيما أن دول الخليج الاخرى ولاسيما السعودية ، كانت تصرف مبالغاً كبيرة للحصول على الاسلحة الامريكية[2] ، فقد قدمت ايران مشروعها المتضمن اقامة حلف أمني خليجي عام 1975م الى دول الخليج العربي يقوم بمهمة حماية أمن كل دول المنطقة تحت اسماء مختلفة مثل (منظمة الدفاع الاقليمي ، والحزام الامني ، والحلف الخليجي) ، لكن المشروع فشل ، لأن دول المنطقة كانت تنطلق في آرائها من أن تحقيق الامن في الخليج العربي ، لا يتم إلا بابعاد الصراعات الدولية عن ارض هذه المنطقة ومياهها، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لاقطارها ، ورفض اقامة قواعد عسكرية في موانئها ، ومن هذا المنطلق بدأ مسؤولو هذه الدول بالتشاور فيما بينهم لغرض تحقيق الامن عن طريق لقاءات قمة خليجية ، لكنها لم تسفر عن نتيجة ، لتفاقم حدة المنازعات الحدودية بين دول خليجية عدة آنذاك[3] .

= الجزء الباكستاني من بلوشستان قد ينتقل عبر الحدود الى الجزء الايراني منها ، لذلك تقيم قطعات كبيرة من الجيش الايراني في شاه بهار الى جانب البحرية . ينظر: رياض نجيب الريس ، المصدر السابق ، ص154 .

(1) بيتر مانجولد ، تدخل الدول الكبرى في الشرق (الخليج العربي والجزيرة العربية) ، ص87 .

(2) Edward M. Kennedy , op. cit. , p. 26 .

(3) سوسن جبار عبد الرحمن شريف ، المصدر السابق ، ص135 .
وعلى الرغم من عدم تمكن ايران من تحقيق أي حلف دفاعي مع دول =

وفي بداية عام 1976م نشطت الدبلوماسية الايرانية من أجل عقد اجتماع لوزراء خارجية اقطار الخليج العربي ، وحاولت تبرير هذه الخطوة بتطور الاوضاع الدولية وما يرتبط بها من زيادة التهديد الخارجي للمنطقة ، غير أن جهود ايران ذهبت أدراج الرياح أيضاً، لعدم رغبة اقطار الخليج العربي في قيام مثل هذا التحالف ، نتيجة الخوف من رد الفعل السلبي من الاقطار العربية الاخرى، وكذلك الخوف من الهيمنة الايرانية[1] . إذ أن ايران كانت تطمح لأن تكون القوة الوحيدة المهيمنة على منطقة الخليج العربي ، لتؤدي دور شرطي الخليج المدافع عن المصالح الامريكية والغربية هناك .

واستمرت ايران في شراء الاسلحة الامريكية في عام 1976م ، فقد كتبت (كواد دوي نين زان) ـ صحيفة القوات المسلحة الفيتنامية ـ في السابع عشر من آب 1976م تقول « أنه في السادس من آب من العام نفسه عقد وزير الخارجية الامريكية هنري كيسنجر محادثات مع شاه ايران ، اتفق الطرفان على التزام الولايات المتحدة لتزويد ايران بالاسلحة الحديثة المتكونة من 300 طائرة مقاتلة من طراز F ـ 16 و150 طائرة من طراز F ـ 18، وعدد من طائرات بوينغ 707، وستقوم ايران بدفع اثمانها بوساطة النفط الخام » ، وفي السابع من الشهر نفسه ، صرّح كيسنجر بأن الولايات المتحدة ستبيع ايران سنوياً ما مقداره (3 بلايين) دولار من الاسلحة الى حد عام 1980م ، وفي الحادي عشر من الشهر نفسه ، أكدت وزارة الدفاع الامريكية أنها سوف تبيع لايران ما قيمته (315 مليون) دولار من الاعتدة وقطع الغيار لطائرات F ـ 15[2] .

= الخليج العربي ، لكنها وقعت اتفاقاً مع عُمان حول التمركز البحري المشترك في مضيق هرمز ، وبهذا تمكنت ايران من تحقيق هدفها في انشاء سيطرة بحرية بمسافة اكثر من (26 ميلاً) من المضيق ، ولتحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في الخليج العربي. ينظر :

Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12418.

(1) عناد فواز الكبيسي ، المصدر السابق ، ص68 .

(2) نقلاً عن : د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 119/ 520201، تقرير السفارة العراقية في طهران في 24/ 5/ 1977 حول بيع الاسلحة الامريكية الى ايران ، وثيقة رقم 23، ص85 ؛ غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص491 .

ووافقت الولايات المتحدة الامريكية في عام 1976م على بيع ايران (160 طائرة) من طراز F ـ 16 بقيمة اجمالية زادت على (3 بليون) دولار ، وفي الوقت نفسه أبدت ايران اهتماماً بشراء طائرة F ـ 18، التي كانت ما تزال قيد التصميم ، كما أبدت ايران استعدادها للمساهمة في نفقات بحوث وتطوير هذه الطائرة ، وعلى اية حال ، فان إدارة الرئيس الامريكي كارتر لم توافق على فكرة بيع طائرات F ـ 18، ولكنها اتخذت من جهة أخرى قراراً ببيع ايران سبع طائرات إنذار مبكر (AWACS)[1] .

ومن جانبه بعث الشاه بالفريق حسن طوفانيان الى واشنطن ، بهدف بيع المزيد من النفط والاتفاق على مقايضة النفط بالاسلحة ، فاجتمع طوفانيان بمساعد وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفلد عام 1976م ، وطالبه بخفض اسعار الاسلحة التي تحتاجها ايران ، فضلاً عن شراء الولايات المتحدة المزيد من النفط الايراني ، كما هدده بتوجه ايران نحو تغطية حاجاتها من السلاح من سائر حلفائها إن لم توافق الولايات المتحدة على الطلبات الشاهنشاهية ، وردت وزارة الدفاع الامريكية على طلبات الشاه وتهديدات مبعوثه بالقول : « إن الولايات المتحدة لا تستطيع بيع ايران المزيد من الاسلحة ، وإن رغبت ايران بفسخ العقود القائمة ، فإن الولايات المتحدة الامريكية ستوافق على ذلك ، ولما عاد طوفانيان الى ايران، بعث الشاه برسالة الى رامسفيلد ، اتهم فيها البنتاغون بالاحتيال والغش في صفقات الاسلحة المسلّمة الى ايران ، بوصفها تفتقر الى الجودة المتفق عليها ، كما خاطب الوفد الامريكي الذي جاء لزيارته قائلاً : « لقد سئمت ألاعيب مسؤولي البنتاغون والقادة العسكريين الامريكيين »[2] . وهذا الكلام يدل على مدى امتعاض الشاه من البنتاغون لعدم استجابته لطلباته من الاسلحة والتلكؤ في تنفيذ الصفقات المتفق عليها سابقاً .

إن تعاظم اسلحة ايران قد اثار حفيظة السوفيت ، فقد حذر السفير

(1) خالد موسى جواد ، المصدر السابق ، ص ص75 ـ 76 ؛ جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص131 .

(2) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص488 ؛ صفاء الدين تبرائيان ، المصدر السابق ، ص ص152 ـ 153 .

السوفيتي في طهران في آب 1976م الحكومة الايرانية ، من أن الاسلحة الامريكية تتجاوز حاجات الدفاع المشروع عن ايران ، ولذلك فهي هجومية ، تعكس سياسة الولايات المتحدة في السعي لأن تحقق لنفسها امتيازات من جانب واحد وتفوقاً عسكرياً بقصد الاضرار بأمن الاتحاد السوفيتي، كما أن هذه الاسلحة على مقربة من حدود السوفيت الجنوبية ، يثير قلقاً خطيراً ومشروعاً لدى الاتحاد السوفيتي الذي لا يمكن أن يبقى لا مبالياً لها ، وأن تزايد التسلح الامريكي يخلق وضعاً متفجراً في المنطقة بكاملها[1] . ولما عاد رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا من زيارته لمنغوليا وتوقفه لمدة قصيرة في موسكو للقاء رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجن ، فان السوفيت انتقدوا تكديس الاسلحة الامريكية في ايران[2] .

ومن جانب آخر ، يبدو أن إدارة الرئيس الامريكي فورد لم تكن تنوي التخلي عن دعمها للشاه على الرغم من معارضة الكونغرس والصحافة الامريكية، إلا أن مرشح الحزب الديمقراطي جيمي كارتر ـ قبل فوزه في انتخابات الرئاسة الامريكية ـ وجّه في السادس من تشرين الأول 1976م بعض الانتقادات الى سياسة الحزب الجمهوري والرئيس فورد بشأن بيع الاسلحة والمعدات الحربية الى الخارج ، وقال : « لقد تحولت الولايات المتحدة وخلافاً لاصول وعقائد الشعب الامريكي الى تاجرة اسلحة في كل أرجاء العالم »[3] .

وهذا الخطاب يبين بوضوح أن سياسة الرئيس الامريكي الديمقراطي كارتر

---

(1) عبد الامير عبد الكريم ، الاطماع العالمية في الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1981، ص76 .

(2) فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص193 .
وفي ايلول 1976م قال جروميكو وزير الخارجية السوفيتي عند لقائه مع وزير الخارجية الايرانية في نيويورك بلهجة صارمة : « كل هذه الأسلحة التي تكدسونها في ايران قد اثارت تفكيرنا » ، وعندما رد عليه وزير الخارجية الايرانية ، « إن هذا الأمر له أهمية للدفاع عن ايران ، ويجب أن تعلم أننا لم نتقدم خطوة ضد جيراننا في الشمال ، وطالما تعرفون هذا الامر ، فان قواتنا لن تتجه نحوكم مطلقاً » .
ينظر : المصدر نفسه .

(3) مقتبس من : غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص493 .

تختلف عن سياسة الرئيسين الجمهوريين السابقين نيكسون وفورد ، في التعامل مع بيع الاسلحة لايران في تلك المدة ، مما جعل الشاه يخضع للامر الواقع الجديد .

وفي ظل امتناع الولايات المتحدة الامريكية عن بيع الاسلحة لايران ، فان الأخيرة بدأت تبحث عن مصادر أخرى لغرض شراء الاسلحة منها ، فقد ارسل الشاه الفريق حسن طوفانيان الى موسكو في عام 1976م لتجهيز ايران بكميات كبيرة ومتنوعة من الاسلحة وبنظام رادار معقد[1] ، فقد طلبت ايران 200 مدفع مضاد للدبابات من طراز ASU ـ 85، و500 عربة مصفحة من طراز BMP ـ 76، و6000 صاروخ من طراز SA ـ 7، و6000 صاروخ من طراز SA ـ 9، و200 مدفع مضاد للطائرات من طراز ZSU ـ 23 ـ 4[2] .

وفي عام 1976م أيضاً طلبت ايران (312 طائرة سمتية) مختلفة من ايطاليا[3] ، كما اشترت من سويسرا في العام نفسه عدداً من المدافع ، وفضلاً عن ذلك ، قامت الحكومة الايرانية بتطوير برامج التصنيع العسكري الايرانية ، إذ تم في العام نفسه انتاج مشترك لصواريخ أرض ـ جو طراز رابير بعد تشكيل شركة الصناعات الالكترونية الايرانية[4] ، وفي الوقت نفسه وقّعت الحكومة الايرانية عقداً مع شركتين امريكيتين هما شركة (Tow Emerson Electronics) وشركة (Hughes) لانتاج صواريخ تاو المضادة للدبابات[5] .

كما شعر الشاه أن ايران بحاجة الى امتلاك قدرات ردعية في مواجهة صواريخ سكود العراقية ، فالتجأ الى الولايات المتحدة الامريكية مرة اخرى لشراء صواريخ بيرشينغ ، ولكن ادارة كارتر رفضت الطلب الايراني ، معللة

---

(1) أنيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، ص34 .
(2) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص17 .
(3) المصدر نفسه ، ص18 .
(4) أنيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، ص43 .
(5) عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص20 .

ذلك بقدرة هذا النوع من الصواريخ على حمل رؤوس حربية نووية ، ولم يبق أمام طهران سوى اللجوء الى اسرائيل ، فأمر الشاه الفريق حسن طوفانيان باللجوء الى اسرائيل للحصول على التكنولوجيا الصاروخية ، وقد ردّ وزير الدفاع الاسرائلي على طوفانيان بأنه يتعين على ايران امتلاك صواريخ ارض ارض مع ما تمتلك من طائرات (F ـ 14) والكثير من طائرات (F ـ 4) ، ثم وقع وزير الدفاع الاسرائيلي مع الشاه على اتفاقية في نيسان 1977م بطهران الى جانب خمسة عقود اخرى لشراء النفط مقابل السلاح بلغ مجموع قيمتها مليار دولار[1] .

واستمرت الخلافات الامريكية ـ الايرانية حول مبيعات الاسلحة ، إذ أن الخطوط الرئيسة للادارة الامريكية لمبيعات الاسلحة التي اعلن عنها في مايس 1977م ، وبصورة خاصة قرار الرئيس الامريكي في حزيران من العام نفسه لرفض بيع 250 طائرة مقاتلة من نوع (F ـ18 L) الى ايران[2] ، وأعطت الادارة الامريكية سبباً لهذا الرفض ، وهو أن تلك الطائرات لم تدخل بعد الخدمة الفعلية في سلاح الجو الامريكي ، فضلاً عن عدم التأكد من قدرتها الفنية لعدم تجربتها عملياً، ورُفض طلب ايران في الحصول على طائرات (F ـ G4)، وهي نسخة من المقاتلة المعروفة (وايلدويزل) من طراز فانتوم ، فضلاً عن طلب آخر ببيع 150 طائرة من نوع F) ـ 15) التي تم التعاقد عليها في عهد الادارة السابقة[3] .

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الامريكية سايروس فانس استطاع أن يقنع لجنة العلاقات الدولية لممثلي البيت الابيض الامريكي بشأن البيع المقترح لسبع من طائرات الاواكس المزودة بنظام تحذير وسيطرة الى ايران[4] ، لكن الكونغرس الامريكي لم يوافق على تسليم تلك الطائرات وسائر الطائرات المقاتلة

(1) تريتا بارزي ، المصدر السابق ، ص116 .
(2) روح الله رمضاني ، المضايق الدولية في العالم . . . ، ص191 .
(3) جواد كاظم حطاب الشويلي ، المصدر السابق ، ص146 .
(4) روح الله رمضاني ، المضايق الدولية في العالم . . . ، ص191 .

والاسلحة المتطورة ، كما لم يصادق على تسليم ايران طائرات (F ـ 16) ، وأخيراً فإن ثلاثة من الساسة الامريكان (فانس وبريجنسكي وبراون) ، وبعد محادثات مطوّلة بشأن السياسة الامريكية حيال ايران ، وعدم انتهاء طلباتها للاسلحة والمعدات ، خلصوا الى نتيجة مؤدّاها أن تسليم جميع الاسلحة التي طلبها الشاه ، ولاسيما الطائرات المقاتلة ليس عملياً ، لكن الولايات المتحدة وعلى ضوء علاقاتها الودية مع ايران ، وافقت على مواصلة ارسال الاسلحة المتطورة اليها ، كما يمكن لايران أن تغطي جانباً من حاجتها الى السلاح من سائر البلدان الاوربية[1] .

وأدت النفقات العسكرية الكبيرة التي صُرفت على الاسلحة الايرانية في حقبة سبعينيات القرن العشرين ، الى انهاك خزينة الدولة الايرانية ، مما اثر سلباً على الوضع المعيشي للشعب الايراني ، مع وجود شرائح اجتماعية مختلفة وكثيرة في المجتمع كانت دون مستوى خط الفقر[2] .

ولم تقتصر ايران على زيادة قدراتها العسكرية من الاسلحة المختلفة ومن مصادر متنوعة، إذ أن الشاه كان يطمح أن يجعل من ايران دولة نووية في منطقة الشرق الاوسط ، لذلك بدأ بالاهتمام بالبرنامج النووي الايراني في تلك الحقبة .

---

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص 496، ص526 .
وأعلنت وزارة الدفاع الامريكية في 25 آب 1977م انها سوف تجهز ايران بحدود (800 مليون) دولار لاغراض التدريب والدعم اللوجستي لتطوير الاسطول الايراني من الطائرات المروحية وسفن ذات مدافع مقاتلة (كوبرا) . ينظر : Asian Recorder , 1977 , op. cit. , p. 13941.
وبعد زيارة الشاه للولايات المتحدة في 15 و 16 تشرين الثاني 1977م تم تلبية احتياجات ايران من الاسلحة والمعدات العسكرية . ينظر : صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص46 .

(2) ينظر جدول (13) وجدول (14) .

جدول (13)

تطور الانفاق العسكري الايراني (بالاسعار الجارية) ومؤشرات العبء العسكري في المدة (1970 ـ 1977م)

السنة	الانفاق العسكري الايراني (مليون دولار)	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي (٪)	نسبة الانفاق العسكري الى الانفاق العام (٪)
1970	1480	13،2	21،5
1971	2644	-	-
1972	2266	18،7	42،1
1973	2927	15،4	16،4
1974	6654	14،6	19،8
1975	9128	17،7	19،8
1976	10038	15،0	24،6
1977	9242	11،4	25،6

المصدر : نبيل جعفر عبد الرضا ، تطور العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في ايران ، دراسات اقتصادية ، العدد (10 ـ 11) ، السنة الثالثة ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، 2003، ص3.

جدول (14)

نفقات الدفاع الايرانية للسنوات (1974 ـ 1977م)

السنوات	1974 ـ 1975	1975 ـ 1976	1976 ـ 1977	1977 ـ 1978
أجمالي الانفاق (بليون دولار)	5،5	7،6	8،1	7،8
الميزانية العامة كنسبة مئوية	24،2	29،2	27،6	24،4
الزيادة السنوية (٪)	189+	38+	7،7+	2،8 -

المصدر : محمد جاسم النداوي ، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مطابع دار الحكمة البصرة ، 1990، ص83 .

ـ موقف الحكومة من البرنامج النووي الايراني :

استمر سعي الشاه وحكومته في بناء البرنامج النووي الايراني وتطويره في تلك الحقبة بالتعاون مع دول عدة ، إذ لم تكن الولايات المتحدة الامريكية البلد الوحيد في مجال التعاون النووي مع ايران ، ففي تشرين الاول 1975م ، وقّعت ايران وبريطانيا اتفاقيتين للتعاون في مجال البحث العلمي والنووي ، ووقّعها عن الجانب الايراني الدكتور اكبر اعتماد ـ مدير منظمة الطاقة النووية الايرانية (AEO) ـ مع السفير البريطاني في ايران انثوني بايسونز ، وكان من شروط الاتفاقية التعاون بين البلدين في مجال البحث العلمي والنووي لتطوير المنشآت النووية الايرانية ، واضافة برنامج بحث نووي في جامعة طهران تحت رعاية هيأة الطاقة النووية الايرانية ، فضلاً عن تخصيص برنامج مشترك للبحث العلمي، والتعاون بين الجانبين لتدريب العلماء الايرانيين ، وارسال ثلاثين ايرانياً الى مدينة هيارويل البريطانية للتدريب في المجال النووي لمدد تتراوح بين 2 ـ 3 سنوات ، تضمنتها الاتفاقية الثانية ، التي وقعت في الوقت نفسه[1] .

كما تم توقيع اتفاق بين الحكومة الايرانية وحكومة جنوب افريقيا في تشرين الاول 1975م ، لاقامة مصنع لتخصيب اليورانيوم في جنوب افريقيا تساهم ايران بمبلغ (750 مليون) دولار من النفقات[2] ، بعد أن تم الاتفاق مع الجانب الفرنسي على شراء (10٪) من حصة فرنسا في أسهم المصنع الاوربي الذي أقيم في جنوب افريقيا لانتاج اليورانيوم ، بالتعاون مع كل من (بلجيكا ـ ايطاليا ـ اسبانيا)، علماً أن حصة فرنسا في المصنع (53٪)[3] .

---

(1) مركز البحوث والمعلومات ، التسلح الايراني « الاصناف . الكميات . والاتجاه العام » ، ص42 ؛

Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12927.

(2) أنيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، ص49 .

(3) لقد وقُعت عقوداً عديدة من أجل شراء (30 ألف) طن من اليورانيوم الخام مع دول مختلفة بما فيها فرنسا وذلك لضمان تشغيل المفاعلات النووية التي تسعى ايران إلى تشغيلها باقرب مدة ممكنة . ينظر: محمد نور الدين ضياء الدين العمري ، =

وفي تقرير لصحيفة الواشنطن بوست الامريكية ، ذكرت فيه أن جنوب افريقيا سوف تبيع ايران (14،000 طن) من أوكسيد اليورانيوم في أوسع عملية بيع في التاريخ ـ على حد وصف الصحيفة ـ وهي جزء من خطة لتخصيب اليورانيوم في جنوب افريقيا ، وذكرت الواشنطن بوست أن الصفقة كانت ذات مغزى ، إذ أنها تساعد على التحرر من احتكار الولايات المتحدة لتخصيب اليورانيوم من أجل توليد الطاقة الكهربائية[1] . كما علّقت على الموضوع نفسه صحيفة الهيرالدتربيون الامريكية ، التي قالت : أن ايران تستطيع بذلك انهاء الاحتكار الامريكي لبيع اليورانيوم الصناعي ، وأن ايران ستصبح بلداً ذرياً من الناحية العسكرية ، واشارت الصحيفة الى انه يجري بناء اربع محطات للكهرباء الذرية في ايران ، وتسعى الاخيرة الى بناء (20 محطة) ذرية تقريباً قبل نهاية القرن ، وتحتاج لذلك الى (100 ألف) طن من اليورانيوم[2] .

ولم تقف طموحات الشاه عند هذا الحد ، فقد وقّعت الحكومة الايرانية اتفاقاً سرياً مع جنوب افريقيا عام 1976م تحصل بموجبه الاولى على مادة العجينة النووية (الكعكة الصفراء)[3] ، مقابل سبعمائة مليون دولار امريكي ،

= المصدر السابق ، ص ص7 ـ 8 ؛ مركز البحوث والمعلومات ، خلاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا ، ص28 .
ومما تجدر الاشارة اليه أن السويد كانت من الدول المساهمة في تأسيس شركة يوروديف (Eurodi) منذ عام 1973م من أربع دول لتعمل في مجال تخصيب اليورانيوم ، وفي عام 1975م تنازلت السويد عن حصتها البالغة (10٪) من اسهم شركة يوروديف لايران نتيجة لترتيبات بين فرنسا وايران ، أي أن ايران حلّت محل السويد في شركة يوروديف لتخصيب اليورانيوم ، وقامت الشركة الحكومية الفرنسية كوجما (Cogema) والحكومة الايرانية بانشاء شركة سوفيديف لتخصيب اليورانيوم بطريقة الطرد المركزي ، على أن يكون لفرنسا (60٪) ولايران (40٪) من راسمال هذه الشركة المشتركة بين الدولتين . ينظر: محمد محمود ابراهيم الديب ، المصدر السابق ، ص61 .

(1) Asian Recorder , 1975 , op. cit. , p. 12927 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، التسلح الايراني « الاصناف . الكميات . والاتجاه العام » ، ص ص41 ـ 42 .

(3) وهي عبارة عن خام اليورانيوم الذي تجري عليه بعض العمليات =

كما توصلت ايران الى اتفاق آخر يمكّنها من الحصول على ألف طن متري من هذه المادة سنوياً[1] .

ومن جانب آخر قامت لجنة ايرانية بالتنقيب عن اليورانيوم بموجب برنامج واسع بين (4 ـ 5 سنوات) ، وبيّنت المعلومات الاولية المُعلن عنها في آذار 1976م وجود مخلفات غنية باليورانيوم مع ترسبات الفوسفات ، أُكتُشِفت في مناطق (شاه دور) و (ديغان) و (سمنان) في شمال شرق طهران ، فضلاً عن المقاطعات الشرقية (سيستان وبلوشستان) ، ومع أن استخراجه من العلميات الصعبة ، فقد تم التعاون مع اسرائيل في هذا المجال[2] . في الوقت الذي شهدت فيه تلك المدة تعاوناً وثيقاً في المجال التكنلوجي والتقني بين ايران واسرائيل ، فضلاً عن التعاون في المجالات الاخرى .

أما بشأن التعاون بين ايران والولايات المتحدة في المجال النووي ، فقد وقّع الرئيس الامريكي جيرالد فورد على توجيه رئاسي في عام 1976م يتيح الفرصة لايران لكي تشتري من الولايات المتحدة مصنعاً لاستخلاص البلوتونيوم من وقود المحطات النووية الايرانية ، لتمكين ايران من دورة وقود نووي كاملة ، وجاء في التوجيه الرئاسي ، أن توفير الطاقة النووية لايران سيحقق غرضين معاً ، أولهما دعم الاقتصاد الايراني ، والثاني توفير احتياطي النفط لتصديره للخارج وللصناعات البتروكيمياوية ، ووافق الرئيس فورد على أن تُنشئ ايران صناعة نووية كثيفة ، بما في ذلك استخلاص البلوتونيوم بكميات كبيرة ، وتخصيب اليورانيوم بدرجات عالية ، وهما الخطوتان الاساسيتان لصناعة اسلحة نووية ، ونظراً لأن علاقة الولايات المتحدة بايران

= الكيميائية والميكانيكية من أجل أن يكون الناتج محتوياً على (80٪) من أوكسيد اليورانيوم ، بعد أن كان الخام منه لا يحتوي على أكثر من (1، 0٪) من هذا الاوكسيد الذي له أهمية قصوى في عمل المفاعلات النووية ، إذ يتم تحويله في المرحلة اللاحقة الى غاز هكسافلوريد اليورانيوم ، الذي يستخدم في عملية تخصيب اليورانيوم . ينظر : رياض محي علي حسين ، المصدر السابق ، هامش ص112 .

(1) نور الدين ضياء الدين العمري ، المصدر السابق ، ص8 .

(2) أنيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المصدر السابق ، ص49 .

كانت وثيقة في تلك المدة ، فقد طمعت شركتا (وستنجهاوس وجنرال الكتريك) الامريكيتان في تنفيذ تلك الصفقة[1] . ولذلك دخلت الحكومة الايرانية في مفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية لشراء المفاعلات النووية ونقل تكنولوجيا الذرة الى ايران ، لكن المحادثات توقفت أواخر عام 1976م[2] ، بسبب انتخابات الرئاسة الامريكية ، إذ أعلن الرئيس الامريكي الديمقراطي جيمي كارتر بعد فوزه في الانتخابات الامريكية عن سياسته النووية القائمة على الحد من انتشار التكنلوجيا الذرية ، ولاسيما في المجالات العسكرية[3] . علماً أن الشاه أعطى الامريكيين تعهداً بأن تستخدم المفاعل الذرية في بلاده لاغراض سلمية وأن لا ينتج منها اسلحة ذرية[4] .

ويبدو أن ادارة الرئيس الجديد كارتر كانت عازمة على المضي في سياسة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فضلاً عن الحد من تزويد ايران باسلحة متنوعة ، إذ أن أغلب العقود التي وقّعتها الادارات الامريكية السابقة مع ايران ، لم يجر تنفيذها من ادارة الرئيس الجديد للولايات المتحدة .

إن تعثر العلاقات الامريكية ـ الايرانية في مجال التعاون النووي ، جعل ايران تتجه الى دول غربية اخرى ، ففي اثناء الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس

---

(1) محمد محمود ابراهيم الديب ، المصدر السابق ، ص60 ؛

Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13197.

وتوضح وثائق مكتبة الرئيس الامريكي فورد ومتحفه وجود وثيقتين الاولى بتاريخ 22/ 4/ 1975م والثانية بتاريخ 20/ 4/ 1976م أن الولايات المتحدة وايران تفاوضتا حول التعاون النووي بينهما واستخدام الطاقة النووية في ايران ، وأن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة ايران في اقامة منشآت نووية لتخصيب اليورانيوم وكذلك وحدات لاعادة تجهيز الوقود واستخلاص البلوتونيوم منه ، نقلا عن : محمد محمود ابراهيم الديب ، المصدر السابق ، ص60 .

(2) محمد وصفي ابو مغلي ، ايران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1985، ص311 .

(3) محمد وصفي ابو مغلي ، العلاقات الايرانية ـ الامريكية وأثرها على الخليج العربي 1941 ـ 1979م ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982، ص30.

(4) « دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية » (مجلة) ، العدد/ 6، السنة الثانية ، جامعة البصرة ، نيسان 1976، ص225 .

الوزراء الايراني أمير عباس هويدا الى باريس في الخامس والعشرين من أيار 1976م ، تم توقيع اتفاقية بين البلدين لشراء ايران مصنعين نوويين للطاقة الكهربائية من فرنسا ، وقال هويدا في اثناء الزيارة : « نحن مضينا قُدُماً مع برنامج الطاقة النووية . . . وإننا وقعنا اتفاقية لمحطات الطاقة النووية ، وسيبدأ تشييدها قريباً في الاشهر القليلة القادمة » ، كما ذكر « أن الرئيس الفرنسي فالاري جيسكار ديستان سيزور ايران قريباً في شهر تشرين الاول القادم »[1] .

ولم تكن ألمانيا الغربية بعيدة عن التعاون مع ايران في المجال النووي أيضاً ، ففي الرابع من تموز 1976م ، وفي طهران تم التوقيع على اتفاقية لبناء اول محطتين لانتاج الطاقة النووية في ايران ضمن برنامج الطاقة الذرية بوصفها مصدراً بديلاً للنفط ، وجرى التوقيع على الاتفاقية المذكورة من منظمة الطاقة النووية الايرانية والمانيا الغربية باتفاق حكومتي البلدين ضمن التعاون النووي ، وبموجب الاتفاقية المذكورة ، فان المانيا الغربية ستقوم ببناء مصنعين بقدرة (1200 ميكاواط) من الطاقة الكهربائية في مدينة بوشهر[2] ، وبكلفة (11 ألف مليون) مارك الماني[3] .

ومن جانب آخر ، زار الرئيس الفرنسي ايران في السابع من تشرين الاول 1976م وعقد مع الشاه صفقة بقيمة (40 بليون) فرنك فرنسي (ما يعادل 8 بليون دولار) تتضمن انشاء ثمانية مصانع للطاقة النووية ، وأن بناء اول محطتين للطاقة النووية سيبدأ قريباً ، وسوف يتم تسليم (7 بليون) فرنك فرنسي (ما يعادل 1،5 بليون دولار) الى الشركات الفرنسية، كما وُقع عقداً بين البلدين لتجهيز مركز للبحث العلمي النووي في اصفهان جنوب طهران ، وتدريب العلماء والمهندسين الايرانيين ، وذكر رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا

---

(1) مقتبس من : Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13214.

(2) ابراهيم محمد العناني وآخرون ، المصدر السابق ، ص460 ؛
Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13302.

(3) مركز البحوث والمعلومات ، التسلح الايراني « الاصناف . الكميات . والاتجاه العام » ، ص42 .

للصحفيين : « نحن لا نرغب بعمل قنبلة نووية ، نحن نريد دراسة التكنولوجيا النووية »[1] .

ويبدو أن رئيس الوزراء الايراني أمير عباس هويدا يكرر ما قاله الشاه في مناسبات عدة ، في عدم نية ايران امتلاك القنبلة النووية ، إلا أن واقع الحال يخالف ما ذهب اليه ، لأن المساعي التي تقوم بها ايران بتوقيع اتفاقيات مختلفة مع دول عدة ، تبيّن أن التصريحات التي أدلى بها الشاه ورئيس وزرائه منافية للحقيقة.

وبعد أن أدرك الشاه أن الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح له بامتلاك التكنولوجيا النووية خوفاً من صناعة سلاح نووي ، تم عقد مؤتمر في منطقة تخت جمشيد في مدينة برسوبوليس الايرانية للمدة من (10 ـ 14 نيسان 1977م) ، بهدف نقل التكنولوجيا النووية الى ايران ، ودُعي لحضور المؤتمر ممثلو اربعين دولة ، من بينهم رؤساء مراكز البحوث النووية في كل من (الهند ـ اليابان ـ كندا ـ الولايات المتحدة الامريكية ـ المانيا الغربية ـ الارجنتين ـ باكستان ـ السويد ـ يوغسلافيا) ، وصرّح متحدث باسم منظمة الطاقة النووية الايرانية ، بأن الهدف من عقد المؤتمر ، هو نقل التكنولوجيا النووية الى ايران ، وتميّز اليوم الثالث لمؤتمر تخت جمشيد هذا ، بالهجوم على سياسة كارتر النووية ، ولاسيما من علماء المانيا الغربية ويوغسلافيا ، كما هاجم ممثلا الهند وباكستان سياسة كندا الخاصة بعدم بيع اليورانيوم للمفاعلات النووية في تلك البلدان ، وصرّح قاسم عربيان ـ رئيس لجنة اكتشاف الوقود في منظمة الطاقة النووية الايرانية واستخراجه ـ بأن ايران تعاقدت على شراء (30 ألف) طن من اليورانيوم المشبع، وقال : « إن ايران تعمل على اكتشاف اليورانيوم في بعض البلدان مثل النيجر ، الگابون ، زامبيا ، حتى لا تكون ايران معتمدة على بلد

---

(1) مقتبس من : منشورات الوكالة العالمية ، الاتحاد السوفيتي 1 ـ 3 الشرق العدائي ، بيروت ، ط 1، 1991، ص ص99 ـ 100 ؛ مركز البحوث والمعلومات ، التسلح الايراني « الاصناف . الكميات . والاتجاه العام » ، ص43 ؛
Asian Recorder , 1976 , op. cit. , p. 13443.

واحد أو بلدين في الحصول على اليورانيوم » ، وأضاف قائلاً : « سيكون في ايران عام 1983 ـ 1984م مصنع لتخصيب اليورانيوم » ، كما صرّح أحمد ستوده نيا ـ مدير مشروع محطات الطاقة النووية في ايران بقوله : « سيقام عدد من المحطات الذرية في مختلف المناطق الايرانية ، ويجري الآن (نيسان 1977م) انشاء محطتين ، قدرة كل منهما (1200 ميكاواط) في مدينة بوشهر ، وتوجد محطة أخرى في بوشهر يعمل فيها اربعة آلاف عامل و1100 مهندس اجنبي »[1] .

أما الشاه فقد بعث برسالة الى مؤتمر تخت جمشيد ، عبّر فيها عن تصميمه على تحقيق أهداف ايران الذرية ، موضحاً أن تحقيق هذه الاهداف يتطلب استخدام العلوم التقنية والمنشآت المتطورة بالتعاون الدولي ، وفي العام نفسه (1977م) عرض الشاه على فرنسا أن يقايضها بالنفط الخام على اربعة مفاعلات نووية لتوليد الكهرباء ، ثبتت ايران طلبها المبدئي لشرائها ، بعد أن تعاقدت على شراء مفاعلين نوويين[2] . وكان ميل الشاه للتعاون مع فرنسا ودول اخرى للتعاون النووي يدل على امتعاضه من الولايات المتحدة في وقت تسنم كارتر مقاليد السلطة ، واصبح كارتر يوجه انتقادات حادة للشاه بسبب توجهه نحو امتلاك السلاح النووي ، مع خرقه (الشاه) لمبادئ حقوق الانسان في ايران .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد شعرت بما يمكن أن يجره حشد هذا العدد من ممثلي الدول في مؤتمر تخت جمشيد ، فلم ترسل ممثلها (شايمان) ـ مستشار الرئيس كارتر للشؤون الذرية ـ لحضور المؤتمر ، على الرغم من أنه قَبِلَ الدعوة في البداية ، ولكن الاحداث التي جرت داخل المؤتمر جعلت الولايات المتحدة

---

(1) مقتبس من: محمد وصفي ابو مغلي ، العلاقات الايرانية ـ الامريكية . . . ، ص ص31 ـ 32 .

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص490 ؛ « القادسية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد/ 3901، 2/ 5/ 1992 .
وكان عرض الشاه المذكور حينها بمثابة تحول جديد من ايران نحو مبدأ المقايضة نتيجة لتدني العائدات النفطية الايرانية وما تعيشه ايران من المصاعب في تصريف انتاجها . ينظر : « القادسية » (صحيفة) ، بغداد ، العدد/ 3901، 2/ 5/ 1992 .

تعدّه أداة تشهير بها وتحدٍ لسياستها الذرية ، مما اضطرها الى ارسال الادميرال (توماس ديفز) ـ سكرتير لجنة مراقبة الاسلحة النووية ـ الذي وصل الى ايران واجرى محادثات مع المسؤولين الايرانيين ، ودعا ايران للجلوس الى مائدة المفاوضات بوصفها من البلدان الموقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية[1] .

واستمر التعاون الايراني الفرنسي في المجال النووي ، فقد قام وزير المالية الفرنسية بزيارة طهران في شهر أيار 1977م لحضور اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، وفي أثناء الزيارة تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين البلدين تضمن بيع مفاعلين نوويين الى ايران ، ووصل الى مراحله النهائية ، وأن الاجتماعات بين ممثلي لجنة الطاقة الذرية الايرانية ونظيرتها الفرنسية ستبدأ قريباً لبحث المسائل المتعلقة بانشاء المفاعلين المذكورين ، علماً أن سعة كل منهما تبلغ (600 ميكاواط) ، وسيتم انشاؤهما على نهر الكارون في منطقة الاحواز بالقرب من الحدود العراقية الايرانية ، ووقعها عن الجانب الايراني هوشنك انصاري وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الايرانية ، علماً أن كلفة بناء المفاعلين المذكورين (2 بليون) دولار[2] . وأعلن المتحدث الرسمي باسم القصر الجمهوري في فرنسا ، أن ايران اعربت عن استعدادها لشراء اربع محطات نووية اخرى لتوليد الطاقة الكهربائية ، على أن يتم ذلك مقابل شراء فرنسا للنفط الايراني[3] . وتشير الدلائل الى انه تم الاتفاق مع فرنسا على بناء اربعة مفاعلات فرنسية في مدينة (دارخوين) عام 1977م ، وفضلاً عن ذلك ساهمت ايران في تمويل مشروعين فرنسيين لتخصيب اليورانيوم هما مجمّعا يورديف وكورديف بنسبة (5،12٪ و

(1) محمد وصفي ابو مغلي ، العلاقات الايرانية ـ الامريكية . . . ، ص32 .

(2) د.ك.و ، ملفات وزارة الخارجية العراقية ، الملف 147/ 521102، كتاب السفارة العراقية في طهران المرقم 204 في 16/ 5/ 1977 م حول اخبار ايران الاقتصادية ، وثيقة رقم 48، ص126 ؛

Asian Recorder , 1977 , op. cit. , p. 13798.

(3) محمد وصفي ابو مغلي ، العلاقات الايرانية ـ الامريكية . . . ، ص35 .

25٪) من تكاليف انشائهما على التوالي بغية تأمين القاعدة اللازمة للحصول على الوقود النووي[1] .

واستمر التعاون في المجال النووي بين ايران واسرائيل ، ففي ربيع عام 1977م وفي اثناء زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز الى طهران ، وقّع على اتفاقية التعاون التكنلوجي بين البلدين بعد لقائه مع الشاه[2] .

وارتفع انتاج الطاقة الكهربائية من المحطات الحرارية والمائية في ايران من (3448،5 ميكاواط) في عام 1975م الى (4982 ميكاواط) عام 1977م ، ويتبع بعض هذه المحطات وزارة الطاقة ، ويتبع البعض الاخر القطاع الخاص ، ويتولى توزيع انتاجها من الكهرباء (11 شركة) ، اكبرها شركة طهران فشركة خوزستان فشركة اصفهان ، والجدول (15) يوضح ذلك[3] .

جدول (15)

السنين	1975	1976	1977
محطات حرارية	2644	2886	4198
محطات مائية	804	804	804
المجموع	3448،5	3690	4982

ويتضح أن الشاه وحكومته التي يترأسها أمير عباس هويدا بذلا جهوداً كبيرة من أجل بناء محطات للطاقة النووية بمساعدة دول متقدمة في هذا

(1) دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبهء ايران با ساير دول 1807 ـ 1979م ، ص741؛ عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص2 .

(2) علي اكبر ولايتي ، المصدر السابق ، ص501 .
وقد طلبت لجنة الطاقة الذرية الايرانية من الجانب الاسرائيلي بانشاء مدينة ذرية جديدة تكون ملحقة باصفهان بمثابة « ديمونا » لايران ، على أن تكون مدينة حديثة تضم (100 ألف) نسمة على الاقل ، وتوفر كل احتياجات عمال المفاعل النووي ، ودعيت المدينة باسم « نوران" أي مدينة الانوار (اصفهان) ، إلا أن المشروع لم ير النور بسبب أحداث الثورة الايرانية ، ينظر : مأمون كيوان ، اليهود في ايران ، بيروت، ط 1، 2000، ص ص125 ـ 126 .

(3) ابراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص ص101 ـ 102 ؛ محمد رضا بهلوي ، المصدر السابق ، ص ص189 ـ 190 .

المجال ، من أجل الارتقاء بمستوى الطاقة نحو الافضل في البلاد ، وأن ارتفاع اسعار النفط بعد عام 1973م كان الدافع الرئيس للتفكير بايجاد مصادر بديلة للطاقة على المدى البعيد ، وكان ذلك واضحاً من الاتفاقيات التي عُقدت مع دول شتّى ، ومن جانب آخر أوقعت الازمة الاقتصادية لعام 1976م الحكومة الايرانية في حرج كبير ، بعد أن فشلت في معالجتها ، مع أن رئيس الوزراء أمير عباس هويدا لم يكن السبب في نشوئها ، لكنه يتحمل جزءاً منها .

ـ الأزمة الاقتصادية لعام 1976م وفشل الحكومة في معالجتها:

إن مشكلة الازمات الاقتصادية قديمة ، وفي الازمنة السابقة لم تتعد اسبابها المجاعات والاوبئة التي كانت تنجم غالباً من جراء القحط وقلة الناتج الزراعي لسنوات عدة في بلد ما ، نتيجة الآفات التي تصيب الزراعة ، أو من جراء وقوع الاوبئة والامراض السارية ، التي تجعل اكثر الناس عاطلين بسبب المرض . كما أن الحروب كانت سبباً من اسباب الازمات . والازمة الاقتصادية إما أن تكون محلية لا تتعدى آثارها للخارج ، أو تكون دولية تشمل آثارها بعض الدول أو أغلبها . أما أهم الازمات الاقتصادية التي حدثت في القرن العشرين ، فهي أزمة عام 1925 ـ 1927م ، وأزمة 1929 ـ 1933م ، وأزمة الغلاء عام 1941 ـ 1946م[1] .

أما الازمة الاقتصادية التي تعرضت لها ايران عام 1976م ، فهي ازمة محلية بدأت مطلع عام 1976م ولأسباب متعددة ، فلقد كانت اقامة الحضارة العظيمة[2] التي دعا اليها الشاه وتسرعه في تاسيس برامج من دون تخطيط

---

(1) هادي رشيد الجاوشلي ، العلاقات الاقتصادية الدولية والاستعمار ، بغداد ، 1961، ص64 .

(2) مصطلح طرحه الشاه محمد رضا بهلوي عام 1972م في كتاب تضمن آراءه في اعادة امجاد امبراطورية كورش العظيم قبل 2500 عاماً ، وكان من جملة الآراء التي تضمنها هذا الكتاب ، هي «أن ابناء ايران هم من أصل آري وليسوا من الساميين ، وأن المصادفة الجغرافية أوقعتهم في كنف الاسلام ، فواجبي ارجاع ايران الى مكانتها الاصلية وبلوغ مصاف الدول الغربية» . ينظر : جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص21 ؛ أنثوني بايسونز ، المصدر السابق ، ص20 .

وتفكير، لدوافع سياسية ، ولم يأخذ بالحسبان الحاجات الحقيقية للاقتصاد الايراني ، والمشاكل التي تثيرها براجمه ، إذ أنه اراد ان يؤثر في الغرب ، وأن يعزز السلالة البهلوية ، وكان يعتقد أن « الاموال ستكون العصا التي تحقق الاستقرار » ، وبمساعدة الجيش والشرطة السرية[1] . وقد حددت بعض الدراسات الصادرة عن المعاهد الغربية اسباب عدم قدرة ايران على النهوض بواقعها الاقتصادي ، إذ ذكرت : « لن يتسنى لايران أن تصبح قوة عالمية كبرى حتى لو نجحت في استثمار نفطها كله ، وذلك لافتقار البلاد لليد العاملة ، ولسخط الشعب على الحكم، وللتضخم المالي في البلاد »[2] .

وبالتوازي مع زيادة الموارد المالية واحتكار الدولة لجزء كبير من عملية التنمية ، مع وجود فساد يضرب اطنابه في المجتمع الايراني ، ولاسيما من أُسرة الشاه والقريبين منها ، كان تعثر عملية التنمية الاقتصادية ، أهم مشكلات ايران ، ومن ثم لم تؤد الموارد النفطية الى خلق فرص عمل للايرانيين ، أو تحسين التنوع في الهيكل الاقتصادي للاقتصاد الايراني ، بل ثبتت مستوى المعيشة المنخفض ، وأظهرت الطابع الريعي للاقتصاد الايراني بشكل أوضح . كما أن هذه الموارد المالية النفطية ، خلقت شريحة جديدة من الشرائح الطفيلية والوكلاء المحليين والمرتبطين بالخارج ، احتكروا بالتواطؤ مع أجهزة الدولة ، عمليات الاستيراد ، وحققوا أرباحاً وضعتهم فوق قمة الشرائح الاجتماعية المختلفة ، وأدت هذه الاجراءات ، ولاسيما فتح باب الاستيراد الى انقلاب البازار نهائياً على حكم الشاه، لأن استيراد سلع كثيرة تعارض مصالحه ، فضجّ البازار بالرفض والغضب مثلما كان الحال عليه في أحداث الثورة الدستورية عام 1906م عندما قام التحالف من جديد بين رجال الدين ومؤسستهم من ناحية ، والبازار في طهران من ناحية أخرى[3] .

---

(1) Robert Graham , op. cit. , p. 59.

(2) مقتبس من : ثائر عيسى ، المصدر السابق ، ص27 .

(3) مصطفى اللباد ، المصدر السابق ، ص69 . وللمزيد من التفاصيل حول دور البازار في الازمة الاقتصادية لعام 1976م ، يراجع : غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص ص117 ـ 132.

إن استراتيجية التنمية الاقتصادية أو سياسة التحديث التي نادى بها الشاه ، لم تحدث التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود ، ولم تصبح ايران إحدى القوى العظمى على مستوى العالم كما كان يدعي ، بل اثرت هذه السياسة سلباً على المجتمع الايراني[1] . وكانت السياسة الاقتصادية الايرانية منذ عام 1974م فصاعداً تعتمد على عائدات النفط ، لكن التضخم ، وارتفاع اسعار الاسلحة التي طلبها سابقاً ، وكذلك الاسلحة الجديدة ، فضلاً عن استقرار عائدات النفط وتنفيذ المشاريع المهمة بميزانية كبيرة مثل شق الطرق وتعبيدها ، وبناء المطارات والقواعد العسكرية ، وبناء الموانئ ، أخذت تنفذ ببطء ، أو توقفت بسبب قلة الاموال والكادر المتخصص ، حتى اضطرت الدولة الى اعادة النظر في تنفيذ المشاريع العمرانية[2] .

وكانت هناك مفارقات عجيبة في سياسة الشاه المالية تماثل فوضى سياسته الاقتصادية، فبينما صرّح رئيس الوزراء أمير عباس هويدا في عام 1974م : « إن في حوزتي تسع مليارات دولار لا أدري ما أفعل بها" ، كانت موازنة الزراعة تشكو من عدم اهتمام الدولة ، وهي تتناقص عاماً بعد عام بنسب لا تفسير لها ، فكان نمو الانتاج الزراعي السنوي لا يتعدى نسبة (2،5٪) في العام الواحد ، بينما ترتفع زيادة الطلب على المنتجات الزراعية (15٪) سنوياً ، على أن سياسته الاقتصادية هذه أوصلت البلاد الى تغطية (60٪) من حاجتها من موادها الغذائية من الخارج[3] . فلقد ازدادت المدخولات الايرانية من (194 مليون) دولار عام 1972م الى (22 بليون) دولار عام 1974م ، وأن تداخلها المكثف في مجال الاقتصاد ، يُعد سبباً من أسباب الارتباك الاقتصادي والاجتماعي الذي ترافق مع ضغط سياسي وفساد[4] ، ووجدت ايران نفسها

---

(1) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص37 .

(2) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص ص487 ـ 488 .

(3) هنري حاماتي ، المصدر السابق ، ص31 .

(4) روح الله رمضاني ، الأمن في الخليج العربي ، ترجمة : كمال رفيق الجراح ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982، ص24 .

في حالة عجز غذائي وظهور مدن غير منظمة ، وخدمات قاصرة[1] . وبدلاً من قيام الحكومة الايرانية بتأمين النقد الاجنبي لديها عن طريق تصدير السلع المحلية (كالقطن والفاكهة) ، كانت تلجأ الى تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية من الخارج في مقابل انشاء صناعات لا جدوى منها ، والتوسع في انشاء المدن الحديثة لتغيير نمط الحياة في المدن . ومع تدهور الزراعة اندفع القرويون الى المدن على أمل العثور على عمل مناسب ، وعمل معظمهم في أعمال البناء ، لكن سرعان ما انتشرت البطالة بينهم مع انخفاض دخل النفط في أوائل عام 1976م ، والحد من تنفيذ أغلب الاعمال الانشائية ، وبمعاناة هذه الفئة من البطالة والفقر والتشريد ، صارت النواة الاصلية للمقاومة الشعبية ، وأصبح بعضهم وسيلة اتصال جيدة بين المناضلين في المدن ونظرائهم في القرى[2] . فضلاً عن ذلك فان طبقة الحرفيين وصغار التجار والعمال لم يتمكنوا من الاستفادة من برنامج التنمية الاجتماعية (كالتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ، والمشاركة في ارباح الشركات والمصانع) ، نظراً لعدم تطابق الشروط عليهم ، لذا عانت هذه الفئة من آفة الفقر والفاقة . وفي المقابل كان افراد الاسرة المالكة والمقرّبون منهم يزدادون ثراءً بمشاركتهم في اسهم العديد من الشركات المحلية ، أو لقيامهم بدور الوسيط بين الشركات المحلية ونظيراتها الاجنبية[3] .

وتوالت الاحداث واشتدت الازمة الاقتصادية مع بداية عام 1976م ، مما دفع الشاه ورئيس وزرائه أمير عباس هويدا ، الى القاء عبء هذا التضخم

(1) Robert Graham , op. cit. , p. 59.

(2) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص38 .
ومما تجدر الاشارة اليه أن المشكلة الاساسية التي تجعل حياة معظم الايرانيين في الريف صعبة ومستوى معيشتهم متدنياً ، هي قلة الاراضي الزراعية وسوء التربة ، وكذلك النقص الواضح في الماء . ومع أن الارض الزراعية لا تتجاوز عُشر مساحة البلاد كلها ، فان الفلاح يضطر الى ترك ثلثي تلك المساحة بوراً ، ليزرع الثلث الاخر كل عام ، وزاد الامر سوءاً ، تحكم الاقطاعيين في مصادر المياه السطحية والجوفية واستيلاؤهم على أخصب الاراضي وأوفرها انتاجاً . ينظر : طلال مجذوب ، المصدر السابق، ص394 .

(3) صادق زيبا كلام ، المصدر السابق ، ص38 .

الاقتصادي الذي طال جميع القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الايراني ، على عاتق الفئات التجارية ـ الصناعية في البازارات ، وصغار التجار ، واصحاب الاموال ، واطلق عليهم تسمية « الاقطاعيين الصناعيين" ، وبدأ بشن حملة عنيفة عليهم ، وقام باعتقال التجار الكبار منهم أمثال (وهاب زادة) والتاجر (أحمد قاشيان) وتم اعدامهم ، ليظهر للاخرين أنه قادر على فرض السيطرة على كل من يحاول التلاعب بالاقتصاد ، ويستغل الظروف المناسبة ليحتكر المواد الغذائية أو الاستهلاكية ، وأظهرت الحكومة قدراتها في تدمير جميع المحلات والمصانع والمنشآت الخاصة بافراد هذه الفئات التجارية ـ الصناعية ، باستثناء المقربين وافراد البلاط الملكي[1] .

إن هذه الطريقة الوحشية التي استخدمها الشاه مع التجار ، كانت تؤكد ضعف نظامه وفشله في معالجة المشاكل الاقتصادية التي اثرت فيما بعد على الوضع السياسي للبلد ، لأن آثار الازمة الاقتصادية انعكست سلباً على الوضع السياسي في ايران ، وكانت حكومة هويدا تتحمل جزءاً من هذه الازمة .

ومما زاد الامور تردياً مع الازمة الاقتصادية ، تعاظم عدد العاملين الاجانب في ايران، مما أدى الى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، فقد بلغ عدد الامريكيين العاملين في المشاريع العسكرية وحدها قرابة (14 ألف) شخص عام 1976م، بينما وصل عدد العاملين الاجانب في ايران في ذلك العام الى (45 ألف) أجنبي . وهذه الارقام تشير الى الضخامة في حجم ما تدفعه ايران لهؤلاء من رواتب واجور ، فضلاً عن انها تكشف عن مدى افتقار ايران الى ذوي الاختصاص في جميع المجالات[2] .

جاء اعلان حكومة امير عباس هويدا في حزيران 1976م عن ضرورة ايقاف الانفاق على خطط التنمية الثانوية واعطاء الاولويات لخطط التنمية

(1) غانم باصر حسين البديري ، المصدر السابق ، ص ص125 ـ 126 ؛ فريدون هويدا ، سقوط الشاه ، ص185 .

(2) مركز البحوث والمعلومات ، ايران المعاصرة ، ص80 .

الاخرى في اعقاب حدوث انخفاض كبير على طلب النفط من البلدان المستهلكة الرئيسة ، مما أدى الى خفض ايران لانتاجها من النفط بنسبة (3،11٪) في النصف الاول من عام 1975م ، بالمقارنة مع المدة نفسها من عام 1974م ، وبنسبة تتراوح بين (5،10 ـ 11٪) في الاشهر الثمانية الاولى من عام 1976م ، وهذا يعني حدوث انخفاض سنوي قدره (2000 مليون) دولار في عائدات النفط التي كانت عام 1974 ـ 1975م تشكل اقل بقليل من (90٪) من الدخل الحكومي ، وهذا الوضع الذي رافقه ازدياد كبير في حجم السلع المستوردة ، دفع الشاه في شهر تموز 1976م للايحاء بأن ايران كانت تواجه عجزاً قدره أربعة آلاف مليون دولار في عام 1975م[1] .

وقدّر الشاه في افتتاحه للدورة الرابعة والعشرين للبرلمان الايراني في السادس من تشرين الاول 1975م ، أن تصل عائدات النفط للعام المذكور الى (21980 مليون) دولار ، وهو تقدير يبدو انه أخذ في الحسبان زيادة اسعار النفط التي قررتها منظمة الاوبك في وقت لاحق من ذلك الشهر ، وقدّر الزيادة الاخيرة في اسعار النفط وحدها قد تعوّض دخل ايران من النفط بمبلغ مقداره (1800 مليون) دولار تقريباً ، مغطية بذلك انخفاض معدل الانتاج في تلك السنة (1975م)، إذ أن انتاج اتحاد شركات النفط السابقة الذي يشكل ما يقارب (90٪) من الانتاج الاجمالي للبلاد ، قد انخفض في شهر آب من عام 1976م بنسبة (2،7٪) عما كان عليه في الشهر نفسه من عام 1974، وذلك بعد أن وصل معدل انخفاضه الى (6،17٪) في شهر حزيران 1976م[2] .

وكان القسم الاكبر من الاموال (عوائد النفط) يذهب الى البنوك الامريكية والاوربية لاستثمارها هناك ، بينما ينفق قسم آخر كبير من الاموال على « البذخ الامبراطوري » الذي فاق كل تصوّر ، وكانت تجري مضاعفة انتاج ايران من النفط باستمرار لتوفير النقد ولكن من دون جدوى مما قلب المعادلة اصلاً ، إذ اضطر الشاه الى الاقتراض ، وأغرق البلاد في الديون للخارج التي تصل

---

(1) نيقولا كامينغ بروس ، المصدر السابق ، ص201 .
(2) نيقولا كامينغ بروس ، المصدر السابق ، ص201 .

فوائدها الى ما يقارب (10٪) . وكان مقدراً للخطة التنموية الخامسة أن تعتمد على قروض خارجية تصل الى عشرة مليارات دولار[1] .

وفي عام 1976م ارتفع الدخل القومي بما يزيد عن (40٪) في عام 1974م وذلك بعد ارتفاع مقداره (30٪) في عام 1975م ، ويرجع هذا الارتفاع بشكل رئيس الى زيادة الدخل من النفط ، غير أن الزيادة خارج قطاع النفط لم تتجاوز (17٪) بالمقارنة مع (13٪) في العام 1975م . وارتفع حجم السلع المستوردة بنسبة تقرب من (77٪) ، لتصل الى ما قيمته (1،078،448 مليون) ريال ايراني (أي 6700 مليون دولار) ، بحسب الاحصائيات الرسمية لوزارة التجارة الخارجية الايرانية[2] .

ومنذ السنة المالية 1973م وحتى السنة المالية 1976م قدّمت ايران طلبات لشراء (اسلحة وفقاً لبرنامج) المبيعات العسكرية الخارجية قيمتها (10،9 بليون) دولار بمعدل سنوي قيمته (2،7 بليون) دولار . وبلغت مصروفات ايران على قواتها المسلحة ما يقارب (15٪) وبنسبة (14،9٪) في عام 1975م من انتاجها القومي الاجمالي ، وهي نسبة مفرطة[3] . وفي عام 1976م بلغ عجز الميزانية الايرانية ملياري دولار ، على الرغم من دخل ايران الكبير من النفط ، وهو مبلغ ضخم إذا ما قيس مع الواردات النفطية وقوة ايران الزراعية والصناعية، ويرجع هذا كله الى زيادة الانفاق العسكري واستيراد المعدات العسكرية بشكل كبير[4] .

ومن جانب آخر فان سياسة التسلح استنزفت طاقة ايران المالية ، مما أدى الى تدهور الاقتصاد الايراني وانعكاس ذلك على الاوضاع الاجتماعية . وانتقدت الهند سياسة التسلح الايرانية في المحيط الهندي والخليج العربي ،

---

(1) منسي سلامه، المصدر السابق ، ص13 .

(2) نيقولا كامينغ بروس ، المصدر السابق ، ص202 .

(3) روبرت كوبال ، المصدر السابق ، ص ص86 ـ 87 .

(4) عبد الله النبالي ، الجمهورية الاسلامية الايرانية في الميزان ، (د.م) ، (د.ت) ، ص101 .

وعدّت ذلك تهديداً لأمنها وسلام المنطقة ، كذلك أبدت أفغانستان قلقها من وضع التسلح الايراني ، كما أبدت كل من تركيا وباكستان عدم ارتياحهما من تزايد مشتريات ايران من السلاح[1] . وانتقدت الصحافة التركية السياسة الامريكية باغداقها الاسلحة المتطورة لكل من ايران واسرائيل[2] . وبسبب النتائج الاقتصادية الوخيمة لبرامج التسلح هذه ، دعا رئيس الوزراء أمير عباس هويدا عام 1977م الى تجميد اجور ورواتب الموظفين ورواتب العمال الحكوميين ، وكان هذا مقروناً بزيادة كبيرة للاسعار وصلت الى (40٪)[3] ، وذلك في سبيل مواجهة التضخم ، ومحاولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها ايران[4] . وهكذا اصبح الموظفون الحكوميون ضحية لبرنامج التسلح الايراني الذي اثار حفيظة الدول الاقليمية ولاسيما التي ترتبط مع ايران بمنظمة التعاون الاقليمي وحلف السنتو (تركيا وباكستان) اللتان انتقدتا الشاه بسبب سياسة التسلح التي انتهجها في تلك المدة .

وكان التضخم يتصاعد بسرعة ، فقد بلغ (31٪) في عام 1977م وهذا الرقم اسوأ بكثير من الرقم في عام 1975 أو 1976م ، وانهارت مشاريع الحكومة للاسكان المدني ذي الكلفة المنخفضة ولاسيما في طهران وتم الغاؤها ، وغدت ظروف الفقراء في جنوب طهران بائسة ، وتهاوت شبكة الكهرباء الوطنية في الصيف تحت وطأة طلبات السكن وطلبات المصانع المتزايدة . وكانت ثمة شحة حادة في الطاقة الكهربائية في القرى والمدن ، مما جلب الدمار الصناعي والامتعاض لدى الأُسر ، ولم تعان المناطق الغنية في طهران إلا بنسب قليلة، وكانت انارة شمال طهران واضحة ، يراها سكنة المناطق

---

(1) إن عدم مساعدة ايران لباكستان في حربها مع الهند عام 1971م ، كذلك عدم مساعدة تركيا في حربها مع اليونان عام 1974م ، جعل تركيا وباكستان تعدّان حلف السنتو كأنه لم يكن ، وتتصرفان على هذا الاساس . ينظر : غسان سلامة ، المصدر السابق ، ص47 .

(2) المصدر نفسه .

(3) منسي سلامة ، المصدر السابق ، ص26 .

(4) مركز البحوث والمعلومات ، ايران المعاصرة ، ص79 .

الجنوبية الفقيرة وهم ينضحون عرقاً لايام عدة دون ضياء[1] ، أما ظروف الاقاليم فهي أقل سوءاً ، إذ أن النظافة والتنظيم والنشاط كان واضحاً فيها ، ولاسيما في الصحراء الشرقية الكبرى وفي كردستان وأذربيجان ولورستان ، بحسب تأكيد السفير البريطاني في ايران[2] .

واشار وزير المالية والاقتصاد الايراني محمد يغانه في مقابلة تلفزيونية في الاول من حزيران 1978م ، الى أن حكومته تحاول تخفيض نسبة التضخم البالغة (31٪) عام 1977م الى نسبة (15٪) . أما اسباب ذلك فترجع الى انعكاس اثار التضخم على المستورد من الدول الراسمالية ، فضلاً عن أن الاقتصاد الايراني صار اقتصاداً حراً تقتصر العملية التخطيطية فيه على متغير واحد هو الاستثمار ، مما أدى الى اختلال التوازن بين العرض والطلب ، بزيادة اجمالي الطلب على اجمالي العرض ، وهذه الفجوة أدت الى ارتفاع الاسعار[3] . وقد فسّر أحد الكتاب مقولة المعارضة الايرانية القائلة « إن الذهب الاسود (النفط) اصبح مصيبة لايران" ، بالطريقة الآتية : « كانت ميزانية حكومة مصدّق (مليارا واحداً من التومانات) ، بينما بلغت ميزانية عام 1977 ـ 1978م (311 مليار تومان) ، وكانت ميزانية مصدق تعاني من العجز وتعتمد على الانتاج الوطني ، أما ميزانية الشاه فتعتمد على النفط وتعاني من العجز كذلك ، وتشكل موارد النفط (80٪) من ميزانية الحكومة الايرانية . لقد تمكنت حكومة مصدق من البقاء 28 شهراً و16 يوماً من دون موارد النفط ، إلا أن حكومة الشاه لا تستطيع تأمين عشر نفقاتها اليومية من الانتاج غير النفطي »[4] .

وفي حزيران 1977م ، ارسل شاهبور بختيار[5] الى الشاه محمد رضا بهلوي

(1) ان الامر الذي يصعب تصديقه هو ان العاصمة طهران ، اصبح يفرض فيها الاطفاء للتيار الكهربائي في عام 1977م ، لمدة ست ساعات يومياً بسبب نقص الوقود ، وضعف طاقة التوليد الكهربائي . ينظر : مايكل أ. بالمر ، المصدر السابق ، ص107.

(2) انثوني بايسونز ، المصدر السابق ، ص72 .

(3) مركز البحوث والمعلومات ، ايران المعاصرة ، ص ص146 ـ 147 .

(4) مقتبس من : محمود الرميحي ، المصدر السابق ، ص ص172 ـ 173 .

(5) كان الدكتور شاهبور بختيار أحد أعضاء الهيأة التنفيذية للجبهة الوطنية الثالثة التي تكونت في بداية عام 1978م بزعامة الدكتور كريم سنجابي ، وسكرتيراً عاماً =

الرسالة الآتية ، وهي تأكيد للظروف القاهرة التي تعيشها ايران إبّان تلك المدة: « هذه الرسالة نوجهها في وقت يقف فيه البلد على حافة السقوط وأغلقت فيها جميع الابواب والسبل وارتفعت اسعار المواد الغذائية والسكن ، ويواجه البلد نقصاً في المحاصيل الزراعية والحيوانية ، وانهارت الصناعة الوطنية . ومن الناحية التجارية ، هناك فرق كبير بين الصادرات والواردات ، ويتم هدر النفط ، الذي يعد أهم ثروة من ثروات البلد ، وفشلت البرامج التي أُعلن عنها باسم الاصلاح والثورة ، والاكثر بؤساً من ذلك ، عدم الاخذ بالحسبان الحقوق الانسانية والحريات الفردية والاجتماعية . وتم خرق الدستور الذي يصاحبه العنف والقوة على يد الشرطة ، وتفشى الفحشاء والفساد وقد دفعت هذه الامور الشعب الى القيام بالتظاهرات أو الهجرة من البلد واعلان التمرد والقيام باعمال تعدّها السلطة تخريباً وخيانة ، وهي ليست غير تضحية وشرف . . . »[1] . وهذه الرسالة ذات مغزى فهي تعبير صريح عن الحالة التي عاشتها البلاد في ظل الازمة الاقتصادية الخانقة وانعكاساتها الخطيرة على الشعب الايراني في المجالات كافة .

ولعل تأمل الخطة التنموية الخامسة (1973 ـ 1978م) شهادة حيّة على عدم كفاءة النظام الايراني ، واثبات هذه النقطة في تعذر تحقيق الاهداف الاقتصادية ، بالتركيز على عائدات البلاد ، إذ بدا التركيز واضحاً على عائدات النفط اثر ارتفاع سعره الى اربعة اضعاف مما كان عليه ، فخمنت عائدات النفط في الخطة الخمسية أن تشهد ارتفاعاً من (20،8 مليار) دولار الى (98،2 مليار)

= لحزب ايران . ولكن بختيار طُرد من الجبهة الوطنية عندما قبل تشكيل آخر وزارة في عهد الشاه يوم 6/ 1/ 1979م ، وانتهى أمر بختيار بالفرار والاختفاء يوم 11 شباط من العام نفسه ، حتى تمكن من الهرب من ايران الى فرنسا . وقد طُرد من منصبه في حزب ايران . ينظر : محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، ص28 .

(1) مقتبس من : سياوش بشيري ، شاهبور بختيار 37 عاماً من الخيانة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1983، ص ص16 ـ 17 .
وقد وقّع الرسالة المذكورة كل من كريم سنجابي وداريوش فروهر ، لكونهما من أعضاء الجبهة الوطنية. ينظر : المصدر نفسه ، ص17 .

دولار ، وانتهت الخطة التنموية الخامسة ولم ينفذ أي من المشاريع الكبرى ، بل ازداد حجم التضخم ، واتسعت رقعة الفساد ، وعمّ الاستياء صفوف الشعب[1] ، فتعرضت الطبقة الوسطى لانخفاض في مستوى معيشتها ، بسبب ارتفاع اسعار المواد المعيشية ، كما زادت نفقات الحكومة ، ولاسيما العسكرية منها بصورة أدت الى زيادة التضخم[2] . وبدأت حملات التفتيش في الاسواق لمحاربة ارتفاع الاسعار ومقاومة الارباح غير المشروعة . كما خفّضت الحكومة من ارباح العاملين في المشروعات الاقتصادية الكبرى، واوقفت عملية تنفيذ المزيد من المشروعات الجديدة ، ومن ثم بدأت الطبقة العمالية بالتمرد وانضمت للطبقة الوسطى المثقلة بالاسعار العالية وبتضييق فرص الربح[3] .

ويبدو أن سوء التخطيط الاقتصادي في ايران والتسرع في تنفيذ المشاريع ضمن الخطة التنموية الخامسة ، التي تزامن اطلاقها مع ارتفاع اسعار النفط بعد عام 1973م ، وما صاحب ذلك من وجود فساد اداري ومالي كبير ، جعل رئيس الوزراء أمير عباس هويدا عاجزاً عن الوقوف أمام تلك الاخطار والتحديات التي كانت تهدد النظام السياسي في البلاد بالزوال ، وأن فشله في معالجة آثار تلك الازمة، كان سبباً من اسباب سقوط حكومته ، ناهيك عن التطورات السياسية الاخرى في البلاد، التي ساهمت جميعها في التعجيل في سقوط حكومة هويدا .

وعلى الرغم من الانفتاح السياسي الذي قام به الشاه وحكومته واطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، لكنه في النصف الثاني من عام 1977م ، ازداد السخط الشعبي ضد الشاه وحكومته بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ومن أجل امتصاص هذا السخط الشعبي ، أعلن الشاه في الخامس من آب من العام نفسه عن عزل رئيس الوزراء أمير عباس هويدا من منصبه وفي السادس من الشهر نفسه قدّم هويدا استقالته للشاه وتم

(1) غلام رضا نجاتي ، المصدر السابق ، ص521 .

(2) موسى مخول ، المصدر السابق ، ص ص302 ـ 303 .

(3) آمال السبكي ، المصدر السابق ، ص194 .

تعيينه وزيراً للبلاط الملكي بدلاً من اسد الله علم وتم تكليف جمشيد آموزغار رئيساً للوزراء بدلاً عنه[1] .

وهكذا ضحى الشاه برئيس وزرائه بعد نحو ثلاثة عشر عاماً من الخدمة التي قضاها في الحكومة الايرانية وفي طاعة وتنفيذ أوامر الشاه ، إذ اثبت هويدا وفي مناسبات عدة ضعفه في اتخاذ القرارات المهمة بوصفه رئيساً للوزراء طوال تلك المدة ، مما طوى حقبة مهمة من التاريخ السياسي في ايران ، تميزت بتطورات داخلية مختلفة قادت البلاد فيما بعد الى حالة من الفوضى السياسية كانت من أهم اسباب انهيار النظام البهلوي.

وعند تولي غلام رضا ازهاري رئاسة الحكومة العسكرية في السادس من تشرين الثاني 1978م[2] ، وبعد تدهور الوضع السياسي الداخلي في ايران ، تم اعتقال أمير عباس هويدا مع عدد من الوزراء والمسؤولين القدامى في حكومة هويدا السابقة ، بتهمة الفساد المالي[3] ، وأخبر الشاه السفير البريطاني في طهران انثوني بايسونز ، بانه تعرض لضغط من جنرالاته باعتقال هويدا ، أما السفير البريطاني ، فقد اتصل بهويدا واقترح عليه الهرب مادام باستطاعته ذلك ، لكن هويدا رفض ذلك ، وفي مساء يوم الثامن من تشرين الثاني من العام نفسه حضر لاعتقاله ثلاثة ضباط من حكومة ازهاري[4] .

وفي رواية تذكر انه في اثناء وجود هويدا في السجن ، ذهب اليه بعض العسكريين المخلصين للشاه واعطوا له حبوباً مهدئة وطلبوا منه ان ينتحر ،

(1) وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، المصدر السابق ، ص ص156 ـ 157 ؛ ناصر محمد الزمل ، المصدر السابق ، ص430 ؛ انثوني بايسونز ، المصدر السابق ، ص73 ؛ محمود طلوعي ، جهرة واقعي علم ، ص507 ؛ محمود طلوعي ، راز بزر فراماسون ها وسلطنت بهلوي ، جلد دوم ، ص981 .

(2) جلال الدين المدني ، المصدر السابق ، ص363 .

(3) احسان نراغي ، من بلاط الشاه الى سجون الثورة ، ترجمة : ماري طوق ، بيروت ، ط 2، 1999، ص61 .

(4) وليام شوكروس ، المصدر السابق ، ص ص265 ـ 266 ؛ محمد علي سفري ، المصدر السابق ، ص35.

وكان هويدا يتصور أن هؤلاء بالتنسيق مع الشاه يريدون ارغامه على الانتحار ، لكنه مع تناول الحبوب نجا من الموت باعجوبة ، ونقل حينها الى المستشفى للعلاج ، وبعد هذه الحادثة امر الشاه بنقل هويدا الى دار استراحة السافاك[1] .

وقبيل اندلاع الثورة الاسلامية في ايران طُلِبَ من هويدا الهرب خارج البلاد ، لكنه رفض أيضاً وقال : « لا أرغب بأن أبتعد عن وطني »[2] ، علماً ان حراس سجنه هربوا ، وبقي هو في السجن ولم يهرب ، لاعتقاده انه لم يرتكب خطأً[3] ، فضلاً عن انه كان يخشى أن يشاهده الناس وهو يهرب ، فاتصل بداريوش فروهر ـ أحد اقاربه ومن أعضاء الجبهة الوطنية ـ الذي تسلم منصب وزير العمل في حكومة مهدي بازركان المؤقتة ، التي تشكلت بعد الثورة الايرانية في شباط 1979م ، وقام فروهر بتنظيم نقله الى اللجان الثورية التي تشكلت بعد الثورة ، وبعد اجراء محاكمته من المحاكم الثورية ، حُكم عليه بالاعدام رمياً بالرصاص في السادس من نيسان من العام نفسه[4] بعد فشل جهود بازركان الرامية إلى منع اعدامه[5] ، وحينما أرادوا اعدامه قال اجابة عن اسئلة مختلفة: « إن الانسان في يوم يولد وفي يوم يفارق الحياة »[6] .

وقد بعث رؤساء الحكومات السابقة للجمهورية الفرنسية التماساً الى آية الله

(1) ايران مير فندرسكي ، تاريخ 37 ساله فساد پهلوي ، تهران ، چاپ اول ، 1387ش/ 2008م ، ص305.

(2) عباس ميلاني ، المصدر السابق ، ص49 .

(3) سعيده باكروان ، المصدر السابق ، ص3 .

(4) محمود طلوعي ، راز بزرگ فراماسون ها وسلطنت پهلوي ، جلد دوم ، ص981 ؛ محمود طلوعي ، هرچه كاشتيم درو كرديم ، ص283 ؛ سعيده باكروان ، المصدر السابق ، ص3 .

(5) محمد عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص164 .
كان هويدا قد ساعد مهدي بازركان ورفاقه كثيراً حينما كانوا في السجن ، كما أن هويدا كان قد منح أحمد الخميني وأمه جوازات سفر كي يلتحقا بآية الله الخميني في النجف ، وهذا يجعل من غير المتوقع اعدامه . وللتفاصيل أكثر عن الموضوع يراجع : المصدر نفسه ، ص ص167 ـ 168 .

(6) مقتبس من : نجفقلي بسيان وخسرو معتضد ، المصدر السابق ، ص659 .

الخميني يدعون فيه الى أن يحظى أمير عباس هويدا بالظروف العادلة التي تتفق ومبادئ الانسانية ، وأن ينال الانصاف في أثناء إجراء المحاكمة[1] .

إن إعدام أمير عباس هويدا وانتشار موجة الاغتيالات قد أثارت موجة من الاحتجاجات داخل وخارج ايران ، فقد عبّرت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا عن قلقها وتأثرها الكبير باعدام هويدا ، كما عبّر كورت فالدهايم (Kurt Waldheim) ـ الامين العام للامم المتحدة آنذاك ـ عن أسفه باعدام هويدا ، وأكّد أن السلطات الايرانية لم تستجب لنداءات الرحمة والعدالة[2] .

---

(1) ادور سابلييه ، المصدر السابق ، ص ص289 ـ 290 .

(2) محمد عبد الله العزاوي ، المصدر السابق ، ص168 .

الخاتمة

مرت أيران بظروف سياسية غير مستقرة في مطلع ستينيات القرن العشرين ، على أثر اعلان الشاه محمد رضا بهلوي عن مشروعه للاصلاح الزراعي المتمثل « بالثورة البيضاء" عام 1963م وسعيه لتطبيقه من قبل الحكومة ، فكان ذلك مدعاة لاعتراض رجال الدين في ايران ضده مما أثار حفيظتهم وبمساندة من الحركة الوطنية ، التي رأت أن تلك الثورة لا تتفق ومبادئ الشريعة الاسلامية والدستور الايراني .

على أثر الاحتقان الذي كان قائماً بين السلطة ورجال الدين فإن الحكومة الايرانية أصبحت في موقف حرج من تطبيق مبادئ الثورة البيضاء الأمر الذي أدى فيما بعد الى قيام الحركة الوطنية المدعومة من رجال الدين بالاتجاه نحو التصعيد مع السلطة الحاكمة ، من خلال اغتيال رئيس الوزراء حسن علي منصور ، واستدعى الموقف من الشاه أن يكلّف شخصية سياسية بديلة لشغل منصب رئيس الوزراء ، فكان الاختيار قد وقع على أمير عباس هويدا لشغل هذا المنصب.

ونظراً لما يتمتع به أمير عباس هويدا من صفات تؤهله لشغل هذا المنصب ، كونه كان يشغل منصب وزير المالية في حكومة منصور ، فضلاً عن شغله مناصب حكومية عدة جعلت الشاه يقتنع بتكليفه لتشكيل الحكومة الجديدة ، إذ كان هويدا يتصف بالحزم والطاعة في تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتقه ، وأثبت ذلك في مناسبات عدة وفي مناصب مختلفة .

كان الشاه يرى بأن أمير عباس هويدا هو الشخص المناسب في تلك المرحلة التي يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ برامج الثورة البيضاء ، في وقت كان الموقف يستدعي اعتماد الشاه على شخصية تكون بعيدة عن نفوذ رجال الدين ، الذين كانوا يقفون حجر عثرة أمام سياسة الشاه المتعلقة بتحديث

البلاد ، ولاسيما أن هويدا ـ بحسب ما تذكر بعض المصادر ـ كان بهائياً ، الأمر الذي يعني للشاه أنه لا يمكن أن تكون هناك نقطة التقاء بين رئيس الوزراء من جهة ورجال الدين والحركة الوطنية المتمثلة بالجبهة الوطنية من جهة أخرى .

أدى رئيس الوزراء الجديد دور الرجل المطيع والمنفذ لأوامر الشاه طوال مدة حكمه في رئاسة الوزراء (1965 ـ 1977) ، وطاعته المستمرة للشاه من دون أي اعتراض على قراراته ، إلى تمسك الشاه به ، ولاسيما أن بعض مقترحات هويدا كانت تلقى استجابة من لدن الشاه ، الأمر الذي زاد من ثقة الأخير به ، وعدّه اليد اليمنى والشخصية التي يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسة الخاصة في البلد .

يبدو أن الشاه كان موفقاً في اختيار هويدا في رئاسة الوزراء ، فقد شهدت البلاد حينها استقراراً سياسياً نسبياً إذا ما قورنت مع الحقبة السابقة ، حتى أن الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون (1969 ـ 1974) قد وصف ايران (بجزيرة الثبات) ، نتيجة الاستقرار السياسي فيها ، وهذا الاستقرار السياسي ساعد هويدا على تنفيذ برامج الثورة البيضاء من دون صعوبات تذكر ، الامر الذي أدى الى انعاش الاقتصاد الايراني بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، فضلاً عن البرامج الاخرى التي تضمنتها الثورة البيضاء ، وساعد هويدا على تنفيذ الخطة التنموية الخامسة ، ولاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط بعد عام 1973م ، مما جعل هويدا يتفاخر بتقديمه الميزانيات السنوية وهي تحتوي على تخصيصات كبيرة جداً ، لم تألفها ايران سابقاً .

مع التطور الاقتصادي الذي شهدته ايران ابّان حكم رئيس الوزراء أمير عباس هويدا، إلا أن الاخير لم يجر اصلاحات مهمة في الجانب السياسي ، فلم يجر اتصالات جدية مع المعارضة ، مما جعل حالة التوتر قائمة بين السلطة والمعارضة التي كانت تبحث عن فرصة مواتية لغرض استغلال الموقف لصالحها ، فكان اهمال المعارضة باستمرار وعدم الاستجابة لمطالبها قد جاء بنتائج سلبية على حكومة هويدا لم يحسب حسابها .

على الرغم من أن رئيس الوزراء يمثل السلطة التنفيذية في البلاد ، إلا أن الشاه قد أوجد بعض القيود أمام رئيس الوزراء للحد من نفوذه ، فكان الشاه يقود بنفسه المفاوضات المتعلقة بالنفط مع شركات النفط الاجنبية (الكونسورتيوم) وكذلك المفاوضات المتعلقة بشراء الاسلحة وبناء البرنامج النووي الايراني ، من دون تدخل من رئيس الوزراء بصورة مباشرة ، فكان على هويدا وضع التخصيصات المناسبة لحقول الميزانية من دون اعتراض .

حتى على مستوى الحكومة فإن هناك بعض الشخصيات السياسية التي كانت ترتبط مع الشاه بعلاقات خاصة ، قد بدأت تخلق بعض المشاكل لرئيس الوزراء نتيجة الحسد والحقد الذي كانت تكنّه بعض الشخصيات الى هويدا ، فضلاً عن أن وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس جهاز السافاك كانوا يرتبطون بالشاه مباشرة ولا يذعنون لأوامر رئيس الوزراء ولا يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء أحياناً ، وكانت لقاءاتهم تتم عن طريق الشاه ، الأمر الذي قلل من أهمية ومركزية رئيس الوزراء .

لم يسلم أمير عباس هويدا من المتنافسين السياسيين الذين كانوا يطمحون لتبؤ منصب رئاسة الوزراء بدلاً من هويدا ، وقد شعر هويدا بذلك ، لكن الشاه كان متمسكاً به ، لأنه كان يعتقد أن أية شخصية سياسية أخرى لا يمكن أن تكون بديلاً مناسباً لهويدا ، ولاسيما أن الاخير وفي مناسبات عدة كان يقبّل يد الشاه من أجل نيل رضاه عنه .

نتيجة لتهميش دور رئيس الوزراء ، فقد أصبح هويدا يتخبط في ادارة الدولة الى الحد الذي بات لا يعرف ماذا يفعل ، فحتى عندما تعرضت البلاد الى ازمة اقتصادية خانقة في عام 1976م ، فإن هويدا اصبح عاجزاً عن معالجة تداعيات تلك الازمة ، وأصبح كلامه في تلك المدة غير مسموع من الشاه ، ولاسيما حينما طلب من الاخير وضع حد للفساد المالي والاداري للاسرة الحاكمة التي كانت واحدة من اسباب الازمة الاقتصادية ، فكان رد الشاه هو تجاهل رئيس وزرائه .

أما جهاز السافاك وممارساته التعسفية بحق المعتقلين السياسيين في السجون

الايرانية وانتهاكه لحقوق الانسان ، فلم يكن لرئيس الوزراء أمير عباس هويدا أي سيطرة على الجهاز المذكور ، وكانت ممارسات السافاك في البلاد موضع انتقاد من الحركة الوطنية ورجال الدين من الداخل ومنظمات حقوق الانسان في الخارج .

ومما يوضح ضعف هويدا وخنوعه التام للشاه أنه لا يستطيع البت في المسائل المهمة التي يفترض أن يتخذ موقفاً بشأنها بصفته رئيساً للوزراء ، ولاسيما بعد تفاقم الوضع الاقتصادي وانخفاض المستوى المعيشي للشعب الايراني بعد الهزة العنيفة التي تعرضت لها البلاد عقب الازمة الاقتصادية لعام 1976م ، الأمر الذي جعل منه شخصية ضعيفة .

جاء العامل السياسي المتمثل بانتهاك جهاز السافاك لحقوق الانسان في ايران والضغط الذي تعرض له الشاه من منظمات حقوق الانسان العالمية والادارة الامريكية في أثناء تولي الرئيس الامريكي جيمي كارتر مقاليد السلطة عام 1977م ليزيد من تفاقم الوضع السياسي في البلاد ، مما جعل الشاه يلقي باللوم على رئيس وزرائه أمير عباس هويدا ، وحمّله مسؤولية ما يحدث في البلاد من تدهور سياسي واقتصادي ، فاصبح هويدا ضحية الشاه الذي اصدر اوامره في الخامس من آب 1977م باقالته من منصب رئاسة الوزراء ، وانتهى بذلك الدور السياسي الذي أداه رئيس الوزراء أمير عباس هويدا طائعاً ومخلصاً وخانعاً للشاه ونظامه .

الملاحق

الملحق (١)
أسماء مؤسسي الجبهة الوطنية الإيرانية
عام ١٣٢٨ش ـ ١٩٤٩م

ت	الاسم	الدراسات	تاريخ الولادة	الخلفية السياسية قبل وفي مدة الجبهة الوطنية	الخلفية السياسية من بعد انتفاضة 28 مردار	الخلفية السياسية من بعد الثورة	تاريخ الوفاة
1	الدكتور محمد مصّدق	دكتورا في الحقوق من جامعة سويسرا	نقدش 1879م	سياسي ، نائب مجلس ، وزير ، رئيس وزراء	سجين ، أبعد حتى الموت		1967م
2	الدكتور حسين فاطمي	دكتورا في الصحافة من جامعة فرنسا	نائين 1915م	صحفي ، معاون رئيس الوزراء ، وزير الخارجية في عهد مصدق	اختفى ، اعتقل فيما بعد وأعدم		1954م
3	الدكتور كريم سنجابي	دكتورا في الحقوق من جامعة فرنسا	كرمنشاه 1906م	رئيس جامعة، من القياديين لحزب إيران، ونائب في المجلس، وزير الثقافة في عهد مصدق	استمر في المواجهة في النهضة الوطنية والجبهة	وزير الخارجية في دولة بازرگان	1996م
4	الدكتور سيد علي شايگان	دكتورا في الحقوق من جامعة فرنسا	شيراز 1902م	وزير ، نائب مجلس ، متحرر	استمر في المواجهة في النهضة الوطنية والجبهة		1981م
5	محمود نيرمان	دراسات عالية في أوربا	طهران 1894م	وزير ، نائب مجلس ، متحرر	استمر في المواجهة في النهضة الوطنية والجبهة		1961م
6	مهندس أحمد زيرك زادة	خريج پلي تكنيك من فرنسا	طهران 1907م	من قادة حزب إيران ، متحرر	استمر في المواجهة في النهضة الوطنية والجبهة		1993م
7	دكتور مظفر بقائي	دكتورا في الأدب والفلسفة من جامعة فرنسا	كرمان 1908م	نائب مجلس ، قائد حزب إيران الوطنية	قام بفعاليات ضد الجبهة الوطنية ودكتور مصدق	حُكم وتوفي في السجن	
8	سيد أبو الحسن حائري زاده	دراسات قديمة	مشهد 1910م	نائب لدورات مختلفة في عهد رضا شاه	قام بفعاليات ضد الجبهة الوطنية ودكتور مصدق	سفير لقوة الانتفاضة والتعاون مع هذه القوة	1971م
9	سيد حسين مكي	شهادة الدراسة المتوسطة	يزد 1911م	نائب في دورات عديدة بالمجلس	قام بفعاليات ضد الجبهة الوطنية ودكتور مصدق	ساعد في الانتفاضة لمدة ومن ثم أصبح مؤرخاً	1999م
10	عبد القدير آزاد	دراسات قديمة	سبزوار 1899م	قائد حزب الاستقلال ، مدير جريدة آزاد ، نائب في المجلس	قام بفعاليات ضد الجبهة الوطنية ودكتور مصدق	مدير عام بشركة السجاد ومساعد قوة الانتفاضة	1974م
11	آية الله سيد جعفر الغدوي	دراسات قديمة	طهران 1902م	متحرر	استمر في المواجهة في النهضة الوطنية والجبهة		1970م
12	دكتور شمس الدين أمير علائي	دكتورا في الحقوق من جامعة فرنسا	طهران 1900م	وزير في وزارات عديدة	استمر في المواجهة في النهضة الوطنية والجبهة	سفير إيران في بلجيكا	1994م
13	سيد محمد رضا جلالي نائيني	دراسات عليا في قسم الحقوق	نائين 1914م	صحفي ، وكيل محكمة ، مدير جريدة الوطن	نائب في البرلمان		

14	رضا گاوياني	دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ألمانيا	طهران 1904	متحرر	من دون أي فعالية سيلسية		1968م
15	عباس خليلي	دراسات قديمة	نجف 1913م	مدير جريدة أقدام ، سفير	خلافات مع الجبهة الوطنية		1972م
16	أحمد ملكي	دراسات قديمة	طهران 1902م	مدير جريدة ستارة	خلافات مع الجبهة والتعاون مع السيد زاهدي		1961م
17	حسن صدر	بكالوريوس حقوق	طهران 1904م	مدير جريدة قيام إيران	متحرر ، متعاون مع الجبهة الوطنية		1985م
18	أبو الحسين عميدي نوري	بكالوريوس في الحقوق	نور 1901م	مدير جريدة درد	متعاون مع السيد زاهدي وقسم معاونية رئاسة الوزراء ، نائب للمجلس بعد الانتفاضة	حكم بالإعدام	1981م
19	ارسلان خلعتبري	بكالوريوس في الحقوق	طهران 1904م	سياسي ، وكيل في المحكمة	نائب في المجلس ، مدير بلدية طهران		1987م
20	يوسف مشاد	دراسات قديمة	طهران 1917م	نائب للمجلس ، وزير	من دون أي فعالية سياسية		1986م

المصدر : محمد علي سفري ، قلم وسياست سركذشت رژيم شاهنشاهي در وايسين روزها ، جلد چهارم ، تهران ، چاپ أول ، 1380ش/ 2001م ، ص ص 824 ـ 825

الملحق (2)

نفط العرب للعرب
المؤتمر الاول للاتحادات المهنية العربية
(سكرتارية النشر والاعلام)

قرار محكمة العدل الدولية

بشأن تأميم الدكتور مصدق

لشركة النفط الانكلو ايرانية

بغداد ١٠ ١٥ تموز ١٩٧٢

قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع حول تأميم الدكتور مصدّق للشركة الانكلو ايرانية

في 26 نيسان 1952 نشرت محكمة العدل الدولية في لاهاي بيان الحكومة البريطانية عن نزاع الزيت . . وقد اتهمت بريطانيا في بيانها حكومة الدكتور مصدق بانها اتخذت عملاً تحت تاثير الشعور الوطني العنيف عندما انهت امتيازات الشركة الانكلو ـ ايرانية واتهمتها أيضاً بانها رفضت دراسة اية تسوية معقولة وطلبت بريطانيا من محكمة العدل الدولية اعتبار عمل التأميم غير مشروع وطالبت بارجاع جميع حقوق شركة الزيت وقالت بريطانيا انه اذا لم يتحقق ذلك فانها ستطلب تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بها بضمنها خسائرها عن ارباح النفط الذي توقف ضخه منذ انهاء امتيازات الشركة الانكلوايرانية .

وفي الوقت ذاته نشرت المحكمة اعتراضات حكومة الدكتور مصدق على صلاحية المحكمة في النظر بهذه القضية . . وجاء بالاعتراض ان القضية تعتبر داخلية لا يجوز التدخل فيها .

وفي يوم 28 ايار 1952 غادر الدكتور مصدق طهران متوجهاً الى لاهاي للدفاع عن قرار التأميم وفي 9 حزيران قال الدكتور مصدق موجهاً كلامه الى هيئة المحكمة المؤلفة من اربعة عشر قاضياً برئاسة القاضي غرير من السلفادور: انه لا يمكن ان يكون هناك أي اعتراض دولي او سياسي على تأميم الزيت وقد جئت الى هنا لابسط هذه الناحية . . وقال الدكتور مصدق اننا لا نستطيع بأي حال من الاحوال ان نعترف بصلاحية المحكمة في النظر بالنزاع كما اننا لا نستطيع المجازفة بعدم حضور جلسات المحكمة كي لا تتخذ قرارات في غير مصلحتنا وقال ان بريطانيا فرضت حكماً استبدادياً على ايران استمر اكثر من عشرين عاماً وقال البروفسور البلجيكي هنري رولان ان تأميم الزيت الايراني

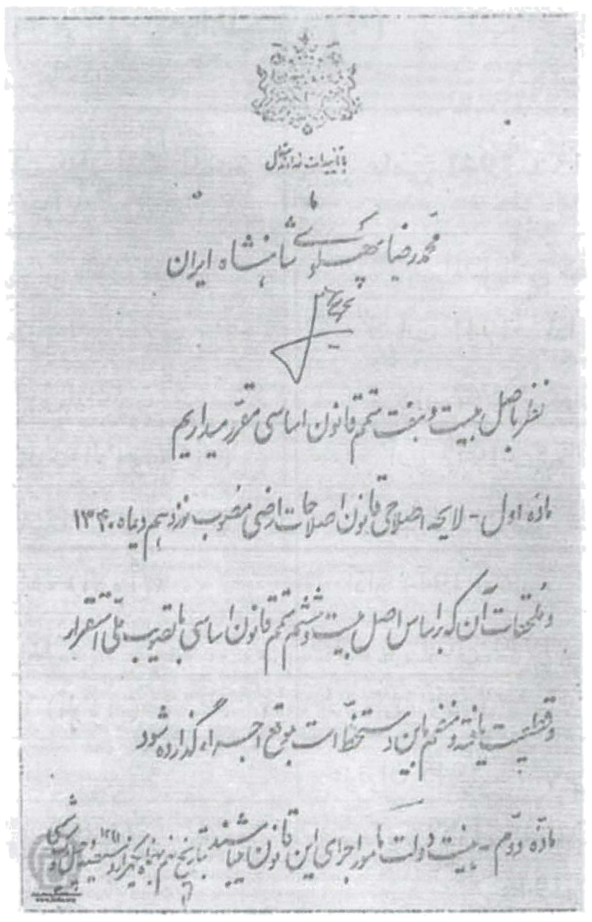
مسألة داخلية محضة وان مطالبة بريطانيا بالتعويضات وعدم شرعية التأميم غير معترف بها لانها قبلت بالتأميم مبدئياً .

وتقدم بالمرافعة نيابة عن بريطانيا السر لايونيل هيل النائب العام البريطاني الذي طالب بارجاع امتيازات شركة النفط . . .

وبعد جلسات استمرت عدة اسابيع اصدرت المحكمة في يوم الثلاثاء 22 تموز 1952 الموافق اليوم الاول من ذي القعدة 1371 قراراً بعدم اختصاصها بالنظر في نزاع النفط الايراني وقد صدر القرار باغلبية تسعة أعضاء ضد خمسة خالفوه .

وجاء في القرار ان محكمة العدل الدولية ترى ان صلاحيتها هي النظر في المنازعات بين الحكومات لا بين حكومة ورعايا دولة اخرى وجاء في القرار أيضاً ان العقد الذي كانت حقول النفط الايراني تستثمر بموجبه هو امتياز بين حكومة وشركة اجنبية ، ولم تكن الحكومة البريطانية طرفاً فيه فهو ليس عقداً بين حكومتين في حين ان المحكمة لا تتمتع بسلطة النظر في أي نزاع إلا ما بين الحكومات . وقد رأت المحكمة أن النزاع المعروض عليها لا يتعلق بتنفيذ المواثيق الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

الملحق (3)



با تاییدات خداوند متعال

ما

محمد رضا پهلوی شاهنشاه ایران

نظر باصل بیست و هفتم متمم قانون اساسی مقرر میداریم

ماده اول - لایحه اصلاحی قانون اصلاحات ارضی مصوب نوزدهم دیماه ۱۳۴۰

و ملحقات آن که بر اساس اصل بیست و ششم متمم قانون اساسی با تصویب ملی استقرار

و قطعیت یافته و منضم این دستخطات موقع اجراء گذارده شود

ماده دوم - هیئت دولت مأمور اجرای این قانون میباشند بتاریخ نهم بهمن ماه ۱۳۴۱

قانون الإصلاح الزراعي الصادر من محمد رضا بهلوي

استناداً لمبدأ السابع والعشرون من الدستور نقرر هكذا :

المادة الأولى : المشروع القانون الإصلاح لقانون الإصلاح الأراضي صوت عليه في 9 كانون الثاني 1961م وملحقاته استناداً لمبدأ السادس والعشرون للدستور الإيراني تم التصويت عليه وكتب هكذا بخط يدي ويتم تنفيذه قريباً .

المادة الثانية : الهيأة الوزارية هي التي تنفذ هذا القانون بتاريخ 29 كانون الثاني 1962

المصدر : http://www.hlai.ir/Default.aspx

الملحق (4)

الوزارات الإيرانية للمدة ما بين عامي 1941 ـ 1965 م

اسم رئيس الوزراء	المدة التي قضتها
1 محمد علي فروغي	آب 1941 ـ آذار 1942م
2 علي سهيلي (الاولى)	آذار 1942 ـ تموز 1942م
3 أحمد قوام السلطنة (الاولى)	آب 1942 ـ شباط 1943م
4 علي سهيلي (الثانية)	شباط 1943 ـ آذار 1944م
5 محمد سعيد مراغة (الاولى)	آذار 1944 ـ تشرين الثاني 1944م
6 مرتضى قلي بيات	تشرين الثاني 1944 ـ نيسان 1945م
7 إبراهيم حكيمي (الاولى)	ايار 1945 ـ حزيران 1945م
8 محسن الصدر	حزيران 1945 ـ تشرين الاول 1945م
9 ابراهيم حكيمي (الثانية)	تشرين الاول 1945 ـ كانون الثاني 1946م
10 احمد قوام السلطنة (الثانية)	كانون الثاني 1946 ـ كانون الاول 1947م
11 ابراهيم حكيمي (الثالثة)	كانون الاول 1947 ـ حزيران 1948م
12 عبد الحسين هجير	حزيران 1948 ـ تشرين الثاني 1948م
13 محمد سعيد مراغة (الثانية)	تشرين الثاني 1948 ـ آذار 1950م
14 علي منصور	آذار 1950 ـ حزيران 1950م
15 على رزم آرا	حزيران 1950 ـ آذار 1951م
16 حسين علاء (الاولى)	آذار 1951 ـ نيسان 1951م

17 محمد مصدق	نيسان 1951 ـ آب 1953م
18 فضل الله زاهدي	آب 1953 ـ نيسان 1955م
19 حسين علاء (الثانية)	نيسان 1955 ـ نيسان 1957م
20 منوجهر اقبال	نيسان 1957 ـ آب 1960م
21 جعفر شريف امامي	آب 1960 ـ تموز 1961م
22 علي اميني	تموز 1961 ـ تموز 1962م
23 اسد الله علم	تموز 1962 ـ آذار 1964م
24 حسن علي منصور	آذار 1964 ـ كانون الثاني 1965م
25 أمير عباس هويدا	كانون الثاني 1965 ـ آب 1977م

الملحق (5)

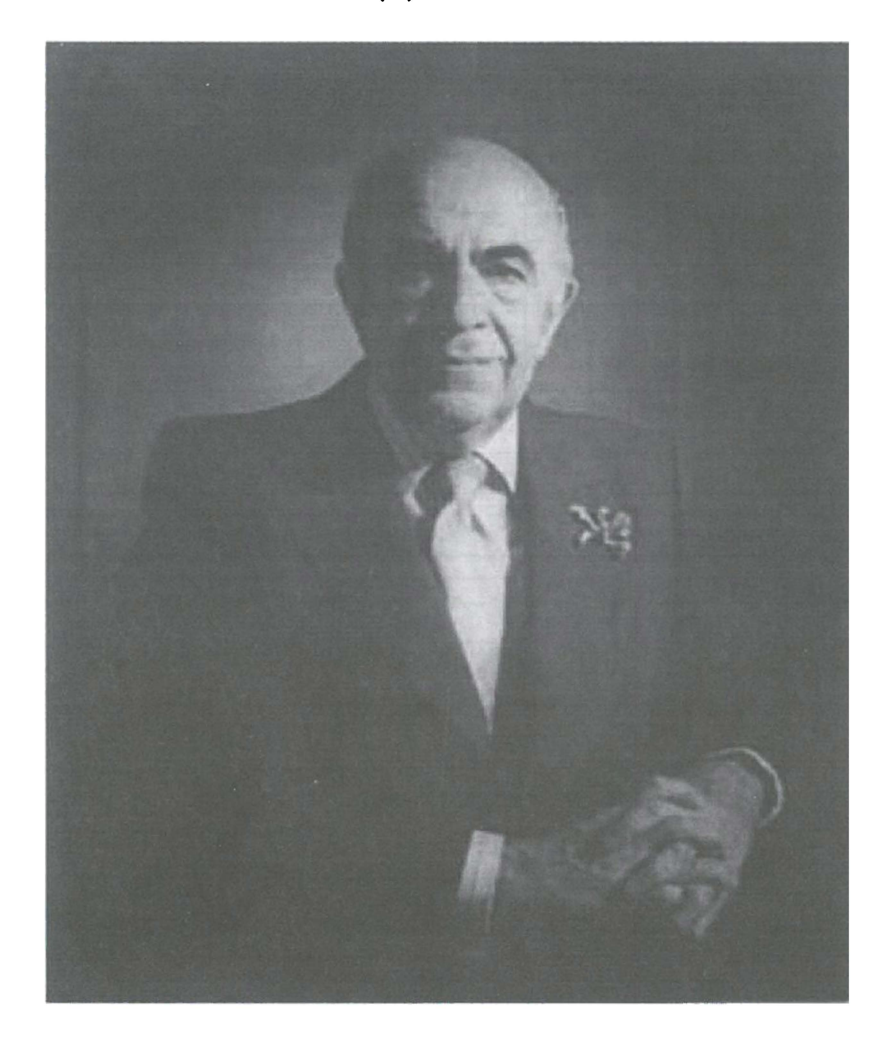
التشكيلة الوزارية الاولى لحكومة أمير عباس هويدا
في 21 كانون الثاني 1965م

1 رئيس الوزراء	امير عباس هويدا
2 معاون رئيس الوزراء (مدير الاوقاف)	نصير عسار
3 معاون رئيس الوزراء (رئيس السافاك)	اللواء نعمت الله نصيري
4 معاون رئيس الوزراء (لشؤون البرلمان)	ناصر بگاه
5 معاون رئيس الوزراء (لشؤون السياحة)	قاسم رضائي
6 معاون رئيس الوزراء (مدير مكتب الميزانية)	عبد المجيد مجيدي
7 وزير العدل	باقر عاملي
8 وزير الخارجية	عباس آرام
9 وزير الداخلية	جواد صدر
10 وزير المالية	أمير عباس هويدا
11 وزير الدفاع	الجنرال أسد الله صنيعي
12 وزير الثقافة والفنون	مهرداد پهلبد
13 وزير التربية والتعليم	هادي هدايتي
14 وزير الطرق	حسن شالجيان
15 وزير الصحة	جمشيد آموزغار
16 وزير الاتصالات والبريد	فتح الله ستوده
17 وزير الاقتصاد	علي ناغي علي خاني

18 وزير الزراعة	اسماعيل رياحي
19 وزير الامن والاستخبارات	اللواء حسن باكروان
20 وزير الماء والكهرباء	منصور روحاني
21 وزير الدولة للشؤون الادارية (مستشار)	منوجهر گودرزي
22 وزير الدولة (مستشار)	ناصر يكانه
23 وزير الدولة (مستشار)	جواد منصور
24 وزير الدولة (مستشار)	نيك پي
25 وزير الدولة (مستشار)	محمود كشفيان
26 وزير الدولة (مستشار)	محمد نصيري
27 وزير الدولة (مدير دائرة التخطيط)	صفي أصفيا

المصدر : محمد اختريان ، نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسي اجتماعي ايران ، تهران ، چاپ أول، 1375ش/ 1996م ، ص ص65 ـ 66.

الملحق (6)



صورة رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا (1965-1977م)

المصدر : http://www.hlai-ir/Default.aspx

الملحق (7)



امير عباس هويدا وهو يقبل يد الشاه محمد رضا بهلوي

المصدر : http://www.hlai-ir/Default.aspx

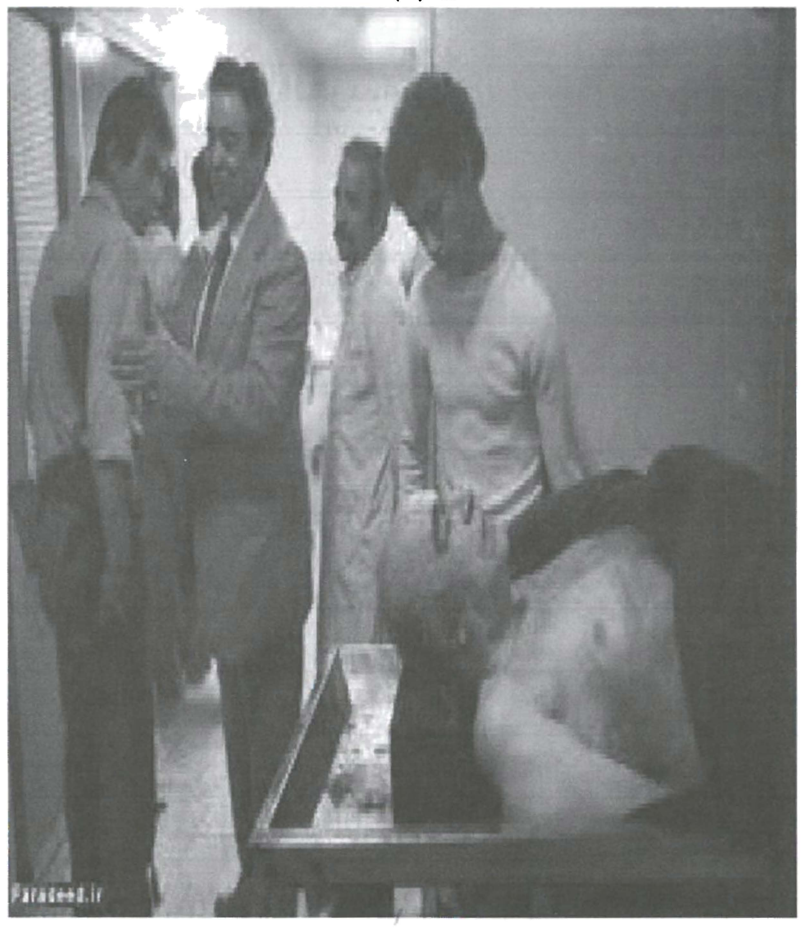
الملحق (8)



امير عباس هويدا مع زوجته ليلى امامي

المصدر : http://www.hlai-ir/Default.aspx

الملحق (9)



امير عباس هويدا لحظة اعدامه من قبل اللجان الثورية في نيسان 1979 بعد قيام الثورة الايرانية

المصدر : http://www.hlai-ir/Default.aspx

قائمة الرموز والمختصرات المستعملة في الكتاب

الرموز والمختصرات العربية

الرمز	المعنى
د ك و	دار الكتب والوثائق
د م	من دون مكان طبع
د ت	من دون سنة طبع
ج	الجزء
ط	الطبعة

الرموز والمختصرات الفارسية

الرمز	المعنى
جلد	جزء
جاب	طبعة
وديكران	واخرون
ش	السنة الشمسية
منبع قبلي	المصدر السابق (فارسي)
همان منبع	المصدر نفسه (فارسي)
بي جا	من دون مكان طبع (فارسي)
بي تا	من دون تاريخ طبع (فارسي)
شمارة	عدد
سال	سنه

الرموز والمختصرات الانكليزية

الرمز	المعنى
Vol	Volume
N .d	No date
P	Page
Op.Cit	opere citato
Ibid	Ibidem

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

ـ الوثائق العراقية:

أ وثائق دار الكتب والوثائق/ ملفات البلاط الملكي:

رقم الملف	عنوان الملف
745/ 311	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4969/ 2311	تقارير المفوضية الملكية العراقية في طهران
4995/ 311	تقارير السفارة الملكية العراقية في طهران
4970/ 311	تقارير السفارة الملكية العراقية في طهران
4972/ 311	تقارير السفارة الملكية العراقية في طهران
4973/ 311	تقارير السفارة الملكية العراقية في طهران
3975/ 311	تقارير السفارة الملكية العراقية في طهران

ب وثائق دار الكتب والوثائق/ ملفات وزارة الخارجية العراقية في العهد الجمهوري:

رقم الملف	عنوان الملف
36/ 32041	تقارير السفارة العراقية في طهران
1/ 420100	تقارير السفارة العراقية في طهران
262/ 520201	تقارير السفارة العراقية في طهران
226/ 421100	تقارير السفارة العراقية في طهران

521300 /240	تقارير السفارة العراقية في طهران
521800 /959	تقارير شعبة رعاية المصالح العراقية في إيران
521300 /239	تقارير السفارة العراقية في طهران
521500 /239	تقارير السفارة العراقية في طهران
521102 /147	تقارير السفارة العراقية في طهران
521300 /454	تقارير السفارة العراقية في طهران
520201 /119	تقارير السفارة العراقية في طهران

ج وثائق حركة الوفاق الوطني العراقي :

- تقارير السفارة العراقية في طهران
- تقارير السفارة العراقية في اليونان
- تقارير السفارة العراقية في بيروت

ثانياً: الوثائق المنشورة:

- الوثائق الأمريكية:

Foreign Relation of the united states (1964-1968).Vol.xx11,Iran,Department of state, Washingtion.DC, Iran . www.state .gove.

1. National Security file, Report W. Komer Files, Iran, March, 1965.
2. Memorandum from the director of the bureau of intelligence and research (Hughes) to secratary of state Rusk, March, 1966.
3. National Security file, Country file, Iran, Telegram from the embassy in Iran to the department of state, Tehran, December 13, 1966, 0800Z.
4. National Security file, Country file, Iran, Telegram from the embassy in Iran to the department of state, Tehran, January 24, 1967, 1330Z.
5. Department of state, Central files, Pol 7 Iran, Telegram from the embassy in Iran to the department of state, Tehran, May 10, 1967.
6. Department of state central files, Po 113-2 Iran. 4503, sub: (CIA) and student, Tehran, May 13, 1967, 1250Z.
7. National Security file, Country file, Iran, Secret; Exdis, Drifted by Saunders. Copies were sent to Restow and read. According to the Presidents daily diary, 1967.
8. National Security file, Harold H. Saunders file, Iran, 4/1/66-12/31/67, Confidential; No foreign dissem; Controlled dissem, Research memorandum from the director of the bureau of intelligence and research (hughes) to acting secretary of state Ball /1/.
9. Department of state, Central files, DEF 19-8 US-Iran, Telegram from the embassy in Iran to the department of state, Tehran, March 23, 1968.
10. National Security file, Country files, Iran, Visit of prime minister Hoveyda of Iran 12/5-6/68, Memorandum from secretary of state Rusk to President Johnson, Washington, December 2, 1968.
11. National Security file, Country files, Iran, Memorandum of conversation, Washington, December 5, 1968.
12. Department of state, Central files, DEF 12-5 Iran, Memorandum of conversation, Washington, December 6, 1968.
13. Department of state, Central files, PET 6, Iran, Confidential,

Drafted by eliot on December 8 and approved in S on December 12, The source text is labeled «part 4 of 4», Memorandum of conversation /1/.

ثالثاً: الكتب الوثائقية:

1. الكتب الوثائقية العربية:

أ. الوثائق العربية / المكتبة المركزية جامعة البصرة:

1. وثائق عام 1967م.
2. وثائق عام 1968م.
3. وثائق عام 1971م.

ب. سجل العالم العربي/المكتبة المركزية جامعة البصرة:

1. سجل العالم العربي (تموز - آب - أيلول 1967م).
2. سجل العالم العربي (تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول 1970م).
3. سجل العالم العربي (تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول 1973م).
4. سجل العالم العربي (تشرين الأول - تشرين الثاني - كانون الأول 1975م).

ج. الكتب الوثائقية العربيه الاخرى:

1. عبد الجبار ناجي وخليل علي مراد، مصادر التسلح الإيراني 1946 - 1985م (دراسة وثائقية)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1986.
2. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899 - 1947م (دراسة وثائقية)، الرياض، ط1، 1981.
3. علي أكبر ولايتي، إيران وتطورات القضية الفلسطينية (دراسة في وثائق وزارة الخارجية الإيرانية 1897 - 1979م)، تعريب: عبد الرحمن علوي، بيروت، ط1، 2006.

4. منشورات الوكالة العالمية، الاتحاد السوفيتي (1 ـ 3 الشرق العدائي)، بيروت، ط1، 1991.

5. وليد الأعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية (1764 ـ 1971م)، بغداد، ط2، 2003.

2. الكتب الوثائقية الأجنبية:

أ. الكتب الوثائقية الإنكليزية:

1. United State treaties and other international agrements, Part1, Washington, 1966.

2. Asian Recorder, A weekly digest of Asian event with index, Vol. XI:

- Asian Recorder 1965.
- Asian Recorder 1966.
- Asian Recorder 1968.
- Asian Recorder 1969.
- Asian Recorder 1970.
- Asian Recorder 1971.
- Asian Recorder 1972.
- Asian Recorder 1973.
- Asian Recorder 1974.
- Asian Recorder 1975.
- Asian Recorder 1976.
- Asian Recorder 1977.

ب. الكتب الوثائقية الفارسية:

1. بشير ياقمورلي ، اسناد معاهدات دو جانبه ايران با ساير دول ، جلد دهم ، مركز اسناد وتاريخ ديپلماسي ، تهران ، چاپ اول ، 1379ش/ 2000م.

2. دفتر مطالعات سياسي وبين المللي ، معاهدات دو جانبه ايران با ساير دول 1807 ـ 1979، تهران ، چاپ دوم ، 1370ش/ 1991م .

3. ـ ، معاهدات دو جانبه ايران با ساير دول، جلد پنجم، تهران ، چاپ اول ، 1371ش/ 1992م .

4. زينب احيائي ، مستشاران امريكايي در ايران به روايت اسناد ، تهران ، چاپ اول ، 1382ش/ 2003م .

5. عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي ، جلد دوم ، تهران ، چاپ بيست وهفتم ، 1387ش/ 2008م .

6. فريبا شعباني نصر ، اسناد معاهدات دو جانبه ايران با ساير دول ، جلد هشتم (قسمت دوم) ، ادارة انتشار اسناد ، تهران ، چاپ اول ، 1376ش/ 1997م .

7. مركز بررسي اسناد تاريخي ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد اول ، تهران ، چاپ دوم ، 1386ش/ 2007م .

8. ـ ، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك ، جلد دوم ، تهران ، چاپ دوم ، 1386ش/ 2007م .

9. ميناظهير نژاد ارشادي ، گزيده اسناد روابط ايران والمان ، جلد چهارم ، مركز اسناد وتاريخ ديپلماسي ، تهران ، چاپ اول ، 1379ش/ 2000م .

ج ـ المجلات والوثائق الفارسية :

1. مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال هشتم ، شمارة سي ويكم ، تهران ، 1383ش/ 2004م .

2. ـ ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال هشتم ، شمارة سي ام ، تهران ، تابستان ، 1383ش/ 2004م.

3. ـ ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال هشتم ، شمارة سي ودوم ، تهران ، 1383ش/ 2004م .

4. ـ ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال دهم ، شمارة سي ، تهران ، 1385ش/ 2006م .

رابعاً : المذكرات الشخصية :

أ. المذكرات العربية والمترجمة اليها :

1. انثوني بايسونز ، الكبرياء والسقوط (مذكرات اخر سفير بريطاني في طهران في عهد الشاه) ، ترجمة : فالح صدام الامارة ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، 1991 .

2. جمال صبحي عطية ، مذكرات شاهبور بختيار ، ترجمة : دلال عبد الغني، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1984 .

3. علي ناغي علي خاني ، الشاه وأنا (المذكرات السرية لوزير البلاط أسد الله علم) ، ترجمة : فريق من الخبراء العرب ، القاهرة ، 1993 .

4. مذكرات ثريا ، (د.م) ، (د.ت) .

5. مذكرات ريتشارد نيكسون ، الحرب الحقيقية ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1981 .

6. مذكرات سايروس فانس ، خيارات صعبة ، ترجمة : المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ط 2، 1984 .

7. هنري كيسنجر ، سنوات العصف (مذكرات هنري كيسنجر) ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، المجلد الرابع ، بغداد ، 1984 .

ب ـ المذكرات الفارسية :

1. ايرج اميني ، بربال بحران زندكي سياسي علي اميني ، تهران ، چاپ اول، 1388ش/ 2009م .

2. حبيب لاجوردي ، خاطرات علي أميني طرح تاريخ شفاهي ايران ، تهران، 1377ش/ 1998م .

3. خاطرات مهندس أحمد زيرگ زاده ، برسس هاي بي باسخ در سالهاي استثنائي ، تهران ، زمستان ، 1376ش/ 1997م .

4. شعبانعلي لامعي ، مهندس بازركان در آينيه ي خاطرات ، تهران ، چاپ اول ، 1387ش/ 2008م .

5. محمد رضا پهلوي ، باسخ به تاريخ ، ترجمة : دكتر حسين ابو ترابيان ، تهران ، چاپ اول ، 1371ش/ 1992م .

6. محمد مصدق ، خاطرات وتألمات مصدق ، تهران ، 1372ش/ 1993م .

7. محمود طلوعي ، چهرة واقعي علم ، تهران ، چاپ دوم ، 1382ش/ 2003م .

8. ملكة پهلوي ، خاطرات تاج الملوك همسر اول رضا شاه ومادر محمد رضا شاه پهلوي ، تهران ، چاپ چهارم ، 1386ش/ 2007م .

9. منصور رفيع زاده ، خاطرات منصور رفيع زاده ، ترجمة : اصغر گرشاسبي ، تهران ، چاپ اول ، 1386ش/ 2007م .

10. هاشمي رفسنجاني وديكران ، خاطرات سياسي سران رژيم پهلوي از كودتاي 8 مرداد تا انقلاب جمهوري اسلامي 1357، تهران ، چاپ اول، 1386ش/ 2007م.

11. وير استار وحبيب لاجوردي ، خاطرات جعفر شريف امامي ، چاپ اول، تهران ، 1387ش/ 2008م.

خامساً : الاطاريح والرسائل الجامعية :

1. آراء جاسم محمد المظفر ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية تأميم النفط في ايران 1951 ـ 1953م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2001 .

2. اسعد محمد زيدان الجواري ، العلاقات الايرانية ـ الامريكية 1951 ـ 1959م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1995 .

3. أمجد عبد الغفور محمد ، الدين والتحديث في ايران 1900 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 .

4. أمل عباس البحراني ، الاذربيجانيون ودورهم السياسي في ايران 1906 ـ

1946م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1997 .

5. أنيس محمد حسن مصطفى الكليدار ، المؤسسة العسكرية الايرانية دراسة عسكرية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 .

6. بان ثامر ابراهيم العاني ، الاتحاد الاوربي 1949 ـ 1964م دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، 2006 .

7. بان فوزي داود الدليمي ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه ايران 1991 ـ 2007م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2008 .

8. ثائر عيسى ، العلاقات السورية الايرانية 1979 ـ 2000م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة دمشق ، 2007 .

9. ثامر مكي علي الشمري ، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2008.

10. جاسم محمد الهايس ، التنافس الامريكي السوفيتي في ايران 1945 ـ 1947م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1995.

11. ـ حكومة بازركان دراسة في التطورات السياسية الداخلية في ايران 1979م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، 2000 .

12. جواد كاظم حطاب الشويلي ، مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي 1969 ـ 1979م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 2007 .

13. حسنين علي عجه عبد الرضا ، دور ايران في التكتلات والاحلاف الدولية (1937 ـ 1955م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2001 .

14. خالد موسى جواد ، العلاقات الامريكية الايرانية ما بين 1968 ـ 1988م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1990 .

15. راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية ـ الايرانية 1963 ـ 1975م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007 .

16. رياض محمد علي حسين ، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، 2005 .

17. سعد رزيج ايدام سعيد ، العلاقات التركية الايرانية 1979 ـ 2006م (الواقع والمستقبل) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2008 .

18. سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني ، العلاقات الايرانية ـ البريطانية 1939 ـ 1951م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1997

19. سهام محمد عبد ، الصناعة النفطية في ايران 1968 ـ 1985م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 .

20. سوسن جبار عبد الرحمن شريف ، الخليج العربي في السياسة الخارجية الامريكية 1971 ـ 1988م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2006 .

21. شامل عناد حسين البديري ، العلاقات الايرانية ـ السوفيتية 1951 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2006.

22. صالح محمد صالح العلي ، التاريخ السياسي لعلاقة ايران بشرقي الجزيرة العربية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي 1941 ـ 1979م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 1995 .

23. عادل محمد حسين العليان ، التغلغل الصهيوني في ايران 1941 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2003 .

24. عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، النزاع الاماراتي الايراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (طنب الكبرى ، طنب الصغرى وابو موسى) 1971 ـ 2001م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، 2005 .

25. عبد الكريم حميد بريهي ، الهجرة الاسيوية الوافدة الى اقطار الخليج العربي ومخاطرها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1985 .

26. عبد المجيد عبد الحميد العاني ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران 1941 ـ 1947م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1991 .

27. علي جاسب عزيز الصرخي ، تاريخ الحركة الوطنية في الاحواز 1925 ـ 1956م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ، 2002 .

28. علي خضير عباس المشايخي ، ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848 ـ 1896م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1987

29. غانم باصر حسين البديري ، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في ايران 1963 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة، 2006 .

30. فراس صالح خضر الجبوري ، الاوضاع السياسية في ظفار 1964 ـ 1975م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2002.

31. فلاح خلف محمد ، اتفاقية الجزائر 1975م مقدماتها ونتائجها (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2006 .

32. فؤاد حمه رشيد مصطفى ، افغانستان في السوقية الستراتيجية السوفيتية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1989 .

33. فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1951 ـ 1963م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1993 .

34. فهد مزبان خزار الخزار ، توجهات ايران نحو اقطار المشرق العربي (دراسة في الجغرافية السياسية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 2001 .

35. كريم مطر حمزة ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه تركيا (1945 ـ 1960م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1999

36. كمال ياسين جاسم ، السياسة الامريكية تجاه الخليج العربي من ادارة نيكسون وعهد ريغان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1987 .

37. لازم لفته ذياب ، المعارضة السياسية في سلطنة عمان 1955 ـ 1975م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، 1984 .

38. لطيف كامل كليوي جحيل الجابري ، التحديات الاقليمية والدولية التي تواجه المشروع النووي الايراني دراسة جيوبولوتيكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، 2008 .

39. مثنى حمدي توفيق الثويني ، العلاقات الامريكية ـ الايرانية للمدة 1989 ـ 1999م، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1999 .

40. محمد حسن أحمد السامرائي ، الاحزاب والحركات السياسية في ايران 1950 ـ 1978م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1980 .

41. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، ايران وقضايا المشرق العربي 1941 ـ

1979م، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2005.

42. محمد علي طه الجبوري ، تاريخ الحزب الشيوعي الايراني (توده) 1941 ـ 1963م، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1988 .

43. محمد كامل محمد عبد الرحمن ، الفلاح الايراني في العهد البهلوي 1925 ـ 1979م، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1991.

44. محمد نور الدين ضياء الدين العمري ، القدرة النووية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2005.

45. مصطفى جبار جاسم الطائي ، العلاقات الايرانية ـ السعودية (دراسة في ابرز العوامل والقضايا المؤثرة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 .

46. مي فاضل مجيد الربيعي ، التطورات السياسية في افغانستان 1929 ـ 1973م ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2004 .

47. ناجح علي رحيم الخياط ، الاحواز دراسة تاريخية 1925 ـ 1945م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1983 .

48. ناظم يونس الزاوي ، العلاقات الايرانية السوفيتية 1962 ـ 1988م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1989 .

49. نصيف جاسم عباس الاحبابي ، العلاقات بين ايران والمانيا النازية 1933 ـ 1945م، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1989.

50. وفاء عبد المهدي راشد الشمري ، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1964 ـ 1979م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2006.

سادساً : الكتب :

أ. العربية والمترجمة اليها :

1. ابراهيم خليل احمد وعوني عبد الرحمن السبعاوي ، تاريخ العالم الثالث الحديث ، الموصل ، 1989 .

2. ابراهيم الدسوقي شتا ، الثورة الايرانية (الجذور الايديولوجية) ، القاهرة ، ط 2، 1988 .

3. ابراهيم شريف ، الشخصية الجغرافية لايران (ندوة الحوار العلمي السادسة حول الشخصية الايرانية) ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، (د.ت) .

4. ابراهيم محمد العناني وآخرون ، الخيار النووي في الشرق الاوسط ، بيروت ، ط1، 2001 .

5. ابو الحسن بني صدر ، النفط والسيطرة ، بغداد ، (د.ت) .

6. احسان حقي ، أفغانستان نشأتها وكفاحها ، دمشق ، ط 1، 2004 .

7. احسان نراغي ، من بلاط الشاه الى سجون الثورة ، ترجمة : ماري طوق، بيروت، ط 2، 1999 .

8. أحمد عبد القادر الجمال ، من مشكلات الشرق الاوسط ، القاهرة ، 1955.

9. أحمد عبد القادر الشاذلي ، الاغتيالات السياسية في ايران ، القاهرة ، ط1، 1997 .

10. أحمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سياسية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1986 .

11. ادموند رونز ، من يهدد منطقة الخليج العربي ، ترجمة : محمد شوقي محمد خليفة، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

12. ادوارد مورس وآخرون ، النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية) ، ترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ط 1، 2007.

13. ادور سابلييه ، ايران مستودع البارود ، ترجمة : عز الدين السراج ، بغداد ، 1983 .

14. اديث وآخرون ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 ـ 1975م ، ج 2، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، بيروت ، ط 1، 1989 .

15. اروندا ابراهيميان ، ايران بين ثورتين ، ج 1، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات، بغداد ، 1983 .

16. إريا . ي . يودفات ، الاتحاد السوفيتي وايران الثورية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، العدد السادس ، بغداد ، 1985 .

17. أسر عيلان وآخرون ، سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ، موسكو ، (د.ت).

18. اسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، الكويت ، ط 1، 1984 .

19. اسيمة جانو ، التاج الايراني ، القاهرة ، ط 1، 1987 .

20. أ. فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة : دار الشروق ، بيروت، ط 2، 2000 .

21. إلبرت حوراني وآخرون ، الشرق الاوسط الحديث منذ الحرب العالمية الثانية (1939 ـ 1993م) ، ج 4، ترجمة : د. اسعد صقر ، دمشق ، ط 1، 1997 .

22. آمال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906 1979م ، الكويت ، 1999 .

23. اندره نوسشي ، الصراعات البترولية في الشرق الاوسط ، ترجمة : اسعد محفل ، بيروت ، ط 1، 1971 .

24. اندرو تولي ، حقيقة الجاسوسية الامريكية ، ترجمة : فؤاد ايوب ، دار الاديب ، (د.م) ، 1964 .

25. اياد حلمي الجصاني ، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي ، الكويت ، (د.ت) .

26. بديع محمد جمعة وآخرون ، العلاقات العربية الايرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1993 .

27. بزهان جازاني ، مدخل الى تاريخ ايران المعاصر ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984 .

28. پول كيندي ، القوى العظمى (التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من (1500 ـ 2000م)) ، الكويت ، 1994 .

29. بيار ترزيان ، المدهش في تاريخ الاوبك ، بيروت ، ط 1، 1995 .

30. بيار ميكال ، تاريخ العالم المعاصر 1945 ـ 1991م ، ترجمة : يوسف ضومط ، بيروت ، ط 1، 1993 .

31. بيتر مانجولد ، تدخل الدول الكبرى في الشرق (الخليج العربي والجزيرة العربية) ، ترجمة : فاضل زكي محمد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

32. ـ ، تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط ، ترجمة : أديب شيش ، دمشق ، ط 2، 1994 .

33. پيير جاليه ، العالم الثالث في الاقتصاد العالمي (الاستغلال الامبريالي) ، ترجمة : ذوقان قرقوط ، القاهرة ، 1973 .

34. تريتا بارزي ، حلف المصالح المشتركة (التعاملات السرية بين اسرائيل وايران والولايات المتحدة الامريكية) ، ترجمة : أمين الايوبي ، بيروت ، ط 1، 2008 .

35. تقي نجاري راد ، السافاك ، ترجمة : محمود علاوي ، القاهرة ، ط 1، 2003.

36. توماس ماتير ، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الامارات العربية المتحدة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط 1، 2005 .

37. جابر ابراهيم الراوي ، الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الاقاليم عن طريق القوة ، بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ ، بغداد ، 1975 .

38. ج. ب. دروزيل ، التاريخ الدبلوماسي ، ج 2، ترجمة : نور الدين حاطوم ، دمشق، ط 1، 1987 .

39. ـ ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، ج 2، ترجمة: خضر خضر ، بيروت ، (د.ت) .
40. جعفر حسين نزار ، الثورة الاسلامية في ايران (وقائع وأحداث) ، طهران ، ط 3، 1984 .
41. جلال الدين المدني ، تاريخ ايران السياسي المعاصر ، ترجمة : سالم مشكور ، طهران ، ط 1، 1993 .
42. جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج 4، القاهرة ، 2001 .
43. ـ ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، ج 5، القاهرة ، 2001 .
44. جورج كيرك ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ج 1، ترجمة : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، بغداد ، 1990 .
45. جون سيمكتون ، المساعدات العسكرية الامريكية الى ايران 1955 ـ 1961م، ترجمة : أحمد الجاسم ، بيروت ، 1996 .
46. جون كيلي ، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984 .
47. جون ليمبرت ، ايران حرب مع التاريخ ، ترجمة : حسين عبد الزهرة مجيد، البصرة ، 1992 .
48. حازم صاغيه ، صراع الاسلام والبترول في ايران ، بيروت ، 1978 .
49. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيروت ، ط 1، 2000.
50. حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 .
51. حربي محمد ، تطور الحركة الوطنية في ايران 1890 ـ 1953م ، بغداد، ط 2، 1972 .
52. حسن محمد ، مسألة النفط ومؤامرات الاستعمار في ايران ، ترجمة : أحمد عبد الكريم ، بغداد ، (د.ت) .
53. حسين أغا وآخرون ، بعض مسائل النفط والطاقة ، المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1، 1982 .

54. حسين الفاضلي ، أفغانستان (تاريخها رجالاتها) ، بيروت ، ط 1، 1993.

55. حسين محمد البحارنه ، دول الخليج العربي الحديثة ، بيروت ، ط 2، 2006.

56. حميد الانصاري ، حديث الانطلاق (نظرة الى الحياة العلمية والسياسية للامام الخميني الراحل) ، طهران ، ط 6، 2003 .

57. حميد صفري ، النفط يستعبد ايران ، ترجمة : عبد الرزاق الصافي ، بغداد ، 1969 .

58. خضير مظلوم فرحان البديري ، ايران تفاقم الصراع الدولي وأثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران 1941 ـ 1943م ، النجف الاشرف ، ط 1، 2007.

59. خليل ابراهيم احمد واخرون ، قضايا عربية معاصرة دراسة تاريخية سياسية، جامعة الموصل ، (د.ت) .

60. خليل علي مراد ، تطور السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي 1941 ـ 1947م ، البصرة ، 1980 .

61. دانيال دوران ، الاحتكارات البترولية وسياستها الدولية ، ترجمة : وليم خوري ، بغداد ، (د.ت) .

62. دراسات عن ايران ، ج 2، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، (د.ت) .

63. دونالد ولبر ، ايران ماضيها وحاضرها ، ترجمة : د. عبد النعيم محمد حسنين ، القاهرة بيروت ، ط 2، 1985 .

64. راشد البراوي ، حرب البترول في الشرق الاوسط ، القاهرة ، ط 5، 1962.

65. رأفت غنيمي الشيخ ، امريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة، ط1، 2006 .

66. راؤول دواكورد ، الامن والاستراتيجية في الخليج العربي ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1985 .

67. رعد عبد الجليل ، التطرف الديني في ايران ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1985 .

68. رعد عبد الجليل مصطفى ومحمد كاظم علي ، المؤسسة الدينية في ايران واحزاب المعارضة ، الموصل ، 1988 .

69. رفعت سيد احمد ، الاسباب الحقيقية للثورة الاسلامية بايران ، القاهرة ، 1993.

70. روبرت غراهام ، وهم القوة ، ج 3، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، (د.ت) .

71. روبير بيتزل ، مقررات مؤتمر طهران ـ يالطا ـ بوتسدام ، ترجمة : عبد الرحمن دهيبي ، بيروت ، (د.ت) .

72. روح الله رمضاني ، الامن في الخليج العربي ، ترجمة ، كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982 .

73. ـ ، ايران والصراع العربي الاسرائيلي ، ترجمة : د. محمد وصفي ابو مغلي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982 .

74. ـ ، سياسة ايران الخارجية 1941 ـ 1973م ، ترجمة : علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1984 .

75. رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، بيروت ، ط 1، 1982.

76. رياض نجيب الريس ، ظفار الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي (1970 ـ 1976م) ، بيروت ، ط 2، 2000 .

77. ريتشارد دبليو كوتام ، القومية في ايران ، ترجمة : محمود فاضل الخفاجي ، اصدار : معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، 1987 .

78. سعيد باديب ، العلاقات السعودية الايرانية 1931 ـ 1982م ، مركز الدراسات الايرانية والعربية ، لندن ، ط 1، 1994 .

79. سلمى حداد ، المساعدات العسكرية الامريكية لايران ، بيروت ، ط 1، 1974 .

80. سليم واكيم ، ايران والعرب ، بيروت ، 1967 .

81. سياوش بشيري ، شاهبور بختيار 37 عاماً من الخيانة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1983 .

82. سيد نوفل ، الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، القاهرة ، ط 2، 1967 .

83. سي . دي . كار ، العلاقات الامريكية الايرانية 1948 ـ 1978م دراسة في التأثير العكسي ، من كتاب «الأمن في الخليج العربي» ، ج 2، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984 .

84. صادق زيبا كلام ، الثورة الاسلامية في ايران الاسباب والمقدمات ، ترجمة : هويدا عزت محمد ، القاهرة ، ط 1، 2004 .

85. صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ، بغداد، 1979 .

86. طارق شكر محمود ، اقتصاديات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك) ، بغداد، 1979 .

87. طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران 1941 ـ 1951م ، بغداد ، 2002.

88. طاهر عبد الحكيم ، حول حرب تشرين والتسوية الامريكية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دمشق ، ط 1، 1976 .

89. طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية 1906 ـ 1979م ، بيروت ، 1980 .

90. ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2006 .

91. عبد الامير عبد الكريم ، الاطماع العالمية في الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1981 .

92. عبد الله الخائفي ، ذكريات مشرقة من حياة ومواقف الامام الخميني ، النجف ، ط1، 2002 .

93. عبد الله النبالي ، الجمهورية الاسلامية الايرانية في الميزان ، (د.م) ، (د.ت).

94. عبد الرزاق مطلك الفهد ، جنوب شرق اسيا الحركة الوطنية والتدخل الامريكي ، بغداد ، 2008 .

95. ـ ، قادة سياسيون في اسيا ، بغداد ، 2007 .

96. عبد السلام عبد العزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، القاهرة ، 1973 .

97. عبد الوهاب مطر الداهري ، الاقتصاد الزراعي ، جامعة بغداد ، 1983.

98. عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1986 .

99. عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، بيروت ، ط 4، 1977 .

100. عصام السيد عبد الحميد ، العلاقات السعودية الايرانية 1982 ـ 1997م، القاهرة ، ط 1، 2006 .

101. علي البصري ، محاكمة مصدق ، بغداد ، 1954 .

102. غلام رضا نجاتي ، التاريخ الايراني المعاصر (ايران في العهد البهلوي) ، ترجمة: عبد الرحيم الحمراني ، قم ، ايران ، ط 1، 2008 .

103. فايز صالح ابو جابر ، الاستعمار في جنوب شرق اسيا ، الاردن ، ط1، 1991 .

104. فريد هوليداي ، قمع حركات المقاومة المسلحة قديماً وحديثاً (مشكلة عمان)، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1978 .

105. ـ ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، ترجمة : د. محمد الرميحي ، بيروت ، ط 1، 2008 .

106. فريدون هويدا ، سقوط الشاه محمد رضا بهلوي ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ط 2، 1982 .

107. ـ ، سقوط الشاه ، ترجمة : أحمد عبد القادر الشاذلي ، القاهرة ، (د.ت).

108. فهمي هويدي ، ايران من الداخل ، القاهرة ، ط 4، 1991 .

109. كمال مظهر أحمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، بغداد ، 1985.

110. ـ ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر (دراسة تحليلية) ، بغداد ، (د.ت) .

111. لازم لفتة ذياب المالكي ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، البصرة ، ط 1، 2007 .

112. لبيب عبد الساتر ، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر ، بيروت ، 1989.

113. ل. س. ستافريانوس ، التصدع العالمي (العالم الثالث يشب عن الطوق)، ج 2، ترجمة : موسى الزعبي وعبد الكريم محفوض ، دمشق ، ط 1، 1988 .

114. مأمون كيوان ، اليهود في ايران ، بيروت ، ط 1، 2000 .

115. مايكل أ. بالمر ، تاريخ توسع الدور الامريكي في الخليج العربي 1833 ـ 1992م ، ترجمة : نبيل زكي ، القاهرة ، ط 1، 1995 .

116. محمد جاسم النداوي ، السياسة الايرانية ازاء الخليج العربي حتى الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1990 .

117. محمد حسن الزبيدي ، موقف العراق القومي من قضية الجزر العربية الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) ، بغداد ، 1980 .

118. محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية الايرانية 1921 ـ 1971م، الكويت ، ط 1، 1985 .

119. محمد حسنين هيكل ، مدافع آية الله (قصة ايران والثورة) ، القاهرة ، ط 6، 2002.

120. محمد عبد الله العزاوي ، بازركان والمخاض الصعب دراسة في الصراع على السلطة في ايران ، دمشق ، ط 1، 2010 .

121. محمد عدنان مراد ، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي (جذوره التاريخية وابعاده) ، دمشق ، (د.ت) .

122. محمد علي حسين ، سقوط حزب توده ، طهران ، ط 1، 1984 .

123. محمد علي عبودي ، جامعة الدول العربية والصراع العربي الاسرائيلي (1945 ـ 1991م) من تأسيس الجامعة الى مؤتمر مدريد ، بيروت ، ط 1، 2007.

124. محمد محمود الطناحي ، الولايات المتحدة الامريكية والخليج العربي (1971 ـ 1990م) دراسة تاريخية سياسية ، القاهرة ، (د.ت) .

125. محمد وصفي ابو مغلي ، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران 1905 ـ 1981م، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

126. ـ ، ايران دراسة عامة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1985 .

127. ـ ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

128. ـ ، العلاقات الايرانية الامريكية واثرها على الخليج العربي 1941 ـ 1979م ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1982 .

129. محمود شاكر ، ايران ، بيروت ، 1975 .

130. محمود على الداود ، الخليج العربي والعمل العربي المشترك ، بغداد ، 1980.

131. مركز باء للدراسات ، الامام يقود الثورة (الحياة السياسية للامام الخميني 1963 ـ 1979م) ، بيروت ، ط 1، 2001 .

132. مركز البحوث والمعلومات ، ايران لمحة مختصرة ، بغداد ، 1987 .

133. ـ ، ايران المعاصرة ، بغداد ، (د.ت) .

134. ـ ، التسلح الايراني (الاصناف . الكميات . والاتجاه العام)، بغداد ، 1978.

135. ـ ، التقرير الاقتصادي لعام 1977م ، العدد الثاني ، بغداد، 1982 .

136. ـ ، الجبهة الوطنية الايرانية (نظرة عامة) ، بغداد، 1979.

137. ـ ، خلاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية بين النظام الايراني وفرنسا ، بغداد ، (د.ت) .

138. ـ ، دراسات عن ايران ، بغداد ، (د.ت) .

139. ـ ، السياسة الزراعية في ايران بين ثورتين ، بغداد ، 1984 .

140. ـ ، القطاع الزراعي في ايران ، بغداد ، 1984 .

141. ـ ، المجتمع الايراني (الخلفية التاريخية والسياسية والاقتصادية) ، بغداد ، (د.ت) .

142. ـ ، مستقبل النفط الايراني والموارد البديلة ، بغداد، (د.ت).

143. ـ ، مسح اقتصادي عن ايران ، العدد الاول ، بغداد ، 1982 .

144. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ القومي لامارة المحمرة العربية ، بغداد ، 1982 .

145. مصطفى عبد القادر النجار وآخرون ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، جامعة البصرة ، 1984 .

146. مصطفى اللباد ، حدائق الاحزان (ايران وولاية الفقيه) ، القاهرة ، ط3، 2008 .

147. المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، المسح الاستراتيجي 1972م ، ترجمة : بيار عقل ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1، 1974.

148. منسي سلامة ، ايران الاضطراب الكبير ، ج 1، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1981 .

149. منشورات ايران الثورة ، النفط وابعاد تآمر الشاه ، بغداد ، 1973 .

150. موسى زناد سهيل ، اخطار الهجرة الاجنبية الى الخليج العربي ، (د.م)، ط 1، 1986 .

151. موسى الموسوي ، ايران في ربع قرن ، (د.م) ، 1972 .
152. مؤسسة الامام الخميني ، امريكا في فكر الامام الخميني ، طهران ، 2003.
153. ميشال سليمان ، ايران في معركة التحرر الوطني والاستقلال ، بيروت، 1954 .
154. ميشال نوفل ، سياسة الارض ، بيروت ، ط 1، 2000 .
155. ناجي ابي عاد وميشيل جرينون ، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط ، ترجمة : محمد نجار ، الاردن ، ط 1، 1999 .
156. ناصر الدين شاه ، افغانستان والغزو الشيوعي ، (د.م) ، ط 1، 1981.
157. نذير فنصه ، طهران مصير الغرب ، باريس ، 1988 .
158. نزار عبد القادر ، ايران والقنبلة النووية والطموحات الامبراطورية ، بيروت ، ط1، (د.ت) .
159. نزار كريم جواد الربيعي ، العلاقات الايرانية الامريكية 1953 ـ 1979م ، بغداد ، ط 1، 2007 .
160. نوري عبد الحميد العاني وآخرون ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958 ـ 1968م ، ج 4، بغداد ، ط 1، 2001 .
161. نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، 2003 .
162. هادي رشيد الجاوشلي ، العلاقات الاقتصادية الدولية والاستعمار ، بغداد ، 1961 .
163. هاني الياس الحديثي ، سياسة باكستان الاقليمية 1971 ـ 1994م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، 1998 .
164. هند طاهر البكاء ، العلاقات الايرانية السوفيتية 1941 ـ 1951م ، بغداد، 2006 .
165. هنري حاماتي ، سقوط الامبراطورية الايرانية نظاماً ودولة ، الكويت ، 1980.

166. هنري فورتيك ، سياسة ايران ازاء الخليج العربي في السبعينات ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1980 .

167. وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن ، خيارات ايران المعاصرة ، دمشق، ط 1، 2002 .

168. وليام شوكروس ، رحلة الشاه الاخيرة (مصير حليف) ، دمشق ، ط1، 1992

ب ـ باللغة الفارسية :

1. أحمد سميعي ، معماران تمدن بزر ، تهران ، چاپ اول ، 1372ش/ 1993م .

2. أحمد علي مسعودي انصاري ، پس از سقوط سركذشت خاندان پهلوي در دوران اوراكي ، تهران ، چاپ ششم ، 1386ش/ 2007م .

3. أفشين متين ، كنفدراسيون تاريخ جنبش دانشجويان ايراني در خارج ازكشور 57 ـ 1332، ترجمة : ارسطو آذري ، مؤسة پژوهش شيرارزه، تهران ، چاپ دوم ، 1378ش/ 1999م .

4. أمير اسماعيلي ، سه چهرة جنجالي مطبوعات در عصر پهلوي ، تهران ، چاپ أول، 1384ش/ 2005م .

5. انتشارات وزارة فرهنك ، مهيمن ما ، تهران ، 1338ش/ 1959م .

6. ايران مير فندرسكي ، تاريخ 37 ساله فساد پهلوي ، تهران ، چاپ أول ، 1387ش/ 2008م .

7. باقر عاقلي ، روز شمار تاريخ ايران از مشروطه تا انقلاب اسلامي ، جلد دوم ، تهران ، چاپ هشتم ، 1387ش/ 2008م .

8. پژوهش ازجامي ، كذشته چراغ راه آينده است تاريخ ايران در فاصله دو كودتا 1332 ـ 1299، تهران ، چاپ نهم ، 1387ش/ 2008م .

9. بهرام افراسيابي ، ايران وتاريخ ، تهران ، 1364ش/ 1985م .

10. بهروز طيراني ، روز شمار روابط ايران وآمريكا (1832 ـ 1999) ، مركز

اسناد وتاريخ ديپلماسي ، تهران ، چاپ أول ، 1379ش/ 2000م .
11. جان فوران ، تاريخ تحولات اجتماعي ايران از صفوية سال هاي پس از انقلاب اسلامي ، ترجمة : أمين تدين ، تهران ، چاپ نهم ، 1388ش/ 2009م .
12. حسن حبيبي وديكران ، سقوط (مجموعة مقالات نخستين همايش بررسي علل فروباشي سلطنت پهلوي) ، تهران ، چاپ اول ، 1384ش/ 2005م .
13. حسين آباديان ، دو دهه وليسين حكومت پهلوي ، تهران ، چاپ دوم ، 1385ش/ 2006م .
14. خسرو معتضد ، هويدا سايستمدار پيپ ، عصا ، گل ارگيده ، تهران ، چاپ سوم ، 1381ش/ 2002م .
15. دانييل يرگين ، نفت ايران از آغاز تاجدگ خليج فارس ، ترجمة : ابراهيم صادق نيا ، تهران ، چاپ أول ، 1376ش/ 1997م .
16. سعيد قانعي ، دو چهره مرموز ، تهران ، چاپ اول ، 1377ش/ 1998م .
17. سهراب اسدي تويسركاني ، صعود وفرود پهلوي ها ، جلد دوم ، تهران، چاپ اول، 1385ش/ 2006م .
18. سيد رضا نيازمد ، رضا شاه از سقوط تامرگ ، تهران ، 1382ش/ 2003م .
19. سيد عليرضا ازغندي ، تاريخ تحولات سياسي واجتماعي ايران 1320 ـ 1357، تهران ، 1383ش/ 2004م .
20. سيروس فيضي ، چالش مشروعيت در رژيم شاه وقتل نخست وزيران ، تهران ، چاپ اول ، 1383ش/ 2004م .
21. شيرين سميعي ، در خلوت مصدق ، تهران ، چاپ دوم ، 1387ش/ 2008م .
22. عباس خلجي ، اصلاحات آمريكايي (1339 ـ 1342) وقيام 15 خرداد ، تهران ، چاپ اول ، 1381ش/ 2002م .
23. عباسعلي عميد زنجاني ، انقلاب اسلامي ايران (علل ، مسائل ونظام

سياسي) ، تهران ، چاپ اول ، 1381ش/ 2002م .

24. عباس ميلاني ، ابو الهول ايراني امير عباس هويدا ومعماي انقلاب ايران ، تهران، چاپ سوم ، 1380ش/ 2001م .

25. عبد الله شهبازي ، ظهور وسقوط سلطنت پهلوي (خاطرات ارتشبد سابق حسين فردوست) ، جلد اول ، تهران ، چاپ بيست وهفتم ، 1383ش/ 2004م .

26. عبد الامير فولاذ زاده ، شاهنشاهي پهلوي در ايران ، جلد سوم ، تهران، چاپ اول، 1369ش/ 1990م .

27. عبد الرضا هوشنگ مهدوي ، سياست خارجي ايران در دوران پهلوي 1300 ـ 1357، تهران ، چاپ هفتم ، 1386ش/ 2007م .

28. علي دشتي ، عوامل سقوط ، تهران ، چاپ اول ، 1381ش/ 2002م .

29. غلامعلي صفاريان ومهندس فرامرز معتمد دزفولي ، سقوط دولة بازركان ، تهران، چاپ سوم ، 1387ش/ 2008م .

30. كاظم استادي ، سرنوشت منصور ، قم ، چاپ أول 1381ش/ 2002م .

31. مارگ ج. كازيوروسكي ، سياسة خارجي امريكا وشاه (ايجادي حكومت سلطه پذير در ايران) ، ترجمة : جمشيد زنكنه ، تهران ، چاپ دوم ، 1373ش/ 1994م .

32. محمد اختريان ، نقش أمير عباس هويدا در تحولات سياسي اجتماعي ايران ، تهران ، چاپ أول ، 1375ش/ 1996م .

33. محمد صائبي ، ما أمريكا رازير پامي گذاريم ، تهران ، چاپ أول ، 1384ش/ 2005م .

34. محمد علي سفري ، قلم وسياست سركذشت رژيم شاهنشاهي در وايسين روزها ، جلد چهارم ، تهران ، چاپ اول ، 1380ش/ 2001م .

35. محمد علي همايون كاتوزيان ، اقتصاد سياسي ايران از مشروطيت تا پايان سلسلة پهلوي ، ترجمة : محمد رضا نفيسي وكامبيز عزيري ، تهران ، چاپ سيزدهم ، 1372ش/ 1993م .

36. محمد تربتي سنجابي ، نخست وزيرسه دقيقه قبل در كذشت ، تهران ، چاپ اول ، 1382ش/ 2003م .
37. محمود طلوعي ، بازيگران عصر پهلوي از فروغي تا فردوست ، جلد اول ، تهران ، چاپ ششم ، 1387ش/ 2008م .
38. ــ ، حديث نيگ وبد (تاريخ پر ما جراى روابط ايران وآمريكا) ، تهران ، چاپ اول ، 1384ش/ 2005م .
39. ــ ، داستان انقلاب ، تهران ، چاپ ششم ، 1384ش/ 2005م .
40. ـ ، راز بزرگ فراماسون ها وسلطنت پهلوي ، تهران ، چاپ اول ، 1380ش/ 2001م .
41. ـ ، هرچه كاشتيم در وكرديم ، تهران ، چاپ اول ، 1386ش/ 2007م.
42. مرتضى بحراني ، جنبش هاي سياسي اجتماعي بحرين ، تهران ، چاپ اول ، 1381ش/ 2002م .
43. مظفر شاهدي ، ساواك (سازمان اطلاعات وامنيت كشور 1357 ـ 1335) ، تهران، 1386ش/ 2007م .
44. ـ ، سه حزب (مردم ، ملّيون ، ايران نوين) ، مؤسسة مطالعات وپژوهشهاي سياسي ، تهران ، 1387ش/ 2008م .
45. مؤسسة كيهان ، نيمه پنهان سيماي كا رگزاران فرهنگ وسياست امير عباس هويدا، جلد چهارم ، تهران ، چاپ سوم ، 1384ش/ 2005م .
46. مؤسسة مطالعات وپژوهشهاي سياسي ، سازمان هاي يهودي وصهيونيستي در ايران ، تهران ، چاپ اول ، 1381ش/ 2002م .
47. ـ ، ساواك ودستگاه اطلاعاتي اسرائيل ، تهران ، چاپ دوم ، 1385ش/ 2006م .
48. ـ ، سقوط (مجموعة سخزاني ها ومقالات دومين همايش بررسي علل فروباشي سلطنت پهلوي) ، تهران ، 1387ش/ 2008م .
49. نجفقلي پسيان وخسرو معتضد ، معماران عصر پهلوي ، تهران ، چاپ اول ، 1379ش/ 2000م .

ج - باللغة الانكليزية :

1. Abbas Milani , The Persian sphinx : Amir Abbas Hoveyda and the riddle of the Iranian revolution , London - New York , Tauris , 2000 .
2. Amitav Acharya , U.S. Military strategy in the Gulf , London , New York , 1989 .
3. Azimi F. , Iran the crisis of democracy 1941-1953 , London , 1989 .
4. Bahman Nirumand , Iran the new imperialism in action , New York , 1967 .
5. Clement B. Malin , The implications of down stream reintegration in major markets , "Arab refining industry in the nineties" , Kuwait , 1989 .
6. Colin Legum , Middle east contempary survey , vol. 1 , New York - London , 1978 .
7. Don Peretz , The middle east today , New York , 1983 .
8. Donald N. Wilber , Iran past and present from monarchy to islamic republic , New Jersy , 1981 .
9. Europa publications limited , The middle east and north Africa 1966-1967 , London , No date .
10. George Lenczowski , The middle east in world affairs , New York , 1952 .
11. J. C. Hurewits , Middle east dilemmas , The background of united states policy , New York , 1953 .
12. John Marlowe , Iran A short political Guide , London , 1963 .
13. K. S. Mclachlan , Food supply and agricultural self - sufficiency in contemporary Iran , vol. 49 , N. 1 , 1986 .
14. Mansfied . P. , The middle east , A political and economic survey , London , 1980 .
15. Michael E. Bonine and Nikki R, Keddie , Continuity and change in modern Iran , New York , 1981 .
16. Philip K. Hitti and other , Middle east studies association Bulletin , vol. XV , N. 1 , July , 1981 .
17. Richard N. Frye , Persia , London , 1968 .
18. Skrin . S. C, World war in Iran , London , 1962 .
19. The Royal institute of international affairs , The middle east , A

political and economic survey , London , Second edition , 1954 .
20. The shiloah center for middle eastern and African studies, Middle east record 1967 , vol. 3 , New Jersy , 1971 .
21. W. B. Fisher , The Cambridge history of Iran , vol. 1 , University press , 1968 .

د- الكتب الروسية :

1. Berezhkov . Valentin , Tehran Lessons of History : on the 45 thanniversary of the Tehran co Nference , Moscow , 1988

سابعاً : الموسوعات والمعاجم :

أ. العربية :

1. حسن ابو طالب ، المملكة العربية السعودية وطلال القدس ، الموسوعة السياسية العالمية ، بيروت القاهرة ، (د.ت) .
2. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، الاردن ، ط 1، 1994 .
3. عبد الوهاب الكيالي وكامل رهيري ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، ط 1، 1974 .
4. موسى مخول ، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (آسيا) ، بيروت ، ط 2، 2006 .
5. ناصر محمد الزمل ، موسوعة أحداث القرن العشرين ، ج 8، الرياض ، ط 1، 2005 .

ب ـ الاجنبية :

1. Benton . W and Benton . H. H , The Pahlavi dynasty (1925-present), Encyclopaedia Britannica , vol. 9 , London , 1974 .

ثامناً : البحوث والدراسات :

أ. البحوث باللغة العربية :

1. ابراهيم نصار ، انعكاسات حرب اكتوبر على اسعار النفط والفوائض في المنطقة العربية ، « شؤون الشرق الاوسط » (مجلة) ، العدد 20، جامعة عين شمس، القاهرة ، تشرين الاول 2006 .

2. أحمد باسل البستاني ، دور ايران في المنظومة الامبريالية ، بحث في كتاب « دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية" ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1985 .

3. أكرم عبد الله الجميلي ، العلاقات الافغانية الايرانية 1979 ـ 1986م ، بحث في كتاب « العلاقات الدولية لايران" ، ج 1، بغداد ، 1988 .

4. ثوره مجيد العبيدي ، الاصلاح الزراعي في ايران ، بحث في كتاب « دراسات ايرانية اجتماعية اقتصادية اعلامية" ، ج 2، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1988 .

5. جورج طعمة ، النفط والعلاقات العربية الدولية ، « قضايا عربية » (مجلة) ، العدد الرابع ، السنة السابعة ، بيروت ، نيسان 1980 .

6. حامد الغار ، دور العلماء المعارضين في السياسة الايرانية ، بحث في كتاب « ايران من 1900 ـ 1980م » ، مجموعة مؤلفين ، ترجمة : مركز الابحاث العربية ، بيروت، 1980 .

7. حسين صوفي محمد ، المرأة الحائرة بين الدين والسياسة في ايران ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، العدد 45، كانون الثاني 2007 .

8. حسين محمد القهواتي ، تعريف بالاقليات العرقية والقومية في ايران ، « البصرة » (مجلة) ، العدد 13، البصرة ، 1981 .

9. ر. د. مكلورن ، السياسة السوفيتية في الخليج العربي ، بحث في كتاب « دراسات سياسية من منطقة الخليج العربي" ، ترجمة : د. خليل علي مراد، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

10. رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، التنمية والثورة (ايران 1963-1978م) ، بحث في كتاب « مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث" ، مركز دراسات العالم الثالث ، كلية العلوم ، جامعة بغداد ، 1990 .

11. روبرت جراهام ، السياسة الاقتصادية لايران في ظل حكم الشاه ، بحث في كتاب « ايران في المحنة » ، مجموعة مقالات مترجمة ، ترجمة : أمين سلام ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

12. روبرت كوبال ، سياسات الولايات المتحدة في الخليج العربي ، بحث في كتاب « دراسات سياسية في منطقة الخليج العربي » ، ترجمة : د. خليل علي مراد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، (د.ت) .

13. ساجد شرقي ، الملف النووي الايراني ومستقبل العلاقات الامريكية الايرانية ، « دراسات ايرانية » (مجلة) ، المجلد الرابع ، العددان (6 7) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، نيسان 2008 .

14. سامي الجندي ، أفغانستان ، « آفاق عربية » (مجلة) ، العدد 12، السنة الخامسة ، بغداد ، آب 1980 .

15. سراب حميد عبودي ، العلاقات الايرانية الاسرائيلية ، « الخليج العربي » (مجلة) ، العدد 1، المجلد الخامس عشر ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

16. سلمان رشيد سلمان ، اسرائيل والخليج العربي ، « آفاق عربية » (مجلة) ، العدد 6، السنة الثانية ، بغداد ، شباط 1977 .

17. سليم طه التكريتي ، التحالف الفارسي اليهودي ضد العروبة والاسلام منذ العصور السابقة للتاريخ الميلادي حتى اليوم ، « آفاق عربية » (مجلة) ، العدد 10، السنة السادسة ، 1981 .

18. طاهر خلف البكاء ، تطورات الاحداث في اذربيجان ايران (1941-1946م) دراسة وثائقية ، « كلية المعلمين » (مجلة) ، الجامعة المستنصرية ، العدد 23، السنة السابعة ، 2000 .

19. عبد الوهاب عبد الستار القصاب ، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح

الايرانية ، « دراسات دولية » (مجلة) ، العدد 19، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، كانون الثاني 2003 .

20. علي رشيدي ، التنمية الصناعية في ايران ، « ايران والعرب » (مجلة) ، العدد الاول ، السنة الاولى ، بيروت ، صيف 2003 .

21. علي شمس اردكاني ، العلاقات الاقتصادية العربية الايرانية الراهنة وآفاق تطويرها، « المستقبل العربي » (مجلة) ، العدد 202، السنة 18، بيروت ، كانون الاول 1995 .

22. عناد فواز الكبيسي ، ايران . . . عصا الامبريالية في منطقة الخليج العربي (دراسة في التسلح الايراني وأهدافه في عقد السبعينات) ، « الخليج العربي » (مجلة) ، العدد الاول ، المجلد 15، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

23. عودة سلطان عودة وجاسم محمد ، السياسة الامريكية تجاه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1971م ، « دراسات في الخليج العربي » (مجلة) ، جامعة البصرة ، 1998 .

24. غسان سلامة ، احتمالات قيام يالطا نفطية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ، « قضايا عربية » (مجلة) ، العددان (9 10) ، السنة الثامنة، بيروت ، 1981 .

25. فخري هاشم العبادي ، الملف النووي الايراني وماهية المواجهة ، « مداد » (صحيفة) ، العدد 28، السنة الثالثة ، جامعة البصرة ، 26 نيسان 2008.

26. فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر ، الازمة النووية الايرانية (التطورات الدوافع الدلالات الاستراتيجية) ، « دراسات ايرانية » (مجلة) ، المجلد الثالث ، العددان (5 6) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، تشرين الاول 2006 .

27. ماجد نعمة ، النفط والمال العربي بين عامين من حرب اكتوبر ، « قضايا عربية » (مجلة) ، العدد السابع ، السنة الثانية ، بيروت ، تشرين الاول 1975.

28. مارفن أم . زونيس ، النظام السياسي البهلوي في السبعينات ، بحث في كتاب « ايران في المحنة" ، مجموعة مقالات مترجمة ، ترجمة : هاشم كاظم لازم ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 .

29. محسن نظري ، مؤشرات تحول سوق القوة العاملة في ايران خلال العقود الاربعة الاخيرة ، « ايران والعرب » (مجلة) ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، بيروت ، ربيع 2004 .

30. محمد محمود ابراهيم الديب ، ايران دولة نووية ، « شؤون الشرق الاوسط » (مجلة) ، العدد 19، جامعة عين شمس ، القاهرة ، حزيران 2006

31. محمود سريع القلم ، الثقافة السياسية العشائرية في العهدين البهلوي الاول والثاني ، « ايران والعرب » (مجلة) ، العدد الثامن ، السنة الثالثة ، بيروت ، 2004.

32. نبيل جعفر عبد الرضا ، أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الايراني ، « دراسات ايرانية » (مجلة) ، المجلد الثالث ، العددان (5 6) ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، 2006 .

33. ـ ، تطور العلاقة بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي في ايران ، « دراسات اقتصادية » (مجلة) ، العددان (10 11)، السنة الثالثة ، مركز الدراسات الايرانية ، جامعة البصرة ، 2003 .

34. نعيم جاسم محمد ، حزب توده ودوره في الحياة السياسية الايرانية 1941-1953م، « القادسية » (مجلة) ، المجلد العاشر ، العددان (1 2) ، جامعة القادسية ، 2007 .

35. نيقولا كامينغ بروس ، التنمية في ايران تواجه عقبات ، « دراسات الخليج والجزيرة العربية » (مجلة) ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، جامعة الكويت، كانون الثاني 1976.

ب ـ البحوث باللغة الفارسية :

1. جمشيد جزء محمد پور ، حضور بريتانيا در خليج فارس ، فصلنامه

تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال دهم ، شمارة سي وهفتم ، تهران ، بهار ، 1385ش/ 2006م .
2. صفاء الدين تبرائيان ، سراب ي ژنرال باز شناسي نقش ارتشبد طوفانيان در حاكميت پهلوي دوم ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال أول ، شمارة سوم ، تهران ، 1376ش/ 1997م .
3. عباس قاسمي ، بحران كانال سوئز (جنگ 1956 بين أعراب واسرائيل) وسياست ايران در قبال آن ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال نهم ، شمارة سي وششم ، تهران ، زمستان ، 1384ش/ 2005م .
4. محمد اسماعيل تيموري ، ميراث كذشته راچگونه به نسل آينده انتقال دهيم، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال نهم ، شمارة سي وششم ، تهران ، 1384ش/ 2005م .
5. محمد جعفر چمنكار ، پهلوي دوم وعمليات در ظفار نكاهي بر ظهور وعملكرد بدل گونه ي قدرت منطقة أي با تاثير پذيري از تحولات بين المللي ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال چهارم ، شمارة هاي سيزدهم وچهاردهم ، تهران ، تابستان ، 1379ش/ 2000م .
6. مرتضى رسولي پور ، سياسة خارجي آمريكا در ايران از ملي شدن صنعت نفت تا پيروزي انقلاب اسلامي ، فصلنامه تخصصي تاريخ معاصر ايران ، سال دهم ، شمارة سي وهفتم ، تهران ، بهار ، 1385ش/ 2006م .

ج ـ البحوث باللغة الانكليزية :

1. Edward M. Kenndy , The Persian Gulf : Arms race or Arms control? , «Foreign affairs journal» , vol. 54 , N. 1 , New York , (October 1975) .
2. H. E. M. Jamshid Amouzegar , Oil in the seventh special session of the United nations , «Organization of arab petroleum exporting countries (OAPEC) journal» , Kuwait, 1976 .
3. Hossein Mahdavy , The coming crisis in Iran , «Foreign affairs journal» , vol. 44 , New York , 1966 .
4. James E. Akins , The oil crisis : This time the wolf is her , "Foreign affairs journal" , vol. 51 , N. 3 , New York , (April 1973) .

5. James F. Clarity , «Informition Abstract» , The New York times , May 27 , 1974 .
6. John A. Berry , Oil and Soviet policy in the middle east , «Middle east journal» , vol. XXIV , New York , (Spring 1972) .
7. Maurice J. Williams , The aid programs of the opec countries , «Foreign affairs journal» , vol. 54 , N. 2 , New York , (January 1976) .
8. Robert Graham , Iran the illusion of power , «Middle east review journal» , vol. XI , N. 3 , New York , 1979 .
9. Rouhallah K. Ramazani , Iran changing foreign policy , «Middle east journal» , vol. XXIV , New York , (August 1970) .
10. Vali Nasr , Politigs within the late - pahlavi state : The ministry of economy and industrial policy (1963-1969) , «International journal of middle east studies» , vol. 32 , N. 1 , Cambridge university press , London , (Feb - 2000) .
11. Wahbi E. Bouri and Walid Khadduri , Oil in arab and international relation , «Organization of arab petroleum exporting countries journal» , Kuwait 16 February - 13 March 1980 .
12. Walter J. Levy , Oil power , «Foreign affairs journal» , vol. 49 , New York , 1975 .

تاسعاً : المجلات والصحف :

1 ـ المجلات والصحف العربية والعراقية :

أ. المجلات :

1. «الاسبوع العربي » ، بيروت ، العدد 70، 25 كانون الثاني 1973 .
2. « آفاق عربية » ، بغداد ، العدد 6، السنة الرابعة ، شباط 1979 .
3. « الحوادث » ، بيروت ، العدد 639، السنة 13، 7 شباط 1969 .
4. ـ ، بيروت ، العدد 654، السنة 13، 22 أيار 1969 .
5. « دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية » ، جامعة الكويت ، العدد 6، السنة الثانية ، نيسان 1976 .
6. ـ ، جامعة الكويت ، العدد 16، السنة الرابعة ، 1978 .

7. «السياسة » ، القاهرة ، العدد 27، كانون الثاني 1972 .
8. « السياسة الدولية » ، القاهرة ، العدد 42، تشرين الاول 1975
9. « الطليعة » ، الكويت ، العدد 456، 21 كانون الاول 1973 .
10. « النفط والعالم » ، بغداد ، العدد 7، آب 1973 .

ب ـ الصحف :

1. « الانباء » ، الكويت ، 3 نيسان 1985 .
2. ـ ، الكويت ، العدد 3837، 29 آب 1986 .
3. « الاهرام » ، القاهرة ، العدد 31501، 10 آذار 1973 .
4. ـ ، القاهرة ، 23 حزيران 1973 .
5. « الايام » ، بغداد ، العدد 3، 1 آذار 1966 .
6. ـ ، بغداد ، العدد 11، 4 أيار 1966 .
7. ـ ، بغداد ، العدد 13، 17 أيار 1966 .
8. ـ ، بغداد ، العدد 25، 14 كانون الاول 1966 .
9. « البلاغ » ، بيروت ، العدد 205، 20 أيار 1973 .
10. « الثورة » ، بغداد ، العدد 1023، 29 كانون الاول 1971 .
11. ـ ، بغداد ، العدد 1051، 3 شباط 1972 .
12. ـ ، بغداد ، العدد 1179، 28 حزيران 1972 .
13. ـ ، بغداد ، العدد 1222، 17 آب 1972 .
14. ـ ، بغداد ، العدد 1415، 3 نيسان 1973 .
15. ـ ، بغداد ، العدد 1463، 29 أيار 1973 .
16. ـ ، بغداد ، العدد 1465، 31 أيار 1973 .
17. ـ ، بغداد ، العدد 1962، 5 كانون الثاني 1975 .
18. ـ ، بغداد ، العدد 1969، 13 كانون الثاني 1975 .
19. ـ ، بغداد ، العدد 1974، 20 كانون الثاني 1975 .

20. ـ ، بغداد ، العدد 2273، 5 كانون الثاني 1976 .
21. ـ ، بغداد ، العدد 2274، 6 كانون الثاني 1976 .
22. ـ ، بغداد ، العدد 2275، 7 كانون الثاني 1976 .
23. « الجمهورية » ، بغداد ، العدد 588، 23 آب 1965 .
24. ـ ، بغداد ، العدد 756، 11 أيار 1970 .
25. ـ ، بغداد ، العدد 787، 15 حزيران 1970 .
26. ـ ، بغداد ، العدد 1661، 26 آذار 1972 .
27. ـ ، بغداد ، العدد 1715، 26 مايس 1973 .
28. ـ ، بغداد ، العدد 3031، 8 آب 1977 .
29. « العالم العربي » ، بغداد ، 20 نيسان 1945 .
30. « العلم » ، الرباط ، العدد 8197، 7 كانون الاول 1972 .
31. « القادسية » ، بغداد ، العدد 3901، 2 أيار 1992 .
32. « القبس » ، الكويت ، 3 كانون الاول 1975 .
33. « الوطن » ، الكويت ، 18 آذار 1979 .
34. « وعي العمال » ، بغداد ، العدد 203، 24 آذار 1973 .

2 ـ الصحف الفارسية :

1. « اطلاعات » ، طهران ، 22 كانون الاول 1971 .
2. ـ ، طهران ، 27 تشرين الثاني 1973 .
3. ـ ، طهران ، 4 شباط 1974 .
4. « آيندكان » ، طهران ، 18 آب 1971 .
5. ـ ، طهران ، 25 تشرين الاول 1972 .
6. ـ ، طهران ، 17 كانون الاول 1973 .
7. ـ ، طهران ، 10 كانون الاول 1974 .

8. « بورس » ، طهران ، 17 كانون الاول 1973 .
9. « طهران جورنال » ، طهران ، 7 كانون الثاني 1974 .
10. ـ ، طهران ، 19 كانون الثاني 1974 .
11. ـ ، طهران ، 2 شباط 1974 .
12. « كيهان » ، طهران ، 23 كانون الاول 1971 .
13. ـ ، طهران ، 7 كانون الثاني 1974 .
14. « كيهان الانكليزية » ، طهران ، 16 كانون الاول 1973 .
15. ـ ، طهران ، 30 كانون الاول 1973 .
16. ـ ، طهران ، 31 كانون الاول 1973 .
17. ـ ، طهران ، 21 كانون الثاني ، 1974 .
18. ـ ، طهران ، 27 كانون الثاني 1974 .
19. ـ ، طهران ، 9 شباط 1974 .

عاشراً : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

علي نوري زاده ، مجلس رستاخيز الشاه ومجلس خامنئي :

1. http://www.advertiseatnourizadeh.com.

عبد الله العزاوي ، التطور الايراني في المجال النووي :

2. http://www.ahram.org.eg.
3. http://www.ar-wikipedia.org/wiki.
4. http://www.hlai-ir/Default.aspx?
5. Alexander Melamid , The Geographical pattern of Iranian oil development : http://www.jostor.org/stable//42062.
6. Jane perry Clark Carey , Iran and control of its oil resources : http://wwwjstor.org/stable/2/48119.

علي ابو الحسن ، ايران الأمس وايران اليوم من الديكتاتورية والتبعية الى الحرية والاستقلال:

7. http://www.mailto:admin@thawra.com.
8. http://www. state .gove

محتويات الكتاب

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع